

جمعية الدول الأطراف  
في نظام روما الأساسي  
للمحكمة الجنائية الدولية

الدورة الرابعة عشرة

لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

الوثائق الرسمية

المجلد الثاني

## ملاحظة

تتألف رموز وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتحمل قرارات الجمعية الحروف "Res"، بينما تحمل مقرراتها الحروف "Decision".

ووفقاً للقرار ICC-ASP/7/Res.6، يتوافر المجلد الأول من الوثائق الرسمية بجميع لغات الجمعية بينما يتوافر المجلد الثاني بالأسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

Secretariat, Assembly of States Parties  
International Criminal Court  
P.O. Box 19519  
2500 CM The Hague  
The Netherlands

asp@asp.icc-cpi.int  
www.icc-cpi.int

الهاتف: ٧٠ ٥١٥ ٩٨٠٦ (٣١)

الفاكس: ٧٠ ٥١٥ ٨٣٧٦ (٣١)

ICC-ASP/14/20

منشورات المحكمة الجنائية الدولية

ISBN No. 92-9227-317-5

كافة الحقوق محفوظة © للمحكمة الجنائية الدولية ٢٠١٥

All rights reserved

Printed by Ipskamp, The Hague

## المحتويات

## الصفحة

	الجزء ألف
٤	ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية.....
	الجزء باء
٢٩٩	التقريران المقدمان من لجنة الميزانية والمالية.....
٢٩٩	١- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين.....
٣٥٩	٢- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين المستأنفة.....
٣٦٦	٣- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين.....
	الجزء جيم
٤٤٤	الوثائق ذات الصلة.....
٤٤٤	١- البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.....
٥٣٢	٢- البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.....

## الجزء ألف

## ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/14/10 and Add.1)

## جدول المحتويات

## قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية]

٤٨-١	.....	أولاً- المقدمة
٨١٩-٤٩	.....	ثانياً- ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة
١١٥-٤٩	.....	ألف- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
٦٣-٥١	.....	١- البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة
١٠٣-٦٤	.....	٢- البرنامج ١٢٠٠: الدوائر
١١٥-١٠٤	.....	٣- البرنامج ١٣٠٠: مكاتب الاتصال - مكتب الاتصال القائم في نيويورك
٢٧٤-١١٦	.....	باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
١٦١-١٣٩	.....	(أ) البرنامج الفرعي ٢١١٠: ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية
١٨٦-١٦٢	.....	(ب) البرنامج الفرعي ٢١٢٠: قسم الخدمات
٢٠١-١٨٧	.....	٢- البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون
٢٥٢-٢٠٢	.....	٣- البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيق
٢٧٤-٢٥٣	.....	٤- البرنامج ٢٤٠٠: شعبة المقاضاة
٦٩٥-٢٧٥	.....	جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
٢٩٧-٢٩٣	.....	١- البرنامج ٣١٠٠: مكتب رئيس قلم المحكمة
٣١٢-٢٩٨	.....	(أ) البرنامج الفرعي ٣١١٠: ديوان رئيس قلم المحكمة
٣٢٤-٣١٣	.....	(ب) البرنامج الفرعي ٣١٣٠: مكتب الشؤون القانونية
٤٢٩-٣٢٥	.....	٢- البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية
٣٤٥-٣٣١	.....	(أ) البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مدير شعبة الخدمات الإدارية
٣٦٢-٣٤٦	.....	(ب) البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: قسم الموارد البشرية
٣٧٣-٣٦٣	.....	(ج) البرنامج الفرعي ٣٢٣٠: قسم الميزانية
٣٨٨-٣٧٤	.....	(د) البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: قسم المالية
٤٠٦-٣٨٩	.....	(هـ) البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: قسم الخدمات العامة
٤٢٩-٤٠٧	.....	(و) البرنامج الفرعي ٣٢٩٠: قسم الأمن والسلامة
٥٨٠-٤٣٠	.....	٣- البرنامج ٣٣٠٠: شعبة الخدمات القضائية
٤٤٧-٤٣٩	.....	(أ) البرنامج الفرعي ٣٣١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية
٤٦٤-٤٤٨	.....	(ب) البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: قسم تدبير الأعمال القضائية
٤٧٣-٤٦٥	.....	(ج) البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: قسم الاحتجاز
٥٠٠-٤٧٤	.....	(د) البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: قسم الخدمات اللغوية
٥١٣-٥٠١	.....	(هـ) البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم
٥٢٨-٥١٤	.....	(و) البرنامج الفرعي ٣١٩٠: قسم دعم المحامين
٥٣٨-٥٢٩	.....	(ز) البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: مكتب المحامي العمومي للدفاع
٥٥٤-٥٣٩	.....	(ح) البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم
٥٨٠-٥٥٥	.....	(ط) البرنامج الفرعي ٣٣٩٠: قسم خدمات تدبير المعلومات
٦٩٥-٥٨١	.....	٤- البرنامج ٣٨٠٠: شعبة العلاقات الخارجية
٥٩٦-٥٨٨	.....	(أ) البرنامج الفرعي ٣٨١٠: مدير مكتب شعبة العلاقات الخارجية
٦٠٧-٥٩٧	.....	(ب) البرنامج الفرعي ٣٨٢٠: قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني
٦٣١-٦٠٨	.....	(ج) البرنامج الفرعي ٣٨٣٠: قسم المحني عليهم والشهود
٦٤٩-٦٣٢	.....	(د) البرنامج الفرعي ٣٨٤٠: قسم الإعلام والتوعية
٦٩٥-٦٥٠	.....	(هـ) البرنامج الفرعي ٣٨٥٠: المكاتب الميدانية
٧٢٦-٦٩٦	.....	دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

٧٣٣ - ٧٢٧ .....	هاء_ البرنامج الرئيسي الخامس: المباني
٧٦٤ - ٧٣٤ .....	واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم
٧٩٨ - ٧٦٥ .....	زاي- البرنامج الرئيسي السابع- ١ والبرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة
٧٨٨ - ٧٧١ .....	١- البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
٧٨٥ - ٧٧١ .....	(أ) البرنامج الفرعي ٧١١٠: مكتب مدير المشروع
٧٨٨ - ٧٨٦ .....	(ب) البرنامج الفرعي ٧١٢٠: الموارد من موظفي المحكمة
٧٩٨ - ٧٨٩ .....	٢- البرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة- فوائد القرض
٨٠٨ - ٧٩٩ .....	حاء- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة
٨١٩ - ٨٠٩ .....	طاء- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

## المرفقات

## المرفق الأول:

مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٦، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٦، وصندوق الطوارئ

## المرفق الثاني:

الهيكل التنظيمي للمحكمة

## المرفق الثالث:

الافتراضات والمعطيات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة

## المرفق الرابع:

قائمة المستجدات الممكنة الحدوث التي قد تؤثر على ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة

## المرفق الخامس (أ):

قائمة الغايات الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧)

## المرفق الخامس (ب):

قائمة الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨)

## المرفق السادس:

معلومات عن ملاك موظفي المحكمة

## المرفق السادس (أ):

ملاك موظفي المحكمة المقترح لعام ٢٠١٦ بحسب البرامج الرئيسية

## المرفق السادس (ب):

تعديلات جدول الموظفين

## المرفق السادس (ج):

قائمة الوظائف المعاد تصنيفها لعام ٢٠١٦

## المرفق السادس (د):

قائمة الوظائف المحوِّلة لعام ٢٠١٦ (من وظائف مساعدة مؤقتة إلى وظائف ثابتة)

## المرفق السادس (هـ):

رواتب القضاة ومستحقاتهم لعام ٢٠١٦

## المرفق السادس (و):

التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة العاملين في المقر لعام ٢٠١٦

## المرفق السابع:

جدول تلخيصي بحسب وجوه الإنفاق

## المرفق الثامن:

ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي

## المرفق التاسع:

الإيرادات المقدَّرة للفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦

## المرفق العاشر:

بيانات الإيرادات المقدَّرة لعام ٢٠١٦ للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً

## المرفق الحادي عشر:

التوصيات المتصلة بالمراجعة المسماة ReVision

## قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية]

Arc	مبنى المقر القائم في شارع مانويغ، في لاهاي، هولندا
ASG	أمين عام مساعد
ASP	جمعية الدول الأطراف
AU	الاتحاد الأفريقي
AULO	مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي
AV	سمعي بصري/التجهيزات السمعية والبصرية
BS	قسم الميزانية
CAC	اللجنة الاستشارية المعنية بتصنيف الوظائف
CAR	جمهورية أفريقيا الوسطى (بنغي)
CBF	لجنة الميزانية والمالية
CIV	كوت ديفوار
CMS	قسم تدبير الأعمال القضائية
CoCo	مجلس التنسيق
CSS	قسم خدمات المحكمة
D	مد (مدير)
DER	شعبة العلاقات الخارجية
DJS	شعبة الخدمات القضائية (كانت تسمى "شعبة خدمات المحكمة": DCS)
DMS	شعبة الخدمات الإدارية (كانت تسمى "شعبة الخدمات الإدارية المشتركة": CASD)
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية (كنشاسا وبونيا)
DS	قسم الاحتجاز
DSA	بدل المعيشة اليومي
DSS	قسم دعم الدفاع (أدمج بقسم دعم المحامين - ٢٠١٠)
DVC	شعبة الشفهي عليهم والمحامين (ألغيت في عام ٢٠١٠ - نُقلت أقسامها إلى مكتب رئيس قلم المحكمة)
ECOS	نظام عمل المحكمة الإلكترونية
ERFCS	قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني
FO	المكاتب الميدانية
FTE	معادل الموظف الواحد العامل بدوام كامل
FS	قسم المالية
GCDN	الشبكة العالمية للاتصالات والبيانات
GS	الخدمات العامة
GS-OL	خ ع - رأ: الخدمات العامة (رتبة أخرى)
GS-PL	خ ع - رر: الخدمات العامة (رتبة رئيسية)
GSS	قسم الخدمات العامة
GTA	المساعدة المؤقتة العامة
HQ	المقر
HR	الموارد البشرية
HRS	قسم الموارد البشرية
IATN	شبكة السفر المشتركة بين الوكالات
IBA	الرابطة الدولية للمحامين
ICC	المحكمة الجنائية الدولية
ICCPP	برنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالحماية
ICT	تكنولوجيات المعلومات والاتصال
ICTY	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
IGO	منظمة حكومية دولية
ILOAT	المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية
IMSS	قسم خدمات تدبير المعلومات (كان يسمى "قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال": ICTS)
INFM	شبكة مديري المرافق المشتركة بين الوكالات

INTERPOL	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
IOM	آلية الرقابة المستقلة
IOR	ديوان رئيس قلم المحكمة
IPSAS	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
IRS	أجهزة التحرك الاستجابي الأولي
IT	تكنولوجيا المعلومات
JCCD	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون
KEN	كينيا (نيروبي)
LAS	قسم المشورة القانونية (في مكتب المدعى العام)
LO	مكتب الشؤون القانونية (كان يسمى "قسم خدمات المشورة القانونية (في قلم المحكمة)")
LSS	قسم الخدمات اللغوية (كان يسمى "قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة: STIC")
MLI	مالي (باماكو)
MIS	نظام المعلومات الإدارية
MORSS	معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة
MOSS	معايير العمل الأمنية الدنيا
NGO	منظمة غير حكومية
NYLO	مكتب الاتصال القائم في نيويورك
OD-DER	مكتب مدير شعبة العلاقات الخارجية
OD-DJS	مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية
OD-DMS	مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية
OIA	مكتب المراجعة الداخلية
OPCD	مكتب المحامي العمومي للدفاع
OPCV	مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم
OTP	مكتب المدعى العام
OU	وحدة التوعية
P	ف (موظف من الفئة الفنية)
PIOS	قسم الإعلام والتوعية (كان يسمى "قسم الإعلام والوثائق: PIDS")
PDO	مكتب مدير المشروع (مشروع المباني الدائمة)
SAP	نظام تخطيط الموارد المؤسسية
SG	غاية استراتيجية
SO	هدف استراتيجي
SSS	قسم الأمن والسلامة
TFV	الصندوق الاستئماني للمحني عليهم
TRIM	الإدارة الشاملة لمعلومات الوثائق
UGA	أوغندا (كمبالا)
UNDSS	إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة
UNDU	وحدة الاحتجاز لدى الأمم المتحدة
UNON	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
UNSMS	نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن
VPRS	قسم مشاركة النبي عليهم وجبر أضرارهم
VTC	التباحث/التواصل الفيديوي عن بعد
VWS	قسم النبي عليهم والشهود (كان يسمى "وحدة النبي عليهم والشهود: VWU")
WCF	صندوق رأس المال العامل
2gv	ما يخص المنتفعين من التجهيزات غير المُدمجة
3gv	ما يخص المنتفعين من التجهيزات المُدمجة

## الملخص العام

## ألف- أضواء على النقاط الأساسية

١- تستند ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة إلى العناصر التالية:

(أ) ثماني حالات: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في ليبيا، والحالة في دارفور، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في مالي، والحالة في كينيا، والحالة في أوغندا؛

(ب) خمس عمليات تحقيق ناشط<sup>(١)</sup>: تحقيق في الحالة الثانية (أ) (سيليك) في جمهورية أفريقيا وتحقيق في الحالة الثانية (ب) (الميليشيا المسماة "أنتي بالاك") في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتحقيق في القضية ٢ في كوت ديفوار، وتحقيق في الجرائم المرتكبة حديثاً في ليبيا، وتحقيق لمدة ستة أشهر في أوغندا (قضية أنغوين) يليه تحقيق لمدة ستة أشهر في الجرائم المرتكبة حديثاً في دارفور<sup>(٢)</sup>؛

(ج) تسع عمليات تحقيق ساكن: القضية ١ في الحالة في ليبيا، القضية ٢ في الحالة في ليبيا، القضايا ١ و٢ و٤ في الحالة في دارفور، القضية ٣ في الحالة في دارفور، القضية ١ مكرراً (سيمون أغبغو) في الحالة في كوت ديفوار، القضية ١ في الحالة في مالي، القضيتان ٣ و٤ في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحقيق في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ في الحالة في كينيا، تحقيق في الحالة في أوغندا (قضية كوني)؛

(د) أربع جلسات محاكمة (في قضية روتو/سنغ، وقضية أغبغو/أبليه غوديه، وقضية أنتاغندا، وقضية بما وأربعة متهمين آخرين (بمقتضى المادة ٧٠) وجلسة لاعتماد التهم (في قضية أنغوين)؛

(هـ) تسع عمليات تدارس أولي: في الحالة في أفغانستان، والحالة في كولومبيا، والحالة في جورجيا، والحالة في غينيا، والحالة في هندوراس، والحالة في العراق، والحالة في نيجيريا، والحالة في فلسطين، والحالة في أوكرانيا.

٢- تترتب على تنفيذ هذه العناصر النتائج التالي بيأتها فيما يخص ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة:

(أ) زيادة كبيرة في الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة حيث ستعقد أربع جلسات محاكمة متزامنة، وجلسة لاعتماد التهم، ودعاوى استئناف في إحدى القضايا، وسيجرى نشاط تحقيق ناشط جديد في الوقت نفسه، وما يناظر ذلك من زيادة كبيرة في الخدمات المطلوبة من قلم المحكمة من جراء الزيادة في الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة؛

<sup>(١)</sup> من منظور الميزانية تتصل الزيادة في ميزانية مكتب المدعي العام المقترحة لعام ٢٠١٦، المتأتية عن عمليات تحقيق جديدة تخص الحالة في ليبيا والحالة في دارفور (لستة أشهر)، بعملية تحقيق كاملة جديدة واحدة لا بعملية ونصف العملية. فالتكاليف المتصلة بالتحقيق المعتمد إجراؤه لمدة ستة أشهر فيما يخص الحالة في دارفور ستستوعب ضمن نطاق الموارد الحالية لمكتب المدعي العام.

<sup>(٢)</sup> إذا بوشر العمل على حالة جديدة في عام ٢٠١٦ فسيتمتع على مكتب المدعي العام النظر في إعادة تحديد درجات أولوية القضايا أو الاستعانة بصندوق الطوارئ.



(ب) زيادات مرتبطة باستعمال مباني المحكمة الجديدة؛

(ج) الزيادات الضمنية، أي تكاليف الموظفين المتأتبة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد والمعاشات التقاعدية للقضاة؛

(د) زيادة في عمليات الصندوق الاستئماني للمحني عليهم نظراً إلى إجراءات حبر الأضرار؛

(هـ) بلوغ ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة للمحكمة مبلغاً مقداره ١٥٣,٣٢ مليون يورو، ينطوي على زيادة بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة نسبتها ١٧,٣ في المئة ومقدارها ٢٢,٦٦ مليون يورو.

٣- الهيئة القضائية:

(أ) سيزداد مجموع تكاليف البرنامج الرئيسي ١ من ١٢,٠٣ مليون يورو في عام ٢٠١٥ إلى ١٢,٧٠ مليون يورو في عام ٢٠١٦، ما ينطوي على زيادة نسبتها ٥,٦ في المئة.

(ب) تستند الميزانية إلى الأنشطة القضائية المرتقب الاضطلاع بها بحسب الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦.

(ج) ستعقد الشعبة التمهيدية في عام ٢٠١٦ إجراءات اعتماد التهم في قضية أنغوين وستواصل العمل على حالات وقضايا أخرى (ولا سيما الحالة في كوت ديفوار) قضية المدعي العام ضد سيمون أغبغو، والحالة في ليبيا (قضية المدعي العام ضد سيف الإسلام القذافي)، والحالة في مالي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى).

(د) يُزعم أن تُجرى في وقت معاً جلسات المحاكمة في أربع قضايا في عام ٢٠١٦ (قضية روتو/سنغ، وقضية أغبغو/أبله غوديه، وقضية أناغندا، وقضية مبا وأربعة متهمين آخرين) جرائم منصوص عليها في المادة (٧٠)).

(هـ) يشمل نظام التقاعد المعمول به حالياً قضاة المحكمة الثمانية عشر، الذين سيظل جميعهم يقوم بولايته حتى آذار/مارس ٢٠١٨ على أقل تقدير.

(و) تحتاج الهيئة القضائية إلى وظيفة لرئيس الشعب (من الرتبة ف-٥) تعزيزاً للقدرة الحالية المحدودة في مجال المشورة القانونية الرفيعة المستوى وضماناً للمرونة في الاستعانة بموارد الدوائر الحالية لسد الاحتياجات المتغيرة على صعيد القضايا.

(ز) سيجعل تزايد العمل المتعلق بالقضايا من الأساسي تعزيز موارد الشعبة الابتدائية بتوفير مساعدة مؤقتة عامة.

(ح) لم تُطلب موارد إضافية في إطار ميزانية هيئة الرئاسة ولا في إطار ميزانية الشعبة التمهيدية ولا في إطار شعبة الاستئناف.

٤- مكتب المدعي العام:

(أ) إن الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب المدعي العام تجسد احتياجاته الفعلية إلى الموارد، مخفضة إلى الحد الأدنى، وتجسد الزيادة المرتقبة فيما يخص عام ٢٠١٦ الخطة الاستراتيجية الجديدة للمكتب

(للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) المستندة إلى النجاح الذي تكللت به خطته الاستراتيجية الحالية (للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥)، وتتواءم مع خطة المكتب الرامية إلى التوصل إلى استدامة قدّه في السنوات القادمة، كما يهيأ له في نموذج القدّ الأساسي الذي وضعه. ويحرص المكتب على المضي في تنمية أدائه العالمي لكي يظل يحقق نتائج إيجابية ويتكيف مع التحديات الماثلة أمامه.

(ب) يستمر المكتب في إطار أنشطته الرئيسية، ويقدر الإمكان ضمن حدود ولايته، على العمل للنهوض بالتكامل، والحد بذلك من الحاجة إلى تدخله المباشر. ويشار في هذا الصدد إلى أن إجراء عمليات التدارس الأولي وتناول طلبات المساعدة من الدول الأطراف بموجب المادة ٩٣(١٠) من نظام روما الأساسي يظان يتسمان بأهمية أساسية فيما يخص النهوض بالإجراءات الوطنية.

(ج) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لمكتب المدّعي العام ("المكتب") مبلغاً مقداره ٤٦,٠٩ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٦,٤٧ ملايين يورو بالقياس إلى السنة السابقة، أي ١٦,٤ في المئة بالمقارنة بميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة البالغة ٣٩,٦١ مليون يورو.

(د) إن الزيادة المقترحة لا تجعل المكتب يبلغ المستوى اللازم من الموارد الذي من شأنه أن يتيح له أن يوفر العدد المناسب من العاملين للاضطلاع بجميع الأنشطة المزمع إجراؤها وفقاً لنموذج المكتب الخاص بالتجهيز بالموظفين الذي طبقه فيما يخص خطته الاستراتيجية (للفترتين ٢٠١٢-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٨). وبعبارة أخرى سيتسنى للمكتب بفضل الموارد الإضافية المخصصة لعملية تحقيق ناشط إضافية واحدة وإعمال فريق واحد معني بالإجراءات الابتدائية أن يتصدى للزيادة الضرورية في الأنشطة لكن ليس بالعمق والجودة اللازمين فيما يخص جميع الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في عام ٢٠١٦. فالميزانية المقترحة تجبر المكتب على إجراء عملية تحقيق ناشط سادسة ضرورية وعلى تخصيص عدد منقوص من الموظفين للاضطلاع بالأنشطة المعتمز إجراؤها، الأمر الذي يفضي إلى حالات تأخير وإلى تكبد تكاليف إضافية.

(هـ) يخصّص ٧١ في المئة من الزيادة الإجمالية في ميزانية المدّعي العام لأنشطة إضافية، أي لعملية تحقيق ناشط جديدة وفريق إضافي واحد يُعنى بالإجراءات الابتدائية.

(و) تمثل متطلبات عملية التحقيق الناشط الجديدة، على أساس الأنشطة المزمع إجراؤها فيما يخص عام ٢٠١٦، الزيادة الرئيسية في ميزانية المكتب إذ تبلغ ٣,٤ مليون يورو.

(ز) سبق أن نُثْمِل الفريق الجديد المعني بالإجراءات الابتدائية ضمن إطار الإخطار بالاستعانة بأموال من صندوق الطوارئ في عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بقضية دومنيك أنغوين، وستعين مواصلة ذلك في عام ٢٠١٦. وتبلغ الموارد اللازمة للفريق الإضافي المعني بالإجراءات الابتدائية ١,٢ مليون يورو.

(ح) تتصل الزيادات الأخرى في ميزانية المدّعي العام بصورة رئيسية بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد على جداول الرواتب وزيادات في التكاليف غير المتصلة بالعاملين المتأثية عن دعم عمليات

لمكتب المدعى العام من قبيل النفقات التشغيلية في الميدان، وتكاليف السفر، والاستثمار في المعدات المتخصصة والبرامجيات الحاسوبية والتدريب عليها.

٥- قلم المحكمة

(أ) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره ٨١,٩٤ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ١٦,٩١ مليون يورو، أي ٢٦ في المئة.

(ب) تمكن قلم المحكمة فيما يخص السنوات الثلاث الأخيرة، نتيجة لاعتناؤه بتخصيص الموارد وإعادة تخصيصها وإعادة تحديد الأولويات فيما يخصها، من تثبيت مقدار موارده بتعويض ما شهدته السنوات السابقة من زيادة في مقدار الدعم اللازم، وتعويض الزيادات الضمنية السابقة في تكاليف الموظفين.

(ج) بيد أنه لن يعود بمقدور قلم المحكمة في عام ٢٠١٦ الاستمرار على استيعاب الزيادات بنفس المعدل. وعلى وجه الخصوص سيكون الآن للأنشطة التي يجب إجراؤها في مجال التحقيق ومجال المقاضاة، أثر تنفيذ استراتيجية مكتب المدعى العام المقترن بزيادة مقدار الأنشطة في المرحلة الابتدائية، أثر ملموس كبير على قلم المحكمة بصفته جهة تقدم الخدمات.

(د) تبلغ الزيادة المقترحة الإجمالية اللازمة في قلم المحكمة لاستدامة جودة عمله ومقدار الخدمات التي يطلبها الأطراف والمشاركون في الإجراءات مبلغاً يقارب ٥,٦ ملايين يورو. ويشمل هذا المقدار على الخصوص زهاء ٢,٧ مليون يورو تلزم لدعم العمليات الميدانية، وزهاء ٢,١ مليون يورو من الموارد الإضافية اللازمة لتوفير الحماية والدعم لشهود الأذعاء وشهود الدفاع.

(هـ) كما إنه ستترب على دعم المحاكمات المبتوتة بالنقل المباشر المتزايدة العدد المتوقع إجراؤها في عام ٢٠١٦ وعلى تأمين ما يتصل بذلك من الخدمات القضائية وخدمات جلسات المحكمة بالقدر الكافي من أجل سير الإجراءات دون عقبات زيادة كبيرة في موارد قلم المحكمة، تبلغ زهاء ٢,٥ مليون يورو.

(و) وستنجم عن القرارات القضائية المتخذة في عام ٢٠١٥ والزيادة المرتقب أن تشهدا الأنشطة القضائية في عام ٢٠١٦ زيادة رئيسية أخرى مقترحة في الميزانية تتعلق بالمساعدة القانونية المقدمة للمعوزين من المدعى عليهم والمحني عليهم المشاركين في الإجراءات تقارب ٣ ملايين يورو.

(ز) يضاف إلى ذلك أنه سيتعين على قلم المحكمة أن يتولى مهام صيانة ودعم فيما يخص المباني الجديدة للمحكمة، ما يفضي إلى زيادة صافية في ميزانية قلم المحكمة تزيد عن ٣,٥ ملايين يورو.

(ح) ثم إن هناك زيادات مقترحة أخرى تتعلق بالزيادات الضمنية في تكاليف الموظفين التي يزيد مبلغها عن ١,٢ مليون يورو، والموارد اللازمة للنهوض بعبء عقد جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين، تقارب ٦٠٠ ألف يورو.

٦- سائر البرامج الرئيسية:

- (أ) تشهد ميزانية البرنامج السادس (أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم) زيادة مقترحة مقدارها ٦٦٣,٤ ألف يورو (٣٦,٥ في المئة) تتعلق رئيسياً بأنشطة جبر الأضرار التي ستجري في عام ٢٠١٦.
- (ب) يشهد البرنامج الرئيسي السابع-٢ (فوائد قرض المباني الدائمة) زيادة تبلغ ١,١٣ مليون يورو.
- (ج) تشهد ميزانية البرنامج الرئيسي الخامس (المباني) انخفاضاً يقارب مقداره ٣ ملايين يورو (زهاء ٥٠ في المئة). وعلى نحو مماثل تشهد ميزانية البرنامج الرئيسي السابع-١ (مكتب المباني الدائمة) انخفاضاً يقارب مقداره ٣٤٤ ألف يورو (٣٠,٢ في المئة).
- (د) تشهد الميزانيتان المقترحتان للبرنامج الرئيسي الرابع (أمانة جمعية الدول الأطراف) والبرنامج الرئيسي السابع-٦ (مكتب المراجعة الداخلية) زيادة طفيفة مقدارها على الترتيب ٤٠,٥ ألف يورو (١,٣ في المئة) و٧٠,٧ ألف يورو (١١,٥ في المئة). أما ميزانية البرنامج الرئيسي السابع-٥ (آلية الرقابة المستقلة) فتبقى إلى حد كبير دون تغيير.

#### باء- توطئة

- ١- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية مبلغاً مقداره ١٥٣,٣٢ مليون يورو. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها ٢٢,٦٦ مليون يورو، أي ١٧,٣ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (البالغة ١٣٠,٦٦ مليون يورو). ويعزى ذلك رئيسياً إلى العوامل التالية البيان:
- (أ) تُرثب أن تشهد الأنشطة القضائية زيادة أخرى في عام ٢٠١٦ إثر النمو المطرد لعبء العمل الإجمالي في المحكمة على مدى السنوات الأخيرة، ولا سيما عبئه المتصل بالبت المباشر للمحاكمات؛
- (ب) تزايد مستمر في عبء العمل الإجمالي الواقع على عاتق مكتب المدعي العام ("المكتب") جراء عملية تفتيش ناشط إضافية في عام ٢٠١٦ وإعمال فريق إضافي تابع للمكتب معني بالإجراءات الابتدائية فيما يخص القضية ضد دومنيك أنغوين، مع استمرار الحاجة إلى جعل قَدِّ ملاك المكتب أقرب إلى القَدِّ الأساسي الذي يحتاج إليه لتلبية الطلب مع الحفاظ على الدرجة اللازمة من الجودة والنجاحة وعلى المستوى المقبول من معاملة القضايا على أساس درجات أولويتها؛
- (ج) زيادة كبيرة مناظرة في الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة دعماً للأنشطة المزیدة والمعززة في مجال التحقيق والمقاضاة والأنشطة القضائية، والخدمات التي يقدمها إلى الأطراف والمشاركين في الإجراءات ولا سيما فيما يخص حماية الشهود والعمليات الميدانية؛
- (د) التكاليف الجديدة الإضافية المرتبطة بصيانة المباني الجديدة للمحكمة، وصون أمن هذه المباني، واستعمالها؛

(هـ) الزيادات الضمنية من قبيل الارتباط مسبقاً بالتزامات فيما يتعلق بتكاليف الموظفين من خلال تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

٢- وبعد أخذ هذه العوامل المسببة للتكاليف بالحسبان، بلغ مقدار موارد ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة للمحكمة الذي تم تحديده أولاً مبلغاً مقداره ١٧٠,٢٤ مليون يورو، ينطوي في حالة الأخذ به على زيادة يناهز مقدارها ٣٩,٥٧ مليون يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة.

٣- وبعد مراجعة داخلية صارمة وافية، اشتملت على إعادة تحديد قاسية لدرجات أولوية الأنشطة، وإعادة توزيع الموارد، تم التوصل إلى تخفيض قاسٍ قارب مبلغه ١٧ مليون يورو، ما خفّض مقدار الزيادة الصافية في الميزانية المقترحة إلى ٢٢,٦٦ مليون يورو.

#### السيورة الداخلية لتحديد مقدار الميزانية

الأساس المرجعي (مقدار ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة)	١٣٠,٦٦ مليون يورو
مبلغ الموارد التي تبين لزومها	١٧٠,٢٤ مليون يورو
مبلغ النمو المتأني عن العوامل المسببة للتكاليف	٣٩,٥٧ مليون يورو
حصيلة المراجعة الداخلية	١٦,٩١ مليون يورو
<b>صافي الزيادة المقترحة لعام ٢٠١٦</b>	<b>٢٢,٦٦ مليون يورو</b>

٤- ويضاف إلى ذلك أن الجمعية في دورتها الأخيرة سمحت للمحكمة استثناءً بأن تستعين في عام ٢٠١٥ بأموال من صندوق الطوارئ لسد تكاليف الموارد الإضافية اللازمة فيما يتعلق بالمستجدات في قضية ممبا وأربعة متهمين آخرين (بموجب المادة ٧٠) وقضية أبليه غوديه، ما حصل بعد الدورة الثالثة والعشرين للجنة الميزانية والمالية، لكنه كان معروفاً قبل إقرار الجمعية للميزانية. وعليه فإنه ينبغي أن يُنظر في الزيادات التي تشهدها ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة على ضوء الموارد اللازمة للنهوض بأود اثني عشر شهراً من الأنشطة الممولة حالياً في إطار صندوق الطوارئ.

٥- إن ميزانية المحكمة تجسد المهام المنوطة بها في إطار ولايتها كما تحدها الدول، وتمثل ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة ما يلزم من أجل عمل المحكمة الجنائية الدولية على نحو فعال وبصورة ناجحة. وتمثل الميزانية المقترحة المعروضة على الجمعية لكي تنظر فيها نتائجاً لمداولات طويلة وقرارات شاقة اتخذتها أجهزة المحكمة لإقامة التوازن بين الموارد اللازمة للعمل الناجع والفعال ونجاح المحكمة وكوثها قادرة على متابعة أداء مهامها الطموحة المتمثلة في وضع حد للإفلات من العقاب وبين ضرورة الانضباط المالي الصارم لمراعاة الضغوط التي تواجهها دول أطراف كثيرة على الصعيد المالي.

٦- والمحكمة إنما تقدم هذه الزيادة المقترحة مدركة كامل الإدراك مدى صعوبة الفترة التي يمر بها المجتمع الدولي حالياً من الناحية المالية. بيد أن المحكمة تعتقد قوي الاعتقاد بأن الاستثمارات المقترحة ستؤدي نتائج منها مكاسب ملموسة طويلة الأجل عن طريق زيادة النجاعة، وذلك بصورة رئيسية من خلال المزيد من الوفورات المتأتية عن اتساع نطاق العمليات، وزيادة سرعة الإجراءات القضائية على نحو يفضي إلى الاحترام الكامل لمبدأ إجراء محاكمات عادلة والحفاظ على الدرجة اللازمة من جودة عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة، وتعزيز أثر ذلك على أرض الواقع وزيادة القدرة على النهوض بأود الزيادات في عبء العمل.

٧- لقد جرت ضمن المحكمة سيرورات هامة غيرت شكل هذه المؤسسة وعدّلت توجهها. فعملية المراجعة المسماة ReVision في قلم المحكمة أفضت إلى توضيح رؤية قلم المحكمة ورسالته وثقافته وقيمه وتكييفها مع الواقع الحالي للمحكمة. وبفضل هذه العملية غدا قلم المحكمة أكثر منه في أي وقت مضى ثقةً بقدرته على ضمان استمرار توفيره الناجع للخدمات الجيدة على النحو الأكثر فعالية والأكثر قابلية للاستدامة. وعلى نحو مماثل أدت الخطط الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ إلى تحول جذري في سياسة المقاضاة، يرمي إلى تحسين ما يقدمه المكتب من عمليات تدارس أولي وعمليات تحقيق وأنشطة مقاضاة، وحسنت على نحو ملحوظ أداء المكتب من الناحية التنظيمية. ويظل يُستند في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ إلى هذا النهج وسيُستمر في تعزيزه. كما إن سيرورة الإصلاح الجارية التي تقودها الهيئة القضائية أتاحت للقضاة التأمل في تجارب الماضي وممارسات الحاضر وفي طرق العمل بغية تحسين جودة ونجاعة الإجراءات القضائية، ما يمثل جوهر المحكمة وعرضها الرئيسي.

### جيم\_ الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦

٨- وُضعت الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ بالاستناد إلى ما يُزعم الاضطلاع به من العمل القضائي وأنشطة المقاضاة فيما يخص السنة التالية، بمقدار التمكّن من تقديره على نحو دقيق في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٥. بيد أن عدم إمكان التنبؤ بعمل المحكمة القضائي يجعل من الصعب وضع افتراضات يمكن التعويل عليها تماماً في موعد يسبق إلى حد ليس بالقليل الفترة المالية التي تميز المحكمة لها. فنهج المحكمة في هذا المجال يتمثّل في عدم الميزنة إلا للأحداث المتأكّد إلى حد معقول أنّها ستحصل في السنة التالية ويمكن تقديرها على وجه الدقة.

٩- إن ما وضعته المحكمة فيما يخص الميزانية من افتراضات متعلقة بالأنشطة القضائية، تستند إليها ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة، يهيئ لما يلي:

(أ) إجراءات اعتماد التهم في قضية واحدة (قضية أنغوين، أربعة أشهر)؛

(ب) عقد جلسات المحاكمة في أربع قضايا (قضية روتو/سنغ، اثنا عشر شهراً؛ قضية ممبا وأربعة متهمين آخرين (في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠)، اثنا عشر شهراً؛ قضية أنغيبو/أبليه غوديه، اثنا عشر شهراً؛ قضية أناغندا، اثنا عشر شهراً)؛

(ج) دعوى الاستئناف النهائي في قضية واحدة (قضية ممبا) ودعوى استئناف تمهيدي.

١٠- ومراعاةً لتشكيل كل من الدوائر الابتدائية، وللجدول الزمني المتوقعة لهذه الجلسات، وُضعت الافتراضات فيما يخص الأنشطة على صعيد الإجراءات الابتدائية في عام ٢٠١٦ على أساس أنه سيتعين أن يتزامن معظم هذه الجلسات.

١١- وفيما يتعلق بأنشطة المقاضاة يعتقد مكتب المدّعي العام أنه سيُجري في عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى أربع عمليات التحقيق الناشط القائمة، عملية تحقيق ناشط إضافية. وستُجرى أربع من عمليات التحقيق هذه لمدة سنة كاملة (الحالة الثانية (أ) في جمهورية أفريقيا الوسطى، الحالة الثانية (ب) في جمهورية أفريقيا الوسطى، القضية ٢ في الحالة في كوت ديفوار، والجرائم الجديدة في ليبيا). أما عملية التحقيق الخامسة فسيُركز في إطارها خلال الأشهر الستة الأولى على تنجيز التحقيق بشأن دومنيك أنغوين، ثم على الجرائم الجديدة في دارفور لباقي السنة. وسيواصل المكتب تحقيقاته في ثمانية بلدان من بلدان الحالات: جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو

الديمقراطية، والسودان (دارفور)، وكينيا، وليبيا، ومالي، وأوغندا؛ كما سيواصل إجراء عمليات تدارس أولى في تسع حالات أخرى (الحالة في أفغانستان، والحالة في كولومبيا، والحالة في جورجيا، والحالة في غينيا، والحالة في هندوراس، والحالة في العراق، والحالة في نيجيريا، والحالة في فلسطين، والحالة في أوكرانيا).

المحكمة جمعاء	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦
	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	بالقياس إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	المبلغ %
القضاة	٥ ٤٨٦,٨	٥ ٣٦٩,١	(٢,١)
تكاليف الموظفين	٦٥ ٧٤٤,٥	٧٥ ٥٤١,٦	١٤,٩
سائر تكاليف العاملين	٢٢ ٩٥٥,١	٢٨ ٣٧٩,٠	٢٣,٦
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣٦ ٤٧٩,٢	٤٤ ٠٣٨,٥	٢٠,٧
<b>المجموع</b>	<b>١٣٠ ٦٦٥,٦</b>	<b>١٥٣ ٣٢٨,٢</b>	<b>١٧,٣</b>

#### دال- أهم العوامل المستلزمة للموارد في ميزانية عام ٢٠١٦

١٢- قبل تحليل وقع ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة على كل من البرامج الرئيسية للمحكمة، يشار إلى أن من الأهمية بمكان الإحاطة بالنمو في الموارد المطلوبة من منظور أكثر اتساعاً بالطابع الأفقي، لتثبيت ترابط وتشابك المتطلبات من الموارد على نحو شامل لشتى القطاعات في جميع المجالات المختلفة لعمل المحكمة. فالتحليل المفصل لأهم العوامل المسببة للتكاليف في الميزانية والشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء تبين أن أنشطة مختلف أجهزة المحكمة ووحدها لا يجري بعضها بمعزل عن بعضها الآخر بل تتسم بالأحرى بترايط دينامي ومعقد، بحيث يؤثر بعضها على عبء العمل الذي يضطلع به بعضها الآخر وعلى قدرة بعضها الآخر على تنفيذ المهام المنوطة به.

١٣- إن العوامل الرئيسية المسببة للتكاليف والمبينة في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة تُقسم إلى ثلاث فئات عامة: '١' الزيادات المتصلة بالتطورات المتوقعة في المجال القضائي ومجال المقاضاة؛ '٢' الزيادات المتصلة بالمباني الجديدة؛ '٣' الزيادات الضمنية في تكاليف الموظفين بسبب تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد. ولئن لم تكن هذه الفئات سبباً للزيادة بكاملها في ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة فإنها تهيئ تبريرات ملموسة لأكثر من ٩٠ في المئة من مجمل الزيادة المقترحة.

#### ١- الزيادات المرتبطة بالمستجدات في المجال القضائي وفي مجال المقاضاة ١٦,٧١ مليون يورو

١٤- من نافلة القول أن الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة تمثل الجوهر والغرض في المحكمة. فمن المتوقع أن تكون المستجدات المتعلقة بهذه الأنشطة العامل الرئيسي الذي يتحدد به مقدار ميزانية المحكمة. وقد ميزت المحكمة، استناداً إلى الافتراضات المبينة أعلاه فيما يتعلق بميزانية عام ٢٠١٦، على نحو شامل لشتى القطاعات، الموارد الإضافية المقترحة المتصلة بمختلف أنواع الأنشطة التي تتأثر تأثيراً مباشراً بالزيادة في الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة.

١٥- وتطلب مجمل حجم العمل المتصل بالقضايا في مختلف مراحل الإجراءات القضائية، ولا سيما جلسات اعتماد التهم، والمحاکمات، ودعاوى الاستئناف النهائي والاستئناف التمهيدي، دعماً مباشراً إضافياً في الهيئة القضائية يعادل الزيادة المقترحة التي تقارب ٥٠٤,٧ آلاف يورو.

## (أ) استعمال قاعات المحكمة المتأتمني عن زيادة عدد المحاكمات

١٦- نتيجة للزيادة المتوقعة في الأنشطة القضائية، يتعين تخصيص اعتمادات للنهوض بأود أربع محاكمات تجري في ثلاث من قاعات المحكمة طيلة عام ٢٠١٦. وستجري ثلاث من هذه المحاكمات الأربعة في وقت واحد من خلال مجموعات من عدة أسابيع طيلة السنة. وقد حُدَّت طلبات الموظفين الجدد المتأتمني عن الزيادة في الأنشطة القضائية بالقدر الأدنى الصارم اللازم للنهوض بأود الجلسات، مع ما ينطوي عليه ذلك من أخطار على استمرار الأعمال.

١٧- وتبلغ الموارد الإضافية المطلوبة لعقد جلسات محاكمة متزامنة مبلغاً يقارب ٤٩,٢ مليون يورو. ويلزم هذا الاستثمار في توفير القدرة على النهوض بالعمل المتصل بجلسات المحكمة لأن عام ٢٠١٦ سيكون السنة الأولى التي تحتاج فيها المحكمة إلى استعمال ثلاث قاعات محاكمة على نحو منتظم ومتزامن بدلاً من استعمال قاعة واحدة كما جرى عليه العمل في السابق. إن هذا الاستثمار سيؤتي القدرة على ضمان أن يتم في المستقبل استيعاب الأنشطة الجديدة في قاعات المحكمة إلى حد كبير، وتفادي حالات التأخير غير المبرر في الإجراءات القضائية، ما يؤتي في المدى المتوسط والمدى الأبعد مكاسب تتحقق عن طريق تحسين النجاعة في سائر التكاليف، مثل تكاليف المساعدة القانونية وتكاليف حماية الشهود وتكاليف الاحتجاز.

## (ب) إجراء مكتب المدعي العام تحقيقاً ناشطاً جديداً

١٨- استناداً إلى أنشطة المدعي العام المخطط لها فيما يخص عام ٢٠١٦ تُقترح زيادة مقدارها ٤٠,٣ ملايين يورو لسد تكاليف عملية تحقيق ناشط جديدة، تجل مجموع عمليات التحقيق الناشط المتزامنة في عام ٢٠١٦ يزيد من أربع عمليات إلى خمس. وستُجرى أربع من هذه العمليات طيلة السنة (في الحالة الثانية (أ) في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة الثانية (ب) في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقضية ٢ في الحالة في كوت ديفوار، والجرائم الجديدة في ليبيا). وسيركز في إطار العملية خلال فترة الستة أشهر الأولى على تنجيز التحقيق في شأن دومنيك أنغوين، ثم سيركز في باقي السنة على الجرائم الجديدة المرتكبة في دارفور. هذا مع العلم بأن هذه الموارد الإضافية لن تكفي للتهيئة للدرجة اللازمة من العمق والجودة فيما يخص جميع الأنشطة المخطط لها لعام ٢٠١٦.

١٩- وفيما يخص وقع عملية التحقيق الناشط الجديدة هذه على موارد قلم المحكمة، لم يدرج قلم المحكمة في ميزانيته أي موارد تخصص للنهوض بأود هذه الأنشطة المحددة الطابع من أنشطة مكتب المدعي العام. إن قلم المحكمة، إذ تم في بادئ الأمر تمييز موارد إضافية في ميزانيته يقارب مبلغها ٢,١ مليون يورو تسد بها تكاليف الخدمات الإضافية اللازمة لدعم عمليات مكتب المدعي العام، في مجالات أهمها حماية الشهود، على ضوء الزيادة الكبيرة المقترحة أن تشهدا موارد، اختار أن يستوعب هذه التكاليف ضمن إطار الموارد المتوفرة في عام ٢٠١٦ مع ما ينطوي عليه هذا الاختيار من خطر محسوب.

## (ج) تقديم قلم المحكمة الخدمات إلى الأطراف في الإجراءات وإلى المشاركين فيها

٢٠- يتعين على قلم المحكمة، باعتباره جهة محايدة تقدم الخدمات إلى الأطراف والمشاركين في الإجراءات، أن يفي بمسئوليات جميع الدعم اللازم لسير الإجراءات القضائية والأنشطة ذات الصلة على نحو فعال وبصورة ناجعة.



ويبلغ مجمل الزيادة في تكاليف الخدمات التي يتعين أن يقدمها قلم المحكمة مبلغاً مقداره ٥,٥٧ ملايين يورو. ويشار على الخصوص إلى أن أهم الزيادات تخص الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة للعمليات الميدانية (٢,٧٤ مليون يورو) والأمن والحماية اللذين يوفرهما لشهود الأعداء ولشهود الدفاع (٢,١٣ مليون يورو).

٢١- وقد جرت العادة على أن يترتب على أي زيادة في أنشطة المدعي العام أثر متدرج على مدى فترة طويلة على متطلبات قلم المحكمة من الموارد. وذلك لأن العوامل المسببة لتكاليف الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة تنزع إلى التزايد عندما تكون عملية التحقيق تتقدم جيداً (ولا سيما في حالة الدعم الميداني والأنشطة المتعلقة بقسم المحني عليهم والشهود). وذلك ما مكن قلم المحكمة من استيعاب الزيادات في موارد مكتب المدعي العام على مدى السنتين الأخيرتين (كما في حالة الموارد المخصصة للتحقيق الناشط في الحالة في مالي وفي الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى). بيد أنه تلزم الآن موارد إضافية نتيجة التقدم في عمليات التحقيق والإجراءات التمهيديّة، وما لها من وقع على ميزانية قلم المحكمة لعام ٢٠١٦.

#### (د) المساعدة القانونية

٢٢- يتعين على المحكمة، إذ تنفذ التزاماتها بموجب نظام روما الأساسي، أن تعمل نظاماً شاملاً للمساعدة القانونية يتحقق فيه التوازن بين متطلبات التمثيل القانوني الكافي والفعال والناجع للمعوزين من المتقاضين أمامها وبين القيود المالية التي تخضع لها نظم المساعدة القانونية الممولة تمويلًا عمومياً. وببسيط العبارة لا يمكن أن تكون هناك محاكمة عادلة للمعوزين من المتهمين من دون وجود نظام فعال للمساعدة القانونية، كما لا يمكن أن تكون هناك بدونه، وفق البنية الحالية، مشاركة فعالة للمحني عليهم في الإجراءات.

٢٣- إن ما يتعلق بالمساعدة القانونية من الزيادة في ميزانية قلم المحكمة يبلغ ٢,٩٤ مليون يورو. وتمثل الزيادة المقترحة نتيجة مباشرة لتطبيق نظام المساعدة القانونية على الأفرقة الحالية للدفاع وأفرقة الممثلين القانونيين للمحني عليهم الممولة بالمساعدة القانونية كما يُرتقب بحسب الافتراضات ذات الصلة.

٢٤- ويتجّ قسط كبير من هذه الزيادة عن تنفيذ قرار قضائي يقضي بزيادة الموارد الممنوحة بمقتضى نظام المساعدة القانونية لأفرقة الدفاع في الدعاوى الجارية فيما يخص المحاكمات الجارية تطبيقاً للمادة ٧٠ في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومراعاةً لاختلاف هذه الدعاوى من حيث طبيعتها ومن حيث نطاقها، رأى قلم المحكمة في بادئ الأمر أنه لن يكون من المناسب أن يُوفّر للمدعى عليهم في هذه القضية نفس المقدار من الموارد المعتمت توفيرها بمقتضى سياسة المساعدة القانونية فيما يخص القضايا المتصلة بالجرائم المشمولة بالمادة ٥. لكن الدائرة رأت أن أحكام نظام روما الأساسي التي تنظم نسق المساعدة القانونية في المحكمة لا تفرق تفريقاً واضحاً بين الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ وبين الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥.

٢٥- وقد قُدم في إطار عملية المراجعة المسماة ReVision مقترح بشأن تصميم تنظيمي بديل وضع فيما يخص وظائف قلم المحكمة المتعلقة بالمحني عليهم والدفاع (قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم وقسم دعم المحامين)، بما في ذلك مكتب المحامي العمومي للدفاع ومكتب المحامي العمومي للمحني عليهم. لكن لما كان التصميم التنظيمي المقترح يستتبع احتمال إدخال تعديلات على ولاية كل من هذين المكتبتين، كما تقتضي به لائحة المحكمة، قُدم إلى قضاة المحكمة مقترح عام لكي ينظروا فيه. ورهنًا بالمزيد من التحليل والتباحث، يمكن أن يساعد الأخذ بإطار تنظيمي معدل لقلم المحكمة من أجل تقديم الدعم للدفاع وللمحني عليهم المشاركين في الإجراءات،

على نحو يقترن بتحديد واف لنظام المساعدة القانونية، على احتواء مثل هذه الزيادات في ميزانية المساعدة القانونية في المستقبل.

(هـ) قضية أنغوين (Ongwen)

٢٦- فيما يخص قضية أنغوين، يعترم مكتب المدعي العام أعمال فريق إضافي معني بالإجراءات الابتدائية في هذه القضية، يستلزم زيادة في ميزانيته مقدارها ١,٢٠ مليون يورو.

٢٧- وفي ضوء الافتراضات القضائية فيما يخص عام ٢٠١٦، التي يُرتقب بمقتضاها عقد إجراءات لتأكيد التهم في قضية أنغوين تستمر لأربعة أشهر، تبلغ الموارد التي يحتاج إليها قلم المحكمة للنهوض بأود إجراءات اعتماد التهم في عام ٢٠١٦ مبلغاً مقداره ٥٩٨,٩ ألف يورو، يخص معظمها الموارد اللازمة للمساعدة القانونية ويخص قدر ضئيل منها ما يستلزمه تقديم الدعم لجلسات المحكمة.

٢٨- وتبلغ الزيادة الإجمالية المقترحة في ميزانية عام ٢٠١٦ فيما يتعلق بقضية أنغوين، استناداً إلى الافتراضات القضائية الحالية، مبلغاً مقداره ١,٧٩ مليون يورو.

٢- الزيادات التي تستلزمها المباني الجديدة للمحكمة ١,٣٩ مليون يورو

٢٩- إن المباني الجديدة للمحكمة أكبر بزهاء ٢٥ في المئة من مبانيها المؤقتة وهي تضم ثلاث قاعات جلسات أكبر بكثير وأحياناً عامة أوسع بكثير ومساحات مزروعة كبيرة. ولئن كانت المباني الجديدة أنجع من حيث استهلاك الطاقة فإن حجمها الأكبر يعني زيادة في تكاليف من قبيل تكاليف تنظيف داخلها وتنظيف واجهاتها وتنظيف نوافذها من الخارج، وتكاليف التأمين، وتكاليف المرتفعات، وسائر النفقات التشغيلية العامة. وعلى نحو مماثل يستلزم حجم المباني وتصميمها تخصيص مزيد من الموارد لصون أمنها وبالتالي تهيئة بيئة عمل يتحقق فيها الأمان والأمن والثقة لقضاة المحكمة ومسؤوليها المنتخبين، ولموظفيها، وللمحاميين، وللمتهمين، وللشهود، وللخبراء، ولممثلي الدول، وللزوار، ولغيرهم. وتبلغ الزيادة الإجمالية في ميزانية قلم المحكمة التي تستلزمها النهوض بأود هذه الوظائف وغيرها من الوظائف ذات الصلة مبلغاً مقداره ٣,٥٦ ملايين يورو. كما تلزم زيادة مقدارها ١,١٣ مليون يورو لدفع فوائد القرض المستحقة للدولة المضيفة، التي ينبغي فيما يخص عام ٢٠١٦ استلامها وتسديدها للدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٦.

٣٠- ويُعوّض عن قسط من الزيادة الإجمالية البالغة ٤,٦٩ ملايين يورو فيما يتعلق بالمباني الدائمة بانخفاض مقداره ٢,٩٦ مليون يورو في المخصصات ضمن إطار البرنامج الرئيسي الخامس لسد تكاليف إيجار وصيانة المباني المؤقتة، وانخفاض مقداره ٣٤٤,١ ألف يورو في المخصصات لمكتب مدير مشروع المباني الدائمة. إن صافي الزيادة في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة فيما يخص المباني الدائمة يبلغ ١,٣٩ مليون يورو.

٣- التكاليف الضمنية المترتبة على تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد ٢,١٧ مليون يورو

٣١- تشمل تكاليف الموظفين المتأتية عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد رواتبهم وأبدانهم ومستحقاتهم. ويبلغ مجموع الزيادات الضمنية في تكاليف الموظفين المتأتية عن تطبيقه مبلغاً مقداره ٢,١٧ مليون يورو.

الفئة	الزيادة (بآلاف اليوروات)
<b>المستجدات في المجال القضائي وفي مجال المقاضاة</b>	
الهيئة القضائية	٥٠٤,٧
استعمال قاعات المحكمة	٢٤٩٣,٥
إجراء مكتب المدعي العام تحقيقاً جديداً	٣٤٠٠,٠
الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة	٥٥٨٢,٢
المساعدة القانونية	٢٩٤٠,٢
قضية أنغوين (Ongwen)	١٧٩٨,٩
المجموع الفرعي	١٦٧١٩,٥
<b>التكاليف المتصلة بالمباني</b>	
ما يتحمله قلم المحكمة من تكاليف المباني الجديدة للمحكمة	٣٥٦٧,٩
فوائد قرض المباني الجديدة	١١٣١,٨
إيجار المباني وصيانتها	-٢٩٦٩,٦
مكتب المباني الدائمة	-٣٤٤,١
المجموع الفرعي	١٣٨٦,٠
<b>تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد</b>	
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	١٦٥,٨
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام	٧٠٥,٠
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	١٢٠٠,٠
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	٢٠,٤
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	٤٩,٨
البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	١١,٧
البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة	٩,٢
البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية	٩,٣
المجموع الفرعي	٢١٧١,٢
المجموع	٢٠٢٧٦,٧

#### هـ- ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة

#### ١- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

٣٢- يتألف البرنامج الرئيسي الأول من هيئة الرئاسة والدوائر ومكاتب الاتصال. ولكن كان مكتب الاتصال في نيويورك مدرجاً ضمن البرنامج الرئيسي الأول فإنه ممثّل مشترك لجميع أجهزة المحكمة وهو يقدم أيضاً دعماً إمدادياً لمكتب جمعية الدول الأطراف وفريقها العامل في نيويورك.

٣٣- وتستند الميزانية إلى الأنشطة القضائية المرتقب الاضطلاع بها وفق افتراضات ميزانية عام ٢٠١٦. ويتمثل العامل الرئيسي المسبب للتكاليف القضائية في المقدار العام للعمل المتصل بالقضايا في مختلف مراحل الإجراءات القضائية، ولا سيما جلسات اعتماد التهم، والمحاكمات، ودعاوى الاستئناف النهائي والاستئناف التمهيدي.

٣٤- وسيشهد عام ٢٠١٦ عقد الشعبة التمهيدي لإجراءات اعتماد التهم في قضية أنغوين ومواصلتها العمل على حالات وقضايا أخرى (وبخاصة على الحالة في كوت ديفوار (قضية المدعى العام ضد سيمون أنغينغو)، والحالة في ليبيا (قضية المدعى العام ضد سيف الإسلام القذافي)، والحالة في مالي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى). أما في الدائرة الابتدائية فيُتوقع أن يصدر الحكم في قضية بمبا قبل نهاية عام ٢٠١٥. وسيحدد بحسب هذا الحكم ما إذا كانت تلزم إجراءات للنطق بالعقوبة وللنظر في جبر الأضرار في وقت ما من عام ٢٠١٦. ويقدر أن يستمر النظر في قضية روتو وسنغ طيلة عام ٢٠١٦. ويضاف إلى ذلك أن قرارات اعتماد التهم التي أُخذت في عام ٢٠١٤ أفضت إلى القيام في عام ٢٠١٥ بأعمال تحضير لثلاث محاكمات أخرى (في قضية أنغينغو/أبليه غوديه، وقضية أنتاغندا، وقضية بمبا وأربعة متهمين آخرين (جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠)). وستبدأ جلسات هذه المحاكمات خلال هذه السنة ويُتوقع أن تستمر طيلة عام ٢٠١٦. كما يُرجح أن يتأتى عن هذا الحجم غير المسبوق للنشاط القضائي عدد مزيد من دعاوى الاستئناف التمهيدي، ثم دعاوى الاستئناف النهائي في الوقت المناسب.

٣٥- وفي السنوات السابقة لم تكن تكاليف القضاة ثابتة وذلك نتيجة للتقلبات في عدد القضاة الذين يعملون بدوام كامل، ولانتقال التدريجي في التوازن بين القضاة العاملين وفق نظام التقاعد الأصلي ونظام التقاعد المعدل، وما يتأتى عن السوق من تغيرات في تكاليف النظام المعدل بحد ذاته، وتكاليف قدوم القضاة ومغادرتهم للخدمة. بيد أنه ينبغي أن يكون هناك بدءاً من عام ٢٠١٦ فضاءً مزيداً من إمكان التنبؤ بالحال على هذا الصعيد لأنه سيكون للمحكمة للمرة الأولى مجموعة كاملة من ١٨ قاضياً، يعملون جميعاً بمقتضى نظام التقاعد الحالي، وسيبقون جميعاً في الخدمة حتى آذار/مارس ٢٠١٨ على أقل تقدير. ويقدر أن يبلغ مجمل تكاليف القضاة في عام ٢٠١٦ مبلغاً مقداره ٥,٣٦ ملايين يورو، ينطوي على انخفاض مقداره ١١٧,٧ ألف يورو (-٢,١ في المئة).

٣٦- وقد خلص القضاة إلى أنه يتعين على الهيئة القضائية أن تحذو حذو سائر المحاكم الدولية باستحداث وظيفة جديدة لرئيس للدوائر من الرتبة ف-٥ تعزيزاً للقدرة الحالية على صعيد إسداء المشورة القانونية الرفيعة المستوى، المحدودة حالياً، بغية ضمان المرونة في الاستعانة بموارد الدوائر لسد الاحتياجات المتغيرة فيما يتعلق بالقضايا (كما طلبته لجنة الميزانية والمالية)، والدفع قدماً بمشاريع مشتركة ترمي إلى تحسين نجاعة الدعم القانوني للدوائر على وجه الإجمال. ويضاف إلى ذلك أنه، نتيجة لتزايد العمل المتعلق بالقضايا، سيكون من الأساسي تعزيز موارد الشعبة الابتدائية بتوفير مساعدة مؤقتة عامة لها. وعلى هذا الأساس يُقدّر أن يرتفع مجمل تكاليف تجهيز الهيئة القضائية بالموظفين، بما فيها الزيادة في التكاليف المتأتية عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد، من ٦,٢٦ ملايين يورو في ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة إلى ٧,٠٢ ملايين يورو في عام ٢٠١٦، ما ينطوي على زيادة مقدارها ٧٦٥,٥ ألف يورو (١٢,٢ في المئة).

٣٧- ولا تُطلب موارد إضافية في ميزانية هيئة الرئاسة، ولا في ميزانية الشعبة التمهيدي ولا في ميزانية شعبة الاستئناف.

٣٨- وعليه فإن الكلفة الإجمالية للبرنامج الرئيسي الأول ستزداد من ١٢,٠٣ مليون يورو في عام ٢٠١٥ إلى ١٢,٧٠ مليون يورو في عام ٢٠١٦، ما ينطوي على زيادة نسبتها ٥,٦ في المئة.

البرنامج الرئيسي الأول الهيئة القضائية	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	
	(بآلاف اليوروات)	المجموع	(بآلاف اليوروات)	المجموع
القضاة	٥ ٤٨٦,٨	٥ ٣٦٩,١	(١١٧,٧)	(٢,١)
تكاليف الموظفين	٤ ٧٧٤,٥	٥ ٠١٩,٣	٢٤٤,٨	٥,١
سائر تكاليف العاملين	١ ٤٨٩,٦	٢ ٠١٠,٣	٥٢٠,٧	٣٥,٠
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٨٣,٢	٣٠٥,٩	٢٢,٧	٨,٠
المجموع	١٢ ٠٣٤,١	١٢ ٧٠٤,٦	٦٧٠,٥	٥,٦

## ٢- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

٣٩- تتمثل المهمة الأساسية لمكتب المدعي العام ("المكتب") بموجب نظام روما الأساسي في التحقيق في أخطر الجرائم التي تشغل المجتمع الدولي برمته وفي المقاضاة على ارتكابها عندما تندرج ضمن اختصاص المحكمة ولا تستطيع السلطات الوطنية للدول الأطراف أن تفعل ذلك أو لا ترغب في فعله.

٤٠- فالمكتب ينشد زيادة في ميزانيته لعام ٢٠١٦ مقدارها ٦,٤٧ ملايين يورو، أي زيادتها بنسبة ١٦,٤ في المئة من ٣٩,٦١ مليون يورو منحتها الجمعية فيما يخص عام ٢٠١٥ إلى ٤٦,٠٩ مليون يورو فيما يخص السنة المقبلة. فلا بد من هذه الزيادة لكي يتمكن المكتب من مواصلة تنفيذ استراتيجيته الناجحة على صعيد المقاضاة وإحراز نتائج إيجابية تتوافق مع خطته الاستراتيجية. ويضاف إلى ذلك أن الأنشطة الممولة في عام ٢٠١٥ عن طريق الاستعانة بصندوق الطوارئ ستستمر في عام ٢٠١٦ وبالتالي تعين إدراجها في ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة. وعليه فإنه ينبغي أن تُقارن ميزانية عام ٢٠١٦ بميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة مضافاً إليها الموارد اللازمة لسد تكاليف اثني عشر شهراً من الأنشطة التي سبق تمويلها بأموال من صندوق الطوارئ.

٤١- وتنطلق ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لمكتب المدعي العام من ثلاثة منطلقات مترابطة: '١' الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨؛ '٢' تقدير أمين وواعي للحد الأدنى من الموارد التي يحتاج إليها مكتب المدعي العام لعام ٢٠١٦؛ '٣' مقترح العمل التدريجي للتوصل على مدى السنوات التالية إلى جعل قُدّ مكتب المدعي العام يبلغ القُدّ الأساسي اللازم لتلبية المتطلبات منه مع الحفاظ على الدرجة اللازمة من الجودة والنجاعة، والأخذ إلى المدى المعقول مبدأ تناول القضايا على أساس درجات أولويتها.

٤٢- وقد دعمت الدول الأطراف الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وتنفيذها من خلال استثمارها الكبير في الموارد الموفرة لمكتب المدعي العام. وتستند الخطة الخاصة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ إلى الخطة السابقة مبقية على غايتها المتمثلة في إجراء عمليات تدارس أولي وعمليات تحقيق وأنشطة مقاضاة تتميز بدرجة عالية من الجودة. إن المكتب أولى الأولوية للجودة لا للكمية لكن هذه الحال غير قابلة للاستمرار. فثمة عمليات تحقيق ضرورية يجري تأجيلها، وعمليات تحقيق جارية لا يُخصص للاضطلاع بها ما يكفي من الموظفين، الأمر الذي يفرضي إلى حالات تأخير وإلى المزيد من التكاليف (بسبب الحضور الميداني المطول، وحماية الشهود، إلخ). ولتن

كان سيظل يتعين على مكتب المدعي العام أن يضع أولويات فيجب أن يكون له المطال اللازم لاستيعاب الأنشطة الجديدة دون إرجائها بلا مبرر أو وضعها جانباً أو الإضرار بالأنشطة الجارية من ذي قبل.

٤٣- ويلاحظ أن ٧١ في المئة من مجمل الزيادة في الميزانية المقترحة لمكتب المدعي العام لعام ٢٠١٦ مخصص لأنشطة إضافية (هي عملية تحقيق ناشط أخرى وفريق إضافي معني بالإجراءات الابتدائية). أما العنصر المتمثل في التكاليف غير المتصلة بالعاملين فهو مرتبط ارتباطاً صارماً بدعم عمليات مكتب المدعي العام، مثل النفقات التشغيلية في الميدان، وتكاليف السفر، والاستثمار في تدابير تحسين الجودة (مثل احتياز المعدات التخصصية والبرامجيات الحاسوبية، والتدريب). أما العنصر الآخر في الزيادة فيتمثل في تطبيق جدول رواتب الأمم المتحدة.

٤٤- ومن شأن الميزانية المقترحة لمكتب المدعي العام أن تتيح له تقليص الفجوة القائمة على صعيد الموارد المتوفرة لكن دون أن يبلغ القدر الأساسي الذي يجعل بمقدوره تلبية الطلب على تدخله بالدرجة اللازمة من الجودة والنجاعة مع الأخذ إلى مدى مقبول مبدأ تناول القضايا التي بين يديه على أساس درجات أولويتها. هذا مع العلم بأن الميزانية المقترحة تجبر المكتب على إرجاء عملية تحقيق ناشط سادسة ضرورة وعلى تخصيص عدد منقوص من الموظفين للاضطلاع بأنشطة مخطط لها، الأمر الذي يفرض إلى حالات تأخير وتكاليف إضافية.

البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعي العام	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة		النمو في موارد عام ٢٠١٦	
	(بآلاف اليوروات)		(بآلاف اليوروات)		بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	المجموع	المجموع	المبلغ	النمو في موارد عام ٢٠١٦	بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	%
تكاليف الموظفين	٢٠ ١٣٤,٣	٢١ ٧٥٩,٦	٩٢٥,٣	٤,٤		
سائر تكاليف العاملين	١٤ ٦٧٠,٥	١٩ ٤٥٠,٢	٤ ٧٧٩,٧	٣٢,٦		
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤ ١٠٧,٨	٤ ١٨٢,١	٧٧٤,٢	١٨,٨		
المجموع	٣٩ ٩١٢,٦	٤٦ ٠٩١,٩	٦ ٤٧٩,٢	١٦,٤		

### ٣- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

٤٥- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره ٨١,٩٤ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ١٦,٩١ مليون يورو (٢٦ في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة البالغة ٦٥,٠٢ مليون يورو. وتجدر ملاحظة أن جزءاً من هذه الزيادة يقارب ٤,٧ مليون يورو يعزى إلى أن قلم المحكمة سيتولى في عام ٢٠١٦ مسؤوليات جديدة فيما يتعلق بإدارة المباني الجديدة، وإلى الزيادات الضمنية المتصلة بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

٤٦- إن الميزانية البرنامجية المعتمدة لقلم المحكمة بقيت طيلة الفترات المالية لعام ٢٠١٣ و عام ٢٠١٤ و عام ٢٠١٥، على الرغم من الزيادة المطردة الكبيرة في مقدار الدعم المطلوب منه، ذات مبلغ ثابت من حيث الأساس، انطوى على زيادات زهيدة بل وحتى على انخفاضات من السنة إلى السنة التالية. وقد عوّضت الزيادات اللازمة التي شهدتها السنوات السابقة تعويضاً كاملاً من خلال التقييم الداخلي الصارم للأولويات وعن طريق تقليص التكاليف التشغيلية حيثما أمكن الأمر، وذلك دون الإضرار بدرجة جودة الخدمات ونجاعتها، من خلال العناية بتخصيص الموارد وإعادة توزيعها وتحديد الأولويات في استخدامها.

٤٧- ولئن كانت قدرة قلم المحكمة على الاستمرار على استيعاب المتطلبات الإضافية حيثما أمكن ذلك قد تعززت بفضل بنيته التنظيمية الجديدة والتعديلات التي أدخلت على طرائق عمله وسيروراته، فإن من غير الواقعي

أبداءً، بالنظر إلى الاستثمارات الكبيرة في مكتب المدعي العام خلال السنوات السابقة وما تأتي عنها من زيادة في الأنشطة القضائية للمحكمة، توحي أن يظل قلم المحكمة قادراً على مواصلة استيعاب جميع الزيادات في مقدار الدعم المطلوب منه. فالأنشطة التحقيقية وأنشطة المقاضاة التي يستتبعها تنفيذ استراتيجية مكتب المدعي العام، معطوفةً على الزيادة في مقدار الأنشطة المتصلة بالإجراءات الابتدائية، تستلزم من قلم المحكمة قدرًا كبيراً من الخدمات الإضافية.

التحليل المقارن للنمو انطلاقاً من أرقام عام ٢٠١٣	ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	
	مقدار الميزانية	(بآلاف اليوروات)	مقدار الميزانية	(بآلاف اليوروات)	مقدار الميزانية	(بآلاف اليوروات)
الهيئة القضائية	١٠ ٦٩٧,٩	١٠ ٠٤٥,٨	(٦,١)	١٢ ٠٣٤,١	١٢,٥	١٢ ٧٠٤,٦
مكتب المدعي العام	٢٨ ٢٦٥,٧	٣٣ ٢٢٠,٠	١٧,٥	٣٩ ٦١٢,٦	٤٠,١	٤٦ ٠٩١,٩
قلم المحكمة	٦٤ ٥٢٠,٩	٦٥ ٦٨٤,٩	١,٨	٦٥ ٠٢٥,٩	٠,٨	٨١ ٩٤٠,١

٤٨- والواقع أن تقييماً أولياً للموارد الإضافية التي يحتاج إليها قلم المحكمة للنهوض بأود الخدمات الإضافية المطلوبة منه في المجال القضائي ومجال المقاضاة والمجال الإداري في عام ٢٠١٦ أفضى إلى لزوم زيادة تنوف عن ٣٠ مليون يورو بالقياس إلى الميزانية المعتمدة لقلم المحكمة لعام ٢٠١٥. وأفضت إعادة حساب دقيقة لهذه المتطلبات على ضوء ما نتج عن المراجعة المسماة *ReVision* من بنية تنظيمية جديدة لقلم المحكمة ونجاعة مزيدة في سيروراته ينتفع بهما الأطراف والمشاركون في الإجراءات، معطوفةً على إعادة التقييم الصارم للخدمات المطلوبة من قلم المحكمة وإعادة تحديد الأولويات فيما يخصها، إلى الحد بشكل كبير من الزيادة المقترحة فيما يخص عام ٢٠١٦. ويظل قلم المحكمة يسعى إلى تطبيق نهج النمو الصفري على جميع الأقسام التي لا تتأثر تأثراً مباشراً بزيادة الخدمات التي يطلبها منه سائر أجهزة المحكمة.

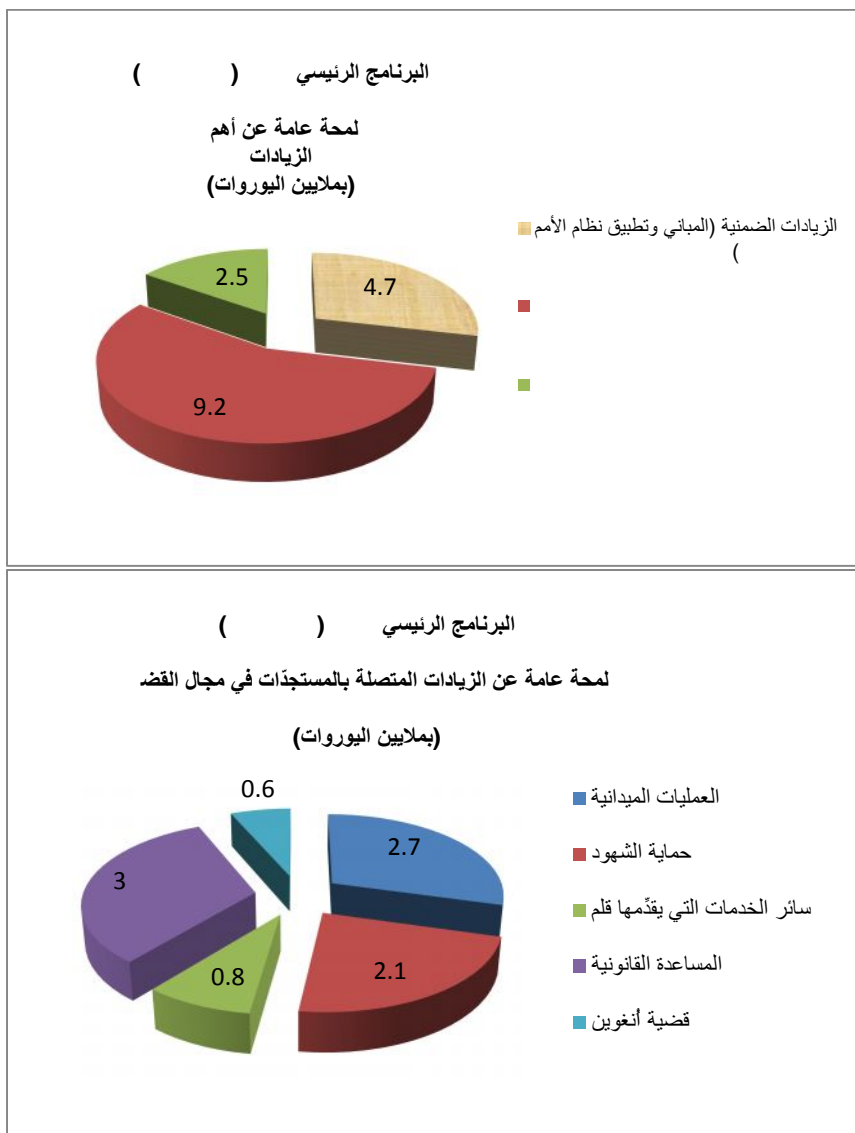
٤٩- ثم إن قلم المحكمة يحتاج، كما بيّن آنفاً، إلى المزيد من الموارد لصيانة مبنى المحكمة الجديد وصون أمنه وتيسير استعمال المحكمة له. إن مباني المحكمة الجديدة أكبر من مبانيها المؤقتة بزهاء ٢٥ في المئة وهي تضم ثلاث قاعات لجلسات المحكمة أكثر اتساعاً، وأحيازاً عامة أوسع، ومساحات مزروعة كبيرة. وسيتعين على قلم المحكمة أن يتولى أمر صيانة مباني المحكمة الجديدة ودعم عمل المحكمة فيها، ما تنجم عنه زيادة صافية في ميزانية قلم المحكمة تزيد عن ٣,٥ ملايين يورو.

٥٠- ويبلغ مجمل الزيادة المقترحة التي يحتاج إليها قلم المحكمة ليتحمل عبء كل الخدمات التي يطلبها منه الأطراف والمشاركون في الإجراءات مبلغاً يقارب ٥,٦ ملايين يورو. ويشمل ذلك موارد للنهوض بأود العمليات الميدانية يقارب مبلغها ٢,٧ مليون يورو، وموارد إضافية لازمة لحماية ودعم شهود الادعاء وشهود الدفاع تقارب ٢,١ مليون يورو.

٥١- كما إن النهوض بأود العدد المتزايد من المحاكمات المنقولة بالبث المباشر المتوقع أن يشهده عام ٢٠١٦ والتكفل بتوفير ما يكفي من الخدمات القضائية والخدمات المتصلة بجلسات المحكمة من أجل سير الإجراءات دون عقبات سيستتبع زيادة كبيرة في الموارد التي يحتاج إليها قلم المحكمة تبلغ زهاء ٢,٥ مليون يورو.

٥٢- ويتصل سائر الزيادات الرئيسية المقترحة بمساعدة قانونية للمعوزين من المدعى عليهم والجنح عليهم المشاركين في الإجراءات يقارب مبلغها ٣ ملايين يورو، وزيادات ضمنية في تكاليف الموظفين يزيد مبلغها عن

١,٢ مليون يورو، وبمورد يستلزمها النهوض بأود جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين تبلغ زهاء ٦٠٠ ألف يورو.



البرنامج الرئيسي الثالث قلم المحكمة	ميزانية عام ٢٠١٥ المحتمدة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)	النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	%
تكاليف الموظفين	٣٧ ٢٩٦,٨	٤٥ ٩٦٥,٠	٢٣,٢
سائر تكاليف العاملين	٥ ٣٤٩,١	٥ ١٠٢,١	(٤,٦)
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٢ ٣٨٠,٠	٣٠ ١٧٣,٠	٣٧,٩
المجموع	٦٥ ٠٢٥,٩	٨١ ٩٤٠,١	٢٦,٠



#### ٤- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

٥٣- تطلب أمانة جمعية الدول الأطراف ميزانية لعام ٢٠١٦ تبلغ مبلغاً مقداره ٣,٠٥ ملايين يورو، ينطوي على زيادة صغيرة مقدارها ٤٠,٥ ألف يورو، أي ما نسبته ١,٣ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة البالغة ٣,٠١ ملايين يورو. ويعزى ذلك رئيسياً إلى الزيادة الضمنية الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

٥٤- فمبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع يكاد يبقى مماثلاً لمبلغ ميزانيته لعام ٢٠١٥ الذي اعتمده الجمعية. بيد أنه أحرقت بعض عمليات إعادة تخصيص الموارد المتوفرة ضمن نطاق البرنامج بغية تلبية احتياجات الأمانة على نحو أفضل فيما يخص عام ٢٠١٦.

البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	(بآلاف اليوروات)	المجموع	(بآلاف اليوروات)	
تكاليف الموظفين	٩٢٦,٩		٩٣٩,٦		١,٤ %
سائر تكاليف العاملين	١٠٨,٣		١٧٠,٨		٧,٧ %
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٢٧٧,٦		١٢٤٢,٩		(٢,٧) %
المجموع	٣٠١٢,٨		٣٠٥٣,٣		١,٣ %

#### ٥- البرنامج الرئيسي الخامس: إيجار المباني وصيانتها

٥٥- ستنجز المحكمة انتقالاتها من مبانيها المؤقتة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ بيد أن العقدين المبرمين بين المحكمة و"وكالة الأبنية الاتحادية" (Federal Buildings Agency) الخاصين بالمبنيين ستنتهي مدتهما عند نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٥ ونهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥ على الترتيب. وستتولى المحكمة المسؤولية عن صيانة مبانيها الجديدة اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وليس هناك مقترح بشأن مستثمرات أو مستبدلات تندرج في عداد رأس المال خلال عام ٢٠١٦، لأن ذلك مشمول بضمانة المباني.

٥٦- ويعزى الانخفاض البالغ ٢,٩٧ مليون يورو (٤٩,٥ في المئة) في الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الخامس إلى انتهاء مدة عقدي استئجار المباني المؤقتة، ما أفضى إلى مبلغ إجمالي للميزانية المقترحة مقداره ٣,٠٣ ملايين يورو. وثمة جزء من هذا المبلغ مقداره ٧٩٧,٣ ألف يورو يخص استئجار المبنى "Haagse Arc" حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ وجزء مقداره ٩٢٧ ألف يورو يخص استئجار المبنى "Haagseveste" حتى انتهاء مدة العقد الخاص به في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦. ويضاف إلى ذلك أن المحكمة يمكن أن تلزم تعاقدياً بدفع ٢٠٥ آلاف يورو لسد تكاليف الصيانة الوقائية للمبنيين للفترتين الآنفيتين الذكر، على الترتيب. أما المقدار الباقي البالغ ١,٠٧ مليون يورو فهو يمثل تكاليف صيانة المباني الجديدة بموجب العقد الممدد المبرم مع شركة الإنشاء (Courtys).

٥١٠٠ إيجار المباني وصيانتها	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	(بآلاف اليوروات)	المجموع	(بآلاف اليوروات)	
تكاليف الموظفين	-		-		- %

-	-	-	-	سائر تكاليف العاملين
(٤٩,٥)	(٢ ٩٦٩,٦)	٣٠٣٠,٤	٦٠٠٠,٠	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
(٤٩,٥)	(٢ ٩٦٩,٦)	٣٠٣٠,٤	٦٠٠٠,٠	المجموع

## ٦- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم

٥٧- تقترح أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم ("الصندوق") ميزانية لعام ٢٠١٦ مقدارها ٢,٤٨ مليون يورو، بزيادة مقدارها ٦٦٣,٤ ألف يورو، أي ٣٦,٥ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة.

٥٨- إن الزيادات المقترحة في ميزانية أمانة الصندوق تتأتى رئيسياً عن الحاجة المتوقعة لخبراء استشاريين وخدمات تعاقدية فيما يتعلق بتنفيذ الصندوق لتعويض الأضرار وتعزيز الجهود المبذولة لجمع الأموال من الجهات الخاصة. وعلى نحو مشابه يُعزى قسط كبير من الزيادة المقترحة في ميزانية الأسفار الخاصة بالصندوق إلى الأنشطة المتصلة بمهمته المتمثلة في جبر الأضرار.

٥٩- وقد اعتمد مجلس إدارة الصندوق في اجتماعه السنوي (١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠١٥) الافتراضات المتعلقة بميزانية الصندوق لعام ٢٠١٦ فيما يتصل بالبرنامج الرئيسي السادس من برامج الميزانية العادية للمحكمة. وقد وُضعت افتراضات متعلقة بميزانية الصندوق ضمن إطار خطته الاستراتيجية، بما في ذلك العوامل المحددة للميزانية الواردة في هذه الخطة. ويتوّه الصندوق إلى أن مجلس إدارته قرر أن يعهد إلى جهات خارجية بالأنشطة المتصلة بإجراء عمليات تقييم الحالات المشمولة بمهمته المتمثلة في المساعدة، وبناء قدرات شركاء الصندوق الذين يتولون التنفيذ، وتصميم وإعمال نظام المعلومات التدبيرية (MIS)، ما سيموّل من موارد متأتية من تبرعات (مجموعها ٩٠٠٠٠٠ يورو)، وبالتالي من موارد خارجة عن ميزانية البرنامج الرئيسي السادس.

٦٠- إن نتيجة عملية المراجعة المسماة ReVision المجرّاة في عام ٢٠١٥، فيما يخص قلم المحكمة وفيما يخص الصندوق الاستثماري للمجني عليهم، ستساعد إدارة الصندوق على تحديد احتياجات أمانته في المستقبل على الصعيد التنظيمي والبنوي، وبالتالي المالي، بغية التكفل بالقدرة على التصدي للتحديات الماثلة أمامها بالنظر إلى رسالة الصندوق والمهام المنوطة به. وبالنظر إلى ما تقدم فإن الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي السادس تُبقي تكاليف الموظفين على مقدارها في عام ٢٠١٥، ريثما يتخذ مجلس إدارة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم قراراً بشأن بنية أمانة الصندوق استناداً إلى التوصيات المقدمة في إطار المراجعة المسماة ReVision؛ وسيقدم عند ذلك تصويب للميزانية المقترحة لكي تنظر فيه لجنة الميزانية والمالية.

٦١٠٠	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦	أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم
	(بالآلاف اليوروات)	(بالآلاف اليوروات)	بالقياس إلى عام ٢٠١٥	
	المجموع	المجموع	المبلغ	%
تكاليف الموظفين	٧٤٠,٢	٧٨٤,٠	٤٣,٨	٥,٩
سائر تكاليف العاملين	٥٢٣,٩	٦٥٧,٩	١٣٤,٠	٢٥,٦
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٥٥١,٦	١٠٣٧,٢	٤٨٥,٦	٨٨,٠
المجموع	١ ٨١٥,٧	٢ ٤٧٩,١	٦٦٣,٤	٣٦,٥

## ٧- البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

٦١- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-١ مبلغاً مقداره ٧٩٦,٥ ألف يورو، ينطوي على تخفيض مقداره ٣٤٤,١ ألف يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة التي يقارب مبلغها ١,١٤ مليون يورو، أي ما نسبته -٣٠,٢ في المئة من تلك الميزانية.

٦٢- ويعزى الانخفاض رئيسياً إلى أنه لا يُهيأ لوظيفة مدير المشروع (من الرتبة مد-١) في ميزانية عام ٢٠١٦ إلا بنسبة ٥٠ في المئة، ما يؤدي انخفاضاً مقداره ١٦٥,٧ ألف يورو. ويضاف إلى ذلك أنه، لَمَّا كان استعمال المبنى الجديد سيبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ثمة انخفاض في التكاليف غير المتصلة بالعاملين مقداره ٣٤٦,٥ ألف يورو لأنه لن تكون هناك حاجة إلى استمرار العمل بعقود الخدمة المبرمة مع أقسام المحكمة الرئيسية المنخرطة في أنشطة الانتقال.

٦٣- وخلال عام ٢٠١٦ سينجز مكتب مدير المشروع تسيير وتنظيم العقد المبرم مع المقاول العام وجميع المهام ذات الصلة من المهام المشمولة بمشروع الإنشاء. كما إن هذا المكتب مسؤول عن التكفل بتنفيذ الميزانية الموحدة لإنشاء المباني الجديدة والانتقال إليها، البالغ مجموعها ٢٠٦ ملايين يورو، وبالتوفيق بين حساباتها وبإقفال هذه الحسابات. ويفاد بالميزانية المجمعة لإنشاء المباني الجديدة والانتقال إليها على حدة ضمن البيانات المالية للمحكمة.

٧١٠٠	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦
مكتب المباني الدائمة	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	بالقياس إلى عام ٢٠١٥
	المجموع	المجموع	المبلغ %
تكاليف الموظفين	٤٤٨,٠	٢٨٢,٣	(٣٧,٠)
سائر تكاليف العاملين	-	١٦٨,١	١٦٨,٠
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٦٩٢,٦	٣٤٦,١	(٥٠,٠)
المجموع	١١٤٠,٦	٧٩٦,٥	(٣٠,٢)

## ٨- البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض مشروع المباني الدائمة

٦٤- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-٢ مبلغاً مقداره ٢,٢٠ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ١,١٣ مليون يورو بالقياس إلى متطلبات عام ٢٠١٥ التي بلغت ١,٠٧ مليون يورو، أي ما نسبته ١٠٥,٩ في المئة من تلك المتطلبات. ويدير البرنامج الرئيسي السابع-٢ تسديد فوائد قرض الدولة المضيفة التي يجب في عام ٢٠١٦ استلام مبلغها ثم تسديده لحساب الدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٦.

٦٥- ففي عام ٢٠٠٨ قبلت الجمعية عرض الدولة المضيفة تقديم قرض من أجل مشروع المباني الدائمة يصل مبلغه حتى ٢٠٠ مليون يورو كحد أقصى، يسدّد على مدى فترة مقدارها ثلاثون سنة بمعدّل فائدة يبلغ ٢,٥ في المئة. ولا تسري التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-٢ إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة.

٧٢٠٠	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦
الفوائد المستحقة للدولة المضيفة	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	بالقياس إلى عام ٢٠١٥

المبلغ	المجموع	المجموع	%
-	-	-	-
-	-	-	-
١١٣١,٨	٢٢٠٠,٥	١٠٦٨,٧	١٠٥,٩
١١٣١,٨	٢٢٠٠,٥	١٠٦٨,٧	١٠٥,٩

#### ٩- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

٦٦- يُبقى مقدار ميزانية آلية الرقابة المستقلة المقترحة لعام ٢٠١٦ البالغ ٣٤٥,٧ ألف يورو مقارناً لمقدارها المعتمد لعام ٢٠١٥ البالغ ٣٣٩,٩ ألف يورو. وتعزى الزيادة الزهيدة التي تشهدها المخصصات لسد تكاليف الموظفين، البالغ مقدارها ٥,٨ آلاف يورو، أي البالغة نسبتها ١,٧ في المئة، إلى تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦	المبلغ	%
٧٥٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠	١٠٠
آلية الرقابة المستقلة	آلية الرقابة المستقلة	آلية الرقابة المستقلة	آلية الرقابة المستقلة	آلية الرقابة المستقلة
٢٥٥,٧	٢٦١,٥	٥,٨	٥,٨	٢,٢
-	-	-	-	-
١٤,٢	١٤,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٣٣٩,٩	٣٤٥,٧	٥,٨	٥,٨	١,٧

#### ١٠- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

٦٧- يطلب مكتب المراجعة الداخلية ميزانية لعام ٢٠١٦ تبلغ مبلغاً مقداره ٦٨٦,٠ ألف يورو، ينطوي على زيادة صغيرة مقدارها ٧٠,٧ ألف يورو، أي ما نسبته ١١,٥ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة البالغة ٦١٥,٣ ألف يورو. وتعزى هذه الزيادة الزهيدة بصورة رئيسية إلى تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

٦٨- يقدم مكتب المراجعة الداخلية تقاريره إلى رئيس لجنة المراجعة وهو يساعد المحكمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والاشغالية بمراجعتها المنتظمة للنظم والعمليات في شتى وحدات المحكمة. وتهدف المراجعات التي يجريها إلى تبيين مدى جودة تدبير التهديدات والفرص المحتملة (المخاطر)، بما في ذلك ما إذا كان معمولاً بالسيرووات الصحيحة وما إذا كان يُتقيد بالإجراءات المتفق عليها.

ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة	النمو في موارد عام ٢٠١٦	المبلغ	%
٧٦٠٠	٧٦٠٠	٧٦٠٠	٧٦٠٠	١٠٠
مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المراجعة الداخلية
٤٦٨,٠	٥٣٠,٤	٦٢,٤	٦٢,٤	١٣,٣
١١٣,٦	١١٩,٦	٦,٠	٦,٠	٥,٣
٣٣,٧	٣٦,٠	٢,٣	٢,٣	٦,٩
٦١٥,٣	٦٨٦,٠	٧٠,٧	٧٠,٧	١١,٥

## أولاً- المقدمة

- ١- يقدم رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة هذه في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، وفقاً للبند ٣-١ من النظام المالي والقاعدة ١٠٣-٢ من القواعد المالية، إلى جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الرابعة عشرة لكي تنظر فيها وتقرها.
- ٢- ويبلغ مجموع الميزانية المقترحة ١٥٣,٢٧ مليون يورو. ويتوزع هذا المجموع كما يلي:
- (أ) ١٢,٧٠ مليون يورو (٨,٢٩ في المئة) للهيئة القضائية؛
- (ب) ٤٦,٠٩ مليون يورو (٣٠,٠٧ في المئة) لمكتب المدعي العام؛
- (ج) ٨١,٩٤ مليون يورو (٥٣,٤٦ في المئة) لقلم المحكمة؛
- (د) ٣,٠٥ ملايين يورو (١,٩٩ في المئة) لأمانة جمعية الدول الأطراف؛
- (هـ) ٣,٠٣ ملايين يورو (١,٩٨ في المئة) للمباني؛
- (و) ٢,٤٢ مليون يورو (١,٥٨ في المئة) لأمانة الصندوق الاستثماري للمحني عليهم؛
- (ز) ٠,٨٠ مليون يورو (٠,٥٢ في المئة) لمكتب مدير مشروع المباني الدائمة؛
- (ح) ٢,٢٠ مليون يورو (١,٤٤ في المئة) لمشروع المباني الدائمة - فوائد القرض<sup>٣</sup>؛
- (ط) ٠,٣٥ مليون يورو (٠,٢٢ في المئة) لآلية الرقابة المستقلة؛
- (ي) ٠,٦٩ مليون يورو (٠,٤٥ في المئة) لمكتب المراجعة الداخلية.

٣- وتبين الأرقام زيادة مقدارها ٢٢,٦١ مليون يورو (١٧,٣ في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة البالغة ١٣٠,٦٦ مليون يورو. ويعزى ذلك رئيسياً إلى استمرار تزايد الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة المشتتة على أربع محاكمات متزامنة تُنقل بالث مباشر؛ وجلسة واحدة لاعتماد التهم، ودعاوى استئناف في قضية واحدة، وإجراءات لجبر الأضرار في قضيتين، وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام ("المكتب")، ونموذج قده الأساسي، وزيادة في عبء العمل الواقع على عاتقه، بما فيه عملية تحقيق جديدة، وخدمات الدعم التي يقدمها قلم المحكمة فيما يتعلق بالأنشطة في مجال التحقيق ومجال المقاضاة والمجال القضائي إلى الأطراف والمشاركين في الإجراءات، بما في ذلك حماية الشهود والعمليات الميدانية؛ وتكاليف استعمال المباني الدائمة؛ والزيادات الضمنية من قبيل تكاليف الموظفين المعزوة إلى تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد.

## ألف- المحكمة اليوم

٤- تتوقع المحكمة أن تتناول في عام ٢٠١٦ اثنتين وعشرين قضية في ثماني حالات. وسيواصل مكتب المدعي العام تحقيقاته وإجراءاته القضائية فيما يخص ثمانية بلدان من بلدان الحالات (أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان (دارفور)، وكينيا، وليبيا، وكوت ديفوار، ومالي)، وسيواصل

<sup>٣</sup> لا تنطبق التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-٢ إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة.

تحقيقاته في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠، كما سيواصل مبادرته إلى جمع المعلومات وإجراء أنشطة التدارس الأولى في تسع حالات.

٥- وفي سياق عمليات التحقيق الناشط، أصدرت المحكمة سبعة وعشرين أمراً بإلقاء القبض على أشخاص يشبه في أنهم ارتكبوا جرائم تندرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة، سبعة منهم محتجزون حالياً. ويضاف إلى ذلك أن المحكمة أصدرت تسعة أوامر بالمثل، مثل بناء عليها تسعة المشتبه فيهم جميعاً مثولاً طوعياً أمام المحكمة. واستعيض في قضية واحدة (قضية *بندا*) عن الأمر بالمثل بأمر بإلقاء القبض. وقد صدرت في القضايا التي تنظر فيها المحكمة ثلاثة أحكام في جوهر الموضوع ويُتوقع أن يصدر قريباً حكم رابع في جوهر الموضوع. وقد بلغت الآن في أربع قضايا (تخص عشرة أشخاص) مرحلة التحضير للمحاكمة أو مرحلة المحاكمة. ويُتوقع أن تُعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ جلسة اعتماد التهم في قضية أخرى (تخص شخصاً واحداً). وتظل تسع قضايا (تخص اثني عشر شخصاً) في حالة سكون ريثما تُنفذ الأوامر بالقبض على المشتبه فيهم في إطارها.

٦- وفيما يخص عمليات التدارس الأولى ثمة أربع حالات هي في المرحلة الثانية من مراحل التحليل التي يُركّز فيها على مسائل الموضوع، هي الحالة في هندوراس والحالة في أوكرانيا والحالة في العراق والحالة في فلسطين. وثمة الآن خمس حالات هي في المرحلة الثالثة من مراحل التحليل التي يُركّز فيها على دراسة مسائل المقبولية/التكامل، وهي الحالة في أفغانستان والحالة في كولومبيا والحالة في جورجيا والحالة في غينيا والحالة في نيجيريا.

٧- وتستمر عمليات التحقيق الناشط التي تجريها المدّعية العامة في بلدان الحالات التي تنظر فيها المحكمة وتشهد هذه العمليات تقدماً. ويُعتمد إجراء تحقيقين في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ خلال عام ٢٠١٦.

٨- وفي الشعبة التمهيدية تستمر الإجراءات في قضية المدّعي العام ضد دومنيك أنغوين، مع العلم بأنه من المقرر عقد جلسة اعتماد التهم في هذه القضية بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. كما استمر العمل على حالات وقضايا أخرى ولا سيّما في كوت ديفوار، وليبيا، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر. ويضاف إلى ذلك أن الأشخاص الذين صدرت منذ وقت طويل أوامر بإلقاء القبض عليهم قد يُسلمون إلى المحكمة في أي وقت، كما حصل حديثاً في قضية السيد بوسكو أنتاغندا والسيد دومنيك أنغوين.

٩- وفيما يخص الدائرة الابتدائية يشار إلى أن الإجراءات في قضية المدّعي العام ضد جان بيير ميا غومبو تشارف على نهائيتها، إذ يُتوقع الآن أن يصدر الحكم فيها قبل نهاية عام ٢٠١٥. وبحسب ذلك الحكم، قد تتلو صدوره إجراءات للنطق بالعقوبة وإجراءات بشأن جبر الأضرار.

١٠- وتنظر الدائرة الابتدائية الثانية في مسألة جبر أضرار المحني عليهم في قضية المدّعي العام ضد جروان كاتنغا، وتنفيذ جبر الأضرار في قضية المدّعي العام ضد توماس لوينغا، إثر الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

١١- وبظل بدء المحاكمة في قضية المدّعي العام ضد عبدالله بندا أبكر في الحالة في دارفور بالسودان يُرجأ ريثما يُنفذ أمر الدائرة الابتدائية بإلقاء القبض على السيد بندا الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي الحالة في كينيا تستمر جلسات المحاكمة في قضية المدّعي العام ضد وليم صموئيل روتو و جشوا أراب سنغ.

١٢- ويفترض أن تبدأ قريباً جلسات المحاكمة في ثلاث قضايا أخرى، ويُتوقع أن تستمر هذه الجلسات خلال عام ٢٠١٦:

- (أ) بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في قضية المدعى العام ضد بوسكو أنتاغندا؛
- (ب) بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في قضية المدعى العام ضد جان بيير مبابا غومبو، وإيميه كيلولو موسمبا، وجان جاك ماغندا كانبغو، وفيديل بابالا ونُدو، ونرسييس أريبدو ("قضية مبابا وآخرين")؛
- (ج) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في قضية المدعى العام ضد لوران أغبغو وشارل أبليه غوديه.

١٣- وتواصل دائرة الاستئناف النظر في دعاوى استئناف تمهيدي كثيرة تقام باطراد نتيجة لتزايد عدد الدعاوى المقامة أمام دوائر الدرجة التمهيدية ودوائر الدرجة الابتدائية. ويضاف إلى ذلك أنه يمكن أن يُستأنف في عام ٢٠١٦ القرار النهائي الصادر عن الدائرة الابتدائية في قضية المدعى العام ضد جان بيير مبابا، وبما في ذلك أي قرار قد يصدر بشأن النطق بالعقوبة وجبر الأضرار.

١٤- إن الأثر المترتب على جميع هذه المستجدات القضائية معاً سيمثل متطلباً لم يسبق له مثيل فيما يخص جلسات المحكمة في أربع القضايا التي سيتعين إجراؤها في نفس الوقت خلال عام ٢٠١٦. وما كان يمكن أن يجري ذلك في المباني المؤقتة للمحكمة حيث لم يكن بين قاعتي الجلسات المتاحتين إلا قاعة واحدة يمكن أن تُجرى فيها محاكمة لعدة متهمين. ومن حسن الطالع أن موعد لزوم ذلك يتوافق مع موعد انتقال المحكمة إلى مبانيها الجديدة، حيث تتوفر ثلاث قاعات جلسات أوسع من القاعتين المتوفرتين في المبنى الحالي. وللتمكن من استخدام هذا المرفق الجديد على نحو ناجع سيكون من الأساسي تعزيز دعم الدوائر وجلسات المحكمة، وبما في ذلك تعزيز ملاك الموظفين المعنيين بجلسات المحكمة والتراجمة (المقتصرة قدرته حالياً على النهوض بأود محاكمة واحدة في كل مرة).

## ١- الافتراضات فيما يخص عام ٢٠١٦

١٥- وفقاً للممارسة المعمول بها في المحكمة تم إعداد الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ وموافقة أجهزة المحكمة عليها استناداً إلى خطط العمل في المجال القضائي ومجال المقاضاة للسنة التالية، بمقدار إمكان تقديرها على نحو دقيق في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٥. بيد أن ما يتسم به عمل المحكمة القضائي من تعذر التنبؤ به يجعل من الصعب إعداد فرضيات يمكن أن يُعول عليها كل التعويل في وقت يسبق بكثير الفترة المالية التي تميز المحكمة لها. وعليه فإن سياسة المحكمة تقوم على عدم الميزنة إلا للأحداث المتيقن من أنها ستقع في السنة التالية والتي يمكن تقديرها على وجه الدقة.

١٦- وبحسب افتراضات الميزانية فيما يخص أنشطة التحقيق والأنشطة في المجال القضائي ومجال المقاضاة التي وضعتها المحكمة والتي تستند إليها ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة، يهياً للقيام بما يلي:

- (أ) خمس عمليات تحقيق ناشط، وعمليات تحقيق في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠، وصون الأدلة في تسع عمليات تحقيق ساكن؛
- (ب) التحضير للمحاكمة في قضية واحدة (قضية أنغوين، لمدة أربعة أشهر)؛

(ج) جلسات المحاكمة في أربع قضايا (قضية *أنتاغندا*)، لمدة اثني عشر شهراً؛ وقضية *روتو* و *سنغ*، لمدة اثني عشر شهراً؛ وقضية *مببا وآخرين*، لمدة اثني عشر شهراً؛ وقضية *أغبغو وعوديه*، لمدة اثني عشر شهراً؛

(د) إجراءات لجبر الأضرار في قضية *لويغنا* وقضية *كاتنغا*، لمدة اثني عشر شهراً لكل منهما؛

(هـ) دعوى الاستئناف النهائي في قضية واحدة (قضية *مببا*) ودعوى استئناف تمهيدي.

١٧- لقد وُضعت الافتراضات فيما يخص آجال عقد الجلسات المعنية على أساس عقد أربع جلسات في وقت واحد، لا عقد جلستين متتابتين كما في عام ٢٠١٥. وبالتالي يُتوقع أن يزيد مجموع أعباء العمل الواقعة على عاتق الدوائر التمهيديّة والدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف في عام ٢٠١٦ عن مقدار الأنشطة القضائية الذي شهده عام ٢٠١٥.

١٨- واستناداً إلى افتراضات الميزانية والمعطيات التي أُعدت على أساسها وزيادة مقدار النشاط القضائي والخدمات التي يجب توفيرها للأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات التمهيديّة والابتدائية وإجراءات الاستئناف في عام ٢٠١٦، يُلاحظ أن مقدار الدعم الذي يتعين على قلم المحكمة تقديمه سيشهد زيادة كبيرة ولا سيّما فيما يخص عدد الأنشطة المتزامنة التي ستُجرى في قاعات جلسات المحكمة؛ والمساعدة القانونية المقدمة للدفاع وللمحني عليهم؛ والعمليات الميدانية؛ وحماية الشهود ومساندتهم؛ وانتقال المحكمة إلى مبانيها الجديدة. إن قلم المحكمة، فضلاً عن تهموضه بأود الزيادة في الإجراءات القضائية، سينهض أيضاً بأود الأنشطة الإضافية في مجال التحقيق وفي مجال المقاضاة المتأنية عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام، وسيسهّم في دعم الجوانب غير القضائية لتسيير شؤون المحكمة وتقديم الخدمات لها.

١٩- وللتعويض جزئياً عن الزيادة في الموارد، طبق قلم المحكمة النهج القائم على النمو الصفري في الميزانية على الأقسام غير المنخرطة مباشرة في الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة. ويضاف إلى ذلك أن المراجعة المسماة *ReVision* التي يجريها قلم المحكمة ستتيح له توضيح رؤيته ورسالته وثقافته وقيمه وتكييفها مع الواقع الحالي للمحكمة، معزّزاً قدرته على التكفل باستمرار تقديم الخدمات الناجع على النحو الأكثر فعالية وقابلية للاستدامة.

٢٠- وينطوي النهج الموحد الذي تتبعه المحكمة بغية تحسين سيرورة الميزنة وفقاً لمبدأ "المحكمة الواحدة" على المضي في صقل الافتراضات المتعلقة بالميزانية بربط المخصصات المهيأ لها في الميزانية المقترحة بمحالات وقضايا وأحوال معينة في السنة التالية، بغية تقديم مترح موحد فيما يخص ميزانية عام ٢٠١٦. بيد أن مدى اليقين في تحقق هذه الافتراضات يتوقف على عوامل خارجية لا سيطرة للمحكمة عليها، وعلى قرارات قضائية لا يمكن التنبؤ بها.

٢١- وقد وضعت المحكمة أيضاً معطيات اشتغالية، ولا سيّما فيما يخص قلم المحكمة، تتناسب مع مقادير الخدمات المتوخاة التي يمكن أن يلزم تقديمها دعماً لتنفيذ الجدول الزمني القضائي وخطة العمل في مجال المقاضاة. وتترابط افتراضات الميزانية ومعطياتها إلى حد كبير. وترد في المرفق الثالث نخبّة من المعطيات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦.

## ٢- التخطيط الاستراتيجي وتدبر المخاطر وميزانية عام ٢٠١٦

٢٢- قامت المحكمة في عام ٢٠١٥ بالتحديث السنوي لأهداف خطتها الاستراتيجية (للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦)، والناتج المتوخاة. وروجعت الأهداف ذات الأولوية فيما يخص عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ لتوفير أساس



متين للافتراضات التي تقوم عليها الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦. وقد تزامنت المراجعة السنوية مع مواصلة إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) والمراجعة البنوية لعمليات قلم المحكمة (مشروع المراجعة المسماة ReVision). وتتوافق العمليتان مع الغايات الاستراتيجية للمحكمة لكن لهما أثراً على الأهداف ذات الأولوية وعلى النتائج المتوخاة التي يمكن أن تُستقى من هذه الأهداف.

٢٣- وتستمر في الوقت نفسه مراجعة الدول الأطراف للخطة الاستراتيجية للمحكمة عن طريق فريق عامل في لاهاي يُعنى بالتخطيط الاستراتيجي.

٢٤- وترد قائمة الغايات الاستراتيجية للمحكمة (للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧) في المرفق الخامس (أ) وقائمة الغايات الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) في المرفق الخامس (ب).

٢٥- وفيما يخص تدبير المخاطر، أنجزت المحكمة، كما أُفيد به في النصوص السردية الواردة في وثيقة ميزانية عام ٢٠١٥، وضع سجلها الأولي بالأخطار في عام ٢٠١٤ إثر فعالية دامت يوماً واحداً شارك فيها واحد وعشرون ممثلاً رفيعاً للمحكمة. وقد هيأت هذه الفعالية للمحكمة نظرة عامة عن الأخطار الأساسية التي يتعين تناولها خلال السنة، وأتاحت للمحكمة تنفيذ بعض الأنشطة التداركية ذات الصلة.

٢٦- وواصلت المحكمة في عام ٢٠١٥ العمل على السجل الحالي للأخطار الكبيرة وسيروية تدبير المخاطر مع تكرار ذلك كل عام؛ ويشمل ذلك مراجعة قائمة الأخطار التي تم تمييزها، وتحديد الجهات المسؤولة عن الأخطار فيما يخص سجل الأخطار المنجز، ووضع خطط العمل فيما يخص درء الأخطار الحاسمة الأهمية، وتنفيذ خطط العمل، ومراقبة سائر الأخطار.

٢٧- كما إن المحكمة راجعت في عام ٢٠١٥ سيروية تدبير الأخطار فيها. ويشار على الخصوص إلى أنه تم تنظيم حلقة عمل مستفيضة شارك فيها رؤساء أجهزة المحكمة الثلاثة، استعرضت خلالها جميع الأخطار التي تم تمييزها وأسدي الإرشاد فيما يخصها. وقد ساعد إسهام هؤلاء المسؤولين على تحسين سيرويات تدبير المخاطر المعمول بها حالياً وتحديد المستويات الأفضل لاكتمال القدرة على تدبير المخاطر في المحكمة في السنوات المقبلة. إن نتائج المداولات مع هؤلاء المسؤولين نوقشت مع مجموعة أوسع من كبار المديرين في المحكمة خلال حلقة عمل ثانية نُظمت لتحديث تحديد المخاطر وتصانيفها. وهيأت حلقتا العمل هاتان مادة قيّمة من أجل وضع خطة عمل لإعمال إطار كامل النطاق لتدبير المخاطر من خلال الخطوات التالية:

(أ) إضفاء الطابع الرسمي على سيروية تدبير المخاطر المعمول بها حالياً في المنظمة بإدراجها ضمن إطار معيار مهني مناسب، من قبيل المعيار ISO31000 للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي أو المعيار COSO-ERM للجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة تريداوي. إن هذه السيروية كفيلة بأمور منها استعمال المحكمة فئات أخطار قياسية دعماً لسيروية أكثر موضوعية لتصنيف الأخطار وتمييزها. فعلى سبيل المثال يمكن النظر في تصنيف للأخطار القائمة تُدرج بموجبه في أربع فئات مواضيعية عريضة: الأخطار الاستراتيجية والأخطار المالية والأخطار المتعلقة بالامثال والأخطار المتعلقة بالاشتغال. ومن شأن هذا الإطار الجديد أن يضمن المزيد من الاتساق والشمول في تمييز الأخطار وتقييمها. كما إنه سيعزز التواصل والالتزام فيما يتعلق بالمهام والأدوار والمسؤوليات المحددة على أساس التمرين السنوي على تدبير المخاطر. وسيدعم هذا الإطار في

نهاية الأمر تحديد نطاق التقييم الأنسب لتحديث تحديد مدى استعداد المحكمة للمخاطرة بصورة سنوية؛

(ب) أعمال سيرورة في مرحلتين، يُعتمد فيها على عملية أولية تخص كلاً من أجهزة المحكمة على وجه التحديد ثم متابعة ذلك وفقاً لخطة موحدة لتدبر المخاطر تشمل بنطاقها جميع وحدات المحكمة:

‘١’ تمييز الأخطار، وتقييمها، وتحديد درجات الأولوية فيما يخص تناولها، بما في ذلك تحديد من يتولون المسؤولية عن الأخطار وتدابير تداركها على مستوى الأجهزة (أو التصعيد/التخفيف المقترح). فيتعين على كل جهاز أن يستحدث أنسب السيرورات التي يحتاج إليها وأن يطور هذه السيرورات وينفذها وأن يحدد الممثل الذي يتولى تمثيل مصالحه في المباحثات الجماعية فيما بين الأجهزة؛

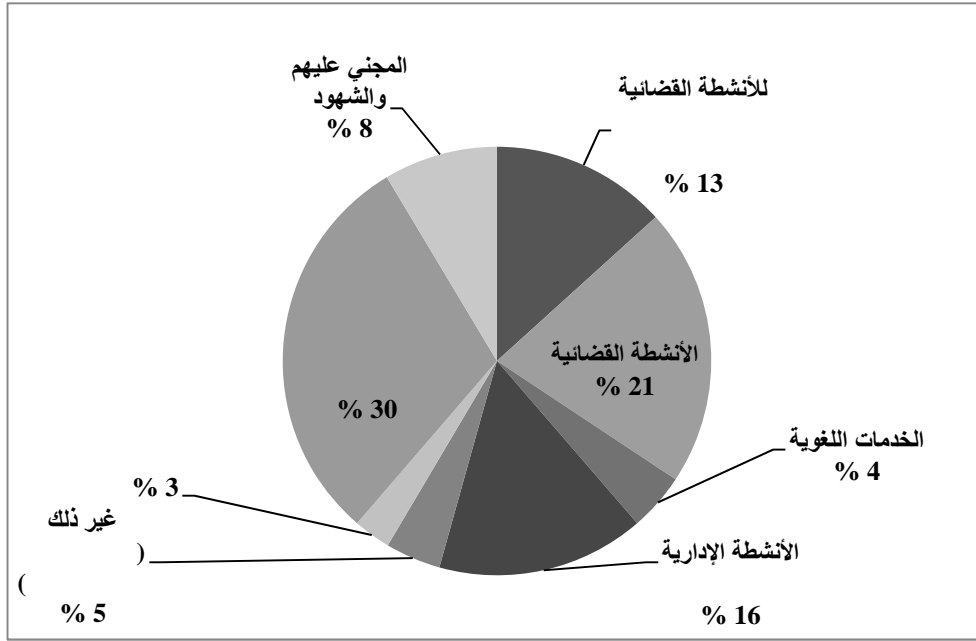
‘٢’ إدماج سجلات الأخطار الخاصة بالأجهزة في سجل واحد يشمل بنطاقه جميع وحدات المحكمة، مع الاعتماد في ذلك على الآراء الاستراتيجية التي يبدونها مسؤولو المحكمة بشأن الأخطار التي يتعين تناولها على سبيل الأولوية ومستويات تداركها المناسبة. وتشتمل هذه الخطوة الإدماجية على تحويل تدابير التدارك المتفق عليها إلى خطط عمل ومقترحات فيما يتعلق بالميزانية تحويلاً رسمياً؛

(ج) تنفيذ تدابير التدارك ومتابعته، وإفادة الهيئات الإدارية في هذا الشأن عند الاقتضاء.

٢٨- إن النهج المقترح سيُتيح عند تحديد المتطلبات من الموارد في مشروع الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٧ مراعاة تناول الأنشطة على أساس أولوياتها المحددة على النحو الذي يستلزمه درء أهم الأخطار التي تم تمييزها في عملية المراجعة السنوية.

#### باء- التحليل من منظور كلي

٢٩- يبيّن الرسم البياني التالي ميزانية المحكمة المقترحة لعام ٢٠١٦ بحسب النشاط. وتمثل المخصّصات للموارد المرتبطة مباشرة بالأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة، وبما فيها الدعم المقدم إلى المحني عليهم والشهود وتكاليف الخدمات اللغوية، زهاء ٧٦ في المئة من المبلغ الإجمالي للميزانية المقترحة. وتبلغ المخصّصات للمهام الإدارية ومهام الدعم في المحكمة والبنية التحتية ما يعادل ١٦ في المئة من هذا المبلغ الإجمالي. ولئن كانت ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة تتضمن موارد لسد تكاليف إيجار المباني المؤقتة حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦ فإن الموارد الخاصة بالانتقال إلى المباني الدائمة واستعمال هذه المباني تمثل ٣ في المئة من هذا المبلغ الإجمالي. أما أمانة جمعية الدول الأطراف، وآلية الرقابة المستقلة، ومكتب المراجعة الداخلية، المجموعة على نحو مستقل في إطار البند 'غير ذلك' (عناصر تخص الدول الأطراف)، على أساس بنية إدارتها المستقلة، فتمثل نسبة أخرى من هذا المبلغ الإجمالي مقدارها ٥ في المئة. ويمثل مقدار النشاط القضائي والنشاط في مجال المقاضاة العامل الرئيسي من بين العوامل المحددة لميزانية المحكمة.

الرسم البياني ١: التحليل من منظور كلي<sup>٤</sup>

٣٠- ويوضّح الجدول أدناه التنامي الدينامي للأنشطة القضائية في المحكمة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٦ (بحسب أرقامه المقترحة)، ويبين كيفية تخصيص موارد الدعم التشغيلي والعمليات الميدانية لمختلف الحالات على مر الزمن. ويظهر أن المبلغ المخصّص للدعم التشغيلي شهد على مر السنين نمواً مطّرداً لكنه محدود، يجسّد زيادات استتبعها النمو في الأنشطة القضائية.

الجدول ١: التنامي الدينامي الاستراتيجي للأنشطة القضائية في المحكمة بحسب الحالة (بالآلاف اليوروات)<sup>(١)</sup>

		جمهورية أفريقيا الوسطى		جمهورية الكونغو الديمقراطية		أوغندا		الدعم التشغيلي (أنشطة جلسات المحكمة والعمليات والأنشطة الميدانية)
مالي	كوت ديفوار	ليبيا	كينيا	دارفور	الديمقراطية	أوغندا	أوغندا	المعتمدة
م/غ	م/غ		٧٣٩٠,٥٠	٧٥٧٥,٦٠	١٧٤٧٥,٤٠	٣٢٣٣,٤٠	١٦١٩٨,٩٠	٢٠٠٩
م/غ	م/غ	م/غ	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (٣ قضايا)	م/غ (٤ قضايا)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (٩ قضايا)	
م/غ	م/غ	م/غ	٧٤٨٥,٩٠	٦٧١٩,١٠	١٧٥٠٦,١٠	٣٠٥٧,٨٠	١٨١٥٨,٣٠	٢٠١٠
م/غ	م/غ	م/غ	م/غ (قضية أو قضيتان)	م/غ (٣ قضايا)	م/غ (٥-٦ قضايا)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (١١ قضية)	
م/غ	م/غ	٤٠٧٢,٦ <sup>(٢)</sup>	٧٧٤٠,٨ <sup>(٣)</sup>	٥٦٥٣,٣٠	٤٧٢٨,٩٠	١٣٤٩٩,٦٠	٢٢٦٩,٧٠	٢٠١١
م/غ	م/غ	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (٤ قضايا)	م/غ (٥ قضايا)	م/غ (قضية واحدة)	٢٠١١ (١٣ قضية + ٢)
م/غ	٣١٦٥,٩٢	٢٣٢٢,٥٧	٧٤١٢,١٣	٢٩٨٥,٨١	٣١٧٥,٠٣	٩٧٢٨,٣١	١٤٩٦,٨٧	٢٠١٢
م/غ	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (٤ قضايا)	م/غ (٦ قضايا)	م/غ (قضية واحدة)	٢٠١٢ (١٧ قضية) <sup>(٢)</sup>
٣٢٤١,٢٠	٤٧٧٧,٥٠	١٦٥٩,٥٠	٦٩١٣,٢٠	٣٣٠٠,٧٠	١٦٥٩,٥٠	٧٥٢٦,٧٠	٨١٣,٧٠	٢٠١٣
م/غ	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضيتان)	م/غ (قضية واحدة)	م/غ (٤ قضايا)	م/غ (٦ قضايا)	م/غ (قضية واحدة)	٢٠١٣ (١٨ قضية) <sup>(٢)</sup>

<sup>٤</sup> إن الأنشطة في مجال المقاضاة المبينة في هذا الرسم البياني تشمل على عمليات التدارس الأولى وعلى أنشطة في مجال التحقيق والمقاضاة يجريها مكتب المدعي العام.

الدعم التشغيلي رأشطة جلسات المحكمة والعمليات والأنشطة الميدانية)		جمهورية الكونغو الديمقراطية		جمهورية أفريقيا الوسطى		جمهورية أفريقيا الوسطى		جمهورية أفريقيا الوسطى	
أوغندا	أوغندا	أوغندا	أوغندا	أوغندا	أوغندا	أوغندا	أوغندا	أوغندا	أوغندا
٢٦ ٧٢٣,٦٠ <sup>(١)</sup>	١٠١٥,٥٠	٨ ٢٧٠,٨٠	١ ٢٦٥,٢٠	١ ٢٤٢,١٠	٤ ٥٨٩,٤٠	٥٨٤,٣٠	٧ ٧٥٤,٦٠	٣ ٥٩٦,٤٠	٣ ٥٩٦,٤٠
(١٨ قضية)	(قضية واحدة)	(٦ قضايا)	(٤ قضايا)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)
٣٠ ٠٧٨,٣٠ <sup>(٢)</sup>	٩٨٠,٩٠	٨ ٢٦٤,٣٠	٣٣٦,٠٠	٧ ٠٥٢,٧	٤ ١٨٠,٩٠	٦٢٢,٨٠	٥ ٤٠٤,٩٠	٤ ٧٥٢,٤٠	٤ ٧٥٢,٤٠
(٢٣ قضية)	(قضية واحدة)	(٦ قضايا)	(٤ قضايا)	(٣ قضايا)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(٣ قضايا)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)
٣٦ ٣٩٤,٥٠	٣ ٩١٧,٠٠	٨ ٧٨٨,٨٠	٥٤٢,٨٠	٩ ٧٤٧,٤٠	٥ ١١٨,٨٠	٧٨٦,٦٠	٦ ٨٧٧,٩٠	٥ ١٢١,٥٠	٥ ١٢١,٥٠
(٢٤ قضية)	(قضية واحدة)	(٥ قضايا)	(٣ قضايا)	(٤ قضايا)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(٣ قضايا)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)

- (١) لا يشمل هذا الرقم التكاليف المعتبر أنها تُكبدت عن أنشطة جلسات المحكمة لكنه يشمل التكاليف المعتبر أنها تُكبدت عن عمليات دعم أنشطة جلسات المحكمة.
- (٢) يشمل هذا الرقم مبلغاً مقداره ٢ ٦١٦,٠ ألف يورو من صندوق الطوارئ أُخطرت بإمكان استعماله من أجل الحالة في كينيا للفترة الممتدة من حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
- (٣) مبلغ من صندوق الطوارئ أُخطرت بإمكان استعماله لتوفير مورد إضافي من أجل الحالة في ليبيا للفترة الممتدة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
- (٤) يشمل هذا الرقم ميزانية تكميلية خاصة بالحالة في كوت ديفوار للفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.
- (٥) يشمل هذا الرقم مبالغ صندوق الطوارئ التي أُخطرت بإمكان استعمالها فيما يخص عام ٢٠١٣.
- (٦) يشمل هذا الرقم مبالغ صندوق الطوارئ التي أُخطرت بإمكان استعمالها فيما يخص عام ٢٠١٤.
- (٧) لا يشمل هذا الرقم مبالغ صندوق الطوارئ التي أُخطرت حتى تاريخه بإمكان استعمالها فيما يخص عام ٢٠١٥، لأن استعمالها لما يزل جارياً.

٣١- وتجسّد الموارد اللازمة للاحتياجات المتغيرة المتصلة على نحو مباشر بالإجراءات، التي قد تفضي أحياناً إلى زيادات مردها القضايا الإضافية أو القضايا التي بلغت فيها الإجراءات مراحل مختلفة. ويُحتاج إلى مزيد من الموارد للوفاء بالمعايير اللازمة فيما يخص فريقاً متكاملًا يُجري عمليات تحقيق أو أنشطة مقاضاة، مع العلم بأن المعايير المعنية لما يوفى بها، كما عليه الحال مثلاً في عمليات تحقيق مستمرة في حالات مثل الحالة في كوت ديفوار والحالة في مالي. ويلزم مزيد من الموارد فيما يخص الحالات التي بوشرت مؤخراً مثل الحالة في مالي، وذلك نتيجة للزيادة التي شهدتها الأنشطة في مجال التحقيق والمقاضاة. ومن المهم ملاحظة أن مختلف مراحل الإجراءات تستلزم أيضاً مقادير مختلفة من الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة فيما يتعلق بعدد من الخدمات الأساسية التي يوفرها لجميع الأطراف والمشاركين والجهات الفاعلة في الإجراءات.

٣٢- وتقسم عناصر الميزانية المتصلة بالحالات المحالة إلى المحكمة إلى عناصر متصلة بأنشطة جلسات المحكمة وعناصر متصلة بالعمليات والأنشطة الميدانية، على النحو المعروض وجزئاً في الجدول أدناه. وبالإضافة إلى ذلك ترد بنود أخرى في نهاية الجدول لتبيان جميع المتطلبات فيما يخص ميزانية عام ٢٠١٦.

## الجدول ٢: الميزانية الخاصة بأنشطة جلسات المحكمة والعمليات الميدانية (بملايين اليوروات)

البنء	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة
أنشطة جلسات المحكمة	
الدعم التشغيلي	١٧,٦
محاكمة لوبنغا (المحاكمة ١ في الحالة ٢)	١,٤
محاكمة كاتنغا (المحاكمة ٢- استئناف في الحالة ٢)	٠,٥
محاكمة أنتانغا (المحاكمة ٦ في الحالة ٢)	١,٣
محاكمة مبي (المحاكمة ١ في الحالة ٤)	١,٥
محاكمة مبي في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي (المحاكمة ٢ في الحالة ٤)	١,٨
المحاكمة في القضيتين ١ و ٢ في الحالة في كينيا (المحاكمة ١ في الحالة ٥)	٢,٢
محاكمة بنءا (المحاكمة ١ في الحالة ٣)	٠,٤

البند	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة
محاكمة اغبيو (المحاكمة ١ في الحالة ٧)	١,٧
المجموع الفرعي لأنشطة جلسات المحكمة	٢٨,٥
<b>العمليات الميدانية</b>	
الدعم التشغيلي	١٧,٩
الحالة ١ - أوغندا	٤,٤
الحالة ٢ - جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨,٣
الحالة ٣ - دارفور	٠,٩
الحالة ٤ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٩,٩
الحالة ٥ - كينيا	٥,١
الحالة ٦ - ليبيا	١,٦
الحالة ٧ - كوت ديفوار	٧,٠
الحالة ٨ - مالي	٤,٠
المجموع الفرعي للعمليات الميدانية	٥٩,١
المجموع الفرعي (لأنشطة جلسات المحكمة وللعمليات الميدانية)	٨٧,٧
<b>غير ذلك</b>	
الموارد الأساسية	٥٥,٧
المخال	٣,٣
التكاليف التشغيلية بما فيها تكاليف الصيانة والمرافقات والاتصالات	٣,٥
موارد تخص أمانة جمعية الدول الأطراف	٣,١
المجموع الفرعي لـ "غير ذلك"	٦٥,٦
<b>المجموع المقترح في إطار ميزانية عام ٢٠١٦</b>	<b>١٥٣,٢</b>

### ١- تحليل النمو: العوامل الرئيسية المحددة لتكاليف عام ٢٠١٦

٣٣- تطلب المحكمة، في ميزانيتها البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦، اعتمادات إضافية مقدارها ٢٢,٦١ مليون يورو، تمثل زيادة مقدارها ١٧,٣ في المئة. وتبيّن في الجدول التالي العناصر الرئيسية لهذه الزيادة.

### الجدول ٣: الزيادة التي تنطوي عليها ميزانية عام ٢٠١٦ - العوامل الرئيسية المسببة للتكاليف

البند	الزيادة بملايين اليوروات
الأنشطة القضائية	٣,١٧
الأنشطة في مجال المقاضاة	٤,٥٨
المساعدة القانونية	٢,٩٤
قضية أنغوين (Ongwen)	١,٨٠
العمليات الميدانية	٣,٠٨
التكاليف المتصلة بالشهود والمخني عليهم	٢,١٤

المباني الدائمة	٣,٥٧
المباني الدائمة - فوائد القرض	١,١٣
تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد	٢,١٧
أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم	٠,٦١
متفرقات (أمانة جمعية الدول الاطراف، آلية الرقابة المستقلة، مكتب المراجعة الداخلية)	٠,٧٣
تخفيضات (مكتب مدير مشروع المباني الدائمة)	٣,٣١-
<b>المجموع</b>	<b>٢٢,٦١</b>

#### الجدول ٤: نمو الموارد في ميزانية عام ٢٠١٦ بحسب البرامج الرئيسية

نمو الموارد المقارن- للمحكمة الجنائية الدولية جمعاء	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	المبلغ	%
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	٩ ٩٩٨,٣	٢ ٠٣٥,٩	١٠ ٠٠٩,٩	٢ ٦٩٤,٧	١٢ ٧٠٤,٦	٥,٦
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام	٦ ٢٩١,٤	٣٣ ٣٢١,٢	٧ ٨٦٣,٣	٣٨ ٢٢٨,٦	٤٦ ٠٩١,٩	١٦,٤
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	٣١ ٣٦٧,١	٣٣ ٦٥٨,٨	٣٦ ٣١٦,٥	٤٥ ٦٢٣,٧	٨١ ٩٤٠,٢	٢٦,٠
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	٣ ٠١٢,٨	٣ ٠١٢,٨	٣ ٠٥٣,٣	٣ ٠٥٣,٣	٣ ٠٥٣,٣	١,٣
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	٦ ٠٠٠,٠	٦ ٠٠٠,٠	٣ ٠٣٠,٤	٣ ٠٣٠,٤	٣ ٠٣٠,٤	-٤٩,٥
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم	٦٧٩,٤	١ ١٣٦,٣	٩٠٦,٩	١ ٨١٥,٧	٢ ٤٢٣,٦	٣٣,٥
البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	١ ١٤٠,٦	١ ١٤٠,٦	٧٩٦,٥	٧٩٦,٥	٧٩٦,٥	-٣٠,٢
البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض مشروع المباني الدائمة	١ ٠٦٨,٧	١ ٠٦٨,٧	٢ ٢٠٠,٥	٢ ٢٠٠,٥	٢ ٢٠٠,٥	١٠٥,٩
البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة	٣٣٩,٩	٣٣٩,٩	٣٤٥,٧	٣٤٥,٧	٣٤٥,٧	١,٧
البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية	٦١٥,٣	٦١٥,٣	٦٨٦,٠	٦٨٦,٠	٦٨٦,٠	١١,٥
<b>المجموع</b>	<b>٦٠ ٥١٣,٥</b>	<b>٧٠ ١٥٢,١</b>	<b>٦٥ ٢٠٨,٨</b>	<b>٨٨ ٠٦٣,٧</b>	<b>١٥٣ ٢٧٢,٦</b>	<b>١٧,٣</b>

#### ٢- تحليل النمو: العوامل المحددة لتكاليف عدة سنوات (٢٠١٧ إلى ٢٠١٩)

٣٤- عملاً بتوصية صادرة عن لجنة الميزانية والمالية بأن تميّز المحكمة ما هو معروف أو ما يمكن معرفته من العوامل الهامة المحددة للتكاليف التي تتوزع على عدة سنوات، وبما في ذلك تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال وتكاليف المباني وتكاليف الموظفين، وأن تعرضها للجمعية عرضاً واضحاً للتكفل بتفادي الحالات التي يستحق فيها بغتة تحمل نفقات كان يسهل تمييزها، تُقدّم في الجدول أدناه فيما يخص السنوات ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩ خطة متوسطة الأجل لما يمكن معرفته من العوامل الهامة المحددة لتكاليف المحكمة التي تتوزع

<sup>٥</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة العاشرة، نيويورك، ١٢-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٢٢.

على عدة سنوات. وستنفذ الخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨). وسيقدم مع ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة اقتراح بشأن نموذج للقد الأساسي لمكتب المدعي العام<sup>٦</sup>.

٣٥- وقد استمرت المحكمة على تحقيق المزيد من الدقة في تقدير احتياجاتها في إطار الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال من المقتنيات والتجهيزات المستبدلة على ضوء الانتقال إلى مبانيها الدائمة، المزمع أن يجري في الربع الأخير من عام ٢٠١٥. أما متطلبات الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال من المستبدلات فإنها، وفقاً للممارسة السابقة، عوملت في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة للمحكمة على أساس درجات أولويتها فقلصت إلى الحد الأدنى.

## الجدول ٥: تحليل العوامل الممكن أن تسهم في تحديد التكاليف

٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧
تكاليف الموظفين		
٨١ ٣٥٠ ٠٤١	٧٩ ٣٦٥ ٨٩٤	٧٧ ٤٣٠ ١٤٠
مجموع تكاليف الموظفين <sup>٧</sup>		
تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال		
٤٩٠ ٠٠٠	٤٩٠ ٠٠٠	٤٩٠ ٠٠٠
المركبات		
٦٨٠ ٠٠٠	٤٣٧ ٠٧٠	١ ٨٣٨ ٥١٠
المعدات		
١ ١٧٠ ٠٠٠	٩٢٧ ٠٧٠	٢ ٣٢٨ ٥١٠
مجموع تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال		
المباني		
٢ ٩٩٣ ٠٠٠	٢ ٩٢٠ ٠٠٠	٢ ٦٥٢ ٠٠٠
استعمال وصيانة المباني الدائمة <sup>٨</sup>		
٠	٠	١ ٢٠١ ٩٤٧
مقدر مدفوعات فوائد قرض الدولة المضيفة فقط <sup>٩</sup>		
٣ ٦٤٤ ٩٩٠	٣ ٦٤٤ ٩٩٠	٣ ٦٤٤ ٩٩٠
مقدر مدفوعات فوائد قرض الدولة المضيفة ورأس ماله <sup>١٠</sup>		
٤ ٣٠٠ ٠٠٠	٤ ٣٠٠ ٠٠٠	٤ ٣٠٠ ٠٠٠
التكاليف الإجمالية للملكية المباني الدائمة (استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال) <sup>١١</sup>		
١٠ ٩٣٧ ٩٩٠	١٠ ٨٦٤ ٩٩٠	١١ ٧٩٨ ٩٣٧
المجموع للمباني		
البرامج/المشاريع الخاصة		
٢٥٨ ١٣١	٢٥١ ٨٣٥	٢٤٥ ٦٩٣
مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي <sup>١٢</sup>		
٢٥٨ ١٣١	٢٥١ ٨٣٥	٢٤٥ ٦٩٣
المجموع للبرامج/المشاريع الخاصة		
٩٣ ٧١٦ ١٦٢	٩١ ٤٠٩ ٧٨٩	٩١ ٨٠٣ ٢٨٠
المجموع العام		

<sup>٦</sup> زُوِّدَت اللجنة بنسخة مسبقة منه في دورتها الرابعة والعشرين المستأنفة التي عُقدت يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٥.

<sup>٧</sup> طُبِّقَت زيادة نسبتها اثنان ونصف في المئة على تكاليف الموظفين بمثابة نمو مطرد محتسب حساباً مرگياً (الوظائف الثابتة من وظائف الفئة الفنية ومن وظائف فئة الخدمات العامة).

<sup>٨</sup> على أساس استلام المباني من المقاول في أوائل أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٥، وبالتالي بدء تحمل تكاليف التأمين، إلخ، ما تتلوه فترة مقدارها ١٢ شهراً يوفّر خلالها المقاول العام صيانة جميع البنود اللازمة للتكفل بكل الضمانات خلال فترة تنتهي في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٦ على نحو يتوافق مع نهاية فترة كشف العيوب ومعالجتها.

<sup>٩</sup> استناداً إلى وقف الاقتراض في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦. وإذا اختير لوقف الاقتراض الموعد الآخر الممكن الأخذ به (٣١ آذار/مارس ٢٠١٦) فإن هذا المبلغ سينخفض وفقاً لذلك.

<sup>١٠</sup> لا ينطبق ذلك على جميع الدول الأطراف. بل ينطبق على الدول التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة دون غيرها من الدول الأطراف.

<sup>١١</sup> على أساس توصيات الفريق العامل المعني بالتكاليف الإجمالية للملكية. وسيتوقف المقدار الفعلي للمبلغ المطلوب على القرار الذي تتخذه جمعية الدول الأطراف في دورتها الرابعة عشرة استناداً إلى توصيات لجنة الميزانية والمالية وتوصيات لجنة الرقابة. ويشمل إجمالي تكاليف الملكية تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال، لكنه لا يشمل تكاليف الاستعمال والصيانة.

<sup>١٢</sup> مبالغ هذه التكاليف دلالية مقدّرة بالاستناد إلى الحسابات الواردة في المرفق الثامن بميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة وهي تتوقف على موافقة الاتحاد الأفريقي وحكومة أثيوبيا، ويُفترض في تقديرها أن مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي سيقام في عام ٢٠١٦.

## (أ) تكاليف تطبيق النظام الموحد

٣٦- تتألف تكاليف الموظفين بحسب النظام الموحد من رواتبهم وأبدالهم وتعويضاتهم. وهي معروضة في كتيب عنوانه "الرواتب والأبدال والتعويضات في إطار نظام الأمم المتحدة الموحد" متاح على الموقع الشبكي للجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC). وفي النظام الموحد تختلف جداول الرواتب، وبعض الأبدال والتعويضات، للموظفين الفنيين عنها لموظفي الخدمات العامة. وثمة زهاء ٥٠ منظمة تتبع نظام الأمم المتحدة الموحد، ومنها المحكمة.

٣٧- وتتماشى الطريقة المتبعة في حساب الرواتب لتحديد المبلغ المخصص لميزانية تكاليف الموظفين مع الممارسة السابقة وتستند إلى جدول رواتب الأمم المتحدة. والزيادة في تكاليف الرواتب تُعزى بصورة أساسية إلى تطبيق قواعد نظام الأمم المتحدة الموحد للرواتب والأبدال والتعويضات. وقد نشرت الأمم المتحدة جداول رواتب جديدة لموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة فيما يخص عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٤، على الترتيب، أُخذ بها في الطريقة المتبعة في حساب الرواتب.

٣٨- وثمة أيضاً تكاليف أخرى في إطار النظام الموحد تتقاسمها المحكمة بالتناسب كما أرسته الأمم المتحدة، تشمل بنوداً مثل تكاليف العمل الأمنية المتقاسمة على النطاق العالمي بين الأمم المتحدة والمحكمة (الاشتراك الذي يُدفع لقاء العضوية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن)، وتكاليف العمل الأمنية المتقاسمة على النطاق المحلي للأمم المتحدة، والتكاليف المتصلة باتحاد نظام الأمم المتحدة لاحتياز المعلومات الإلكترونية (UNSEIAC) التي تُدفع لقاء التشارك في قواعد بيانات الأمم المتحدة.

## (ب) معدّل شغور الوظائف

٣٩- في ضوء معدّل شغور الوظائف في الماضي والاتجاهات الحالية في هذا المجال، طُبقت معدّلات الشغور التالية على ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة: خمسة في المئة للبرنامج الرئيسي الأول، وثمانية في المئة للبرنامج الرئيسي الثاني، وعشرة في المئة لقلم المحكمة وسائر البرامج الرئيسية للمحكمة، عدا البرنامج الرئيسي السابع-٦ الذي طُبّق فيما يخصه معدّل شغور صفري. ويبيّن في الجدول أدناه الاتجاه على صعيد معدّلات شغور الوظائف على مدى السنوات الثلاث الأخيرة.

## الجدول ٦: الاتجاه على صعيد معدّلات شغور الوظائف على مدى السنوات الثلاث الأخيرة

البرنامج الرئيسي	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الأول	٦,٣%	٦,٣%	٥%
الثاني	٧,٠%	٧,٠%	٨%
الثالث	١٠,٣%	١٠,٣%	١٠%
الرابع	٣٣,٣%	٣٣,٣%	١٠%
السادس	١٤,٣%	١٤,٣%	١٠%
السابع-١	٠%	٠%	١٠%
السابع-٥*	١٠%	١٠%	١٠%
السابع-٦	١٠,٣%	١٠%	١٠%

\*وظيفة يشغلها مؤقتاً موظف من الأمم المتحدة في إطار إعارة مستحقة التعويض.



## (ج) المباني الدائمة

٤٠- ستنتقل المحكمة إلى مبانيها الجديدة في كانون الأول ديسمبر ٢٠١٥. وعلى وجه الإجمال تقترح المحكمة لعام ٢٠١٦ زيادة يقارب مقدارها ١,٤ مليون يورو تتصل بمبانيها وهي مبنية في إطار البرامج الرئيسية الثالث والخامس والسابع-١ والسابع-٢.

٤١- وفي إطار البرنامج الرئيسي الثالث، يقترح قلم المحكمة زيادة مقدارها ٢,٠ مليون يورو في بند المباني الدائمة ضمن التكاليف غير المتصلة بالعاملين، تُعزى إلى التكاليف المترتبة على ملكية واستعمال مبنى أوسع. وتشمل هذه التكاليف تكاليف التنظيف، وتكاليف المرتفقات، وتكاليف الخدمات المحلية (الماء، والمجاري، وتدبير التلوث) والتأمين على المباني، وتحديث حواجز حماية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوسعة شبكة الاتصال اللاسلكية (Wifi). ولم يُقترح توفير أي موارد لسد تكاليف ما قد يُجرى في المستقبل من عمليات استبدال ما يندرج في عداد رأس المال أو عمليات الإصلاح الكبرى في المباني الجديدة. وتُقترح أيضاً زيادة في تكاليف الموظفين مقدارها ١,٥ مليون يورو تُعزى إلى ما تستتبعه ملكية المباني من مسؤوليات أكبر.

٤٢- أما البرنامج الرئيسي الخامس (المباني المؤقتة)، الذي غُيّر اسمه ليصبح برنامج "المباني" فيتضمن مخصصات مقدارها ١,١ مليون يورو لسد تكاليف الصيانة الوقائية والتصحيحية المتعاقد بشأنها التي يتعين إجراؤها في المباني الدائمة، و٢,٠ مليون يورو تُطلب لأن المحكمة ملزمة تعاقدياً بدفع تكاليف الإيجار والصيانة عن مبانيها الرئيسيين المؤقتين حتى نهاية آذار/مارس وحزيران/يونيو ٢٠١٦ على الترتيب. وقد تعهدت حكومة هولندا بأن تُسهم في جزء من هذا المبلغ مقداره ٠,٨ مليون يورو. ونتيجة لذلك تُقترح في إطار البرنامج الرئيسي الخامس زيادة إجمالية مقدارها ٢,٩٧ مليون يورو بالقياس إلى عام ٢٠١٥.

٤٣- ويُقترح في إطار البرنامج الرئيسي السابع-١ تخفيض مقداره ٠,٣٤ مليون يورو (من ١,١٤ مليون يورو إلى ٠,٨٠ مليون يورو) لأن مشروع الإنشاء يبلغ مرحلته الختامية في عام ٢٠١٦، بما في ذلك مراجعة حسابات المشروع الختامية وإقفاله. ولئن كان من المتوقع أن يُنجز مشروع الانتقال في نهاية عام ٢٠١٥ فإن استكمالها من الناحية الإدارية والمالية سيتم في عام ٢٠١٦. وسيظل مكتب مدير المشروع يقدم الدعم لأنشطة أخرى، من قبيل التفاوض على المشتريات مع المقاول الرئيسي المعني بالأبنية.

٤٤- وتسجّل في إطار البرنامج الرئيسي السابع-٢ زيادة في مبلغ الفوائد المستحقة عن قرض الدولة المضيفة مقدارها ١,١٣ مليون يورو، إذ تبلغ هذه الفوائد مبلغاً مقداره ٢,٢٠ مليون يورو بسبب اقتراض المزيد في إطار هذا القرض في عام ٢٠١٥، يستحق تسديده في عام ٢٠١٦.

## (د) تدابير تحسين النجاعة

٤٥- تستلزم المحكمة تركيزها على الدفع قدماً بتنسيق الأنشطة والتعاون فيما يخصها بين الأجهزة وضمها، وتظل تتبّع نهجاً منسقاً لتحقيق المزيد من النجاعة حيثما أمكن ذلك. إنهما ستستمر في عام ٢٠١٦ على سعيها إلى تحقيق المزيد من النجاعة من خلال تمييز مجالات الترشيد المشترك عن طريق '١' مراجعة تنظيم الخدمات ضمن مكتب المدعي العام، '٢' إنشاء فريق عامل مشترك بين الأجهزة.

٤٦- وتجري مراجعة تنظيم الخدمات ضمن مكتب المدعي العام، ولما يزل يتعين استكمال التوصيات الرامية إلى التحسين. أما ما تم حتى الآن تحليله من مجالات الإدارة العامة لمكتب المدعي العام فهي مجالات الميزانية والأسفار وتكاليف العمليات الميدانية وإدارة الموارد البشرية.

٤٧- وسيقوم الفريق العامل المشترك بين الأجهزة، الذي أنشئ في عام ٢٠١٥، بتقييم المنجزات والتركيز على مسائل تحديد منحي الإدارة، وتخصيص الموارد للتخصيص الأوسع، وتحسين السيرورات. وعلى وجه الخصوص يركز هذا الفريق في بادئ الأمر على وضع خطة للمشاريع وتحديد المنهجية والنهج اللذين يجب اتباعهما. وسيأتي هذا الفريق بإطار جديد وضوابط مراقبة محسنة فيما يخص بعض أنشطة المحكمة، ساهراً في الوقت نفسه على زيادة الإرشاد الاستراتيجي الذي تسديه الإدارة العليا.

٤٨- ولن تُشرع في بعض الأنشطة فإن البنية الجديدة لقلم المحكمة والاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام القائمة على العمل للتوصل إلى قُد له أساسي يتيحان فرصة سانحة لقطع المزيد من الخطى الأكثر اتساماً بالطابع الملموس على طريق التنسيق والتعاون بين الأجهزة بغية ترشيد عمل المحكمة جمعاء.

## ثانياً - ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامج المقترحة

## ألف - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

## المقدمة

٤٩- سيشهد عام ٢٠١٦ عدداً من التغييرات الهامة في عمل الهيئة القضائية. فالمباني الدائمة الجديدة ستتيح للمرة الأولى استعمال ثلاث قاعات لجلسات المحكمة في آن معاً. ولأول مرة على مدى ثلاث سنوات سيغدو ملاك القضاة كاملاً إذ سيتألف من ثمانية عشر قاضياً متفرغاً. ونتيجة للمستجدات على صعيد العمل المتعلق بجلسات المحكمة التي شهدتها العامان ٢٠١٤ و٢٠١٥، يُتوقع حالياً أن تكون الإجراءات الابتدائية في أربع قضايا قد بلغت في آن معاً مرحلة انعقاد المحاكمة، وهذا مقدار من أنشطة جلسات المحكمة لم يسبق له مثيل في المحكمة الجنائية الدولية. ويُتوقع أن يصدر في أوائل عام ٢٠١٦ قرار آخر يقضي باعتماد التهم، بينما يستمر العمل على حالات وقضايا أخرى في الدرجة التمهيديّة. ويُتوقع أن تقام دعاوى استئناف نهائيّة جديدة في إحدى القضايا، إضافة إلى عدد دعاوى الاستئناف التمهيدي المتزايد الذي يتأتى عن زيادة العمل المتعلق بالقضايا في الدرجة الابتدائية. وسيستمر في الوقت نفسه عمل القضاة لتحسين نجاعة الإجراءات والتقييد فيها بالمواعيد، إلى جانب الجهود المبذولة لضمان الاستعانة بالموارد من الموظفين القانونيين على نحو أكثر مرونة وأنجح.

٥٠- إن ميزانية البرنامج الرئيسي الأول تستند إلى الأنشطة القضائية اللازمة وفقاً للافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦.

## الجدول ٧: البرنامج الرئيسي الأول: ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة

النمو في موارد عام ٢٠١٦	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)		البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية		
		الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية
النمو في موارد عام ٢٠١٥	المبلغ	المجموع	%	المجموع	صندوق الطوارئ	المجموع	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	
٢٠١٥	١١٧,٧	٥٣٦٩,١	-٢,١	٥٤٨٦,٨	٤٦٩٤,٤	٢٧٥,٨	٤٤١٨,٦	٤٤١٨,٦
٢٠١٦	٤٥٤,٢	٤١٠٥,٧	١٢,٤	٣٦٥١,٥	٣١٣٩,٤	٤٣١٩,٦	٥٣٨,٣	٣٧٨١,٣
	٢٠٩,٤	٩١٣,٦	-١٨,٦	١١٢٣,٠	٩١٤,٠	٤٣١٩,٦	٩٨٤,٠	٣٧٨١,٣
	٢٤٤,٨	٥٠١٩,٣	٥,١	٤٧٧٤,٥	٤٠٥٣,٤	٤٣١٩,٦	٥٣٨,٣	٣٧٨١,٣
	٥٢٠,٧	٢٠١٠,٣	٣٥,٠	١٣١٤,٨	١٧٤,٨	١١١٦,٨	٩٨٤,٠	١٣٢٤,٨
	٢٠١,٣	١٨٩٠,٧		١٤٨٩,٦	١٣١٤,٨	١١١٦,٨	٩٨٤,٠	١٣٢٤,٨
	٢٠١,٣	١٨٩٠,٧		١٤٨٩,٦	١٣١٤,٨	١١١٦,٨	٩٨٤,٠	١٣٢٤,٨
	١٦٠,٥	١٦٠,٥	-٠,٨	١٦١,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	١٢,٠	١٢,٠		١٢,٠	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٦
	٥,٠	٥,٠		٥,٠	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
	٣٦,٠	٣٦,٠	٦٣,٦	٢٢,٠	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٧
	١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
	٧٧,٤	٧٧,٤	١٤,٨	٦٧,٤	٣٩,٧	٣٩,٧	٣٩,٧	٣٩,٧
	٥,٠	٥,٠		٥,٠	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
	٢٠١,٣	١٨٩٠,٧		١٤٨٩,٦	١٣١٤,٨	١١١٦,٨	٩٨٤,٠	١٣٢٤,٨
	٢٢,٧	٣٠٥,٩	٨,٠	٢٨٣,٢	١٦٦,٦	١٦٦,٦	١٦٦,٦	١٦٦,٦
	١٢٧٠,٤	٢٦٩٤,٧	٥,٦	١٢٠٣٤,١	٩٩٩٨,٢	١٠٥٢٩,٨	١٠٥٢٢,٣	٨٤٩٩,٣
	١٠٠٩,٩	١٠٠٩,٩		١٠٠٩,٩	١٠٥٢٩,٨	١٠٥٢٩,٨	١٠٥٢٢,٣	٨٤٩٩,٣

## الجدول ٨: البرنامج الرئيسي الأول: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

الهيئة القضائية	وكيل أمين عام أمين عام مساعد	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي				مجموع الموظفين
									موظفي الفئة الفنية وما فوقها	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة ع-١	موظفي فئة ع-٢	
الملاك الأساسي				٢	١	٢١	٤		٢٨	١	١٢	١٣	٤١
الوظائف القائمة				١	٢		٤		٧				٧
الملاك المتصل بالحالات													
الملاك المتصل بالحالات				٣	٣	٢١	٨		٣٥	١	١٢	١٣	٤٨
الملاك الأساسي				١					١				١
الوظائف الجديدة/المشغولة													
الملاك المتصل بالحالات													
الملاك المتصل بالحالات				١					١				١
الملاك الأساسي													١-
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة													
الملاك المتصل بالحالات													١-
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع				٤	٣	٢٠	٨		٣٥	١	١٢	١٣	٤٨

## المقدمة

٥١- هيئة الرئاسة ثلاث أولويات استراتيجية، تجسّد مجالات مسؤولياتها الرئيسية:

- (أ) في المجال القانوني: الاضطلاع بمهامها على الصعيدين القانوني والقضائي بموجب النظام الأساسي، وبما في ذلك المسؤوليات التي ينص عليها الباب العاشر من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالإفناء؛ ودعم العمل القضائي المستمر الرامي إلى تحسين نجاعة الإجراءات وسرعتها؛
- (ب) في المجال الإداري: تقديم الدعم الإداري والتدبري الناجع إلى الهيئة القضائية؛ والإسهام النشط في ترشيح التدبير في المحكمة في ظل القيادة الاستراتيجية التي تضطلع بها هيئة الرئاسة؛
- (ج) في مجال العلاقات الخارجية: استدامة وزيادة الدعم الدولي للمحكمة والتعاون معها؛ والتشجيع على تنفيذ نظام روما الأساسي بصورة كاملة وتحقيق عملية التصديق عليه أو الانضمام إليه؛ وتنسيق أنشطة العلاقات الخارجية ضمن المحكمة<sup>١٣</sup>.

٥٢- إن القضاة انتخبوا في جلستهم العامة التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٥ القاضية فرّنديز دي غُرمندي (Fernández de Gurmendi) رئيسةً للمحكمة للسنوات الثلاث التالية، والقاضية جويس أليوش (Joyce Aluoch) نائبةً أولى للرئيسة، والقاضية كونيكو أوزاكي (Kuniko Ozaki) نائبةً ثانيةً لها.

## أهداف هيئة الرئاسة

- (١) الإسهام في التكفل بنجاعة سير الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف واستخدام المرافق الجديدة القائمة في المباني الدائمة على أفضل وجه، ضمن مجالات مسؤولية هيئة الرئاسة.
- (٢) الدفع قدماً باستعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، مع التركيز على الإجراءات في المرحلة التمهيدية وفي مرحلة التحضير للمحاكمات/جلساتها، وتناول طلبات المحني عليهم، ثم على إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف بالتشاور مع الدول الأطراف، والأطراف في القضايا المعنية، والمشاركين في الإجراءات، وسائر أصحاب الشأن بحسب الاقتضاء.
- (٣) وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية والدعم القضائي ذي الصلة.
- (٤) السهر على إدارة الموارد على نحو فعال بما في ذلك تمييز وتنفيذ المزيد من تدابير تحسين النجاعة الممكن اتخاذها.
- (٥) المضى في تحسين سيرورات إعداد الميزانية وتنفيذها.
- (٦) السهر على تدبر المخاطر على نحو ناجع.

١٣ للاطلاع على عرض أكثر تفصيلاً للمهام والوظائف التي تضطلع بها هيئة الرئاسة ضمن إطار أولوياتها الاستراتيجية، انظر ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المعتمدة للمحكمة الجنائية الدولية: الوثيقة ICC-ASP/12/20 المؤرخة بـ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الفقرات ٣٢ إلى ٣٥.

- (٧) المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين.
- (٨) المضي في تحسين التحوار بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف والهيئات المنفردة عنها.
- (٩) العمل على تعزيز الثقة بالمحكمة لدى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء وأصحاب الشأن الرئيسيين؛ وتشجيع التعاون الفعال مع المحكمة؛ واغتنام جميع الفرص لإبراز منافع الانضمام إلى المحكمة في نظر الدول غير الأطراف؛ وإبرام اتفاقات مع الدول بشأن إعادة التوطين والاستقبال عند الإفراج المؤقت/التبرئة.

### الجدول ٩: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
		الاهداف ١ و ٢ و ٣ (الأهداف ذات الأولوية ١-١-١ و ١-١-١ و ٢-١-٢ و ٣-٦-٢)
١٠٠% •	• استبانة المسائل التي يمكن أن تقوم وتدبرها على نحو فعال	١- الاضطلاع الفعال بالتخطيط فيما يتعلق بهيئة الرئاسة، وتقديم الدعم من أجل نجاعة تدبير الإجراءات القضائية، واستخدام المرافق الجديدة القائمة في المباني الدائمة على أفضل وجه
• حضورها بالرضا التام	• مدى جودة أعمال التحضير لاجتماعات هيئة الرئاسة واجتماعات القضاة وجودة دعم هذه الاجتماعات	• نجاعة تنظيم الطلبات/الوثائق التي تودع لدى هيئة الرئاسة
• صدور جميع القرارات في غضون الآجال المقررة	• مدى التقيد بالمواعيد وتوخي الجودة في المشورة التي تقدم إلى الرئيس وإلى نواب الرئيس بشأن مسائل التسيير والإدارة	• من
• حظو هذه المشورة بالرضا التام	• عدد المحالات المحددة المتفق على تحقيق تحسينات فيها	٢- مواصلة استعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، بالتشاور مع أصحاب الشأن بحسب الاقتضاء، مع التركيز على التغييرات التي لا تستلزم إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات
٢٠١٦	• إعمال مؤشرات الأداء الجديدة فيما يخص الأغراض المتعلقة بالمحكمة • جمعاء والأغراض الخاصة بالهيئة القضائية	٣- وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية والدعم القضائي ذي الصلة
		الهدف ٤ (الهدف ذو الأولوية ٢-١-٢)
١٠٠% •	• أثر/فعالية ما يؤخذ به في إطار ميزانية عام ٢٠١٦ من تغييرات في ملاك موظفي الدوائر	١- إدارة الموارد على نحو فعال بما في ذلك تمييز وتنفيذ المزيد من تدابير تحسين النجاعة الممكن اتخاذها
• تحقيق تحسينات يمكن قياسها	• وجوه التحسن في التقيد بالمواعيد في الإجراءات القضائية من خلال تنفيذ التعديلات على أساس "العبر المستخلصة"	• عدد المحالات التي يمكن فيها تحقيق المزيد من تحسينات النجاعة
١ •	• عدد المحالات التي يمكن فيها تحقيق المزيد من تحسينات النجاعة	
		الهدف ٥ (الهدف ذو الأولوية ١-٦-٢)
٢٠١٦	• وضع توقعات تتسم بالمزيد من التقيد بالمواعيد والدقة	١- تحسين النظام المعمول به فيما يخص توفع المصروفات
		الهدف ٦ (الهدف ذو الأولوية ٢-٦-٢)
• تطبيق ذلك تدريجياً بمفعول يبدأ اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	• إقرار سيرورات تدبر المخاطر الجديدة وتنفيذها في سائر وحدات المحكمة	١- المضي في تطوير نظام تدبر المخاطر الذي يشمل بنطاقه المحكمة جمعاء، بالتعاون مع سائر الأجهزة
		الهدف ٧ (الهدف ذو الأولوية ١-٣-٢)
١٠٠ •	• التقيد التام في البرنامج الرئيسي الأول بنظام تقييم الأداء في المحكمة، بما في ذلك تقديم مديري الوحدات والقضاة مساهمات مناسبة	١- المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين
٢٠١٦	• التقيد التام في البرنامج الرئيسي الأول بنظام تقييم الأداء في المحكمة، بما في ذلك تقديم مديري الوحدات والقضاة مساهمات مناسبة	

**الهدف ٨ (الهدف ذو الأولوية ٣-١-١)**

- ١- الشفافية والفعالية في التواصل وتبادل المعلومات
- عدد اجتماعات فريق لاهاي العامل/فريق التدارس المعني بالحكومة التي • تمثلهما في كل اجتماع بين الهيئة القضائية والأفرقة العاملة المنبثقة عن
- يشارك فيها ممثل لهيئة الرئاسة أو للدوائر
- تقدم التقارير والمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وعلى نحو ١٠٠% • شفافية

**الهدف ٩ (الهدفان ذو الأولوية ٣-٢-١ و ٣-٥-٢)**

- ١- تعزيز الثقة، والالتزام، والدعم، فيما بين
- عدد ما يعقده الرئيس/هيئة الرئاسة من الاجتماعات الرفيعة المستوى ١٠٠ • مع الدول والمنظمات الدولية وممثلي المجتمع الأهلي
- مشاركة هيئة الرئاسة في اجتماعات جمعية الدول الأطراف، وفريق • كلما كان ذلك مستحسنًا لاهاي العامل، وفريق التدارس المعني بالحكومة، ولجنة الميزانية والمالية، والجلسات الإعلامية الخاصة بالدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية، الخ
- ٢- انضمام المزيد من الدول إلى نظام روما الأساسي أو تصديقها عليه وتعزيز تواصل وتعاون الدول غير الأطراف فيه مع المحكمة
- ٣- إبرام المزيد من الاتفاقات مع الدول بشأن إعادة التوطين وإنفاذ العقوبات والاستقبال عند الإفراج المؤقت/التبرئة
- انضمام دولة واحدة أخرى
- على الأقل إلى النظام الأساسي
- ٢ •

**موارد الميزانية**

١ ٣٢٤,٩ ألف يورو

٥٣- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٥٢,٣ ألف يورو (٣,١٠ في المئة).

**الأبدال الخاصة بهيئة الرئاسة**

٥٤- يُفرد في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامج المقترحة مبلغ مقداره ٢٨,٠ ألف يورو لسد الأبدال الخاصة التي تدفع للرئيسة<sup>١٤</sup> ولنائبيها الأولى والثانية إذا عملتا بالنيابة عنها<sup>١٥</sup>. وقد أُدرجت المخصصات لسد تكاليف الرواتب العادية لأعضاء هيئة الرئاسة الثلاثة ضمن البرنامج الفرعي ١٢٠٠.

**الموارد من الموظفين**

١ ١١٨,٢ ألف يورو

٥٥- يتألف ملاك هيئة الرئاسة من عشر وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

<sup>١٤</sup> الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية ... ٢٠٠٣ (ICC-ASP/2/10)، الجزء الثالث، ألف، أولا-باء.

<sup>١٥</sup> المرجع السابق الذكر، الجزء الثالث، ألف، أولا-جيم.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٦، ٩٩٨ ألف يورو

٥٦- يتولى رئيس الديوان (وهو موظف من الرتبة ف-٥) المسؤولية عن التوجيه الاستراتيجي لأنشطة جميع العاملين في هيئة الرئاسة، كما يتولى المسؤولية عن تمثيل هيئة الرئاسة والدوائر في العمل المشترك بين الأجهزة على المستوى الرسمي العالي. ويقوم بمساعدة رئيس الديوان مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤) وموظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ضمن إطار وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ المسؤولة عن تنسيق وتوفير الدعم التقني لهيئة الرئاسة؛ ومستشار معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-٣)؛ ومساعد إداري معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-٣)؛ ويساند الرئيس وينهض بأود مهام الرئاسة في مجال العلاقات الخارجية؛ ومساعد خاص للرئيس (من الرتبة ف-٣) يساند الرئيس وهيئة الرئاسة في مهامها؛ وموظف إداري معاون (من الرتبة ف-٢) يقدم الدعم التقني والدعم المتعلق بالحاسبة فيما يخص ميزانية الهيئة القضائية وتجهيزها بالموظفين؛ ومساعد خاص للرئيس (من الرتبة ف-٣)؛ ومساعد إداري يتولى التنسيق فيما يخص القضاة (من الرتبة ف-٣)؛ ومساعد إداري لرئيس الديوان (من الرتبة ف-٣) يقدم دعماً إدارياً وإمدادياً واسع النطاق إلى هيئة الرئاسة وإلى الدوائر.

٥٧- إن وظيفة منسق التخطيط الاستراتيجي (من الرتبة ف-٣)، التي أصبحت تندرج في عداد ملاك موظفي المحكمة في عام ٢٠١٠، لن تعود لازمة. فسيضطلع قسم الميزانية الجديد التابع لقلم المحكمة بوظيفة التخطيط الاستراتيجي، بينما سيستوعب فريق هيئة الرئاسة باقي المهمات ذات الصلة.

المساعدة المؤقتة العامة ٦، ١١٩ ألف يورو

٥٨- موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يقدم الموظف القانوني في وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ دعماً قانونياً وقضائياً تقنياً إلى هيئة الرئاسة، بما في ذلك العمل القضائي المستمر لتحسين نجاعة الإجراءات من خلال "العبر المستخلصة" بالتعاون مع فريق التدارس المعني بالحكومة التابع للجمعية، والمتطلبات الوظيفية الجديدة المتصلة بإنفاذ العقوبات. فنظراً إلى عبء العمل الثقيل الواقع على عاتق الموظفين القانونيين في هيئة الرئاسة، يظل استمرار الدعم الذي يقدمه الموظف القانوني من الرتبة ف-٣ حيوي الأهمية، ولا سيما بالنظر إلى أن الفريق المعتاد التابع لوحدة الشؤون القانونية والإنفاذ (المؤلف من وظائف ثابتة ووظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة) سيستوعب من جديد العمل المستمر على "العبر المستخلصة" الذي أُقرت فيما يخصه ضمن إطار ميزانية عام ٢٠١٥ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة ف-٣ لمدة ستة أشهر إضافية.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٧، ١٧٨ ألف يورو

٥٩- ينطوي المبلغ المطلوب على تخفيض مقداره ١,٥ ألف يورو (٠,٨ في المئة). وتلزم موارد غير متصلة بالعاملين لسد تكاليف الأسفار وتكاليف الضيافة وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين.



## السفر

١٥٢,٧ ألف يورو

٦٠- ينطوي المبلغ المطلوب على تخفيض مقداره ١,٥ ألف يورو (١,٠ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف جميع أسفار القضاة والموظفين العاملين في هيئة الرئاسة والدوائر، المدججة ضمن إطار ميزانية السفر الخاصة بهيئة الرئاسة<sup>١٦</sup>. وستُستخدم هذه الميزانية لسد تكاليف أسفار الرئيسة، وأسفار نائبيها أو قضاة آخرين لتمثيل المحكمة في الفعاليات الخارجية الهامة، ولسد تكاليف عدد محدود من أسفار أعضاء هيئة الرئاسة أو العاملين في الدوائر اللازمة لكي تنهض الرئاسة بدورها على الصعيد الخارجي أو لتقديم إسهامات تخصصية في فعاليات خارجية؛ مع العلم بأنه على أية حال لن تُتحمّل تكاليف الأسفار المعنية إلا إذا لم تسد الجهات المنظمة للأحداث ذات الصلة تكاليف هذه الأسفار.

## الضيافة

١٠,٠ آلاف يورو

٦١- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف الضيافة المتصلة بزيارات رؤساء الدول أو الحكومات، والوزراء، وغيرهم من كبار ممثلي الدول، للرئيسة أو نائبيها. ويرجّح أن يظل عدد الزيارات المعنية مقارناً لنظيره الذي سجل في عام ٢٠١٥. كما تستخدم ميزانية الضيافة لسد تكاليف إسهام هيئة الرئاسة والهيئة القضائية في فعاليات للمحكمة تمولها معاً جميع الأجهزة.

## التدريب

٦,٠ آلاف يورو

٦٢- لا تغير في المبلغ المطلوب. وتظل هيئة الرئاسة تحتاج إلى ميزانية صغيرة المقدار لتوفير التدريب المتخصص للعاملين فيها عام ٢٠١٦، أهمه تدريب محدد الطابع للعاملين في وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ في مجال المسائل المتعلقة بإنفاذ العقوبات، والاحتجاز ومراقبة السجون، وإلى مخصّص صغير المقدار لتحسين المهارات في مجال إتقان لغات العمل.

## الخبراء الاستشاريون

١٠,٠ آلاف يورو

٦٣- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف مشورة تخصصية ظرفية تُسدى بشأن طائفة من المواضيع التخصصية، بالنظر إلى تغير عبء العمل الواقع على عاتق هيئة الرئاسة. فبصدور الحكمين النهائيين في قضيتي لوبنغا وكاتنغا مؤخراً، وبمشاركة المحكمة في قضية بما على نهايتها، ستظل المشورة التخصصية لازمة بشأن إنفاذ العقوبات، ولا سيما مسائل الممارسات الوطنية المختلفة فيما يتعلق بشروط الإفراج المؤقت والأهلية له، والشروط الأخرى المتعلقة بمدّة الأحكام على السجناء المدانين، وإعادة النظر في ظروف السجن من جانب منظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

<sup>١٦</sup> يجسّد هذا الرقم موافقة الجمعية على توصية اللجنة بأن يُدرج في ميزانية هيئة الرئاسة المخصّص الذي سبق أن كان يُفرد لأسفار القضاة ضمن البرنامج الفرعي ١٢٠٠ (الدوائر) (الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني- هاء، والمجلد الثاني، الجزء باء-٢، دال-١، الفقرة ٨٣). ولم يُهيأ في الميزانية لأي زيارة موقعية في عام ٢٠١٦.

## الجدول ١٠ : البرنامج ١١٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			١١٠٠ هيئة الرئاسة
	المبلغ	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع وبما فيه			
					صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	
		٢٨,٠	٢٨,٠	٢٨,٠	٢٨,٠			القضاة
-١١,٤	-٩١,٣	٧٠٩,٠	٧٠٩,٠	٨٠٠,٣	٨٠٠,٣	٩٩٨,٨	٩٩٨,٨	الموظفون من الفئة الفنية
-١,٥	-٤,٣	٢٨٩,٦	٢٨٩,٦	٢٩٣,٩	٢٩٣,٩			الموظفون من فئة الخدمات العامة
-٨,٧	-٩٥,٦	٩٩٨,٦	٩٩٨,٦	١٠٩٤,٢	١٠٩٤,٢	٩٩٨,٨	٩٩٨,٨	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
-٣١,٦	-٥٥,٢	١١٩,٦	١١٩,٦	١٧٤,٨	١٧٤,٨	١٣٢,٨	١٣٢,٨	المساعدة المؤقتة العامة
								المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
								العمل الإضافي
-٣١,٦	-٥٥,٢	١١٩,٦	١١٩,٦	١٧٤,٨	١٧٤,٨	١٣٢,٨	١٣٢,٨	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
-١,٠	-١,٥	١٥٢,٧	١٥٢,٧	١٥٤,٢	١٥٤,٢	٩٧,٠	٩٧,٠	السفر
		١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٦,٦	٦,٦	الضيافة
								الخدمات التعاقدية
		٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٢,٧	٢,٧	التدريب
		١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٢,٣	٢,٣	التحريات الاستشاريون
								النفقات التشغيلية العامة
								الملازم والمواد
								الأثاث والمعدات
-٠,٨	-١,٥	١٧٨,٧	١٧٨,٧	١٨٠,٢	١٨٠,٢	١٠٨,٦	١٠٨,٦	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
-١٠,٣	-١٥٢,٣	١٣٢٤,٩	١٣٢٤,٩	١٤٧٧,٢	١٤٧٧,٢	١٢٤٠,٢	١٢٤٠,٢	المجموع

## الجدول ١١ : البرنامج ١١٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع الموظفين	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة				مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها					١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	هيئة الرئاسة
	مجموع الموظفين	خ-ع-رأ	خ-ع-رر	خ-ع-رأ	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف										
١١	٤	٣	١	٧		٢	٣	١	١										الملاك الأساسي
١١	٤	٣	١	٧		٢	٣	١	١										الملاك المتصل بالحالات
																			المجموع الفرعي
																			الملاك الأساسي
																			الملاك المتصل بالحالات
																			المجموع الفرعي
١٠				١٠				١٠											الملاك الأساسي
١٠				١٠				١٠											الملاك المتصل بالحالات
																			المجموع الفرعي
١٠	٤	٣	١	٦		٢	٢	١	١										المجموع

## المقدمة

٦٤- عملاً بالمادتين ٣٤(ب) و٣٦(أ) من نظام روما الأساسي، تتألف الدوائر من ١٨ قاضياً، موزعين على ثلاث شعب: الشعبة التمهيدية، والشعبة الابتدائية، وشعبة الاستئناف. وتبت هيئة الرئاسة في تخصيص القضاة للشعب القضائية إثر التشاور معهم<sup>١٧</sup>، وتُسند الحالات والقضايا إلى الشعبة التمهيدية والشعبة الابتدائية. وتتناول شعبة الاستئناف دعاوى الاستئناف التمهيدي والاستئناف النهائي للقرارات المتخذة في إطار الشعبتين الأخرين.

## أهداف الدوائر

- (١) السهر على نجاعة سير الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف، واستعمال المرافق الجديدة في المباني الدائمة على أفضل وجه.
- (٢) مواصلة استعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، مع التركيز على الإجراءات في المرحلة التمهيدية وفي مرحلة التحضير للمحاكمات/جلساتها، ثم على إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف.
- (٣) الإسهام في وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية.
- (٤) العمل لتحقيق المزيد من الاتساق في نظام تقديم الجني عليهم للطلبات.
- (٥) التكفل بفعالية إدارة الموارد.
- (٦) المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين.

<sup>١٧</sup> انظر القاعدة ٤ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

## الجدول ١٢ : النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الأهداف ١ و ٢ و ٣ (الأهداف ذات الأولوية ١-١-١ و ١-١-١ و ٢-١-٢ و ٣-٢-٣ و ٢-٧-٢)	١- التدبير الناجع لجميع الإجراءات القضائية من الدرجة التمهيدية والدرجة الابتدائية والدرجة الاستئنافية	• تقليص الأجال الفاصلة بين مراحل الإجراءات
٢- انخراط القضاة والموظفين القانونيين المعنيين في استعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، بالتشاور مع أصحاب الشأن بحسب الاقتضاء، مع التركيز على التغييرات التي لا تستلزم إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات	٣- الإسهام في وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية	• تقليصها قياساً إلى القضايا السابقة
٤- علم الدوائر الكامل بالآثار المالية خلال المداولات واتخاذ القرارات	٤- الإسهام في وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية	• كون كل ما قد تشهده الإجراءات من حالات تأخير مبرراً بصورة ١٠٠% موضوعية على نحو مثبت في سجلات داخلية
٥ (الهدف ذو الأولوية ١-٥-١)	١- إعداد نُهج أكثر اتساقاً لمعالجة الطلبات التي يقدمها المحني عليهم للمشاركة في الإجراءات	• نجاعة استعمال المرافق الجديدة في المباني الدائمة، ولا سيما قاعات المحكمة المزودة التوافر
٥ (الهدف ذو الأولوية ١-٥-٢)	١- تحقيق النجاعة في الاستعانة بموارد الدوائر من الموظفين من خلال إدارتهم بصورة مركزية وتوخي المرونة في إعمالهم لمواجهة التغيير في عبء العمل المتصل بالقضايا الذي يتعين النهوض به	• المساهمة في الوقت المناسب في العمل المشترك بين الأجهزة الذي تنسقه ١٠٠% هيئة الرئاسة
٦ (الهدف ذو الأولوية ١-١-٣)	١- المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين	• تلقي المشورة المناسبة من قلم المحكمة؛ وتحليل هذا العلم في القرارات ذات الصلة، دون المساس بالاستقلال القضائي
٦٥- تمثل ميزانية عام ٢٠١٦ تبسيطاً ذا شأن من حيث الحسابات التي يقوم عليها تحديد تكاليف القضاة بالقياس إلى السنوات الأخيرة. ويُعزى ذلك إلى مغادرة باقي القضاة المشمولين بنظام التقاعد الأصلي في آذار/مارس ٢٠١٥ وأفق توفر ملاك القضاة الكامل المؤلف من ثمانية عشر قاضياً لسنة ٢٠١٦ بكاملها، مشمولين جميعاً بنظام التقاعد المعدل، وذلك للمرة الأولى على مدى ثلاث سنوات، مع العلم بأنه لا يُتوقع أن تطرأ تعديلات جديدة على تشكيل هيئة قضاة المحكمة قبل آذار/مارس ٢٠١٨.	١- تحقيق النجاعة في الاستعانة بموارد الدوائر من الموظفين من خلال إدارتهم بصورة مركزية وتوخي المرونة في إعمالهم لمواجهة التغيير في عبء العمل المتصل بالقضايا الذي يتعين النهوض به	• كلاً كان ذلك سديداً
١- المضي في تحسين تدبير أداء الموظفين	١- إعداد نُهج أكثر اتساقاً لمعالجة الطلبات التي يقدمها المحني عليهم للمشاركة في الإجراءات	• ٥ مجالات

## تكاليف القضاة

٦٥- تمثل ميزانية عام ٢٠١٦ تبسيطاً ذا شأن من حيث الحسابات التي يقوم عليها تحديد تكاليف القضاة بالقياس إلى السنوات الأخيرة. ويُعزى ذلك إلى مغادرة باقي القضاة المشمولين بنظام التقاعد الأصلي في آذار/مارس ٢٠١٥ وأفق توفر ملاك القضاة الكامل المؤلف من ثمانية عشر قاضياً لسنة ٢٠١٦ بكاملها، مشمولين جميعاً بنظام التقاعد المعدل، وذلك للمرة الأولى على مدى ثلاث سنوات، مع العلم بأنه لا يُتوقع أن تطرأ تعديلات جديدة على تشكيل هيئة قضاة المحكمة قبل آذار/مارس ٢٠١٨.

## عبء عمل الدوائر

٦٦- سيشهد عام ٢٠١٦ زيادة في مجمل عبء العمل الواقع على عاتق الدوائر. وستركز هذه الزيادة في الشعبة الابتدائية، حيث يُتوقع أن تكون الإجراءات الابتدائية في أربع قضايا (تشمل معاً عشرة متهمين) قد بلغت مرحلة انعقاد المحاكمة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. أما في الشعبة التمهيدية فستُعقد جلسة لاعتماد التهم في قضية أنغوين ثم سيصدر قرار فيها، بينما سيستمر العمل على حالات وقضايا أخرى. ويُتوقع في شعبة الاستئناف أن صدور الحكم والقرارات ذات الصلة به في قضية ميا سيفضي إلى إقامة دعاوى استئناف نهائي جديدة، تضاف إلى عبء العمل المتنامي المتصل بدعاوى الاستئناف التمهيدية المتأتية عن تزايد عدد القضايا التي بلغت مرحلة الجلسات الابتدائية.

## زيادة فعالية ملاك الموظفين القانونيين بنيته الحالية

٦٧- إن هيئة الرئاسة الجديدة، التي انتخبت في آذار/مارس ٢٠١٥، قدمت في إطار اضطلاعها بمهمتها المتمثلة في تحسين نجاعة الإجراءات القضائية ورقة عمل خاصة بالقضاة عن بنية الدعم القانوني في الدوائر وطرائق عملها، تمت مناقشتها بالتفصيل في معتكف القضاة الذي عقد في نورمبرغ في حزيران/يونيو. وتُخلص من ذلك إلى أن البنية الحالية التي تُجَهِّز كل شعبة بالموظفين وفقها وتعمل بصورة منفصلة عن الشعبتين الأخريين تعوق الاستعانة بالموظفين على نحو مرن من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة على صعيد العمل المتعلق بالقضايا، وتُحبط التنسيق الفعال بين الشعب، وتجعل من الصعب متابعة القضايا والمشاريع التي تغطي باهتمامها المشترك. كما إن هذه البنية تُحد من نجاعة آحاد الموظفين ومن حماسهم الشخصي.

٦٨- وقد اتفق القضاة على أنه سيكون من الأفضل فيما يخص توزيع موظفي الدعم القانوني في الدوائر استجابة للضغوط المتغيرة في مجال العمل المتعلق بالقضايا أن يتولى تدبره بصورة مركزية رئيس للدوائر من الرتبة ف-٥. وليس المراد لهذه الوظيفة الجديدة أن تحل محل الوظائف القائمة للمستشارين القانونيين (الرئيسيين) لكل من الشعب، الذين ستظل خبرتهم وتجربتهم المتعلقة بالشعبة على وجه التحديد تتسم بأهمية أساسية. ويُفترض أن يتمثل دور الموظف الجديد في تحسين التنسيق والتواصل بين الشعب وأن يتولى التوجيه التدريبي لموظفي الدوائر القانونيين وتعزيز عملهم وتقديم الدعم، وذلك بما يلي على وجه الخصوص:

(أ) إسناد المهام إلى موظفي الدعم القانوني بالدوائر بصورة مرنة استجابة للاحتياجات المتغيرة، بالتشاور مع رؤساء الشعب، والقضاة الذين يتأسون الدوائر، وهيئة الرئاسة، بحسب الاقتضاء. فمن شأن ذلك أن يقلص الحاجة إلى توظيف العاملين المؤقتين بحسب الظروف والتعقيدات الإجرائية التي تكثف عمليات انتقال الموظفين فيما بين الشعب، مع ما يرتبط بذلك من تكاليف وما يستغرقه من وقت؛

(ب) تدبر السيرورات والمشاريع المشتركة، مثل إقامة منصة بحث مشتركة تشتمل على قاعدة بيانات مشتركة بما يهم من السوابق القضائية للمحكمة وغيرها من الهيئات القضائية (فمن شأن ذلك أن يقلص ازدواج الجهود الحالي حيث تبحث الدوائر كل على حدة في المسائل القانونية نفسها)؛

(ج) إنشاء أفرقة عاملة داخلية والإشراف عليها لترويج تبادل المعلومات واتباع نهج مشترك فيما يتعلق بالمسائل التي تهم جميع الدوائر، مثل الكشف عن الأدلة، وحجب المعلومات في الوثائق وغيره من التدابير الحمائية، ومشاركة المحني عليهم في الإجراءات، وشؤون الاحتجاز؛

(د) استبانة احتياجات الموظفين إلى التدريب وتنظيم التدريب المناسب في مجالات منها على سبيل

المثال وقع التكنولوجيات الجديدة على تناول الأدلة وتحليلها؛

(هـ) القيام على نحو مرن، عند اللزوم، برفد المستشارين القانونيين الرئيسيين العاملين في الشعب، بمثابة

بديل لتوظيف مستشارين قانونيين رئيسيين إضافيين لكل شعبة على وجه التحديد. وفي المدى

القصير تقوم الحاجة الرئيسية إلى تعزيز هذه القدرة في الشعبة الابتدائية، بالنظر إلى عبء العمل

الثقيل المتعلق بالقضايا الواقع على عاتقها حالياً.

٦٩- ويُفترض أن تظل هيئة الرئاسة تتولى المسؤولية الكاملة عن الجوانب المتعلقة بالميزانية من جوانب عمل الدوائر، بما في ذلك الاحتياجات إلى التوظيف عموماً.

٧٠- كما إن القضاة بحثوا في بنية رتب الموظفين القانونيين العاملين في الدوائر، التي دُرِّجَ وفقها على أن يتألف

ملاك موظفي كل شعبة بصورة رئيسية من موظفين من الرتبة ف-٣ ومستشار قانوني (رئيسي)، وموظف من الرتبة

ف-٢، وموظف من الرتبة خ ع-٥. وقد نُجِّمَت عما شهدته الفترة الأخيرة من نمو في العمل المتعلق بالقضايا زيادة

كبيرة في عدد ما يلزم من الموظفين الإضافيين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، الذين يُعين قليل منهم بالرتبة ف-٣

لكن معظمهم يُعين بالرتبة ف-١/٢. وتُطلب بالإضافة إلى ذلك إعادة تصنيف وظائف ثلاثة موظفين قانونيين

معنيين بالبحوث من الرتبة خ ع-٢ (واحد لكل شعبة) لتصبح من الرتبة ف-١ وذلك لتحسين المهام والمسؤوليات

الفعالية المنوطة بهذه الوظائف.

٧١- فخلص القضاة إلى أن من المستحسن إقامة بعض التوازن بين الرتب للاستجابة على نحو أفضل

للإحتياجات على صعيد زيادة العمل المتعلق بالقضايا وإتاحة بُنى للأفرقة تتسم بالمزيد من الفعالية، لكن ينبغي

التوصل إلى ذلك تدريجياً بحيث لا تُفقد فجأة خبرة الموظفين الحاليين ومهاراتهم. ويتمثل الهدف المنشود تحقيقه على

مر الزمن في تقليص محدود للأعداد الإجمالية للموظفين من الرتبة ف-٣ من خلال التناقص الطبيعي (أي عدم تعيين

من يحل محل آحاد الموظفين المغادرين)، يُعوض عنه بزيادة في عدد الموظفين من الرتبة ف-٢، وتحويل بعض الوظائف

من الفئة ف-٢ المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة منذ زمن طويل إلى وظائف ثابتة. ويتجسد هذا النهج في

ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة، وسيستمر على اتباعه في ميزانيات السنوات المقبلة.

١١ ٠٠٥,٨ آلاف يورو

موارد الميزانية

٧٢- ينطوي المبلغ المطلوب لدوائر المحكمة (سداً لتكاليف القضاة، والوظائف الثابتة، والمساعدة المؤقتة العامة،

والتكاليف غير المتصلة بالعاملين) على زيادة مقدارها ٧٦٤,٩ ألف يورو (٧,٥ في المئة). وترد في المرفق السادس(د)

تفاصيل أوفى عن تكاليف القضاة.

٥ ٦٣٣,٧ ألف يورو

الموارد من الموظفين (المجموع للشعب الثلاث)

٧٣- للأسباب المبينة في الفقرتين ٦٨ و ٦٩ أعلاه تطلب الهيئة القضائية إضافة وظيفة واحدة لرئيس الدوائر من

الرتبة ف-٥، لن يُلحق إذا ووفق على تعيينه بأي شعبة معينة. ويرد أدناه عرض وجيز للاعتبارات المتعلقة بعبء العمل

المتأني عن القضايا والتي تسوّغ أعمال سائر الوظائف الثابتة المعتمَر والاحتياجات إلى المساعدة المؤقتة العامة.

## الشعبة التمهيدية

## المقدمة

٧٤- تتناول الشعبة التمهيدية جميع الطلبات المتعلقة بمباشرة التحقيق أو بحفظ الأدلة خلال التحقيق وكل مرحلة الإجراءات القضائية الأولى، حتى اعتماد التهم الذي يُنتقل في القضية المعنية بناءً عليه إلى محاكمة الشخص المتهم (الأشخاص المتهمين).

٧٥- ويبلغ عدد القضاة المنتدبين حالياً للعمل في الشعبة التمهيدية ستة. وبين هؤلاء القضاة قاضيان (أحدهما انتُخب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والآخر في حزيران/يونيو ٢٠١٥) لَمَّا يُدعيا إلى التفرغ للعمل في المحكمة، لكن من المتوقع أن يُدعيا إلى ذلك قريباً جداً. فبين القضاة الأربعة الباقين ثمة قاضٍ منتدب حالياً للعمل في كلتا الدائرتين التمهيديتين في حين أن الثلاثة الآخرين منتدبون في الوقت نفسه للعمل في الدوائر الابتدائية. كما إنه انتدب قضاة من قضاة المرحلة التمهيدية بصورة مؤقتة للعمل في شعبة الاستئناف للنظر في دعاوى استئناف تمهيدية.

## الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

٧٦- تنظر الدوائر التمهيدية حالياً في عشر حالات يستمر فيها الاضطلاع بأنشطة هي الحالة في أوغندا والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في السودان (دارفور) والحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في كينيا والحالة في ليبيا والحالة في كوت ديفوار والحالة في مالي، وحالات السفن المسجلة في اتحاد جزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويُتوقع أن يُستمر على الاضطلاع بنشاط كبير في جميع الحالات، ولا سيما الحالة في أوغندا والحالة في مالي والحالة في ليبيا والحالة في السودان (دارفور). ويشار على وجه أكثر تحديداً فيما يخص الحالة في أوغندا إلى أن جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين مقرر حالياً أن تبدأ أمام الدائرة التمهيدية الثانية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويُفترض أن يصدر قرار بشأن اعتماد التهم في هذه القضية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦.

٧٧- إن طبيعة الإجراءات أمام الدوائر التمهيدية تجعل من المتعدّر التنبؤ مقدماً بطلبات إصدار أوامر بالقبض على المشتبه فيهم، وبحالات المثل الأول، والالتماسات الجديدة لاستهلال التحقيقات فيما يخص عمليات التدارس الأولى التي يجريها مكتب المدعي العام، وسائر الطلبات. ويمكن أن تفضي الحالات المعروضة على الدوائر التمهيدية في عام ٢٠١٥ إلى تقاسم الأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات في عام ٢٠١٦ مزيداً من الطلبات إلى هذه الدوائر. ثم إن أياً من الأشخاص الاثني عشر الذين أصدرت الدوائر التمهيدية أوامر بالقبض عليهم يمكن أن يُقبض عليه وأن يُقدّم إلى المحكمة في غضون أجل قصير، كما حدث مرتين في السنتين الأخيرتين في قضية بوسكو أنتاغندا ودومنيك أنغوين. وبالتالي لا يمكن للشعبة التمهيدية إلا الاعتماد على تجربة السنوات السابقة للتوصل إلى وضع افتراضاتها فيما يخص عام ٢٠١٦.

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٧٨- يتألف ملاك الوظائف الثابتة في الشعبة التمهيدية حالياً من اثني عشرة وظيفة، وهي وظيفة مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥)، وستة وظائف لموظفين قانونيين (من الرتبة ف-٣)، ووظيفة لموظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ووظيفة لمساعد معني بالبحوث (من الرتبة خ ع-٣): رأ: رهنا بإعادة تصنيفها المطلوبة لتصبح من الرتبة

ف-١)، وثلاث وظائف لمساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-ر). ووفقاً لنهج الهيئة القضائية المتمثل في المرونة في تخصيص الموارد، ثمة موظف واحد فقط من الموظفين القانونيين (من الرتبة ف-٣) يعمل حالياً للشعبة التمهيدية بدوام كامل. ويعمل اثنان منهم بدوام كامل للشعبة الابتدائية بينما يعمل الثلاثة الباقون في آن معاً على قضايا أو طلبات في المرحلة التمهيدية أو المرحلة الابتدائية من مراحل الإجراءات.

المساعدة المؤقتة العامة ٢٤٣,٥ ألف يورو

٧٩- ثلاثة موظفين قانونيين مساعدين/معاونين (من الرتبة ف-١/ف-٢)، اثنان لمدة ١٢ شهراً لكل منهما وواحد لمدة ستة أشهر (متطلب مستمر). لَمَّا كانت التجربة قد بُيِّنت وجود حاجة متكررة إلى موارد إضافية خلال الفترات التي يكون فيها عبء العمل مرتفعاً فإنَّ الشعبة ستظل تطلب المرونة في استخدام اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة على مستوى الموظفين القانونيين المساعدين/المعاونين (من الرتبة ف-١/ف-٢)، بحيث تتوفر لها قدرة عظمى كافية للنهوض بالنشاط خلال الفترات التي يبلغ فيها أوجُه والتي لَمَّا تستلزم الاستعانة بصندوق الطوارئ. بل إن ذلك أكثر لزوماً بالنظر إلى أن الموظفين القانونيين الذين يشغلون وظائف ثابتة في الشعبة التمهيدية منخرطون للغاية حالياً في قضايا في المراحل الابتدائية من الإجراءات، وبالتالي ليسوا متوفرين أبداً للعمل في الشعبة التمهيدية أو هم متوفرون لذلك لجزء من الوقت فقط. لقد سبق أن أقرَّت الجمعية مساعدة مؤقتة عامة لـ ٣٠ شهراً على مستوى الموظفين القانونيين المساعدين/المعاونين (من الرتبة ف-١/ف-٢) لسد الاحتياجات الفورية إلى العمل بعقود قصيرة المدة في شتى الحالات التي تنظر فيها الشعبة التمهيدية في عام ٢٠١٥، وتُطلب المساعدة المؤقتة العامة ذاتها لعام ٢٠١٦.

الشعبة الابتدائية

المقدمة

٨٠- تتألف الشعبة الابتدائية من الدوائر الابتدائية، المنوطة بها في إطار ولايتها مهمة إجراء المحاكمات بعد اعتماد الدوائر التمهيدية للتهمة. وتستمر الولاية حتى انتهاء مرحلة جبر الأضرار. وتقضي المادة ٦٤ من نظام روما الأساسي بأن تتكفل الدوائر عند إجرائها المحاكمات بعدالة المحاكمة وسرعتها وبإجرائها بكل احترام لحقوق المتهم وبإبلاء الاعتبار الواجب لحماية المحني عليهم والشهود.

٨١- وتتألف الشعبة الابتدائية حالياً من سبعة قضاة، منتدبين بتشكيلات شتى للعمل في سبع دوائر ابتدائية. وانتدب أيضاً من بين القضاة الذين يُندبون عادة إلى الشعبة التمهيدية ثلاثة قضاة آخرون للعمل مؤقتاً في الدوائر الابتدائية لمدة القضايا المعيّنة التي أنتدبوا للنظر فيها. ويضاف إلى ذلك أنه تم تمديد ولاية قاضية حتى عام ٢٠١٥ لكي يتسنى لها المشاركة في جلسات المحاكمة في قضية بما حتى صدور الحكم النهائي، وعند الاقتضاء حتى النطق بالعقوبة. ويتوقع أن لا تواصل هذه القاضية الخدمة في عام ٢٠١٦.

الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

٨٢- تعقد الشعبة الابتدائية حالياً إجراءات نشطة أمام خمس دوائر، وذلك في قضية بما، وقضية روتو و سَنغ، وقضية أنتاغندا، وقضية أغغبو و ألبيه غوديه، وقضية بما وآخرين (جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠). إن إحدى هذه القضايا (قضية بما) هي حالياً في مرحلة تحرير الحكم النهائي، وثمة واحدة منها (قضية روتو و سَنغ) هي في



مرحلة الجلسات الابتدائية، ويفترض أن تبدأ الجلسات الابتدائية في القضايا الثلاث الأخرى خلال الأشهر المقبلة. وقد أُرجم بدء محاكمة *بنلا* أمام دائرة سادسة ريشما يُنفذ الأمر بالقبض عليه الذي صدر في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويضاف إلى ذلك أن دائرة ابتدائية سابعة تنظر في القرار بشأن جبر الأضرار في قضية *كانتغا*، وتنفيذ جبر الأضرار في قضية *لونغا* بالنظر إلى الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥ بشأن دعاوى استئناف القرار القاضي بجبر الأضرار الصادر عن الدائرة الابتدائية التي كانت أول دائرة ابتدائية تنظر في القضية.

٨٣- ويُتوقع أن تصدر الدائرة الابتدائية التي تنظر في قضية *مبا* حكماً بموجب المادة ٧٤ من النظام الأساسي قبل نهاية عام ٢٠١٥، مع إمكان عقد إجراءات تحديد العقوبة وجبر الأضرار بعد ذلك (مع العلم بأن إجراءات جبر الأضرار، عند لزومها، ستستمر خلال عام ٢٠١٦). ويُتوقع حالياً أن تجري طيلة عام ٢٠١٦ المحاكمة في قضية *روتو* و *سنغ* (مرحلة تقديم حجج الدفاع). ومن المقرر أن تبدأ جلسات الإجراءات الابتدائية في قضية *انتاغندا* في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي قضية *مبا* وآخرين (المجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠) بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي قضية *اغبغو* و *أبليه غوديه* في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٨٤- إن القضايا الأربع التي يُتوقع أن تكون الإجراءات الابتدائية فيها قد بلغت مرحلة انعقاد المحاكمة في السنة المقبلة ستمثل عبء عمل لم يسبق له مثيل في الشعبة الابتدائية، لا بسبب عدد القضايا فحسب بل أيضاً بسبب تعدد المتهمين في ثلاث من القضايا الأربع - فسيُحاكم في وقت معاً عدد من الأشخاص يبلغ ١٠. فتنبغي ملاحظة أنه، عملاً بالقاعدة ١٣٦(٢) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات "في المحاكمات الجماعية، يُمنح كل متهم الحقوق ذاتها التي كانت ستُمنح له لو حوكم بصورة فردية". ويضاف إلى ذلك أن قضية *اغبغو* و *أبليه غوديه*، نظراً إلى ملاساتها ونطاقها الزمني، ستكون شديدة التعقيد وستتطلب مقداراً طائلاً من العمل، كما إن محاكمة *انتاغندا* ستكون ضخمة من حيث حجم الأدلة المقدمة.

٨٥- وسيمثل أثر هذه المحاكمات الأربع المتزامنة معاً، مع استمرار العمل على جبر الأضرار واحتمال أن يستجد المزيد من العمل على هذا الصعيد، تحدياً كبيراً من حيث الدعم الذي يقدمه الموظفون القانونيون. إن الدوائر ستستمر على توخي المرونة في الاستعانة بالموظفين الذين سيُشغلون وظائف ثابتة وبالموظفين العاملين في إطار المساعدة المؤقتة العامة خلال السنة، وسيضطلع الرئيس الجديد للدوائر (من الرتبة ف-٥)، المطلوب على حدة، بدور حيوي الأهمية في السهر على سد الاحتياجات المتغيرة بحسب عبء العمل في الشعب الثلاث جميعها. بيد أنه بالنظر إلى أنه لا يُطلب دعم على شكل مساعدة مؤقتة عامة لا للشعبة التمهيدية ولا للشعبة الاستئناف، فسيكون من الأساسي تعزيز الدعم الموفر حالياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة تعزيزاً كبيراً في الشعبة الابتدائية ذاتها، على النحو المبين أدناه.

#### الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٨٦- يتألف ملاك موظفي الشعبة الابتدائية من ثلاث عشرة وظيفة هي وظيفة مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)، وسبع وظائف لموظفين قانونيين (من الرتبة ف-٣) مندوبين لمساعدة القضاة، ووظيفة موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ووظيفة مساعد معني بالبحوث (من الرتبة خ ع-ر): رهناً بإعادة تصنيفها المطلوبة لتصبح من الرتبة ف-١)، وثلاث وظائف لمساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-ر). وبالنظر إلى عبء العمل الكبير المتعلق بالقضايا الذي يتوجب النهوض به حالياً، يقوم عدد من موظفي الشعبة التمهيدية في الوقت الحاضر أيضاً بمساعدة الشعبة الابتدائية متفرغين لذلك أو قائمين به لجزء من الوقت.

٨٧- بيد أن الضغط على الموارد من الموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة سيتزايد أكثر لأن ثمة ثلاث قضايا سيُنقل فيها من مرحلة الإعداد للمحاكمة إلى مرحلة الجلسات الابتدائية على مدى الأشهر المقبلة. ويُتوقع أن يساعد رئيس الدوائر الجديد من الرتبة ف-٥ الذي طُلبت وظيفته بتعزيز ما للشعب حالياً من قدرة محدودة في مجال إسداء المشورة القانونية الرفيعة المستوى (التي لا يوفرها حالياً إلا موظف من الرتبة ف-٤) في إطار المهام المنوطة بوظيفته الجديدة (انظر الفقرتين ٦٨ و ٦٩ أعلاه). لكن عمل الشعبة سيظل يتوقف إلى حد كبير على توفر الدعم الكافي في إطار المساعدة المؤقتة العامة، بعضه على شكل موظفين من الرتبة ف-٣ ومعظمه على شكل موظفين من الرتبة ف-٢.

#### المساعدة المؤقتة العامة

٦، ٣١٠، ١ آلاف يورو

٨٨- بالنظر إلى عبء العمل الإجمالي المتوقع، ترى الشعبة الابتدائية أنه سيكون من الأساسي استمرار توفير الموارد الحالية في إطار المساعدة المؤقتة العامة، بما فيها الموارد التي أُقرت في إطار ميزانية عام ٢٠١٥ والموظفون العاملون بالفعل بموجب إذن الجمعية بتخصيص موارد إضافية من صندوق الطوارئ من أجل قضية أبلية غوديه وقضية الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠، مع إضافة أربع وظائف أخرى في إطار المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة ف-٢ (٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، يعملون على النحو التالي:

(أ) موظفان قانونيان (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً لكل منهما (متطلب مستمر). على غرار السنوات السابقة سيظل يلزم موظفان (من الرتبة ف-٣) في إطار المساعدة المؤقتة العامة لكي تتسنى الاستعانة على نحو مرن بموظفين قانونيين أكبر خبرةً لتنسيق الأفرقة الصغيرة والإشراف عليها وتولي مهام محدّدة الطابع في القضايا الحالية.

(ب) ١١ موظف قانوني مساعد/معاون (من الرتبة ف-١/٢) لمدة ١٢ شهراً لكل منهم: خمسة منهم تستمر وظائفهم من بين الوظائف التي أُقرت في إطار ميزانية عام ٢٠١٥؛ واثنان منهم تستمر وظيفتهما الممولتان بموارد إضافية من صندوق الطوارئ أُذنت بها الجمعية أيضاً للنهوض بأود بدء المرحلة الابتدائية في قضية أنتاغندا وفي قضية أبلية غوديه، زائداً أربع وظائف جديدة. إن مجموع هذه الوظائف سيتيح دعم كل من المحاكمات الناشطة الأربع بما مقداره ٢,٥ من معادلات الموظف الواحد من الرتبة ف-٢ العامل بدوام كامل، مع تخصيص ما مقداره ١ من معادلات الموظف الواحد من الرتبة ف-٢ العامل بدوام كامل لدعم إجراءات جبر الأضرار الحالية والمتوقعة. وتُعزى الزيادة البالغ مقدارها في المتوسط ٠,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل لكل محاكمة بالقياس إلى الممارسة السابقة إلى سببين: أولهما أن ثلاثاً من المحاكمات الأربع تشمل متهمين متعددين، ما يزيد من مدى تعقيدها ويفضي إلى عبء أثقل بكثير مترتب على القرارات القضائية اللازم اتخاذها بشأن العرائض التي يقدمها الأطراف، وثانيهما أن خبرة القضايا التي نُظر فيها في وقت أسبق، والبيانات المتأتمية من الممارسات الراسخة للمحاكم الدولية الأخرى، تبين أن الدعم بالموظفين من أجل التحضير الأكمل للحكم الذي

١٨ الوثائق الرسمية ... الدورة الثالثة عشرة ... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/13/Res.1، القسم زاي، الفقرة ٤.

سيصدر في نهاية المطاف خلال الجلسات في المرحلة الابتدائية يمكن أن يسرّع إلى حد كبير العملية الطويلة لتحرير نص الحكم عند نهاية المحاكمات أمام المحكمة، مؤتياً وفورات في وقت القضاة، وتكاليف الموظفين، وتكاليف المساعدة القانونية وسائر التكاليف المتصلة بالقضايا من قبيل تكاليف حماية الشهود.

٨٩- وسيحتاج إلى أربع الوظائف الإضافية من الرتبة ف-٢، المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، للاضطلاع بأنشطة محدّدة منها: تحليل وتلخيص الأدلة التي تقدمها الأطراف؛ التحليل الأولي للطلبات التي يقدمها المحني عليهم للمشاركة في الإجراءات؛ التحليل القانوني لمشاريع القرارات بشأن كل مسألة قد تبرز خلال الإجراءات وإعداد هذه المشاريع؛ البحث المعمق بشأن القوانين الواجب تطبيقها على الجرائم المتهم بارتكابها، وبشأن المسائل الإجرائية وغيرها من المسائل المثارة في الإجراءات؛ حضور جلسات المحكمة وإعداد محاضر إجراءات هذه الجلسات؛ الارتباط بقلم المحكمة والأطراف والمشاركين؛ إعداد مشاريع التعليمات التي تصدرها الدائرة؛ مساعدة القضاة في إعداد أجزاء من أقسام الحكم النهائي المتعلقة بالجانب القانوني والجانب الوقائي.

شعبة الاستئناف

المقدمة

٩٠- تتألف شعبة الاستئناف من خمسة قضاة بينهم قاضية هي رئيسة المحكمة. وتمثل المهمة الرئيسية التي تتولاها دائرة الاستئناف بموجب النظام الأساسي في النظر في دعاوى الاستئناف النهائي للقرارات القاضية بالتبرئة أو بالإدانة أو بإيقاع عقوبة، وما يمكن أن يتخذ من قرارات بشأن جبر الأضرار في نهاية المحاكمة، وفي دعاوى الاستئناف التمهيدي لقرارات الدوائر التمهيديّة والدوائر الابتدائية التي تتخذ خلال الإجراءات. وتنطوي دعاوى الاستئناف النهائي على عبء عمل أكثر بكثير من عبء العمل الذي تنطوي عليه دعاوى الاستئناف التمهيدي، لأنه قد تتعيّن فيها مراجعة إجراءات المحاكمة برمتها بما في ذلك الأدلة المقبولة، كما قد يتعيّن تقييم أدلة إضافية. وفي الوقت نفسه يمكن أن تثير بعض دعاوى الاستئناف التمهيدي مسائل معقدة وهامة ويمكن أن يترتب على نتائجها أثر على المحكمة جمعاء<sup>١٩</sup>.

الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

٩١- يُفترض أنه سيُعرض على دائرة الاستئناف في عام ٢٠١٦ ما لا يقل عن دعوى واحدة من دعاوى استئناف القرارات النهائية للدائرة الابتدائية في قضية ميبا، لا تقتصر على الطعن في الحكم فيها من حيث الجوهر بل يمكن أن تنطوي أيضاً، في حالة الإدانة، على طعن في القرار القاضي بتحديد العقوبة وفي القرار المتعلق بتعويضات جبر الأضرار. وقد يتعيّن كذلك على دائرة الاستئناف النظر في دعاوى استئناف للقرار المحتمل بشأن تعويضات جبر الأضرار في قضية كاتنغا، المنتظر صدوره في أواخر عام ٢٠١٥.

٩٢- ويُتوقع أن لا يقل مقدار دعاوى الاستئناف التمهيدي في عام ٢٠١٦ عنه في السنوات الأخيرة، وأنه قد يزداد ازدياداً حاداً بالنظر إلى إمكان أن يبلغ عدد من القضايا الجديدة مرحلة المحاكمة.

<sup>١٩</sup> انظر على سبيل المثال قضية المدعى العام ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، الحكم بشأن استئناف ليبيا لقرار الدائرة التمهيديّة الأولى الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ بعنوان "قرار بشأن مقبولية الدعوى على سيف الإسلام القذافي"، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، الوثيقة ICC-01/11-01/11-547-Red.

٩٣- إن دائرة الاستئناف تنظم موظفيها القانونيين على شكل أفرقة، يتولى المستشار القانوني تنسيقها، ويُتدب للعمل على كل دعوى استئناف نهائي فريق من الموظفين من الفئة الفنية. وتتوقف قُدود الأفرقة المعنية بدعاوى الاستئناف النهائي على مدى تعقيد القضية وحجمها. كما تشكل أفرقة منفصلة تُعنى بدعاوى الاستئناف التمهيدي، يضم كل منها اثنين على الأقل من الموظفين من الفئة الفنية. ويقوم المساعد المعني بالبحوث بمهام محدّدة الطابع في مجال البحث ويقدم غير ذلك من أشكال المساعدة إلى الأفرقة القانونية. ويقدم المساعد الإداري المساعدة مباشرة إلى القضاة وإلى الأفرقة (في طبع الوثائق وتدبر طلبات الترجمة بصورة مركزية مثلاً).

٩٤- ويُفترض أنه سيتعيّن أن تتزامن الإجراءات في شتى دعاوى الاستئناف المتوقّعة رفعها في عام ٢٠١٦. ويُفترض أيضاً أن عبء العمل المتأتي عن دعاوى الاستئناف النهائي في قضية بما سيكون عالياً بسبب ما تتسم به مذكرات الاستئناف المتوقع تقديمها من طابع معقد. ولهذا السبب يتعين، كما تبينه الخبرة العملية في العمل على دعويي الاستئناف النهائي في قضية/لورينغا وقضية/نوجولو، أن ينهض بأود كل من دعاوى الاستئناف هذه ما لا يقل عن أربعة موظفين من الفئة الفنية، يعملون بقدر المستطاع على دعوى الاستئناف المعنية وحدها دون غيرها، بغية تفادي حالات التأخير في النظر القضائي في الدعاوى المعنية. ويعني ذلك من حيث المبدأ أن الموظفين المندوبين إلى العمل على دعاوى الاستئناف النهائي لن يكون بوسعهم العمل في الوقت نفسه على دعاوى استئناف تمهيدي.

#### الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٩٥- يتألف ملاك الوظائف في شعبة الاستئناف من عشر وظائف هي وظيفة مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)، وخمس وظائف لموظفين قانونيين (من الرتبة ف-٣)، ووظيفة موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ووظيفة مساعد معني بالبحوث (من الرتبة خ ع-١): رهناً بإعادة تصنيفها المطلوبة لتصبح من الرتبة ف-١)، ووظيفتين لمساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-١).

#### المساعدة المؤقتة العامة

٩٦- بالنظر إلى الافتراضات المتعلقة بعبء العمل في عام ٢٠١٦، سيحتاج إلى ما لا يقل بمجموعه عن تسعة موظفين من الفئة الفنية من الرتبتين ف-٣ وف-١/٢ للنهوض بأود دعاوى الاستئناف النهائي ودعاوى الاستئناف التمهيدي. وسيستلزم ذلك استمرار توفير الموارد المقررة على شكل مساعدة مؤقتة عامة على النحو التالي:

٩٧- موظفان قانونيان (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً لكل منهما (متطلب مستمر). في ضوء عبء العمل المتوقع سنظل شعبة الاستئناف تحتاج إلى موظفين من الرتبة ف-٣ في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة ٢٤ شهراً للنهوض بأود الإجراءات المترتبة جزئياً فيما يخص دعاوى الاستئناف النهائي في قضية كاتنغا وقضية بما علاوة على عبء العمل المتأتي عن دعاوى الاستئناف التمهيدي.

٩٨- موظف قانوني مساعد/معاون (من الرتبة ف-١/٢)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن تعزيز المساعدة المؤقتة العامة المعني يلزم للسهر على أن يكون للأفرقة العاملة على أي من دعاوى الاستئناف النهائي ملاك كاف من الموظفين، نظراً إلى حجم هذه الدعاوى وإلى ما يكتنفها من تعقيد؛ وللسهر على وجود عدد إجمالي كاف من الموارد في الشعبة لتفادي حالات التأخير غير المستحسن في التوصل إلى قرارات في دعاوى الاستئناف النهائي وفي دعاوى الاستئناف التمهيدي.

٩٩- إن المهام المعتادة للموظفين الذين تتمثل فيهم الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة تماثل إلى حد بعيد المهام التالية المضطلع بها في الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية، لكنها لا تقتصر عليها: إجراء البحوث القانونية المعمقة في المسائل الجوهرية والإجرائية المثارة في إطار الاستئناف؛ وتقييم وتلخيص مذكرات الأطراف في دعاوى الاستئناف؛ ومساعدة القضاة في إعداد نصوص أجزاء من القرارات المتخذة في دعاوى الاستئناف؛ والارتباط مع قلم المحكمة والأطراف والمشاركين بحسب الاقتضاء؛ والمشاركة في اجتماعات القضاة؛ وإعداد وتقديم الدعم للجلسات في إطار دعاوى الاستئناف ضمن المحكمة.

### الموارد غير المتصلة بالعاملين ٣١,٠ ألف يورو

١٠٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٤,٠ ألف يورو (٨٢,٤ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف الضيافة وتكاليف التدريب.

١٠١- ووفقاً لتوصيات اللجنة، كما أقرتها الجمعية، أُدرجت المخصصات المالية لسد تكاليف أسفار القضاة ضمن ميزانية هيئة الرئاسة<sup>٢٠</sup>. ولم يُرصد مخصص لسد تكاليف أي زيارة موقعية يقوم بها قضاة في عام ٢٠١٦.

الضيافة ١,٠ ألف يورو

١٠٢- يبقى المبلغ المطلوب دون تغيير وهو مخصص لسد تكاليف الضيافة اللازمة المتصلة بزيارات القضاة التي يقوم بها الدبلوماسيون وغيرهم من الزوار الهامين، مثل كبار الفقهاء في القانون والشخصيات المرموقة في الأوساط القانونية الدولية.

التدريب ٣٠,٠ ألف يورو

١٠٣- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٤,٠ ألف يورو (٨٧,٥ في المئة) وهو يلزم بصورة رئيسية لسد تكاليف التدريب الرامي إلى تحسين المعرفة باللغة الفرنسية والقدرة على التحرير بما نظراً إلى متطلبات محدّدة في مجال العمل المتعلق بالقضايا المضطلع به حالياً في الشعب الثلاث جميعاً، وتدريب موظفي الدوائر فيما يتعلق بالشؤون القانونية التخصصية، ولا سيّما في مجالات القانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، وقانون حقوق الانسان، والمستجدات من قبيل تناول الأدلة تناوياً إلكترونياً أو رقمياً.

<sup>٢٠</sup> الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني-هـ، والمجلد الثاني، الجزء باء-٢-دال-١، الفقرة ٨٣.

## الجدول ١٣ : البرنامج ١٢٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

الدوائر	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٤			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	
القضاة	٤ ٤١٨,٦		٢٧٥,٨	٥ ٤٥٨,٨	٥ ٤٥٨,٨	٥ ٤٥٨,٨	٥ ٣٤١,١	٥ ٣٤١,١	٥ ٣٤١,١	-٢,٢
الموظفون من الفئة الفنية	٢ ٥٥٩,٣	٥٣٨,٣	٣ ٠٩٧,٦	٢ ١٧١,٩	٥١٢,١	٢ ٦٨٤,٠	٢ ٣٨٩,٩	٢ ٣٨٩,٩	٢ ٣٨٩,٩	١٩,٠
الموظفون من فئة الخدمات العامة				٥٥٧,٣	٢٠٩,٠	٧٦٦,٣	٥٤٩,١	٥٤٩,١	٥٤٩,١	-٢٨,٣
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢ ٥٥٩,٣	٥٣٨,٣	٣ ٠٩٧,٦	٢ ٧٢٩,٢	٧٢١,١	٣ ٤٥٠,٣	٢ ٩٣٩,٠	٢ ٩٣٩,٠	٢ ٩٣٩,٠	٨,٥
المساعدة المؤقتة العامة	٩٨٤,٠		٢٣٢,٤	١ ٢١٦,٤	١ ٣١٤,٨	١ ٣١٤,٨	١ ٣١٤,٨	١ ٣١٤,٨	١ ٣١٤,٨	٤٣,٨
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات										
العمل الإضافي										
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٩٨٤,٠		٢٣٢,٤	١ ٢١٦,٤	١ ٣١٤,٨	١ ٣١٤,٨	١ ٣١٤,٨	١ ٣١٤,٨	١ ٣١٤,٨	٤٣,٨
السفر										
الضيافة										
الخدمات التعاقدية	٢,٠		٢,٠				١,٠	١,٠	١,٠	
التدريب	١١,٠		١١,٠				٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٨٧,٥
الخبراء الاستشاريون										
المنقحات التشغيلية العامة										
المراتب والمواد										
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة	١٣,٠		١٣,٠				٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠	٨٢,٤
بالمعاملين										
المجموع	٦ ٩٩٠,٩	١ ٥٢٢,٣	٨ ٥١٣,٢	٩ ٠٢١,٤	٨ ٢٠٥,٠	٢ ٠٣٥,٩	١٠ ٢٤٠,٩	١٠ ٢٤٠,٩	١٠ ٢٤٠,٩	٧,٥

## الجدول ١٤ : البرنامج ١٢٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

الدوائر	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك الأساسي							١٨	٢		٢٠	٨	٢٨
الملاك المتصل بالحالات					١	٢		٤		٧		٧
المجموع الفرعي					١	٢	١٨	٦		٢٧	٨	٣٥
الملاك الأساسي					١					١		١
الملاك المتصل بالحالات										١		١
المجموع الفرعي					١					١		١
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
المجموع					٢	٢	١٨	٦		٢٨	٨	٣٦

### ٣- البرنامج ٢٠١٠: مكاتب الاتصال - مكتب الاتصال القائم في نيويورك

#### المقدمة

١٠٤- يسهم مكتب الاتصال القائم في نيويورك في تحقيق أهداف المحكمة من خلال تعزيز التفاعل بين المحكمة وبين الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة، وتيسير التعاون بينهما. ويثابر هذا المكتب على التواصل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها بغية تذليل مسائل التعاون الاشتغالي واستطلاع سبل تعزيز التعاون بين المنظمتين. كما إن هذا المكتب يتابع ما يتصل بالمحكمة من المستجدات في الأمم المتحدة ويقوم بالإبلاغ عنها، متدخلًا في شأنها عند اللزوم.

١٠٥- ولئن كانت هيئة الرئاسة تنهض بأود هذا المكتب من الناحية الإدارية فإنه يخدم ويمثل جميع أجهزة المحكمة، مقدماً الدعم الإمدادي وسائر أشكال الدعم العملي لشتى الأنشطة التي تضطلع بها في الأمم المتحدة. كما إنه يقدم الدعم الإمدادي لجلسات جمعية الدول الأطراف، ومكتبها، وفريق نيويورك العامل التابع لمكتبها. وعلاوة على ذلك يقوم مكتب الاتصال القائم في نيويورك بتعميم المعلومات والعروض عن المستجدات المتعلقة بالمحكمة في أوساط الأمم المتحدة في نيويورك، لكي تظل الوفود مواكبة للمستجدات ذات الصلة التي تشهدها المحكمة. ويقدم مكتب الاتصال في نيويورك أيضاً دعماً إمدادياً للمحكمة ويمثلها في الاجتماعات التي تعقد فيما بين دورات مكتب الجمعية واجتماعات سائر الهيئات الفرعية للجمعية التي تعقد في نيويورك.

#### الأهداف

- (١) تيسير التعاون الفعال بين المحكمة ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها؛ والعمل على تعزيز الثقة بالمحكمة لدى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب الشأن.
- (٢) الإسهام في زيادة فعالية ونجاعة التفاوض بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف وهيئاتها الفرعية.
- (٣) تقديم الدعم الإمدادي للجمعية والمكتب وفريق الدول الأطراف العامل في نيويورك.

## الجدول ١٥ : النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الأهداف ١ و ٢ و ٣ (الأهداف ذات الأولوية ٣-١-١ و ٣-٢-١ و ٣-٢-٢ و ٣-٥-١ و ٣-٥-٢ و ٣-٦-٢)		
١- التواصل والتعاون الفعالان مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها ومع وفود الدول (الدول الأطراف والدول غير الأطراف) وممثلي المجتمع الأهلي في نيويورك؛ وتقديم الدعم الإمدادي للجمعية وهيئاتها الفرعية	<ul style="list-style-type: none"> <li>متابعة جميع ما يصدر عن المحكمة من طلبات التعاون مع الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة حتى إنجاز المطالب المعنية</li> <li>تنظيم جلسات إطلاع لممثلي الدول في نيويورك</li> <li>تقديم الدعم إلى الزائرين من مسؤولي المحكمة</li> <li>متابعة اجتماع الأمم المتحدة ذي الصلة والمشاركة فيه، متابعة المسائل على نحو ثنائي، وتقديم تقارير منتظمة بالنيابة عن المحكمة</li> <li>تقديم مساهمات في تقارير وقرارات الأمم المتحدة بشأن المواضيع المتصلة بالمحكمة</li> <li>المشاركة في حلقات التدارس وحلقات العمل المعنية بمواضيع متصلة بالمحكمة</li> <li>تقديم الدعم الإمدادي إلى الجمعية والمكتب وفريق الدول الأطراف العامل في نيويورك</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>١٠٠٪</li> <li>٥</li> <li>جميع الزيارات</li> <li>تقارير أسبوعية وتقارير مخصصة</li> <li>٥-٨ قرارات</li> <li>٥ حلقات تدارس/حلقات عمل</li> <li>٢٠-١٥ اجتماعاً</li> </ul>

٣٧٣,٩ ألف يورو

موارد الميزانية

١٠٦- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥٧,٨ ألف يورو (٣,١٨ في المئة).

٢٧٧,٦ ألف يورو

الموارد من الموظفين

١٠٧- يضم ملاك موظفي مكتب الاتصال في نيويورك وظيفتين ثابتتين.

٢٧٧,٦ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

١٠٨- يعمل في مكتب الاتصال القائم في نيويورك حالياً رئيسه (موظف من الفئة ف-٥)، الذي يهتم بكل العمل الجوهري الذي يقوم به المكتب، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر أ) يقدم الدعم بشأن جميع الشؤون الإدارية والإمدادية. ونظراً إلى محدودية ملاك الموظفين العاملين في هذا المكتب، يركز رئيسه على أهم المهام: القيام بالمتابعة مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بطلبات التعاون الأكثر استعجالاً، وإقامة واستدامة الصلات الرسمية والشبكات غير الرسمية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثات الدائمة لديها، ورصد أنشطة الأمم المتحدة التي تهم المحكمة وإبلاغ المحكمة عنها، وترتيب زيارات مسؤولي المحكمة للمنظمة.



## الموارد غير المتصلة بالعاملين

٩٦,٣ ألف يورو

١٠٩- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف النفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد. وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٠,٣ آلاف يورو (١٢,٠ في المئة) (انظر الفقرة ١١٤ أدناه).

١١٠- وتُخصَّص الموارد المطلوبة لسد التكاليف الجارية لمكتب الاتصال القائم في نيويورك، بما في ذلك إيجار الحيز المكتبي، واللوازم المكتبية الأساسية، وما يحتاج إليه المكتب من سائر المستهلكات.

السفر ٧,٩ آلاف يورو

١١١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٣ ألف يورو (٣,٩ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف سفرتين إلى مقر المحكمة في لاهاي.

الضيافة ١,٠ ألف يورو

١١٢- لا تغير في المبلغ المطلوب.

الخدمات التعاقدية ٥,٠ آلاف يورو

١١٣- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف إسداء مشورة قانونية بشأن أمور منها عقد الإيجار.

النفقات التشغيلية العامة ٧٧,٤ ألف يورو

١١٤- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف إيجار المباني والتكاليف المكتبية الجارية. وقد زيد زيادة مقدارها ١٠,٠ آلاف يورو (١٤,٨ في المئة) يقدر أن تلزم لسد زيادة في الإيجار إثر تغييرات في ملكية وإدارة مبنى المكاتب الذي يقع فيه مقر مكتب الاتصال.

اللوازم والمواد ٥,٠ آلاف يورو

١١٥- لا تغير في المبلغ المطلوب وهو يلزم لشراء لوازم مكتبية.

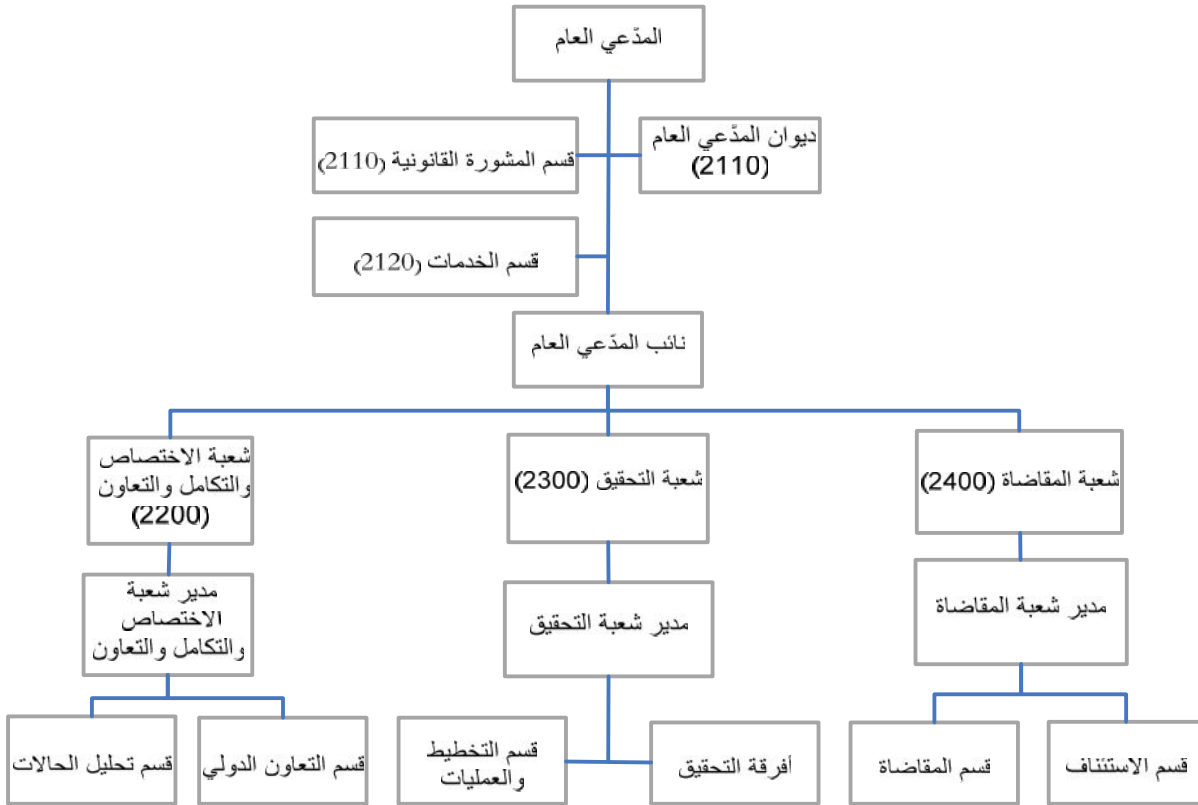
## الجدول ١٦ : البرنامج ١٣٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

مكتب الاتصال ١٣٠٠	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥ %
	الميزانية المتصلة بالحالات	صندوق الطوارئ	الصندوق والصندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المبلغ	
القضاة										
الموظفون من الفئة الفنية	٢٢٣,٢		٢٢٣,٢	١٦٧,٣	١٦٧,٣	٢٠٢,٧	٢٠٢,٧	٢٠٢,٧	٣٥,٤	٢١,٢
الموظفون من فئة الخدمات العامة				٦٢,٨	٦٢,٨	٧٤,٩	٧٤,٩	٧٤,٩	١٢,١	١٩,٣
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٢٣,٢		٢٢٣,٢	٢٣٠,١	٢٣٠,١	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٤٧,٥	٢٠,٦
المساعدة المؤقتة العامة										
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات										
العمل الإضافي										
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين										
السفر	٣,٠		٣,٠	٧,٦	٧,٦	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٠,٣	٣,٩
الضيافة				١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠		
الخدمات التعاقدية	٠,٤		٠,٤	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠		
التدريب										
الحبراء الاستشاريون										
النفقات التشغيلية العامة	٣٩,٧		٣٩,٧	٦٧,٤	٦٧,٤	٧٧,٤	٧٧,٤	٧٧,٤	١٠,٠	١٤,٨
الولائم والمواد	١,٩		١,٩	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠		
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤٥,٠		٤٥,٠	٨٦,٠	٨٦,٠	٩٦,٣	٩٦,٣	٩٦,٣	١٠,٣	١٢,٠
المجموع	٢٦٨,٢		٢٦٨,٢	٣١٦,١	٣١٦,١	٣٧٣,٩	٣٧٣,٩	٣٧٣,٩	٥٧,٨	١٨,٣

## الجدول ١٧ : البرنامج ١٣٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مكتب الاتصال	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	٢-م	١-م	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	
										١-ف	٢-ف	٣-ف	١-ع-رأ	٢-ع-رأ
الملاك الأساسي					١						١		١	
الوظائف القائمة											١		١	
المجموع الفرعي					١						١		١	
الملاك الأساسي														
الوظائف الجديدة/المؤجلة														
المجموع الفرعي														
الملاك الأساسي														
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة														
المجموع الفرعي														
المجموع					١						١		١	

## باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام



## المقدمة

١١٦- لقد ركّز في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام ("المكتب") للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ على ثلاثة نقلات أساسية في الاستراتيجية الرامية إلى تحسين جودة عمل المكتب ونجاعته: (١) اعتماد سياسة جديدة في مجال المقاضاة؛ (٢) تقديم الجودة على الكمية من حيث الأولوية وذلك بتركيز الموارد على عدد أقل من القضايا؛ (٣) تحسين أداء المكتب.

١١٧- وقد أيدت الدول الأطراف الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وتنفيذها من خلال زيادة في الموارد. وأسهمت هذه الزيادة، مع سائر التدابير الواردة تفاصيلها في الخطة الاستراتيجية، من قبيل التعديل الذي أدخل على استراتيجية المقاضاة والجهود الرامية إلى تحسين الأداء التنظيمي، في تحسين نتائج أنشطة المقاضاة. فقد سرت زيادة الموارد جهود المكتب الرامية إلى الشروع في جعل ملاك العاملين الذين تتألف منهم أفرقة مناسباً، بغية جمع بيانات أكثر تنوعاً، والتكفل على العموم بإجراء عمليات تحقيق وأنشطة مقاضاة أكثر اتساقاً بالفعالية وبالنجاح.

١١٨- وتستند خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ على النجاح الذي تكللت به خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، مبقيةً في الوقت نفسه على النقلة في سياسة المقاضاة التي تبين عملياً أنها

تؤدي نتائج إيجابية. وترمي هذه الخطة إلى المزيد من تحسين أداء المكتب وتكييفه مع التحديات الماثلة أمامه. ويشمل ذلك أموراً منها مواكبة المستجدات التكنولوجية والتقنيات الجديدة في مجال التحقيق والمقاضاة، لإعداد تدابير ملائمة للتصدي للجرائم الماسة بإقامة العدل، بما في ذلك محاولات التأثير على الشهود، وتقديم الحجج والدفع أمام المحكمة على النحو الأنجع والأكثر فعالية.

١١٩- ويجب أن يكون للمكتب المطال الكافي لاستيعاب أعمال جديدة، إلى جانب استكمال أعماله السابقة، وأن يتحلى بالقدر الكافي من المرونة لتلبية المتطلبات منه. ولكن كان عمل المكتب يستلزم على نحو لا مناص منه استمراره على معاملة المهام المطلوب النهوض بها على أساس درجاتها من الأولوية فإنه يجب أن يتمتع بالقدرة على التحرك الناجع والفعال في الحالات التي يتدخل فيها.

١٢٠- وتستند الميزانية المقترحة لمكتب المدعي العام لعام ٢٠١٦ إلى ثلاثة منطلقات مترابطة:

(أ) الخطة الاستراتيجية الجديدة (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨)؛

(ب) تقييم أمين وواعي لاحتياجات المكتب إلى الموارد فيما يخص عام ٢٠١٦؛

(ج) قطع خطوة على طريق تطبيق مقترح العمل على مراحل للتوصل على مدى عدة السنوات التالية إلى القدر الأساسي لملاك المكتب الذي تستلزمه تلبية المتطلبات منه على نحو فعال وناجع ومتقيد فيه بالمواعيد.

١٢١- وبيّن تقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ أنها آتت نتائج إيجابية.

الأداء على صعيد اعتماد التهم		استراتيجية الفترة السابقة الممتدة من		استراتيجية الفترة الممتدة من		الزيادة في الأداء
		٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٢		حزيران/يونيو ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥		
		المجموع	ال%	المجموع	ال%	
<b>بحسب التهم</b>						
٥٠	٦٢,٥	٢٠٦	٨٥,٨٣	٢٣,٣٣+		
٣٠	٣٧,٥	٣٤	١٤,١٧			
٨٠	١٠٠	٢٤٠	١٠٠			
<b>بحسب المتهمين</b>						
١٠	٧١,٤٣	٨	١٠٠	٢٨,٥٧+		
٤	٢٨,٥٧	٠	٠			
١٤	١٠٠	٨	١٠٠			

١٢٢- ويظهر من هذه النتائج أن استراتيجية تقديم جودة العمل على كميته من حيث الأولوية تؤدي المفعول المنشود، وإن كان ذلك يأتي على حساب خطط ضرورية أخرى يتعين إرجاؤها، مثل عمليات التحقيق الجديدة في مالي وليبيا ودارفور، ويعيق الجهود إلى تحريك عمليات تحقيق/قضايا ساكنة لكي تغدو جاهزة للمحاكمة.

١٢٣- وتستند الخطة الاستراتيجية الجديدة (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) إلى إنجازات الخطة السابقة وذلك بما يلي:

(أ) الإبقاء على النقلة التي شهدتها سياسة المقاضاة (مثل: إجراء عمليات تحقيق مفتوحة الإطار ومعقمة

بدلاً من عملياته المرگزة؛ ومقاضاة عدد محدود من المسؤولين عن ارتكاب الجرائم مسؤوليةً تراوح بين

المتوسطة والكبيرة عند الاقتضاء بغية الوصول إلى المسؤولين عنه أكبر المسؤولية من خلال استراتيجية

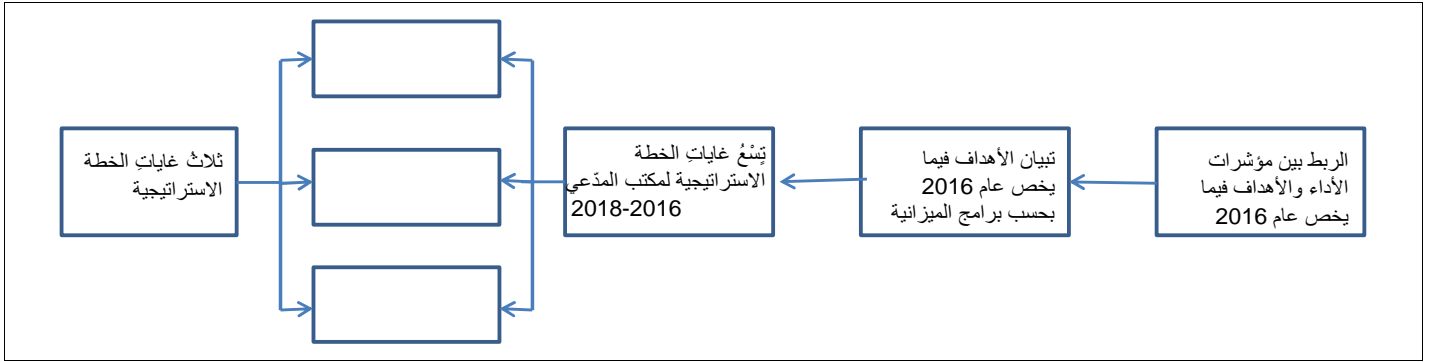
المفاضلة القائمة على صعود سلم المسؤولية من الأدنى إلى الأعلى شيئاً فشيئاً؛ والتوصل إلى التأهب اللازم للإجراءات الابتدائية في أقرب وقت ممكن ضمن أجل أقصاه موعد جلسة اعتماد التهم)؛

(ب) استدامة جودة العمل مع زيادة كميته تدريجياً من خلال زيادة أخرى في الموارد المستخدمة على نحو ناجح؛

(ج) تحسين الأداء على الصعيد التنظيمي من خلال تطوير قدرات جديدة.

١٢٤- وبالإضافة إلى استمرار بذل الجهود لتحسين الجودة وتلبية المتطلبات المتزايدة على تدخل المكتب تلبية أكثر ملاءمة، تركزَّ الخطة الاستراتيجية أيضاً على ضرورة المزيد من التفاعل مع أجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية المختصة. فيمكن أن يؤدي التفاعل المزيد على هذا النحو وما يتصل به من أشكال التأزر تحسينات للنجاعة وأن يجدَّ من ظاهرة الإفلات من العقاب.

١٢٥- لقد أُخذ تماماً في نطاق ميزانية المكتب المقترحة الحالية بمخطته الاستراتيجية وميزانيته ومؤشرات أدائه. أما التكامل مع الخطة الاستراتيجية للمحكمة جمعاء فلم يُحقَّق إلا على المستوى العالي للغايات الاستراتيجية الثلاث وذلك بالنظر إلى كون محتواها وشكلها قيد التدارس.



١٢٦- وتستند الميزانية المطلوبة لعام ٢٠١٦ إلى تقييم واقعي للموارد التي يحتاج إليها المكتب لكي يلي الطلب على تدخله. فأولاً، ثمة زيادة في الأنشطة لا مناص منها:

المحك	٢٠١٥	المجموع لميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة
عدد جلسات المحكمة المخطط لعقدتها خلال فترة ١٢ شهراً	٢٠٠	٢١٤٦٥
عدد الحالات الجاري التحقيق فيها	٨	٢٢٨
عدد عمليات التحقيق الناشط	٤	٢٣٥
عدد عمليات التحقيق الساكن	٩	٢٤٩
عدد عمليات التدارس الأولي	١٠	٢٥٩
عدد الأفرقة (التابعة لمكتب المدعى العام) المعنية بجلسات المحكمة	٤	٢٦٥
عدد دعاوى الاستئناف النهائي	١	١

١٢٧- ويستمر المكتب على العمل، بقدر الإمكان ضمن حدود ولايته، للنهوض بالتكامل، والحد بذلك من الحاجة إلى تدخله المباشر. ويشار في هذا الصدد إلى أن إجراء عمليات التدارس الأولي يظل يتسم بأهمية أساسية فيما يخص النهوض بالإجراءات الوطنية.

١٢٨- وعلى نحو مماثل يسعى المكتب إلى تقليص الحاجة إلى تدخله المباشر في القضايا التي تشمل جرائم مخلة بإقامة العدل منصوص عليها في المادة ٧٠ من نظام روما الأساسي.

١٢٩- إن المكتب، واضعاً نصب عينيه المهام المنوطة به في إطار ولايته بموجب نظام روما الأساسي وضرورة تركيز جهوده على المقاضاة في الجرائم الرئيسية، سيستعين بأنشطة المقاضاة بموجب المادة ٧٠ تبعاً لما لمحاولات التأثير على إقامة العدل من وقع على قضية معينة تنظر فيها المحكمة وعندما يرتقي أنه لا يمكن تناول الجرائم المعنية على المستوى الوطني على نحو سليم. وسيظل المكتب، عملاً بالمادة ٧٠(٤)(ب)، ونظراً إلى المعايير المنصوص عليها في

٢١ بالنظر إلى عدد قضاة المحكمة، وإلى أن نظام روما الأساسي لا يميز للقاضي الذي يكون قد شارك في الإجراءات التمهيدية المتعلقة بقضية معينة أن يشارك في الإجراءات الابتدائية المتعلقة بالقضية ذاتها، وإلى توفر ثلاث قاعات لجلسات المحكمة في مبانيها الدائمة الجديدة، فإن القضاة المشاركين في أكثر من محاكمة واحدة لن يتمكنوا في الواقع من المشاركة في النظر في قضيتين منفصلتين في اليوم نفسه لفترات مطولة. ولذا فإن الجدول الزمني للجلسات قد سُوّي على النحو التالي:

- النطاق الزمني لانعقاد الجلسات: تتعقد لمدة خمسة أسابيع ثم تتوقف لمدة أسبوع واحد؛
  - العدد الأقصى لأيام انعقاد الجلسات: ١٥٥ لكل قاعة محاكمة: ١٥٥ x ٣ قاعات محاكمة = ٤٦٥ إجمالاً (كحد أقصى).
- ملاحظة: لئن كان العدد الفعلي المتوقع لأيام انعقاد الجلسات يبلغ ٣٩٥ (في أربع قضايا) فإنه يوصى بالإبقاء على العدد الإجمالي الأقصى البالغ ٤٦٥، اشتغالاً لجلسات غير جلسات المحاكمة (مثل جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين، وجلسات دائرة الاستئناف، وجلسات استعراض الحال في قضايا أخرى).

٢٢ جمهورية أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، ليبيا، دارفور، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي، كينيا، أوغندا.

٢٣ جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (أ) (المليشيا المسماة "سيليك")؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (ب) (المليشيا المسماة "أنجي-بالاكا")؛ كوت ديفوار ٢؛ تحقيق جديد ١؛ ستة أشهر: أوغندا (قضية أنغوين) ثم تحقيق آخر. ستلزم خمسة أفرقة متكاملة، لأن كلاً من نصفى السنة سيشهد خمس عمليات تحقيق متزامنة.

٢٤ ليبيا ١، ليبيا ٢، دارفور ١، دارفور ٢ و ٤، دارفور ٣، كوت ديفوار ١ مكرراً (قضية سيمون أغغبو)، مالي ١، جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣ و ٤، كينيا - الدعوى المقامة بموجب المادة ٧٠، أوغندا (قضية كوني).

٢٥ أفغانستان وكولومبيا وجورجيا وغينيا وهندوراس والعراق ونيجيريا وفلسطين وأوكرانيا.

٢٦ كينيا ١ (وتو و سَنغ)؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - الدعوى المقامة بموجب المادة ٧٠، كوت ديفوار ١ (قضية لوران أغغبو وشارل أبلية غوديه)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية ٦ (قضية بوسكو أتاغندا)، أوغندا (قضية دومنيك أنغوين). فيما يخص مكتب المدعى العام، ليس هناك فرق في تشكيل الفريق (وبالتالي في أثر ذلك المالي) بين الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية المنخرطة في العمل في إطار جلسات المحكمة والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية المنخرطة في الإعداد للمحاكمات.

القاعدة ١٦٢(٢) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتشاور مع الدول المعنية بشأن إمكان أن تُجري السلطات الوطنية المختصة التحقيق والمقاضاة في هذه القضايا.

١٣٠- واستناداً إلى الأنشطة اللازمة المزمع الاضطلاع بها فيما يخص عام ٢٠١٦ تُزاد ميزانية المكتب زيادة مقدارها ٤٧٩,٣ ألف يورو (من ٣٩ ٦١٢,٦ ألف يورو إلى ٤٦ ٠٩١,٩ ألف يورو) ونسبتها ١٦,٤ في المئة. ويبيّن الجدول أدناه أهم العوامل المسببة للزيادة [بالآلاف اليوروات].

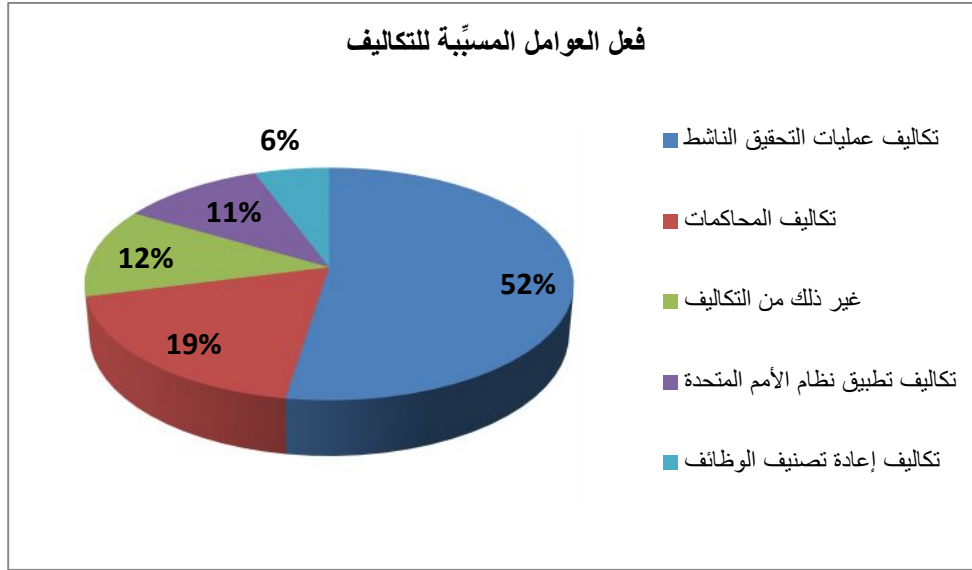
العامل المسبب للتكاليف	٢٠١٥	٢٠١٦	الفرق	الأثر
عمليات التحقيق الناشط	٤	٥	١	٣ ٤٠٠,٠
المحاكمات	٤	٥	١	١ ٢٠٠,٠
غير ذلك من التكاليف				٨٠٦,٥
تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد				٧٠٥,٠
وقع إعادة تصنيف الوظائف				٣٦٧,٨
<b>المجموع العام للزيادات</b>				<b>٦ ٤٧٩,٣</b>

١٣١- وسيستنى للمكتب بفضل الموارد الإضافية المخصصة لعملية تحقيق ناشط إضافية واحدة ومحاكمة أخرى أن يتصدى للزيادة الضرورية في الأنشطة لكن ليس بالعمق والجودة اللازمين فيما يخص جميع الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في عام ٢٠١٦. فهذه الزيادة المحدودة لا يمكن أن تجعل المكتب يبلغ مقدار الموارد اللازم لتوفير العدد المناسب من العاملين للاضطلاع بجميع الأنشطة المزمع إجرائها وفقاً لنموذج المكتب الخاص بالتجهيز بالموظفين الذي طبقه فيما يخص خطتيه الاستراتيجيتين (للفترتين ٢٠١٢-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٨).

١٣٢- وتجدر ملاحظة أن ٧١,٠ في المئة من الزيادة الإجمالية المرتقبة فيما يخص عام ٢٠١٦ مخصص لأنشطة إضافية يضطلع بها المكتب (هي تحقيق ناشط إضافي واحد ومحاكمة إضافية واحدة). أما العنصر المتصل بغير ذلك من التكاليف فهو مرتبط ارتباطاً صارماً بدعم عمليات المكتب، مثل النفقات التشغيلية في الميدان، وتكاليف السفر، والاستثمار في عمليات تحسين النوعية (مثل احتياز المعدات التخصصية، والبرامجيات الحاسوبية، والتدريب)، زائداً تعزيز بعض وظائف الدعم. وأما المكوّن الآخر من مكوّنات الزيادة فهو تكاليف تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحد، التي تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام ويجب إدراجها في الميزانية احتساباً للالتزامات المحكمة تجاه نظام التقاعد فيها.

١٣٣- ثم إن المكتب قام - بناء على توصية صادرة عن لجنة الميزانية والمالية في دورتها الرابعة والعشرين - بعملية إعادة تصنيف لبعض الوظائف في شعبه وأقسامه<sup>٢٧</sup>. فقد كُلفت لجنة استشارية داخلية معنية بتصنيف الوظائف مؤلفة من موظفين من مختلف أجهزة المحكمة باستعراض طلبات إعادة التصنيف. وتبعاً لإجراء متفق عليه مع لجنة الميزانية والمالية تم تنجيز التوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المعنية بتصنيف الوظائف وإرسالها إلى مصنّف مهني خارجي لتقييمها تقييماً مستقلاً، سُرّسل بعد ذلك إلى المدّعية العامة لكي تنظر فيه. وقد قدرّت اللجنة الاستشارية المعنية بتصنيف التكاليف ذات الصلة تقييماً مؤقتاً بمبلغ مقداره ٣٦٧,٨ ألف يورو. وسُحّدّد المبلغ

الفعلي الذي يتعين إدراجه في الميزانية عندما يكون المصنّف الخارجي قد أنجز تقييمه وتكون المدّعية العامة قد نظرت في التوصيات. وعندما يتم تحديد المبلغ النهائي، سيُعرض على جمعية الدول الأطراف لإقراره.



١٣٤- فمن شأن الميزانية المقترحة لمكتب المدّعي العام أن تتيح له تقليص الفجوة القائمة على صعيد الموارد المتوافرة لكن دون أن يبلغ القَدّ الأساسي لملاكه الذي يجعل بمقدوره تلبية الطلب على تدخله بالدرجة اللازمة من الجودة والنجاعة مع الأخذ إلى مدى مقبول مبدأ تناول القضايا التي بين يديه على أساس درجات أولويتها.

١٣٥- إن هذه الزيادة في الميزانية لا تتيح للمكتب أن يلبي فوراً جميع المتطلبات منه. وسيظل يتعين على المكتب تناول القضايا على أساس درجات أولويتها عندما تكون الإجراءات التمهيدية أو الإجراءات الابتدائية فيها قد بدأت<sup>٢٨</sup>. وثمة عمليات تحقيق جديدة ينبغي إجراؤها في ليبيا ومالي ودارفور يجري إرجاؤها أو تُجرى بصورة هامشية فقط. وتفضي عدم كفاية الموارد إلى إرجاء حالات تخضع لعمليات تدارس أولي وكان يمكن أن تُباشر التحقيقات فيها.

١٣٦- وسيظل المكتب يعمل، في إطار حرصه على تدبير الموارد الحضيف، لتمييز المكاسب التي يمكن تحقيقها عن طريق تحسين النجاعة. إنه قد أثبت فيما سبق أنه قادر على استبانة مجالات تحسين النجاعة وهو بصدد إنشاء فريق عامل دائم لمواصلة هذه الجهود.

<sup>٢٨</sup> إن مبالغ الموارد المطلوبة ضمن إطار ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة هذه محسوبة على أساس نموذج القَدّ الأساسي لملاك المكتب من الموظفين. ويبيّن المكتب في تقرير شامل منفصل بنيتة المقترحة ويحدد قَدّاً نموذجياً مستقراً ثابتاً يتيح له في حالة اعتماده موارد مستقرة وكافية لاستيعاب عبء عمله ما لم تستجدّ أوضاع استثنائية أو تغيّرات كبرى في المتطلبات المتوقعة. وعندما يُوصَل إلى القَدّ الأساسي، سيستمر المكتب على توخي المرونة في استخدام موارده وسيظل يتناول القضايا التي تستلزم تدخله على أساس درجات أولوية يوليها لها. وتمثّل ميزانية عام ٢٠١٦ خطوة أولى على طريق التوصل تدريجياً إلى القَدّ الأساسي.



٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
لَمَّا يُحَسَّب	٤٤٢ ٦٧٠	٨٣٥ ٠٠٠	٢٢٤ ٥٢٥	المكسب المتأقن عن زيادة النجاعة (بالبيوروات)
٣٩,٦	٣٣,٢	٢٨,٢	٢٧,٧	مقدار الميزانية (بملايين البيوروات)
	%١,٣	%٢,٩	%٠,٨	ال%

الأهداف: مكتب المدعي العام

١٣٧- إن تُسَعِّ الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام فيما يخص الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨ منظّمة حول ثلاثة مواضيع رئيسية:

(١) الارتقاء بدرجة جودة الأداء فيما يتعلق بالمهام المنوطة بالمكتب ضمن إطار ولايته:

(أ) الغاية الاستراتيجية ١: إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة؛

(ب) الغاية الاستراتيجية ٢: الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال؛

(ج) الغاية الاستراتيجية ٣: المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة؛

(د) الغاية الاستراتيجية ٤: المضي في تكييف قدرات المكتب على التحقيق والمقاضاة وشبكته ذات الصلة مع البيئة العلمية والتكنولوجية المعقدة والمستمرة التطور.

(٢) تهيئة الظروف اللازمة لاضطلاع المكتب بالمهام المنوطة به في إطار ولايته:

(أ) الغاية الاستراتيجية ٥: التوصل إلى جعل قَدِّ المكتب قَدًّا أساسياً يتيح له تلبية المتطلبات منه بحيث يتسنى له الاضطلاع بوظائفه بما يلزم من الجودة والفعالية والنجاعة؛

(ب) الغاية الاستراتيجية ٦: الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته؛

(ج) الغاية الاستراتيجية ٧: تكييف استراتيجيات المكتب الخاصة بالحماية مع التحديات الأمنية الجديدة؛

(د) الغاية الاستراتيجية ٨: التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وناجعة وخاضعة للمساءلة.

(٣) الإسهام في أعمال استراتيجية منسّقة للتحقيق والمقاضاة بغية المضي في الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تُعنى بها المحكمة:

(أ) الغاية الاستراتيجية ٩: العمل مع الشركاء لوضع استراتيجية منسّقة للتحقيق والمقاضاة بغية الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب.

١٣٨- ويبيّن الجدول الوارد أدناه الترابط بين الغايات الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية للمكتب (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨)، والأهداف ذات الصلة المحددة فيما يخص ميزانيته المقترحة لعام ٢٠١٦، ومؤشرات الأداء الأربعة عشر التي تم تحديدها. وتكرّر في هذا الجدول بعض المؤشرات العامة الأربعة عشر بحسب اللزوم وعند اللزوم. ويؤيّد ذلك ما مجموعه ٣١ مؤشراً في الجدول، لكن هذه المؤشرات ستُجمَع وفقاً للمؤشرات العامة الأربعة عشر.

#### الجدول ١٨ : الأهداف، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

مؤشر الأداء	الهدف فيما يخص عام ٢٠١٦	الغاية الاستراتيجية
١- إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة	١- الاضطلاع بالأنشطة بالقدر السنوي المحدّد على ضوء الميزانية المخصّصة	١- إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة
٢- نمط الاستنتاجات القضائية بشأن كيفية إجراء عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة	٢- التقيد بسياسات مكتب المدّعي العام والمعايير المعمول بها فيه	٢- نمط الاستنتاجات القضائية بشأن كيفية إجراء عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة
٣- مدى جودة التفاعل مع مكتب المدّعي العام	٣- نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ما يجاز/ما يُطلب من الأوامر بالقبض على مرتكبي الجرائم/ممشوهم أمام المحكمة:	٣- التقيد بسياسات مكتب المدّعي العام والمعايير المعمول بها فيه
٤- العمل بالعبر المستخلصة	٤- (أ) الأشخاص الذين تُعتمدُ التهم الموجهة إليهم/الأشخاص المتهمين	٤- العمل بالعبر المستخلصة
٥- نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ما يجاز/ما يُطلب من الأوامر بالقبض على مرتكبي الجرائم/ممشوهم أمام المحكمة:	٥- (ب) عدد الأشخاص المدانين/الأشخاص المتهمين	٥- نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ما يجاز/ما يُطلب من الأوامر بالقبض على مرتكبي الجرائم/ممشوهم أمام المحكمة:
٦- التهم الموافقة عليها/التهم الموجهة في مرحلة إصدار الأمر بإلقاء القبض، ومرحلة اعتماد التهم، والمرحلة الابتدائية	٦- تنفيذ السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق على النحو المخطط له	٦- التهم الموافقة عليها/التهم الموجهة في مرحلة إصدار الأمر بإلقاء القبض، ومرحلة اعتماد التهم، والمرحلة الابتدائية
٧- الحياك المرحلية: ما يُزَمعُ تحقيقه مقابل ما يُحقّقُ فعلاً	٧- توفير تدريب متخصص للموظفين المعنيين بشأن إجراء المقابلات مع الشهود الضعيفي الحال	٧- الحياك المرحلية: ما يُزَمعُ تحقيقه مقابل ما يُحقّقُ فعلاً
٨- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٨- اعتماد السياسة الخاصة بالأطفال وخطة تنفيذها	٨- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز
		٩- بحق الأطفال

مؤشر الأداء	الهدف فيما يخص عام ٢٠١٦	الغاية الاستراتيجية
١٠- المحاكاة المرحلية: ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً	١- تحديد إمكانات المضي في إدماج احتياجات التحقيق ١١- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٣- المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولى
	٢- المضي في زيادة التواصل فيما يتعلق بعمليات التدارس الأولى	عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة
	٣- مواصلة الإعداد المبكر للاضطلاع بوظيفة التصدي الأولى لفورات العنف أو أخطاره الكبيرة	
	عمليات التحقيق	
	١- تنفيذ مشاريع تحسين منتقاة متصلة بالمجالات ذات الأولوية:	
	سد الفجوة الزمنية، التحقيق الجنائي العلمي والتكنولوجيا ذات الصلة، التحليل، المعايير، عمليات التحقيق في المجال المالي، الحضور الميداني	
	أنشطة المقاضاة ودعاوى الاستئناف	
	١- تنفيذ مشاريع تحسين منتقاة متصلة بالمجالات ذات الأولوية: السيرورات الداخلية، القدرات الإدارية، تصميم ملفات القضايا، سيرورة استعراض القضايا، التكنولوجيا، الكفاءات الأساسية	
	التعاون	
	١- الاضطلاع بتقييم مدى جودة البعد المتعلق بالتعاون الداخلي وتنفيذ مشاريع التحسين المنتقاة	
١٢- المحاكاة المرحلية: ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً	١- تدريب جميع الموظفين المعيّنين على مبادئ عمليات التحقيق الإلكتروني	٤- المضي في تكييف قدرات المكتب على التحقيق والمقاضاة وشبكته ذات الصلة مع البيئة العلمية والتكنولوجية المعقدة ٢-
١٣- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٢- تعزيز القدرة على استعمال التكنولوجيا لتقدم الأدلة في المحكمة	والمستمرة التطور
١٤- المحاكاة المرحلية: ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً	١- تنفيذ نمو الموارد المقرّر واعتماد الناتج وفقاً لذلك	٥- التوصل إلى جعل قُدَّ المكتب قادراً أساسياً يتيح له تلبية المتطلبات منه بحيث يتسنى له الاضطلاع بوظائفه بما يلزم من الجودة والفعالية والنجاعة
١٥- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٢- عرض ما للمكاسب المستبان إمكان تحقيقها من خلال النجاعة من أثر على الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧	
١٦- المكاسب المحققة سنوياً عن طريق تحسين النجاعة	٣- استعراض السلسلة المتواصلة من الخدمات وما يمكن تحقيقه من أشكال التآزر وتحسين النجاعة بين قلم المحكمة ومكتب المدعى العام	
١٧- المحاكاة المرحلية: ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً	١- تنفيذ خطط التعاون فيما يخص تقديم الدعم الحاسم	٦- الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته
١٨- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٢- توسيع نطاق شبكة مسؤولي تنسيق العمليات ليشمل ثلاثة شركاء	
	٣- التواصل مع أصحاب الشأن على النحو المقرّر	
١٩- المحاكاة المرحلية: ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً	١- إقامة شراكة مع اثنين من الشركاء الرئيسيين فيما يتعلق بالأمن السيبراني وأمن المعلومات	٧- تكييف استراتيجيات المكتب الخاصة بالحماية مع التحديات الأمنية الجديدة
٢٠- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٢- إقامة حلقة استخبار منسقة فيما يتعلق بالأمن مع الشركاء ضمن المحكمة وخارجها	
	٣- تنجيز تحديث متطلبات المهارات الميدانية	
	٤- مراجعة الأحاق النافذة مع الوحدات الأمنية ضمن قلم المحكمة	

مؤشر الأداء	الهدف فيما يخص عام ٢٠١٦	الغاية الاستراتيجية
٢١- التبدل السنوي في التوازن العام بين الجنسين وبين رعايا مختلف البلدان	١- تحسين التوازن الجنساني والتوازن بين رعايا مختلف البلدان	٨- التكفل بإدارة المكتب إدارة
٢٢- معدّل التنفيذ السنوي لبرنامج التدريب: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً	٢- تنفيذ جميع عمليات التدريب وتقييم الأداء	مهنية وشفافة وناجعة وخاضعة
٢٣- إجراء الاستقصاء بشأن جو العمل (بما في ذلك القيم)	٣- تنفيذ برنامج غرس القيم	للمساءلة
٢٤- إجراء الاستقصاء بشأن جو العمل (بما في ذلك القيم)	٤- تنفيذ التوصية المتعلقة بجو العمل	
٢٥- تطور اللياقة للعمل	٥- إجراء مراجعة المخاطر المهنية	
٢٦- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٦- مراجعة استراتيجية وبنية تدبر المعلومات	
٢٧- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٧- إقامة نظام مؤشرات الأداء ونظام تدبر المخاطر ونظام (القيم)	
٢٨- المعدّل السنوي لتنفيذ الميزانية	العبر المستخلصة	
٢٩- معدّل تنفيذ تدابير مراقبة المخاطر التي يحظى الاهتمام بها بالأولوية خارج نطاق سجل المخاطر الذي يمسكه مكتب المدعى العام		
٣٠- المحاك المرحلية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقَّق فعلاً	١- تقييم المشاورات بشأن مضمون استراتيجية منسقة خاصة	٩- العمل مع الشركاء لوضع
٣١- أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	٢- بالتحقيق والمقاضاة وشروط وضعها وتبعات تنفيذها، وتحديد المساهمة التي يمكن أن يقدمها مكتب المدعى العام لذلك	استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة

## الجدول ١٩ : البرنامج الرئيسي الثاني: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المتعددة (بآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعي العام				
	المبلغ	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	المجموع					
٥,٦	٩٣٤,٨	١٧٦٦٤,٩	١٣٣٢٣,٧	٤٣٤١,٣	١٦٧٣٠,٢	١٢٤٩٩,٧	٤٢٣٠,٥	١٩٠٤١,٢	١٩٠٤١,٢	١٤٢٥٢,٩	٤٧٨٨,٣	الموظفون من الفئة الفنية
-٠,٢	-٩,٤	٤٠٩٤,٧	٣٠١٦,٦	١٠٧٨,١	٤١٠٤,١	٣٠١٠,٠	١٠٩٤,٢					الموظفون من فئة الخدمات العامة
٤,٤	٩٢٥,٤	٢١٧٥٩,٦	١٦٣٤٠,٣	٥٤١٩,٣	٢٠٨٣٤,٣	١٥٥٠٩,٧	٥٣٢٤,٦	١٩٠٤١,٢	١٩٠٤١,٢	١٤٢٥٢,٩	٤٧٨٨,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٣٢,٦	٤٧٧٩,٦	١٩٤٥٠,٢	١٧٥٦٣,٨	١٨٨٦,٤	١٤٦٧٠,٦	١٤٢١٠,٧	٤٥٩,٨	٨٧٩٦,٥	٢٠٣,٢	٨٥٩٣,٣	٩٣,١	المساعدة المؤقتة العامة
								٦,١		٦,١	٣,٧	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
												العمل الإضافي
٣٢,٦	٤٧٧٩,٦	١٩٤٥٠,٢	١٧٥٦٣,٨	١٨٨٦,٤	١٤٦٧٠,٦	١٤٢١٠,٧	٤٥٩,٨	٨٨٠٢,٦	٢٠٣,٢	٨٥٩٩,٤	٩٦,٨	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
٢٠,٦	٥٠٢,١	٢٩٣٩,٣	٢٦٥٠,٣	٢٨٩,٠	٢٤٣٧,٢	٢١٥٨,٤	٢٧٨,٨	٢٨٨٦,٦	١٠٣,١	٢٧٨٣,٥	٢٧٠,٧	السفر
١٠٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	الضيافة
٣٢,٠	١٦٠,٠	٦٥٩,٥	٥٩٤,٥	٦٥,٠	٤٩٩,٥	٤٤٩,٥	٥٠,٠	٦٩٤,٩	٢٢٥,٨	٤٦٩,١	٢٠,٢	الخدمات التعاقدية
٤,٤	١٥,٤	٣٦٥,٦	٢٢١,١	١٤٤,٥	٣٥٠,٢	٢١٥,٠	١٣٥,٢	١٤١,٨		١٤١,٨	١٥,٢	التدريب
٠,٧	٠,٨	١١٢,٧	١١٢,٧		١١١,٩	١١١,٩		٢٣,٩		٢٣,٩	٢٣,٩	الخبراء الاستشاريون
١٧,٦	٨٠,٠	٥٣٥,٠	٥٣٥,٠		٤٥٥,٠	٤٥٥,٠		٦٠٢,٦	٢,٧	٥٩٩,٩	٨,٢	النفقات التشغيلية العامة
١٠,١	١١,٠	١٢٠,٠	٧١,٠	٤٩,٠	١٠٩,٠	٧١,٠	٣٨,٠	٦٠,٤	١٠,٦	٤٩,٨	٤,٤	الولائم والمواد
		١٤٠,٠	١٤٠,٠		١٤٠,٠	١٤٠,٠		٤٧٧,٢	٢٢,٧	٤٥٤,٥	٤٥٤,٥	الأثاث والعتاد
١٨,٨	٧٧٤,٣	٤٨٨٢,١	٤٣٢٤,٦	٥٥٧,٥	٤١٠٧,٨	٣٦٠٠,٨	٥٠٧,٠	٤٨٩٢,٤	٣٦٤,٩	٤٥٢٧,٥	٣٢٣,٧	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
١٦,٤	٦٤٧٩,٣	٤٦٠٩١,٩	٣٨٢٢٨,٧	٧٨٦٣,٣	٣٩٦١٢,٦	٣٣٣٢١,٢	٦٢٩١,٥	٣٢٧٣٦,٢	٥٦٨,١	٣٢١٦٨,١	٢٦٩٥٩,٣	المجموع

## الجدول ٢٠ : البرنامج الرئيسي الثاني: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مكتب المدعي العام	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-١	م-٢	م-٣	م-٤	م-٥	م-٦	م-٧	م-٨	م-٩	م-١٠	م-١١	م-١٢	مجموع موظفي الفئة فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك الأساسي	١	١	٣	٦	٩	٤	٧	٢	٣٣	١	١٥	١٦	٤٩				
الملاك المتصل بالحالات القائمة									١٢١	١٥	٤٠	٤٠	٢٠	٦	١٦٩	٤٨	٤٨
المجموع الفرعي	١	١	٣	٦	٩	٤	٧	٢	١٥٤	١٧	٤٧	٤٤	٢٩	١٢	٢١٨	٦٤	٦٣
الملاك الأساسي																	
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/المؤجلة																	
المجموع الفرعي																	
الملاك الأساسي																	
الملاك المتصل بالحالات توزيعها/الاستعداد																	
المجموع الفرعي																	
المجموع	١	١	٣	١٢	٢٩	٤٤	٤٧	١٧	١٥٤	١٧	٤٧	٤٤	٢٩	١٢	٢١٨	٦٤	٦٣

## (أ) البرنامج الفرعي ٢٠١٠: ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية

## المقدمة

١٣٩- يتألف البرنامج الفرعي ٢٠١٠ من ديوان المدعي العام (IOP) وقسم المشورة القانونية (LAS).

١٤٠- ويقدم ديوان المدعي العام المساعدة إلى المدعية العامة ويسدي إليها المشورة بشأن اضطلاعها اليومي بمهامها والإدارة العامة للمكتب ومراقبة جودة عمله؛ وينسق جميع الشؤون الاستراتيجية والإدارية التي تتناولها المدعية العامة ويقدم التوصيات من أجل اتخاذ التدابير اللازمة، وينسق الأنشطة والسيرورات الجارية ضمن المكتب والمشاركة بين الأجهزة، ويفحص البلاغات الصادرة باسم المدعية العامة؛ وينسق اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومراجعة ما يودع من وثائق، والتواصل مع الشعب والأقسام والأفرقة المتكاملة؛ ويسهر على تدبير المكتب لاحتياجاته الخاصة إلى الموارد البشرية، وعلى تجهزه من خلال فريقه المعني بالموارد البشرية بملاك من الموظفين الجيدين التأهيل والمتحمسين للعمل؛ ويدير العلاقات العامة للمدعية العامة؛ ويساعد المكتب في القيام على نحو فعال من خلال وحدة الإعلام فيه بنشر المعلومات وأداء الأنشطة في مجال العلاقات العامة.

١٤١- أما قسم المشورة القانونية فيسدي إلى المدعية العامة والمكتب المشورة القانونية بشأن التقارير والمنشورات كما يسدي إليهما المشورة بشأن فرادى حالات الموظفين، ويتولى استعراض العقود وتحريرها. ويقوم هذا القسم أيضاً بالبحوث القانونية ويسدي المشورة إلى قسم تحليل الحالات، ويسهم في البحوث القانونية وفي المشورة التي يسديها قسم الاستئناف فيما يتعلق بالحالات والقضايا. ويتولى قسم المشورة القانونية المسؤولية عن تنسيق ووضع الإطار التنظيمي الداخلي للمكتب، ما يشمل وضع السياسات وإجراءات العمل القياسية والمبادئ التوجيهية، وتنسيق تنفيذها.

١٤٢- كما يتولى قسم المشورة القانونية المسؤولية عن تنسيق وضع قاعدة بيانات السوابق القضائية التي تشمل جميع وحدات المحكمة، وعن إعداد تقارير المحكمة الأسبوعية وتعميمها. ويدعم هذا القسم الفريق المعني بالموارد البشرية في مكتب المدعي العام لإعداد خطط التدريب وتنفيذ الخطط المقررة. وينظم قسم المشورة القانونية أيضاً سلسلة من المحاضرات التي يلقيها زائرون بشأن مسائل تحظى باهتمام عام من المكتب ومن المحكمة جمعاء، ويدير شؤون هذه المحاضرات؛ ويتولى بناء على طلب من المدعية العامة أو من اللجنة التنفيذية تنظيم وتسيير منتديات قانونية يتحدث فيها متكلمون داخليون.

١٤٣- ويلبي قسم المشورة القانونية طلبات هذه المشورة الصادرة عن المدعية العامة وعن اللجنة التنفيذية وعن شعب مكتب المدعي العام وأقسامه فيما يتعلق بالعمليات الرئيسية للمكتب أو باشتغال المكتب بوجه عام بصفته جهازاً مستقلاً. ويسهم هذا القسم في إعداد المشورة القانونية التي يسديها قسم الاستئناف إلى أفرقة التحقيق والمقاضاة. ويسر قسم المشورة القانونية وضع ومسك معايير المكتب. وهو يعد في هذا السياق كتيب العمليات ومسك مدونة قواعد السلوك. كما إنه يقود وضع وتنفيذ سياسات المكتب بشأن المسائل الرئيسية التي تستبينها المدعية العامة.

١٤٤- ويتولى قسم المشورة القانونية المسؤولية عن إعداد نظام العبر المستخلصة وعن إضفاء الطابع المؤسسي عليه بغية تمييز الممارسات الجيدة والتوثيق لها والعمل بها، استناداً إلى التجربة، ارتقاءً بدرجة جودة ونجاعة العمليات.

وكذلك يتولى قسم المشورة القانونية المسؤولية عن إعداد وتنسيق آلية تحقق للسهر على تنفيذ معايير المكتب والتقييد بها.

١٤٥- ويتدبر قسم المشورة القانونية مسك وتطوير أدوات قانونية إلكترونية وركن للملاحظات وقواعد بيانات من أجل المكتب، الذي يوفر له أيضاً التدريب ويتولى من أجله إقامة واستدامة شبكة قانونية أكاديمية. ويقوم هذا القسم أيضاً بتيسير وضع وتدبير المعايير الشاملة بنطاقها جميع وحدات المحكمة، مثل السياسات والتعاميم الإدارية، وهو يتولى مع الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب المسؤولية عن إسداء المشورة بشأن تطبيق نظام الموظفين الأساسي ونظامهم الإداري في فُرَادَى الحالات، بوسائل منها إجراءات التقاضي.

١٤٦- وينظم قسم المشورة القانونية تدريب موظفي المكتب فيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك الخاصة بمكتب المدعي العام (٢٠١٣) ونظام العبر المستخلصة والتحقق.

## الجدول ٢١: أهداف ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
<b>القضاء والمقاضاة (١-٢)</b>		
الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة	- الإسهام في البحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية إلى قسم تحليل الحالات مع الحث على إجراء عمليات تدارس أولى وإلى قسم الاستئناف فيما يتعلق بالحالات والقضايا شرح أنشطة المكتب وشحذ الوعي بها عن طريق إعلام الجمهور	الاضطلاع بالبحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية على النحو المطلوب إجراء المقابلات وإعداد نبذات الرأي، والبيانات الصحفية، والتصريحات، إلخ تنجيز خطط التنفيذ لكي تطبقها الأفرقة إجراء المقابلات وإعداد نبذات الرأي، والبيانات الصحفية، والتصريحات، إلخ
الغاية ٢ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم المنطوق بالأطفال المرتكبة بحق الأطفال	- تواتر اجتماعات اللجنة التنفيذية وقراراتها وضع خطة تنفيذ السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم المنطوق بالأطفال شحذ وعي الجمهور بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المنطوق عن طريق إعلام الجمهور	الاضطلاع بالبحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية على النحو المطلوب إجراء عمليات تدارس أولى وإلى قسم الاستئناف فيما يتعلق بالحالات والقضايا
الغاية ٣ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة	- الإسهام في البحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية إلى قسم تحليل الحالات مع الحث على إجراء عمليات تدارس أولى وإلى قسم الاستئناف فيما يتعلق بالحالات والقضايا	الاضطلاع بالبحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية على النحو المطلوب
<b>التعاون والدعم (٣-٢، ٣-٣)</b>		
الغاية ٦ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته	- شرح أنشطة المكتب وشحذ الوعي بها وجلب الدعم لها والتعاون فيما يخصها من خلال المهام التي تضطلع بها المدعية العامة، والإعلام العام التواصل مع أصحاب الشأن على النحو المخطط له	دعم المهام التي تضطلع بها المدعية العامة، وإجراء المقابلات، وإعداد نبذات الرأي، والبيانات الصحفية، والتصريحات، إلخ المضي في تطوير الشبكة الأكاديمية، بوسائل منها تنظيم المحاضرات التي يلقيها زائرون المساهمة في إعلام الجمهور والتمثيل الخارجي للمكتب مواصلة تطوير مشروع الأدوات القانونية وإدارته
<b>الأهداف المتعلقة بالإدارة (١-٢، ٢-٢، ٣-٢، ٤-٢)</b>		
الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وناجعة وخاضعة للمساءلة	- إسداء المشورة القانونية وإعداد النصوص فيما يتعلق بأحد الشؤون الإدارية وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمكتب الإسهام في وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمحكمة وضع سياسات استراتيجية للمكتب	تقليل احتمال التقاضي، وتحقيق نتائج مرضية كلما كان لا مناص من التقاضي مراجعة كتيب العمليات وتحديثه عند اللزوم وبحسب اللزوم المساهمة في ذلك في الوقت المناسب؛ وتحديث آراء المكتب ومصالحه على نحو مرضٍ اعتماد خطة تنفيذ السياسة الخاصة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المنطوق؛ واعتماد السياسة المتعلقة بالجرائم المرتكبة بحق الأطفال تنفيذ المشروع، وتشغيل النظام الإلكتروني، والأخذ بالعبء المستخلصة في
تنفيذ مشروع العبر المستخلصة	-	
وضع نظام تحقق لمراقبة الامتثال	-	



النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
	- إعداد خطة التدريب السنوي للعاملين في مكتب المدعي العام، وذلك بالتواصل مع قسم الموارد البشرية	إطار الممارسة العامة للمكتب تحديد إطار نظام التحقق في مكتب المدعي العام وتنفيذه
	- تنجيز وثائق السياسات الخاصة بالعمل عن بعد وغيرها من السياسات المتعلقة بالموظفين، وذلك بالتواصل مع قسم الموارد البشرية	
	- تحسين التوازن بين الجنسين وبين رعايا البلدان ضمن مجموعة العاملين في مكتب المدعي العام	
	- معالجة ما يندرج ضمن نطاق سيطرة مكتب المدعي العام من المسائل الأساسية المتصلة بـ جو العمل	
	- تنجيز وتنفيذ مشروع القيم الجوهرية للمكتب	
	- مراجعة البنية الداخلية لمكتب المدعي العام بغية زيادة فعاليتها ونجاعتها والتكفل بضمان جودتها	

٢ ٨٣٢,٧ ألف يورو

موارد الميزانية

١٤٧- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٧٨,٦ ألف يورو (٦,٧ في المئة).

٢ ١١٢,٩ ألف يورو

الموارد من الموظفين

١٤٨- لا تغير في عدد الوظائف الثابتة. ويُحتاج إلى موظف إضافي من الموظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف-٣) لمساعدة ديوان المدعي العام على النهوض بأود عمله المزيد. كما يتعين على الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب أن يساعد المكتب في تنمية قدراته. ولذا يُطلب لعام ٢٠١٦ موظف معاون معني بالاتصال بشأن الموارد البشرية (من الرتبة ف-٢) لمدة اثني عشر شهراً. أما وظيفة الموظف المعني بالاتصال في مجال الموارد البشرية (من الرتبة ف-٣) التي أُقرت في ميزانية عام ٢٠١٥ لمدة اثني عشر شهراً فلم تعد مطلوبة. وقد تسنى هذا التقليل البيّن في الموارد البشرية بفضل تحسين سيرورات التوظيف ضمن الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب وعلى افتراض أن البنية الجديدة لقلم المحكمة ستمكّنه من تقديم المساعدة على النحو الذي هيأت له المراجعة المسماة *ReVision*.

١ ٥٥٨,٢ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

١٤٩- يدعم المدعية العامة (وهي من رتبة وكيل أمين عام) مساعد خاص رئيسي (من الرتبة ف-٤)، يتولى المسؤولية عن الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب وعن وحدة الإعلام التابعة للمكتب وعن سائر العاملين في ديوان المدعي العام، وينسق وظائف ديوان المدعي العام تحت إشراف المدعية العامة المباشر. ويعمل في ديوان المدعي العام موظف معني بالاتصال والتنسيق في مجال الموارد البشرية (من الرتبة ف-٣)، وموظفان معنيان بالإعلام (من الرتبة ف-٢)، ومساعدان خاصان للمدعية العامة (واحد من الرتبة ف-٢ والآخر من الرتبة ف-١)، ومساعد شخصي للمدعية العامة (من الرتبة خ ع-٢)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-٣)، ومساعد معني بالإعلام (من الرتبة خ ع-٣)، ومساعد معني بالعاملين (خ ع-٣). ويرأس قسم المشورة القانونية

مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥)، كما يعمل في هذا القسم مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)، ومستشار قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعد قانوني (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة ٥٥٤,٧ ألف يورو

١٥٠- تُطلب في إطار المساعدة المؤقتة العامة الوظائف الخمس التالية (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) للفريق المعني بالموارد البشرية في مكتب المدعي العام (OTP-HR) أو لسد متطلبات في مكتب المدعي العام أو ديوان المدعي العام (IOP) أو قسم المشورة القانونية (LAS):

(أ) وظيفة لمساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(ب) وظيفة لمساعد خاص في ديوان المدعي العام (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(ج) وظيفة لمسؤول اتصال معني بالموارد البشرية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(د) وظيفة لمستشار قانوني معاون (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(هـ) وظيفة لمنسّق لتدبير المعلومات (من الرتبة ف-٥) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

١٥١- فالزيادة الإجمالية الصافية في عدد الموظفين بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٥ تساوي موظفاً واحداً وتكافئ من ناحية الميزانية وظيفة من الرتبة ف-٢. وذلك أن الزيادة في عدد الوظائف من الرتبة ف-٣ في ديوان المدعي العام تعوّض كامل التعويض بانخفاض مكافئ في الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٧١٩,٨ ألف يورو

١٥٢- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤١,٨ ألف يورو (٦,٢ في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين.

السفر ١٨١,٦ ألف يورو

١٥٣- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٠,٧ ألف يورو (١٢,٨ في المئة) ويُعتزم استخدامه لسد تكاليف مهمات من المزمع أن تضطلع بها المدعية العامة والعاملون معها.

١٥٤- فيتعيّن على المدعية العامة الاضطلاع بمهمات خارج بلد المقر بغية شحذ الدعم وتعزيز التعاون، على أرفع مستوى، لعمليات التحقيق التي يجريها المكتب والقبض على الأشخاص المطلوبين لدى المحكمة ومقاضاتهم والإسهام في تعظيم أثر نظام روما الأساسي. وقد بيّنت التجربة ما يمكن أن تؤتيه هذه المهمات من وقع ونتائج إيجابية حاسمة

الأهمية. كما تُسَدِّد مبلغ ميزانية السفر تكاليف مهمات ممثلي وحدة الإعلام، وقسم المشورة القانونية، ووحدة الموارد البشرية في مكتب المدعي العام، ويمثل جزءاً منه مخصصاً لأسفار أصحاب الشأن الرئيسيين المدعويين إلى مقابلة المدعية العامة ممن لا يستطيعون سد تكاليف هذه الأسفار بأنفسهم.

الضيافة ١٠,٠ آلاف يورو

١٥٥- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥,٠ آلاف يورو (١٠٠,٠ في المئة).

١٥٦- وتطلب هذه الموارد لسد تكاليف ضيافة الوفود الدولية، والدبلوماسيين، والضيوف المرموقين الذين يزورون مكتب المدعي العام. ويضاف إلى ذلك أن المحكمة وافقت في السنة الماضية على أن توزع على أجهزتها معظم التكاليف المتكبدة لاستضافة الدبلوماسيين الزائرين والوفود التي يستقبلها أكثر من واحد من كبار مسؤولي المحكمة. لقد تزايد تواتر هذه الأحداث/الزيارات على مر السنين، ويُرتقب أن تصبح أكثر تواتراً منها في الماضي. كما إن انتقال المحكمة إلى مبانيها الجديدة - المعتمَر أيضاً استخدامها للمضي في تنمية أنشطة المحكمة التوعوية لدى الجمهور - سيسهم في زيادة عدد الزوار الرفيحي المستوى الذين يمكن للمكتب إلى حد معقول توقع أنه سيستقبلهم في عام ٢٠١٦.

الخدمات التعاقدية ٥٠,٠ ألف يورو

١٥٧- لا تغير في المبلغ المطلوب. وتطلب الموارد المعنية لتحمل تكاليف بعثات إعلام مستقلة في البلدان التي تعمل فيها المحكمة. والمعتاد أن تتصل التكاليف المتكبدة من هذا الباب ببرامج إذاعية، وباستئجار المرافق المناسبة لعقد المؤتمرات الصحفية، وبيانتاج وتوزيع المواد الإعلامية.

التدريب ٣٦٥,٥ ألف يورو

١٥٨- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٥,٣ ألف يورو (٤,٤ في المئة). وتبقى ميزانية التدريب مركزة في الديوان. ويُعتبر التدريب عنصراً حيوي الأهمية من عناصر الاستراتيجية الرامية إلى استحداث ثقافة عمل مشتركة متماسكة ضمن مكتب المدعي العام وتحسين الجودة والارتقاء بالأداء. وقد زيدت ميزانيته مراعاةً لضرورة توفير تدريب ملائم للموظفين الإضافيين الجدد، وتحسين مهارات الموظفين الحاليين. وستستخدم الأموال المعنية لتنفيذ برنامج تدريب وفقاً لأولويات التدريب المحددة الطابع في مكتب المدعي العام، المتصلة رئيسياً بالتحقيق<sup>٢٩</sup> والتقاضى والاستئناف والتكامل والتعاون، ولسد الاحتياجات الخاصة في مجال المهارات اللغوية، وتدبر الأدلة والمعلومات، والتسيير والممارسة العاميين.

١٥٩- وسيعمل المكتب، حيثما أمكن الأمر، مع منظمات أخرى وهيئات وطنية للتكفل بأقصى قدر من النجاعة بالقياس إلى التكاليف، بوسائل منها مثلاً تقاسم تكاليف التدريب السنوي في مجال المحاماة ودعاوى الاستئناف مع المحاكم المختصة، أو الاستعانة بمنظمات مشهورة ترغب في تقديم الخدمات دون مقابل. ويخصص جزء من الميزانية لتنفيذ دورات الاعتماد الدولي للمحققين والمقاضين التنفيذ الكامل، ويجري حالياً إعداد هذه الدورات بالتعاون مع

<sup>٢٩</sup> ترد التفاصيل المتعلقة بملسات التدريب ذي الطابع المحدد المعتمَر إجراؤها من أجل العاملين في شعبة التحقيق ضمن السرد المتعلق بهذه الشعبة في إطار البرنامج ٢٣٠٠ [انظر الفقرة ٢٥١].

مؤسسات دولية من قبيل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول)، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الخاصة بلبنان، وجهاز شرطة لندن الكبرى (London's Metropolitan Police Service). ويضاف إلى ذلك أن مكتب المدعي العام يعمل مع قلم المحكمة على مشاريع مشتركة مصممة لاغتنام الفرص السانحة أكمل اغتنام وإبقاء التكاليف عند حدها الأدنى في الوقت ذاته.

١١٢,٧ ألف يورو

الخبراء الاستشاريون

١٦٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٨ ألف يورو (٠,٧ في المئة). فسيواصل المكتب في عام ٢٠١٦ استئجار خدمات مستشارين مختصين بشؤون الحالات وشهود من الخبراء لدعم عمليات التحقيق والمحاکمات. بيد أنه، سعياً إلى تقليص مقدار هذا البند من بنود الميزانية، ستُحدّد حالات استئجار خدمات هؤلاء الأشخاص بصورة صارمة وسيستعان بقدر الإمكان بمستشارين يقدمون خدماتهم دون مقابل. ويساوي المقدار المطلوب ثمانية أشهر عمل بالرتبة ف-٥، وإن كان المقدار الفعلي لخدمات الخبراء الاستشاريين سيحدّد على أساس العمل المطلوب والخبرة الفردية. وسيستخدم جزء من المبلغ المطلوب لسد نفقات متصلة باجتماعات هيئات الخبراء الخارجيين الذين يساعدون المكتب في وضع مبادئ توجيهية في مجالات خاصة من مجالات المقاضاة والتحقيق (مثل: عمليات التحقيق الجنائي العلمي، والتحقيق والمقاضاة الماليين). وتبقى الميزانية متركزة في ديوان المدعي العام بغية السهر على التنسيق بين مختلف الشعب الاشتغالية.

١٦١- ووفقاً للمادة ٤٢(٩) من نظام روما الأساسي، تستمر المدعية العامة على استئجار خدمات مستشارين خارجيين معنيين بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال والجرائم ضد الإنسانية. ولما كان الخبراء المعينون يساهمون بخدماتهم الاستشارية دون مقابل، فإن تعيينهم لا يستتبع إلا نفقات السفر ونفقات بدل المعيشة اليومي، التي ستستوعب ضمن نطاق الميزانية. لكن تُبذل الجهود لإبقاء هذه التكاليف عند حدها الأدنى.

## الجدول ٢٢ : البرنامج الفرعي ٢٠١٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

٢٠١٠ ديوان المدعية العامة / قسم المشورة القانونية	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المتعملة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	%
الموظفون من الفئة الفنية	١ ٣٩٩,٧		١ ٣٩٩,٧	١ ١٨٠,١		١ ١٨٠,١	١ ٢١١,٣		١ ٢١١,٣	٢,٦
الموظفون من فئة الخدمات العامة				٣٥٢,١		٣٥٢,١	٣٤٦,٩		٣٤٦,٩	-١,٥
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١ ٣٩٩,٧		١ ٣٩٩,٧	١ ٥٣٢,٢		١ ٥٣٢,٢	١ ٥٥٨,٢		١ ٥٥٨,٢	١,٧
المساعدة المؤقتة العامة	٩٣,٠		٩٣,٠	٢٠٩,٤		٢٠٩,٤	٣٨٦,٧		٣٨٦,٧	٢٥,٠
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات										
العمل الإضافي										
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٩٣,٠		٩٣,٠	٢٠٩,٤		٢٠٩,٤	٣٨٦,٧		٣٨٦,٧	٢٥,٠
السفر	١١٠,٢		١١٠,٢	٩٨,٧		٩٨,٧	١٠٨,٢		١٠٨,٢	١٢,٨
الضيافة	٥,٠		٥,٠	٥,٠		٥,٠	٥,٠		٥,٠	١٠٠,٠
الخدمات التعاقدية	٢٧,٤		٢٧,٤	٢٧,٤		٢٧,٤	٥٠,٠		٥٠,٠	
التدريب	١٥,٢		١٥,٢	١٣٥,٢		١٣٥,٢	١٤٤,٥		١٤٤,٥	٤,٤
الخبراء الاستشاريون	٢٣,٩		٢٣,٩	٢٣,٩		٢٣,٩	١١٢,٧		١١٢,٧	٠,٧
النفقات التشغيلية العامة										
الوظائف والمواد										
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٣٠,٤		١٣٠,٤	٢٠٩,٤		٢٠٩,٤	٢٢٧,٩		٢٢٧,٩	٦,٢
المجموع	١ ٦٢٣,١		١ ٦٢٣,١	١ ٩٤٣,٧		١ ٩٤٣,٧	٢ ٠٩٤,٠		٢ ٠٩٤,٠	٦,٧

## الجدول ٢٣ : البرنامج الفرعي ٢٠١٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

ديوان المدعية العامة / قسم المشورة القانونية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي		
										مجموع موظفي	مجموع موظفي	مجموع موظفي
الملاك الأساسي					١	٢	١	٤	١	١٠	١٠	١٠
الوظائف القائمة					١	٢	١	٤	١	١٠	١٠	١٠
المجموع الفرعي					١	٢	١	٤	١	١٠	١٠	١٠
الوظائف الجديدة/الموكلة												
الملاك الأساسي												
الوظائف المعاد توزيعها/الاستعداد												
المجموع الفرعي												
المجموع					١	٢	١	٤	١	١٠	١٠	١٥

## (ب) البرنامج الفرعي ٢٠٢٠: قسم الخدمات

## المقدمة

١٦٢- يؤدي قسم الخدمات، من خلال وحداته المتخصصة، مهام حاسمة الأهمية دعماً لما يخص مكتب المدعي العام على وجه التحديد من أعمال تدبر المعلومات وعمليات كشفها وأعمال الإدارة المالية والتسيير الإداري وذلك في مجال الخبرة اللغوية ومجال تناول الأدلة بشكليها المادي والإلكتروني ومجال المساعدة التقنية. ويعتمد هذا القسم منحياً مرناً ويسهر على التنسيق الفعال مع قلم المحكمة لإتاحة تقديم خدمات مشتركة على نحو سلس لسلسلة متواصلة من الأنشطة ترمي إلى سد احتياجات متلقّيها بأدنى مقدار من الموارد.

١٦٣- ويتألف قسم الخدمات من أربع وحدات: وحدة الخدمات اللغوية (LSU)، ووحدة المعلومات والأدلة (IEU)، ووحدة قاعدة المعارف (KBU)، ووحدة الشؤون الإدارية العامة (GAU). إن هذه الوحدات تؤدي الأنشطة التي لا تؤديها الأقسام أو الوحدات الأخرى العاملة في المحكمة أو التي لا يمكن لها أن تؤديها، والتي تتسم بأهمية كبيرة فيما يخص عمليات مكتب المدعي العام.

١٦٤- ويرفد قسم الخدمات الشعب الاشتغالية بخدمات الدعم الضروري لكي تؤدي المهام المنوطة بها في إطار ولاياتها. ومن هذه الخدمات على الخصوص:

- (أ) إعداد ميزانية مكتب المدعي العام؛
- (ب) إدارة الاعتمادات الخاصة بمكتب المدعي العام، بما في ذلك التصديق، وإعداد تقديرات مفصلة للأثر المالي للأنشطة التي يؤديها المكتب والإبلاغ عن المصروفات<sup>٣٠</sup>؛
- (ج) التسيير الإداري المتصل بالعمليات الميدانية، والأسفار في مهمات رسمية، والشراء، وشؤون الموظفين؛
- (د) القيام على نحو فعال برصد ومراقبة استخدام الموارد طبقاً للقواعد المالية للمحكمة ونظامها المالي؛
- (هـ) الترجمة الشفوية في الميدان وخلال الفعاليات وعلى الهاتف؛
- (و) إعداد محاضر المواد السمعية والبصرية؛
- (ز) ترجمة ما لدى مكتب المدعي العام من أدلة ووثائق هامة، والاضطلاع باستنساخ الوثائق الإلكترونية وبموجب معلومات فيها وتحريرها وبغير ذلك من أنشطة دعم المشاريع التي تستلزم توفر الخبرة اللغوية ضمن المكتب؛
- (ح) تسجيل وحفظ الأدلة والمعلومات (بما في ذلك تتبع سلسلة الجهات التي تؤول إليها العهدة عن المواد المعنية) وتقديم خدمات رقمية (مثل تحرير المواد السمعية البصرية)؛

<sup>٣٠</sup> يهتئ النهج المركزي مراقبة كاملة لإنفاق مبالغ الميزانية وتمويل الأنشطة بصورة مرنة نتيجة لتغير الاحتياجات التشغيلية وذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد على النحو اللازم. وقد حظي هذا النهج في تمويل الإدارة بإشادة من مكتب المراجعة الداخلية في تقرير حديث له [تقرير مكتب المراجعة الداخلية: المهمة ذات الرقم OIA.02.14].

- (ط) إسداء المشورة للمكتب وتقدم الدعم إليه بشأن جمع الأدلة وتناولها؛
- (ي) إدارة المراحل الأولية من السيرورة التي تقضي بها المادة ١٥ من النظام الأساسي؛
- (ك) توفير المعدات التقنية وإسداء المشورة من أجل المهمات، بما في ذلك حفظ الأدلة ونقلها الآمان؛
- (ل) دعم نظام تدبير المعارف ونظام تدبير المعلومات، وسيوروات الأعمال والمشاريع ضمن المكتب؛
- (م) إعداد ما يحتاج إليه المكتب من أدوات وممارسات محدّدة للطابع لتدبير المعلومات، وإعمال هذه الأدوات والممارسات، واستخدامها.

قسم الخدمات التابع لمكتب المدعي العام			
وحدة المعلومات والأدلة	وحدة قاعدة المعارف	وحدة خدمات اللغات	وحدة الإدارة العامة
الاتصالات التي تقضي بها المادة 15 (فيما يخص الندارس الاولي)	تقديم الدعم التقني لتدبير المعلومات وسيوروات العمل وأنساق تسلسل الأعمال في مكتب المدعي العام	ترجمة مستندات الأدلة ووثائق مكتب المدعي العام وبيئاته الصغفية	إعداد الميزانية ومراقبة تنفيذها
تسجيل الأدلة (تناولها المادي)	تقديم الخدمات التخصصية للمساعدة في أنشطة التحليل وأنشطة المقاضاة	كتابة محاضر الأدلة	تقديم الدعم المالي للعمليات الميدانية
الدعم في مجال الوسائل الرقمية والوسائل السمعية البصرية	نظم السجلات والوثائق، وتدبير مراقبة النفوذ إليها	الترجمة الشفوية التي تؤدي في الميدان وعلى الهاتف (كما في حالات الندارس الاولي والمقابلات، وإعداد الشهود)	إدارة شؤون العاملين (شاغبي الوظائف الثابتة، والموظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، والخبراء الاستشاريين)
نظام تحليل الأدلة المسمى Ringtail وقواعد البيانات الانتقالية (تناولها المادي)	تقديم المساعدة إلى الأفرقة المتكاملة والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية فيما يخص كشف المعلومات	الاستمساخ الرقمي، وحجب المعلومات في الوثائق، وتحضير النصوص، وما إلى ذلك	الاضطلاع بالمهام المتصلة بالأسفر الرسمية، وإدارة شؤون الشراء، والمهنيين الزائرين والمتدربين في المكتب

١٦٥- كما إن هذا القسم يمثل مكتب المدعي العام فيما يخص الشؤون المالية والشؤون المتعلقة بالميزانية والشؤون المتعلقة بالموارد، أمام لجنة الميزانية والمالية ومدوبي الدول الأطراف في فريق لاهاي العامل وغيرهما من أصحاب الشأن، مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية. وهو يتولى أيضاً تدبير طلبات الخدمات المتأتية عن الاحتياجات التشغيلية للمكتب والطلبات الواردة من قلم المحكمة، ثم إنه يتولى تمثيل المكتب في المبادرات والمشاريع التي تشمل بنطاقها المحكمة برمتها.

## الجدول ٢٤ : أهداف قسم الخدمات

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الأهداف المتصلة بالإدارة ٢-١ و ٢-٤ و ٢-٦	الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: - التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وناجعة وخاضعة للمساءلة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ١٠٠% &lt; المعدل &lt; ٩٨%</li> <li>• المعدل &lt; ٧٥%</li> <li>• القيام بذلك في غضون ٦٠ يوماً فيما يخص ٩٥% من المطالبات المتصلة بالأسفار</li> <li>• القيام بذلك في غضون ٣٠ يوماً فيما يخص جميع اتفاقات المكاتب الميدانية</li> <li>• إنجاز تحليل إجراءات القسم وأنساق تسلسل أعماله وسيرواته بمساعدة من مكتب المراجعة الداخلية</li> <li>• ترقية نظام الموارد البشرية الخاص بالموظفين بحيث يشمل التكاليف بحسب القضية</li> <li>• تقديم الخدمات الناجع والآتي في حينه إلى مكتب المدعي العام (الفرق بالقياس إلى الزمن المتوقع لزمومه والجهد المرتقب بذله وفق السيرورات والإجراءات المقررة)</li> <li>• تقييم الأداء (ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً) للأجل المحدد</li> </ul>
الهدف المتصل بالإدارة ٢-٣	الغاية ٣ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: - المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة • تقديم الدعم الفعال والآتي في حينه لتسجيل الأدلة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً</li> <li>• تسجيل ما لا يقل عن ٩٥% من الأدلة في غضون يومين (في حالة الأدلة غير الإلكترونية) أو ثلاثة أيام (في حالة الأدلة الإلكترونية)</li> <li>• عدد الأخطاء في كشف المعلومات &gt; ٣%</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقديم الدعم الفعال والآتي في حينه لكشف المعلومات</li> <li>• إسداء الإرشاد الفعال والآتي في حينه من أجل مشاريع تدبر المعلومات في جميع وحدات المكتب</li> <li>• إسداء الإرشاد الفعال والآتي في حينه من أجل تدبر البيانات في جميع وحدات المكتب</li> <li>• تقديم الدعم اللغوي الفعال والآتي في حينه للأفرقة المتكاملة العاملة في بعثات ميدانية</li> <li>• تقديم الدعم اللغوي الفعال والآتي في حينه للأفرقة المتكاملة العاملة على إعداد المحاضر وترجمة الأدلة والوثائق ذات الصلة بعمليات المكتب وأنشطته</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقديم مشروع لتصميم تدبر المعلومات إلى اللجنة التنفيذية بحلول نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٦</li> <li>• تقديم الدعم اللغوي بحسب الجدول المقرر فيما يخص ٩٨% من المدة المعنية</li> </ul>	



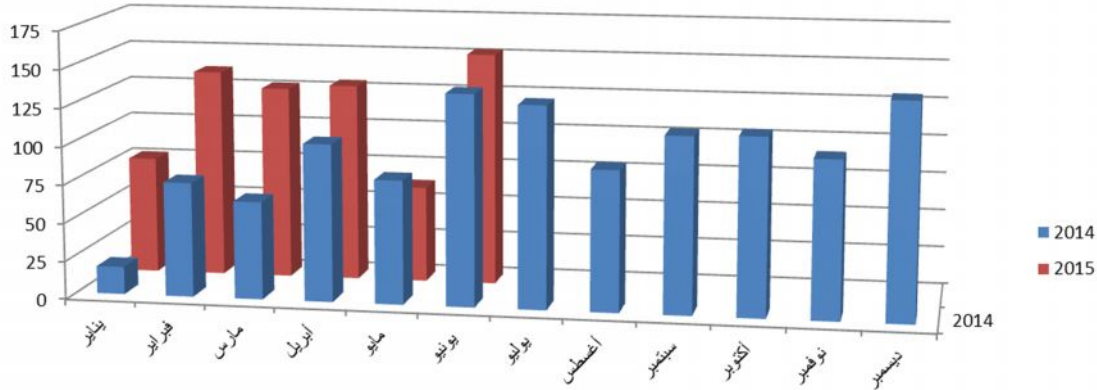
## موارد الميزانية

٨ ١٢٠,٨ ألف يورو

١٦٦- بينما تنامت عمليات المكتب لتواكب الطلب على الخدمات المقدمة منذ اعتماد خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، شهدت النسبة المئوية من موارده المخصصة لقسم الخدمات انخفاضاً مطرداً إذ هبطت من ٢١,١ في المئة من ميزانية المكتب لعام ٢٠١٣ إلى ١٨,٨ في المئة من ميزانيته لعام ٢٠١٤ ثم إلى ١٧,٤ في المئة من ميزانيته لعام ٢٠١٥.

١٦٧- إن الجهود المستمرة الرامية إلى تبسيط السيرورات ومسارات تسلسل الأعمال مكنت قسم الخدمات من النهوض بعبء العمل الإضافي وتحقيق تحسينات كبيرة في النجاعة دون تغيير في بنيته الأساسية. فعلى سبيل المثال واجهت وحدة الشؤون الإدارية العامة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إثر تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للمكتب، زيادة حادة في عدد المهمات (بلغت نسبتها ٤٩,٠ في المئة). وتم في الوقت نفسه، بفضل الجهود المبذولة لتبسيط السيرورات الداخلية، تقليص الزمن الذي تستلزمه عمليات التوفيق بنسبة بلغت ٣٣,٠ في المئة وذلك دون إضافة أي موارد جديدة. ويبيّن الرسم البياني الوارد أدناه الوضع على صعيد المطالبات المتعلقة بتكاليف السفر في عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥. لقد ازداد عدد المطالبات المتعلقة بتكاليف السفر كل شهر من ٧١ مطالبة في عام ٢٠١٣ إلى ٩٨ مطالبة في عام ٢٠١٤ ثم إلى ١١٤ مطالبة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥.

## المطالبات المتعلقة بتكاليف السفر التي تقوم بمعاملتها وحدة الإدارة العامة

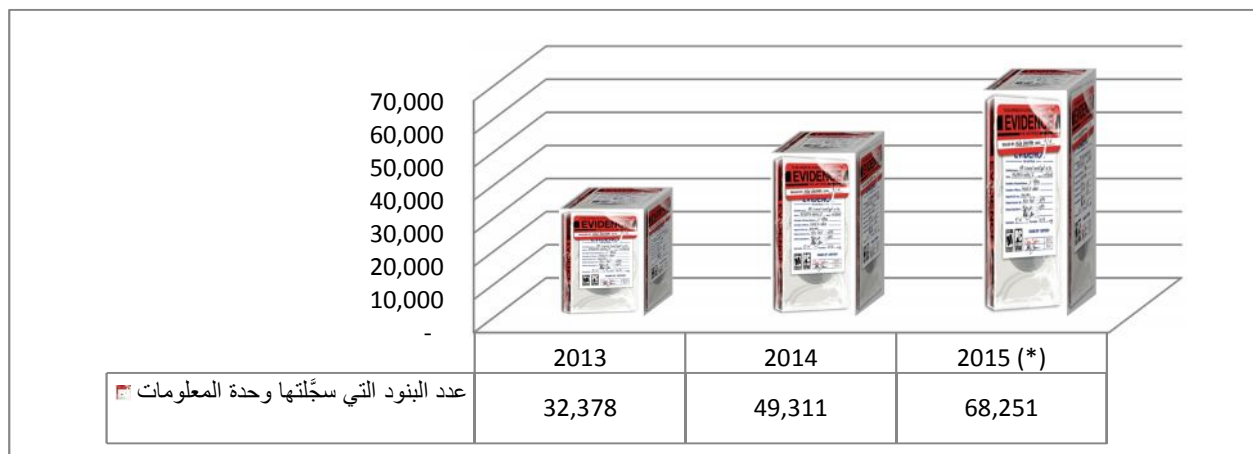


المعدل الشهري لعام 2013 = 70.8 (إذ يبلغ المجموع 850)

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2014	18	75	64	103	81	138	132	92	115	116	103	141
2015	77	137	127	130	63	153						

١٦٨- وحقق سائر وحدات قسم الخدمات تحسينات مماثلة على صعيد النجاعة. فعلى سبيل المثال تمكنت وحدة قاعدة المعارف، بنفس الموارد الأساسية، من المساعدة في النهوض بأود عبء العمل المتزايد الواقع على عاتق المكتب في سيرورة كشف المعلومات. وقد ازداد عدد ما يودع من وثائق بنسبة ١٥% من عام ٢٠١٣ (٧٣١) إلى عام ٢٠١٤ (٨٣٧).

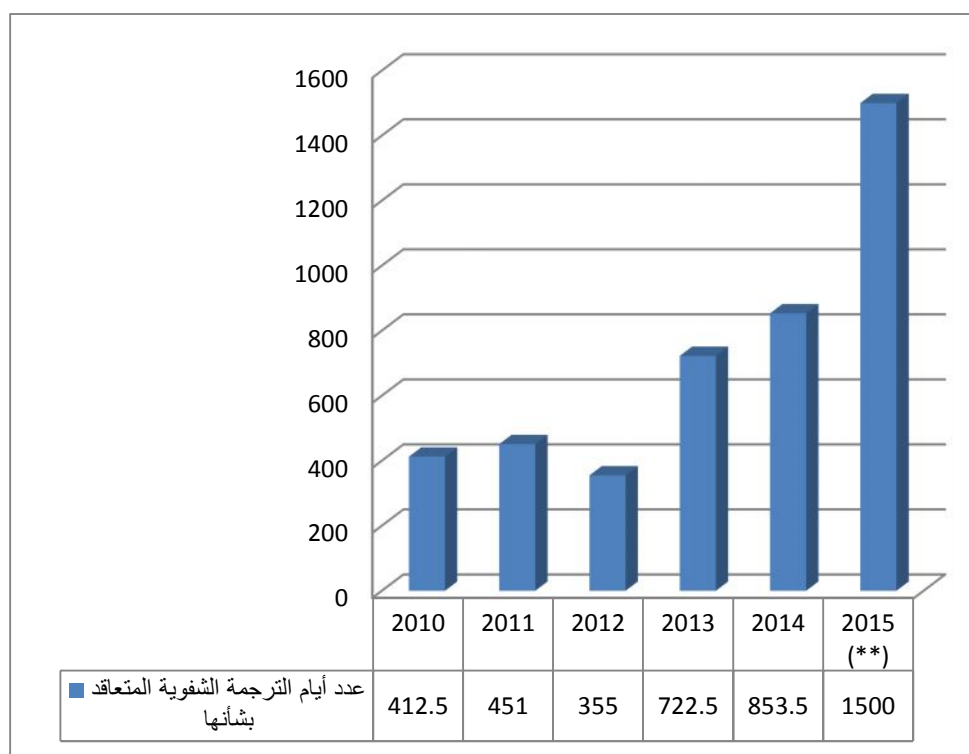
١٦٩- وعلى نحو مماثل شهد عدد البنود التي سجلتها وحدة المعلومات والأدلة زيادة حادة، مع العلم بأن هذه الوحدة تناولت البنود المعنية دون أن يطرأ تغيير على مقدار مواردها.



(\*) الرقم الخاص بهذا العام محسوب استقرائياً على أساس بلوغه ٩١٧ ٣٧ في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٥.

١٧٠- إن التعديل الذي طرأ على استراتيجية المكتب مؤدياً إلى القيام بمهام أطول في الميدان استلزم مزيداً من الاستعانة المكثفة بالمهارات اللغوية بغية تمكين الأفرقة المتكاملة من استجواب الشهود والجني عليهم، وإعداد محاضر بما يجمع من مواد سمعية بصرية، وترجمة الوثائق المراد استعمالها بمثابة أدلة.

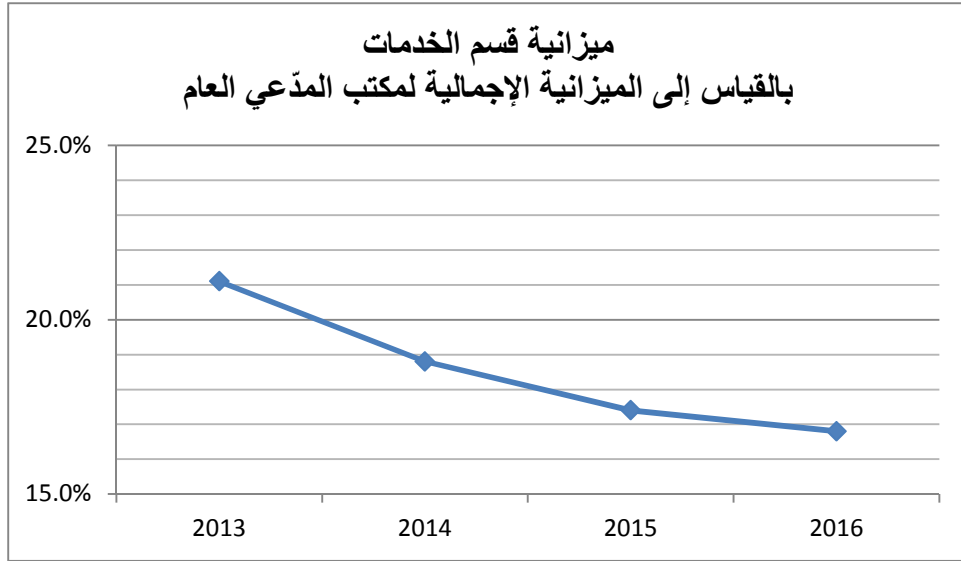
١٧١- وقد انخرطت وحدة الخدمات اللغوية انخراطاً نشطاً في توفير جميع الخدمات الأنفة الذكر. وثمة مؤشر مفيد إلى المقادير الإجمالية المتزايدة للأعمال التي اضطلعت بها هذه الوحدة يتمثل في عدد أيام الترجمة الشفوية المتعاقد بشأنها في السنوات الست الأخيرة، الذي شهد زيادة حادة منذ وضع الاستراتيجية الجديدة في عام ٢٠١٣.



(\*\*) ٢٠١٥: الرقم الخاص بهذا العام (المساوي ١٥٠٠) محسوب حساباً استقرائياً تقريبياً على أساس الرقمين ك١ = ٤٠٧ (عدد أيام الترجمة الشفوية التي وُفرت فعلاً) + ك٢ = ٣٣٠ (عدد أيام الترجمة الشفوية المطلوبة المقدّر). وهو رقم يُقدّم على سبيل الدلالة فقط.

١٧٢- ويظهر من الأمتلة المسوقة أن من الواضح أن التزايد التدريجي في مدى التعقيد الذي تتسم به المهمات والأدلة والمعلومات وفي مقادير كل ذلك، على النحو الذي يتحدد بالنهج الجديد المتبع في أنشطة التحقيق والمقاضاة، يستلزم موارد إضافية للاضطلاع بوظائف الدعم الحاسم الأهمية الذي يقدمه قسم الخدمات.

١٧٣- وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٨٧٦,٩ ألف يورو (١٢,٨ في المئة). ويمثل مجموع الموارد التي يحتاج إليها قسم الخدمات ١٦,٨ في المئة من الميزانية التي يطلبها المكتب لعام ٢٠١٦ (انظر الرسم البياني أدناه).



١٧٤- ويستمر المكتب على معاملته المركزية لبعض بنود الميزانية غير المتصلة بالعملين مثل بند "الخبراء الاستشاريون" وبند "الأثاث والعتاد" وبند "اللوازم والمواد" وبند "التدريب" ضمن البرنامجين الفرعيين ٢١١٠ و ٢١٢٠ (الذين يمثلان جزءاً من البرنامج ٢١٠٠ (ديوان المدعي العام)). وذلك يتيح التحرك السريع إزاء إمكان تغيير احتياجات المكتب خلال تنفيذ الميزانية. وقد حظي هذا النهج بالثناء من مراجعي الحسابات باعتباره يضمن مراقبة أفضل للنفقات ضامناً في الوقت نفسه التحلي بالمرونة في تلبية المتطلبات التشغيلية. فعلى هذا النحو تبين ميزانية قسم الخدمات (وميزانية ديوان المدعي العام بمقدار ما يتعلق الأمر بالتدريب والخبراء الاستشاريين) الزيادات في الموارد التي يطلبها - ويستخدمها - بالفعل سائر البرامج الفرعية ضمن المكتب تيسيراً للأنشطة المحررة في مجالات العمل.

٦ ٨٩٩,٢ ألف يورو

الموارد من الموظفين

١٧٥- سيتألف ملاك موظفي قسم الخدمات في عام ٢٠١٦ من موظفين يبلغ مجموعهم ٧٤:٣٧ وظيفة ثابتة و ٣٧ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة ومن وظائف الترجمة الميدانيين (٣٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٤، ٧٣، ٣ ألف يورو

١٧٦- يتألف قسم الخدمات من أربع وحدات، يشرف عليها المدير الإداري الرئيسي (من الرتبة ف-٥). وتضم وحدة الإدارة العامة موظفاً إدارياً (من الرتبة ف-٣)، وموظفاً إدارياً معاوناً (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة مساعدين معيّنين بالشؤون المالية والإدارة العامة (خ ع-رأ). وتضم وحدة المعلومات والأدلة موظفاً معنياً بالمعلومات والأدلة (من الرتبة ف-٣)، وموظفاً مساعداً معنياً بالمعلومات والأدلة (من الرتبة ف-١)، وثلاثة مساعدين معيّنين بحفظ المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً معنياً بتدبير المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً رئيسياً بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة مساعدين معيّنين بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ). وتضم وحدة قاعدة المعارف مديراً لقاعدة المعارف (من الرتبة ف-٤)، وموظفين معيّنين بالمعلومات (من الرتبة ف-٢)، ومنسقين لقواعد البيانات (من الرتبة ف-١)، وموظفاً مساعداً معنياً بالمعلومات (من الرتبة ف-١)، ومساعداً معنياً بالبحث فيما يتعلق بالكشف عن المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ). وتضم وحدة الخدمات اللغوية منسقا لغوياً (من الرتبة ف-٤)، و مترجماً/مراجعاً (لغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-٤)، و مترجماً/مراجعاً (لغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٤)، ومنسقا للترجمة الشفوية/مترجماً (من الرتبة ف-٣)، ومنسقا معنياً بإعداد المحاضر (من الرتبة خ ع-رأ)، وخمسة مساعدين معيّنين بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة مساعدين لغويين (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً معنياً بإعداد المحاضر (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة ٨، ٢٥، ٣ ألف يورو

١٧٧- يظل قسم الخدمات يحتاج إلى موارد توفّر في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل الترجمة، وإعداد المحاضر، والترجمة الشفوية الميدانية، وطائفة واسعة من الخدمات الإدارية والتقنية التي تقدّم بمثابة دعم مباشر لأنشطة المكتب. وعليه فإن من الضروري مواصلة توفير الموارد الحالية.

١٧٨- ويحتاج قسم الخدمات أيضاً إلى وظائف إضافية توفّر في إطار المساعدة المؤقتة العامة للنهوض بأود قاعدة المعارف فيما يتعلق بتنظيم الملفات وكشف المعلومات، ولتدبير الأدلة، ولتوفير الخدمات اللغوية للنهوض بعبء العمل الإضافي المتأاتي عن زيادة عدد الأنشطة وتزايد عدد العاملين في المكتب. ويتوزع شاغلو الوظائف المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة فيما يخص عام ٢٠١٦ التوزع التالي:

- (أ) مراجعان (من الرتبة ف-٤) لمدة ١٨ شهراً (١,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ب) ثلاثة عشر مترجماً (من الرتبة ف-٣) لمدة ١١٧ شهراً (٩,٧٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ج) خمسة مترجمين معاونين (من الرتبة ف-٢) لمدة ٦٠ شهراً (٥,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (د) منسق معاون معني بالترجمة الشفوية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

- (هـ) أربعة مترجمين مساعدين (من الرتبة ف-١) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (و) موظف معني بالدعم الإداري (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ز) مساعد معني بالخدمات اللغوية (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ح) معاون معني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ط) مساعد معني بالشؤون المالية والإدارة العامة (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ي) موظف معني بتدبير البيانات (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ك) موظف معني بالمعلومات (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ل) منسق لقواعد البيانات (من الرتبة ف-١) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (م) مساعد تقني معني بنظم المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ن) معاونان معنيان بالأدلة الإلكترونية (من الرتبة ف-٢) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (س) مساعد معني بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ع) تراجمة ميدانيون (من الرتبة خ ع-رأ)، ما يعادل ٣٣ شهراً (٢,٧٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

١٧٥ مكرراً- إن ما يُطلب فيما يخص معظم الموارد من المساعدة المؤقتة العامة هو مجرد تأكيد استمرار توفيرها لأداء الأنشطة الجارية التي يضطلع بها المكتب (أي أنه قد سبق إقرار هذه الموارد فيما يخص عام ٢٠١٥). وترتبط الموارد الإضافية المطلوبة في ميزانية عام ٢٠١٦ بزيادة في الاحتياجات التشغيلية للمكتب التي تستلزم تقديم قسم الخدمات دعماً حاسماً للأهمية. ومجمل الزيادة محدود وذلك بفضل التقدم المحقق على صعيد التنظيم الداخلي، ومساهمات تسلسل الأعمال، والإجراءات.

## الموارد غير المتصلة بالعاملين

١ ٢٢١,٦ ألف يورو

١٧٦ مكرراً- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٢٠,٣ ألف يورو (٢٢,٠ في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد.

## السفر

٣٥٢,١ ألف يورو

١٧٧ مكرراً- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤٩,٣ ألف يورو (١٦,٣ في المئة). وتخص الزيادة أنشطة دعم للأفرقة المتكاملة. فموظفو الدعم التقني والترجمة الميدانيون (المحشودون حشداً محلياً والمحشودون حشداً عالمياً) العاملون في وحدة المعلومات والأدلة يقدمون الدعم اللازم للمهام التحقيقية والمهام المتصلة بالمقاضاة فيما يخص جميع القضايا خلال مرحلة التدارس الأولي، ومرحلة التحقيق، والمرحلة التمهيديّة، والمرحلة الابتدائية. كما إن بند الميزانية المعني يشمل أموالاً تخصص لعدد من البعثات إلى بلدان الحالات تُجرى لتقييم وحشد المترجمين الميدانيين. وتُطلب الموارد المخصصة للسفر أيضاً لعشر مهام يضطلع بها الموظفون التقنيون واللغويون والإداريون للمشاركة في مؤتمرات مهنية.

## الخدمات التعاقدية

٦٠٩,٥ آلاف يورو

١٧٨ مكرراً- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٦٠,٠ ألف يورو (٣٥,٦ في المئة).

١٧٩- ويحتاج إلى الخدمات التعاقدية لرفد مشاريع داخلية، أو لتوفير موارد من أجل المتطلبات الخاصة وحالات الارتفاع الكبير في مقدار الأنشطة التي يتعذر النهوض بأودها على نحو فعّال وفي الوقت المناسب بموارد داخلية من خلال توظيف المزيد من العاملين. وتلكم هي الحال فيما يخص الاستعانة بمترجمين خارجيين رفاً لوحدة الترجمة الداخلية التابعة للمكتب، عندما لا يتعارض ذلك مع مقتضيات السرية. والأهم أن ذلك يلزم لمواجهة حالات بلوغ النشاط أوجهً بفعل أعباء عمل متصلة بالقضايا على وجه التحديد يتوجب النهوض بها في آجال معيّنة، وحالات الوثائق التي تتعين ترجمتها إلى لغة ليس بين المترجمين الداخليين من يتقنها أو ترجمتها من هذه اللغة. وكذلك تلزم اعتمادات لسد تكاليف الاستعانة بجهة خارجية لإعداد المحاضر رفاً لقدرة المكتب الداخلية، عندما تسمح مقتضيات السرية بذلك.

١٨٠- كما تُطلب اعتمادات مقدارها ٩,٥ آلاف يورو لتكليف جهة خارجية بأعمال استنساخ إلكتروني ومعاملة رقمية وطبع لبند أدلة كبيرة جداً تستلزم معدات متخصصة ليست متيسرة في المحكمة أو ليس من الاقتصادي احتيازاها فيها. وسيستخدم هذا المبلغ أيضاً لتكليف جهة خارجية بكل ما قد يلزم من معالجة الوسائط الإلكترونية الواسعة النطاق.

## اللوازم والمواد

١٢٠,٠ ألف يورو

١٨١- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١١,٠ ألف يورو (١٠,١ في المئة).

١٨٢- ويخصّص قسط من اعتمادات بند الميزانية هذا لشراء وسائط (مثل البطاقات الرقمية المصنونة الآمن، والأقراص الصغيرة، والبطاريات) للأجهزة التي يستخدمها المحققون (من قبيل الكاميرات وأجهزة التسجيل). وتلزم

اعتمادات للإبقاء على الاشتراكات السنوية في قواعد بيانات/مجلات تخص مكتب المدعي العام على وجه التحديد واشتراكات مهنية (مثل الاشتراك في الرابطة الدولية للمدعين العامين) وشراء كتب مرجعية هامة ضرورية لدعم أنشطة المكتب الأساسية.

١٨٣- وتلزم مواد ولوازم خاصة من أجل أنشطة في مجال التحقيق بما فيه التحقيق الجنائي العلمي. ومن ذلك مثلاً صور الأمكنة التي تلتقطها السواتل، والأوكياس التي توضع فيها الجثث، والقفايز المطاطية، والمستهلكات، والأجهزة (فيما يخص أنشطة التحقيق الجنائي العلمي). ويُقدر المبلغ اللازم لكل عملية تحقيق ناشط بما مقداره ١٢,٨ ألف يورو. واستناداً إلى عدد عمليات التحقيق الناشط البالغ خمس عمليات، يُطلب ما مجموعه ٦٤,٠ ألف يورو في إطار هذا البند من بنود الميزانية.

الأثاث والعتاد ١٤٠,٠ ألف يورو

١٨٤- لا تغير في المبلغ المطلوب.

١٨٥- وتلزم اعتمادات مقدارها ٤٠,٠ ألف يورو من أجل وحدة قاعدة المعارف للتكفل بإجراء ترقية البرمجيات الخاصة بمكتب المدعي العام على وجه التحديد وبرمجيات التطبيقات الجديدة للمساعدة في تناول القضايا، ولا سيما برمجيات استخراج محتويات الوسائط الإلكترونية. ويشمل بند الميزانية هذا أيضاً مبلغاً مقداره ٢٠,٠ ألف يورو لوحدة المعلومات والأدلة من أجل صيانة واستبدال وترقية معدات المهمات الخاصة بمكتب المدعي العام على وجه التحديد (لعمليات التحقيق بالوسائل السمعية البصرية/جمع البيانات).

١٨٦- أما المقدار الباقي البالغ ٨٠,٠ ألف يورو فإنه يُطلب لشراء برمجيات حاسوبية خاصة لإعادة تشكيل مساح الجرائم رقمياً وترقية المعدات التقنية التي تحتاج إليها وحدة التحقيق الجنائي العلمي.

## الجدول ٢٥ : البرنامج الفرعي ٢١٢٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات ٢١٢٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المتعمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية	١٣٥٥,٧	١٥٢٢,٨	٢٨٧٨,٥	١١٤٤,٥	٤٦٠,٠	١٦٠٤,٥	١١٧٤,٨	٨٣٦,٢	٢٠١١,٠	٤٠٦,٥	٢٥,٣
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٣٣٧,٣	١٢١٤,٤	١٥٥١,٧	٢٦٥,٩	١١٩٦,٥	١٤٦٢,٤	١٤٦٢,٤	١٤٦٢,٤	١٤٦٢,٤	-٨٩,٣	-٥,٨
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٣٥٥,٧	١٥٢٢,٨	٢٨٧٨,٥	١٤١١,٨	١٦٧٤,٤	٣٠٨٦,٢	١٤٤٠,٧	٢٠٣٢,٧	٣٤٧٣,٤	٣١٧,٢	١٠,١
المساعدة المؤقتة العامة	٠,١	١٨٤٢,٩	١٨٤٣,٠	٦٠,٩	١٩٠٣,٩	١٩٦٤,٨	٢٧١٨,٦	٢٧١٨,٦	٢٧١٨,٦	٧٠٧,٢	٢٦,٠
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	٣,٧	٢,٤	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٠,٠	٠,٠
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٣,٨	١٨٤٥,٣	١٨٤٩,١	٦٠,٩	١٩١٠,٠	١٩٧٠,٩	٢٧١٨,٦	٢٧١٨,٦	٢٧١٨,٦	٧٠٧,٢	٢٦,٠
السفر	٢١,٠	٢٦٤,٦	٢٨٥,٦	٢٣,٤	٣٠٩,٠	٣٣٢,٤	٣٠٢,٨	٣١١,٠	٣٥٢,١	٤٩,٣	١٦,٣
الضيافة											
الخدمات التعاقدية	٢٠,٢	٢٩٥,٠	٣١٥,٢	٥٠,٠	٤٦٣,٠	٥١٣,٠	٤٤٩,٥	٥٤٩,٥	٦٠٩,٥	١٦٠,٠	٣٥,٦
التدريب	٠,٨	٠,٨	١,٦	٠,٨	٠,٨	١,٦	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٠	٠,٠
الخبراء الاستشاريون											
النفقات التشغيلية العامة	٨,٢	٦٠,٦	٦٨,٨	٦٩,٤	٠,٦	٧٠,٠	٧١,٠	٧١,٠	٧١,٠	١١,٠	١٥,٦
الوظائف والمواد	٤,٤	٤٥,٤	٤٩,٨	٦٠,٤	١٠,٦	٧١,٠	٧١,٠	٧١,٠	٧١,٠	١١,٠	١٥,٦
الأثاث والمعدات											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٥٣,٨	١١٣٠,٩	١١٨٤,٧	١٢٧,٢	١٣٧٩,٨	١٥٠٧,٠	١٥٠٧,٠	١٥٠٧,٠	١٥٠٧,٠	١٤٠,٠	٩,٣
المجموع	١٤١٣,٣	٤٤٨٩,٠	٥٩٠٢,٣	١٦٠٩,١	٦١٦٨,٣	١٢٧٧٠,٠	٦٨٧٦,١	٦١١٣,٢	٨١٢٠,٨	١٢٤٤,٧	١٨,١

## الجدول ٢٦ : البرنامج الفرعي ٢١٢٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٢-م	١-م	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
الملاك الأساسي					١	٤	٢	٢	١	١٠	٤
الوظائف القائمة							١	١	٣	٥	١٨
المجموع الفرعي					١	٤	٣	٣	٤	١٥	٢٢
الوظائف الجديدة/المحولة											
الملاك الأساسي											
الوظائف القائمة											
المجموع الفرعي											
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة											
المجموع الفرعي											
المجموع					١	٤	٣	٣	٤	١٥	٢٢



## المقدمة

١٨٧- يتسم التعاون بأهمية حيوية للتحقيق في القضايا ومقاضاة المشتبه بهم في الوقت المناسب. ولكل من الحالات أو القضايا المحالة إلى المحكمة متطلباتها الفريدة في مجال التعاون. إن شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون هي الشعبة الرائدة فيما يخص تيسير ما يجريه المكتب من عمليات التحقيق وذلك بالسهر على التعاون والتعاقد القضائي بموجب الباب التاسع من نظام روما الأساسي. وتستتبع المهام المنوطة بها في مجال التعاون العام والعلاقات الخارجية إقامة وتدبر علاقات مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك شحذ الدعم العام لعمل المكتب والترجيح له وإبلاغ رسائله الرئيسية. فهذه الشعبة تتولى المسؤولية الرئيسية عن إقامة وتعزيز شبكة قوية وواسعة للتساند والتعاون مع الدول، والمنظمات الدولية، وسائر الشركاء، لا بد منها لكي يضطلع مكتب المدعي العام على نحو فعال بالمهام القضائية المنوطة به في إطار ولايته. وكذلك تتولى هذه الشعبة المسؤولية عن إجراء جميع عمليات التدارس الأولى للحالات، بصرف النظر عما إذا كان نظر المحكمة فيها متأثراً عن قيام دول أطراف بإحالتها إليها أم عن قيام مجلس الأمن بهذه الإحالة أم عن تصرف المدعي العام في شأنها من تلقاء نفسه عملاً بالمادة ١٥ من نظام روما الأساسي. وهكذا تؤدي هذه الشعبة ضمن المكتب دوراً رائداً فيما يتعلق بالاختصاص، والمقبولية، ومصالح العدالة، وتقدم إلى المدعية العامة توصيات أساسية بشأن مباشرة التحقيقات الجديدة.

١٨٨- وتتألف هذه الشعبة من قسمين: قسم التعاون الدولي (ICS) وقسم تحليل الحالات (SAS). وتندرج أنشطة قسم التعاون الدولي في ثلاثة مجالات، تخضع لإشراف عام من رئيس القسم، بدعم إضافي من مستشار قانوني: '١' التعاون المتعلق بالحالات على وجه التحديد ضمن أفرقة متكاملة؛ '٢' التعاقد القضائي؛ '٣' التعاون العام والعلاقات الخارجية:

(أ) يدعم قسم التعاون الدولي كلاً من الأفرقة المتكاملة بمستشار معني بالتعاون الدولي، يتولى المسؤولية عن تيسير جميع المتطلبات المتعلقة بالتعاقد القضائي وكل طلبات التعاون الموجهة من الفريق إلى الشركاء في التعاون؛ وتعبئة واستدامة الدعم العام والنهوض بالإحاطة بعمل المكتب فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة في كل قضية تُسند إليه؛ وإقامة مراكز للتنسيق الاشتغالي بحيث يتاح للفريق المتكامل النفاذ الدائم إلى ما يخص القضية من أراض وأدلة مادية وشهود؛ والتحرك الاستجابي السريع بشأن كل ما قد يتبينه الفريق أو السلطات الوطنية من مشكلات وتقديم معلومات تعقيبية عنه.

(ب) ويسدي المكوّن المعني بالتعاون القضائي المشورة التقنية والاشتغالية الاستراتيجية، والدعم والإرشاد لجميع المستشارين المعنيين بالتعاون الدولي بغية التكفل بجودة المراقبة وإيصال جميع طلبات التعاقد القضائي والردود التي ترسل بالنيابة عن الأفرقة المتكاملة ومتابعة هذه الطلبات والردود طبقاً للإجراءات والمعايير ذات الصلة. إنه مسؤول، بالتشارك مع كل من المستشارين المعنيين بالتعاون الدولي، عن تتبع الامتثال ومسك جميع السجلات المتصلة بطلبات المساعدة الصادرة وطلباتها الواردة في قاعدة البيانات، ووضع ومراجعة الاستراتيجيات المرمي منها إلى تيسير

التعاون للقبض على المشتبه فيهم وتقديمهم إلى المحكمة، وعن تمييز الأصول وتحديد مكان وجودها وتبعتها وتحميدها.

(ج) أما المكون المعني بالتعاون العام والعلاقات الخارجية فيتولى المسؤولية عن إساءة المشورة الاستراتيجية وتقديم الدعم فيما يتعلق بالتعاون العام والعلاقات الخارجية إلى المدّعية العامة ومدير شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون. إنه يساند المدّعية العامة وهذا المدير فيما يخص الالتزامات الدبلوماسية وسائر الالتزامات المتعلقة بالتعاون العام، ويسهر على إقامة وتدبر العلاقات الخارجية للمكتب مع الدول وسائر الشركاء، وينسق ذلك من أجل شحذ الدعم العام لأنشطة المكتب، ويمثل المكتب خلال المباحثات بشأن شتى المسائل التي تنظر فيها الجمعية و/أو هيئاتها الفرعية، والتي لها أثر على عمل المكتب.

١٨٩- ويُجري قسم تحليل الحالات جميع عمليات التدارس الأولى ويسدي المشورة بشأن الأمور المعقدة من الناحية الوقائية ومن الناحية القانونية فيما يتعلق بالاختصاص والمقبولية، وتقييم مصالح العدالة، ولا سيما تقييمها من ناحية مصالح المحني عليهم. ويمثّل إجراء عمليات التدارس الأولى واحداً من ثلاثة الأنشطة الرئيسية للمكتب، إلى جانب إجراء عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة. ولا يقتصر شأن عمليات التدارس الأولى على أهميتها الحاسمة للبت فيما إذا كان يتعين مباشرة تحقيق بل يتعدى هذه الأهمية إلى كونه يفيد أيضاً في إرساء أساس راسخ للتعاون في الحالات التي تباشر فيها عمليات تحقيق جديدة. وإضافةً إلى ذلك يمكن أن يكون لعمليات التدارس الأولى أيضاً أثر وقائي وأن تفيد في تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل التكامل، ويُحتمل أن تغني عن تدخل المحكمة. ثم إن حصيلة العمل التحليلي الحاسم الذي يجريه قسم تحليل الحالات تندرج ضمن نطاق التحليل بمثابة مُدخّل ذي أهمية أساسية لنجاح عمليات التحقيق، عندما يقرر الادعاء فتح تحقيق في الحالة المعنية.

## الجدول ٢٧ : النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
القضاء والمقاضاة (الهدف ٢-١) الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: إجراء عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة	• المحاكاة المرئية: ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً	• إجراء تسع عمليات تدارس أولي
القضاء والمقاضاة (الهدفان ٢-١ و ٣-١) الغاية ٣ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة	• المحاكاة المرئية: ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً • أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	• تحديد إمكانات المضي في إدماج احتياجات التحقيق والشروع في مرحلة التدارس الأولي • المضي في زيادة التواصل فيما يتعلق بعمليات التدارس الأولي • مواصلة الإعداد المبكر للاضطلاع بوظيفة التصدي الأولي لفورات العنف أو أخطاره الكبيرة
	التعاون	• الاضطلاع بتقييم مدى جودة البعد المتعلق بالتعاون الداخلي وتنفيذ مشاريع التحسين المنتقاة
التعاون والدعم (الأهداف ٢-٣ و ٣-٣ و ٤-٣ و ٦-٣) الغاية ٦ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته	• المحاكاة المرئية: ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً • أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	• القيام على النحو المقرر بتنفيذ خطط التعاون فيما يخص دعم عمليات التحقيق الدعم الحاسم الأهمية • توسيع شبكة مسؤولي تنسيق العمل لتشمل ثلاثة شركاء • التواصل مع أصحاب الشأن على النحو المقرر • تنفيذ خطط التعاون فيما يخص الدعم الحاسم الأهمية الذي تستلزمه عمليات التحقيق التي يجريها المكتب • توطيد شبكة المكتب من مسؤولي التنسيق العام وتنسيق العمل والأطراف الفاعلة على الصعيد القضائي والمضي في توسيع هذه الشبكة، وتبسيط وتوحيد السيرورات وأشكال التفاعل مع الشركاء (الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية)
الغاية ٩ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: العمل مع شعبة التحقيق لوضع وتدبر استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة بغية المضي في الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تُعنى بها المحكمة	• المحاكاة المرئية: ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّقُ فعلاً • أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	• الارتقاء بجودة طلبات التعاضد القضائي الموجهة إلى الدول والمنظمات الدولية بغية التمكين من إجراء عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة على نحو فعال • توسيع مدى تدابير التعاضد القضائي المطلوب • تحسين معدلات الرد على طلبات المساعدة والنتائج التي تؤتيها • القيام دعماً لسائر الشعب بتقدم المساعدة في إجراء المزيد من المشاورات بشأن مضمون استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة وظروف وضع هذه الاستراتيجية وتبعات تنفيذها، وتقييم النتائج وتحديد المساهمة التي يمكن أن يقدمها المكتب

## موارد الميزانية

١، ٠٠٧، ٤ آلاف يورو

١٩٠- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٥٦,٣ ألف يورو (٦,٨ في المئة)، تعزى رئيسياً إلى لزوم مستشار معني بالتعاون الدولي للفريق المتكامل الإضافي الذي يتناول عملية التحقيق الناشط الجديدة المدرجة ضمن الافتراضات. ويضاف إلى ذلك أنه يُطلب تمديد عقود الموظفين الذين يشغلون وظائف أُقرت في عام ٢٠١٥. فالموظفون المعنيون لازمون لزوماً ماساً لتمكين الشعبة من أداء المهام المنوطة بها في إطار ولايتها على نحو فعال في عام ٢٠١٦.

## الموارد من الموظفين

٢، ٥١٧، ٣ ألف يورو

١٩١- يتألف ملاك العاملين في الشعبة من ١٧ وظيفة ثابتة و١٧ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١٦,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

١ ١٨٥,٥ ألف يورو

١٩٢- لا تُطلب أي وظائف ثابتة أخرى.

١٩٣- يرأس الشعبة مدير (من الرتبة مد-١)، يساعده مساعد شخصي (مساعد إداري) (من الرتبة خ ع-ر). ويضم ملاك قسم التعاون الدولي رئيساً (من الرتبة ف-٥)، ومستشاراً معنياً بالتعاون القضائي (من الرتبة ف-٤)، ومستشاراً معنياً بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٤)، ومستشاراً قانونياً (من الرتبة ف-٤)، وثلاثة مستشارين معنيين بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٣)، ومستشارين معاونين معنيين بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٢)، ومساعداً إدارياً (من الرتبة خ ع-ر). ويضم ملاك قسم تحليل الحالات محلل حالات رئيسياً (من الرتبة ف-٤)، ومحلل حالات (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة محللي حالات معاونين (من الرتبة ف-٢).

## المساعدة المؤقتة العامة

٧، ٦٣١، ١ ألف يورو

١٩٤- يحتاج قسم التعاون الدولي إلى ثماني وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة للنهوض بأود عمليات التحقيق الناشط المرتقب إجراؤها وفقاً للافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ ومراجعة حالات أخرى ساكنة حالياً لكن يتعين العمل لجعلها تبلغ مرحلة يمكن فيها انتقالها بسرعة وعلى نحو سليم إلى الحال الناشطة إذا طرأت مستجدات إيجابية، مثل تقدم أحد المشتبه فيهم في إطارها إلى المحكمة. إن كلاً من المستشارين المعنيين بالتعاون مُنتدب رسمياً للعمل في فريق متكامل معيّن لكنه يعمل في بعض الأحيان بصفة رديف لفريق آخر.

١٩٥- وتتوزع الوظائف المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٦ التوزيع التالي:

(أ) مستشاران معنيان بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٣) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(ب) ثلاثة مستشارين معاونين معنيين بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٢) لمدة ٣٦ شهراً (٣,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(ج) مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(د) مساعد معني بالتعاون القضائي (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(هـ) مساعد قانوني (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل.

١٩٦- ولا يُطلب فيما يخص عام ٢٠١٦ إلا وظيفة إضافية واحدة. ويُعزى طلبها إلى عملية التحقيق الناشط الإضافية المدرجة ضمن الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦، ما يستلزم مستشاراً معنياً بالتعاون الدولي متفرغاً لوظيفته هذه (من الرتبة ف-٣) لاستكمال ملاك الفريق المتكامل المكلف بإجراء هذا التحقيق.

١٩٧- ويضاف إلى ذلك أن قسم التعاون الدولي يطلب تأكيد استمرار وظيفة موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) يعمل في نيويورك (أقرت في عام ٢٠١٥) لمدة ستة أشهر (٠,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). فيتعين أن يستبقي مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية هذا الموظف، بصفته موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، ليتولى ضمن نظام الأمم المتحدة تجهيز وتنسيق طلبات المساعدة الصادرة عن مكتب المدعي العام للمحكمة. ولما كانت هذه الوظيفة تشتمل أيضاً على طلبات المساعدة التي يرسلها رئيس قلم المحكمة بالنيابة عن الدوائر أو محامي الدفاع فإن باقي تكاليفها ستُتقاسم مع ديوان رئيس القلم.

١٩٨- ويعمل حالياً في قسم تحليل الحالات ثمانية موظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٠,٨) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). وبالنظر إلى استمرار تزايد عبء العمل الواقع على عاتق هذا القسم وإلى الحاجة الماسة لإجرائه عمليات تدارس أولي على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة، وناجح، ومأمون، ستظل هذه الموارد لازمة في عام ٢٠١٦. ويُتوقع أن تُجرى في عام ٢٠١٦ تسع عمليات تدارس أولي ستستلزم ما لا يقل عن ١٢ محملاً من رتب تراوح بين الرتبة ف-١ والرتبة ف-٣ (١,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل لكل حالة).

١٩٩- وتتوزع الوظائف المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٦ التوزع التالي:

(أ) محملاً حالات (من الرتبة ف-٣) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(ب) أربعة محملي حالات معاونين (من الرتبة ف-٢) لمدة ٤٨ شهراً (٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(ج) محملاً حالات مساعدين (من الرتبة ف-١) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٤٨٩,٩ ألف يورو

٢٠٠- تنطوي الميزانية على زيادة مقدارها ٣٩,٤ ألف يورو (٨,٧ في المئة) ويقتصر مقدارها على ما يسد نفقات المهمات الإضافية التي تستلزمها عمليات المكتب.

## السفر

٤١٩,٩ آلاف يورو

٢٠١- على وجه الإجمال تنطوي ميزانية السفر المقترحة على زيادة مقدارها ٣٩,٤ ألف يورو (٨,٧ في المئة). ويجسد ذلك الحاجة الماسة إلى المهام التي يجريها قسم تحليل الحالات فيما يتعلق بحالات خاضعة للتدارس الأولي، بما فيها المهام المضطلع بها في بلدان الحالات و/أو لدى الجهات التي تقدم المعلومات. إن مدير الشعبة ورئيس قسم التعاون الدولي ورئيس قسم تحليل الحالات والمستشارين المعنيين بالتعاون الدولي أو محلي الحالات سيقومون بمهام محدّدة الأهداف وسيثابرون على المشاركة في اجتماعات هامة لضمان تعاون الدول والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالحالات وتعاونها العام. كما إن رئيس قسم التعاون الدولي ورئيس قسم تحليل الحالات سيسهران على مراقبة المدّعية العامة في مهام متصلة بالحالات بغية شحذ التعاون.

## الجدول ٢٨ : البرنامج ٢٢٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	مصرفات عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المحتملة		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة		النمو في موارد عام ٢٠١٦	
	(بالآلاف اليوروات)		(بالآلاف اليوروات)		(بالآلاف اليوروات)		بالتقاييس إلى عام ٢٠١٥	
٢٢٠٠	الميزانية الأساسية		الميزانية المتصلة		الميزانية الأساسية		المبلغ %	
	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ
الموظفون من الفئة الفنية	١٥٩٥,٧	٧٩٢,٠	١٧٠٥,٠	٩٢٧,٤	١٧٠٥,٠	٩٢٧,٤	٤٧,٥	٢,٨
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٣٤,٩	١٣٢,٩	١٣٤,٩	١٣٢,٩	١٣٢,٩	١٣٢,٩	-٢,٠	-١,٥
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٥٩٥,٧	٧٩٢,٠	١٨٣٩,٩	٩٢٧,٤	١٨٣٩,٩	٩٢٧,٤	٤٥,٦	٢,٥
المساعدة المؤقتة العامة	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	١٧١,٣	١١,٧
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات								
العمل الإضافي								
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	٩٢٠,٧	١٧١,٣	١١,٧
السفر	٣٧٦,٩	٢٥٥,٢	٣٧٦,٩	٢٩٦,٤	٣٧٦,٩	٢٩٦,٤	٣٩,٤	٨,٧
الضيافة								
الخدمات التعاقدية								
التدريب								
الخبراء الاستشاريون								
التفقات التشغيلية العامة								
اللوازم والمواد								
الأثاث والعتاد								
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة	٣٧٦,٩	٢٥٥,٢	٣٧٦,٩	٢٩٦,٤	٣٧٦,٩	٢٩٦,٤	٣٩,٤	٨,٧
بالمعاملين								
المجموع	٢٨٩٣,٣	١٩٦٧,٩	٣٧٥٠,٨	٢٦٨٤,٢	٣٧٥٠,٨	٢٦٨٤,٢	٢٥٦,٣	٦,٨

## الجدول ٢٩ : البرنامج ٢٢٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

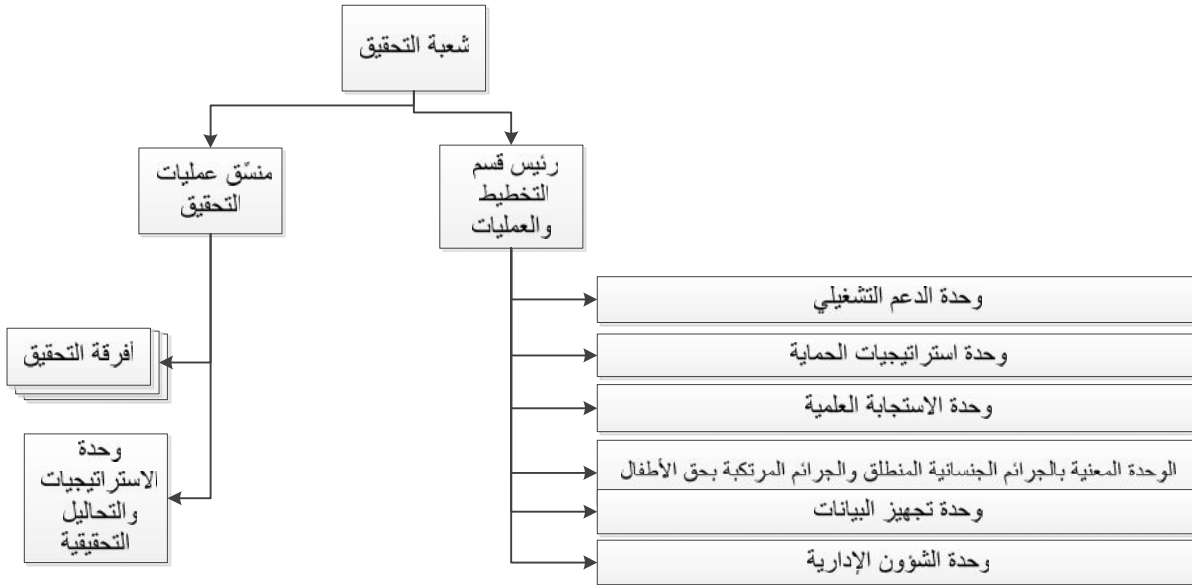
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحالات	ملاك فرعي	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحالات	ملاك فرعي	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحالات	ملاك فرعي	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحالات	ملاك فرعي	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحالات	ملاك فرعي	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحالات	ملاك فرعي	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحالات	ملاك فرعي
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الملاك المتصل بالحالات																					
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الملاك الأساسي																					
الملاك المتصل بالحالات																					
المجموع الفرعي																					
الملاك الأساسي																					
الملاك المتصل بالحالات																					
المجموع الفرعي																					
الملاك الأساسي																					
الملاك المتصل بالحالات																					
المجموع الفرعي																					
المجموع	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١

## المقدمة

٢٠٢- توفر شعبة التحقيق، التي يتولى إدارتها العامة مديرها وفريقها الإداري، المكوّن المعني بالتحقيق من مكوّنات الفريق المتكامل الذي يُجرى عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة للمكتب تحت مسؤولية محام رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية تابع لشعبة المقاضاة. وتتولى شعبة التحقيق توظيف وتدريب المحققين والمحلّين ومدخلي البيانات العاملين ضمن الفريق المتكامل، وتراقب أداءهم.

٢٠٣- وتدعم الوحدات المتخصصة العاملة ضمن شعبة التحقيق الأفرقة المتكاملة في إعداد وتنفيذ خططها كما تدعمها من خلال إسداء المشورة وتقديم المساعدة في إجراء العمليات. أما وحدة الدعم التشغيلي (OSU) فتساعد على السهر على سرية وأمن نشر البعثات في الميدان، وتقديم الدعم الاشتغالي لها. وتقدّم وحدة استراتيجيات الحماية (PSU) المساعدة في السهر على وضع استراتيجيات التحقيق بطريقة تتيح تدبر الأخطار التي يمكن ارتقاب أن يتعرض لها الأشخاص المتعاونون مع المكتب. وتعمل كلتا هاتين الوحدتين بتعاون وثيق وعلى نحو متكامل مع قلم المحكمة من خلال توزيع المسؤوليات استناداً إلى سلسلة متواصلة من الخدمات. وتدعم وحدة الاستجابة العلمية (SRU) الأفرقة المتكاملة فيما يخص على سبيل المثال عمليات التحقيق الجنائي العلمي (عمليات الانتبش، وعمليات التشريح، وعمليات تحسين المواد السمعية البصرية، إلخ)، وعمليات التحقيق السبراني، وعمليات إعداد الصور الملتقطة بواسطة السواتل. وتقوم الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال (GCU) بمساعدة الأفرقة على التعامل مع الشهود الهشيشي الحال والتحقيق في الجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال. ثم إن وحدة تجهيز البيانات (DPU) ووحدة الشؤون الإدارية تقدمان الخدمات في مجال تجهيز المعلومات والخدمات الإدارية.

٢٠٤- ويتمثل أحد الأدوار الحاسمة الأهمية المنوطة بشعبة التحقيق في وضع وتدبر معايير العمل لجميع أفرقة التحقيق ووحداته.



## أهداف شعبة التحقيق

- ١- تنفيذ عدد من عمليات التحقيق المخطط لها (الهدف الاستراتيجي ١-١). الغاية الاستراتيجية السنوية لمكتب المدعي العام فيما يخص عام ٢٠١٦: إجراء خمس عمليات تحقيق ناشط، وتقديم الدعم التحقيقي لخمس محاكمات، واستدامة تسع عمليات تحقيق ساكن.
- ٢- تحسين درجة جودة ونجاعة عمليات التحقيق من خلال مشاريع التحسين (الهدف الاستراتيجي ٣-٤).  
الغايات الاستراتيجية السنوية لمكتب المدعي العام فيما يخص عام ٢٠١٦:  
(أ) استهلال العمل بمعايير التحقيق والتدريب على تطبيقها؛  
(ب) تعزيز التحليل من خلال أعمال قاعدة بيانات تحليل الوقائع وتنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بتقييم المصادر تنفيذاً كاملاً؛  
(ج) استحداث مَنفذ إلكتروني خاص بمكتب المدعي العام تسهياً للإفادة بالجرائم؛  
(د) تطبيق نموذج الحضور الميداني الجديد فيما يخص كل عملية تحقيق جديدة؛  
(هـ) تعزيز جمع الأدلة ذات الأشكال البديلة، عن طريق أمور منها وضع معايير لإجراء عمليات تحقيق بالوسائل الإلكترونية على الإنترنت.
- ٣- تدريب جميع الموظفين المعنيين على أسس التحقيق بالوسائل الإلكترونية على الإنترنت وعلى تناول الأدلة الإلكترونية (الهدف الاستراتيجي ٤-١).
- ٤- استبانة سبل تحقيق مكاسب عن طريق تحسين النجاعة ورصد هذه المكاسب من خلال مراجعة الإجراءات (الهدف الاستراتيجي ٥-٢).



## الجدول ٣٠: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
<b>القضاء والمقاضاة (الهدف ٣-١)</b>		
الهدف ١ من أهداف مكتب المدعي العام: إجراء خمس عمليات كاملة من عمليات التحقيق الناشط، وتقديم الدعم التحقيقي لخمسة محاكمات، واستدامة تسع عمليات تحقيق ساكن حتى إلقاء القبض على المتهمين فيها	عدد عمليات التحقيق المنفذة	٩+٥+٥ • • تحسين تنفيذ ما لا يقل عن ٨٠% من تدابير التحقيق المدرجة ضمن نطاق سيطرة شعبة التحقيق
<b>القضاء والمقاضاة (الهدفان ٢-١ و ٣-١)</b>		
الغاية ٢ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: • الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال	الحكاك المرورية: ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما	• إدماج الاهتمام بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال في عمليات التحقيق كلما أمكن ذلك، وتنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في سياسات مكتب المدعي العام ذات الصلة
<b>القضاء والمقاضاة (الهدف ٣-١)</b>		
الهدف ٣ من أهداف مكتب المدعي العام: • استهلال العمل بمعايير التحقيق والتدريب على تطبيقها وإنجاز مرحلة الإعداد الأولى لتصديق المهارات في هذا المجال • تعزيز التحليل من خلال إعمال قاعدة بيانات تحليل الوقائع وتنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بتقييم المصادر تنفيذاً كاملاً • استحداث مَنفَذ إلكتروني خاص بمكتب المدعي العام تسهيلاً للإفادة بالجرائم • تطبيق نموذج الحضور الميداني الجديد فيما يخص كل عملية تحقيق جديدة • تعزيز جمع الأدلة ذات الأشكال البديلة، عن طريق أمور منها وضع معايير لإجراء عمليات تحقيق بالوسائل الإلكترونية على الإنترنت	• ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً • ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً • ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً • ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• حُسن تنفيذ ما لا يقل عن ٨٠% من التدابير المدرجة ضمن نطاق سيطرة شعبة التحقيق • إنشاء قاعدة بيانات تحليل الوقائع وتنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بتقييم المصادر • إنشاء المَنفَذ الإلكتروني فيما يخص عمليات التفتيش الناشط • تطبيق نموذج الحضور الميداني الجديد لنسبة من عمليات التحقيق تبلغ ٨٠% • تحقيق ٨٠% مما يُرمَع تحقيقه
<b>القضاء والمقاضاة (الهدف ٣-١)</b>		
الهدف ٤ من أهداف مكتب المدعي العام: تدريب جميع الموظفين المعنيين على أساس التحقيق بالوسائل الإلكترونية على الإنترنت وعلى تناول الأدلة الإلكترونية	ما يُرمَع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	تدريب ٨٠% من الموظفين ذوي الصلة

**القضاء والمقاضاة (الهدف ٣-١)**

الهدف ٧ من أهداف مكتب المدعي العام:

- التشارك مع جهتين رئيسيتين فيما يتعلق • ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً • إقامة الشراكات بالأمن السيبراني وأمن المعلومات
- إقامة حلقة استخبار منسّقة فيما يتعلق • ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً • إقامة حلقة الاستخبار بالأمن مع الشركاء ضمن المحكمة وخارجها
- تنجيز تحديث متطلبات المهارات الميدانية • أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة • تنجيز التحديث من حيث الفعالية والامتياز
- مراجعة الأخطاء النافذة مع الوحدات الأمنية • ما يُزَمَع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق فعلاً • مراجعة الأخطاء ضمن قلم المحكمة

**القضاء والمقاضاة (الهدف ٣-١)**

الهدف ٨ من أهداف مكتب المدعي العام:

- استبانة سبل تحقيق مكاسب عن طريق • ما يستبان من المكاسب التي يمكن تحقيقها • استبانة المجالات ذات الأولوية فيما يخص المكاسب التي تحسّن النجاعة من خلال مراجعة عن طريق تحسين النجاعة يمكن تحقيقها عن طريق تحسين النجاعة وتحديد المكاسب السيبرورات، ثم تحقيق هذه المكاسب المحتملة

٢٠٥- إن عمليات التحقيق تُجرى في بيئات بالغة التعقيد يكتنفها التطور: إذ يتعين تمييز وتطوير القرائن الجديدة بالثقة؛ وتعتبر السرية والأمن مكوّنين حاسمين يتعين التفكير فيهما بعناية مقدّماً بحيث لا يتعرض للخطر لا عمليات التحقيق ولا الأشخاص المشاركون فيها. ويظل رفاه الشهود من الشواغل التي يجب الاعتناء بها دون أن تتلخص مصداقيتهم. ويتعين تناول الأدلة بطريقة سليمة من ناحية التحقيق الجنائي العلمي وتسجيلها على نحو مناسب. ويتعين تجهيز وتحليل مقادير ضخمة من المعلومات. وتتأتى عن تطور التكنولوجيا وانتشارها السريعين تحديات وفرص جديدة (من قبيل تدبر البيانات الضخمة).

٢٠٦- وقد وضع المكتب، بغية التكيف مع هذه البيئة التي تكتنفها التحديات، استراتيجية للفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ تميّز فيها أمور منها ستة محاور للتكفل بأن تفي عمليات التحقيق من حيث جودتها بما يتوخى منها: تطوير القدرة على جمع أشكال من الأدلة أكثر تنوعاً، وزيادة دور التحليل، وتصديق كفاءات العاملين، وزيادة الحضور الميداني، وتكليف تشكيل ملاك العاملين مع البيئة الجديدة، والمضي في تطوير حماية الشهود.

٢٠٧- وبين تقييم الخطة الاستراتيجية للفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ (انظر الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) أن الاستراتيجية الجديدة توفّي نتائج إيجابية في المحكمة، بينما يستمر بذل الجهود لتحسين النجاعة من سنة إلى أخرى.

٢٠٨- لقد تحققت هذه النتائج بتقديم جودة العمل على كميته من حيث الأولوية. فأرجئت عمليات تحقيق هامة لمواجهة حالات متطورة (مثل ارتكاب جرائم جديدة في دارفور، وليبيا، ومالي) أو كانت معلّقة لوقت طال أكثر مما يجب (كما في القضية ٢ في الحالة في كوت ديفوار، حيث يتعلق الأمر بتحريك الدعاوى الساكنة حتى تُبلّغ فيها حال التأهب للمحاكمة).

٢٠٩- وترمي الميزانية الحالية المقترحة إلى الشروع في تدارك هذا النقص عن طريق العمل تدريجياً للتوصل إلى القدر الأساسي لملاك الموظفين. إن المكتب قدّم جودة عمله على كميته من حيث الأولوية. ويتعين عليه الآن التطور تدريجياً للوصول إلى وضع يمكن له فيه أن يضطلع بالمقدار اللازم من العمل محافظاً على جودته ونجاعته

الضرورتين. ويرمى من العمل على طريق التوصل إلى القَدِّ الأساسي لملاك الموظفين إلى تحقيق هاتين الغايتين، مع إيلاء الأولوية لعمليات التفتيش الضرورية بصورة أرشد. إن مبررات القَدِّ الأساسي لملاك الموظفين تُتناول في تقرير شامل منفصل. وسيكون النمو تدريجياً على مدى عدة سنوات بحيث يتسنى تدبر وقع ذلك المالي على مر الزمن. بيد أنه، بالنظر إلى التمويل المنقوص الذي شهدته السنوات السابقة، سيظل من اللازم استثمار موارد طائلة حتى للاضطلاع بالأنشطة الأساسية لعام ٢٠١٦، التي أُفردت لها مقادير غير كافية من الموارد.

٢١٠- وبالنظر إلى أن تكاليف الموظفين تمثل أهم العناصر التي يتحدد بها الوقع المالي للميزانية المقترحة فإن شعبة التحقيق تقدم أدناه منحيين مُتصوِّرين: (أ) ما من شأنه أن يلزم للوفاء بما تقضي به الافتراضات بأفرقة ووحدات ذات ملاك مناسب من الموظفين وفقاً للتقرير عن القَدِّ الأساسي لملاك العاملين، (ب) ما تقترحه الشعبة باعتباره الخطوة المتخذة في عام ٢٠١٦ على طريق التوصل إلى القَدِّ الأساسي لملاك العاملين، مع الإقرار بأنها ستظل منقوصة التجهيز بالموظفين في حالة الأخذ بهذا المقترح ومع تبيان تبعات هذا النقص في الموظفين.

النشاط	الافتراضات	القَدِّ الأساسي اللازم لعام ٢٠١٦	القَدِّ المنقوص لعام ٢٠١٦	الأثر
عمليات التحقيق الناشط	٥	١٠٠	٧٥	تأخير في التحقيق يطيل مدته، فلا تُستغل إلا المعلومات المتعلقة بالقرائن ذات الأولوية، ويكبر خطر عدم "الجهوزية للمحاكمة" عند اعتماد التهم، وتزيد التكاليف من جراء إطالة مدة التحقيق
عمليات التحقيق الساكن	٩	١٣	١٠	استدامة الصلة مع الشهود وحفظ الأدلة إلى المدى الأساسي - لكن ستحصل حالات تأخير كبير في التوصل إلى جعل عمليات التحقيق المعنية "جاهزة عند المحاكمة"؛ وسيسبب ذلك تأخيراً في الإجراءات وتكاليف إضافية
دعم المحاكمات	٥	١٥	١٥	لا يمكن تقليص هذا العدد نظراً إلى أن المكتب يرمي إلى تحقيق نتائج إيجابية في المحكمة
التبعية/المادة ٧٠	٤	٤	٠	لن يجري تبعية الأنشطة - ما قد يكون له أثر على الإجراءات
				سيتمتع إجراء عمليات التحقيق التي تقضي بها المادة ٧٠ على حساب عمليات التحقيق الناشط والقدرة المخصصة لاستدامة عمليات التفتيش الساكن ما سيفضي إلى استفحال العجز
وحدات المساندة	٧٤	٧٤	٦٦	تقليص القدرة على تلبية الاحتياجات في مجال التحقيق - بما في ذلك أمن العمليات والشهود وتدبر المخاطر عليهما - سيستلزم ذلك معاملة الطلبات على أساس درجات أولويتها وسيؤدي إلى المزيد من حالات التأخير في عمليات التحقيق
إدارة الشعبة	٧	٧	٥	لن يوفَّر التمويل اللازم للمشاريع المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨ بغية تحسين الأداء والجودة، وسيشهد تنفيذ هذه المشاريع حالات تأخير
التسيير والتخطيط	٦	٦	٦	هذا العدد ضروري لتسيير إدارة الشعبة بصورة سلسلة ونوال البيانات الإدارية الأساسية
تحليل مناحي الإجرام	٤	٤	٢	لن يُنجز إعداد التقارير المتعلقة بتحليل مناحي الإجرام بالقدر الكافي من التقيد بالمواعيد أو القدر الكافي من الاكتمال من أجل الإبلاغ على النحو اللازم، ولن تُرصد الجرائم الجارية رسداً كافياً
المجموع		٢٢٣	١٧٩	

٢١١- إن ما سلف من استثمار في الجودة يمثل جزءاً محورياً من استراتيجية المكتب الحالية والمقبلة. فالتحقيق السيراني، وزيادة العمل في مجال التحقيق الجنائي العلمي فيما يتعلق بتحسين المواد السمعية البصرية، وفحص مسارح الجرائم، وعمليات الانتباش، وعمليات التشريح، تؤدي في ذلك دوراً أساسياً شأنها شأن الاستثمار في التدريب (مثل التدريب على تطبيق نموذج الاستجواب المشار إليه بالمختصر PEACE [الأحرف الأولى بالإنكليزية من عناوين مراحل الخمس وهي Preparation and Planning (التحضير والتخطيط)؛ Engage and Explain (الإشراك والشرح)؛ Account (الرواية/الإفادة)؛ Closure (الاحتتام)؛ Evaluate (التقييم)]). وإقامة الشبكات مع أجهزة إنفاذ القانون، ومؤسسات التحقيق الجنائي العلمي، والخبراء في مجال التكنولوجيا، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الشركاء. وبميزانية عام ٢٠١٦ يُستمر على استدامة هذا الجهد، لأن من الضروري التكيف مع التحديات الجديدة الماثلة أمام المكتب نظراً إلى التطور المستمر الذي يشهده عالم التكنولوجيا، والأمن، والأفكار العلمية الجديدة بشأن السبيل إلى التكفل بتقدم أدلة مكيّنة. فالاستثمار الزهيد المطلوب يتيح للشعبة أن تواكب التقدم الحالي في هذه المجالات وأن تسخر له الأموال مرة أخرى في الحالات التي تكون فيها التكنولوجيا والمعدات قد تقادم عهداها أو غدت غير مجدية.

٢١٢- وفي ضوء استراتيجية المقاضاة الحالية - التي يُجري المكتب وفقها عمليات تحقيق مفتوح معمق؛ ويلاحق أكبر مرتكبي الجرائم مسؤوليةً وذلك عند الاقتضاء باتباع استراتيجية قائمة على العمل انطلاقاً من الأفراد الأدنى رتبة صعوداً إلى الأفراد الأعلى رتبة فأعلى؛ ويسعى إلى أن يكون متأهباً للمحاكمة في أبكر وقت ممكن في الإجراءات - وسائر التحولات التنظيمية التي شهدتها الخطة الاستراتيجية للفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، وضعت الشعبة نموذجاً للموارد في عام ٢٠١٣ اتخذ أيضاً أساساً لميزانية عام ٢٠١٤ وميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجيتين المعتمدين، ولمساهمة الشعبة في التقرير المتعلق بالقُدّ الأساسي للمكتب. وتراعى في هذا النموذج العبر المستخلصة من التجربة السابقة والمعايير الأعلى التي تطلبها دوائر المحكمة فيما يتعلق بالتأهب للمحاكمة وجمع الأدلة.

٢١٣- ويشير نموذج الموارد المعنية إلى عدد الموظفين اللازم بحسب نوع النشاط المعني. ويربط ضمن إطار هذا النموذج بين أكبر الموارد اللازمة/أكبر مسببات التكاليف وبين عدد عمليات التحقيق الناشط المتزامنة التي يجريها مكتب المدعي العام. وتحدد بهذه الضرورة أيضاً الموارد اللازمة لوحدة الدعم التشغيلي.

٢١٤- فالإجراء تحقيق ناشط، ينبغي أن يكون فريق التحقيق فريقاً متكاملًا يضم رئيساً له ومحققاً رئيسياً (كلاهما من الرتبة ف-٤) يتوليان المسؤولية عن قيادته وعن التكليف بالمهام ضمن إطاره وعن تسيير شؤونه فيما يتعلق بالموارد المخصصة للتحقيق.

الوظيفة	العدد
رئيس فريق ومحقق رئيسي من الرتبة ف-٤	٢
محقق من الرتبة ف-٣	٦
محقق من الرتبة ف-٢	٥
محلل من الرتبة ف-٣	٢
محلل من الرتبة ف-٢	١
مساعد معني بتدبر المعلومات	١
موظف معني بقاعدة تحليل الوقائع	٣
المجموع	٢٠

٢١٥- وتشتمل كل عملية تحقيق على عنصرين رئيسيين: (أ) الجرائم؛ (ب) المشتبه فيهم، وما يربط بين الجرائم والمشتبه فيهم إما فردياً أو عن طريق تنظيم أو بوسائل أخرى.

٢١٦- وفي جميع هذه المجالات يلزم استثمار في القدرة التحقيقية - يتمثل عموماً، باعتبار أن القضية المعنية متوسطة التعقيد، في توفير مجموعة تتألف من اثنين من جامعي الأدلة يركّزان على العمل انطلاقاً من الجريمة واثنين آخرين من جامعي الأدلة يركّزان على المشتبه فيهم وعلى الربط بين الجريمة والمشتبه فيهم. وفيما يخص الجرائم، تقوم هذه المجموعة بجمع الأدلة المتعلقة بالأحداث الخاضعة للتحقيق. وفيما يخص المشتبه فيهم، يتعيّن تدبر مسارات التحقيق، بحيث يحمّقى في دور كل منهم في الجرائم ومعرفة بها وقصد ارتكابها، كما يتعيّن جمع الأدلة على ذلك. وتلزم مجموعة مماثلة لتدبر الترابط بين التنظيم والجرائم بما في ذلك ما يلزم من تمويل ودعم إمدادي لارتكاب الجرائم. وإلى جانب هاتين المجموعتين المؤلفتين من ثمانية محققين (أربعة من الرتبة ف-٣ وأربعة من الرتبة ف-٢) يُخصّص محققان آخران يعملان في الميدان (أحدهما من الرتبة ف-٣ والآخر من الرتبة ف-٢) لإعداد القرائن، والأنشطة التحقيقية العمومية، والتنسيق مع الشركاء، وأنشطة المتابعة انطلاقاً من المهمات المنجزة. ثم إنه يتعيّن على محقق مختص (من الرتبة ف-٣) أن يقوم بالتحقيقات على شبكة الإنترنت، وأن يستبين القرائن المنتقاة منها ويتابعها، وأن يحصل على أدلة رقمية.

٢١٧- ويُتوقع أن يلزم دعماً لهذا النهج التحقيقي ثلاثة محلّلين إضافيون - محلّل رئيسي (من الرتبة ف-٣) يتولى العمل التحليلي ويسدي الإرشاد العام ويسهر على جودة ونجاعة جمع الأدلة وتحليلها؛ ومحلّل (من الرتبة ف-٣)، يتولى أمر بُنى المجموعة واتصالاتها؛ ومحلّل معاون (من الرتبة ف-٢)، يهتم بالأحداث المعنية ومناحي الإحرام والآجال ذات الصلة. ويضاف إلى ذلك أنه، منذ عام ٢٠١٥ فصاعداً، يُهَيَأ لوجود خبراء يساعدون في إدخال البيانات المتعلقة بالقرائن التحقيقية والأدلة والمعلومات ذات الصلة في قاعدة بيانات تحليل الوقائع التي أنشئت حديثاً. ويتنبد كل منهم للعمل مع واحد من المحلّلين ويساندهم أيضاً في البحوث وفي أنشطة جمع المعلومات. ومن شأن تطبيق هذا النموذج أن يقلص الحاجة إلى محلّلين ذوي مراس رفيع لكي يشاركوا في مهام إدخال البيانات المعنية، متيحاً للمحلّلين أن يكونوا أكثر انكباباً على مهمة التحليل الرئيسية.

٢١٨- ويلزم مساعد معني بتدبر المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ) يتكفل بجودة واتساق قواعد البيانات وتدبر البيانات ضمن الفريق.

٢١٩- ويُحدد في الخطتين الاستراتيجيتين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ والفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ الهدف المتمثل في زيادة مستوى الخبرة المهنية التي يتمتع بها محققو المكتب. ويتجسد هذا الهدف من أهداف الاستراتيجية في نموذج فريق التحقيق المعروف أعلاه. ومنذ الشروع في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ كُفّت شعبة التحقيق عن توظيف محققين مساعدين (من الرتبة ف-١) وذلك بغية الاستعاضة عنهم تدريجياً بمحققين معاونين (من الرتبة ف-٢) يكون قد سبق لهم أن اكتسبوا بعض الخبرة المهنية في مجال التحقيقات. وثمة موظفون ممن لمّا يزالوا يشغلون وظائف المحقق المساعد (من الرتبة ف-١) نجحوا في عملية التوظيف التي جرت حديثاً وهم مُدرجون حالياً في قائمة المرشحين المختارين لشغل وظيفة المحقق المعاون (من الرتبة ف-٢). وينبغي أن تحوّل وظائف المحقق المساعد (من الرتبة ف-١) الثابتة الخمس (المهياً لها في الميزانية) التي يضمها ملاك موظفي المكتب حالياً إلى وظائف محقق معاون (من الرتبة ف-٢)، وذلك لتمكين المكتب من موازنة موارده مع استراتيجيته الحالية فيما يخص ملاك أفرقة التحقيق. ولا يترتب على هذا التدبير أثر فيما يتعلق بالميزانية، وهو لا يأتي بأي تغيير لعدد ما

يُطلب لعام ٢٠١٦ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، وسيجعل المكتب أقرب إلى أعمال أفرقة تحقيق مشكّلة وفق النموذج، وسيتيح لموظفين مؤهلين فرصة التقدم المهني من خلال عملية توظيف تنافسية.

٢٢٠- ويتألف الفريق المشكّل وفق هذا النموذج مما مجموعه ٢٠,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، كما يُبيّن في الجدول الوارد آنفاً<sup>٣١</sup>.

٢٢١- وإضافة إلى عمليات التحقيق الناشط تدعم الشعبة أيضاً محاكمات جارية. وتلزم موارد للتحقيق سواء في مرحلة المقاضاة أم في مرحلة تقديم حجج الدفاع. وتشمل الأنشطة المعنية عمليات تحقيق من أجل دحض حجج الدفاع واستجواب شهوده المضاد. فيلزم خلال مرحلة تقديم حجج الدفاع المزيد من التحقيق في مصداقية الإفادات التي يُدلي بها شهوده ودحض هذه الإفادات. وطيلة مرحلة الإجراءات الابتدائية سيحتاج الأدعاء أيضاً إلى دعم من محلّلين للتكفل بالرد المناسب على جوانب المخاصمة التي تتطلب معالجة لمعلومات القضايا والمعلومات التي تقدم خلال المحاكمة. إن الدعم خلال مرحلة المقاضاة من مراحل الإجراءات الابتدائية يستلزم ما لا يقل عن ثلاثة من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (يكونون في الحالة المثالية محقّقين ومحلّلاً). وبالنظر إلى أن هناك في بعض القضايا أكثر من مدعى عليه واحد وأكثر من فريق دفاع يتبعون استراتيجيات دفاعية مختلفة فإنه يلزم المزيد من القدرات لكل مدعى عليه.

٢٢٢- وبانتهاء التحقيق تنتقل القضية إما إلى المرحلة الابتدائية أو إلى حال السكون - بحسب ما إذا كان قد قبض على مشتبه بهم فيها. وتظل القضايا التي تنتقل إلى حال السكون (تحميد النشاط التحقيقي) تستلزم صون الأدلة (استدامة الصلة بالشهود، ومعالجة المسائل التي قد تؤثر على رغبتهم في الإدلاء بشهادتهم أو قدرتهم على الإدلاء بها). كما إن كل ما قد يسنح من فرص للتحقيق يستلزم قدرة على التحرك بناء عليه. ويستلزم صون الأدلة في شتى القضايا ما لا يقل عن عشرة من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل. ومن الأنشطة التي يضطلع بها الموظفون المعينون صون الصلة بالشهود - التكلم معهم هاتفياً أو وجهاً، والتحقق من مكان وجودهم، وإبلاغهم بالمستجدات (إن وجدت)، والتكفل بإعداد وتحيين تقرير عن الصلات المعنية يوضع في الملفات ذات الصلة (مرتين في السنة)، والتنسيق مع المسؤولين عن الأنشطة في وحدات الدعم/شعبة المقاضاة والاتصال بهم. ويضاف إلى ذلك أن القدرة المعنية تلزم للتكفل بالتحقيق في جميع القضايا الساكنة وفق أعلى المعايير التي حددها مكتب المدعي العام في خططه الاستراتيجية الحديثة.

٢٢٣- ويتعين على المكتب أيضاً أن يضمن القدرة على التحرك إزاء المساس بالأدلة ومحاولات التأثير على الشهود، ذينك العاملين الإجراميين اللذين يتكرران عندما تشارف القضايا على مرحلة المحاكمة. كما تلزم القدرة على رصد وتتبع القرائن المتعلقة بمكان وجود الفارين وأنشطتهم الجارية. وتستلزم هذه القدرة ما لا يقل عن أربعة من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل - محقّقين (ينكبّان على إعداد القرائن، وجمع المعلومات، وتجميع الأدلة) ومحلّلين (ينكبّان على تجهيز جميع المعلومات المتوفرة وعلى إعداد القرائن الإضافية). ولم يهيئ المكتب للقدرات اللازمة للاضلاع بم النشاط فيما يخص عام .

انظر الجدول الوارد في آخر الفقرة .

## موارد الميزانية

٤, ٢٧, ١٩ ألف يورو

- ( , ) في المئة). وتأثير الميزانية أكبر الأثر يكون تكاليف الموظفين تمثل نسبة تصل إلى , في المئة من مجموع التكاليف.

- ة المقترح المنقوص بالقياس إلى قده الأساسي في هذه الميزانية المقترحة، يقم فريق التحقيق بمقدار خمسة موظفين (محققين من الرتبة ف- ، ومحققين من الرتبة ف- ) في البيانات في قاعدة بيانات تحليل الوقائع م ( - ). ملاك الذي يتولى التحقيقات فيما يخص عمليات التحقي

كامل. ويضاف إلى ذلك أنه لا يُطلب لعام

بالتتبع/الوحدة المعنية بالجرائم المنصوص عليها في المادة

بالنظر إلى الأخذ بمبدأ النمو التدريجي على طريق التوصل إلى القد الأساسي للملاك. وبهذا المقترح يظل ملاك من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل ضمن الأفرقة التي يتعين عليها . وتتمثل تبعات هذه التسوية في جعل عمليات التحقيق الناشط

في

كل ما قد يطرأ من حوادث غير مرتقبة، بما في ذلك التحقيق في جرائم منصوص عليها في المادة الموظفين المسند إليهم الاضطلاع بها تقليصاً كبيراً؛ وفي

في

- العاملين في قسم التخطيط والعمليات أدنى من المستوى اللازم لدعم جميع الأفرقة، وذلك على الرغم من الازدياد الكبير الذي شهدته النشاط في مجال الدعم التشغيلي، بما في ذلك البعثات الميدانية، وطلبات التحقيق الجنائي العلمي، وتدبر الشهود، ودعم المزيد من جمع الوثائق، بما فيها المواد الإلكترونية واستغلال في الوثيقة ا .

الوحدات في قسم التخطيط والعمليات ومبررات هذه المتطلبات. ويرمى من طلب المساعدة المؤقتة العامة إلى توطيد هذه الوحدات مع العلم بأن الزيادات المحددة أدناه ضرورية لسد فجوات تشغيلية خطيرة

- تتولى وحدة استراتيجيات الحماية المسؤولة عن

بين الأفرقة، ووحدة استراتيجيات الحماية، ووحدة الدعم التشغيلي، والوحدة الم والجرائم المرتكبة بحق الأطفال، وقسم المحني

عمليات تقييم عام للتهديدات والأخطار الأمنية، وتسدي المشورة وتنفيذ تدابير

بسبب ارتباطهم بمكتب المدعي العام استناداً إلى تقييمات الأخطار الفردية. وتنخرط وحدة استرا

في العمل طيلة جميع الإجراءات القضائية. وتتسم حماية الأشخاص الذين يتعاملون مع مكتب المدعي العام بأهمية كبيرة لنجاح عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة. وتمثل المسؤولية عن حماية الشهود واجباً يتشارك في أدائه قسم المحني عليهم والشهود ومكتب المدع

لمة متواصلة من تدابير الحماية وت

المحني عليهم والشهود. ويهتم مكتب المدعي العام حالياً، من خلال وحدة استراتي

بـ

شاهد يتعين عليه أن يُجري

ناً كبيراً من مكونات ملاك الوحدة. وبغية إبقاء أنشطة الوحدة في مستوى يمكن به النهوض بأود احتياجات (محللاً) - ، ومساعد معني باستراتيجيات الحماية من الرتبة خ ع-رأ. فالوحدة تحتاج إجمالاً إلى ثنائي وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة (محللاً) - محللاً باستراة - وأربعة مساعدين معنيين باستراتيجيات الحماية من الرتبة خ ع-).

- وتقدم وحدة الاستجابة العلمية إلى المكتب خدمات متصلة بالعلوم، وذلك بصورة رئيسية خلال عمليات أن انخرطها في ذلك يكون أقل خلال عمليات التدارس الأولى. وتتعدد مهام هذه الوحدة وتشمل: ( ) جمع الأدلة العلمية مقرونة بنوعين آخرين من الأدلة هم المتمثلة في إفادات الشهود، وتحليل هذه الأدلة وعرضها؛ ( ) تمييز الخبرة المتوافرة في مجال التحقيق الجنائي العلمي وفي المجال التكنولوجي وتنسيقها للمساعدة في أنشطة المكتب؛ ( ) تقصي ومراجعة أحدث الابتكارات في مجال ( ) التكفل بالتدريب وتوفير

المبادئ التوجيهية ووثائق السياسات للمكتب. وبغية إبقاء أنشطة الوحدة في المكتب، تلزم وظيفة إضافية لموظف معني بالتحقيق الجنائي العلمي ( ) - . فالوحدة تحتاج إجمالاً إلى خمس وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (موظفين معنيين بالتحقيق الجنائي العلمي من الرتبة ف- وثلاثة محققين في المجال السيراني من الرتبة ف-).

- وتتولى <sup>لح</sup> بأقصى قدر ممكن من الفعالية والسرعة، بغية تسهيل القيام في الوقت المناسب ومراجعتها واستعمالها في المحكمة. ويتمثل الغرض المنشود من هذه السيرة التي تشمل نطاقها عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة، في توفير بيانات من أجل إيلاء درجات من الأولوية للمواد فيما يخص التحليل والمراجعة، وإجراء البحوث العامة، والتكفل بتوفر ما يكفي من المعلومات للإحاطة بمدلول مستندات الأدلة عندما تكون قد أدخلت إلى نظ الإلكتروني، والسهر على وفاء البيانات الشرحية التي يتعين الكشف عنها بمقتضيات الل الإلكترونية فيما يخص كل قضية، وتوفير وصف كاف وملخص من أجل التقصي في المواد السمعية البصرية الكتابية. ثم إنه يتعين تمييز لتيسير مراجعتها والكشف عنها بصورة مستنيرة. فبغية إبقاء أنشطة هذه الوحدة في مستوى يمكن به دعم احتياجات المكتب فيما يخص عام تلزم وظيفة إضافية لمساعد معني بتجهيز البيانات من الرتبة خ ع-رأ. فالوحدة تحتاج إجمالاً إلى خمس وظائف ة مؤقتة: جميعها وظائف لمساعد معني بتجهيز البيانات من الرتبة خ ع- .

- وتتولى وحدة الدعم التشغيلي النهج الكلاسي في العمليات ضمن المكتب بدءاً من التدارس التمهيدي فمروراً بالتحقيق وصولاً إلى المقاضاة. وتعد هذه الوحدة تصوراً تخصصياً للم فيما يخص المفصل، وتخطيط المهمات، ومهارات العمل في الميدان، والحضور الميداني، سهرًا على تمكن الموظفين من الانتشار والعمل في مناطق محنة . تصو ارتباطاً

المحتملين وشركائهم بحيث يتسنى تحديد منحى مناسب للعمل في الميدان للتكفل بأمن الموظفين



- بغية إبقاء أنشطة هذه الوحدة في مستوى يمكن به النهوض باحة  
إذا افتُتحت حالة جديدة تتطلب موظفين ميدانيين، ستلزم وظيفتان إضافيتان لموظفين معيّنين بالعمليات (من  
( - ) ( - ) هذه الوحدة تحتاج إجمالاً إلى ثماني وظائف  
: ( - )  
( - )، ووظيفة لمساعد معني بتدبير شؤون الشهود (من الرتبة خ ع-)  
( - ) .

- لبق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال دوراً هاماً فيما يخص وضع  
سيرة والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال، والتعامل مع  
الشهود الضعيفي الحال بصورة عامة. إنهما تسهر على تنفيذ السياسات وعلى إجراء البحوث باستمرار  
طرائق المكتب فيما يخص هذه السياسات، بوسائل منها توفير التدريب. وما من طلبات إضافية تخص هذه  
تحتاج إلى خبير معاون معني بالمخني عليهم (من الرتبة ف-). ويضاف إلى ذلك أنه، على غرار  
توفير ما يعادل شهرين من شهور عمل م  
خبراء نفسانيين اجتماعيين مدرجين في القائمة التي تمسكها الوحدة المعنية بالجرائم  
المرتكبة بحق الأطفال عندما تستلزم الأنشطة التحقيقية في الوقت نفسه دعماً بجوار هذه .

- في عام الطابع المركزي على مهمتها الإدارية وهي تظل تستفيد من  
المكاسب التي آتاهها ذلك من حيث النجاح. بيد أن ضرورة مساعدة إدارة الشعبة على أعمال نظم تدبر عمليات  
الشهود، والاضطلاع بالمهمة الأساسية المتمثلة في جمع المعلومات التدريبية وتولييفها  
ومراقبة النجاح وتدبير المخاطر، وتقديم الدعم للمشاريع ذات الأولوية والمساعدة في الوفاء بمتطلبات تدبر موارد  
د، بما في ذلك تدبير الأحياز، تفضي إلى الحاجة إلى وظيفة إضافية لموظف معني بالتخطيط والمراقبة  
( - ) معني بالتخطيط والمراقبة (من الرتبة ف-). فهذه الوحدة تحتاج إجمالاً  
إلى خمس وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة: وظيفة لموظف معني بالتخطيط والمراقبة (من الرتبة ف- )  
ووظيفة لموظف مساعد معني بالتخطيط والمراقبة (من الرتبة ف- )، وثلاث وظائف لمساعد إداري (من  
( - ) . قد درجت شعبة التحقيق على أن يضم ملاك موظفيها ثلاثة وظائف لموظف معني بالتخطيط والمراقبة  
( - ) . وقد جعلها الافتقار إلى الموارد تعيد تخصيص هذه الوظائف تدريجياً لكي تصبح وظائف  
ها هي الآن تعيد وظيفتين من هذه الوظائف كما كانتا لكن برتبة أدنى (ف- ) فيما يخص  
إحداهما ومسؤوليات أوسع نطاقاً، وذلك نظراً إلى زيادة المتطلبات الإدارية.

- أما وحدة تحليل مناحي الإجرام فهي وحدة صغيرة تعمل ضمن شعبة التحقيق متوليفة  
الإجرام. إنهما ترصد الجرائم المستمرة في الحالات التي أحالها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى المحكمة (تمة الآن  
( لإعداد التقارير الدورية التي تقدمها المدعية العامة إلى مجلس  
الأمن (مرتين في السنة فيما يخص كل حالة). كما إنهما مكلفة بمتابعة ارتكاب جرائم جديدة في جم  
المشمولة بالتحقيق. ويمثل هذا العمل نشاطاً حاسم الأهمية فيما يخص انتقاء عمليات التحقيق الجديدة. ويشتمل  
عمل هذه الوحدة على الاستمرار في رصد الادعاءات بارتكاب الجرائم التي ترد في مصادر مفتوحة وفيما يتلقاه  
المكتب من بلاغات، وجمع هذه المعلومات (بوسائل منها الوسائط الاجتماعية)، وحفظ المصادر في قواعد بيانات  
، وإدخالها وتجهيزها في قواعد بيانات التحليل، وإعداد التقارير العادية الرئيسية مرتين في السنة

فيما يخص كلاً من هذه الحالات، والقيام على نحو مخصوص بإعداد التقارير التحليلية فيما يخص الحوادث الإجرامية الخطيرة خطورةً خاصة. ولا تقدم هذه الوحدة أي طلبات إضافية بالقياس إلى ميزانية عام .  
محلل ( - ) .

الموارد من الموظفين ١٦ ٨٦٥,١ ألف يورو

- كما بيّن فيما تقدم تبلغ متطلبات التجهز الكامل بالموارد التي لا بد منها بمقتضى الافتراضات فيما يخص وفقاً لنموذج القدر الأساسي لملاك الشعبة ،  
وباعتماد هذا النهج، المتمثل في طلب ،  
تخص الوظائف الثابتة (دون تغيير بالقياس إلى عام ) وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة، يُقَدِّم  
ملاك العاملين في طائفة من وحدات الشعبة  
للمحاكمات في القضايا الساكنة، وسيستنفد  
موظفاً إضافياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة زيادةً على المقدار الذي أقرته الجمعية فيما يخص عام .  
موظفاً طلبوا في إطار الاستعانة بأموال من صندوق الطوارئ ويظلون لازمين في  
أما الموظفون الإضافيون الاثنان  
وما يلزم من دعم للأنشطة التدريجي على طريق التوصل إلى القدر الأساسي النموذجي للملاك.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٩ ٩١٤,٨ ألف يورو

- س شعبة التحقيق مديراً (من الرتبة مد- ) ه ( - ) .  
- س أفرقة التحقيق منسق لعمليات التحقيق (من الرتبة ف- )  
- ( - ) محققين رئيسيين (من الرتبة ف- ) محللاً الإجماع ( - )  
محققة ( - )، ومحققة ( - ) محللاً ( - )  
- ( - ) محققة ( - ) محللاً ( - ) وخمسة  
محققين مساعدين ( - ) ( - )  
- س قسم محلل ( - )  
- ( - ) دة الدعم الميداني ( - )، وخبير بشؤون المخني  
( - )  
( - ) محللاً ( - )  
( - ) محللاً ( - )  
( - ) وخبيرين معينين بشؤون المخني عليهم ( - ) محللاً ( - )  
( - ) محللاً ( - )  
ستراتيجي ( - ) ( - ) خمسة م  
( - ) ( - )

( - ) أً بحفظ المعلومات ( - )  
( - ) .( - ) ( - )

٦٩٥٠,٣ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

- توفير  
وارد الإ ( ) نهوض به ود النشاط المزيد في المكتب فيما يخص عام  
( )  
إلى عام .

- الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام فيما يخص البرنامج الفرعي :  
( ) ( - ) ( )  
( )

( ) مختص في التحقيق الجنائي العلمي (من الرتبة ف- ) ( )  
( )

(ج) مختص في التحقيق الجنائي العلمي في المجال السيراني ( - )  
( ) ( )

( ) خبير معاون معني بالجني عليهم (من الرتبة ف- ) ( )  
( )

(د) محللاً ( - ) ( )  
( )

( ) محللاً ( - ) ( )  
( )

( ) مساعد معني ( - ) ( )  
( )

(ح) باستراتيجيات الحماية (من الرتبة خ ع- ) ( )  
( )

( ) ( - ) ( )  
( )

( ) / ( - ) ( )  
( ) ( )

( ) ( - ) ( )  
( )

- ( ) خبير نفسي اجتماعي (من الرتبة ف- ) ( )  
( )  
( ) معني بتدبر شؤون الشهود (من الرتبة خ ع- ) ( )  
( )  
( ) رئيسا فريق/محققان رئيسيان ( - ) ( )  
( )  
(س) محققان رئيسيان ( - ) ( )  
( )  
( ) ستة محققين (من الرتبة ف- ) ( ) ( )  
( ) محلا ( - ) ( )  
( )  
( ) محقة ( - ) ( )  
( )  
(ق) ( - ) ( )  
( )  
( ) معني بالتخطيط والمراقبة ( - ) ( )  
( )  
(ش) مساعد معني بالتخطيط والمراقبة ( - ) ( )  
( )

عديده الإجمالي  
لنهوض  
خمس

إلى  
سستحتاج الشعبة في عام  
خمس  
محاكمات.

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٢ ١٦٢,٣ ألف يورو

( ) في المئة

السفر

١ ٦٢٧,٣ ألف يورو

( ) في المئة

مهمات يضطلع بها ممثلو شعبة التحق .

- وتعزى هذه الزيادة إلى ما يلي:

- ( ) زيادة في عدد المهمات التي يقوم بها المحققون تعزى إلى كون جميع وظا  
الحال في عام
- ( ) لها فيما يخص كل عملية تحقيق ناشط
- (ج) - ناجمة عن زيادة المهمات التحقيقية - في مهمات الدعم التي يقوم بها براء  
لمجني عليهم والموظفون المسؤ الاشتغالي تحديد النهج فيما يخص استراتيجية  
التحقيق، بحيث لا يعرّض الموظفون ولا الشهود ولا غيرهم من الأ  
في التحقيق.
- يواصل المكتب العمل على تقليل الزيادات المتصلة ب سفر عن طريق  
عن طريق .  
ثمان  
من خلال تخطيط المهمات مقدّم  
في عام  
في عام  
التي في عام في ميزانية عام
- النفقات التشغيلية العامة ٥٣٥,٠ ألف يورو
- يخص بند هذا التكاليف التي لا بد من أن يتكبدها الشهود الذين يحضرون لكي يُ  
تكاليف المتصلة المتمثل في العناية (١ في ذل في إطار  
(. هذه التكاليف من المخصّصات المجني عليهم  
نھ  
عندما يأتي ( و تتصل بتدابير / .  
- ( في المئة). وتعزى هذه الزيادة إلى  
أن الاعتمادات التي خصّصت في عام بين لم تكن كافية. ويضاف إلى  
عاب الزيادة في عدد الشهود الجدد بسبب زيادة القدرة التحقيقية، تكبُّ بعض المصروفات  
(مثل الهواتف و زرار الإنذار)، التي توفّر للأ  
بھ . كما هبّي ضمن ما مقداره ,  
الصور الساتلية . لأغراض تقديم الأدلة . درج في الميزانية  
ه , آ الحصول على صور من قبيل ومن بعد مسح  
تبيّن وجود المقابر الجماعية وللأغراض .
- ر ما مجموعه ,  
ن المكتب من تحسين النتائج المحققة في مجال المقاضاة بفضل تعمده تقديم  
الكمية من حيث الأولوية. وسيتيح توصله إلى جعل قد ملاك  
بمقتضيات جودة عمله ومقتضيات كميته في آن معاً. كما إن استدامة الجودة تستلزم استثماراً يتيح تمكّن

من استدامة تمتعه بالخبرة والقدرات في الوقت نفسه في مجالات خبرة جديدة. وكما تم شرحه في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة (للفترة - )، تتيح التكنولوجيا للمكتب فرصاً جديدة لجمع المعلومات والأدلة وتقديمها في القضايا التي تنظر فيها المحكمة. غير المستحجات التكنولوجية ذات الصلة. ويُقدّم ( في الفقرات التالية) أي ما لا يساوي إلا في المئة من ميزانية الشعبة الإجمالية لعام .

- أ لمقترح رام إلى تسخير مبلغ سنوي مقداره ، ت تخصيصاً، من قبيل الطائرة العسوية التي تُستخدم للحصول على صور جوية لمسارح الجرائم واحتياز الخبرات والتكنولوجيا الجديدة. فإقامة الشبكات وإجراء البحوث لمواكبة المستحجات التي تؤثر على الأنشطة التي يتعين أن نضطلع بها بمقتضى اعتباراً أساسياً لمو .

من إقامة التوازن الصحيح بين ما ينبغي أن يقوم به داخلياً بالنظر إلى تواتر النشاط المعني وتكاليفه وبين ما ينبغي ق، إذ تعمل مع المجتمع الدولي، ستواصل التعاون مع ثلاث الهيئات ( ) ( ) ( ) .

المؤلفة من خبراء ذوي خبرة دولية في مجالات اختصاصهم يراوح خبيراً، التي تجتمع في لاهاي كل عام للتباحث وتقديم صيات بشأن السياسات والمعايير ومسائل . السنوية للهيئات الاستشارية الثلاث مجتمعة (تكاليف بطاقات السفر الجوي وتكاليف بدل المعيشة اليومي) .

- ويضاف إلى ذلك في الهدفين - - ، يجري تحقيق تحسينات في عن طريق برنامج لقدرات سيفضي في نهاية المطاف إلى تصديق كفا

الخبراء الموظفين. ويجري تحقيق ذلك في مجال تقنيات التحقيق؛ بين خبراء لتوفير التدريب ق نموذج الاستجواب المعترف بالمختصر PEACE ] ولى

إ Preparation and Planning (التحضير والتخطيط) Engage and Explain (الإشراك والشرح)؛ Account (الإفادة) Closure ( ) Evaluate ( )]. رين من نماذج شرطية مختلفة ف

أ بالمعايير في مجالات من قبيل تقييم المصادر، و نجبة

مواكبة للمستحجات في مجالات مثل نظام المعلومات الجغرافية والصور الساتلية، والاتصالات، والمعدات والأ . ن هذه المتطلبات وغيرها في مجال التدريب فيما يخص عام . ويقارب هذا المبلغ نظيره المقرر فيما يخص عام .

- مكاسب عن طريق تحسين النجاعة ط ( ، في المئة)

يورو تحققت عن طريق تقليص عدد اجتماعات الإ

إلى في يورو تحققت في مجال المهمات نتيجة لتحسين الإ صلات ؛ تحقيق هذه المكاسب عن طريق الاستمرار في تقليص

ونجاعة الإ صلات

. لئن . ستمر طيلة عام على تحقيق هذه المكاسب عن طريق تحسين النجاعة، وأن المقترحة على استباق تحقيقها، فإن الشعبة تظل يقظة حيال ذلك وتراجع أنشطتها بغية مواصلة استبانة المجالات الإضافية التي يمكن فيها تح الإلكترونية (الاستمارة e-PRF التي يمكن ملؤها في الميدان).

### الجدول ٣١: البرنامج ٢٣٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

شعبة التحقيق	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	
الموظفون من الفئة الفنية										
الموظفون من فئة الخدمات العامة										
المجموع الفرعى لتكاليف الموظفين	٤١٣,٠	١٤٢٣,٩	١٨٣٦,٩	٤٣٨,٦	٩١٨٠,١	٩٦١٨,٧	٥١٠,٨	٩٤٠٤,٠	٩٩١٤,٨	٢٩٦,١
المجموع الفرعى لسائر تكاليف العاملين	٢٧٨٣,٥	٢٧٨٣,٥	٢٧٨٣,٥	٤٢,٩	٢٧٨٣,٥	٢٧٨٣,٥	١٨٠,٩	٦٧٦٩,٤	٦٩٥٠,٣	٢٣٨٤,٨
المجموع	٤١٣,٠	١٤٢٣,٩	١٨٣٦,٩	٤٨١,٥	١٢٠١,٦	١٢٤٠٢,٢	٢٩٠,٧	١٦٢٣,٤	١٦٦٤,١	٢٣٨,٣
الخبراء الاستشاريون										
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعى لتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٤٠٧,٦	٢٤٠٧,٦	٢٤٠٧,٦	٩٤,٦	٢٤٠٧,٦	٢٤٠٧,٦	١٧٥٠,٢	١٧٥٠,٢	١٧٥٠,٢	٢٣,٥
المجموع	٤١٣,٠	١٣٦١٥,٠	١٤٠٢٨,٠	٤٣٨,٦	١٤١٦٥,٥	١٣٧,٥	١٤١٦٥,٥	١٣٧,٥	١٣٧,٥	٣٠٩٣,٠

### الجدول ٣٢: البرنامج ٢٣٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

شعبة التحقيق	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
الملاك المتصل بالمحالات										٧٦	٢٣
المجموع الفرعى										٧٨	٢٥
الملاك المتصل بالمحالات										٢٦	٢٦
المجموع الفرعى										٧٨	٢٦
المجموع										١٥٤	٥١

## ٤- البرنامج ٢٤٠٠: شعبة المقاضاة

## المقدمة

- تتألف شعبة المقاضاة من قسم المقاضاة وقسم الاستئناف. وتؤدي هذه الشعبة دوراً محورياً في اضطلاع

الأساسي. إنَّها تتولى المسؤولية عن إسداء الإرشادات القانونية إلى المحققين والترافع في القضايا التي تنظر فيها دوائر ثلاث الشعب القضائية في المحكمة جميعاً، وتُعد جميع الدفوع الكتابية التي تتضمنها العرائض وغيرها من المذكرات التي تقدّم إلى الـ وتشارك في أنشطة التحقيق وأنشطة تحضير القضايا في نطاق الأفرقة المشتركة. مد إلى

سداء الإ

في ا بالإجرا . ويتولى قسم الاستئناف،  
ه الحمائي الرئيسي المعني بدعاو الاستئناف، في جميع الاستئناف التمهيدي ودعاو  
الاستئناف النهائي ، وإعداد جميع طلبات الإذن بالاستئناف والردود على مثل هذه الطلب  
التي يودعها الدفاع وغيره من الأطراف أمام الدوائر الابتدائية، وصوغ نصوص أهم الوثائق التي تودع في المرحلة  
الابتدائية من الإجراءات، ولا سيّما الوثائق التي تشمل مسائل هامة وجديدة مثل مسائل القانون الجنائي الدولي  
والقوانين الإجرائية، وإسداء المشورة القانونية على شكل مذكرات كتابية ومشورات شفوية إلى الأفرقة العاملة في  
قسم المقاضاة وإلى سائر أقسام المكتب مثل قسم تحليل الحالات، وشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، وديوان  
مدعي العام. كما إن قسم المقاضاة وقسم الاستئناف ينظّمان تدريباً ومحاضرات مستفيضة للعاملين في  
(تتاح متابعتهم للعاملين في

الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، والتدريب التقني في مجالات من قبيل عرض الأدلة في المحكمة.

## الجدول ٣٣: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
القضاء والمقاضاة (الهدف ١-٣) الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي		• الجهوزية للتقاضي في خمس محاكمات (يتوقف عدد المحاكمات المعنية الفعلي على توفر قاعات (
القضاء والمقاضاة (الأهداف ١-٢ و ١-٣) الغاية ٢ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام: الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال		• المحاك المرحلية: ما يُزَمع تحقيقه مقابل ما يُحَقَّق • الأخذ بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال في المقاضاة في القضايا المعنية كلما أمكن ذلك، وتنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في سياسات مكتب المدعي العام ذات الصلة



## القضاء والمقاضاة (الهدف ٣-١)

الغاية ٣ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام:

- معدل قبول الدوائر للدفع وموافقتها على %
- < %
- معدل قبول التهم التي تقدّم إلى الدوائر في %
- استعراض %
- قيام فريق مستقل باستعراض كل ملف

## القضاء والمقاضاة (الهدف ٣-١)

الغاية ٤ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام:

- برامج ال
- المضى في تكييف قدرات المكتب على التحقيق والمقاضاة وشبكته ذات الصلة مع البيئة العلمية والتكنولوجية التي يعمل فيها
- تحديد برنامج تدريب معدل خاص بالمعنيين بأنشطة المقاضاة في خطة التدريب السنوية وتنفيذ هذا البرنامج
- مشاريع التحسين المنتقاة المتصلة بالمجالات ذات الأولوية: السيرورات الداخلية، والقدرات الإدارية، وتصميم الملفات، وسيورة مراجعة

١٢ ١٠٣,٩ آلاف يورو

موارد الميزانية

- آلاف ( , في المئة).
- هنيين مختصين في مجال القانون الجنائي الدولي
- يتزك
- سد جميع المتطلبات من الموظفين ا
- المتزايد على المكتب، وعلى هذه الشعبة بصورة خاصة، من خلال طلب اعتمادات إضافية
- وتحتاج هذه الشعبة إلى موارد إضافية غير متصلة بـ
- ضمن المكتب، في طار البرنامجين ( لها في ميزانيتها). نه يلزم تخصيص مبلغ محدد لسد تكاليف السفر، وهو مطلوب في إطار

١١ ٨١٥,٥ ألف يورو

الموارد من الموظفين

- ف ملاك العاملين في عام في عام
- ( )
- 
- بالدعم في المرحلة الابتدائية ( , من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويتولى رئاسة الفريق قانوني رئيسي متمرس في مجال المحاكمات. ويقوم القانوني الرئيسي المختص في مجال المحاكمات والفريق القانوني بإسداء التوجيه القانوني والاستراتيجي من أجل التحقيق، وتحليل الأدلة، ووضع الأساس النظري للقضية، وبالمشاركة في الذي يُج ( ) من نظام روما الأساسي، والتحضير لكشف المعلومات والوثائق، وإعداد مشاريع الوثائق ذات الصلة بما فيها المذكرات التي قد تلزم في مرحلة ا .

ويتولى منظم الملفات والمساعد المعني بالدعم في المرحلة الابتدائية ( ) ،  
 ( ) تدبر الأدلة والمعلومات والمرافعات، ومساندة القانونيين في مهامهم.

- وتستلزم كل من القضايا التي انتقلت فيها من مرحلة الاتهام إلى المرحلة ا  
 ن ثمانية قانونيين، ومنظم ( ) بالدعم في مجال المحاكمات،  
 يرأسه قانوني رئيسي متمرس مختص في مجال المحاكمات. وسيقوم القانونيون، يقودهم القانوني الرئيسي المختص في  
 مجال المحاكمات، بتنظيم الحجج والدفع وإعدادها خلال المرحلتين التمهيديّة والابتدائية بما في ذلك ترتيب الأدلة  
 المدنية والأدلة المبرّقة، وسيستدبرون شؤون الشهود، وسيسدون الإرشادات فيما يخص التحقيق الإضافي، وسيستدبرون  
 أمر الكشف عن المعلومات والمواد، وسيعدون جميع المذكرات والعرائض التي ترفع إلى الدائرة التمهيديّة والدائرة  
 الابتدائية، وسيشاركون في الجلسات، وسيدخلون خلال جلسة اعتماد التهم وخلال المحاكمة باستجواب الشهود  
 أو باستجوابهم المضاد وبتقديمهم الدفع. وسيولى منظم الملفات والمساعد المعني بالدعم في مجال المحاكمات تدب  
 الأدلة والمعلومات والمذكرات، وسيساندان جميع القانونيين في مهامهم.

- ولئن أمكن أن تشهد عمليات التحقيق وعمليات المقاضاة تبايناً متأتياً عن درجة التعقيد الذي تتسم به  
 أو المتهمين في إطارها فإن تكوين ملاك الموظفين المبين أعلاه مناسب في  
 التي تتناولها المحكمة حالياً. وستتيح ممارسة قدر من المرونة بعض التعديلات في تكوين الأفرقة: بزيادة قد الأفرقة  
 المعنية بالقضايا الأوسع والأعدد زيادة طفيفة وتقليل قد الأفرقة المعنية بالقضايا الأقل تعقيداً.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٩٢٧,٨ ٤ ألف يورو

- ولأغراض الميزنة فقط يُلحق نائب المدّعية العامة (مساعد أمين عام) بشعبة المقاضاة. بيد أن دوره يتمثل  
 في التفريغ للعمل نائباً للمدّعية العامة. وهذه الصفة يتولى نائب المدّعية العامة -  
 على الشعب الثلاث وتنسيقها وهي شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، وشعبة التحقيق، وشعبة المقاضاة. كما  
 إن المساعد الشخصي لنائب المدّعية العامة ملحق بشعبة المقاضاة.

- ويتولى ( - ) عمال تحضير  
 . كما يتولى المدير، يساعده في ذلك محام رئيسي معني  
 بدعوى الاستئناف، مراجعة جميع ما يودع من وثائق وعرائض قبل أن يتم تقديمها بغية التيقن من أنها متسقة من  
 الناحية القانونية ومحرّرة بصورة مقنعة. ويسدي المدير المشورة بشأن القضايا إلى أفرقة التحقيق والأفرقة المعنية  
 بالإجراءات الابتدائية، وذلك غالباً بشأن مسائل يُطلب تناولها في أجل قصير.  
 ( - ) ( - )

- بالإجراءات الابتدائية ( - ) وثمانية  
 بالإجراءات الابتدائية ( - )  
 بالإجراءات الابتدائية ( - )

( ) محقق ( ) إلى البرنامج  
 إن شاغل هذه قانوني إلى البرنامج

- ( - ) بالإجراءات الابتدائية ( - )  
 ( - ) خمسة ( - )  
 ( - )

- الاك قسم الاستئناف من محام رئيسي معني بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف- )، يتولى إدارة القسم ويشرف على جميع تي القسم، ومحام معني بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف- ) ومحام معني بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف- ) ( - ) . يُحتاج إلى هذه الوظائف للاضطلاع بعمل القسم، الذي يشمل إعداد جميع ما يُقدّم من وثائق وعرائض بشأن دعاوى الاستئناف التمهيدي ودعاوى الاستئناف النهائي أمام دائرة الاستئناف؛ والمحاجة في جميع الجلسات التي تقدم خلالها مرافعات شفوية في دعاوى الاستئناف النهائي أمام دائرة الاستئناف؛ والقيام بجميع أعمال في مرحلة الاستئناف التمهيدي ومرحلة الاستئناف النهائي (بما في ذلك تناول الأدلة الإضافية وكشف المعلومات)؛ وإعداد جميع طلبات الإذن بالاستئناف والردود على طلبات الاستئناف التي يودعها الدفاع وغيره من طراف أمام الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية؛ وإعداد نصوص ما يودع من وثائق في مرحلة الإجراءات الابتدائية ومراجعة هذه النصوص، ولا سيّما النصوص التي تتناول مسائل هامة وجديدة من مسائل القانون الجنائي الدولي والمسائل الإجرائية. كما يُجري قسم الاستئناف طائفة متنوعة من أعمال التقاضي مثل إجراءات المراجعة ( )، وإجراءات التعويض، وإجراءات الإفراج المبكر، وإجراءات جبر الأضرار. ويؤدي قسم الاستئناف دوراً كبيراً في إجراء البحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية - بتقديم مذكرات كتابية ومشورة شفوية - إلى جميع أفرقة التحقيق والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية في قسم المقاضاة، وإلى سائر أقسام المكتب مثل قسم تحليل الحالات فيما يتعلق بما تجرّبه من عمليات تدارس أولي وما تعده من تقارير، وإلى شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون وإلى ديوان المدّعي العام فيما يخص مسائل القانون الجنائي الدولي. ويضاف إلى ذلك أن قسم الاستئناف يتولى المسؤولية عن إعداد وتحديث مجموعة مختارة وافية جميع القرارات والأحكام الصادرة عن الدوائر منذ نشوء المحكمة، وهي متاحة لكي تستعملها جميع الشعب في المكتب، كما يتولى تنسيق طيلة السنة لجميع العاملين في (وتتاح متابعتها للعاملين في سائر ا ) .

٦ ٨٨٧,٧ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

- زيادة في الموارد في نطاق المساعدة المؤقتة الع نحو فعال ؛ بحسب الافتراضات المتعلقة ب .  
 - وتنوع الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام التوزيع التالي:  
 ( ) بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف- ) ،  
 ( )  
 ( ) بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف- ) ،  
 ( )

- (ج) محاميان معنيان بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف- ) ، )  
( )  
( ) بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف- ) ، )  
( )  
(هـ) محاميان معنيان بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف- ) ، )  
( )  
( ) موظف معني بالتخطيط والدعم (من الرتبة ف- ) ، )  
( )  
( ) خمسة قانونيين معاونين معني بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف- ) ، )  
( )  
(ح) منسق ( - ) ، )  
( )  
( ) بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف- ) ، )  
( )  
( ) خمسة منظمين للملفات (من الرتبة ف- ) ، )  
( )  
( ) ( - ) ، )  
( )  
( ) بدعم الإجراءات الابتدائية ( - ) ، )  
( )  
( ) مساعد شخصي لنائب المدعية العامة (من الرتبة خ ع- ) ، )  
( )

- وترتبط الزيادة في الموارد بمقدار العمل الإضافي الذي تقضي به الافتراضات المتعلقة بميزانية عام .

- الاستئناف طلبات الإذن بالاستئناف والردود في دعاوى الاستئناف، وإقامة دعاوى الاستئناف التمهيدي، ودعوى استئناف نهائي واحدة، مسدي في الوقت نفسه المشورة القانونية ومضطلع  
نصوص أهم الوثائق المقدمة في المرحلة الابتدائية خمسة أفرقة معنية بالإجراءات الابتدائية وإجراءات اعتماد التهم،  
وخمسة أفرقة معنية بإجراء التحقيقات. ويترابط عدد دعاوى الاستئناف التمهيدي بعدد من تجري محاكمتهم من  
الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ .  
بما في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى  
خمسة متهمين، ما يعني التعامل مع خمسة أفرقة دفاع مختلفة (ومخاصماتها ومرافعاتها) فيما يخص قضية واحدة.  
قضية روتو و سنغ وقضية انغبغو و ابلية غوديه هما متهمين ما يعني أيضاً التعامل مع فريقين

دفاع مخر (ومخاضاتهما ومرافعاتهما) لكل قضية. أما الحالة الجديدة فتستلزم محامياً إضافياً معنياً بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف-).

- وتستلزم زيادة عدد القضايا التي بلغت المرحلة الابتدائية تعزيز تنسيق الأفرقة من الناحية التنظيمية. ( - ) وموظف معني بالتخطيط والدعم (من -).

- ثم إن عملية التحقيق الناشط الجديدة والمحكمة الإضافية المدرجتين في الافتراضات المتعلقة بميزانية تستلزمان المزيد من القانونيين ومن الدعم المتعلق بالإجراءات الابتدائية المقدم إلى الأفرقة المتكاملة والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية التي تُسند إليها أنشطة جديدة. وتتألف الموارد الجديدة اللازمة للنهوض بأود عمليات التحقيق والمحاکمات الإضافية من قانوني معني بالإجراءات الابتدائية (من - ) وثلاثة قانونيين معنيين بالإجراءات ( - ) وقانوني معاون معني بالإجراءات ( - ) وستة قانونيين مساعدين معنيين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف- ) مساعدين معنيين بالدعم فيما يتعلق بالإجراءات الابتدائية (خ ع-).

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٢٨٨,٤ ألف يورو

- تشهد الموارد غير متصلة بـ

المتصلة المهمات المتأتية عن تنفيذ استراتيجية المكتب الجديدة.

السفر ٢٨٨,٤ ألف يورو

- ( , في المئة ) تهيئة التي يقوم بها نائب المدّ ، في ممارسة والتي تقوم بها الأ إلى توسيع نطاق الإحاطة بـ .

## الجدول ٣٤ : البرنامج ٢٤٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

شعبة المقاضاة ٢٤٠٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ العمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية المتصلة الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية											
الموظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٨١٦,٢	٣٥١٤,٢	٤٣٣٠,٤	٩٥٩,٤	٣٧٢٧,٨	٤٦٨٧,٢	٩٧٨,٣	٣٩٤٩,٥	٤٩٢٧,٨	٤٢٤٠,٦	٥,١
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٨٨٠,١	٢٥٠,٥	٢٩٧٩,٥	٤٨٢,٣	٤٩٥,٢	٦٣٩٢,٥	٦٨٨٧,٧	١٤٠٥,٤	٢٥,٦
الخبراء الاستشاريون											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٧٢,٥	١٩٠,٣	٦٤,١	٢٣,٣	٢٥٤,٤	٢٠٤,٥	٢٢٧,٨	٢٠٠,٧	٢٦٧,٧	٦٠,٦	٢٦,٦
المجموع	٨٣٤,٠	٦٥٦٦,٨	٧٤٠٠,٨	١٦٣,٥	٧٥٦٤,٣	١٢٣٣,٢	٩١٦٤,١	١٠٣٩٧,٣	١٤٩٤,٢	١٧٠٦,٦	١٦,٤

## الجدول ٣٥ : البرنامج ٢٤٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

شعبة المقاضاة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٢-م	١-م	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك المتصل بالحالات										٥	٢	٧
المجموع الفرعي										٣١	٧	٣٨
الملاك المتصل بالحالات										٣٦	٩	٤٥
المجموع الفرعي										٣٦	٩	٤٥
الملاك المتصل بالحالات										٣٦	٩	٤٥
المجموع الفرعي										٣٦	٩	٤٥
المجموع										٣٦	٩	٤٥

## جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

- المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره ،  
 ( في المئة ) لقياس لي ميزانية عام ،  
 طلبات الخدمات فيما ير بحسب افتراض  
 يخص عام ما في مجال العمليات الميدانية وفي مجال حماية الشهود وفي مجال  
 إطار جلسات المحكمة وفي مجال المساعدة القانونية. يور من هذه الزيادة  
 يعزى إلى أن قلم المحكمة سيتولى في عام مسؤوليات جديدة فيما يتعلق بتدبير المباني الجديدة، وإلى  
 تتصل بتطبيق . إن الميزانية البرنامجية المعتمدة لقلم المحكمة بقيت طيلة  
 الفترات المالية لعام ، على الرغم من الزيادة المطردة الكبيرة في مقدار الدعم  
 طفيفة بل وحتى على انخفاضات من السنة إلى السنة التالية.  
 وقد عُوّضت الزيادات اللازمة التي شهدتها السنوات السابقة تعويضاً كاملاً من خلال التقييم الداخلي الصارم  
 للأولويات وعن طريق تقليص التكاليف التشغيلية حيثما أمكن الأمر، وذلك دون الإضرار بدرجة جودة الخدمات  
 ونجاعتها، من خلال العناية بتخصيص الموارد وإعادة توزيعها أساس .

- ولئن كانت قدرة قلم المحكمة على الاستمرار في استيعاب المتطلبات الإضافية حيثما أمكن ذلك قد  
 تعززت بفضل بنيته التنظيمية الجديدة والتعديلات التي أدخلت على طرائق عمله وسيرواته إن من غير  
 أبداً، بالنظر إلى الاستثمارات الكبيرة في مكتب المدعي العام خلال السنوات السابقة وما تأتي عنها من زيادة في  
 ي أن يظل قلم المحكمة قادراً على مواصلة استيعاب جميع الزيادات في مقدار  
 أنشطة المقاضاة التي يستتبعها تنفيذ استراتيجية مكتب المدعي العام،  
 معطوفةً على الزيادة في مقدار الأنشطة المتصلة بالإجراءات الابتدائية، تستلزم من قلم المحكمة قدراً كبيراً من  
 الخدمات الإضافية. المتطلبات من الموظفين التي أوصي في إطار المراجعة المسماة ReVision بتوفيرها للنهوض  
 بأود المقدار المتزايد من الأنشطة القضائية وأنشطة المقاضاة وأود الانتقال إلى المباني الدائمة مبينة في الأقس  
 الصلة ومعروضة عرضاً وجيزاً في المرفق التاسع، كما طلبته لجنة الميزانية والمالية .

## المقدّمة

- يتأس قلم المحكمة رئيسه، الذي يُعتبر المسؤول الإداري الرئيسي في المحكمة، ويُعتبر قلم المحكمة الجهاز  
 المسؤول فيها عن الجوانب غير القضائية لتسيير شؤونه وتقديم الخدمات .  
 - ReVision غدا قلم المحكمة يتألف من ثلاث شعب. وهي شعبة  
 الخدمات الإدارية وشعبة الخدما  
 السابقتين، مع بعض التعديلات

الهامة، وشعبة العلاقات الخارجية التي أضيفت لكي تضطلع بجميع مهام قلم المحكمة المنصبة لمى الخارج، مثل الإعلام، والتوعية، وتعاون الدول، والعمليات الميدانية، وحماية الشهود.

- وغدت جميع أقساماً ، تابعة لهذه الشعب الثلاث. ولذلك  
قُلِّصت قنوات الإفادة التي ترقى مباشرة إلى لمبصاً كبيراً يتيح تفويض السلطات والصلاحيات  
إلى الشعب والأقسام على نحو أفضل. كما القيادة الاستراتيجية التي يتولاها رئيس القلم ومديرو  
مدى خوضهم في الصغائر الإدارية على الم

- وفي الوقت ذاته تم دمج بعض الوظائف وتقليص العدد الإجمالي للوحدات في قلم المحكمة. فعلى سبيل  
المثال خُفِّص عدد وحدات قسم الخدمات اللغوية من سبع إلى خمس. وغدا قسم الم  
. وتم ضمن قسم المالية الجديد دمج أربع وحدات فغدت وحدتين. ولا يقتصر  
شأن عمليات الإدماج هذه على تقليص عدد الوظائف الرفيعة المستوى اللازمة في الأقسام المعنية، بما فيها وظائف  
أن يتيح تعزيز عمليات قلم المحكمة في مجالات أخرى، بل يتعداه لى كونها ترمي إلى  
تفادي الازدواج والنهوض بتحسين التنسيق والتخطيط.

- ن توفير خدمات المحكمة دوار المحورية التي يطلع بها قلم المحكمة. فهو يقدم، بصفته  
محايدة لتوفير الخدمات، الدعم للإدارة المحكمة، ودعم المحني عليهم  
والشهود وحمايتهم، ير مشاركة المحني عليهم في الإجراءات، وتوفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التح  
. احتياجات قلم المحكمة المالية في هذه المجالات تتحدد م

- الخدمات الإدارية لثلاثة أجهزة - وهي هيئة  
- وسائر البرامج الرئيسية، في مجالات من قبيل الموارد البشرية،

الثلاثة التي يوفّر الخدمات لها.

- ما المجموعة الرئيسية الثالثة من المسؤوليات التي ي بها قلم المحكمة فتتصل بالعلاقات الخارجية،  
وتعاون، والأنشطة الميدانية. تعاون القضائي الكافي مع الدول بشأن طائفة من  
طلبات المحكمة، شتى إعادة توطين  
التطورات التي تشهدها المحكمة، والا  
المندرجة ضمن نطاق اختصاص المح . له  
نطاق بهذه الأ

- وعلى غرار السنوات السابقة استمر تزايد عب غدت الحالات  
كثير منها في في السنوات السابقة أ  
ينهض بأود الأ زيادة هامة في ميزانية أتى فيما يخص ميزانية السنة التالية.

زيادات لا مناص من أن تترتب على انتقال المحكمة إلى مبانيها الجديدة.



- الإ - المالي البالغ الصعوبة الذي تواجهه  
 طرف كثيرة ن لم تكن تواجه معظم هذه الدول. ولئن كانت نجاء  
 قلم المحكمة دون الإضرار بـ
- تقييم أولي للموارد الإضافية التي يحتاج إليها قلم المحكمة للنهوض بأود الخدمات الإضافية  
 المطلوبة منه في المجال القضائي ومجال المقاضاة والمجال الإداري في عام أفضى إلى لزوم زيادة تنوف عن  
 يورو بالقياس إلى الميزانية المعتمدة لقلم المحكمة لعام . وأفضت إعادة حساب دقيقة لهذه  
 ما نتج *ReVision* بنية تنظيمية جديدة لقلم المحكمة ونجاعة مزيدة  
 في سيروراته ينتفع بها الأطراف والمشاركون في الإجراءات، معطوفة على إعادة التقييم الصارم للخدمات المطلوبة  
 من قلم المحكمة وإعادة تحديد الأولويات فيما يخصها، إلى الحد بشكل كبير من الزيادة المقترحة فيما يخص عام  
 . ويظل قلم المحكمة يسعى إلى تطبيق نهج النمو الصغري على جميع الأقسام التي لا تتأثر تأثيراً مباشراً  
 دما التي يطلبها منه سائر أجهزة المحكمة.
- ثم إن قلم المحكمة يحتاج، كما بيّن آنفاً، إلى المزيد من الموارد لصيانة محال في مبانيها  
 وتيسير استعمال المحكمة له . إن مباني المحكمة الجديدة أكبر من مبانيها المؤقتة بزهاء في المئة  
 تضم ثلاث قاعات لجلسات المحكمة أكثر اتساعاً، وأحياناً عامة أوسع، ومساحات مزروعة كبيرة. وستتعيّن  
 على قلم المحكمة أن يتولى أمر صيانة مباني المحكمة الجديدة ودعم عمل المحكمة فيها، ما تنجم عنه زيادة صافية  
 في ميزانية قلم المحكمة
- وبلغ بمحمل الزيادة المقترحة التي يحتاج إليها قلم المحكمة الخدمات التي يطلبها منه  
 الأطراف والمشاركون في الإجراءات مبلغاً يقارب يورو. ويشمل ذلك موارد للنهوض بأود العمليات
- كما إن النهوض بأود المحاكمات المنقولة بالث المباشر المتوقع أن تجري في  
 والتكفل بتوفير ما يكفي من الخدمات القضائية والخدمات المتصلة بجلسات المحاكمة من أجل سير الإجراءات  
 زيادة كبيرة في الموارد التي يحتاج إليها قلم المحكمة تبلغ زهاء .
- تصل الزيادات الرئيسية المقترحة بم للمعوزين من المدعى عليهم والنجني عليهم  
 المشاركين في الإجراءات يقارب مبلغه يورو، وزيادات ضمنية في تكاليف  
 يورو، وموارد يستلزمها النهوض بأود جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين .
- وسيستمر رئيس قلم المحكمة على النظر في سبل التوصل إلى المزيد من عمليات إعادة تخصيص الموارد  
 وتحقيق المزيد من الوفورات عن طريق تحس . وبالإضافة إلى ذلك سيواصل بذل الجهود مع مكتب المدعى  
 وغيره من البرامج الرئيسية بغية التوصل إلى تنسيق وسيرورات فيما بين الأجهزة أفضل وأنجع.  
 الرامية إلى تحسين سيرور
- وتحديد درجات أولوية أنشطتها والخدمات التي تقدمها والوفورات التي تحققها في التكاليف، بذلك في  
 الإساهم في تحقيق غاية المحكمة الاستراتيجية المتمثلة في تسيير الشؤون الإدارية على نحو فعال جيد التخطيط

بالتقييم إلى . قياسي إلى . هي عند قلم المحكمة الشاغلُ  
 سعيُّ لي في .  
 - الاستراتيجية  
 أساس الاستراتيجية  
 لـ تنصّب الإدارة.

#### الأهداف: قلم المحكمة

- إعادة تدارس بنية المحكمة وملاك موظفيها ومواردها وتكييف ذلك في ضوء الخبرة العملية، والنهوض سهر على القدرة على النهوض بمهام ومسؤوليات الجهاز.
- إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من التدابير الممكن اتخاذها لتحسين النجاعة والتركيز بصورة خاصة على الأنشطة الميدانية بغية النهوض بتحسين التنسيق وإحداث أثر أكبر لعمل المحكمة في بلدان الح .
- 
- المضي في تحسين التواصل ضمن الأجهزة وفيما بينها.

#### الجدول ٣٦: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
		الهدف ١-٢-١
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنجيز توظيف المحشودين من خارج المحكمة بحلول /</li> <li>• التخطيط لتنفيذ هذه التوضيات قسماً قسماً وتمييز ما يخطط لتنفيذه في الأمد القصير وما يخطط لتنفيذه في الأمد المتوسط وما يخطط لتنفيذه في الأمد</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ التوصيات المقدّمة في إطار المراجعة المسماة ReVision</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ نتائج مشروع الما يجريها قلم المحكمة</li> </ul>
		الهدف ٢-١-٢
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نجاز معظم العمل المعني بحلول تمّ آ /مارس</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الترابط بمشروع المراجعة المسماة ReVision</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقيق وفورات عن طريق تحسين النجاعة</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نجاز</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التعاون مع السلطات في مالي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نشاء وحدة ميدانية في المالي</li> </ul>
		الهدف ٣-١-٢
<ul style="list-style-type: none"> <li>•</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• لى</li> <li>• قسام التابعة لها</li> <li>• ماكن العمل المستخدمة في مجموعة البرمجيات Sharepoint</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لة من خلال تحويل الصلا</li> <li>- تعزيز التشارك في برمجيات Sharepoint</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• (لشتي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>•</li> </ul>	
		الهدف ٤-١-٢
<ul style="list-style-type: none"> <li>• م المؤشرات النهائية لتحقيق النتائج</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقديم الدعم إلى مكتب المدعي العام في تنفيذ خطة</li> </ul>	



## ١- البرنامج ٣١٠٠: مكتب رئيس قلم المحكمة

## المقدمة

- إن رئيس قلم المحكمة هو مسؤولها الإداري الرئيسي وهو، بهذه الصفة، من يتولى المسؤوليات في شتى المجالات فيما يتعلق بالجوانب غير القضائية لتسيير شؤون المحكمة وتقديم الخدمات .
- باشر رئيس قلم المحكمة، بعد حصوله على الإذن ذي الصلة من جمعية الدول الأطراف *ReVision* بغية توفير إطار تنظيم يتم به ترشيد أداء قلم المحكمة من حيث النجاعة . ذلك إقرار بنية جديدة لقلم المحكمة في نيسان/أبريل . ولم ينصب في هذه البنية الجديدة على إيتاء وفورات كبيرة في التكاليف فوراً بل لى تحقيق المزيد من النتائج الناجعة ثم التركيز على أداء قلم المحكمة في الأمد الطويل.
- *ReVision* رئيس قلم المحكمة من البرامج :
- الجهازين. وبحسب البنية الجديدة لن يتبع لرئيس القلم مباشرة، باستثناء مد وكيل القانوني. ويأتي ذلك نتيجة لضرورة وجود وظيفة معنية بالشؤون القانونية تكون قوية ومنسدة .
- الزيادة الكبيرة في تكاليف الوظائف الثابتة ضمن هذا البرنامج بعملية إعادة التنظيم ونقل الموارد من وحدة إلى أخرى من وحدات البنية الجديدة لقلم المحكمة. وفي الوقت نفسه تتصل الزيادة الإجمالية في ( , في المئة) بضرورة إضافة المساعدة المؤقتة العامة التي يستلزمها الدعم المؤقت خلال عملية الانتقال من البنية السابقة إلى البنية الجديدة.
- لى رئيس القلم في توفير التنسيق والتوجيه الاستر وفي دارة قلم المحكمة والإ على نحو سليم ضمن المحكمة ؛ . ويتولى مكتب الشؤون الق المرتبطة بالمهام الموكلة إلى رئيس قلم المحكمة بموجب الإطار القانوني للمحكمة. ويتمثل هدفه الرئيسي في ضمان جودة واتساق النهج القانونية المتبعة في شتى وحدات قلم المحكمة.



## (أ) البرنامج الفرعي ٣١١٠: ديوان رئيس قلم المحكمة

## المقدمة

- وانب غير تمضائية لإدارة المحكمة وتقديم جهاز تنفيذي يؤدي دوراً محورياً في تصميم قلم المحكمة الاستراتيجية وإسداء الإرشاد إلى جميع ، وفي الإدارة العامة لقلم المحكمة. وتُستمد هذه الرؤية الجديدة لدور ديوان رئيس قلم المحكمة من بنيتها الجديدة، التي تتيح لرئيس القلم التركيز على المسائل الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات الرفيعة المستوى، والإدارة التنفيذية، بتقليص وتبسيط إلى رئيس القلم، ما يفضي إلى تجميع الوظائف ضمن شعب قلم المحكمة على نحو أكثر نجاء . توفير قدرة، من حيث الموارد ومن حيث الرفعة رئيس القلم في النهوض بمسؤولياته، بما فيها مسؤولياته بصفته رئيساً لفريق إدارة قلم القانوني الذي أنشئت وظيفته ل المستوى الأعلى للقيادة والإشراف الاستراتيجيين

## موارد الميزانية ١١٠٢,٣ ألف يورو

- إن التعديلات البنوية التي أدخلت على ديوان رئيس قلم المحكمة مع التركيز على تولي رئيس القلم القيادة الاستراتيجية وتفويضه الشؤون التشغيلية إلى غيره نزولاً في سلم المسؤوليات يتجسّدان على شكل انخفاض ملحوظ في الموارد من الموظفين (ذوي الرتب العليا) وتقليص ناتج عنه في الاحتياجات المالية مقداره ، آلاف يورو . وقد ارتئي أنه تلزم موارد إضافية بصورة مؤقتة للإشراف على تنفيذ القرارات المتعلقة بالتوصيات المقدمة في إطار المراجعة المسماة ReVision الناجح، وتدبّر التعديل المزمع إجراؤه ضمن الجهاز تدبراً ملائماً، وذلك ريثما تغدو البنية الجديدة لقلم المحكمة عاملة بصورة كاملة. وتبيّن تفاصيل هذه الموارد أدناه تحت عنوان " وعلى الرغم من لزوم هذه الموارد الإضافية فإن شهد انخفاضاً كبيراً مقداره

## الموارد من الموظفين ٧٧٤,٤ ألف يورو

- الذي يحتاج إليه ديوان رئيس قلم المحكمة لمساعدة رئيس القلم في الاضطلاع بمسؤولياته اليومية بصفته المسؤول الإداري الرئيسي للمحكمة، وفي مهامه في مجال العلاقات الخارجية ومجال التمثيل. ويجب أن يكون هناك نظام فعال لحركة المعلومات منسق ضمن ديوان رئيس القلم بغية السهر على تزويد رئيس القلم بمعلومات سديدة وآتية في حينها من أجل الاضطلاع بمهامه، وعلى إتياء معلومات سديدة وصحيحة صعوداً ونزولاً في جميع المستويات الإدارية والاشتغالية ذات الصلة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٤, ٧٧٤ ألف يورو

- إثر إنجاز مشروع المراجعة المسماة ReVision نُقلت عدة وظائف كان ديوان رئيس القلم يؤديها في بادئ الأمر إلى شعب أخرى، وذلك لمواءمة الوظائف ضمن الجهاز وزيادة نجاعته. لقد قُصصت التقنية ضمن الشعب والأقسام المختصة سهراً على التماسك والاستمرار والتناسق في العمليات. ونتيجة لذلك قُصص عدد الوظائف الثابتة من إلى ست.

شاغلي خمس

( مين عام) هو المسؤول الإداري الرئيسي عن المحكمة وهو يشرف على جميع أنشطة غير القضائية لإدارتها. وقد استُحدثت في ( ويتولى م . المعني هو المسؤول عن تنسيق سير الإدارة التنفيذية لقلم المحكمة على نحو سلس.

( - ) وسيُتدب كل من المساعدين الخاصين للعمل في إحدى الشعب، متكفلاً بسلسلة سير التعاون

- كما يُحتاج إلى مساعد شخصي من الرتبة خ ع- .

٣, ٢٨٩ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

- موظف معاون معني بدعم تدبير التعديلات (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة ReVision باستحداثها، متطلب جديد). إن هذه الوظيفة واحدة من الوظائف المؤقتة السبع التي أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision باستحداثها لتكوين قدرة تسخّر للانتقال إلى ١ وإعمال هذه البنية. وسيقدم شاغل هذه الوظيفة تقاريره إلى رئيس الأركان ويتولى بصورة رئيسية المسؤولية عن المساعدة والمساندة في الانتقال إلى البنية الجديدة لقلم المحكمة، وتدبير التعديلات، والتطوير

- وإضافةً إلى ذلك إنشاء رابطة للمحاميين بغية ضمان دعم وحماية مصالح جميع لسهر على تطبيق أعلى المعايير المهنية والأخلاقية فيما يخص تعمل للنهوض بمهارات وكفاءات المحامين وتيسير تمتعهم بها في الوقت نفسه على استقلالها. وتسهيلاً لإقامة هذه الرابطة يقترح قلم المحكمة إنشاء وظيفتين مؤقتتين سيضطلع شاغلاهما تهماً. ولذا تُقترح وظيفتان إضافيتان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

- موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). سيقدم شاغل هذه الوظيفة الدعم في إنشاء رابطة المحامين، بما في ذلك إعداد نظامها الأساسي. ويراد من استحداث هذه الوظيفة ضمان الانتفاع بالخبرة القانونية في مجال المرافعة والقانون الدولي الإجرائي والموضوعي.

- مساعد قانوني (من الرتبة خ ع- ) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة لدعم الموظف القانوني في مهام منها إجراء البحوث القانونية وتناول الشؤون ذات الطابع الإداري والتنظيمي.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٣٨,٦ ألف يورو

- ( , في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة

السفر ٣٤,٦ ألف يورو

- ( , في المئة). ذ

طراف و

مم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

لإ ذلك تتيح الموارد فيما يخص المحني عليهم، والشهود،

ضور رئيس قلم المحكمة في الميدان، من أجل تعزيز العلاقة مع بلدان الحالات والسلطات

نه

الضيافة ٤,٠ آلاف يورو

- يقترح قلم المحكمة قسطاً محدود

طراف

الصلة.

ير



## الجدول ٤١ : البرنامج الفرعي ٣١١٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)		٣١١٠ ديوان رئيس قلم المحكمة	
%	المبلغ	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	
-	-								الموظفون من الفئة الفنية
-	-								الموظفون من فئة الخدمات العامة
-٣٣,٦	-٣٩٢,٠	٧٧٤,٤		٧٧٤,٤	١ ١٦٦,٤		١ ١٦٦,٤	١ ١٦١,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									العمل الإضافي
		٢٨٩,٣		٢٨٩,٣			٥٣٢,٠	٥٣٢,٠	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
									الخبراء الاستشاريون
									الأثاث والعتاد
٤,٩	١,٨	٣٨,٦	٣٥,٥	١٣,١	٣٦,٨	٢٤,٤	١٢,٤	١٠٦,٨	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
-٨,٤	-١٠٠,٩	١ ١٠٢,٣	٢٥,٥	١ ٠٧٦,٨	١ ٢٠٣,٢	٢٤,٤	١ ١٧٨,٨	١ ٨٠٠,١	المجموع

## الجدول ٤٢ : البرنامج الفرعي ٣١١٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع موظفي فئة الخدمات الموظفين العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	م-١	م-٢	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	ديوان رئيس قلم المحكمة
٦	٥										الملاك المتصل بالحالات
٦	٥			٢	١	١					المجموع الفرعي
											الملاك المتصل بالحالات
											المجموع الفرعي
											الملاك المتصل بالحالات
											المجموع الفرعي
٦	٥			٢	١	١					المجموع

## (ب) البرنامج الفرعي ٣١٣٠: مكتب الشؤون القانونية

## المقدمة

- ينهض مكتب الشؤون القانونية بأداء الوظائف المنوطة بقلم المحكمة بموجب نظام روما الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولائحة المحكمة، ولائحة قلم المحكمة، والنظام المالي والقواعد المالية، ونظام الموظفين الإداريين ونظامهم الأساسي، وسائر الصكوك القانونية التي تنظّم .

ينخرط فيه قلمها، والشؤون القانونية التي تخص المحكمة باعتبارها منظمة دولية ومكاتها القانونية على وجه الإجمال. وإذ يؤدي مكتب الشؤون القانونية هذا الدور المزدوج فإنه يتولى المسؤولية عن السهر على جودة المواقف القانونية ووحدها واتساقها في شتى ( )

الإدارية وشعبة الخدمات القضائية وشعبة ( )، بما في ذلك تنسيق الشبكة القانونية الداخلية. ويتولى وكيل القانوني المسؤولية العامة عن الشبكة القانونية الداخلية التي تتألف من قانونيين من جميع وحدات قلم إلى التكفل بجودة واتساق ما يسدى من مشورة قانونية وذلك

إلخ. ويقدم مكتب الشؤون القانونية طائفة واسعة من الخدمات القانونية بما فيها إعداد النصوص، والتفاوض، وإسداء المشورة، والتقاضي. ويرأس مكتب الشؤون القانونية القانوني بصفته عضواً فيه، إلى جانب رئيس القلم والم

موارد الميزانية ٩٩٤,٦ ألف يورو

- ( , ) في المئة.

الموارد من الموظفين ٩٦٤,٠ ألف يورو

- من ثماني وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة ( , ) .

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ألف يورو

- يتأسس مكتب / وكيل القانوني ( - ) يتولى الاستراتيجية ويمثله داخلياً وخارجياً، ويعمل بصفته رئيس قلم المحكمة وإدارة هذا القلم العليا، ويشترك في الإدارة التنفيذية لقلم المحكمة من خلال فريق إدارته. ومن ناحية الموضوع يرأس وكيل القانوني

- ويحل القانوني (من الرتبة ف- ) محل القانوني عند غيابه، فيما يخص بصفة . ويتولى نائب الوكيل القانوني لهذا المكتب دوراً قيادياً في إقامة الشبكة القانونية لقلم المحكمة.

- يتولى الموظفون القانونيون الثلاثة (من الرتبة ف- ) المسؤولية عن الشؤون الإدارية، والشؤون القانونية والقضائية، والعلاقات الخارجية، على الترتيب. ويتولى الموظفان القانونيان المعاونان (من الرتبة ف- ) عن إجراء البحوث وعن مراقبة الإجراءات القضائية.

- ويقدم المساعد الإداري/المساعد القانوني (من الرتبة - رأ) الدعم القانوني والإداري إلى مكتب الشؤون

المساعدة المؤقتة العامة ١١٩,٦ ألف يورو

- قانوني معني بالتقاضي (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة **ReVision** باستحداثها، متطلب جديد). إن هذه الوظيفة من الوظائف السبع التي أوصي في إطار مشروع **ReVision** قدرة من أجل الانتقال إلى البنية

هذه البنية. وسيرفع شاغل هذه الوظيفة تقاريره إلى وكيل القانوني وأو نائبه وسيتمولى بصورة رئيسية المسؤولية عن نونية في مجال التقاضي، بما في ذلك التقاضي أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، وفي إجراءات التسوية التصالحية.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٣٠,٦ ألف يورو

- ( , في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة

السفر ٩,١ آلاف يورو

- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف السفر للمشاركة في اجتماعات سنوية للمستشارين القانونيين المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة وغيرها من المنظمات، وللمشا الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية، أو لحضور اجتماعات تتعلق بالإجراءات البديلة لتسوية النزاعات في الدعاوى التي ترفع ضد القانوني أن يرافق رئيس قلم المحكمة وغيره من المسؤولين خلال مهماتهم.

الخدمات التعاقدية ٥,٠ آلاف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ( , في المئة) الخبراء الاستشاريين وما يلزم من خبرة قانونية محدّد في المقر وفي الميدان، ولا سيما فيما يخص الشؤون التي الوطنية واختصاصات الهيئات القضائية الوطنية. فمن الأساسي تأمين المشورة والمساعدة القانونيتين الدقيقتين والراسختين والآيتين في الوقت المناسب بشأن هذه المسائل لضمان تدبر المحكمة للمخاطر لقانونية والدفاع عن موقفها في الإجراءات القانونية.

التدريب ١٦,٥ ألف يورو

- في إطار هذا البند متطلب جديد الذي يحتاج إليه . بالنظر إلى المهام الجديدة المنوطة بمكتب الشؤون القانونية في إطار

ولايته سيزداد عدد موظفيه وعبء العمل الواقع على عاتقهم زيادة كبيرة، وستتغير طرائق العمل فيه. فلا بد من الاستثمار في التدريب الرامي إلى تحسين المهارات بما فيها المهارات التخصصية.

### الجدول ٤٣ : البرنامج الفرعي ٣١٣٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

مكتب الشؤون القانونية ٣١٣٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ العتمة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية								
الموظفون من فئة الخدمات الـ								
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٦٠٠,٧	٦٠٠,٧	٧٢٢,١	٧٢٢,١	٧٢٢,١	٧٢٢,١	١٢٢,٣	١٦,٩
العمل الإضافي								
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٣٤,٨	٣٤,٨	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦	
الخبراء الاستشاريون								
الأثاث والعتاد								
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعمالين	١,٤	١,٤	١٧,٥	١٧,٥	٢٤,٨	٢٤,٨	٣٠,٦	٧٤,٩
المجموع	٦٤٣,٩	٦٤٣,٩	٧٣٩,٦	٧٣٩,٦	٩٨٨,٨	٩٨٨,٨	٢٥٥,٠	٣٤,٥

### الجدول ٤٤ : البرنامج الفرعي ٣١٣٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مكتب الشؤون القانونية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مـ١	مـ٢	مـ٣	مـ٤	مـ٥	مـ٦	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
									٥	١
الملاك المتصل بالحوالات									٥	١
المجموع الفرعي									٥	١
الملاك المتصل بالحوالات									٢	٢
المجموع الفرعي									٢	٢
الملاك المتصل									٧	١
المجموع الفرعي									٧	١
المجموع									٧	١



العمل الإضافي الناجم عن الافتراضات المتعلقة بأنشطة المقاضاة والأنشطة القضائية فيما يخص عا ، بما في ذلك استعمال ثلاث قاعات لجلسات المحكمة لا قاعة واحدة فقط كما كانت عليه الحال في المباني المؤقتة؛ بالتزامات متصلة بالموظفين بموجب .

الغاية ٢: في مجال الإدارة

- ( ) إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من تدابير تحسين النجاعة التي يمكن اتخاذها؛ والتركيز بصورة خاصة على الأنشطة الميدانية بغية النهوض بتحسين التنسيق وتحقيق أثر أكبر لعمل المحكمة في بلدان الحالات (الهدف ذو الأولوية - - ) .
- ( ) تعزيز هيكل إدارة قلم المحكمة (الهدف ذو الأولوية - - ) .
- ( ) في تحسين تدبير أداء الموظفين (الهدف ذو الأولوية - - ) .
- ( ) المضي في تحسين التوازن الجنساني والتمثيل الجغرافي في مختلف مستويات بنية المحكمة (الهدف ذو الأولوية - - ) .
- ( ) تحسين بيئة العمل (الهدف ذو الأولوية - - ) .
- ( ) وضع نهج استراتيجي لتنمية قدرات الموظفين (بما في ذلك حراكهم) (الهدف ذو الأولوية - - ) .
- ( ) تحسين النجاعة من خلال التطورات التكنولوجية (الهدف ذو الأولوية - - ) .
- ( ) المضي في تحسين سيرورة إعداد وتنفيذ ميزانية المحكمة، بما في ذلك مواصلة الحوار مع الدول الأطراف بشأن هذه السيرورة (الهدف ذو الأولوية - - ) .
- ( ) صقل إطار تدبير المخاطر في المحكمة (الهدف ذو الأولوية - - ) .
- ( ) تحسين قياس وتقييم أداء المحكمة (الهدف ذو الأولوية - - ) .
- ( ) استعمال المباني الجديدة على أفضل وجه لتلبية احتياجات عمل المحكمة. تعظيم مدى المرونة في تصميم هذه المباني لإتاحة توسعتها بقدر أدنى من انقطاع العمل ومن التكاليف (الهدف ذو الأولوية - - ) .
- ( ) تدبر الأخطار في مجال الأمن والسلامة من خلال إجراءات لتدبيرها (الهدف ذو الأولوية - - ) .

الجدول ٤٥ : النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
مراجعة وتحسين التحليل بما فيه تحليل	عدد السنوات التي تُحلَّل بياناتها على نحو متسق	الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية المضي في تطوير وظيفة المساءلة التحليلية
%	يضعها لى النسبة المئوية لحالات التقييد بإطار المساءلة عندما	الهدف ٣-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية تعزيز المساءلة من خلال تحويل الصلا
تحسن معدّل التقييد بهذا النظام في جميع	تقدم إحصائيات عن معدّل التقييد بهذا النظام	الهدف ١-٣-٢ من الأهداف ذات الأولوية مراقبة التقييد بنظام تقييم الأداء في المحكمة بغية تحسين تحويل تقدم إحصائيات عن معدّل التقييد بهذا النظام الصلاحيات وتفويضها إلى الموظفين والمدبرين ومسؤولتهم
		الهدف ٢-٣-٢ من الأهداف ذات الأولوية

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
زيادة مشاركة النساء بين المحشودين من أجل توظيفهم من خلال الإعلان عن الوظائف الشاغرة إعلاناً محايداً من الناحية الجنسانية ومن خلال زيادة عدد النساء بين المنتقنين أولاً للنظر في توظيفهم	تقدم إحصائيات عن التوازن بين الجنسين	تحسين التوازن بين الجنسين في جميع
تحسين إجراءات الحشد والإعلان عن الوظائف الشاغرة في البلدان الأقل تمثيلاً ضمن مجموعة العاملين في الحكمة		إجراء ثلاث حملات توعية محدّدة
الهدف ٢-٤-١ من الأهداف ذات الأولوية		
إعداد وإصدار السياسات الحاسمة الأهمية ذات الأولوية فيما يخص ضمان وجود إطار تنظيمي سليم بشأن المسائل الأساسية المتصلة بالموارد البشرية من قبيل انتقاء الموظفين، وإعادة تصنيف الوظائف، والخبراء الاستشاريين وآحاد المتعاقدين، والتعيينات المؤقتة، والضمان الصحي للمتقاعدين		تقليص الفجوة القائمة على صعيد
الهدف ٢-٤-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
وضع إطار لتطوير المسار المهني المربوط بينه وبين سيشهد عام بداية وضع الإطار تدبر الأداء وبرامج التعلم وتنمية القدرات	وضع إطار لتطوير المسار المهني المربوط بينه وبين سيشهد عام	المعني واستهلال المشاريع التجريبية في
ار المهني		
استقصاءات آراء الموظفين		
توخيات الموظفين فيما يتعلق بتطور مساهمهم المهني على نحو سليم	سُوضّح فرص تطوير المسار المهني في برامج إدماج	سُستهل إعادة صياغة لبرامج إدماج
الهدف ٢-٥-٣ من الأهداف ذات الأولوية		
تجسيد الأهداف ذات الأولوية، ولا سيما الأهداف الخاصة بقسم الميزانية وقسم الموارد البشرية، في نظام SAP تخطيط الموارد المؤسسية، وتذليل مسائل الإنتاج ذات الأهمية الحاسمة	قبول وإقرار طلبات التغيير ذات الصلة	% -
دعم إعداد وتوفير برامج التدريب في مجال السيوروات المتعلقة	توفر الموظفين المعنيين بدعم نظام تخطيط الموارد المؤسسية وتوفر نظام التدريب خلال أيام التدريب	% -
الهدف ٢-٦-١ من الأهداف ذات الأولوية		
المزيد من الشفافية في سيوروة إعداد وتنفيذ الميزانية وزيادة إمكانية التنبؤ هذه السيوروة	جودة ما يقدم من	% -
برامج منتظمة لشحذ الوعي والتدريب في مجال السيوروات	تقدم المساعدة إلى الجهات المتعامل معها بشأن تطبيق النظام المالي والقواعد المالية والسياسات لإجراءات ذات الصلة	% (نسبة ممثلي الجهات المتعامل معها الذين يبدون رضاهم عن جودة
	زيادة وعي الموظفين المسؤولين عن التصديق فيما يتعلق بسيوروات الدفع	)
المضني في تطوير النظم المخصصة للإبلاغ عن الأداء، وتوقع الإيرادات والمصروفات المنتظم، وتحليل التدفق المالي، والإبلاغ المخصص	عدم إبداء ملاحظات سلبية ذات شأن في إطار	عدم إبداء ملاحظات سلبية ذات شأن في إطار المراجعة
الهدف ٢-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية		
المضني في تنفيذ نظام تدبر المخاطر العالية الدرجة	تطبيق إطار كامل النطاق لتدبر المخاطر على النحو الذي يقدم إلى مجلس التنسيق	تنفيذ المراجعة لكل جهاز على وجه
		إعداد المجموعة الأولى من مجموعات المراجعات التي تشمل كل جهاز من

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ٢-٦-٣ من الأهداف ذات الأولوية	اعتماد سياسات جديدة متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية إدماج البيانات المالية المستندة إلى معايير المحاسبية إعداد معلومات تدريبية مستقاة من الدولية للقطاع العام والمعلومات الإدارية ضمن إطار سجلات المحاسبة المتوافقة مع المعايير الإدارية المنتظمة للمحكمة	أجهزة المحكمة على وجه التحديد، بتطبيق معايير ذات طابع رسمي ونظامي لتدبر المخاطر تنفيذ % من أنشطة التدارك فيما يخص جميع المخاطر ومراقبة %
الهدف ٢-٧-٢ من الأهداف ذات الأولوية	التخطيط للتعديلات اللازمة للتوافق مع التغييرات في بنية المحكمة وعملياتها، من قبيل المراجعة المسماة ReVision التي يجريها قلم المحكمة، والاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي	إنجاز جميع التعديلات الطفيفة اللازمة في المباني الجديدة للتوافق مع التغييرات في بنية المحكمة بحلول نهاية عام
الهدف ٢-٨-٣ من الأهداف ذات الأولوية	تحديث تقييم المخاطر الأمنية ومراجعة التدابير ذات الصلة	إجراء المراجعة التي تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء
	إنجاز التقييم الذاتي وفق معايير العمل الأمنية الدنيا فيما يخص جميع المكاتب الميدانية وتحديث تقييم المخاطر الأمنية الخاص	مراجعة تقييم المخاطر الأمنية وتحديثه إنجاز التقييم الذاتي والنسبة المئوية للتطابق مع المعايير %



## الجدول ٤٦ : البرنامج ٣٢٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

شعبة الخدمات الإدارية ٣٢٠٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ العمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية المتصلة المجموع	صندوق الطوارئ	المجموع وما فيه صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية بالحالات	الميزانية المتصلة المجموع	الميزانية الأساسية بالحالات	الميزانية المتصلة المجموع	الميزانية الأساسية بالحالات	الميزانية المتصلة المجموع	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية											
الموظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١١ ٨٧٢,٢	٢ ٣٢٢,٠	١٤ ١٩٤,٢	١٠ ٤٠٠,٨	٢ ٥٦١,٥	١٢ ٩٦٢,٣	١٢ ٢٧٩,٣	١٢ ٩٠٤,٤	-٥٧,٩	-٠,٤	
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٢ ٣٦٦,٢	٢ ٤٦,٣	٢ ٨١٢,٥	٢ ٣٦٦,٢	٢ ٩٤,١	١ ٢٢٦,٧	٧٧٧,١	١ ٢٢٥,٧	-١,٠	-٠,١	
الخبراء الاستشاريون											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣ ٨٧٦,٨	٦١٦,٤	٤ ٤٩٣,٢	٢ ٨٤٢,١	٣ ٨٠٥,٦	٣ ٦٢٢,٤	٥ ٢٠٩,٣	٦ ٣٩٥,٢	٢ ٧٧٢,٨	٧٦,٥	
المجموع	١٨ ١١٥,٢	٣ ١٨٤,٧	٢١ ٣٠٥,٤	١٤ ٠٧٥,٥	٣ ٧٥٥,٩	١٧ ٨١١,٤	١٧ ٩٣٧,١	٢٠ ٥٢٥,٢	٢ ٧١٣,٩	١٥,٢	

## الجدول ٤٧ : البرنامج ٣٢٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

شعبة الخدمات الإدارية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٢-م	١-م	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها				مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع	
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
المجموع														

## (أ) البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية

## المقدّمة

- يتكفل مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية بالتوجيه العام والتخطيط الاستراتيجي والإدارة وبتوفير كل الدعم الإداري والتدبري الذي يستلزمه جميع البرامج الرئيسية للمحكمة لكي تؤدي المهام المنوطة بها في إطار الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات ذات الصلة. كما إن هذا المكتب يضطلع بعدد من المهام التنفيذية الحاسمة الأهمية ومنها تخطيط الموارد الاستراتيجي؛ والإشراف على إعداد الميزانية السنوية؛ والإشراف على إعداد البلاغات ذات الصلة التي تُقدم إلى هيئات الإشراف والهيئات الخارجية؛ ومراقبة الأداء على الصعيد التنظيمي والإبلاغ عنه؛ وتنفيذ مبادرات تدبر المخاطر؛ وتنسيق تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار المراجعة الداخلية والتوصيات المقدمة في إطار المراجعة الخارجية؛ وتنسيق دعم إدارة المشاريع، والإشراف عليه، وتحديد

- ويُحدِّث مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية أشكالاً من التأزر في توفير الخدمات الإدارية بتنسيقه عمل

جميع البرامج الرئيسية ومع أصحاب شأن من خارج لجنة الميزانية والمالية، وفريق لاهاي العامل، وجمعية الدول الأطراف، ومراجعي الحسابات الخارجيين، ولجنة المراجعة.

- ويتألف مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية من موظفين يعاونون المدير مباشرة، ووحدة الصحة المهنية، والفريق المعني بتخطيط الموارد المؤسسية في SAP. وحدة الصحة المهنية والفريق المعني بتخطيط في SAP إلى هذه الشعبة من قسم الموارد البشرية وقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، على الترتيب، نتيجة لتنفيذ التوصيات التي قُدمت في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision.

موارد الميزانية ١ ٥٧٣,٤ ألف يورو

- تُعزى الزيادة التي تشهدها الميزانية المقترحة لمكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية بكاملها إلى بنية هذا

## ReVision

مكتبه وموظفي وحدة الصحة المهنية والفريق المعني

في SAP.

الموارد من الموظفين ١ ٢٢٤,٩ ألف يورو

- يتألف ملاك العاملين في هذا المكتب من

( , ) .

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

آلاف يورو

- يرأس هذا المكتب مديره (من الرتبة مد - )، يساعده فريق من الموظفين التابعين له مباشرة، وهم موظف ( - ) ( - ) ( - ) .

في مجال السكرتاريا.

- وتتألف وحدة الصحة المهنية من رئيسها (من الرتبة ف- ) ( - ) ومساعد معني ( - ) ( - ) ( - )، وممرض(ة) معني(ة) بالصحة المهنية/مساعد(ة) طبي(ة) (من - ) .

- المعني بتخطيط الموارد المؤسسية في SAP من موظف معني بتخطيط الموارد المؤسسية ( - )، ومساعد معني بتطبيقات هذا النظام (الخاصة بالشؤون المالية) (من الرتبة خ ع-رأ)، ومبرمج معني بالتطبيقات (من الرتبة خ ع- ) معني بالدعم التقني في مجال التطبيقات (من الرتبة خ ع- ) .

المساعدة المؤقتة العامة ١١٩,٦ ألف يورو

- موظف إداري (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة *ReVision* باستحداثها، متطلب جديد). إن هذه الوظيفة واحدة من الوظائف المؤقتة السبع التي أوصي في إطار مشروع *ReVision* باستحداثها لتكوين قدرة تسخر للانتقال إلى البنية الجديدة لقلم المحكمة هذه البنية. وتلزم هذه الوظيفة لمدة سنتين (عام) (للهوض بأود الانتقال وما يلزم من تعديلات في مجال عمل الشعبة، والمساعدة في الاضطلاع بالمهام التنفيذية الجديدة المنوطة بمدير مكتب شعبة الخدمات الإدارية.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٣٤٨,٥ ألف يورو

- الخبراء الاستشاريين، والذ

السفر

- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف اجتماعات وأنشطة تعاون مع الدول الأطراف أو مع أصحاب شأن خارجيين، وتكاليف اجتماعات مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لمواكبة أحدث المستجدات بشأن المسائل الإدارية، وا في الموظفين في الميدان.

الخدمات التعاقدية

- يلزم المبلغ المطلوب لإجراء حلقة عمل معنية بالصحة والنظافة الصحية فيما يتعلق بالأمراض المدارية أجل المسافرين في مهمات ميدانية.

## التدريب

٩, ١٨ ألف يورو

- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف متابعة دورات تدريب على الإدارة وفقاً للمهام التنفيذية الجديدة المسندة إلى مدير مكتب شعبة الخدمات الإدارية؛ ودورات تدريب وحلقات دراسية معنية بالصحة والسلامة المهنتين بما في ذلك دورات التدريب الرامية إلى تجديد المهارات في مجال أعمال الإنقاذ/الإنعاش في حالات الأزمات القلبية والرئوية؛ تقديم الدعم في حالات الإجهاد النفسي/الدعم الرامي إلى المساعدة على الصمود وتقديم المساعدة في حالات الإجهاد النفسي/الصدمات النفسية؛ ودورات التدريب المتصل بنظام SAP. الاستفادة المثلى من الممارسات في هذا المجال بما فيها الممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة، والعبر المستخلصة.

## الخبراء الاستشاريون

١ ألف يورو

- ية الجديدة المنوطة بمكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية ReVision، وذلك بصورة رئيسية في مجال تدبر المخاطر، الذي يشمل تنظيم التصنيف السنوي للأخطار ومراجعة استراتيجيات مراقبة المخاطر.

## النفقات التشغيلية العامة

١ ألف يورو

- م المبلغ المطلوب لسد التكاليف الثابتة الحالية المتصلة بتراخيص SAP وصيانتته فيما يخص المحكمة جمعاء: خصصة برامجيات SAP (FACTS) الاشتراك في برامجيات SuccessFactors الإلكتروني الجديد لـ Galileo رخصة



## (ب) البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: قسم الموارد البشرية

## المقدمة

- يقدم قسم الموارد البشرية الخدمات المتصلة بالموارد البشرية لجميع البرامج الرئيسية للمحكمة. ويرأسه . ويقدم هذا القسم طائفة :

واسعة من الخدمات إلى المديرين والموظفين وغيرهم في مجال إدارة الموارد البشرية. ومن هذه الخدمات إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن المسائل والمبادرات المتصلة بالموارد البشرية؛ ووضع السياسات المتعلقة بالموال والتظلمات والشؤون القانونية ذات الصلة، والتعاون في إدارة شؤون الموظفين، والتخطيط فيما يتعلق بملاك العاملين، وتوظيفهم، وتخصيصهم، وإعادة تخصيصهم؛ وإدارة شؤون الوظائف، وتصنيفها، وإعادة تصنيفها؛ وأبدال الوظائف الخاصة، وإحاق الموظفين، وإعارتهم، ونقلهم؛ وتيسير شؤون العقود (للموظفين وغيرهم)، .

- إلى مراجعة وإعادة تنظيم وافيتين تحسين تلبيته لاحتياجات المحكمة فيما يخص خدمات الموارد البشرية والمشورة ذات الصلة وتحويله من قسم يتولى بصفة رئيسية إجراء المعاملات إلى شريك استراتيجي.

٢٧٠٢,٤ ألف يورو

موارد الميزانية

- ( , في المئة).  
- هذه الزيادة إلى اشتغال المقترح اعتمادات تخص دورات التدريب الداخلي ضمن قلم المحكمة ( , ألف يورو)، التي ستحسن التمثيل الجغرافي في برنامج التدريب الداخلي، وإلى برنامج المدار بصورة مركزية ( , ) .

٢٢٠٩,٠ آلاف يورو

الموارد من الموظفين

- . قترح وظيفة واحدة من وظائف المساعدة ( , ) .

٢١١١,٦ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

- يتولى إدارة قسم الموارد البشرية رئيسه (من الرتبة ف- )، يسانده موظف معني بالموارد البشرية - للبرامج (من الرتبة ف- ) .

- وتتألف وحدة العمليات في مجال الموارد البشرية من رئيسها (من الرتبة ف- )، ومنسق معني بالتوظيف ( - )، ومنسق معني بكشوف ا ( - ) معني ( - ) ( - ) ( - ) .

- ( - ) وموظف معني بالموارد
- ( - )، وموظف معني بالتعلم وتنمية القدرات (من الرتبة ف- )
- قانوني/مختص بالسياسات معني بالموارد البشرية (من الرتبة ف- )، ومساعد معني بالموارد البشرية (من - ) .

المساعدة المؤقتة العامة ٩٧,٤ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ( , في المئة).
- موظف قانوني/مختص بالسياسات معاون معني بالموارد البشرية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة ReVision باستحداثها، متطلب جديد). هذه
- التي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision إلى وإعمال هذه البنية. وسينهض شاغل هذه الوظيفة بأود إعداد وتعديل السياسات الهامة المتعلقة بالموارد البشرية بغية سد الفجوة التي تبين وجودها على صعيد هذه السياسات. وتلزم القدرة الإضافية المعنية في مجال السياسات لمدة عامين.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٤٩٣,٣ ألف يورو

- ( , في المئ). غير
- المتصلة بالعاملين ، والخبراء الاستشاريين، ودورات التدريب .

السفر ١٤,٠ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ( , في المئة)
- موظفين معنيين بالموارد البشرية إلى المكاتب الميدانية وتكاليف مشاركة مديري الموارد البشرية في الاجتماعات التخصصية ذات الصلة اللازمة للتوائم مع .

الخدمات التعاقدية ١٨,٠ آلاف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ( , في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف
- مشاركة المحكمة بصفة مراقب في منتديات وشبكات .

التدريب ١٥٤,٣ ألف يورو

- ( , في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف
- المحكمة المركزي في مجال الإدارة والتوجيه، والتدريب على تدبر الأداء، والتدريب في مجال اللغات. كما إنه يشمل التكاليف التي تتكبدها المحكمة لتنظيم جلسات توجيه الموظفين الجدد. ثم إن المبلغ المعني يشمل أيضاً مبلغ ميزانية التدريب التقني للعاملين في القسم سهراً على بقاء مهاراتهم التقنية مواكبة لأحدث المستجدات.

- إن المبلغ الذي أُقرَّ من أجل التدريب في السنوات الأخيرة كان أدنى من المستوى المعقول اللازم لمنظمة لها حجم المحكمة، ولذا تلزم زيادة فيه من أجل الاستثمار المناسب في تحسين مهارات الموظفين وكفاءاتهم درجة هم .

٣٥,٠ ألف يورو

الخبراء الاستشاريون

- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لتوفير خبرة خارجية في مجالات .  
وفيما يخص عام يلزم دعم من هذا القبيل في مجالات تصنيف الوظائف، وتحليل سيرورات العمل  
دراج العروض .

٢٨٢,٠ ألف يورو

النفقات التشغيلية العامة (على التدريب الداخلي)

- تُطلب الأموال الخاصة بدورات التدريب الداخلي للمرة الأولى، وهي لازمة لتوفير منح للمتدربين من رعايا  
لاعتبار للتمثيل الجغرافي في المحكمة.



## الجدول ٥٠: البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الموارد البشرية ٣٢٢٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	المبلغ	%
نمة الفنية											
الموظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٠٨١,٥	١٩٩,٥	٢٢٨١,٠	١٩٨,٠	١٦٢٠,٦	٢٢٨١,٠	٢١١١,٦	١٨١٨,٦	٢١١١,٦	٢٩٣,٠	١٦,١
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	٣٥٠,٧	٢٨٥,٩	٢٨٥,٩	٣٥٠,٧	٩٧,٤	٢٨٥,٩	٩٧,٤	-١٨٨,٥	-٦٥,٩
الخبراء الاستشاريون											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعاملين	١٦٦,٨	٧,٢	١٧٤,٠	١١٦,٠	١٢,٠	١٢٨,٠	٤٩٣,٣	١٢٨,٠	٤٩٣,٣	٣٦٥,٣	٢٨٥,٤
المجموع	٢٥٩٩,٠	٢٠٦,٧	٢٨٠٥,٧	٢١٠,٠	٢٠٢٢,٥	٢٨٠٥,٧	٢٧٠٢,٤	٢٢٣٢,٥	٢٧٠٢,٤	٤٦٩,٩	٢١,٠

## الجدول ٥١: البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الموارد البشرية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي		مجموع موظفي	
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين
										٥	١٦	٢١	
الملاك المتصل بالحالات										٥	١٥	٢١	
المجموع الفرعي							٣	١	١	٥	١٥	٢١	
										٤		٤	
الملاك المتصل بالحالات	/									٤		٤	
المجموع الفرعي							٣	١	١	٤		٤	
الملاك المتصل بالحالات	/									٩	١٥	٢٥	
المجموع الفرعي							٦	٢	١	٩	١٥	٢٥	
المجموع							٦	٢	١	٩	١٥	٢٥	

## (ج) البرنامج الفرعي ٣٢٣٠: قسم الميزانية

## المقدمة

- إن استحداث قسم معني بالميزانية على وجه التحديد، منفصل عن قسم المالية، يشير إلى تحول من أداء الاشتغالي إلى دور أكثر اتساعاً بالطابع الاستراتيجي يقترن بالتحرك مع أجهزة المحكمة وأقسامها في تصميم خطط واستراتيجيات بعيدة الأمد، وتحديد الاحتياجات إلى الموارد، وقياس الأداء. وستولى رئاسة هذا سلطة العامة لمدير شعبة الخدمات الإدارية، رئيس متفرغ له سيؤدي دوراً محورياً في إعداد ميزانية

المحكمة والتفاوض بشأنها وتنفيذها. وسيهيئ هذا النهج فيما يخص تدبر مركزياً قوياً على الميزانية وتنسيق الأولويات الاستراتيجية ضمن المحكمة بغية بلوغ الأهداف المنشودة، ضامناً في الوقت نفسه الحد الأقصى من النجاعة في استخدام مواردها. وبالفصل بين الدور المتعلق بالميزانية والدور المتعلق بـ بدلاً من قسم واحد، ستوضح المسؤوليات ومقتضيات المساءلة وستتعزيز الرقابة على الميزانية الشاملة بنطاقها جميع وحدات ، كما ستتعزيز فعالية تنفيذ هذه الميزانية.

- للمحكمة خدمات في مجال الميزنة والمراقبة فعالة ودقيقة وآتية في الوقت . ويشمل ذلك تنسيق وإعداد الميزانيات البرنامجية السنوية .

الميزانية، وإعداد التوقعات ذات الصلة، وإسداء المشورة الاستراتيجية بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية، وتحليل تخصيص الموارد للتوصل إلى استخدامها أنجع استخدام ممكن. كما يتولى هذا القسم المسؤولية عن إعداد الإخطارات باحتمال الاستعانة بأموال من صندوق الطوارئ، والمعلومات والتقارير المتعلقة بالميزانية والتوقعات ذات الصلة التي ترفع إلى الإدارة، ولجنة الميزانية والمالية، وجمعية الدول الأطراف. وقد تم توسيع نطاق أنشطة قسم الميزانية الجديد لكي لا يقتصر على الميزنة بل يتعداه إلى التخطيط، والرصد، والتقييم، و مع أصحاب الشأن للتمكن من تحليل المفاوضات بشأن الميزانية تحليلاً أعمق ومراجعة ذلك فيما يخص مسائل على تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة

## موارد الميزانية ٥٨٢,٤ ألف يورو

- ألف يورو، وهو قد تدورس بعناية من حيث ما يلزم لتنفيذ المهام المنوطة بـ القسم الحديث الإنشاء.

## الموارد من الموظفين ٥٦٥,٤ ألف يورو

- يتألف ملاك العاملين في

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٥٦٣,٩ ألف يورو

- ( - ) .

- يتألف قسم الميزانية من موظف معني بالتخطيط والرصد فيما يخص الميزا ( - )  
 معاون معني بالتخطيط فيما يخص الميزانية (من الرتبة ف- )، ومساعد رئيسي معني بالميزانية (من الرتبة  
 -رأ)، ومساعد معني بالميزانية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بالشؤون الإدارية وشؤون الميزانية (من  
 - ) .

العمل الإضافي , ألف يورو

- يلزم المبلغ المطلوب للاضطلاع بأنشطة يتعين إنجازها في آجال محددة مثل تنجيز وثيقة الميزانية البرنامجية  
 السنوية المقترحة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين , ألف يورو

- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف السفر وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستش

السفر , ألف يورو

- يلزم المبلغ المطلوب للمشاركة في الاجتماع السنوي للشبكة المعنية بالميزانية.

التدريب ٩,٢ آلاف يورو

- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف تدريب متخصص في مجال تخطيط الميزانية والتوقعات ذات الصلة  
 استعمال برنامج Visio، ومتابعة دورات تدريبية في مجال الإدارة  
 وفقاً للمهام التنفيذية الجديدة المنوطة بالقسم.

الخبراء الاستشاريون , آلاف يورو

- الاستعانة بخبراء في مجالات الأداء التخصصية ل

## الجدول ٥٢ : البرنامج الفرعي ٣٢٣٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الميزانية	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع		المبلغ %
الموظفون من الفئة الفنية								
الموظفون من فئة الخدمات العامة								
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٤٣,٤	٣٤٣,٤	٣٤٣,٤	٥٦٣,٩	٥٦٣,٩	٦٤,٢	٢٢٠,٥	
العمل الإضافي								
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٧٣,٠	٧٣,٠	٧٣,٠	١,٥	١,٥	-٩٧,٩	-٧١,٥	
الخبراء الاستشاريون								
الأثاث والعتاد								
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٤٣,٠	١٤٣,٠	١٤٣,٠	١٧,٠	١٧,٠			
المجموع	٤٢٣,٤	٤٢٣,٤	٤٢٣,٤	٥٨٢,٤	٥٨٢,٤	٣٧,٥	١٥٩,٠	

## الجدول ٥٣ : البرنامج الفرعي ٣٢٣٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الميزانية	ملاك الموظفين المقترح				مجموع موظفي فئة الخدمات العامة			
	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	١-م	٢-م	٣-م	٤-م
الملاك المتصل بالحالات								
المجموع الفرعي		١				٢		٤
الملاك المتصل بالحالات								
المجموع الفرعي						١		٢
الملاك المتصل بالحالات								
المجموع الفرعي								
المجموع		١	١	١		٣	٣	٦

## (د) البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: قسم المالية

## المقدمة

- تم في إطار إعادة التنظيم التي نُفذت في عام تقسيم قسم الميزانية والمالية إلى قسمين منفصلين. وإذ غدا قسم الميزانية قسماً قائماً بذاته يتركز عمله على الدعم الاستراتيجي فإن قسم المالية يواصل تولي المسؤوليات الواردة تفاصيلها أدناه.

- يقدم قسم المالية خدمات مالية من أجل إجراء أعمال المحكمة على نحو ناجح. ويبدأ أنشطة لدعم العمليات المالية للمحكمة بجمعاء في مقرها وفي غيره من الأماكن. المنوطة فيما يخص لمصندوق الاستثماري للمحكمة هذه البيانات . يتولى تدبر الاشتراكات المقررة، والتبرعات، وأموال صندوق الطوارئ ويبلغ على نحو فعال المانحة.

- يتولى هذا القسم المسؤولية كافة الأنشطة في مجال المدفوعات، بما في ذلك إدراج وسائر تكاليف الموظفين ومستحقاتهم التي يحسبها قسم الموارد البشرية في سجلات المحاسبة، ومن مهامه الأساسية الأخرى إدارة الخزانة، والمحاسبة والإبلاغ المالي ضمن نظم المحكمة المستعان بنظام تخطيط الموارد المؤسسية (في نظام SAP) أو غير مباشرة في تنفيذ المشاريع الأساسية للمحكمة مثل مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومشروع الإبلاغ وغيرهم تهيئة برامجيات SAP. وبالإضافة إلى ذلك يقدم هذا القسم المساعدة ويسدي الإرشاد فيما يتعلق بالإجراءات المالية في شتى وحدات المحكمة.

موارد الميزانية ١ ٤٥٩,٩ ألف يورو

- ( , في المئة).

الموارد من الموظفين ١ ٣٠٦,٥ آلاف يورو

- ملاك العاملين في . إنه يجسّد وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة بالنظر إلى تنفيذ مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١ ٢٩٩,٥ ألف يورو

- يتولى رئيس القسم (من الرتبة ف - ) المسؤولية عن إدارة القسم ويسدي إلى المدير المشورة بشأن الشؤون

- وثمة مساعد معني بالشؤون الإدارية والمالية (من الرتبة خ ع - )

- ز وحدة المدفوعات وكشوف الرواتب جميع قسائم الدفع للموظفين (وغيرهم) فيما يخص السفر  
تولى المسؤولية عن تعويض النفقات المتكبدة بالنيابة عن المحك  
ة التي يضطلع بها بصورة رئيسية مكتب المدعي العام وقسم المحني عليهم  
والشهود وقسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم، والرواتب، والأبدال، وما يُ  
والموظفين بحسب الحسابات التي يجريها قسم الموارد البشرية. كما إنه يجهز قسائم المدفوعات للمؤمنين على  
صناديق المبالغ النقدية الصغيرة تجديداً لمبالغ هذه الصناديق، وقسائم تسديد الفواتير للموردين وأتعاب آحاد  
المقاولين والخبراء الاستشاريين والمحامين. وتتألف هذه الوحدة من رئي ( - )  
( - )  
.

- وتتولى وحدة الحسابات والخزينة مسك الحسابات ومخططات الإدراج في القيود فيما يخص المعاملات  
ات المالية للمحكمة وللصندوق الاستثماري للمحني عليهم. تتولى تنفيذ عمليات  
الدفع، ساهرة على توفر الأموال لتلبية الاحتياجات إلى المبالغ النقدية من خلال توقع مقادير السيولة النقدية،  
( - ) ، وموظف معاون معني  
بالحسابات/الاشتراكات (من الرتبة ف- )  
( - ) .

٧,٠ آلاف يورو

العمل الإضافي

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ، آلاف ( ) ، في المئة). ويلزم العمل الإضافي  
بصورة خاصة خلال فترات إقفال الحسابات، والإبلاغ المالي، والمراجعة الخارجية.

١٥٣,٥ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ، ( ) ، في المئة). وتلزم الموارد غير المتص

٥,٤ آلاف يورو

السفر

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ، ( ) ، في المئة). وهو يلزم للمشاركة في

المعنية بالمعايير المحاسبية/المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والاجتماع الاستثنائي لفريق المهتمين ببرامجيات  
SAP بغية الانتفاع بتبادل المعارف والممارسات الفضلى على صعيد استعمال مختلف نماذج SAP من قبيل نميطة  
تدبر المواد، ونميطة السفر، ونميطة الشؤون المالية.

## الخدمات التعاقدية

٧٧,١ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , ( , في المئة). وهو يلزم رئيسياً لسد أتعاب المراجعين الخارجيين للحسابات، والنفقات الإدارية المتصلة برد الضرائب التي تفرضها الولايات المتحدة على رعاياها، وفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بمراقبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة . - .

## التدريب

٩,٠ آلاف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , ( , في المئة). وهو يلزم لسد تكاليف تدريب تخصصي على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .

## النفقات التشغيلية العامة

٦٢,٠ ألف يورو

- , آلاف يورو ( , في المئة). وهو يلزم لسد صرفية، والرسوم المصرفية ذات الصلة، والنفقات على عمليات التحويل عبر وسترن والقسط السنوي الذي أخذت هذه الشركة في عام .

## الجدول ٥٤ : البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم المالية ٣٢٤٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	المجموع	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	المجموع	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية											
الموظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٨٣٩,٢	٣٢٤,٨	٢١٦٤,٠	١٥٥٠,١	٣٤٤,٤	١٨٩٤,٥	١٢٩٩,٥	١٢٩٩,٥	-٥٩٥,١	-٣١,٤	
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٣٧٠,٨	٣٧٠,٨	٣٧٠,٨	٢٨٤,٨	٢٨٤,٨	٢٨٤,٨	٢٨٤,٨	٢٨٤,٨	-٢٧٧,٨	-٩٧,٥	
الخبراء الاستشاريون											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣١٥,٢	٣١٥,٢	٣١٥,٢	١٨١,٩	٥٥,٣	٢٣٧,٢	١٥٣,٥	١٥٣,٥	-٨٣,٧	-٣٥,٣	
المجموع	٢٥٢٥,٢	٣٢٤,٨	٢٨٥٠,٠	٢٠١٦,٨	٣٤٤,٤	٢٤١٦,٥	١٤٥٩,٩	١٤٥٩,٩	-٩٥٦,٦	-٣٩,٦	

## الجدول ٥٥ : البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم المالية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
												خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع		
الملاك المتصل بالحالات																
المجموع الفرعي																
الملاك المتصل بالحالات	/															
المجموع الفرعي																
الملاك المتصل بالحالات	/															
المجموع الفرعي																
المجموع																



## (هـ) البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: قسم الخدمات العامة

## المقدمة

- ت الإدارية التابعة لقلم المحكمة. ويتألف  
 ، التي تتولى المسؤولية عن إدارة المباني التي تملكها المحكمة  
 في لاهاي، وعن تقييم المباني المستأجرة في أماكن تواجهها الميداني وصيانة هذه المباني وتكييفها؛  
 تريات، التي توفر سلعاً وخدمات جيدة المردود بالقياس إلى تكاليفها تحتاج إليها جميع البرامج الرئيسية  
 للمحكمة؛ ووحدة النقل والدعم الإمدادي، التي توفر خدمات التوزيع وسلسلة التموين، وتتولى إدارة مجموعة  
 . كبات، والشحن في المقر وفي أماكن الوجود الميداني، والنقل المحلي، وعمليات البريد في المقر. وتتولى  
 وحدة السفر المسؤولية عن ترتيب جميع الأسفار الرسمية للعاملين في المحكمة، وما يتصل به خدمات استصدار  
 التأشيرات والأذون بالإقامة في لاهاي، والمهام الإدارية المتصلة بالامتيازات والحصانات، وشحن الأمتعة الشخص  
 يتولى أيضاً المسؤولية عن برنامج التأمين .  
 التجاري للمحكمة، يرفع تقاريره إلى مدير شعبة الخدمات الإدارية.

## موارد الميزانية ٨ ١٠٧,٢ آلاف يورو

- ( ) في المئة) تُعزى إلى أن الحك  
 ستتولى في نهاية عام بصفتها مالكة،  
 بالصيانة الوقائية بالمباني  
 الصيانة التصحيحية، من جهة، وارتفاع التكاليف من جهة أخرى، بسبب حجم المبنى . غدت هذه  
 التكاليف تُدرج ضمن ميزانية هذا البرنامج الفرعي بعد أن كانت تُدرج ضمن تكاليف إيجار المباني المؤقتة. تُقترح  
 استبدال ممتلكات ما لم تشهده ميزانية عام .

## الموارد من الموظفين ٣ ٥١٦,٤ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٣ ٣٦٠,٣ ألف يورو

- ( )  
 - يرأس قسم ( ) ، يساعده مساعد إ ( - ) .  
 - ( - ) وموظف معاون معني بالمشاريع (من الرتبة  
 - ) ومسير مشاريع معاون (من الرتبة - ) ني الدائمة، ومنسق معني  
 بمراقف المبنى (من الرتبة خ ع - ) تصاميم ( - )، وثلاثة كتبة معنيين بخدمات المرافق (من  
 - ) ( - )، وتقني مختص بالتدفئة والتهوية والتكييف في ( - )

( أ - )، وتقني معني بالمنشآت الأمنية في المرافق (من ال - رأ)، وتقني كهربائي معني ( - ) .

- وتتألف وحدة الدعم الإمدادي والنقل من رئيسها (من الرتبة ف- )، ومنسق معني بالمراسلات والشحن ( رأ)، ومنسق معني بالتموين (من الرتبة خ ع- رأ)، ومساعد معني بمراقبة الممتلكات (من الرتبة - رأ)، وكاتب معني بعمليات التسجيل (من الرتبة خ ع- رأ)، وأربعة كتبة معنيين بالدعم الإمدادي (من الرتبة خ - ) .

- وتتألف وحدة المشتريات من رئيسها (من الرتبة ف- )، ومنسق للمشتريات (من ال - ) وأربعة مساعدين معنيين بالمشتريات (من الرتبة خ ع- رأ)، وكاتب معني بالمشتريات (من الرتبة خ ع- ) .

- ( رر)، وخمسة مساعدين معنيين بالأسفار ( - ) .

- لقد اقترح فيما يخص قسم الخدمات العامة في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision ما مجموعه ثلاث وظائف لتناول عبء العمل المزيد المرتبط بانتقال المحكمة إلى مبانيها الدائمة: موظف معاون معني بالمرافق ( - )، وكاتب معني بخدمات المرافق (من الرتبة خ ع- رأ)، وتقني معني بالمباني (من الرتبة خ ع- ) .

المساعدة المؤقتة العامة ٣٦,١ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض متأت عن توظيف عاملٍ

- عامل عامّ الأشغال (من الرتبة خ ع- رأ) لمدة ستة أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة نتيجة ما مسؤوليات إضافية عن المباني الدائمة للمحكمة التي تشغلها بصفتها مالكاً لها. وهذه الوظيفة أساسية من أجل سلاسة انتقال المحكمة من المباني المؤقتة إلى مبنى مقرها الدائم وعملها فيه على نحو سليم. ففي المباني المؤقتة كان يؤدي هذا الدور / بالمباني العامة التابعة للحكومة الهولندية (RGD) سد بالاعتمادات المخصصة لتكاليف إيجار المبنى وصيانته.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٥٩٠,٧ ألف يورو

- ( , ) في المئة). غير المتصلة بالعاملين  
اث والعتاد.

السفر ٣٩,٠ ألف يورو

- ( , ) في المئة، وهو يلزم لسد تكاليف أسفار إلى المكاتب الميدانية اضطلاعاً من قسم الخدمات العامة بالأدوار المنوطة به حديثاً، بما في ذلك تحديد المعايير والمتطلبات للمكاتب الميدانية من حيث المرافق وظروف استعمال مجموعة ال

تيسير الاجتماعين السنويين لشبكة السفر المشتركة بين الوكالات (IATN) والشبكة المشتركة بين الوكالات (INFM).

الخدمات التعاقدية ٣١٥,٤ ألف يورو

- ( ) في المئة). ويعزى معظم هذه الزيادة إلى لية إعادة التخصيص من خلال من بند النفقات التشغيلية العامة وبند اللوازم والمواد إلى بند الخدمات التعاقدية، مثل عقود التأمين التجارية، والمدفوعات المترتبة على الحصول على جواز برمجيات focalpointnet (الخاصة بخدمات السفر)، وتكاليف خدمات البريد المعهود بها إلى

التدريب ألف يورو

- ( ) في المئة) تعزى إلى أنه تم خلال عام تعليق جميع أنشطة التدريب تقريباً بغية تحرير الموارد من العاملين للنهوض بأود متطلبات تسليم المبني الجديد، مثل الطلبات الجديدة في مجال الشراء، وإدارة المرافق، والدعم الإمدادي .  
بفضلي الممارسات في هذا القطاع المهني.

النفقات التشغيلية العامة ٣٥٢٨,٥ ألف يورو

- ( ) في المئة). وترتقب المحكمة زيادة كبيرة في النفقات التشغيلية العامة في عام تتأتى عن صفتها مالكا للمبني ومستغلاً له. فالمبني أكبر من مباني المحكمة المؤقتة، وهي التي ستتولى صيانة المنشآت فيه. وثمة تكاليف كانت تدرج المخصصة لسد الإيجار ستحدّد الآن وتُدفع من خلال الميزانية العادية، في إطار بنود من قبيل صيانة منشآت المبني، والتأمين على المبني، إلخ. وسيستمر أثر هذه التعديلات طيلة عام فترة الضمان التي تشمل المنشآت. قات التشغيلية العامة جميع التكاليف المرتبطة بعمل المحكمة اليومي، بما فيها تكاليف الطاقة، وتكاليف الوقود، وتكاليف مجموعة الـ كبات في المقر، وتكاليف خدمات البريد الخاص والبريد العادي. وقد أُدرج اعتماد خاص في بند عمليات المكاتب الميدانية لسد التكاليف المتو تطوير مكاتب المحكمة خارج بلد المقر، وتلكم مهمة غدت تدرج ضمن مجموعة المهام المنوطة بقسم الخدمات

اللوازم والمواد ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة طفيفة مقدارها ( ) في المئة). وتلازم هذه الاعتمادات لتوفير مسد وخراطيش الحبر والورق، والزيت. وتعزى الزيادة المعنية إلى إلى توسُّع

## الأثاث والعتاد

ألف يورو

- يمثل المبلغ المطلوب متطلباً جديداً لأن قسم الخدمات العامة لم يُدرج في  
الأثاث والعتاد. و بانتقال المحكمة إلى مقرها الدائم  
نُهِ فترة تخطّ . قتل جميع أثاث المستعمل الذي لم يزل  
صالحاً للاستعمال إلى محالها الجديدة. ويقدر أن تبلغ الموارد التي ستُستخدم لاستبدال الأثاث الذي  
في عام مبلغاً مقداره . ستُ مركبات  
من المركبات الثلاث عشرة المستخدمة في الميدان من عشر سنوات. وكذلك يُحتاج إلى مبلغ  
مقداره . سيلزم بصورة رئيسية لاستبدال مركبات مياه الشرب ومزوّقات للورق عفا عليها الزمان،

## الجدول ٥٦: البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات العامة ٣٢٥٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المصنفة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية											
الموظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٥٩٦,٧	٢ ٩٦١,٢	٢ ٩٦١,٢	٢ ٩٦١,٢	٣ ٣٦٠,٣	٣ ٣٦٠,٣	٣ ٣٦٠,٣	٣٩٩,١	١٣,٥
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٤٥,٨	١٥٢,٤	١٥٢,٤	١٦٩,٣	١٦٩,٣	١٦٩,٣	٩١,١	٩١,١	٩١,١	-١٣,٢	-٧,٨
الخبراء الاستشاريون											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعاملين	٢ ٤٣٤,٤	٢ ٤٤٤,٥	٢ ٤٤٤,٥	٢ ١٦٠,٨	٢ ١٦٠,٨	٢ ١٦٠,٨	٤٢,٢	٤٢,٢	٤٢,٢	٢٨١٥,٩	٥٣,٢
المجموع	٥ ١٧٦,٩	٥ ١٩٣,٦	٥ ١٩٣,٦	٥ ١٩٣,٦	٥ ١٩٣,٦	٥ ١٩٣,٦	٥ ١٩٣,٦	٥ ١٩٣,٦	٥ ١٩٣,٦	٨ ١٠٧,٢	١٦,٧

## الجدول ٥٧: البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات العامة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-١	م-٢	م-٣	م-٤	م-٥	م-٦	م-٧	م-٨	م-٩	م-١٠	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
متصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
المجموع														

## (و) البرنامج الفرعي ٣٢٩٠: قسم الأمن والسلامة

## المقدمة

- يهيئ قسم الأمن والسلامة بيئة سالمة وأمنة ومصونةً مقتضيات السرية لقضاة ا  
بين، وموظفيها، والخبراء، والمحامين، والمتهمين، والشهود، والزوار، وغيرهم، في مقرها وفي الميدان. ويحمي هذا  
القسم جميع الأ  
يجب على المحكمة أن تحيطهم بعنايتها، كما يحمي ممتلكاتها المادية وغير المادية.  
يعتبر الرئيسي في مجال الأمن الذي يسدي إلى المحكمة المشورة ذات الصلة في جميع  
مج

- بما فيها الهيئة القضائية  
جمعية الدول الأطراف والصندوق الاستئماني للمجني عليهم  
أيضاً ما يلزم من خدمات الأمن والسلامة لإجراء جلسات المحكمة على نحو آمن وبدون اضطراب.  
- ReVision إلى  
ني ووحدة أمن المعلومات إلى  
خارج قسم الأمن والسلامة.

موارد الميزانية ٦ ١٠٠,٠ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ( , في المئة).

الموارد من الموظفين ٥ ٣٠٧,٨ ألف يورو

- يتألف ملاك العاملين في قسم الأمن والسلامة من  
وظيفة تتصل بالمباني  
( , )

( انتقال المحكمة إلى مبانيها الدائمة ووجوب عقد جلسات متزامنة في قاعاته .

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٤ ٤٦٣,٧ ألف يورو

- ( , ) الذي يسدي الإرشاد فيما يتعلق بشؤون الأمن  
والسلامة، ساهراً على أن يهيئ للمحكمة بيئة عمل سالمة آمنة ومصونةً مقتضيات السرية. ويتلقى رئيس القسم  
دعماً مباشراً من المساعد الإداري (من الرتبة خ ع-).  
- :  
بج

- ( -رر)، وموظف معني  
( -رر)، وموظف معني بتبئ الهوية والدعم الإمدادي (من  
-ر)، ومساعد معني بتبئ الهوية والدعم الإمدادي (من الرتبة خ ع-ر)، وموظف معني بأمن الموظفين (من الرتبة  
-ر)، وموظف معني بالدعم في مجال أمن الموظفين (من الرتبة خ ع- )

رأ)، ومنسق للتدريب في مجال الأمن (من الرتبة - رأ)، ومساعد معني بالتدريب في مجال الأمن (من الرتبة - ) .

- ( - )  
- ) ، وموظف معني بالتخطيط ووضع الجداول الزمنية في مجال الأمن ( - )

- رأ)، وموظف معني بالنظم الأمنية (من الرتبة خ - رأ)، وخمسة رقباء أمن (من الرتبة خ - )  
واثني عشر ( - ) ( - ) .

- ويضم ملاك قسم الأمن والسلامة منسقاً للأمن الميداني (من ال - )  
الميداني ( - ) .

- وللتكفل بالتغطية الأمنية الكافية للمباني الدائمة للمحكمة أدرجت في إطار وحدة أمن المحكمة ومبانيها الأمن الإضافية عشرة التي أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision بتوفيرها.

المساعدة المؤقتة العامة ٦٥٠,٧ ألف يورو

- ( , في المئة) .

- تسعة موظفي أمن (من الرتبة خ ع- رأ) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). هذه الوظا  
الدعم الأمني في قاعة المحكمة الثانية من قاعاتها التي تضمها المباني الدائمة.

العمل الإضافي ١٩٣,٤ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على تخفيض مقداره , آلاف ( , في المئة) .

بصورة دائمة. ووفقاً لنظام موظفي المحكمة الأساسي ونظامهم الإداري يستحق موظفو الأمن من فئة الخدمات  
. ويلزم اضطلاعهم بعمل إضافي على نحو منتظم، وذلك بالنظر إلى العطل  
العامة والإجازات السنوية، ودعم المهمات، وحالات النقص في الموظفين. كما يلزم العمل الإضافي لسد

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٧٩٢,٢ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , ( , في المئة). وتلزم الموارد غير  
تصلة با

السفر ١٩٠,١ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , ( , في المئة). وتلزم الموارد المعنية  
للمشاركة في اجتماعات للإطلاع والتنسيق (مع إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة، والشبكة المشتركة بين  
الوكالات لإدارة الأمن، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية)؛

المعايير ذات الصلة وعلى فعالية هذه القرارات بالقياس إلى تكاليفها؛ والترابط الشبكي وتبادل المعلومات؛ وعمليات التفتيش، والتحقق من قن من تطبيق السياسات ذات الصلة، وإجراء التحريات في مجال السلامة والأمن؛ والاتصال (مع إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة والسلطات المحلية)؛ والسفر دعماً

الخدمات التعاقدية ٢٠٨,٠ آلاف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , ( , في المئة)، يعزى معظمه إلى ReVision التي أُجريت في قلم المحكمة والتي أفضت إلى تركيز النفقات المتعلقة بالأمن ذات الصلة ضمن إطار شتى المكاتب الميدان .

- تلزم الموارد المطلوبة لسد تكاليف التدقيق الأمني وخدمات مسك مفاتيح مساكن المسؤولين المنتخبين. ويظل قسم الأمن والسلامة يسهر على إجراء التدقيق الأمني السابق للتوظيف لجميع الجدد من الموظفين، والمتدربين، والمهنيين الزائرين، والخبراء الاستشاريين، والمقاولين. الخدمات المتصلة بالتدقيق الأمني وذلك على أساس اتفاق رسمي بينها وبين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول).

- وفقاً للافتراضات المتعلقة بالميزانية ستستعمل قاعة جلسات ثلاثة لمدة أقصاها عشرون أسبوعاً. وتُطلب منية تؤولها جهات خارجية دعماً لهذه الأنشطة الإضافية من أنشطة جلسات المحكمة وهي بحسب الحاجة،

التدريب ١٤٨,٧ ألف يورو

- آلاف يورو ( , في المئة) تعزى إلى ازدياد عدد موظفي الأمن ضمن قسم الأمن والسلامة. وتلزم الموارد المعنية للتكفل بالتقيد بالنظم المعمول بها في المحكمة وفي الدولة المضيفة. ويشمل ذلك تدريباً إلزامياً على الإسعاف، وعلى التصدي للحرائق والطوارئ، وعلى استعمال الأسلحة معالجة الصدمات في حالات الطوارئ، وعلى السيطرة والتقييد، وعلى نقل المتهمين، وعلى الحماية اللصيقة. كما سيُواصل في عام التدريب على ما يسمى "نهج السهر على السلامة والأمن في البيئات الميدانية" (SSAFE) مع جيش الدولة المضيفة في هولندا.

النفقات التشغيلية العامة ١٢٥,٠ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , ( , في المئة)، يعزى معظمه إلى ReVision التي أُجريت في قلم المحكمة والتي أفضت إلى تر الصلة ضمن إطار شتى المكاتب الميدانية. وتُخصص الموارد الحالية لصيانة الأسلحة النارية ومعدات التدقيق والتدريب الأمنيين. فمعدات التدقيق الأمني العاملة بصورة كاملة عنصر أساسي فيما يخص نظام الأمن في المحكمة. ويشمل ذلك أيضاً اشتراك العضوية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن (UNSMS).



## اللوازم والمواد

٤,٢٠٠ ألف يورو

- ( ) في المدة، وهو محسوب على أساس لزوم توفير معدات لموظفي الأمن الإضافيين فيما يخص قاعة جلسات المحكمة الإضافية. كما إلى ضرورة شراء معدات حماية أمنية - تُس تحت الثياب فلا تُرى، وسترة وخوذة - نظراً إلى انتهاء مدة صلاح المعدات القديمة (في الميزانية السابقة، أُدرجت الاعتمادات المناظرة ضمن إطار بند الأثاث والعتاد).

الهوية، والبذلات، والأحذية الأمنية، واللوازم والمواد الخاصة بالتدريب على استعمال الأسلحة النارية.

## الجدول ٥٨: البرنامج الفرعي ٣٢٩٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الأمن والسلامة	ميزانية عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة		النمو في موارد عام ٢٠١٦	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية								
الموظفون من فئة الخدمات الـ								
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢ ٥٦٣,٠	١ ٧٩٧,٧	٤ ٣٦٠,٧	٤ ٣٦٠,٧	٤ ٤٦٣,٧	٤ ٤٦٣,٧	١ ٣٧٨,٠	- ٢٣,٦
العمل الإضافي								
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١ ٢٣٩,٤	٢٣٩,٧	١ ٤٧٩,١	١ ٤٧٩,١	١ ٤٤٤,١	١ ٤٤٤,١	٣٥٧,٥	٧٣,٥
الخبراء الاستشاريون								
ثبات والعتاد								
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣٢٥,٢	٥٩٩,١	٩٢٤,٣	٩٢٤,٣	٣٣٧,٤	٣٣٧,٤	- ٣٤٣,١	- ٣٠,٢
المجموع	٤ ١٢٧,٦	٢ ٦٣٦,٥	٦ ٧٦٤,١	٦ ٧٦٤,١	٦ ٤٦٥,١	٦ ٤٦٥,١	١ ٧٩٢,٠	- ١٨,٣

## الجدول ٥٩: البرنامج الفرعي ٣٢٩٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الأمن والسلامة	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها				مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
										م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
الملاك المتصل														
المجموع الفرعي														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
المجموع														

## -٣- البرنامج ٣٣٠٠: شعبة الخدمات القضائية

## المقدمة

- في الإجراءات على نحو

تقدم الدعم القضائي الراسخ والشامل: مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية،  
، وقسم الاحتجاز، وقسم الخدمات اللغوية، وقسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم، وقسم  
خدمات تدبير المعلومات، وقسم دعم المحامين، ومكتبين مستقلين هما مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم

- في عا

ذلك على سبيل الذكر لا الحصر التمكين من سير الإجراءات الابتدائية (المتزامنة) أمام المحكمة السير الناجز  
والسريع، والانخراط في التعاون القضائي مع الأطراف الخارجيين.

- وستستمر الشعبة على توفير الخدمات المتخصصة اللازمة مثل عقد جلسات المحكمة الإلكترونية الرفيعة  
إعداد المحاضر على المنوال المباشر بكلتا لغتي العمل، ما يمثل إسهاماً أساسياً في عقد محاكمات  
عادلة على نحو فعال ناجح سريع. كما إنها ستواصل توفير خدمات الترجمة الشفوية من الفرنسية والإنكليزي  
واليهما، ومن اللغات التي يتكلمها الشهود والأشخاص المحتجزون أو المأمورون بالثول أمام المحكمة وإلى هذه  
اللغات، وخدمات الترجمة التحريرية التي تستلزمها الإجراءات القضائية. كما ستظل هذه الشعبة تتولى المسؤولية عن  
رعاية الأشخاص المحتجزين خلال فترة محاكمتهم التي تُعتبر فترة حاسمة.

- الخدمات اللازمة للتكفل بتمثيل المحني عليهم في الإجراءات أمام المحكمة تمثيلاً  
قانونياً كافياً ومجدياً، بتمثيلهم القانوني الداخلي الذي يتولاه مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم  
بصفته مكتباً مستقلاً م القانوني الذي تتولاه فة من ممثلين قانونيين خارجيين.

- وبالنظر إلى أن قضايا شتى ستكون قد بلغت مرحلة جبر الأضرار أمام المحكمة في عام  
الشعبة بوجه عام، وقسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم بوجه خاص، إذ يواصلان تنفيذ الاستراتيجية الخاصة  
بالمحني عليهم والمعاملة السلسلة لجميع طلباتهم الرامية إلى المشاركة، سيظلان يوليان عناية خاصة له  
الجدير بالاهتمام من جوانب إجراءات المحكمة. ويضاف إلى ذلك أن مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم،  
عاملاً بصفته مكتباً مستقلاً، سيواصل أيضاً التكفل بالتمثيل القانوني الداخلي للمحني عليهم في إجراءات جبر

- وبغية تقديم خدمات فعالة في مجال تدبير المعلومات ستعمل الشعبة بتعاون وثيق مع قسمها الجديد المعني بهذا  
( ) الممارسة الفضلى وبرنامج لتدبير التعديلات ( )  
في مشروع الانتقال، وفي تنفيذ المرحلة الثانية ( )

من خطته الاستراتيجية، ساهراً على بقاء التكنولوجيا المستعملة في المحكمة فعالة وناجعة بالقياس إلى تكاليفها.

- مواص كفاءته وفعاليته بالقياس إلى تكاليفه على  
نحو متسق مع القرارات القضائية ومع حقوق الدفاع. ويضاف إلى ذلك أن مكتب المحامي العمومي للدفاع، عاملاً  
بصفته مكتباً مستقلاً، سيستمر على تقديم قانوني وتقني تكميلي لأفرقة الدفاع وللمدعى عليهم.

- كل الإدراك. بيد أن
- يتعين تكبُّد بعض التكاليف، ولا سيَّما في مجال الأنشطة الرئيسية لكل من أقسام .
- ثم إن ستظل تسهم في العمل لتحقيق هدف المحكمة المتمثل في
- في تنسيق عمليات القبض على الأشخاص بالقبض
- الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، والدول غير الأطراف فيه، والمؤسسات الشريكة ذات الصلة، سواء في الميدان أم في لاهاي.

(الأهداف ذات الأولوية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦)

- - وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - والمواظبة على مراقبة كفايته ونجاعته من حيث التكاليف على نحو متوافق مع القرارات القضائية وحقوق الدفاع (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - توفير تدريب مرَّكز للمحاميين المقبولين للإدراج في قائمة محامي المحكمة (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - لمُجني عليهم وتمثيلهم على نحو كافٍ ومجدٍ (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - تنفيذ النظام المعدل للمساعدة القانونية فيما يتعلق بالمُجني عليهم (الغاية الاستراتيجية - )
- - السهر على جبر الأضرار بصورة مجدية والنجاح في تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار، وبما في ذلك تطبيق مبادئ متسقة فيما يخص جبر أضرار المُجني عليهم (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - تطبيق وصقل مبادئ جبر أضرار المُجني عليهم المرعاة من خلال الدعاوى الأولى التي تنظر فيها المحكمة (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - وضع آليات تنسيق مع الصندوق الاستئماني للمُجني عليهم يتعلق بجبر الأضرار (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من تدابير تحسين النجاعة الممكن اتخاذها (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - تحسين الأداء في مجال الخدمات القضائية (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - السهر على الوفاء بمعايير رفيعة في مجال التوظيف (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - السهر على التقييد بإطار المحكمة التنظيمي الناظم لسلوك الموظفين، بما في ذلك النظام الإداري قواعد السلوك التي تشمل بنطاقها موظفي المحكمة جم
- الخاصة بمكتب المدعي العام، ووضع مدونات أخرى لقواعد السلوك، بحسب اللزوم (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - مراجعة وترقية نظام المحكمة الإلكترونية لزيادة نجاعة سيرورات المحكمة الإلكترونية وإنتاجيتها (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - تحسين النجاعة من خلال التطورات التكنولوجية (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - تنظيم الانتقال من المباني الحالية إلى المباني الجديدة بصورة سلسلة (الغاية الاستراتيجية - ) .

## الجدول ٦٠: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ١-٢-١ من الأهداف ذات الأولوية	<ul style="list-style-type: none"> <li>المشاركة في وضع الاستراتيجيات والرؤية فيما يخص تدبر الأداء العام لقلم المحكمة والإسهام في ذلك</li> <li>متابعة جميع الدعاوى القضائية وإثارة كل ما قد يقوم من مسائل يمكن أن تؤثر على الأداء العام لقلم المحكمة وذلك مع فريق الإدارة فيه من أجل التباحث فيها والتوصية بحلول لها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التكفل بتقديم الدعم القضائي لتيسير سير الإجراءات على نحو منصف وناجع وسريع</li> <li>إسداء المشورة الاستراتيجية إلى أقسام قلم المحكمة وتنسيق العمل الذي تقوم به للتكفل بتقديم الخدمات وفقاً للمهام المنوطة بها</li> <li>المواظبة على مراقبة تنفيذ القرارات/الأوامر القضائية والسهر على التقيد بالآجال القضائية</li> <li>السعي إلى تحقيق سرعة الإجراءات بوسائل منها إعمال نظام ملائم للمساعدة القانونية</li> <li>ة التمثيل الذي يتولاه المحامون</li> <li>السعي إلى اعتماد إطار متفق عليه لتيسير عمل</li> </ul>
الهدف ١-٤-١ من الأهداف ذات الأولوية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تقديم تقرير عن عمل نظام المساعدة القانونية إلى المكتب؛ يمكن أن تقترح المحكمة بناء على الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير إجراءات لهذا النظام</li> <li>التوصل إلى جعل تمثيل المدعى عليهم المعوزين تمثيلاً كافياً ومستداماً على نحو يحقق النجاح الاقتصادي فيما يخص المحكمة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تقديم قلم المحكمة تقارير إلى جمعية الدول الأطراف مرة كل ستة أشهر بحسب ما يوعز به</li> <li>استمرار قلم المحكمة على مراقبة نظام المساعدة</li> <li>نظر قلم المحكمة في إدخال تعديلات على</li> </ul>
الهدف ١-٤-٢ من الأهداف ذات الأولوية	<ul style="list-style-type: none"> <li>التكفل بتدريب مرکز للمحامين المقبولين للإدراج في قائمة محامي المحكمة</li> <li>توفير جميع الموارد الممكن توفيرها، بما فيها الدعم القانوني والتقني، إلى أفرقة الدفاع بغية التكفل بضمان حق كل من المشتبه فيهم/المتهمين في أن يتاح له ما يكفي من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه</li> <li>تنظيم حلقات تدارس ودورات تدريب إقليمية ناجحة من أجل ممارسة المهنة القانونية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التكفل بتكفل المتهمين من الاستعانة بمحاميين ذوي اطلاع وخبرة من أجل ضمان حقوقهم في إجراءات عادلة ونزيهة</li> <li>توفير جميع الموارد الممكن توفيرها، بما فيها الدعم القانوني والتقني، إلى أفرقة الدفاع بغية التكفل بضمان حق كل من المشتبه فيهم/المتهمين في أن يتاح له ما يكفي من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه</li> <li>تنظيم حلقات تدارس ودورات تدريب إقليمية ناجحة من أجل ممارسة المهنة القانونية</li> </ul>

الهدف ١-٥ من الأهداف ذات الأولوية	
السهر على مشاركة المحنى عليهم وتمثيلهم على نحو كافٍ ومجدٍ	قيام قلم المحكمة بتيسير إجراءات مشاركة المحنى عليهم وذلك لأكثر عدد ممكن من المحنى عليهم
قيام قلم المحكمة بتنظيم مشاركات المحنى عليهم بشأن مسائل تمثيلهم القانوني المشترك	قيام قلم المحكمة بالإبلاغ وتوفير الخدمات للدوائر بشأن المسائل المرتبطة بمشاركة المحنى عليهم في الإجراءات
قيام قلم المحكمة بإيداع تقارير جيدة النوعية وآتية في حينها بشأن المسائل المرتبطة بمشاركة المحنى عليهم في الإجراءات	مثيل القانوني للمحنى عليهم في إجراءات المحكمة
فدرة قلم المحكمة على التكيف مع الإطار الزمني الذي يعمل وفقه مكتب المدعى العام وعلى التقيد بهذا الإطار	انتظام إعلام المحنى عليهم
قيام مكتب المحامى العمومى للمحنى عليهم، عندما يُعيّن بصفته ممثلاً قانونياً للمحنى عليهم، بتمثيلهم القانوني الداخلي في مختلف	قيام قلم المحكمة بتقديم الدعم والمساعدة إلى الممثلين القانونيين الخارجيين للمحنى عليهم

الهدف ١-٥-٣ من الأهداف ذات الأولوية	
تنفيذ النظام المعدل للمساعدة القانونية فيما يتعلق بالمحنى عليهم	تقديم المساعدة القانونية وفقاً لقرارا
نجاعة تدبير قلم المحكمة للمساعدة القانونية المقدمّة إلى المحنى عليهم	

الهدف ١-٦ من الأهداف ذات الأولوية	
السهر على جبر الأضرار بصورة مجدية والنجاح في تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار، وبما في ذلك تطبيق مبادئ متسقة فيما يخص جبر أضرار المحنى عليهم	قيام قلم المحكمة بتسهيل إجراءات جبر أضرار المحنى عليهم فيما يخص أكبر عدد ممكن من المحنى عليهم
قيام قلم المحكمة على نحو محايد بالإبلاغ وتقديم الخدمات إلى الدوائر بشأن المسائل المرتبطة بجبر	قيام قلم المحكمة على نحو محايد بالإبلاغ وتقديم الخدمات إلى الدوائر بشأن المسائل المرتبطة بجبر
تمثيل مصالح المحنى عليهم في دعاوى جبر الأضرار	تمثيل مصالح المحنى عليهم في دعاوى جبر الأضرار
تعاون قلم المحكمة بالتعاون الكامل مع الصندوق الاستئماني للمحنى عليهم والممثلين القانونيين للمحنى عليهم بغية التكفل بتميز المحنى عليهم لجبر أضرار	قيام قلم المحكمة بتنظيم مشاورات للمحنى عليهم بشأن مسائل تمثيلهم القانوني المشترك في دعاوى جبر الأضرار
قيام قلم المحكمة بإيداع تقارير جديدة النوعية وآتية في حينها بشأن المسائل المرتبطة بجبر	قيام قلم المحكمة بإيداع تقارير جديدة النوعية وآتية في حينها بشأن المسائل المرتبطة بجبر
انتظام إعلام المحنى عليهم	انتظام إعلام المحنى عليهم
قيام مكتب المحامى العمومى للمحنى عليهم، عندما يُعيّن بصفته ممثلاً قانونياً للمحنى عليهم، بتمثيلهم القانوني الداخلي في دعاوى جبر الأضرار عاملاً في ذلك بصفته مكتباً مستقلاً	قيام مكتب المحامى العمومى للمحنى عليهم، عندما يُعيّن بصفته ممثلاً قانونياً للمحنى عليهم، بتمثيلهم القانوني الداخلي في دعاوى جبر الأضرار عاملاً في ذلك بصفته مكتباً مستقلاً
قيام قلم المحكمة بتقديم الدعم والمساعدة إلى الممثلين القانونيين الخارجيين للمحنى عليهم في دعاوى جبر الأضرار	قيام قلم المحكمة بتقديم الدعم والمساعدة إلى الممثلين القانونيين الخارجيين للمحنى عليهم في دعاوى جبر الأضرار

الهدف ١-٦-١ من الأهداف ذات الأولوية	
التعاون الكامل بين الصندوق الاستئماني للمحنى عليهم وقلم المحكمة بشأن شؤون جبر	التقيد بأحكام المادة ( ) من النظام الأساسى من خلال التوضيح القضائى للمبادئ المتصلة بجبر
تعزيز رضا الجهات المتعامل معها	وضع نظام للتنسيق بين المحكمة والصندوق الاستئماني للمحنى عليهم فيما يتعلق بالقرارات

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ١-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ١-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ١-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية
وضع آليات تنسيق مع الصندوق الاستئماني للمحني عليهم من أجل تنفيذ القرارات القضائية فيما يتعلق بجبر الأضرار	القيام على ضوء القرارات القضائية الصادرة في قضية كاتنغا وقضية لوبنغا بوضع إطار لعمل قلم المحكمة فيما يتعلق بجبر الأضرار والشروع في تطبيقه، مع مراعاة الفصل بين الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالصندوق الاستئماني للمحني عليهم والأدوار والمسؤوليات المنوطة بقلم المحكمة	تزويد الدوائر بمعلومات في هذا الصدد جيدة النوعية وآتية في حينها كلما لزم ذلك
الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية
تدبر الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من تدابير تحسين النجاعة الممكن اتخاذها	سير جلسات المحكمة على نحو سليم	تفادي التأخير في انعقاد الجلسات وإغائها؛ يجب عندما تقع أخطاء المسارعة إلى تسجيلها والإبلاغ عنها ومعالجتها وتفادي تكررها في المستقبل (اعتماد النهج القائم على العبر المستخلصة)
معالجة جميع الحوادث التي قد تقع معالجة مهنية	تفادي التأخير في انعقاد جلسات المحكمة وإغائها ومعالجة جميع الحوادث التي قد تقع معالجة مهنية	
الهدف ٢-١-٥ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-١-٥ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-١-٥ من الأهداف ذات الأولوية
تحسين الأداء في مجال الخدمات القضائية	إعداد قاعدة بيانات بالسوابق القضائية تكون شاملة	للمحكمة، ومتطلبات جمع البيانات المعنية، وإعداد الحل المناسب عند الإمكان
الهدف ٢-٢-١ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-٢-١ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-٢-١ من الأهداف ذات الأولوية
السهر على الوفاء بالمعايير الرفيعة في مجال	اتباع سبل أجمع من حيث التكاليف في استئجار خدمات الموظفين (المؤقتين) لسد الاحتياجات في مجال خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية	تنسيق المبادئ التوجيهية لحشد الموظفين مع قسم الموارد البشرية فيما يخص المتطلبات اللغوية المحددة الطابع في الميدان مع المنظمات الدولية
الهدف ٢-٢-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-٢-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ٢-٢-٢ من الأهداف ذات الأولوية
السهر على التقييد بإطار المحكمة التنظيمي الناظم لسلوك الموظفين، بما في ذلك النظام الإداري للموظفين، ومدونة قواعد سلوك الموظفين الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء قواعد السلوك الخاصة بمكتب المدعى	تنجيز مدونة قواعد سلوك التراجمة خلال المهام التي	تنجيز صيغة مدونة قواعد السلوك التي يجب إرسالها إلى الجهات الداخلية المتعامل معها لكي تراجعها وإلى الشركاء الخارجيين لبيدوا
تحديث إجراءات العمل القياسية تجسيدا للتعديلات التي تقضى بها المراجعة المسماة ReVision	إدماج إجراءات العمل القياسية	تحديث إجراءات العمل القياسية تجسيدا للتعديلات التي تقضى بها المراجعة المسماة ReVision
بجسب اللزوم		
الهدف ١-٥-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ١-٥-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الهدف ١-٥-٢ من الأهداف ذات الأولوية
مراجعة وترقية نظام المحكمة الإلكترونية لزيادة نجاعة سيرورات المحكمة الإلكترونية وإنتاجيتها	حسن اشتغال نظام الإيداع الإلكتروني	تحديث جميع النظم وأدائها الجيد
تنظيم محافل للإدارة وللمستعملين معنية بالمحكمة الإلكترونية	تنظيم محافل للإدارة وللمستعملين معنية بالمحكمة الإلكترونية	استعانة أغلبية مقدمى الوثائق بنظام الإيداع الإلكتروني
إعادة تعريف المحفل الشامل بنطاقه جميع وحدات المحكمة الإلكترونية ووجوه تحسينه/تعزيزه (يستتبع ذلك استحداث محفل جديد للتباحث له اختصاصات فعلية)	تبسيط سيرورات تدبير الأدلة وتقديمها الإلكترونيين	تبسيط سيرورات تدبير الأدلة وتقديمها الإلكترونيين

## الهدف ٢-٥-٣ من الأهداف ذات الأولوية

- مراقبة الخدمات التي تقدمها الأقسام للجهات التي تتعامل معها والإشراف على تقديم هذه الخدمات وتحسين النجاعة من خلال التطورات
- أعمال قائمة خدمات قسم خدمات تدبير وإعمال نظام حل شامل لطلبات التعديل المتعامل معها، ومتابعة المستجندات في بيئات عمل هذه الجهات، والتمكن من التكيف السريع مع التغيرات فيها بحيث تتسنى حماية وخدمة مصالح

## الهدف ٢-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية

- تنظيم الانتقال من المباني الحالية إلى المباني الجديدة بصورة سلسة
- إجراء الانتقال إلى المباني الجديدة على نحو سلس، دون أن يحدث انقطاع في الأعمال الأساسية مع ضمان أفضل الظروف للموظفين ولسائر شاغلي هذه المباني
- استدامة عمل جميع نظم المعلومات دون تعطل الإشراف على برنامج الانتقال إلى المباني الجديدة، سيما تنجيز رقمنة المحفوظات وإتلاف صيغتها
- وفادة رئيس قلم المحكمة بالحال التي يؤول إليها البرنامج بحلول نهاية الربع الثالث من السنة
- السهر على تقديم الدعم التكنولوجى الكافي والفعال للأنشطة القضائية والإدارية في المباني الجديدة
- استدامة عمل جميع نظم المعلومات دون تعطل %
- تقديم خطط استراتيجية جديدة لقسم خدمات تدبير المعلومات للفترة الممتدة من عام إلى عام
- مواصلة حماية شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصال من التهديدات الخ
- إنجاز تكييف البنية التحتية الجديدة بحيث تنهض تماماً بأود جميع سيرورات الأعمال

## الجدول ٦١ : البرنامج ٣٣٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

شعبة الخدمات القضائية ٣٣٠٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية											
الموظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٧ ٦٥٠,١	٧ ٩٥١,٦	١٥ ٦٠١,٧	٧ ٦٤١,٠	٧ ٩٣٤,٩	١٥ ٥٧٥,٩	٨ ٢٣٩,٢	٨ ٧٩٨,٧	١٧ ٠٣٧,٩	١ ٤٦٢,٠	٩,٤
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٢٦٣,٢	١ ٣٨٦,٨	١ ٦٥٠,٠	٢١٤,٩	١ ٦٥٣,٨	١ ٩٤٣,٥	٥٢٦,٠	١ ٧٩١,٠	٢ ٣١٧,٠	١٥٨,٦	٧,٣
الخبراء الاستشاريون											
محامو الدفاع											
محامو الهي عليه											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤ ٥٣١,٥	٧ ٥٩٩,٤	١٢ ١٣٠,٩	٤ ٥٧٢,١	٦ ٩٦٦,٠	١١ ٥٣٨,١	٤ ٥٧٦,٧	١٠ ٨٩١,٥	١٥ ٤٦٨,٢	٣ ٩٣٠,١	٣٤,١
المجموع	١٢ ٤٤٤,٨	١٦ ٩٣٧,٨	٢٩ ٣٨٢,٦	١٠ ٢٨٧,٧	١٢ ٤٢٨,٠	٢٩ ٢٧٢,٤	١٣ ٣٤١,٨	٢١ ٤٨١,٢	٣٤ ٨٢٣,٢	٥ ٥٥٠,٨	١٩,٠

## الجدول ٦٢ : البرنامج ٣٣٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

شعبة الخدمات القضائية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
										ش-ع-رر	ش-ع-رأ	
الملاك المتصل بالحالات										٤٧	٨٥	
المجموع الفرعي										٦١	٩٥	
الملاك المتصل بالحالات	/									١٠٨	٧٢	
المجموع الفرعي										٤	٧٠	
الملاك المتصل بالحالات	/									١١٢	٧٧	
المجموع الفرعي										٥	٧٥	
المجموع										٤٢	١٨٩	



(أ) البرنامج الفرعي ٣٣١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية

### المقدمة

- وقسم الخدمات اللغوية، وقسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم، وقسم خدمات تدبير المعلومات، وقسم دعم ومكتب المحامي العمومي للمحني عليهم.

- وتتولى شعبة الخدمات القضائية، تحت إشراف مديرها، المسؤولية عن دعم السيورة القانونية وبما في ذلك تقديم الدعم القانوني .

الاطّ ( ) . ر خدمات الترجمة التحريرية والشفوية الناجمة وتُجلُ نظاماً عادلاً وإنسانياً ومصوناً الأمن لاحتجاز المتهمين وغيرهم من المحتجزين؛ وتنقذ تدابير الحماية التي تأمر بها المحكمة. وهي تمسك قائمة بالخبراء المعتمدين لدى المحكمة ر قيام الأطراف والمشاركين في الإجراءات بدورهم فيها بما في ذلك تسييرُ وتدبُّرُ محامي الدفاع ، وتسييرُ وتدبُّرُ شؤون مشاركة المحني عليهم في الإجراءات وجبر أضرارهم على تمثيل المحني عليهم المشاركين في الإجراءات. كما إنها توفرّ خدمات ترجمة تحريرية وشفوية قضائية وغير قضائية إلى اللغات الرسم خدمات المعلومات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، وتدبُّرُ

المهيات الممثلة المحني عليهم لمهيات لصندوق الاستئماني للمحني عليهم وأمانة جمعية الدول الأطراف.

موارد الميزانية ٤٧٢,٤ ألف يورو

- لقد تغير مبلغ الميزانية بالقياس إلى ميزانية عام المعتمدة نظراً إلى التوصيات المقدّمة في إطار ReVision.

الموارد من الموظفين ٤٣٥,٠ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

- في عام العاملین في :  
( - ) ( - ) ( - )  
( - ) .

## الموارد غير المتصلة بالعاملين

٣٧,٤ ألف يورو

- تشهد الموارد المطلوبة انخفاضاً مقداره , ( , في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين.

السفر

٢٣,٤ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , ( , في المئة). إن الاجتماعات المنتظمة مع ممثلي شتى المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية لمواكبة أحدث المستجدات في مجالات من قبيل الاحتجاز المتوافق مع حقوق الإنسان الواجبة الإعمال للاضطلاع على نحو سليم ؛ م المنوطة به

التدريب

٤,٠ آلاف يورو

- ( , في المئة). فبعض جوانب كثير من عائق هذه الشعبة بوجه عام، خاصاً من قبيل التدريب فيما يتعلق بمفهوم شروط الأمم المتحدة للاحتجاز وحقوق الإنسان.

الخبراء الاستشاريون

١٠,٠ آلاف يورو

- ( , في المئة). ت في السنة بخبير استشاري يتمتع بالدراية التخصصية في مجال الموارد البشرية يم ما يرد من طلبات الإدراج في قائمة خبراء المحكمة. ويُحتاج إلى الخبرة الاستشارية بغير وتزويد هذه الشعبة إلى حد لتنفيذ أوامر محدّدة صادرة عن الدوائر (مثل تسهيل العمليات في الميدان والتحضير لبعض المهام المحددة في طار ولاية الشعبة وتنفيذ هذه المهام، بما في ذلك الطلبات المتصلة خصائص وسمات بعض الحالات المعروضة حالياً على المحكم (الحالة في ليبيا والحالة في مالي والحالة في ((.



## (ب) البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: قسم تدبير الأعمال القضائية

## المقدمة

- يتولى مسك التسجيلات السمعية البصرية للإجراءات ومحاضرها بلغتي عمل المحكمة، ويستلم القرارات والأوامر والوثائق الصادرة عن دوائر المحكمة والأطراف والمشاركين في الحالات والقضايا، ويسجلها ويوزعها. ويسهر هذا القسم على إعداد الجداول الزمنية للإجراءات التي تنعقد في قاعة المحكمة وعلى إشهارها ويعمل بمثابة صلة وصل بين الأطراف والمشاركين والدوائر وأقسام قلم المحكمة ذات الصلة في جميع شؤون المتصلة بتنظيم الجلسات. إن ، بصفته المؤمن على سجلات الإجراءات، يتولى المسؤولية عن تدبير وتناول جميع السجلات والمعلومات ، سواء في شكلها الأصلي أم في شكلها الإلكتروني، بما في ذلك على الخصوص التسجيلات السمعية البصرية والمحاضر التي يعدها القسم والوثائق والأدلة التي تقدمها الدوائر والأطراف والمشاركون في الإجراءات. وقد أفضت المراجعة المسماة ReVision إلى تعزيز حس الاهتمام بنظام المحكمة الإلكترونية برمته، وأنيطت المهمة تسيير شؤون المحاكم الإلكترونية وإدائها. غدت المهام المتصلة بالمحكمة الإلكترونية مجموعة تحت مسؤولية ، وذلك لزيادة نواتجها وأشكال التأزر التي تؤتيها.

٣ ٦٣٥,٧ ألف يورو

## موارد الميزانية

- ( , ) في المئة) وذلك بسبب تغير مهام القسم والزيادة المتوقعة في النشاط القضائي الذي سيشهده عام . ويستلزم تغير مهام القسم استحداث وظائف جديدة ونقل بعض الوظائف التي كانت في السابق ضمن قسم والاتصال. ونتيجة للزيادة المتوقعة في الأنشطة القضائية، توفير ربع محاكمات جارية في ثلاث من قاعات المحكمة. وستجري ثلاث من هذه المحاكمات الأربع في وقت واحد خلال مجموعات من عدة أسابيع طيلة السنة. عن الزيادة في الأنشطة القضائية طلبات توفير المزيد من الما بالقدر الأدنى الصارم اللازم للنهوض بأود الجلسات، مع ما ينطوي عليه ذلك من أخطار حدث أن كان بعض موظفي القسم الرئيسيين المعنيين بجلسات المحكمة غير متوفر فسيسُتعاض عنهم عن طريق إعادة نشر الموظفين المتوفرين. وهذا بدوره سيؤثر على مجالات أخرى من عمل القسم. بالمواد السمعية البصرية لا يمكن استبدالهم بغيرهم من الموظفين يعني أنه لم عند انعقاد ثلاث جلسات في آن معاً سيتعين إلغاء إحدى هذه الجلسات.

٣ ١٥٩,٠ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

( , ) .

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٢٠٢، ٩ ألف يورو

- ( ) ، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ - ) .

- ويتألف ملاك العاملين في وحدة العمليات القضائية من رئيسها (من الرتبة ف- )، وموظفين قانونيين معاونين/موظفين معنيين بجلسات المحكمة (من الرتبة ف- ) وخمسة معدي محاضر بالكتابة المختزلة باللغة ( ) وأربعة معدي محاضر بالكتابة المختزلة باللغة الإنكليزية ( - ) رئيسي معني بملفات المحكمة (من الرتبة خ ع-رأ)، وخمسة مساعدين معنيين بملفات المحكمة ( - )، ومنسق رئيسي معني بالمحاضر (من الرتبة خ ع-رأ)، ومنسق معني بالمحاضر (من الرتبة ( - ) بين بجلسات المحكمة (من الرتبة خ ع- ) .

- ( ) ، وموظف معاون معني ( - ) ، ومساعد رئيسي معني بإعداد المواد السمعية البصرية (من الرتبة ( - ) داد المواد السمعية البصرية (من الرتبة خ - ) بالمحكمة الإلكترونية ( - ) .

المساعدة المؤقتة العامة ٥٥٦، ١ ألف يورو

- ( ) ، وترتبط هذه الزيادة المتوقع أن يشهده عام والتغير الذي طرأ على مهام .

- مدير لمشروع المحكمة الإلكترونية (من الرتبة ف-٤) لمدة ١٢ شهراً (وظيفة أوصي في إطار المراجعة المسماة ReVision باستحداثها، متطلب جديد). إن هذه الوظيفة واحدة من الوظائف المؤقتة السبع التي أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision باستحداثها لتكوين قدرة تسخر للانتقال إلى البنية الجديدة لقدم وإعمال هذه البنية. وقد استهل رئيس قلم المحكمة إصلاحاً لبيئة المحكمة الإلكترونية، بغية تحسين دعم الإجراءات والقضاة والأطراف والمشاركين في الإجراءات بأدوات إلكترونية مناسبة لإيداع

سيقوده مدير له، تحت إشراف عام من رئيس قسم خدمات المحكمة وبالتعاون الوثيق مع رئيس وحدة المعلومات القضائية. إن هذه الوظيفة تلزم لمدة ثلاث سنوات.

- موظف قانوني معاون/موظف معني بجلسات المحكمة (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد).  
- إن هذا الموظف يلزم للنهوض بأود

، لثلاث محاكمات متزامنة. أما شهود بإفاداتهم عن طريق التواصل الفيديوي عن بعد فسيتمين أن يستوعبه داخلياً رئيس الوحدة عاملاً بصفة موظف قانوني معاون/موظف معني بجلسات المحكمة.

- معدّ للمحاضر بالكتابة المختزلة باللغة الفرنسية (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). ثلاثة مجهزي نصوص باللغة الفرنسية (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً لكل منهم (متطلب جديد). جهات خارجية بإعداد المحاضر الآنية باللغة الفرنسية. وإعداد المحاضر الآنية باللغة الفرنسية لـ

ي المحاضر بالكتابة المختزلة ومجهزان للنصوص. يعمل في القسم حالياً خمسة من معدّ ( - ) . فيلزم معدّ للمحاضر باللغة الفرنسية إضافي لإعداد المحاضر الآنية باللغة الفرنسية لثلاث محاكمات متزامنة. ويستلزم توفير الصيغة المحرّرة من المحاضر الفرنسي في الوقت المحدد ستة مجهزين للنصوص إضافيين باللغة الفرنسية. وكان عدد مجهزي النصوص باللغة الفرنسية قد قلّص إلى ثلاثة بغية الحد من زيادة الميزانية؛ بيد أن ذلك يستتبع تأخيراً في توفير الصيغة المحرّرة من محاضر واحدة أو اثنتين من جلسات المحاكمة الثلاث.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٤٧٦,٧ ألف يورو

- ( , ) في المئة. وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، و

الخدمات التعاقدية ٤٣٠,٩ ألف يورو

- ( , ) في المئة تُعزى إلى المراجعة ReVision، إثر القرار القاضي بنقل التكاليف المتصلة بالمحكمة الإلكترونية من بند قسم والاتصال/قسم خدمات تدبر المعلومات إلى ، والزيادة في النشاط القضائي التي تستلزم تكليف جهات خارجية بإعداد المحاضر المختصرة تكملةً .

- ( , ألف يورو) طابعاً متكرّراً، وهو يلزم لسد تكاليف الإلكترونية ( , ألف يورو في ميزانية في السنوات السابقة المتكرّر الخاص بقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السابق). .

- المحاضر المختزلة الآنية باللغة الإية فيما يخص قضية واحدة ( ) . معدّي محاضر باللغة المختزلة باللغة الإية. ويتعين الاستعانة بجهة خارجية للنهوض بأود محاكمة إضافية إذا عُقدت ثلاث محاكمات متزامنة. كما يُقترح تخصيص موارد إضافية مقدارها , ألف يورو لتوفير محاضر للمحاكمات بالفرنسية تُعدّ إعداداً آجلاً.

التدريب ١٩,٥ ألف يورو

- ( , ) في المئة، تعزى إلى تنفيذ التوصيات المتص الأدلة/سلسلة الجهات التي إلى توفير التدريب داخلياً أو إلكترونياً على الإنترنت ؛ . يشتمل على تدريب تخصصي في إعداد المحاضر المختزلة على المنوال الآني بغية استدامة السرعة والدقة. و ذلك على غرار ميزانيات السنوات السابقة، تم إقراره في جميع الميزانيات إلا ميزانية عام .

## اللوازم والمواد

٢٦,٣ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ، ( في المئة) يعزى إلى تغير التكنولوجيا المستعان بها في تسجيل الإجراءات البصري، أي الانتقال إلى بيئة لا تستعمل فيها أجهزة لم يعد يلزم استعمال الأشرطة من النوع DVCAM. ستعمل بدلاً عنها أجهزة حفظ احتياطي رقمي.
- ألف يورو يلزم لاحتياز خراطيش مصممة التخزين/الحفظ الاحتياطي الرقمي اليومي المستخدمة في نظام ما يجري في السمي البصري بدون أشرطة. ألف يورو لاحتياز أقراص فيديو رقمية تخصص لتوفير تسجيلات الإجراءات السمعية البصرية تُر عند الطلب للدوائر والأطراف والمشاركين.

## الجدول ٦٥: البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم تدبير الأعمال القضائية ٣٣٢٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المتضمنة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية											
الموظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٥٢٧,١	١٧٣٥,٤	٢٢٦٢,٥	٥٥٣,٨	١٥٢٤,٣	٢٠٧٨,١	٩١١,٩	١٦٩١,٠	٢٦٠٢,٩	٥٢٤,٨	٢٥,٣
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	٢٤٩,١	٢٤٩,١	٢٤٩,١	١٤٤,٤	٤١١,٧	٥٥٦,١	٣٠٧,٠	١٢٣,٢
الخبراء الاستشاريون											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤,٩	١٥٤,٩	١٥٩,٨	٦١,٨	٤٧,٠	١٠٨,٨	٩٤,٨	٣٨١,٩	٤٧٦,٧	٣٦٧,٩	٣٣٨,١
المجموع	٥٣٢,٠	٢١٢٣,٥	٢٦٥٥,٥	٦١٥,٦	٢٦٥٥,٥	٢٤٣٦,٠	١١٥١,١	٢٤٨٤,٦	٣٦٣٥,٧	١١٩٩,٧	٤٩,٢

## الجدول ٦٦: البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم تدبير الأعمال القضائية	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	٣	٧
ملاك المتصل بالحالات										٩	١٢	٢١	٣
المجموع الفرعي										١٣	١٥	٢٨	٣
الملاك المتصل بالحالات										١	١	٤	٣
المجموع الفرعي										٢	٣	٥	٣
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعي													
المجموع										١٢	١٧	٣٣	١٨

## (ج) البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: قسم الاحتجاز

- جاز ظرفاً سالمة آمنة إنسانية للأشخاص المحتجزين لدى المحكمة ريثما تجري محاكمتهم أو ريثما يُبت في دعاوى الاستئناف في قضاياهم. ويسهر هذا القسم على التقيد بالمعايير والشروط الدولية للاحتجاز، ويسعى إلى أن يكون مثلاً يحتذى في مضمار الممارسة الجيدة. ويتمثل هدفه العام في تهيئة بيئة سليمة بدنياً وعقلياً للأشخاص المحتجزين في كل مرحلة من مراحل احتجازهم، بدءاً من نقلهم أول مرة إلى المحكمة حتى الإفراج عنهم بأمر من المحكمة أو تحويلهم إلى دولة تنفيذ العقوبة التي يُحكّمون بها.

موارد الميزانية ٢ ٢٢٠,٦ ألف يورو

- ( , في المئة).

الموارد من الموظفين ٤٣٥,٢ ألف يورو

- يتألف ملاك موظفي قسم الاحتجاز من خمس وظائف ثابتة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٤٣٥,٢ ألف يورو

- ( - ) ( - )  
للتكفل بالإشراف المستمر على مدار الساعة وموظف قانوني معاون (من الرتبة ف- )  
( - ) ومساعد في مجال اللغات/مساعد إداري (من الرتبة خ ع-).

الموارد غير المتصلة بالعاملين ١ ٧٨٥,٣ ألف يورو

- ( , في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الخبراء الاستشاريين والنفقات التشغيلية العامة وتكاليف اللوازم والمواد.

السفر ٢,٨ ألف يورو

- ألف يورو، وهو يلزم للمشاركة في مؤتمر الرابطة الدولية للإصلاحات والسجون.

الخبراء الاستشاريون ٦,٠ آلاف يورو

- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف خدمات خبراء في علم النفس و/أو التحليل ال  
رعاية المحتجزين، على أساس التدخل بحسب الحالة.



- ( , في المئة) ، عزى قسط كبير منها إلى السنوي لارتفاع الأسعار على مقدار إيجار الزنازين. وعلى الرغم من أن لمشاركة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة سيتقلص مرة أخرى في عام تُطلب زيادة في الاعتمادات في إطار هذا البند لأن رئيس قلم المحكمة يرى أنه ينبغي أن تتحمل الدولة المضيفة التكاليف الإضافية (الوظيفية) الناجمة عن أي تقليص آخر لحجم هذه الـ المزيد من التفاوض سبل المضي قدماً في هذا الصدد. ومن التكاليف الأخرى تكاليف العناية الطبية وتكاليف عناصر تخص على وجه التحديد احترام الخلفية الدينية والثقافية للمحتجزين للتهيئة لرفاههم، وتكاليف مكاملة المحتجزين المعوزين والتهيئة للمكالمات الهاتفية المصونة الحرمه.

- تغير في ، وهو يلزم لسد تكاليف الألبسة الرسمية (ما يبلى من الألبسة الرسمية للموظفين).

## الجدول ٦٧ : البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الاحتجاز	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية											
وظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٤٩.٤	١٥٣.٥	٤٠٢.٩	٢٧٧.٤	١٥٠.٩	٤٢٨.٣	٢٨٢.٦	١٥٢.٦	٤٣٥.٢	٦.٩	١.٦
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٠.١		٠.١								
الخبراء الاستشاريون											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٣٧٨.٥	٩٣.٠	١٤٧١.٥	١٨٤٩.٦	١٦٣٦.٥	٣٤٨٦.١	١٦٥٧.٣	١٢٨٠.٠	١٧٨٥.٣	٩٦.٥	٥.٧
المجموع	١٦٦٨.٠	٢٤٦.٥	١٨٧٤.٥	٢٢٥٢.٦	١٩١٣.٩	٢٠٣.٢	٢١١٧.١	١٩٤٠.٠	٢٢٢٠.٦	١٠٣.٥	٤.٩

## الجدول ٦٨ : البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الاحتجاز	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		
											خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع
الملاك المتصل بالحالات										٢	١	٣	
المجموع الفرعي										٣	٢	٥	
الملاك المتصل بالحالات										١		١	
المجموع الفرعي										١		٢	
الملاك المتصل بالحالات										٣		٣	
المجموع الفرعي										٣		٥	
المجموع										٦		٨	



- ( - ) لترجمة الشفوية الميدانية والا ( - ) يساعدها مساعد معني بالترجمة الشفوية الميدانية والا ( - ) .
- دعم الترجمة والمصطلحات من ( - ) ومختص في المصطلحات ( - ) ومساعد معني ؛ ( - ) معني بتنسيق الترجمة ( - ) معنية بالمصطلحات والمراجع ( - ) ( - ) .
- ترجمة لغات الحالات ( - ) ومترجم ( - ) .
- وتتألف وحدة الترجمة الفرنسية من مراجع ( - ) ( - ) وثمانية مترجمين (من الرتبة ف- )، ومترجم معاون (من الرتبة ف- ) .
- وتتألف وحدة الترجمة الإ ( - ) مترجمين (من الرتبة ف- ) مترجمين معاونين (من الرتبة ف- ) .

المساعدة المؤقتة العامة ٥٩٢,٠ ألف يورو

- آلاف ( ) في المئة.
- قارئ مدقق (بالفرنسية) (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد).  
التدقيقية للنصوص وتنسيق شكلها المترجمون ويستغرق . وسيتيح لهم وجود قارئ مدقق في من وحدات القسم أن يركزوا على الترجمة وحدها ما يفضي إلى المزيد من النجاح الإنتاجية في تسليم النصوص المترجمة إلى الجهات التي تطلب ترجمتها.
- ثلاثة تراجمة لجلسات المحكمة بلغة الكِنِيرُونْدَا (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً لكل منهم (متطلب مستمر). سيواصل في عام العمل بعقود المساعدة المؤقتة العامة للترجمة الذين وظفوا في عام أجل محاكمة أنتاغندا. ويعمل في القسم ترجمان رئيسي للغة الكِنِيرُونْدَا واللغة السواحلية ولغة الل ( - ) . ولتوفير الترجمة الشفوية للمتهم في محاكمة أنتاغندا الكِنِيرُونْدَا وإليها سينضم إلى الترجمان الرئيسي ثلاثة تراجمة آخرون للغة الكِنِيرُونْدَا. فقد قضى قرار الدائرة المعنية بتحديد هذه اللغة باعتبارها واحدة من لغات محاكمة أنتاغندا.

- تراجمة ميدانيون واشتغاليون معتمدون (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ٣٣,٧٠ شهراً. إن متطلبات الترجمة التراجمة الميدانيين بموجب عقود

الخدمة الخاصة إنما يتم في إطار . يستند تحديد الاعتمادات المطلوبة إلى طلبا الواردة من الجهات الم بل معها إضافة إلى لزوم توفير الترجمة الشفوية من لغة الكِنِيرُونْدَا وإليها فيما يخص محاك أنتاغندا ومن لغة الأشولي وإليها فيما يخص جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين. الكبير في عدد طلبات الخدمة التي يقدمها قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم ومكتب المحامي العمومي للمحني عليهم (ازدياد الحاجة لمهمات متعلقة بجبر الأضرار في قضية في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادة في عدد اللقاءات مع المحني عليهم في أوغندا فيما يتعلق بقضية أنغوين)، وقسم دعم المحامين (زيادة في ة التي يضطلع بها الوكلاء القانونيون في الحالات في السودان وأوغندا ومالي وجمهورية

الكونغو الديمقراطية)، وقسم المحني عليهم والشهود (ازدياد الحاجة إلى تقييم التهديدات وتقييم يُحالون إلى هذا القسم طلباً لحمايتهم في الحالات في جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا وكينيا ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار). ويشير قسم الاحتجاز إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات إلى مراقبة المكالمات بلغة اللدِّ الكَنِّيروندا، ( ) : المحكمة، أي مراقبة المكالمات بلغة الحالات في المقر.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ٦٣٩,٨ ألف يورو

- ( ) في المئة، تعزى رئيسياً إلى توظيف المزيد من الترجمة للعمل في مقصورات الترجمة الفورية إلى الإذ غير القضائية المتكررة. فبانعقاد محاكمات متزامنة مع توفر فريق ونصف الفريق الترجمة إلى اللغة الإذ ترجمة مستقلين لتوفير الترجمة الفورية خلال المحاكمات.

- ويُحتاج إلى ترجمة مستقلين لإ فرقة الترجمة الموظفين من طلاع الدبِّ تدارس غير كومية، والمؤتمرات الصحفية، والجلسات التأديبية، واجتماعات الصندوق الاستئماني للمحني . تعتبر توفير لترجمة غير لإ و الشهود الترجمة بهذه ال

- ستأجر خدماتهم بعمود قصيرة المدة لدعم وتعزيز الموظفين الداخليين المتوفرين لترجمة الوثائق القضائية والإدارية والاستعملة. ويُحتاج إلى هذه الخدمات احتياجاً خاصاً خلال الفترات التي تعويضاً عن الموظفين الذين يُخصَّصون لمشاريع محدَّ ( ) بلجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف، وتحرير وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة والميزانية البرنامجية المعتمدة وترجمة جزئها المتعلق بالبرنامج الرئيسي الثالث، وتحرير وثائق أخرى متصلة بالميزانية، والحكم الصادر في قضية بما بترجمة وثائق دعاوى الاستئناف، في الربع الأخير من عام ( ) . وتشير طلبات إلى تزايد الطلب على الترجمة إلى اللغة الإذ لميزية واللغة الفرنسية واللغة العربية (ترجمة دعاوى الاستئناف التمهيدي في المرحلتين التمهيدية والابتدائية في شتى القضايا، ووثائق الصندوق الاستئماني للمحني عليهم المتعلقة بجزر الأضرار، ووثائق التوعية الصادرة عن قسم الإعلام والتوعية، إلخ).

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٣١٩,٣ ألف يورو

- ( ) في المئة. وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستش

السفر ١٤٩,٠ ألف يورو

- ( ) في المئة، وهو يلزم لسد تكاليف السفر للمشاركة في الاجتماع السنوي الدولي المعني باللغات والوثائق والمنشورات (IAMLADP)

السنوي المعني بالترجمة المستعان فيها بالحواسيب والمصطلحات (JIAMCATT) واجتماع رؤساء أقسام الترجمة (HINTS).

- كما تلزم اعتمادات للمشاركة في الاجتماع المعني بالترجمة الشفوية للمجتمعات المحلية الذي تنظمه Critical Link، ذي الأهمية فيما يخص التحديات التي تواجهه على صعيد الترجمة الميدانية والا .  
وتوظيف وتدريب تراجمة ميدانيين و )  
( يُعتبر راً أساسياً فيما يخص الإجراءات، وأسفار الترجمة الميدانيين المعتمدين للقيام بمهام بحسب طلبات الخدمة. وتجسّد الزيادة ارتفاع عدد طلبات الخدمة التي يقدمها قسم دعم المحامين (زيادة في الأنشطة في الحالات في السودان وأوغندا ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية) وقسم المحني عليهم والشهود (ازدياد الحاجة إلى البعثات التقييمية في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في مالي). ويشير قسم الاحتجاز إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات إلى مراقبة المكالمات بلغة النغالا ولغة الكينروندا (بلهجة الكونغو) تفضي إلى مزيد من تكاليف بدل المعيشة اليومي. وسيُسى بقدر المستطاع إلى نشر الترجمة الميدانيين محلياً، وإذا تعذر ذلك فإتهم سيسافرون .

الخدمات التعاقدية ١٢٥,٦ ألف يورو

- ( , في المئة).  
- ف جهات خارجية بالترجمة عندما لا تتوفر إمكانية إنجازها داخلياً فيما يخص اللغات المطلوب الترجمة إليها أو عندما إنجاز الموظفين الداخليين لها بسبب تنازع الأولويات. ولم يطرأ تغيير على معدّ الترجمة منذ عام . من طلبات الخدمة أن ثمة حاجة خاصة إلى تكليف جهات خارجية بترجمات باللغات المتصلة بالحالات (لغة الزغاو ولغة النغالا، ولغة الكينروندا واللغة التركية، واللغة اليونانية، واللغة العبرية، ولغة الأشولي، إلخ).  
- توفير خدمات تحويل الملفات لأنه لا تتوفر قدرة داخلية على ذلك: PDF إلى Word لإتاحة تحميلها في الأدوات اللغوية وتمكين المترجمين من إنجاز .  
- لا تغير في مقدار الموارد المطلوبة لسد تكاليف الطباعة الخارجية وهي تلزم لإعداد نشرات مصطلحات يرمى منها إلى نشر مصطلحات المحكمة الرسمية (القاز).

- نظام عمل المحكمة الإلكترونية (ECOS)  
بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والترجمة الشفوية الميدانية. ولا تغير في مقدار الموارد المطلوبة.

التدريب ١٠,٦ آلاف يورو

- ( , في المئة)  
الاحتياجات إلى التدريب التي تخص موظفي اللغات على وجه التحديد والتي لا يمكن أن يسدها قسم الموارد المشاركة في المدرسة الصيفية الدولية المعنية بالمصطلحات، وتنظيم دورة خاصة بالمترجمين والمراجعين.

## الخبراء الاستشاريون

١٥,٩ ألف يورو

- ( , في المئة ) ،  
 تعاب الخبراء، وهو يلزم لتوفير خبرة خارجية  
 فيما يخصها موارد .  
 لمصطلحات القانونية والقضائية فيما يخصها لكي تُ  
 /القضايا التي لا تتوفر  
 فرقة خبراء في  
 نة يجب تطوير  
 .

## اللوازم والمواد

١٨,٢ ألف يورو

- تغيير في المبلغ . وتماشياً مع النهج القائم على إعداد ميزانية صفرية النمو فما من نمو سمي  
 وذلك بالرغم من ارتفاع النفقات المترتبة على الاشتراكات وأسعار المواد المرجعية (بسبب التضخم المالي).  
 لسد تكاليف اشتراكات في  
 لكترونية  
 الإنترنت  
 اشتراكات الم  
 قواميس ومواد مرجعية محدّ ( لكترونية ونسخ ورقية ) تي  
 لمغات الرسمية و  
 حل المختصين العاملين في مجال ال .

## الجدول ٦٩ : البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات اللغوية	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الملف	%
الموظفون من الفئة الفنية											
الموظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢ ٢٦٤,١	٢ ٦٨٢,٩	٤ ٩٤٧,٠	٢ ٦٧٩,٠	٢ ١١٦,١	٤ ٧٩٥,١	٢ ٦٧٩,٠	٢ ١١٦,١	٤ ٩٤٧,٠	٢ ٢٦٤,١	٢ ٦٨٢,٩
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٩٩,٦	٤٧٢,٢	٦٧١,٨	٦٩٣,٨	١٦٩,٩	٨٦٣,٧	٦٩٣,٨	١٦٩,٩	٦٧٥,٦	٤٢٨,١	٣٦٨,١
الخبراء الاستشاريون											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٧٤,٨	١٦٩,٣	٢٤٤,١	٢٠١,٢	٦٩,٨	٢٧١,٠	٢٠١,٢	٦٩,٨	٢٦٨,٢	٤٨,٣	٣١٩,٣
المجموع	٢ ٥٣٨,٥	٣ ٣٢٤,٤	٥ ٨٦٢,٩	٣ ٥٧٤,٠	٢ ٣٥٥,٨	٥ ٩٢٩,٨	٣ ٥٧٤,٠	٢ ٣٥٥,٨	٥ ٨٩٠,٨	٧٤٢,٨	١٢٠,٥

## الجدول ٧٠ : البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الخدمات اللغوية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
الملاك المتصل بالحالات										١٦	٤
المجموع الفرعي					١	١٣	١٩	٨		٤١	٨
الملاك المتصل بالحالات	/									٢٥	٤
المجموع الفرعي										٤١	٨
الملاك المتصل بالحالات	/									٤١	٨
المجموع الفرعي					١	١٣	١٩	٨		٤١	٨
المجموع					١	١٣	١٩	٨		٤١	٨



(هـ) البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم

#### المقدمة

- ن قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم المتخصص المتخصص ، المنصوص عليه في ( ) ف بمساعدة المجني عليهم في المشاركة في مختلف مراحل الإجراءات وجبر وفقاً لنصوص منها القواعد حتى من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. في الميدان تمكين المجني عليهم من تقديم طلباتهم بغية تمثيل القانوني في الإجراءات فعلياً في مقر المحكمة طلبات المشاركة وجبر الأضرار وسائر الوثائق ذات الصلة من المجني عليهم إلى الجهات المنخرطة في الإجراءات ذات الصلة للمعايير المحددة قضائياً وتقدم تقارير بشأنها. يتولى عن توفير بيانات وإحصائيات دقيقة متعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم ضمن المحكمة وخارجها.

موارد الميزانية ١ ٥٩٨,٤ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ( , في المئة).

الموارد من الموظفين ١ ٣٤٨,٩ ألف يورو

- قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ولئن لم يخضع هذا القسم للتدريس البنوي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision وعدّل لكي يجسد الواقع.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١ ٣٤٨,٩ ألف يورو

- مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم ( - ) ه ( ) - ومسيرٍ معني ؛ ( - ) .

- في قانونية من منسق قانوني (من الرتبة ف- ) خمسة ( - ) .

- في وحدة تجهيز البيانات من مدير معني بطلبات المجني عليهم (من الرتبة ف- ) ( - ) .

- في وحدة شؤون العمل الميداني من منسق للعمل الميداني (من الرتبة ف- ) يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع- ) .

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٢٤٩,٥ ألف يورو

- ( , ) في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة

السفر ١٤٤,٧ ألف يورو

- ( , ) في المئة). جميع الموارد

ارتباطاً  
لمحكمة في مجال جبر الأضرار، التي  
تتجمع فيها جماعات المحني عليهم، و/أو السفر بين لاهاي والميدان. وتعزى الزيادة إلى جلسة اعتماد التهم في  
أنغوين وإمكان الإعداد للمحاكمة فيها، التي تستلزم انخراطاً مكثفاً بالنظر إلى نطاقها

الخدمات التعاقدية ١٧,٥ ألف يورو

- ( , ) في المئة) تعزى إلى قضية أنغوين.

: ( ) طباعة خارجية (طباعة استمارات طلب المحني عليهم للمشاركة في الإجراءات  
وجبر أضرارهم وكتيبات إيضاحية ومواد خاصة بالمحني عليهم)؛ ( )  
قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم المستخدمة لحفظ  
المتأنية عن قرارات الدوائر)؛ (ج) مع بها لتيسير مشاركة المحني  
عليهم/جبر أضرارهم من قبيل اللقاءات بالمحني عليهم واللقاءات بالوسطاء من أجل الانتقاء والتدريب والمراقبة  
والدعم). وتندرج الزيادة في إطار البند الأخير الذكر بسبب الأنشطة الميدانية المرتبطة باعتماد التهم في قضية  
أنغوين وإمكان الإعداد للمحاكمة فيها، ما يستلزم من القسم انخراطاً مكثفاً بالنظر إلى نطاق هذه القضية

التدريب ٤,٣ آلاف يورو

- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم م ( ) احتياز برنامجات Excel وغيرها من الأدوات من أجل  
الموظفين العاملين على قاعدة البيانات بغية تحسين المهارات والنجاحة في تجميع البيانات واستخراجها وإعداد  
الإحصائيات)؛ (ب) تدريب موظفين على التفاعل مع المحني عليهم والوسطاء في بيئات بالغة الحساسية وتستل  
تدريباً مستمراً ودعمًا من خبراء مؤهلين لـ كينهم من تدبر التفاعل المعني على نحو ينهض ورفاه المحني  
تضرهم والإضرار بالمحني عليهم.

الخبراء الاستشاريون ١٠,٠ آلاف يورو

- لا تغير في المبلغ المطلوب. وتلزم الاعتمادات المعنية لاستئجار خدمات خبراء محليين  
المحني عليهم، ما يمثل خطوة أولى ضرورية لتنظيم مشاركة المحني عليهم أو جبر أضرارهم؛ والإتيان بخبرة تخصصية

خارجية لتدريب الموظفين الذين يتفاعلون على نحو منتظم مع الجاني عليهم وتقديم الدعم إلى هؤلاء الموظفين بحيث يرفاه الجاني عليهم.

٠, ٣ آلاف يورو

اللوازم والمواد

- لا تغيير في المبلغ المطلوب وهو يلزم من أجل: (أ) شراء بنود لصون أمن تخزين و/أو نقل الوثائق السرية بين  
( ) بين الإيجام لتمكين الجاني

عليهم من تقديم طلباتهم (تمكين الجاني عليهم الذين لا يستطيعون أن يمهرروا الطلبات بالتوقيع بأسمائهم من بصمة إيجامهم) ومعدات تلزم لتوفير نسخ من الوثائق الداعمة (طابعات محمولة، وكامرات، وآلات استنساخ إلكتروني، وغير ذلك، لإتاحة استنساخ الوثائق الداعمة)؛ (ج)  
الذاكرة المصونة الأمن (وحدات USB) ومغلفات قابلة للختم تتيح لهم صون أمن الوثائق والمعلومات السرية والقيام بأنشطتهم على نحو سالم، وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن الوسطاء التي تشمل بنطاقها المحكمة برمتها، ادياً لتعرض الجاني عليهم والوسطاء الذين يتعاملون مع المحكمة للخطر.

## الجدول ٧١: البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	بالحالات المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	بالحالات المتصلة	المجموع	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	المجموع	
الموظفون من الفئة الفنية										
الموظفون من فئة الخدمات العامة										
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٦٤٢,٩	٤٢٦,٣	١٠٦٩,٢	٨٣٠,٤	٣٨٧,٠	١٢١٧,٤	١٠٦٩,٢	٤٢٦,٣	١٠٦٩,٢	١٠٠,٨
العمل الإضافي										
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين			٤٠٢,٠			٥٦٣,٧			٤٠٢,٠	-١٠٠,٠
الخبراء الاستشاريون										
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٦٥,٢	١٨٣,٢	٢٤٨,٤			٢٠٤,٥			٢٤٨,٤	٢٢,٠
المجموع	٧٠٨,١	١٠١١,٥	١٧١٩,٦	٨٣٠,٤	١١٥٥,٢	١٩٨٥,٦	١٧١٩,٦	١٠٤٣,٩	١٥٩٨,٤	-١٩,٥

## الجدول ٧٢: البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم وكيل أمين أمين عام مساعد.	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
																					مجموع	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي فئة الخدمات العامة	
الملاك المتصل بالحالات																						٤	٢	٦
المجموع الفرعي																						١٠	٤	١٠
الملاك المتصل بالحالات																						١٠	٦	١٦
المجموع الفرعي																						١٠	٦	١٦
الملاك المتصل بالحالات																						١٠	٦	١٦
المجموع الفرعي																						١٠	٦	١٦

## (و) البرنامج الفرعي ٣١٩٠: قسم دعم المحامين

## المقدمة

- يتولى قسم دعم المحامين التنظيم المركزي لكل المساعدة التي تقدمها المحكمة إلى المحامين وتنسيق هذه المساعدة. وهو يعمل في قلم المحكمة بمثابة المنسق فيما يخص مكتبي المحامي العمومي، المحكمة إلا فيما يتعلق بالأغراض الإدارية، ويقدم أيضاً مساعدة إمدادية وإدارية. كما يتدبر هذا القسم برنامج المساعدة القانونية التي تقدم للمعوزين من المدعى عليهم والجني عليهم ويهتم بجميع المخصصات لأنشطة الأجهزة التأديبية في المحكمة.

موارد الميزانية ٢٧٨,٤ ألف يورو

- ( , ) في المئة.

الموارد من الموظفين ١١٢٨,٩ ألف يورو

- يتألف ملاك العاملين في القسم من عشر وظائف ثابتة ووظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة ( , ) .

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٩٣٤,١ ألف يورو

- يتولى ( - ) يساعده ( - ) .  
 محقة ( - ) ( - ) للأجهزة التأديبية المعنية .  
 وينقسم هذا القسم إلى وحدة :

- ملاك العاملين في ( - ) ، واختصاصي لمراقبة صندوق ( - ) يتناول مسائل الدفاع؛ وموظف مساعد معني ؛  
 ( - ) ، يتناول مسائل الجني عليهم؛ ومساعد إداري (من الرتبة خ ع- ) .  
 - وحدة مساعدة المحامين موظف قانوني معاون (من الرتبة ف- ) يساعده ( - ) .

المساعدة المؤقتة العامة ١٩٤,٨ ألف يورو

- صيات الواردة في القرار بشأن المساعدة  
 الذي أعده مكتب المراجعة الداخلية ReVision ( )  
 ( ) .

- منسق لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المقدمة للمحامين الخارجيين (من الرتبة ف-١) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). تعتبر هذه الوظيفة تبعة مباشرة لإعادة تخصيص الوظائف المتصلة لمحكمة الإلكترونيات

بنقلها من قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى

يجول دون تقديم

إلى

- مساعد معني بالشؤون المالية (من الرتبة ف-1) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). أوصي بهذه الوظيفة في التقرير بشأن المساعدة القانونية الذي أعده مكتب م في أيلول/سبتمبر .

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٧١٤٩,٥ ألف يورو

- ( ) آلاف ، وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخبراء الاستشاريين، تكاليف محامي الدفاع، وتكاليف محامي الجني عليهم، والنفقات التشغيلية العامة.

السفر ٦٧,٥ ألف يورو

- ( ) في المئة، وهو يلزم لسد تكاليف أسفار يقوم بها أعضاء الأجهزة التأديبية للمشاركة في ثلاث جلسات، واستدامة الصلات مع رابطات القانونيين (مهمة في أوروبا، ومهمتان في بلدي (الات)، وللأغراض التحقيقية.

الخبراء الاستشاريون ٢٠,٠ ألف يورو

- ( ) في المئة، ناجمة عن احتياج المحكمة إلى بدء العمل على مراجعة قانونيين من نظامين قانونيين مختلفين للمساعدة في تقييم هذه السياسة واقتراح تعديلات لها لإ لوينغا.

محامو الدفاع ٤١٨١,٥ ألف يورو

- ( ) في المئة ، على الافتراضات التي تقوم عليها ميزانية عام بيئ ضافي لسد تكاليف المحامين المناوب والمحاميين المخصوصين على الترتيب، وفق الشروط المح في النظام الأساسي والقواعد الإ، الإثبات،

محامو الجني عليهم ٢١٧٨,٥ ألف يورو

- ( ) في المئة ، صص مبلغ ضافي لدفع تكاليف القانوني في المرحلة الاستهلالية من مراح أساس الافتراضات التي قدّمها قسم مشاركة الجني عليهم وجبر أضرارهم.

٢,٠ ألف يورو

النفقات التشغيلية العامة

شترك في قاعدة

- تغير في المبلغ

## الجدول ٧٣: البرنامج الفرعي ٣١٩٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم دعم المحامين ٣١٩٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية											
الموظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٧٢,٥	٣٤٨,٤	٧٢٠,٩	٥٧٧,٤	٢٧٧,٤	٨٥٤,٨	٦٥١,٥	٢٨٢,٦	٩٣٤,١	٧٩,٣	٩,٣
لعمل إضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦						١٩٤,٨	١٩٤,٨	
الخبراء الاستشاريون											
مهام الدفاع											
مهام أخرى عليهم											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣,٦	٤ ٧٦٨,٩	٦١٨,٤	٢١,٣	٤ ٢٢٢,٣	٤ ٢٤٣,٦	٢١,٧	٧ ١٢٧,٨	٧ ١٤٩,٥	٢ ٩٠٥,٩	٦٨,٥
المجموع	٣٧٦,١	٥ ١٣٠,٩	٥ ٥٠٧,٠	٥٩٨,٧	٦ ١٢٥,٤	٤ ٤٩٩,٧	٥٠٩٨,٤	٦٧٣,٢	٨ ٢٧٨,٤	٣ ١٨٠,٠	٦٢,٤

## الجدول ٧٤: البرنامج الفرعي ٣١٩٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم دعم المحامين	رئيس أمين عام	أمين عام مساعد	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع	
										٤	٢	٦	٢
الملاك المتصل بالحالات										٢	١	٣	١
المجموع الفرعي										٦	٣	٩	٣
الملاك المتصل بالحالات	/												
المجموع الفرعي													
الملاك المتصل بالحالات	/												
المجموع الفرعي													
المجموع					١	٢	٢	٢	١	٦	٤	١٠	٤

## (ز) البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: مكتب المحامي العمومي للدفاع

## المقدمة

- مكتب المحامي العمومي للدفاع يمثل جميع همين في المراحل الأ  
 ويحمي حقوقهم ، وتدعوه من حين إلى آ إلى ا إلى ا  
 فيما يخص حالة معي . وفي الوقت الدفاع في التقصي القانوني  
 وتدبر القضايا بالأجال القضائية والتركيز على القانونية ذات الصلة.  
 ويصون وتدبر مج  
 المسائل الهامة فيما يخص الدفاع، إسهاماً في  
 تحقيق التكافؤ في الوسائل بين الدفاع والأدعاء. ثم  
 الأ

## موارد الميزانية ٦٦٦,٦ ألف يورو

- ( , في المئة) تعزى إلى إضافة موظف قانوني في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف -).

## الموارد من الموظفين ٦٤١,١ ألف يورو

- يتألف ملاك مكتب المحامي العمومي للدفاع من خم ( , ) .

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٥٢١,٥ ألف يورو

- محام رئيسي ( - ) يؤدي الواجبات المتصلة بهام الرئيسية المنوطة بمكتب المحامي العموم  
 د في البند من لائحة المحكمة، بما في ذلك تمثيل  
 تدعوه إلى ا ويتولى الأ  
 داخلياً وخارجياً. ومساعد قانوني (م - )  
 الأساسية (بما في ذلك عداد نصوص العرائض، وعداد تقارير عن المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة  
 وتقديم المساعدة خلال الاجتماعات، والارتباط بسائر الأ ( صي القانوني التقني مساءً

- مستشار قانوني/محام (من الرتبة ف - )

البحث الجاري؛ ويعد نصوص عرائض

/ . ومحام معاون ( - )

ويجري بحوث ويساعد في صلا ه



في الـ ( - ) فيما يخص الدفاع (بما في ذلك المشاركة في بعض ) .  
 سيوررات التقصي، ويُج بحث القانوني  
 فرقة الدفاع في (بما في ذلك التدريب على البرمجيات التي  
 في ( ) .

المساعدة المؤقتة العامة ٦, ١١٩ ألف يورو

- موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). بالنظر إلى عبء العمل المتأني عن تزايد عدد القضايا، ولا سيما في المرحلة الابتدائية (أربع قضايا بلغت مرحلة المحاكمة تتولاها منفصلة)، يُتوقع على أساس عبء العمل المزيد الحالي أن موارد مكتب المحامي العمومي للدفاع ستظل غير كافية لتقديم المساعدة الآ إلى الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية أو للاستجابة إلى الطلبات إلا على حساب تحديث المصادر اليدوي والعام الذي سـ ير كبير. وسيجري الموظف القانوني البحث القانوني ( - )

المتعلقة بالسياسات عند اللزوم. كما سيساعد شاغل هذه الوظيفة المستشار/ القانوني (من - ) في المهام التدريبية بالإشراف على نتائج عمل مكتب المحامي العمومي للدفاع والاضطلاع بالمهام المتأني عن طلبات

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٥, ٢٥ ألف يورو

- تشهد الميزانية المقترحة لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين زيادة مقدارها , ( في المئة). وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب.

السفر ٠, ٣ آلاف يورو

- ( , ) في المئة). المطلوبة ليتسنى ( , ) وهي ستتيح إجراء تمارين تدريبية ميدانية؛ وستمكن مشاركة في مؤتمر بحقوق الدفاع

الخدمات التعاقدية ٠, ٢٠ ألف يورو

- تغير في لسد تكاليف حلقات تدارس في البلدان المتأثرة ن يمكن أن يصبح محامين/محامين مناوبين.

التدريب ٥, ٢ ألف يورو

المكتب الخبرة مع جميع الأفرقة وبمضي في سعيه لمساعدة المحكمة بتوفير التدريب لأفرقة الدفاع.



## (ح) البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم

## المقدمة

- للمجني عليهم يساعد المجني عليهم على سماع صوتهم في الإجراءات المعقودة م المحكمة ويوفر تمثيلهم القانوني العالي درجة الجودة، ويقوم بدعم المحامين الخارج تم دوائر المحكمة فيما يتعلق بمسائل محدّ . الوعي بحقوق المجني عليهم في الإجراءات الجنائية .
- وبحلول / امي العمومي للمجني عليهم قد عُ بصفته الممثل القانوني مجني عليه في شتى الحالات والقضايا . مل مصالح المجني مع المحكمة في جميع دعاو ، وفي الإجراءات المتصلة بالمادة . في جميع بأعمال التقصي .

١ ٧٨٩,١ ألف يورو

## موارد الميزانية

- ( , في المئة)، يعز معظمها إلى الموظف القانوني الجديد المعني بالعمل الميداني، وإلى كون مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم يمثل المجني عليهم في الإجراءات الابتدائية، التي يُحتاج خلالها إلى المزيد من الموارد، وفي مختلف في الإجراءات تها المتعلقة بجبر الأضرار.

١ ٣٣٤,٨ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

- العاملين حالياً في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم من توفير وظيفة ( , ) .

١ ٢٣٧,٤ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

- يُخصّص الموظفون للعمل في الوقت / الإجراءات (بما فيها المحكمة)، بحسب المه
- العاملين في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم من محام رئيسي (من الرتبة ف- ) ومحامين ( - ) ( - ) حين ( - ) ( - ) .

١ ٩٧,٤ ألف يورو

## المساعدة المؤقتة العامة

- انخفاض مقداره ( , في المئة).

- موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر).  
الحاليين منتدبون بالفعل للعمل على مختلف القضايا في مرحلة الإجراءات الابتدائية، ويظل أحدهم منتدباً بصورة دائمة للعمل مع الممثل القانوني المشترك الذي عُيِّن في قضية روتو و سَنَع التي بلغت الإجراءات فيها أيضاً المرحلة يتولَّى لتمثيل في المرحلة التمهيدية من الإجراءات في أنغوين. ويضاف إلى ذلك أن يساعد الممثلين القانونيين الخارجيين في مختلف الحالات والقضايا ويُعهد إليه بتقديم تقارير إلى الدائرة بالنيابة عن الإضائي يلزم لتمكين

### الموارد غير المتصلة بالعاملين ٤٥٤,٣ ألف يورو

- آلاف ( , في المئة). تلزم الموارد غير المتصلة الخبراء الاستشاريين،

- لقد بينت الممارسة أن المساعدة التي يقدمها موظف قانوني في الميدان تمثل أمراً أساسياً لاستدامة الصلة مع من يجري تمثيلهم من المحني عليهم وإطلاعهم على أحدث المستجدات، والاطلاع على آرائهم وشواغلهم، وجمع الأدلة. وقد بينت الدوائر باستمرار، عند تعيينها محامياً من مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم لتمثيل المحني عليهم، أنه سيحظى بمساعدة من موظف قانوني في الميدان. وقد أوصى قلم المحكمة نفسه بالاستمرار في تطبيق نفس نظام التمثيل القانوني للمحني عليهم في المرحلة الابتدائية. فاضطلاع محامي مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم بالتمثيل القانوني يقلص الموارد اللازمة في إطار ميزانية المساعدة

- في الميدان في قضية اغبغو و ابلية غوديه بوسكو أنتاغندا. كما يلزم موظف قانوني جديد في الحالة في أوغندا. وقد حُسبت التكاليف على أساس عقد الخبير الاستشاري الحالي.

### السفر ١٢٣,٤ ألف يورو

- ( , في المئة). وتعزى هذه الزيادة إلى أن تقدم السيد أنغوين إلى المحكمة جعل من الضروري أن يقابل المحام المحني عليهم الذين يمدُّه في أوغندا، وإلى أنه يلزم المزيد من الموارد لمقابلة المحني عليهم في القضايا التي بلغت المرحلة الابتدائية الإجراءات، بما في ذلك تمييز المحني عليهم الذين يمكن لموا أمام المحكمة بصفتهم شهوداً أو بصفتهم الشخصية، وجمع ما قد يوجد من أدلة.

- فالأسفار في مهام ميدانية أمر أساسي فيما يخص اضطلاع المكتب بالمهام المنوطة به. ات الوجاهية مع المحني عليهم بأهمية حيوية في تقديم المساعدة على نحو مجد خلال جميع مراحل الإجراءات.

## الخدمات التعاقدية

٥٠,٠ ألف يورو

- ( , في المئة ) ، وهو يلزم لنقل المحني عليهم قامتهم إلى مكان آ يقابلهم فيه محاموهم. وتعزى هذه الزيادة إلى أن تقدم أنغوين إلى المحكمة المعينون المحني عليهم الذين يمثلونهم في أوغندا، وإلى أنه يلزم المزيد من الموارد لمقابلة المحني عليهم في القضايا التي بلغت المرحلة الابتدائية من مراحل الإجراءات، بما في ذلك تمييز المحني عليهم الذين يمكن أن يمثلوا أمام المحكمة بصفتهم شهوداً أو بصفتهم الشخصية، وجمع ما قد يوجد من أدلة.

## الخبراء الاستشاريون

٢٦٩,٩ ألف يورو

- ( , في المئة ). بشأن التمثيل القانوني للمحني عليهم يعمل ثلاثة موظفين من الفريق القانوني المقيم في لاهاي الممول باعتمادات تخصص في إطار البند "الخبراء الاستشاريون" في بلدان الحالات المعنية: واحد في كوت ديفوار فيما يخص قضية لوران اغبغو و ابلية غوديه واثان في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يخص قضية بوسكو انتاغندا. إلى قيام محامين من مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم بتمثيل المحني عليهم في الإجراءات في الحالة في أوغندا ويرجح أن لمكتب للاضطلاع بالتمثيل القانوني في الإجراءات التمهيدية في قضية أنغوين قانونياً يعمل في الميدان.

## النفقات التشغيلية العامة

١١,٠ ألف يورو

- تغير في المبلغ المطلوب ستجار مح لقاء الآ لمحني عليهم، على نحو يصون التكتم في

## الجدول ٧٧: البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			٣٧٥٠ مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم				
	المبلغ	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	
											الموظفون من الفئة الفنية	
											الموظفون من فئة الخدمات العامة	
٢١,٤	٢١٨,١	١ ٢٣٧,٤	١ ٠٢١,٢	٢١٦,٢	١ ٠١٩,٣	٧٢١,٢	٢٩٨,١	٩٦٨,٢	٩٦٨,٢	٦٨٩,٠	٢٧٩,٢	
											المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	
											العمل الإضافي	
											المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	
-٣٩,٤	-٦٣,٤	٩٧,٤	٩٧,٤		١٦٠,٨	١٦٠,٨	٩٠,١	٩٠,١	٩٠,١	٩٠,١		
											الخبراء الاستشاريون	
											الأثاث والعتاد	
											المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعاملين	
٣١,٧	١٠٩,٤	٤٥٤,٣	٤٤٩,٩	٤,٤	٣٤٤,٩	٣٤٤,٩	١٢٣,١	٤,٣	١١٨,٨	١١٤,٥	٤,٣	
١٧,٣	٢٦٤,١	١ ٧٨٩,١	١ ٥٦٨,٥	٢٢٠,٦	١ ٥٢٥,٠	١ ٢٢٦,٩	٢٩٨,١	١ ١٨١,٤	٤,٣	١ ١٧٧,١	٨٩٣,٦	٢٨٣,٥
												المجموع

## الجدول ٧٨: البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع موظفي مجموع ففة الخدمات الموظفين العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	خ-ع-رأ	خ-ع-رر	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	٣٧٥٠ مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم
٢	١												
٨	٨												
١٠	٩	١		٢	٢	٢	٢	١					
٢	٢												
٢	٢				١	١							
١٢	١١	١		٢	٣	٣	٢	١					

## (ط) البرنامج الفرعي ٣٣٩٠: قسم خدمات تدبير المعلومات

-

لصالح جميع أجهزة المحكمة وأنشطتها. كما إن قسم خدمات تدبير المعلومات سيقدم خدمات إلى سائر الجهات التي تتعامل مع قلم المحكمة بما فيها الأطراف الخارجيون الذين . وتتألف خدمات المعلومات مما يلي:

( ) بما في ذلك

(الرقمية)، والسجلات والمحفوظات؛ ومرافق المكتبة؛ وتدبير المعارف بغض النظر عما إذا كانت قائمة على

( ) دعم نظم المعلومات، بما في ذلك إعداد هذه النظم وتسييرها وإدماجها؛

(ج) شتغالي في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك الخدمات إلى المستعملين النهائيين،

وتكنولوجيا الاتصال والترابط الشبكي والتكنولوجيا السمعية البصرية؛

( ) بح في مجال أمن المعلومات، بما في ذلك وضع وثائق السياسات والممارسات الفضلى،

معايير أمن المعلومات وتدبير المخاطر المتصلة بالمعلومات بغض النظر عما إذا كانت قائمة على

- ما يخص عام يتصل بالتكفل بالانتقال السلس إلى المباني الدائمة وتنفيذ ما يخص

باع نهج جديد في توفير الخدمات، بما في ذلك تكوين قدرة على تدبير المعلومات والمزيد من التركيز على أمن المعلومات.

- زيادة مقترحة في المصروفات على نظم المعلومات، عملاً بقرار رئيس قلم المحكمة القاضي بالتركيز على هذا المجال، وبمعالجة ما يترتب على التهديدات السيبرانية والتجسس السيبراني العابر للحدود الوطنية من آثار على الصعيد العالمي.

- وستركز أنشطة وحدة تدبير المعلومات في عام على ثلاثة مجالات رئيسية: إقامة مرفق للأرشفة الرقمية في المحكمة؛ المكتبة بغية النهوض بمتطلبات مستعملي المعلومات على الصعيد الداخلي؛ وصف وتصنيف سليمين لجميع المعلومات المتعلقة بالعمل، بما في ذلك تطوير الكفاءات في مجال تدبير المعلومات. وستُصرف الموارد المعنية على ضم المعلومات المحفوظة والمعلومات المتوارثة إلى الأرشيف، وتحويل المكتبة لأغراض دعم تصنيف المعلومات القضائية

موارد الميزانية ٩ ٤٨٩,٣ ألف يورو

( , في المئة).

## الموارد من الموظفين

٤٥١٨,٧ ألف يورو

- العاملین فی ( , ) .
- الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٤٥١٨,٧ ألف يورو
- ( - ) يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-ع) .
- ملاك العاملين في ( - ) وموظف معني بالمكتبة والمحفوظات والوثائق المتوارثة (من الرتبة ف- ف- )
- معاون معني بتدبر الم ( - )، وموظف معاون معني بالمكتبة (من الرتبة ف- ف- )، ومساعد معني ( - ) (رأ)، ومساعد معني بدعم نظم المكتبة (من الرتبة خ ع-ع-رأ)، ومساعد معني ( - ) (رأ)، ومساعد معني بالمحفوظات والوثائق المتوارثة ( - ) .
- العاملین فی ( - ) وموظف معني بأمن ( - ) .
- العاملین فی وحدة تطوير النظم وتسييرها من رئيسها ( - ) وموظف معني ( - )، ومسير للنظم وقواعد البيانات (من الرتبة ف- ف- )، وموظف معني بتسيير قواعد البيانات ونظام تخطيط الموارد المؤسسية (من الرتبة ف- ف- )، وموظف معاون معني بدعم النظم (من الرتبة ف- ف- ) وموظف معني بتدبر البيانات ( - ) ( - ) ( - ) ( - ) (رأ)، ومساعد معني بتسيير قواعد البيانات (من - ) .
- العاملین فی وحدة الخدم ( - )، وموظف معني ( - ) بالتكنولوجيا والاتصال (من الرتبة ف- ف- )، ومنسق للخدمات التي تقد ( - )، وتقني رئيسي معني بدعم المرافق (من الرتبة خ ع-ع- )، وتقني رئيسي معني بالشبكات والاتصالات (من - ) (رأ)، وتقني رئيسي معني بالمواد السمعية البصرية (من الرتبة خ ع-ع-رأ)، وتقني ( - ) (رأ)، وثلاثة تقنيين معينين بالشبكات والاتصالات (من الرتبة خ ع-ع-رأ)، وتقني ( - ) السمعية البصرية (من الرتبة خ ع-ع- ) (رأ)، وتقني معني بالاعتاد ( - ) (رأ)، ومساعد معني بدعم التطبيقات والتدريب (من الرتبة خ ع-ع- ) .
- ويتألف ملاك العاملين في توفير ( - ) مختص في تشكيلات النظم معني بالمؤسسات والحلول (من الرتبة ف- ف- ) لتوفير الخدمات (من الرتبة ف- ف- )، ومساعد معني بتدبر تشكيلات النظم وتعديلاتها (من الرتبة خ ع-ع- ) .



## المساعدة المؤقتة العامة

ألف يورو

- تقني معني بمكتب المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). يعمل في مكتب المساعدة التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موظفون يكافئون ، بخدماهم )  
أ من أعضاء الأفرقة الخارجية الناشطة). فتلزم الوظيفة المعنية للنهوض بعبء العمل المرید خلال فترة إلى

## المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات

١٠,٠ آلاف يورو

- يلزم المبلغ المطلوب لتقديم

## العمل الإضافي

٣٥,٠ ألف يورو

- لا تغير في المبلغ المطلوب.

منية وتحسينات طفيفة

(البرامج التصحيحية الصغيرة).

نحو سبوع. ونظراً إلى دواعي اس

لإبقاء المدفوعات تعويضاً عن العمل الإضافي عند حدها الأدنى.

## الموارد غير المتصلة بالعاملين

٩٧٠,٦ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ( , في المئة)

متصلة بها إلى أخرى مثل شعبة الخدمات الإدارية وشعبة الخدمات القضائية والمكاتب الميدانية، وتوَّي أنشطة كان معهوداً بها إلى وحدة أمن المعلومات والمك . وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر،  
ثالث والعتاد.

## السفر

٤٦,٩ ألف يورو

- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف أسفار إلى الميدان لترتيب بط المصون الأمن شبكة المقر؛ وأسفار يقام بها من أجل المشاركة في اجتماعات معنية بتدبر المعلومات وتكنولوجيا المعلومات للاطلاع على المستجدات فيما يتعلق بالتعديلات وأثرها على المحكمة؛ وأسفار يقام بها للمشاركة في اجتماعات مجموعات المستعملين المعنية بالعبء المستخلصة التي تنظمها الأمم المتحدة من أجل العمل بالممارسات التي تت وكالات الأمم المتحدة والتي ثبت نجاحها ونجاحتها بالقياس إلى تكاليفها؛ وأسفار يقام بها لموكبة أحدث المبادرات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تتناول ما يُل مواطن ضعف في مجال الأمن والسلامة، والترابط الشبكي، وتبادل المعلومات.

## الخدمات التعاقدية

٢٧٤,٥ ألف يورو

- تتصل الخدمات المعنية حالياً بترقيات النظم والمضى في تعزيز تدابير أمن .  
تكبد تكاليف إضافية متصلة بإعمال أدوات المراقبة ونظم الكشف والتصدي للتهديدات الاستخبارية. وثمة  
رات ذات صلة تدرج في عداد رأس المال مبيّنة في الفقرة . جميعها يتوافق مع إيلاء رئيس قلم  
المحكمة الأولوية للاستثمار في وسائل الدفاع السيبرانية.

## التدريب

٦٨,٥ ألف يورو

- سيقترن لى الدائمة بإعمال تكنولوجيا جديدة في شتى جوانب التشكيلة التقنية  
. تعتبر الخبرة والمهارات التقنية الداخلية اللازمة لتنفيذ استراتيجية فعالة فيما يخص تدبر المعلومات  
عنصراً حاسماً فيما يخص توفير بيئة عمل فعّلة تعزيز مهارات الموظفين في مج  
كما سيلزم تدريب في مجال أمن المعلومات للبقاء على

## التفتحات التشغيلية العامة

٣ ٥٥٧,٣ ألف يورو

- للحزم في عادة التفاوض عقود نافذة وخدمات يجري توفيرها  
على أساس درجات الاستفادة من الاستثمارات التي جريت في الأ . ولا تغير في  
المكاتب، وتدبر الترجمة، والمكتبة، ونظام كشف الولوج غير رغوب فيه  
ونظام البريد الإلكتروني (لفيروسات) الإلكترونية، ونظام الاطلاع الآ  
الحفظ، وتراخيص التطبيقات وروابط التباحث  
لفيديوي، وصيانة نظام البث الإذاعي في اتجاهين. و  
عن بعد، وتسجيل الصوت في مركز الاحتجاز، و يجار الإنترنت الرئيسي والرافد الخاصين ب  
الساتلية في محالّ التواجد الميداني.

## اللوازم والمواد

٢٢١,٥ ألف يورو

- لسد تكاليف اشتراكات في منشورات إلكترونية  
اشتراكات الم قواميس ومواد مرجعية محدّ ( لكترونية ونسخ ورقية ) تي  
لغات الرسمية و جل المختصين العاملين في مجال ال .  
- خراطيش الحبر الخاصة ب الذاكرة، ولوحات مفاتيح الرق  
بصرية،

## الأثاث والعتاد

٨٠٢,٠ ألف يورو

- سيحتاج إلى المزيد من حيز تخزين البيانات بسبب عمليات التحقيق الجديدة، وإصلاح أعطال المعدات  
الحاسوبية، والاستثمار في البنية التحتية لاستئناف العمل في حالات الأعطال الكبرى.

تكاليف تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار المراجعة المسماة *ReVision* ( ) في لقدرات في مجال أمن المعلومات. ويشمل ذلك إقامة جديدة للأمن السيرياني، وسيتم به توسيع القدرة الحالية على توفير الخدمات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات للمحكمة، ما يحسّن المتدرجة، والكشف، وتسجيل الحوادث، والقدرات على التنبيه والتصدي.

- وكما أوصي به في إطار المراجعة المسماة *ReVision* أعمال حل إلكتروني يستعاض به عن تسلسل أعمال الموافقة التي تعالج على الورق (تزويد مكتب المساعدة  
(.

- وبناء على طلبات الخدمة الواردة من مكتب المدعي العام إلى قسم خدمات تدبير المعلومات فيما يخص في المئة في تكاليف تراخيص البرامج الحاسوبية إلى حفظ البيانات. ويلزم أيضاً مخصص لسد تكاليف خواتم جديدة وإنجاز مراقبة .

## الجدول ٧٩: البرنامج الفرعي ٣٣٩٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم خدمات تدبير المعلومات	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية											
الموظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٨٥٧,٦	١٤٢٠,٠	٤٢٧٧,٦	٢٥٢٨,٠	١٦٠٢,٣	٤١٤٠,٣	٣٠١٥,٩	١٣٨٥,٥	٤٤٠١,٤	٢٦١,١	٦,٣
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٢,٥	١٧٥,٦	١٨٨,١	٤٥,٠	٢٧٦,١	٣٢١,١	١١٧,٣	١١٧,٣	١١٧,٣	-٢٠٣,٨	-٦٣,٥
الخبراء الاستشاريون											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعاملين	٢٩٨٢,٦	٢٠٦٩,٧	٥٠٥٢,٣	٢٧٥٥,٨	١٨٠١,٣	٤٥٥٧,١	٢٧١٠,٢	٢٢٦٠,٤	٤٩٧٠,٦	٤٦٣,٥	٩,١
المجموع	٥٨٥٢,٧	٣٦٦٥,٣	٩٥١٨,٠	٥٣٣٨,٨	٣٦٧٩,٧	٩٠١٨,٥	٥٨٤٣,٤	٣٦٤٥,٩	٩٤٨٩,٣	٤٧٠,٨	٥,٢

## الجدول ٨٠: البرنامج الفرعي ٣٣٩٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم خدمات تدبير المعلومات	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-مد	٢-مد	٣-مد	٤-مد	٥-مد	٦-مد	٧-مد	٨-مد	٩-مد	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع الموظفين
												خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع	مجموع	
الملاك المتصل بالحالات												١٤	٢٣	٣٧		
المجموع الفرعي												١٩	٣٥	٥٤		
الملاك المتصل بالحالات												٥	١٢	١٧		
المجموع الفرعي												٥	١٢	١٧		
الملاك المتصل بالحالات												١٩	٣٥	٥٤		
المجموع الفرعي												١٩	٣٥	٥٤		
المجموع												١٩	٣٦	٥٥		

## -٤- البرنامج ٣٨٠٠: شعبة العلاقات الخارجية

- إن شعبة العلاقات الخارجية شعبة جديدة أنشئت نتيجة لمشروع ReVision التي أجراها التي اشتملت على تباحث شمل بنطاقه قلم المحكمة برمته بشأن رسالته، وقيمه، وأهدافه، وعملياته، وطرائق عمله، وممارساته. ومن ثم فإن منصب مدير هذه الشعبة منصب جديد في قلم المحكمة.

- وتتكون هذه الشعبة من المكاتب الميدانية، وقسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني، وقسم المحني عليهم والشهود، وقسم الإعلام والتوعية. إنها ستستقبل المستجندات الخارجية ذات الأثر على عمليات المحكمة وتخطط لها، وتتولى بدرجة عالية من القدرة على التحرك حيالها.

- وتعمل هذه الشعبة على تعزيز الدعم المقدم إلى المحكمة وقلمها لتعظيم أثرهما ونجاعتهما برسم عالم اتصالات المحكمة؛ وبالسهر على إعلام الجمهور بأهداف المحكمة إعلاماً استباقياً دقيقاً وآتياً في الوقت المناسب؛ وجمع وتحليل منتجات المعلومات الأمنية والسياسية ذات الصلة المتعلقة بعمل قلم المحكمة في بلدان الحالات أي بلد آ

لج ؛ ويمثل قلم المحكمة والمحكمة على النحو المناسب في المحافل الداخلية

- وستنهض هذه الشعبة بالمهام الواقعة على عاتق قلم المحك

المحكمة في الميدان من خلال إقامة بني جديدة ضمن المكاتب الميدانية. فهذه المكاتب تنهض بمهام قلم المحكمة في مجال العلاقات الخارجية، والإعلام، والتوعية، والأنشطة المتعلقة بالمحني عليهم في الميدان، وتهيئ الشروط المسبقة اللازمة لتقديم خدمات عالية الجودة دعماً للجهات التي تتعامل مع قلم المحكمة في ر هذه الخدمات. وتتولى هذه الشعبة تنسيق ودعم وتوفير التخطيط والمراقبة فيما يخص المهمات

بج

- تتولى هذه الشعبة أيضاً المسؤ الدعم والحماية وسائر الخدمات المناسبة للشهود وغيرهم من الأشخاص المعر

- وعملاً بولاية هذه الشعبة فيما يتعلق بالتنسيق تواصل المكاتب الميدانية تنفيذ استراتيجي الميدانية تؤدي دوراً أساسياً في تنفيذ الإجراءات

المتمثل في أن المتطلبات القضائية هي منطلق

المكتب الميداني القائم في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في بونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) على تقديم الدعم للأنشطة فيما يتعلق بدعاوى الاستئناف وإجراءات جبر الأضرار في قضية لوبنغا وقضية كاتنغا، والأنشطة المزيدة في قضية اتانغندا، ولا سيما في إقليم كينغو وإقليم إيتوري.

الميداني القائم في بغي (جمهورية أفريقيا الوسطى) التي يضطلع بها دعماً لعمليات التحقيق. وسيجري تعزيز الحضور الميداني في كمبالا (أوغندا) للتمكين من الإعداد المناسب لجلسة اعتماد التهم في قضية دومنيك أنغوين، ومواصلة دعم الحضور الإقليمي للصندوق الاستئماني للمحني عليهم فيما يتعلق بعمله في أوغندا وكينيا والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيظل العمل المتصل بالإجراءات الابتدائية فيما يتعلق بقضية روتو و سنغ يحظى بدعم القائمة في نيروبي الميداني في كوت ديفوار ومالي لعام

## العمل لإيتاء التآزر

الاستراتيجية

مكتبي مديري شعبي

## الأهداف (الأهداف ذات الأولوية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦)

- - المشاركة والإسهام في وضع الاستراتيجيات والرؤية فيما يخص تدبر الأداء العام لقلم المحكمة (الغاية الاستراتيجية -).
- - توعية المحني عليهم والجماعات المتضررة والتواصل معهم على نحو فعال وفقاً للوثائق ذات الصلة من الوثائق الاستراتيجية للمحكمة (الغاية الاستراتيجية -).
- - إعادة تدارس بنية المحكمة وملاك موظفيها ومواردها وتكييف ذلك في ضوء الخبرة العملية، والنهوض بالنجاعة والفعالية مع السهر على القدرة على النهوض بمهام ومسؤوليات الجهاز (الغاية الاستراتيجية -).
- - إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من التدابير الممكن اتخاذها لتحسين النجاعة (الغاية الاستراتيجية -).
- - السهر على تكييف تدابير الأمن والسلامة مع الظروف وتيسير ما يلزم من عمليات المحكمة مع الانخراط من البداية في تخطيط وتنفيذ هذه العمليات (الغاية الاستراتيجية -).
- - تحسين الإدارة وآلية تدبر المخاطر في مجال الأمن والسلامة فيما يخص جميع البلدان التي تُجرى فيها عمليات المحكمة، بما في ذلك البلدان التي ليست من بلدان الحالات، وفيما يخص جميع مراحل التحقيق والإجراءات القضائية (الغاية الاستراتيجية -).
- - تدبر المخاطر في مجال الأمن والسلامة من خلال إجراءات لتدبر المخاطر (الغاية الاستراتيجية -).
- - النهوض بتبادل المعلومات بين المحكمة والدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير لشأن (الغاية الاستراتيجية -).
- - العمل بنشاط لتعزيز توعية أصحاب الشأن الرئيسيين بالإصلاحات التي تجربها أجهزة المحكمة (الغاية الاستراتيجية -).
- - تقديم مساهمات بناءة في مناقشات الجمعية بشأن مسائل التعاون، ولا سيما بشأن مراجعة التوصيات بين المتعلقة بالتعاون، واستراتيجيات القبض على المشتبه فيهم ومراجعة الإجراءات المتعلقة بعدم التعاون (الغاية الاستراتيجية -).
- - الانخراط في تباحث بناء مع الدول لتذليل العوائق والنهوض بالممارسات الفضلى، مثل المسارعة إلى لة تعيق تنفيذ الطلبات أو تحول دونه (الغاية الاستراتيجية -).
- - تنظيم حلقات التدارس المعنية بالتعاون في مختلف المناطق من أجل أهم ممثلي الدول والمحكمة (الغاية الاستراتيجية -).
- - يرة الأهمية فيما يخص المحكمة (الغاية الاستراتيجية -).

- - زيادة التعاون على المستويين الخارجي والداخلي فيما يتعلق بحماية الشهود (الغاية الاستراتيجية - ) .
- - النهوض بمشاركة الجهات الفاعلة المعنية بالمساعدة الإنمائية وسيادة القانون في المناقشات المتكاملة (الغاية الاستراتيجية - ) .

### الجدول ٨١: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	المشاركة والإسهام في وضع الاستراتيجيات والرؤية فيما يخص تدبير الأداء العام لقلم المحكمة	الإسهام في عقد محاكمات منصفة وسريعة وذلك بالسهر على التعاون مع الدول، وإقامة و/أو تنمية الشراكات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب الشأن الخارجيين، والسهر على اعتماد المزيد من الدول تشريعات
الهدف ١-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية	المشاركة والإسهام في وضع الاستراتيجيات والرؤية فيما يخص تدبير مراقبة جميع حالات التعاون وطرح كل ما قد يقوم من المسائل التي تؤثر على الأداء العام لقلم المحكمة مع الفريق المعنى بالإدارة، ومناقشة هذه المساء والتوصية بحلول لها	السهر على تطوير أشكال التأزر مع هيئة الرئاسة ومكتب المدعى العام
الهدف ١-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية	إجراء التوعية على نحو فعال لدى المحني عليهم والجماعات المتضررة والتواصل معهم وفقاً للوثائق ذات الصلة من الوثائق الاستراتيجية للمحكمة	إقامة نظام جديد لإعلام الجمهور وتوعيته بحلول نهاية عام
الهدف ١-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية	استدامة أو تحسين قدرة مجموعات الأهالي المحليين على متابعة المستجدات القضائية في القضايا ذات الصلة في المكاتب التي لقلم المحكمة حضور ميداني	استدامة أو زيادة عدد البرامج الإذاعية المبتوثة في البلدان المعنية بالقياس إلى عام
الهدف ١-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية	تحسين إحاطة المحني عليهم والجماعات المتضررة	ارتفاع نسبة الأسئلة التي تبين أن إحاطة المشاركين في جلسات التوعية غدت أعمق مما كانت عليه في عام
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	إعادة تدارس بنية المحكمة وملاك موظفيها ومواردها وتكييف ذلك في ضوء الخبرة العملية، وتعزيز النجاعة والفعالية مع السهر على القدرة على النهوض بمهام ومسؤوليات الجهاز	إنجاز وإعمال توزيع المهام ومسؤوليات اتخاذ القرار في عام
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	القيام، بالتعاون مع رؤساء أقسام شعبة العلاقات الخارجية، بإعداد رؤية للمهام ومسؤوليات اتخاذ القرار ذات الصلة ومتطلبات الإبلاغ، وذلك كما يوصى به في مشروع المراجعة المسماة ReVision التي يجريها قلم المحكمة	إقامة الاتصال المنتظم مع الشعبتين كون نظام تدبير الملفات عاملاً وشغلاً بصورة كاملة بحلول نهاية عام
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	إعمال استراتيجية أفضل لتحسين النجاعة وتعزيز المساءلة من خلال تحويل الصلاحيات وتفويضها إلى الأقسام	الاتصال بالشعبتين الأخريين لتوقع الميزانية وتحديد ما يلزم من الموارد المالية والموارد من الموظفين على نحو
الهدف ١-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	وضع "نظام لتدبير الملفات" خاص بالشهود يتسم بالطابع الاشتغالي، بما في ذلك إمكانية مراجعة الحالات المدرجة في إطار برنامج الحماية الذي تنفذه المحكمة	

## الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية

- إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وتنفيذ المزيد من التدابير الممكن اتخاذها لتحسين النجاعة
- تنفيذ مشروع المراجعة المسماة ReVision التي إنجاز ذلك تماماً بحلول نهاية
- تجريها قلم المحكمة
- أعمال استراتيجية أفضل لتحسين النجاعة
- تفويض بعض الأنشطة إلى المكاتب الميدانية بدلاً من تناولها المركزي في المقر وذلك لتحقيق وفورات
- تحديث سيرورات تخطيط المهمات، واستراتيجية الخروج، ونموذج إقامة المكاتب الميدانية الجديدة
- تحسين المساءلة من خلال تحويل الصلاحيات وتفويضها إلى الوحدات والأفرقة

## الهدف ٢-١-١ من الأهداف ذات الأولوية

- السهر على تكييف تدابير الأمن والسلامة مع الظروف وتيسير عمليات المحكمة اللازمة مع الانخراط من البداية في تخطيط وتنفيذ عملياته
- إجراء المراجعة السنوية لحال تأهب الموظفين وحماية
- إجراء مراجعة معمقة لما يُضطلع به من حماية
- تفادي الحوادث وتناولها جميعاً على نحو مهني عند حدوثها
- تقيد جميع المكاتب الميدانية بمعايير العمل الأمنية الدنيا المعمول بها في الأمم

## الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية

- تحسين آلية الإدارة وتدبير المخاطر في مجال الأمن والسلامة فيما يخص جميع البلدان التي تُجرى فيها عمليات المحكمة، بما في ذلك البلدان التي ليست من بلدان الحالات، وفيما يخص جميع مراحل التحقيق والإجراءات القضائية
- تطبيق إجراءات تدبير المخاطر الأمنية المنهجي على جميع أنشطة المحكمة في المقر وفي الميدان
- تحديث تقييم المخاطر الأمنية ومراجعة التدابير ذات الصلة سنوياً أو عند الاقتضاء
- إنجاز التقييم الذاتي لجميع المكاتب الميدانية وفق معايير العمل الأمنية الدنيا المعمول بها في الأمم المتحدة، وتحديث تقييم المخاطر الأمنية الخاص

## الهدف ٢-١-٣ من الأهداف ذات الأولوية

تدبير المخاطر في مجال الأمن والسلامة من خلال إجراءات لتدبير المخاطر

## الهدف ٣-٢-١ من الأهداف ذات الأولوية

- النهوض بتبادل المعلومات بين المحكمة والدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير
- تحسين الإحاطة بالمهام المنوطة بالمحكمة في إطار ذلك بتلبية احتياجاتهم إلى المعلومات والاهتمام بشواغلهم في الوقت المناسب
- كون الأوساط الدبلوماسية في لاهاي ونيويورك ومسؤولي التنسيق المعنيين ببلدان الحالات على علم بالمهام المنوطة

## الهدف ٣-٢-٢ من الأهداف ذات الأولوية

- العمل بنشاط للنهوض بالتوعية في أوساط أصحاب الشأن الرئيسيين فيما يخص الإصلاحات التي تجريها
- النجاح في إنشاء شعبة العلاقات الخارجية الجديدة في قلم المح
- كون أهم المنظمات الدولية غير الحكومية على علم بالمهام المنوطة
- كون أهم الشركاء في الأمم المتحدة على علم بالمهام المنوطة بالشعبة الجديدة



الناتج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ٣-٣-١ من الأهداف ذات الأولوية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تقدم مساهمات بناءة في مناقشات الجمعية بشأن مسائل التعاون، ولا سيما بشأن مراجعة التوصيات الست والستين المتعلقة بالتعاون، واستراتيجيات القبض على المشتبه فيهم ومراجعة الإجراءات المتعلقة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>حضور جميع جلسات التيسير المعنية بالتعاون وعدم حضور جميع جلسات التيسير والإجابة عن جميع الأسئلة التي تطرح خلالها</li> <li>وضع قائمة محدثة بمسؤولي التنسيق لدى السلطات المركزية للباحث في شكل طلبات المساعدة</li> <li>وجود سجل مركزي واحد لجميع مسؤولي التنسيق</li> </ul>
الهدف ٣-٣-٢ من الأهداف ذات الأولوية	<ul style="list-style-type: none"> <li>الانخراط في تباحث بناء مع الدول لتذليل العوائق والنهوض بالممارسات الفضلى، مثل المسارعة إلى التشاور مع المحكمة بغية حل أي مسألة تعوق تنفيذ</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إعداد كتيبات عن إجراءات التعاون لتيسير عمل مسؤولي التنسيق</li> <li>استحداث نظم تمكن من متابعة حلقات التدارس المعنية بالتعاون على نحو سليم واستدامة تبادل</li> </ul>
الهدف ٣-٣-٤ من الأهداف ذات الأولوية	تنظيم حلقات التدارس المعنية بالتعاون في مختلف المناطق من أجل أهم ممثلي الدول والمحكمة	
الهدف ٣-٤-٣ من الأهداف ذات الأولوية	<ul style="list-style-type: none"> <li>استطلاع سبل إقامة شراكات من أجل مساعدة تفاعلات الكبيرة الأهمية فيما يخص ، بما في ذلك الاتفاقات على إعادة التوطين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إبرام خمسة اتفاقات تعاون جديدة</li> <li>التقدم على صعيد المفاوضات مع الدول الأطراف وغيرها من الدول التي قد تكون شريكة</li> <li>صقل الاستراتيجية المتبعة فيما يخص الدول التي تُقدّم إليها طلبات التعاون المخصصة</li> </ul>
الهدف ٣-٤-٤ من الأهداف ذات الأولوية	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة التعاون على المستويين الخارجي والداخلي فيما يتعلق بحماية الشهود</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسين العلاقات مع الادعاء ومع الدفاع في مجال الإجابة في غضون شهر واحد عن جميع لاستفسارات المتعلقة بإبرام اتفاق من</li> </ul>
الهدف ٣-٦-٢ من الأهداف ذات الأولوية	<ul style="list-style-type: none"> <li>النهوض بمشاركة الجهات الفاعلة المعنية بالمساعدة الإنمائية وبسيادة القانون في المناقشات المتعلقة القيام على النحو الذي تقتضيه الحال بدعم جهود الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية المعنية تشجيعاً لتطبيق مبدأ التكامل على المستوى الوطني</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إبرام اتفاقات مع الشركاء يمكن أن تدعم أنشطة تعزيز القدرات في البلدان المستهدفة</li> <li>استبانة الفرص الجديدة لإقامة شراكات يمكن أن تعزز قدرة المحكمة في مجال التعا</li> </ul>

## الجدول ٨٢: البرنامج ٣٨٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

شعبة العلاقات الخارجية ٣٨٠٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	%
الموظفون من الفئة الفنية										
الموظفون من فئة الخدمات العامة										
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢ ٣٣٣,٠	٤ ٥٠٧,٥	٦ ٨٤٠,٥	٢ ٣٦٠,٣	٤ ٥٠٩,٦	٦ ٨٦٩,٩	٢ ٥٥٦,٠	٤ ٥٠٦,٠	١ ١٨٤٨,٠	١٠٩,٧
العمل الإضافي										
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١ ٢٩,١	١ ٣٨٦,٥	١ ٥١٥,٦	١ ٥٥,٤	١ ٨٠٨,٨	١ ٩٦٤,٣	١ ١٥٠,٦	١ ١٥٠,٦	-٨١٣,٦	-٤١,٤
جراء الاستشاريون										
ثبات والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعمال	٦٣١,٩	٤ ٩٥٣,٩	٥ ٥٨٤,٨	٤٢٩,٥	٦ ٧٣٥,٦	٧ ١٦٥,١	٤١٦,٠	٤١٦,٠	١ ١٥٠,٦	١٧٧٥,٣
المجموع	٣ ٠٩٤,٠	١٠ ٨٤٦,٩	١٣ ٩٤٠,٩	٢ ٩٤٥,٢	١٣ ٥٤٠,٠	١٥ ٩٩٩,٢	٢ ٩٩٦,٦	٢ ٩٩٦,٦	٢ ١ ٥٢٣,١	٨ ٤٩٥,٨

## الجدول ٨٣: البرنامج ٣٨٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

شعبة العلاقات الخارجية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع	مجموع	مجموع
الملاك المتصل بالحالات											١٢	٧	١٩	
المجموع الفرعي											٢٧	٤١	٦٨	
الملاك المتصل بالحالات											٤	٣	٧	
المجموع الفرعي											٤٩	٥٥	١٠٤	
الملاك المتصل بالحالات											٥٣	٥٧	١١١	
المجموع الفرعي											٩٢	١٠٢	١٩٨	
الملاك المتصل بالحالات											٣٨	٣٨	٧٦	
المجموع الفرعي											٣٨	٣٨	٧٦	
المجموع											١٩٨	١٠٦	٣٠٤	

## (أ) البرنامج الفرعي ٣٨١٠: مدير مكتب شعبة العلاقات الخارجية

## المقدمة

- لقد أنشئت شعبة العلاقات الخارجية لتحسين الأداء والعمل لإيتاء التآزر بين الأنشطة المضطّعة بما في مجال الإعلام ومجال التوعية والمجال الدبلوماسي ومجال تعاون الدول. ويرمى من ذلك إلى التكفل بأن يحدّ القيادة الاستراتيجية جميع التي لها وقع وأثر يحظى به عملها. وغدت تندرج ضمن صلاحيات الشعبة الجديدة الأنشطة التالية البيان التي كانت فيما سبق مفوّضة إلى كيانات شتى على نحو لامركزي:

( ) : التحوار بين المحكمة والدول الأطراف، والدول غير الأطراف، والمنظمات الدولية،

والمنظمات غير الحكومية، وسائر أصحاب الشأن ممن لهم دور مباشر أو غير مباشر في أ مما يتيح لها أداء المهام المنوطة بها بحسب النظام الأساسي. ويشمل ذلك وثيقة بيئة داعمة، وشحن الوعي، وتدبّر التوثيق، والحصول على تعقيبية، والانخراط في الحوار، وتقليص حالات سوء التفاهم، وتهيئة فضي إلى تصديق المزيد من الدول على النظام

( ) التعاون: التدابير المحدّدة الطابع والدعم الذي يقدمه شتى أصحاب الشأن مما تحتاج إليه المحكمة للاضطلاع بأنشطتها وفقاً لإطارها القانوني. ويمكن أن يأتي مباشرة أو استناداً إلى النظام ساسي وأو من خلال اتفاقات ومذكرات تفاهم وإجراءات عمل قياسية وغيرها من الصكوك المبرمة المعنيين. ويمكن أن يشمل ذلك الحصول على دعم في مجال الأمن و الإ

(ج) التعاضد القضائي: السيرورة التي يتّ لمحكمة لتنفيذ أوامر الدوائر (أي الأوامر بالقبض على المشتبه بهم إلى المحكمة، والأوامر المتعلقة بتجميد الأصول، وطلبات إبلاغ الأوامر بالمتول، إلخ) التي يتّبعها بصورة جميع الطلبات التي ترسّ (، والإخطار به إطار التعاون، والتعاون الاشتغالي، والتعاون في بلدان الحالات.

- وثمة سبب أساسي آخر لإنشاء الشعبة الجديدة يتمثل في ضرورة تعزيز حضور المحكمة مع المركزي على التنسيق الميداني وأنشطة الدعم وتيسيرهما. ويشمل ذلك مهام قلم المحكمة التي لها علاقة غالبة مهامه في مجال العلاقات الخارجية التي تمس صورة قلم المحكمة (وإلى حد ما صورة المحكمة جمعاء) د بها هذه الصورة.

٤٦٤,٩ ألف يورو

موارد الميزانية

- يُقترح تخصيص موارد مقدارها ,

٣٤٧,٤ ألف يورو

الموارد من الموظفين

العلاقات الخارجية من ثلاث

٣٤٧,٤ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

- ) ( - ) ، يساعده منسق معني بالشؤون

- ) ( - ) .

- عضو رئيسي في فريق إدارة قلم المحكمة، ويتولى طائفة واسعة من

ات تتنوع من الإدارة الاستراتيجية فيما يتعلق بتنفيذ السياسات التي تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء (مثل

مسائل الإعلام أو حماية الشهود) إلى الإشراف الاشتغالي هذه

. أهداف الاستراتيجية في مجالات مثل العلاقات

القضائي، والتوعية. وهو مسؤول عن تقديم مقترحات إلى قلم المحكمة لهذا الغرض، مع

العلم بأن رئيس القلم يمارس دوراً إشرافياً ويتولى السلطة العليا في تحديد التوجه الاستراتيجي في هذه المجالات،

ور مع فريق إدارة قلم المحكمة. ويضاف إلى ذلك أن يتولى المسؤولية عن تنفيذ

القرارات الاستراتيجية، والمسؤولية عن تحويل هذه القرارات إلى برامج عمل، وخطط عمل، وأنشطة محدّ

يراق إلى رئيس القلم/فريق إدارته. وفي هذا الصدد يسدي

العلاقات الخارجية إلى فريق إدارة المشورة والإرشاد والدعم بشأن جميع المسائل المتصلة بالعلاقات

القضائي، والتوعية، وصورة المحكمة وقلمها في عين الجمهور بوجه أعم. وأخيراً

بصورة ناجعة وعلى نحو فعال، ويمارس آخراً يتولى

الإشراف على عمل رؤساء أقسام تمّ تماً في الوقت نفسه مبدأ 'تفويض المسؤوليات' .

١١٧,٦ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

٢٠,٣ ألف يورو

السفر

- مدير شعبة العلاقات الخارجية إلى نيويورك وأفريقيا وبلدان أوروبية

وغير أوروبية في إطار تمّ ز في ذلك تركيزاً خاصاً على الاجتماعات المعني

:(تعزيز) التعاون الاستراتيجي والاتصال والتنسيق.

## النفقات التشغيلية العامة

٩٧,٣ ألف يورو

ة التي تيسر المتول أمام المحكمة للأشخاص المأمورين به

- ( ) .

## الجدول ٨٤: البرنامج الفرعي ٣٨١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	
٣٨١٠					
مدير مكتب					
شعبة العلاقات الخارجية					
الموظفون من الفئة الفنية					
الموظفون من فئة الخدمات العامة					
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٤٧,٤	٣٤٧,٤	٣٤٧,٤	٣٤٧,٤	
العمل الإضافي					
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين					
الخبراء الاستشاريون					
الأثاث والعتاد					
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعمالين	٢٠,٣	٩٧,٣	٩٧,٣	١١٧,٦	
المجموع	٣٦٧,٦	٤٤٤,٧	٤٤٤,٧	٤٦٤,٩	

## الجدول ٨٥: البرنامج الفرعي ٣٨١٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مدير مكتب	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك المتصل بالحوالات												
المجموع الفرعي												
الملاك المتصل بالحوالات	١											
المجموع الفرعي	١											
الملاك المتصل بالحوالات												
المجموع الفرعي												
المجموع	١									٢	١	٣

## (ب) البرنامج الفرعي ٣٨٢٠: قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني

## المقدمة

- يُقسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني موئلاً جميع أنشطة المحكمة في مجال العلاقات الخارجية، ومجال التعاقي، ومجال العمل التحليلي والميداني. ويتكون هذا القسم من ثلاث ( ) :

( ) وحدة العلاقات الخارجية وتعاون الدول: تتولى هذه الوحدة القيادة في تنفيذ ولاية قلم المحكمة في مجال العلاقات الخارجية والتعاون. ويشمل عملها، على سبيل الذكر لا الحصر، نحو فعال بتدبر العلاقات مع الدول والهيئات الفرعية لجمعية الدول الأطراف والمنظمات والمنظمات غير الحكومية ( ) لدولة المضيفة وتنفيذ طلبات المساعدة والتعاون دعم التفاوض بشأن الاتفاقات ومذكرات التفاهم؛ إجراء أنشطة جمع

( ) وحدة التنسيق والتخطيط: إنها هيئة تنسيق مركزي/مركز عمليات فيما يخص جميع أعمال تخطيط المهمات، والتخطيط الاستراتيجي، ودعم جميع من يقومون بالأسفار ويشرف، بصفته مركز تنسيق، الإمدادي للمهمات التي تُجرى بعيداً عن المقر (يتولى تحديد الأولويات في استعمال الموارد). إنه يجمع بين جميع الأنشطة التنفيذية، سواء في بلدان الحالات أو في غيرها، والتخطيط الاستراتيجي للعمليات الميدانية والدعم المقدم إلى جميع المكاتب الميدانية. وهو يتضمن عناصر بنيوية تؤثر على سيرورة اتخاذ القرارات (منها مكتب معني بالحالات بالأسفار). كما إن

(ج) طرية: إنها مركز تحليل يقود جمع منتجات المعلومات الأمنية والسياسية ذات الصلة بعمل قلم المحكمة في بلدان الحالات أو في أي بلد آخر يهتم المحكمة، ويحلل هذه المنتجات وينشرها. وتوفر هذه المستهدفة في المحكمة سيمًا في سياق المهمات. وتضم إلى المهام المنوطة بهذه الوحدة مهام جمع المعلومات وتحليلها التي كانت تتولاها كيانات شتى ضمن قلم المحكمة، ما يهيئ لمدير لإدائها العليا إحاطة أفضل بالمسائل والاتجاهات ذات الصلة بالمهمة، وتبعاتها التي قد تؤثر على مهام المنوطة به.

٢ ٢٥٧,٨ ألف يورو

موارد الميزانية

- والتنسيق الميداني

ر بياناً دقيقاً بالتغير في الموارد المطلوبة طالما أنه لا يجري تطبيق نفس وحدة القياس.

## الموارد من الموظفين

٢١٤٧,٨ ألف يورو

- العاملين في هذا

٢١٤٧,٨ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

- العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني رئيسه (من الرتبة ف- )، يساعده مساعد إداري (من - ) .

- العاملين في ( - )

( - ) .( - )

- ويتألف ملاك العاملين في ( - )

( - )؛ وموظف معاون معني بتخطيط المهمات (من الرتبة ف- )

( - ) . وقد ضم أيضاً إلى وحدة التنسيق والتخطيط موظفان من قسم الأمن والسلامة

أحدهما منسق رئيسي معني بالأمن الميداني (من الرتبة ف- ) والآخر مساعد معني بتنسيق الأمن الميداني ( - ) .

- ويتألف ملاك العاملين في ( - ) محلاً

( - ) محلاً ( - ) .

١١٠,٠ آلاف يورو

## الموارد غير المتصلة بالعاملين

- آلاف

٧٢,٠ ألف يورو

السفر

- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف السفر للمشاركة في اجتماعات سنوية ولإعمال موظفي شعبة العلاقات الخارجية على نحو منتظم في بلدان الحالات وفي غيرها من البلدان. ويُركّز تركيزاً خاصاً على التعاون الخارجي التي يتولاها رئيس قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني والمهام والمسؤوليات ذات الصلة المنوطة بوحدة العلاقات الخارجية وتعاون الدول ووحدة التحليل القُ

٣٥,٠ ألف يورو

الخدمات التعاقدية

- في

في تقديم الدعم والمساعدة المنسقين في مجالات مثل التمثيل التعاقدية للغير بي الهوية في الميدان وتحتاج وحدة التنسيق القطري إلى اعتمادات لسد تكاليف الاشتراكات في التحاليل التجارية. كما تحتاج وحدة التنسيق والتخطيط إلى اعتمادات لسد تكاليف تطبيقات برمجيات التخطيط الخاصة بالمهام من أجل

المشروع، ومنها تكاليف التشاور الأولي والترخيص والتطبيق، عند الاقتضاء، بمثابة منطلق للمضي في التطوير التدريجي.

٣,٠ آلاف يورو

اللوازم والمواد

- يلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف اشتراكات في تحاليل تجارية من أجل مكتب التحاليل الأمنية.

#### الجدول ٨٦: البرنامج الفرعي ٣٨٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	فيه صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	%
الموظفون من الفئة الفنية									
وظفون من فئة الخدمات العامة									
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	١ ٦٢٣,٩	١ ٥٦٧,١	١ ٥٦٧,١	٢ ١٤٧,٨	٢ ١٤٧,٨	٥٨٠,٧	٣٧,١
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٥٠٦,٣	٥٠٦,٣	٥٠٦,٣	٥٢٦,٨	٥٢٦,٨	-٥٢٦,٨	-٥٢٦,٨	-١٠٠,٠	-
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والعتاد									
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعمالين	١ ٣٠٤,٤	١ ٣٠٤,٤	١ ٣٠٤,٤	١ ٥٩٣,٢	١ ٥٩٣,٢	٣٨,٠	٣٨,٠	٤٨٣,٢	-٩٣,١
المجموع	٣ ٣٣٤,٦	٣ ٣٣٤,٦	٣ ٣٣٤,٦	٣ ٦٨٧,١	٣ ٦٨٧,١	٢ ١٨٥,٨	٢ ١٨٥,٨	٤٢٩,٣	-٣٨,٨

#### الجدول ٨٧: البرنامج الفرعي ٣٨٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني	أمين عام مساعد	أمين عام	وكيل أمين عام	ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	ف-٦	ف-٧	ف-٨	ف-٩	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها
الملاك المتصل بالحالات													٧	٧
المجموع الفرعي													٧	٧
الملاك المتصل بالحالات													٩	٩
المجموع الفرعي													٩	٩
الملاك المتصل بالحالات													٧	٧
المجموع الفرعي													٧	٧
المجموع													٧	٧



## (ج) البرنامج الفرعي ٣٨٣٠: قسم المجني عليهم والشهود

## المقدمة

- المجني عليهم والشهود مكافئاً فير تدابير الحماية والترتيبات الأمنية، وإسداء العون والنصح  
تقدم إلى المجني عليهم والشهود الذين يمثلون أمام المحكمة وغيرهم من  
تم . نفذ برنامج المحكمة الخاص  
برنامج الدعم الذي ينص عليه البند سهر على أن يمثل أمام المحكمة الشهود والمجني  
بصفتها . عمل على أساس الإحالات التي  
ترده من الأطراف وغيرهم، ويج  
المجني عليهم  
عليهم والشهود ما يندرج تحت مسؤولي حالياً من حالات الإحالة التماساً للحماية.  
للدوائر وللأطراف وللمشاركين في الإجراءات.

١١ ٥٨٧,٨ ألف يورو

## موارد الميزانية

- ( , في المئة). هذه  
( , في المئة) استمرار دعم عدد كبير م  
يرعاهم قسم المجني عليهم والشهود وزيادة ذات شأن في عدد ما يتوقع أن يستجد من إحالات  
لحمايتهم أو نقلهم إلى موطن آخر في بلدان الحالات )  
(؛ وأربع محاكمات متزامنة وش ر عددهم ب شاهد يتعين مثولهم أمام المحكمة؛ وأنشطة قضائية  
شاهدها الحالة في مالي. إن ما قدمه الأطراف من طلبات الخدمة والأنشطة مجسد في  
التي يشهدها " " ( , في المئة) وفي طلبات المزيد من الموظفين ( إطار  
( دعماً لهذه الأنشطة.

٥ ٧٣٢,٣ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

- لقد خضع قسم المجني عليهم والشهود إلى عملية المراجعة المسماة ReVision التي أفضت إلى إجراء  
تعديلات في عدد موظفيه. وبحسب البنية التنظيمية الجديدة غدا  
العاملين في وظيفة من الفئة الفنية و وظيفة من فئة الخدمات العامة). وبين هذه الوظائف  
تقوم في مقر المحكمة و وظيفة تقوم في .

٤ ٧٨٠,٢ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

- المجني عليهم والشهود رئيسه (من الرتبة ف- )، يسانده مساندة مباشرة ثلاثة مديرين رئيسيين  
( - ) ( - ) ( - ) .

- ويتولى ( - ) ، بدعم إضافي من ثلاثة موظفين ( - ) في المقر. ويساعد الأفرقة العاملة في المقر ثلاثة مساعدين رئيسيين معنيين بتنظيم الملفات (من الرتبة خ - ) ( - ) - رؤاً في المقر.
- ويساند الأفرقة المعنية بالحالات في المكاتب الميدانية وفي خمسة من بلدان الحالات خمسة رؤساء أفرقة ( - ) ، وخمسة موظفين معني ( - ) وخمسة موظفين معاونين معني بالقضايا على الصعيد الميداني (من الرتبة ف- ) مساعداً معنياً بتنظيم الملفات على الصعيد الميداني ( - ) .
- ويتولى المدير الرئيسي الثالث (من الرتبة ف- ) ( - ) التخطيط، وفريق التحليل التابع لقسم الجني عليهم والشهود، وفريق الدعم القانوني تتألف من مختص في ( - ) ، ومختصين في علم النفس معاون ( - ) ، ومساعد رئيسي معني بالرعاية ( - ) موظف معني بالتخطيط (من الرتبة ف- ) يدعمه موظف معاون معني بالتخطيط ( - ) ( - ) محلل ( - ) محلل ( - ) محلل ( - ) محلل ( - ) موظف قانوني (من - ) قانوني معاون (من الرتبة ف- ) .

المساعدة المؤقتة العامة ٥١٥,٤ يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ، ( ، في المئة). وقد أفضت إعادة تقسم إلى تحويل وظائف من وظائف مساعدة مؤقتة عامة أقرت في السنوات السابقة إلى ( - )
- المذكورة أدناه جديدة كلها وهي تُطلب للنهوض بأود عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام وأود الأنشطة القضائية المزيدة في مالي وأود المحاكمات المتر .
- رئيس فريق معاون يعمل في مالي (من الرتبة ف-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). هذه الوظيفة تخص الاشتغالي الخاص بمالي. وهي تلزم ليتولى شاعلها قيادة الفريق التابع لقسم الجني عليهم والشهود المعني بالعمل الميداني في المكتب الميداني المعني في المقر على الاضطلاع المتصلة بالحماية؛ وتدبر
- تقديم تدابير حماية الشهود؛ جمع
- وللإدراج في الوثائق المراد تقديمها إلى شتغالي من أجل مثول الشهود أمام المحكمة بصورة آمنة وفي الوقت المناسب، مع مراعاة مقتضيات حمايتهم الشخصية واحتياجاتهم النفسية الاجتماعية.
- موظف معاون معني بالرعاية يعمل في مالي (من الرتبة ف-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). هذه الوظيفة جزءاً لا يتجزأ من الأفرقة الاشتغالية الجديدة المتعددة المهارات التابعة لقسم الجني عليهم والشهود في الميدان والمسؤولة عن التدبر اليومي لملفات الأشخاص المشمولين بالحماية والتي بكل المهام المتصلة

بالدعم فيما يتعلق بالشهود والمحني عليهم المندرجين تحت مسؤولية القسم. ويتعين على الموظفين أن يُجروا عمليات تقييم نفسي اجتماعي في الحالة في مالي والحالات التي يستجد النظر فيها.

- موظف معاون معني بالقضايا على الصعيد الميداني في مالي (من الرتبة ف-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة لتخطيط وتدبر عمليات السلامة والأمن في الميدان، بما في ذلك تصميم وتنفيذ استراتيجية تخفيف التهديدات/الأخطار؛ وتنفيذ عمليات حماية الشهود؛ واستدامة القدرة على الأخطار الكبيرة في الميدان؛ وإجراء المهمات ذات الطابع السري في مناطق النزاع والمناطق التي لا تشهد نزاعات؛ وتنظيم الإدلاء بالشهادات بواسطة الربط الفيديوي عن بعد؛ وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بمجالات عمل

- مساعدان معنيان بتدبير الحالات على الصعيد الميداني في مالي (من الرتبة خ ع-٢) لمدة عشرة أشهر لكل منهما (متطلب جديد). تلزم هاتان الوظيفتان من أجل التفاعل وتقديم المساعدة النفسية الاجتماعية وسائر برنامج الحماية والشهود الذين يدلون بإفاداتهم، ضمن إطار المساعدة في المهام الإدارية والإمدادية فيما يتعلق بمشول الشهود أمام المحكمة؛ وتنفيذ البروتوكول

- موظف معاون معني بالتدريب (من الرتبة ف-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة من أجل وضع وتنسيق واستدامة وتنفيذ خطة التدريب الجديدة تھوضاً بأود التعديلات التنظيمية والبنوية التي أنشئة قسم المحني عليهم والشهود في غضون السنتين الأخيرتين لزوم موظف معاون معني بالتدريب.

- محلل معاو (من الرتبة ف-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة لدعم المح الحالي في مراقبة ومراجعة الوضع الأمني في أوغندا ومالي والمناطق التي تعمل فيها المحكمة والحوادث الأمنية التي تشمل المحني عليهم والشهود وتسجيل المعلومات التي يتم جمعها أو يؤتيها الاستخبار وتقديم دعم في مجال التحليل إلى المحني عليهم والشهود عند غياب المح وتقديم تفسير تحليلي للشؤون المتعلقة بولاية المحني عليهم

- مساعد رئيسي معني بالمحفوظات والسجلات (من الرتبة خ ع-٢) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). ترتبط هذه الوظيفة بالزيادة في النشاط التحقيقي والنشاط القضائي في الحالات والحالات التي ستستجد وما ينتج عنها من زيادة فيما يضطلع به قسم المحني عليهم والشهود من أنشطة في مجال جمع المعلومات لة الجديدة. ويعمل شاغل هذه الوظيفة بمثابة منسق لتدبير المواد الإلكترونية والسجلات السمعية البصرية ولأنشطة الأرشفة طبقاً للمعايير المتعلقة بالحفظ وبال، ويتولى تنظيم وتدبر النظم الإلكترونية لإيداع ، ونظم تدبير القضايا؛ ورقمنة الوثائق، والمواد الورقية والمواد السمعية البصرية التماثلية؛ والقيام على نحو آمن باستلام وتجهيز وحفظ المواد التي يجمعها قسم المحني عليهم والش والقيام إلكترونياً بتسميتها/تصنيفها/تسجيلها؛ وتعميم الترجمات/المحاضر المنجزة والمعلومات المحفوظة على هذا النحو على الوحدة المعنية بالتحليل أو الأفرقة المعنية بالحالات أو غيرهم من العاملين في قسم المحني عليهم

- مساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر) لمدة عشرة أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة لتقديم الدعم إلى الموظف المعني بالتخطيط والموظف الإداري المعاون في تدبير عبء العمل الإداري المزيد فيما يتعلق بمشول وعبء العمل المتصل بالمشاركين الما ببرنامج

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ٣٦٦,٧ ألف يورو

- ستة مساعدين معنيين بالشهود ( - رأ) تُدرج أسماؤهم في قائمة من سـ ) ، يلزمون للنهوض بأود أربع محاكمات متزامنة. ويُحتاج إلى هذه الوظائف لتقديم ما يلزم من خدمات متصلة برعاية الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة في لاهاي؛ للمساعدة في مرافقة الشهود خلال إقامتهم (عند ذهابهم لاستشارة الطبيب، أو للتسوق، أو للقيام بأنشطة أخرى)؛ للمساعدة في الاضطلاع بغير ذلك من المهام المنوطة بالمساعدين المعنيين بالشهود.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٥ ٨٥٥,٥ ألف يورو

- ( , في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف التدريب، والـ

السفر ١ ١٤٢,٨ ألف يورو

- ( , في المئة) تأتي بمثابة تبعة مباشرة للعدد المقدّ الات الإحالة التماساً للحماية و أجل التفاوض بشأن المتعلقة بإعادة التوطين المتصلة بحماية مرافقة الشهود خلال سفرهم إلى مقر المحكمة من أجل المحاكمات؛ وعمليات توظيف؛ والتقييم النفسي الاجتماعي؛ وتنفيذ تدابير

التدريب ٤٧,٠ ألف يورو

- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لتوفير دورات تدريب على حماية الشهود للعاملين في قسم المحني عليهم والشهود في المقر وفي الميدان إطار خطة هذا القسم الخاصة بالتدريب . ون إماماً أولاً بمفاهيم حماية الشهود، وتقييم المخاطر، وتدبير الأخطار، وتنظيم ملفات الشهود المشمولين بالحماية، وترسيخ الإحاطة بهذه المفاهيم.

النفقات التشغيلية العامة ٤ ٦٦٠,٧ ألف يورو

- ( , في المئة) تأتي بمثابة تبعة مباشرة للحالات الجديدة لإ فيها إعادة التوطين يُلتمس فيها الترحيل/ (

### لإعادة توطينهم

حالات، وشهود يقدر عددهم بـ يراد أن يدلوا بشهادتهم أمام المحكمة خلال أربع محاكمات متزامنة.

- كما إن قسطاً كبيراً من الزيادة يعزى إلى شهود ر عددهم بـ (توسط مقداره سـ
- ( يظلون تحت رعاية وحماية قسم المحني عليهم والشهود اعتباراً من كانون الثاني/يناير في عدم وجود اختيارات لإعادة توطينهم.

, آلاف يورو

اللوازم والمواد

- ( , في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف لوازم
- ومواد لتلبية احتياجات قاعات الانتظار الخاصة بالشهود في المقر وتجديد الاشتراك السنوي في النشرة الإلكترونية التي يستعين بها المحـ العامل في قسم المحني عليهم والشهود.

## الجدول ٨٨ : البرنامج الفرعي ٣٨٣٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم المحني عليهم والشهود	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	
الموظفون من الفئة الفنية										
الموظفون من فئة الخدمات العامة										
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٧٦٦,٥	٢٣٧٥,٧	٣١٤٢,٢	٧٨٠,٧	٢٣٨٣,١	٣١٦٣,٨	٨٠١,٧	٣٩٧٨,٥	٤٧٨٠,٢	١٦١٦,٤
العمل الإضافي										
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٢٧,٠	١٢٧,٠	١٢٧,٠	١٢٧,٠	١٢٧,٢	١٢٧,٢	٩٥٢,١	٩٥٢,١	٩٥٢,١	-١٨٥,١
الخبراء الاستشاريون										
الأثاث والـ										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٧,٧	٣١٥٣,٤	٣١٨١,١	٨٨,٥	٣٢٦٩,٦	٣٢٦٩,٦	٣٢,٩	٥٨٢٢,٦	٥٨٥٥,٥	١٣٢٣,٣
المجموع	٧٩٤,٢	٦٣٥٦,١	٧١٥٠,٣	٨٨٠,٥	٧٢٣٨,٨	٧٢٣٨,٨	٨٣٤,٦	١٠٧٥٣,٢	١١٥٨٧,٨	٢٧٥٤,٦

## الجدول ٨٩ : البرنامج الفرعي ٣٨٣٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم المحني عليهم والشهود	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-مد	٢-مد	٣-مد	٤-مد	٥-مد	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	٦-ف	٧-ف	٨-ف	٩-ف	١٠-ف	١١-ف	١٢-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	
																				١٣-ف	١٤-ف	١٥-ف	١٦-ف
الملاك المتصل بالحالات																					١٦	٢٨	٤٤
المجموع الفرعي																					٢٣	٢٨	٥١
الملاك المتصل بالحالات																					١١	١	١٢
المجموع الفرعي																					١١	١	١٢
الملاك المتصل بالحالات																							
المجموع الفرعي																							
المجموع																					٣٤	٢٩	٦٣

## (د) البرنامج الفرعي ٣٨٤٠: قسم الإعلام والتوعية

## المقدمة

- إن قسم الإعلام والتوعية التابع لشعبة العلاقات الخارجية في قلم المحكمة يتكفل بإمكاناً أنشطتها ويعزز الإحاطة بهما لتحقيق الهدف المتمثل في حشد الدعم لها. وتستهدف أنشطته عدداً من جماعات الجمهور، بما فيها جماعات الجمهور العالمي، التي تشمل بصورة رئيسية الصحافة الدولية ووسائل الإعلام، والمجني عليهم والجماعات المتضررة بالجرائم التي تندرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة غير الحكومية. ويبلغ قسم الإعلام والتوعية أهدافه من خلال طائفة متنوعة من وسائل الاتصال، منها المقابلات مع وسائل الإعلام، والبيانات الصحفية وغيرها من المنشورات والمواد السمعية البصرية، وعن طريق الموقع والمنصات الجديدة للوسائط الاجتماعية. كما إن هذا القسم ينظم حملات وفعاليات وزيارات تشمل جماعات

*ReVision* أنه تم في الوقت نفسه تعزيز قسم الإعلام والتوعية في مجال العمل من خلال الإنترنت التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ والرصد الإعلام. ويضاف إلى ذلك أنه أنشئت وحدة للإنتاج السمعي البصري بغية تعزيز قدر الإعلام والتوعية على إنتاج برامج لجماعات الجمهور العامة وجماعات رئيسية خاصة ولا سيما في بلدان الحالات، وتعزيز المحتوى المتعدد الوسائط للموقع الشبكي للمحكمة والوسائط الاجتماعية. ويتألف قسم الإعلام والتوعية :  
المراسم والفعاليات والزيارات، ووحدة التوعية، ووحدة الإنتاج السمعي البصري. ونتيجة للانتقال إلى المباني الدائمة بحلول الأول من كانون الثاني/يناير حاجة إلى موظفي استقبال مختلفين، استحدثت وظيفتان للاستقبال في وحدة المراسم والفعاليات والزب

موارد الميزانية ٢ ٥٦٨,٢ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , آلاف ( , في المئة).

الموارد من الموظفين ٢ ١٤٧,٥ ألف يورو

- العاملين في قسم الإعلام والتوعية  
امة. ولم يعد موظفو المكتبة وموظفو التوعية الميدانية في عداد ملاك قسم الإعلام والتوعية.  
الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٢ ١٤٧,٥ ألف يورو

- الإعلام والتوعية ( - )، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ - ).  
- ملاك العاملين في ( - )، وموظف معني بالشؤون ( - ) وموظف معاون معني بالشؤون العامة (من الرتبة ف - )، وموظف معاون معني

بالاتصالات على الإنترنت ( - ) الإ ( - أ )، ومصمّم  
( - ) معني بالاتصالات على الإنترنت ( - ) .

- ويتألف ملاك العاملين في ( - )، وموظف معني بسياسات التوعية  
( - ) ( - ) ساعد معني بالتوعية ( - )  
( - ) .

- ويتألف ملاك العاملين في وحدة الإنتاج السمعي البصري من منتج مواد سمعية بصرية (م - )  
بالإنتاج السمعي البصري (من - رأ)، وتقنيّين معنين بالمواد السمعية البصرية ( - )  
( - ) .

- أَلف ملاك العاملين في ( - )  
( - ) .

- لقد أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision باستحداث وظيفتي الاستقبال المذكورتين أعلاه  
في وحدة المراسم والفعاليات والزيارات باعتبارهما تدرجان في عداد الوظائف المتصلة بالمباني الدائمة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٤٢٠,٧ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ( - )، يعزى رئيسياً إلى  
نقلنا فيما يخص عام إلى  
لهما ReVision. وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ( - )، يعزى رئيسياً إلى نقل  
الاعتمادات الخاصة بالتوعية الميدانية وبالمكتبة إلى ميزانيتي غدتا لهما. وتلزم الموارد المعنية  
إجراء أنشطة توعية متصلة بعمليات التحقيق الجارية في مالي وليبيا اللتين ليس للمحكمة حضور دائم فيهما،  
تمكين رئيس القسم من المشاركة في اجتماعات وحلقات تدارس ومؤتمرات ترمي إلى إقامة الشبكات المؤسسية  
ي بالمحكمة. كما إن الناطقة باسم القسم ستسافر مع مسؤولي المحكمة وتجري جلسات تدريب  
للصحفيين في أفريقيا وبروكسل ولندن، بغية الترويج لتناولهم للمحكمة تناولاً أوفى وأكثر إيجابية، ولحشد  
المزيد من دعم الجمهور العام. كما تلزم الاعتمادات الخاصة بوحدة الإنتاج السمعي البصري لتصوير الفعاليات  
الرئيسية التي تجري في الميدان.

الخدمات التعاقدية ٢٨٢,٨ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ( - )، يعزى كبير منه  
إلى نقل أنشطة التوعية إلى ميزانية المكاتب الميدانية وزيادة استعمال الأدوات والمنصات الرقمية، ما تاح  
تخفيضات في تكاليف خدمات البث الساتلي .



البيانات التي تستعملها أفرقة التوعية لتقييم وقع أنشطتها؛ وتدريب الصحفيين؛ واستئجار أماكن؛  
التوعية المتصلة بالحالات في مالي وليبيا اللتين ليس ل  
الرامية إلى شحذ الوعي بالمحكمة وترغيب مختلف مجموعات الجمهور في دعم المحكمة.

- [ - ] لإنتاج مواد شتى من أجل إبراز الصورة المؤسسية الجديدة  
ليات رامية إلى شحذ الوعي  
بالمحكمة لدى شتى المجموعات المستهدفة مثل المحاكم التي تعقد جلسات محاكاة للمح  
لإشهار فيما يتعلق

- تلزم هذه الاعتمادات لاستئجار خدمات خبراء استشاريين من أجل تهيئة البيئة اللازمة للتصوير  
التصريحات وضم نظم إنتاج جديدة في المباني الجديدة مع الوسائط الاجتماعية بغية تحسين

التدريب ٣٦,٩ ألف يورو

- ( , في المئة ) تعزى رئيسياً إلى  
ات العمل الجديدة في المباني الدائمة فيما يخص الموقع الشبكي الجديد. وتلزم  
الاعتمادات للتدريب على برنامج SharePoint، ومنصة الموقع الشبكي الجديد، والتدريب الرامي إلى مواكبة  
الوسائط الاجتماعية على المستوى التقني وعلى مستوى المحتوى. كما يشتمل ذلك التدريب على تقديم العروض:  
يُخطط للاستفادة من مركز الزوار في المباني الجديدة لتجهيز مجموعة منتقاة من الموظفين تجهيزاً أفضل لتقديم عروض  
البشرية اللازمة. وتحتاج وحدة الإنتاج السمعي البصري  
الحديثة الإنشاء إلى التدريب نتيجة للتعديلات التي أُدخلت على بيئة الإنتاج والتي تنص بانتقال المحكمة إلى

النفقات التشغيلية العامة ٥٢,٠ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , ( , في المئة ) كبير منه إلى  
إلى قسم آخر من أقسام . المبلغ المطلوب بصورة رئيسية لاستدامة برامجيات تحليل  
الاتجاهات على الشبكة العنكبوتية التي نُقلت من "قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال"  
المقدمة في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision بأنه ينبغي لقسم الإعلام والتوعية، بصفة  
الشبكي، أن يتولى أمر ميزانيته؛ كما يلزم المبلغ المعني  
ومعدات تصوير، و ذاكرة إلكترونية للحفظ من نوع USB لإنتاج سمعية بصرية  
سهلة التنزيل؛ ولصيانة معدات تحرير وتصوير سينمائي وشراء قطع غيار لها.

## الجدول ٩٠: البرنامج الفرعي ٣٨٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

قسم الإعلام والتوعية	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			٣٨٤٠
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	المجموع	
الموظفون من الفئة الف										
الموظفون من فئة الخدمات العامة										
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١ ٥٦٦,٥	٥٠٧,٩	٢ ٠٧٤,٤	١ ٥٧٩,٦	٥٥٩,٤	٢ ١٣٩,٠	٢ ٠٧٤,٤	٢ ٠٧٤,٤	٢ ٠٧٤,٤	٠,٤
العمل الإضافي										
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٢٩,١	٥٣,٢	١٨٢,٣	١٤٤,٨	٣٠٠,٢	١٨٢,٣	١٨٢,٣	١٨٢,٣	١٨٢,٣	-١٠٠,٠
الخبراء الاستشاريون										
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٦٠٤,٢	٥٩٥,١	١ ١٩٩,٣	٤٠٤,٢	١ ٠٣٩,٨	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣	١ ١٩٩,٣	-٥٩,٥
المجموع	٢ ٢٩٩,٨	١ ١٥٦,٢	٣ ٤٥٦,٠	٢ ١٣٩,٢	٣ ٤٧٩,٠	٣ ٤٥٦,٠	٣ ٤٥٦,٠	٣ ٤٥٦,٠	٣ ٤٥٦,٠	-٢٦,٢

## الجدول ٩١: البرنامج الفرعي ٣٨٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

قسم الإعلام والتوعية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
الملاك المتصل بالحالات										٥	٧
المجموع الفرعي					١	٢	١	٥		٩	١٣
الملاك المتصل بالحالات										٢	٢
المجموع الفرعي								٢		٢	٢
الملاك المتصل بالحالات										١١	١٥
المجموع الفرعي					١	٢	٣	٥		١١	١٥
المجموع					١	٢	٣	٥		١١	١٥

## (هـ) البرنامج الفرعي ٣٨٥٠: المكاتب الميدانية

## المقدمة

- تقوم المكاتب الميدانية بتيسير عمل المحكمة في بلدان الحالات. ويشتمل مفهوم "المكتب الميداني" مجال المحكمة في بلد الحالات المعني والموظفين والبنية التحتية اللازمة للاضطلاع بأنشطة المحكمة في الميدان أو الاضطلاع بها فيه. فالمكتب الميداني ' يهيئ حيز المكاتب والدعم بالم' الاتصال للموظفين العاملين في المنطقة وبذلك يعمل بمثابة قاعدة لأنشطة قلم المحكمة في البلد المعني. أما حجم قف على المرحلة التي تكون قد بلغت الإجراءات في القضية (القضايا) الجاري النظر فيها وعلى سمات هذه القضاة ( ) .

- تعتبر الممثلة الدائمة لقلم المحكمة في بلدان الحالات و المحكمة بأجمعها. كما يجب أن تكون هذه المكاتب مصدر التي رفع إلى المقر فيما يتعلق بوسائل الإعلام والتطورات الاجتماعية السياسية في بلدان الحالات، التي يؤثر كثير منها على كيفية إجراء المحكمة .  
الشركاء الرئيسيين في الميدان، بما في ذلك هيئات الدولة المعنية وأجهزتها، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات المجتمع الأهلي. كما إن الحضور الميداني القوي يمكن، بحسب بلد الحالة المعني ومرحلة الإجراءات، أن يبعث برسالة إيجابية إلى المجتمع المحلي بشأن التزام المحكمة ونواياها. ويتولى رئيس المكتب الميداني، ل رئيس قلم المحكمة في بلد الحالة المعني، المسؤولية عن الموظفين وعن العمليات في الميدان، بما في ذلك توفير الخدمات لسائر الأجهزة والأطراف والمشاركين في الميدان.

- العاملين في المكاتب الميدانية من أفرقة متعددة الاختصاصات (تضم بصورة رئيسية موظفين ( يرفعون تقاريرهم إلى مدير واحد (رئيس المكتب الميداني) و ن في الوقت نفسه ارتباطاً نشطاً مع أقسام المقر التي تؤدي الوظائف المناظرة من حيث الجوهر. ولئن كانت الاحتياجات المحدد ميداني تتباين بحسب عوامل من قبيل بلد الحالة المعني، ومرحلة الإجراءات، ومستوى تعاون السلطات المحلية، سمات التي ترغب المحكمة أن كون لحضورها في البلد، فينبغي من حيث المبدأ أن تتمثل الوظائف التالية البيان في فريق المكتب الميداني المتعدد الوظائف:

( )

( )

(ج) دعم مشاركة المحني عليهم؛

( )

(هـ) ( )

( ) دعم التسيير/العمل، بما في ذلك الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الصعيد المحلي، والمساعدون الإداريون، والسائقون، وحراس الأمن، والمنظفون؛ مع العلم بأنه يمكن عند الاقتضاء تكليف جهات خارجية بالاضطلاع ببعض الوظائف الإدارية على الصعيد المحلي.

## أوغندا

- يتمثل نشاط المحكمة القضائي فيما يخص أوغندا حالياً في العمل على قضية المدعى العام ضد دومنيك أنغوين . تعقد جلسة اعتماد التهم فيها خلال كانون الثاني/يناير . وإضافة إلى تقديم الدعم للوفاء بالمتطلبات الاشتغالية من خلال التواجد الميداني في كمبالا (وحضور طليعي من خلال مكتب ميداني يقام في الوقت المناسب في غولو في شمال أوغندا)، تستدام أيضاً خدمات دعم اشتغالي / م إلى مكتب المدعى العام ويستدام الحضور الإقليمي للصندوق الاستئماني للمحني عليهم فيما يتعلق بالعمل في أوغندا وكينيا والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والدعم المقدم إلى عدد محدود جداً من باقي أنشطة قلم المحكمة.

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

- تَصَبُّ الأنشطة القضائية الجارية حالياً فيما يخص جمهورية الكونغو الديمقراطية على قضية المدعى العام ضد بوسكو أوتانغندا (التي بلغت حالياً المرحلة الابتدائية- تقديم حجج مكتب المدعى العام)؛ وقضية المدعى العام ضد توماس لوبينغا ( جبر الأضرار)؛ وقضية المدعى العام ضد جرمان كاتنغا (مواصلة مرحلة جبر الأضرار). وسيظل المكتب الميداني القائم في كينشاسا (غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية) في بونيا (شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية) يقدمان الدعم للأنشطة القضائية الآتية الذكر.

## جمهورية أفريقيا الوسطى

- تَصَبُّ الأنشطة القضائية الجارية حالياً فيما يخص جمهورية أفريقيا الوسطى على قضية المدعى العام ضد جان-بيير ببا وآخرين (جرائم منصوص عليها في المادة ) (تقديم حجج مكتب المدعى العام وحجج ) وقضية المدعى العام ضد جان-بيير ببا (التي يُحتمل في حالة إدانته/الحكم عليه أن يشهد عام مرحلة جبر العنف). أعيد فتح المكتب الميداني في بغي بجمهورية أفريقيا الوسطى (إثر إغلاقه في أعقاب العنف الذي شهدته عام ) بمثابة مكتب جديد يراد به التكفل بتقديم الكثير في بلد الحالة هذا.

## كينيا

- يَنصَبُّ النشاط القضائي الجاري حالياً في كينيا على قضية المدعى العام ضد وليام صمواي روتو و حشوا أراب سَنغ (تقديم حجج الدفاع). وسيظل المكتب الميداني القائم في نيروبي يقدم الدعم للأنشطة/الأعمال الجارية حالياً في كينيا.

## كوت ديفوار

- يَنصَبُّ النشاط القضائي الجاري حالياً فيما يخص كوت ديفوار على قضية المدعى العام ضد لوران أنغبغو وشارل أبلية غوديه (تقديم حجج المدعى العام). ويُستدام حضور المحكمة في أبيجان من خلال مكتب ميداني (تم سيعه في عام لتزايد عدد العاملين فيه) بغية التكفل بتقديم الدعم للوفاء بمتطلبات عمل المحكمة في بلد

## مالي

- تتكرّر الأنشطة الجارية حالياً في مالي على توفير الدعم الاشتغالي  
كتب ذات الطابع السري. وبناء على طلب من مكتب المدّعي العام  
" " في باماكو للتكفل بتقديم الدعم اللازم للوفاء بمتطلبات دعم عمل المحكمة في بلد

موارد الميزانية (لجميع المكاتب الميدانية) ٧ ٦١٦,٣ ألف يورو

- لَمَّا حديث الإنشاء

هي مجمل الموارد الخاصة بالكيانات السابقة المتمثلة في قسم  
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقسم الأمن والسلامة والموارد المخصصة للتوعوي  
المحكمة التي تخص كلاً من بلدان الحالات على وجه التحديد.

- يتوزع مجموع الموارد المخصّص

التوزيع التالي: أوغندا:  
جمهورية الكونغو الديمقراطية: , جمهورية أ  
: مالي: ,

- تشهد المبالغ المطلوبة في عدد من بنود الميزانية على النحو المبين أدناه.

الموارد من الموظفين ٥ ١٧٩,٦ ألف يورو

المكتب الميداني القائم في أوغندا (الموارد من الموظفين) ٧١٦,٠ ألف يورو

- يتألف ملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في أوغندا

( , ) .

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٦٩٦,٣ ألف يورو

- يدير المكتب الميداني القائم في أوغندا موظف معني بالشؤون الإدارية والعمليات (من الرتبة ف- )

بالعمل الميداني (من الرتبة ف- ) بالأمن الميداني (من ال - )

ني (من الرتبة ف- ) ( - )

( - ) ( - ) ( - ) ( - )

( - ) ( - ) .

- الأنفة الذكر وظيفتان، هما وظيفة الموظف المعني بالعمل الميداني (من الرتبة ف- )

الموظف المعني بالأمن الميداني (من الرتبة ف- ) تتصلان بعبء العمل أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة

ReVision بغية تكوين القدرة الإضافية اللازمة للنهوض بأود الأنشطة المزيدة في المجال القضائي

ومجال المقاضاة.



- منظفان (من الرتبة خ ع-ر) لمدة شهرين لكل منهما (متطلب جديد). على غرار السنوات السابقة تلزم اتان الوظائف لتوفير خدمات التنظيف والحفاظ على النظافة الصحية في فترات غياب العاملين فيها .

- سائق (من الرتبة خ ع-ر) لمدة أربعة أشهر (متطلب جديد). على غرار السنوات السابقة تلزم هذه الوظيفة لاستخدام الاعتمادات الإضافية المخصصة لها من أجل الاستعانة بسائق عام المهام في إطار عقد خدمات خاصة خلال الفترات التي يُنتظر فيها تعيين سائقين، وفترات غياب السائقين المطور / تشغيلية فورية مستعجلة/حالات نقص في السائقين في أي من أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- مساعد معني بالتوعية الميدانية (من الرتبة خ ع-ر) لمدة 9, 6 أشهر (متطلب جديد). المعني بالتوعية الميدانية انطلاقاً من بونيا (إيتوري) لتناول المستجدات القضائية الرئيسية من قبيل مراحل جبر الأضرار في قضيتين في قضية ت في قضيتي بما (دعوى الاستئناف في قضية بما والمحكمة في قضية بما وآخرين) التي تثير اهتماماً خاصاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

العمل الإضافي ٣٠,٠ ألف يورو

- يلزم المبلغ المطلوب لدفع مستحقات العمل الإضافي الذي يؤديه السائقون المناوبون، بحسب التقديرات وبالاقتران بتطبيق السياسة المعمول بها في مجال الإجازات التعويضية التي تُمنح للسائقين فيما يخص السائقين العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين لا يتاح لهم دائماً أخذ كل الإجازات التي يستحقونها وذلك بسبب /

المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى (الموارد من الموظفين) ٨٣٥,٥ ألف يورو

- يتألف ملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى ( ) .

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ألف يورو

- يدير المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى موظف معني بالشؤون الإدارية والعمليات (من ملاك العاملين في ( - ) موظفاً معنياً بالأمن الميداني (من الرتبة - ) ( - ) ( - ) ( - ) ( - ) ( - ) ( - ) ( - ) .

- وبين الوظائف التي يتألف منها ملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى وظيفتان مرتبطتان بعبء العمل هما وظيفة رئيس المكتب الميداني (من الرتبة - ) ووظيفة الموظف المعني بالعمل الميداني (قسم مشاركة المخني عليهم وجبر أضرارهم والأفرقة المعنية ) ( - ) . فقد أوصي في إطار مشروع المراجعة المسماة ReVision باستحداث هاتين الوظيفتين لتكوين القدرة الإضافية التي يستلزمها النهوض بالنشاط المزيد في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

## المساعدة المؤقتة العامة

٢٣,٣ ألف يورو

- تقني معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١١,٣ شهراً (متطلب جديد).  
وتلزم هذه الوظيفة للتكفل باستمرار تقديم الدعم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن البلد،  
م بموجب اتفاقات المقر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات غدت إدارة المكتب  
الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى تتولى أمره.

## المكتب الميداني القائم في كينيا (الموارد من الموظفين)

١٠٨,٤ آلاف يورو

- العاملين في المكتب الميداني القائم في

( , ) .

## الموظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٧٨١,٢ ألف يورو

- الميداني القائم في كينيا رئيسه (من الرتبة ف- )، يساعده موظف معني بالشؤون الإدارية  
( - )، وموظف معني بالأمن الميداني (من الرتبة - )، وموظف معني بالعمل الميداني  
(قسم مشاركة المخني عليهم وجبر أضرارهم) (من الرتبة ف- )، وموظف معني بالعمل الميداني (التوعية) (من الرتبة  
( - ) (رأ)، ومساعدان معنيان بالعمل الميداني (من الرتبة خ ع- )  
( - ) ومساعد معني بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع- ) .

## المساعدة المؤقتة العامة

٢٧,٢ ألف يورو

- تقني معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ٩,٦ أشهر (متطلب جديد).  
تلزم هذه الوظيفة للتكفل باستمرار تقديم الدعم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن البلد،  
م بموجب اتفاقات المقر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات غدت إدارة المكتب  
الميداني القائم في كينيا تتولى أمره.

## المكتب الميداني القائم في كوت ديفوار (الموارد من الموظفين)

٩٤٧,٧ ألف يورو

- يتألف ملاك العاملين في المكتب الميداني في

( , ) .

## الموظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٩٢٢,٢ ألف يورو

- الميداني القائم في كوت ديفوار رئيسه (من الرتبة ف- )، يساعده موظف معني بالشؤون  
الإدارية والعمليات (من الرتبة ف- )، وموظف معني بالأمن الميداني (من الرتبة ف- )، وموظف معني بالعمل  
الميداني (التوعية) (من الرتبة ف- )، وموظف معاون معني بالأمن الميداني (من الرتبة ف- )  
( - ) ( - ) ( - ) ( - )



( - ) ن بالعمل الميداني (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بالأمن المحلي (من الرتبة -).

- وبين هذه الوظائف وظيفتان مرتبطتان بعبء حدثتا في أبيجان هما وظيفة الموظف المعني بالعمل الميداني (قسم مشاركة المخني عليهم وجبر أضرارهم) (من الرتبة ف- )، ووظيفة المساعد المعني بالعمل الميداني (قسم مشاركة المخني عليهم وجبر أضرارهم) (من الرتبة خ ع-رأ). لقد أوصي في إطار المراجعة المسماة ReVision باستحداث هاتين الوظيفتين بغية تكوين قدرة إضافية للنهوض بعبء العمل المزيد في المجال القضائي ومجال

المساعدة المؤقتة العامة ٢٥,٥ ألف يورو

- تقني معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١١,٣ شهراً (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة للتكفل باستمرار تقديم الدعم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن البلد، م بموجب اتفاقات المقر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات غدت إدارة المكتب الميداني القائم في كوت ديفوار تتولى أمره.

المكتب الميداني القائم في مالي (الموارد من الموظفين) ٢٨٤,٣ ألف يورو

- يتألف ملاك العاملين في المكتب الميداني القائم في مالي من ثلاثة وظائف ثابتة ولا يضم أية وظيفة من

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٢٨٤,٣ ألف يورو

- الميداني القائم في مالي موظف معني بالشؤون الإدارية والعمليات (من الرتبة ف- ) يساعد مساعدا إداري (من الرتبة خ ع-رأ)، وموظف معني بالأمن الميداني (من الرتبة ف- ).

- إن وظيفة الموظف المعني بالأمن الميداني (من الرتبة ف- ) مرتبطة بعبء العمل وقد أوصي في إطار ReVision باستحداثها لتكوين قدرة إضافية للنهوض بعبء العمل المزيد في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٢٤٣٦,٧ ألف يورو

- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الخدمات التعاقدية والنفقات التشغيلية العامة وتكاليف الأثاث والعتاد وتكاليف اللوازم والمواد. تتوزع هذه الموارد بحسب المكاتب الميدانية التوزع التالي: المكتب الميداني القائم في أوغندا: , في جمهورية الكونغو الديمقراطية: , ألف يورو، المكتب الميداني القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى: , ألف يورو، المكتب الميداني القائم في كينيا: , ألف يورو، المكتب الميداني القائم في كوت ديفوار: , ألف يورو، المكتب الميداني القائم في مالي: ,

- إضافة إلى متطلبات كل مكتب ميداني أيضاً، بصفته كياناً حديث الإنشاء، المتطلبات الميدانية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن وبالتوعية.

السفر ١٤٩,٩ ألف يورو

- إضافة إلى متطلبات العمليات الميدانية السابق، يستوعب كل مكتب ميداني أيضاً، بصفته كياناً حديث الإنشاء، متطلبات الأسفار الميدانية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن وبالتوعية. وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف السفر وتكاليف المعيشة اليومية لتقدم الدعم اللازم للمهمات ضمن البلد، وإجراء ودعم عمليات التقييم الأمني، وأسفار العاملين في المكتب الميداني ضمن البلد إلى المقر لأغراض منها تنسيق الاجتماعات، وحضور جلسات الإطلاع، وجلسات الأطفاء .  
بحسب المكاتب الميدانية التوزع التالي: أوغندا: ألف يورو، جمهورية الكونغو الديمقراطية: ألف يورو، مالي: جمهورية أفريقيا

الخدمات التعاقدية ١٠٢٠,٣ ألف يورو

- إضافة إلى متطلبات العمليات الميدانية السابق، المستوعبة في إطار بند "الخدمات التعاقدية"، يلزم بة التوعية في إطار بند "تكاليف الإعلام والإنتاج" وبند "سائر الخدمات" متطلبات دعم الأمن الميداني ضمن إطار بند "الخدمات المعهود بها إلى جهات خارجية".

- في المئة، وهي تلزم لعقد جلسات توعوية ضمن البلد (بما في ذلك استئجار أماكن عقدها، وتكاليف النقل والتعبئة ذات الصلة)، والمنشورات في الصحافة المحلية، ورصد تقارير وسائل الإعلام؛ والمرافقة/الحماية التي توفرها الشرطة/الجيش للعاملين ضمن البلد والمهمات التي يقومون بها (بما في ذلك) ير العمل الأمنية الدنيا للمكتب الميداني ( ) وحراس أمن المكاتب الميدانية الذين يعملون في كل بلد؛ وإجراء مهمات التوعية ضمن البلد، و الرامية إلى حث الاهتمام المحرارة بالاستعانة بمحطات الإذاعة الوطنية والمحلية، ومواصلة توفير ال طرية (مع التركيز على المجالات التي قد لا يكون للمحكمة فيها موارد متوفرة /). تتوزع الموارد المطلوبة في بند

بحسب المكاتب الميدانية التوزع التالي: أوغندا: ألف يورو، جمهورية الكونغو الديمقراطية: ألف يورو، جمهورية أفريقيا الوسطى: ألف يورو، مالي: ألف يورو،

النفقات التشغيلية العامة ٩٨٥,٤ ألف يورو

- تكاليف إيجار المحال (وعند الانطباق، تكاليف صيانة الطليعية بحسب الأنشطة القضائية)؛ تكاليف صيانة المحال، وصيانة الأثاث والعتاد، والمرتقات، والتكاليف الأخرى (بما في ذلك مقدّر تكاليف استئجار المركبات، وعقود التأمين، وصندوق المبالغ النقدية الصغيرة، والترتيبات المحلية لتشاطير التكاليف فيما يخص نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة لأغراض سلامة

( في السابق تُدرج ضمن إطار ميزانية قسم الأمن والسلامة)). وتبقى سائر تكاليف الاتصالات تُعامل معاملة مركزية في إطار القسم المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر. المعنية بحسب المكاتب الميدانية التوزع التالي: أوغندا: , آلف يورو، جمهورية الكونغو الديمقراطية: , ألف يورو، جمهورية أفريقيا الوسطى: , : , يورو، مالي: .

اللوازم والمواد ٢٢٦,٦ ألف يورو

- تلزم المبالغ المطلوبة لشراء لوازم ومواد شتى بالاستعانة بصندوق المبالغ النقدية الصغيرة، وسد تكاليف لوازم الكتابة وخرائط الحبر، والوقود اللازم للمكاتب الميدانية. وتتوزع الموارد المعنية بحسب المكاتب الميدانية التوزع التالي: أوغندا: , ألف يورو، جمهورية الكونغو الديمقراطية: , ألف يورو، جمهورية أفريقيا الوسطى: , : , ألف يورو، مالي: .

الأثاث والعتاد<sup>٣٨</sup> ٥٤,٥ ألف يورو

- دات للمكتبين الميدانيين في باماكو وغولو وفقاً لمقتضيات معايير / ياتها فيما يخص البلد على وجه التحديد، وشراء أثاث مكثي إثر توسيع المكتب الميداني في الزيادات في أعداد الموظفين. وتتوزع الموارد المعنية بحسب المكاتب الميدانية التوزع التالي: أوغندا: , ألف يورو، مالي: .

تشمات في تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المدرجة في عداد رأس المال التي يجب أن تبقى ضمن الميزانية الخاصة بهذه التكنولوجيا لأغراض المعاملة المركزية والتوحيد القياسي.

## الجدول ٩٢ : البرنامج الفرعي ٣٨٥٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			٣٨٥٠ المكاتب الميدانية
	المبلغ %	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	
										الموظفون من الفئة الفنية
										الموظفون من فئة الخدمات العامة
٤ ٩٨١,١		٤ ٩٨١,١	٤ ٩٨١,١							المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
										العمل الإضافي
١٩٨,٥		١٩٨,٥	١٩٨,٥							المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
										الخبراء الاستشاريون
										الأثاث والعتاد
										المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
٧ ٦١٦,٣		٧ ٦١٦,٣	٧ ٦١٦,٣							المجموع

## الجدول ٩٣ : البرنامج الفرعي ٣٨٥٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع موظفي فئة الخدمات الموظفين العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما تحتها	١- ف	٢- ف	٣- ف	٤- ف	٥- ف	١- مد	٢- مد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	المكاتب الميدانية
											الملاك المتصل بالحالات
											المجموع الفرعي
٨٣	٢٩										الملاك المتصل بالحالات
٨٣	٢٩		٣	٢٢		٤					المجموع الفرعي
											الملاك المتصل بالحالات
											المجموع الفرعي
٨٣	٢٩		٣	٢٢		٤					المجموع

## دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

### المقدمة

- تقدم أمانة جمعية الدول الأطراف (" ") إلى الجمعية ومكتبها وهيئاتها الفرعية مساعدة إدارية وتقنية في اضطلاعها بمهامها بموجب النظام الأساسي. ومن المهام التي تضطلع بها هذه في مجال خدمات المؤتمرات تخطيط وإعداد وتنسيق اجتماعات الجمعية وهيئاتها الفرعية، واستلام وثائقها وتقاريرها وقراراتها، وترجمة هذه المواد واستنساخها وتوزيعها. هذه الأمانة بالإضافة إلى ذلك خدمات تخصصية للجمعية وهيئاتها الفرعية. ومن المهام التي تضطلع بها في مجال الخدمات التخصصية تقديم نية، مثل توفير الوثائق والتقارير والملخصات التحليلية، وإسداء المشورة على الصعيد الداخلي والتخصصية المتصلة بعمل الجمعية.

- ويشتمل هذا البرنامج الرئيسي (أمانة جمعية الدول الأطراف) برامج فرعية: البرنامج ( ) والبرنامج الفرعي (أمانة الجمعية)، والبرنامج الفرعي ( ) البرنامج الفرعي ( ) .

### الجدول ٩٤ : النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ١	- سير الاجتماعات على نحو سلس، وفي الموعد المحدد، واعتمادها للتقارير ذات الصلة غ/م - النظر في جميع بنود جدول الأعمال - تقديم دعم تقني وإمدادي للمشاركين في الاجتماعات، بما في ذلك مساندهم فيما يخص التسجيل، وتزويدهم بالوثائق، وتقديم الخدمات اللغوية لهم - رضا المشاركين في الدورة عن الترتيبات ذات الصلة وعمما يُقدم من معلومات	
الهدف ٢	- توفير خدمات المؤتمرات الجيدة للدول ورضاها عن هذه الخدمات وعمما يُقدم لها من غ/م تحرير الوثائق وترجمتها بإتقان وإصدارها خدمات تحرير الوثائق وترجمتها وإصدارها في الوقت المناسب، بأربع لغات رسمية من أجل تجهيزها واستنساخها وتوزيعها في على نحو يهيئ لها دعماً كاملاً في مهامها - تقديم المساعدة إلى الدول على النحو اللازم، ولا سيما تزويدها بالمعلومات والوثائق	
الهدف ٣	- تقديم خدمات قانونية تقنية إلى الدول، ولا سيما في شكل وثائق، تسهل عملها غ/م إسداء المشورة الجيدة إلى الجمعية وهيئاتها - رضا المشاركين في الجمعية وأعضاء الهيئات ذات الصلة عن الجا	
الهدف ٤	- القيام على نحو فعال بتعميم الوثائق والمعلومات على الدول الأطراف بوسائل - إمكان الأطلاع على المعلومات والوثائق دون تأخير منها شبكة الإنترنت	

لا تُصدر الوثائق الرسمية للجمعية إلا بأربع لغات رسمية هي الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

٣٠٥٣,٣ ألف يورو

موارد الميزانية

- المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع على زيادة اسم  
( في المئة) مع العلم بأنه أُجريت لسد احتياجات الأمانة فيما يخص عام بعض عمليات النقل بين  
البرامج الفرعية الأربعة وبين بنود الميزانية ضمن البرنامج الفرعي نفسه.

١٨١٠,٤ آلاف يورو

الموارد من الموظفين

- يتألف ملاك العاملين في الأمانة من (خمس وظائف من الفئة الفنية و  
فئة الخدمات العامة).  
( وظائف من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة ) كما أُقرَّ في  
( ) ولأ .  
تصير حل تقديم الخدمات للجمعية وهيئاتها .

٩٣٩,٦ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

- يتألف ملاك العاملين في ( - )  
( - ) قانوني (من الرتبة - )، وموظف قانوني (من الرتبة  
( - ) ( - ) ( - )، ومساعد معني  
والشؤون الإ ( - )، وموظف معني / ( - ) .  
ن جميع العاملين في الأمانة يؤدون مهامهم تحت . يقدم العاملون في  
تخصيصية (الخدمات التي يقدمها الموظف ( التي يقدمها  
الإ ) إلى الجمعية وإلى هيئاتها الفرعية. ويرفع المساعد الشخصي  
تقاريره إلى الرئيس مباشرة. ويرفع الأ تقاريره إلى رئيس هذه ال  
لإضافة إلى المهام التي ي بم بصفته  
الأمانة جمعاء، ولا ما فيما يخص المالية وتسدير شؤون البرنامج الرئيسي الرابع. وقد اقترحت اللجنة المختصة  
إضافةً إلى الأنفة الذكر التي يتولاها.

٦٩٢,٨ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

- في الأمانة حالياً خمس  
العديد من الوظائف التي تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة حل قصير بغي تقديم الخدمات إلى الجمعية  
وهيئاتها الفرعية.  
- موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). شهد عبء العمل المتمثل في  
تقديم الخدمات التخصصية زيادة كبيرة منذ إنشاء الأمانة في عام . فقد أنشئت هيئات جديدة، وشهد  
عدد اجتماعات هذه الهيئات زيادة طائلة. ومن هذه الهيئات المكتب، وفريقاه العاملان في لاهاي ونيويورك، ولجنة  
الرقابة المعنية بالمباني الدائمة. وتقدم الأمانة، على الرغم من أنها قائمة في لاهاي، الخدمات التخصصية

الجمعية، ومكتبها، وفريقه العامل في نيويورك، عن طريق إعداد وثائق ما قبل الدورات ووثائق ما بعد الدورات. تتيح للأمانة تقديم دعم أفضل إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية.

- مساعد معني بالتصميم على الموقع الشبكي (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر).  
وظيفة المساعد المعني بالتصميم على الموقع الشبكي تتيح للأمانة مواصلة وضع الوثائق وتدير  
بالقيام في الوقت المناسب بتحميل المعلومات المتعلقة بالانتخابات وبالمستجدات في شأن  
الصحفية وما إلى ذلك.

- مساعد خاص للرئيس (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يدعم شاغل هذه الوظيفة  
رئيس الجمعية والمكتب فيما يخص فترة ثلاث سنوات الممتدة من عام إلى عام  
يستطيع الاعتماد على موارد بعثته لدى الأمم المتحدة فقط. ويقوم المساعد الخاص بمساعدة الرئيس في إعداد  
البلاغات الرسمية، والاهتمام بالمسائل المتصلة بالجمعية في  
بصفة المراقب للترويج لعالمية نظام روما الأساسي. كما إن هذا الموظف يقدم خدمات تخصصية إلى المكتب وإلى  
فريق نيويورك العامل، وإلى دورات الجمعية، وذلك بتوجيه من أمانة الجمعية. أما تقديم الخدمات التقنية فسيواصل  
مكتب الاتصال توليه.

- مساعد خاص للمدير ( - ) ( ) . شاغل هذه  
في التحضير وغير  
مسؤولي وممثلي الأطراف.

- موظف قانوني (من الرتبة ف-٣) لمدة سبعة أشهر (متطلب مستمر). عد شاغل هذه الوظيفة  
في المسائل الكبرى المتصلة بالشؤون المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية والشؤون الإدارية،  
المعني بالميزانية البرنامجية المقترحة.

- موظف إداري (من الرتبة ف-٣) لمدة خمسة أشهر (متطلب مستمر). يساعد شاغل هذه الوظيفة  
في التحضير لدورتي اللجنة، وفي متابعة تنفيذ التوصيات التي تقدمها  
وغير ذلك من الشؤون ذات الصلة، بما فيها التحضير لدورات لجنة المراجعة. لإضافة إلى ذلك تهيئ هذه  
الوظيفة للأ  
المسائل الرئيسية المتصلة بشؤون الميزانية والمالية والشؤون الإدارية.

- موظف دعم في مجال تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة خ ع-ر) لمدة خمسة أشهر (متطلب مستمر).  
يشمل الدعم المعني احتياجات أفرقة الترجمة التي تقدم الخدمات للدورة السنوية للجمعية إلى الخدمات في مجال  
تكنولوجيا المعلومات، والسهر على تقديم الخدمات للدورة السنوية للجمعية على نحو سليم فيما يتعلق بعناد  
وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات في المحكمة، التي يجب تركيبها في مكان الدورة، وعلى توفر موظفين جاهزين

- موظف قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥) وموظف قانوني (من الرتبة ف-٤) لمدة ٥,٥٥ شهر لكل  
منهما (متطلب مستمر). الموظف القانوني الرئيسي (من الرتبة ف- ) والموظف القانوني (من الرتبة ف- )  
محدود بتقديم الخدمات التخصصية

(. الإضافية

- مساعدون خاصون لمدة ٢٢,٩٥ شهراً (متطلب مستمر). ستحتاج إلى مساعدين خاصين خلال الفترة الممتدة طيلة الأشهر السابقة للدورة السنوية للجمعية والمنتهى عند انتهاء هذه . المساعدون الخاصون بمساعدة المدير فيما يتعلق بكل الجوانب الإمدادية لجلسات الجمعية، بما في ذلك تحديد المتطلبات من الأحياء والاحتياجات إلى المعدات، وتسجيل الوفود وممثلي المنظمات غير الحكومية، والتواصل مع

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ١٤٠,٠ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب من أجل المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات على انخفاض مقداره , ( في المئة) يعز إلى إعادة تخصيص ذات الصلة .  
- بصورة خاصة لترجمة الوثائق الرسمية للجمعية وهيئاتها الفرعية، وتسجيل المندوبين، وإصدار الشارات، واستنساخ الوثائق بأعداد كبيرة وتوزيعها، وما إلى ذلك، وتيسير مشاركة المندوبين في الدورات بصورة عامة.

العمل الإضافي ٣٨,٠ ألف يورو

- المخصَّصات للعمل الإضافي كما كان في ميزانية عام . ويُدفع تعويض عن العمل الإضافي للموظفين من فئة الخدمات العامة الذين تُستأجر خدماتهم لمدة قصيرة ويُطلب منهم تقديم المساعدة المذكورة أعلاه ويتوجب عليهم بالضرورة أن يعملوا لمدة تجاوز ساعات العمل المعتادة، وقد تمتد لتشمل نه الجمعية ودورات لجنة الميزانية والمالية، أو فيما يتعلق بدورة الجمعية ودورات هذه .

الموارد غير المتصلة بالعاملين ١ ٢٤٢,٩ ألف يورو

- تشمل الموارد غير المتصلة بالعاملين تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، ثاث والعتاد، وينطوي مبلغها الإجمالي انخفاض مقداره , ( في المئة).

السفر ٣٦٠,٠ ألف يورو

- الإجمالي المخصَّص للسفر على انخفاض مقداره , ( في المئة).  
خصَّص تي شهد تغيراً، مذكون الرئيس مقيماً في داكار. أما تكاليف أسفار

تشهده ميزانية السفر فيما يخص لجنة الميزانية والمالية وجزء آخر من بند "التكاليف غير المتصلة بالعاملين".



- وتُهيئ ميزانية السفر لسد تكاليف أسفار أعضاء لجنة الميزانية والمالية للمشاركة في دوراتها، والرحلات  
بم هذه اللجنة للمشاركة في جلسات مع فريق لاهاي العامل وفريق  
ومسؤولي المحكمة، وأسفار بعض أعضاء هذه اللجنة إلى المكاتب الميدانية. كما إن المخصَّص في إطار هذا البند  
مكتب رئيس الجمعية، بما في ذلك زيارات مقر المحكمة، وزيارات لاهاي  
إلى لاهاي.

الضيافة ٥,٠ آلاف يورو

- بقى مقدار المخصَّصات للضيافة كما كان في ميزانية عام . استخدام المخصَّصات  
للضيافة فيما يخص دورتي

الخدمات التعاقدية ١٢٣,٩ ألف يورو

- الياف الخدمات التعاقدية على انخفاض مقداره , آلاف ( , في  
المئة). وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف استئجار المكان الذي ستعقد فيه الجمعية في لاهاي وغيره  
التكاليف ذات الصلة ما يُعهد به إلى جهات خارجية من خدمات الترجمة والطباعة الخا

التدريب ٩,٩ آلاف يورو

- يبقى مقدار المخصَّصات لتدريب كما كان في ميزانية عام . خدام المخصَّصات  
لمستجدات في مجالا

النفقات التشغيلية العامة ٢٤,٤ ألف يورو

- لا تغير في مقدار المخصَّصات . بهذه المخصَّصات المصروفات على إرسال  
بالبريد إلى الدول الأطراف وإلى أعضاء لجنة الميزانية والمالية، وإرسالها في  
بعض المناسبات إلى حلقات التدارس بغية النهوض بعالمية نظام روما الأساسي، إما بالبريد العادي أو بالبريد

اللوازم والمواد ١٤,٧ ألف يورو

- يبقى مقدار المخصَّصات لسد تكاليف الوازم والمواد كما كان في ميزانية عام .  
بهذه المخصَّص م المكتبية، بما فيها لوازم الكتابة التي يستخدمها موظفو الأمانة (القرطاس،  
وخرطيش الحبر، وأقلام الحبر، ودفاتر المذكرات، والأضابير، إلخ)، ولوازم الكتابة لدورتين من دورات لجنة الميزانية

## الأثاث والعتاد

٥,٠ آلاف يورو

- لا تغير في مقدار المخصصات لسد تكاليف الأثاث والعتاد.

من خلال استعمال وحدات ذاكرة إلكترونية للحفظ من نوع USB، تُوَجَّع على المندوبين المشاركين في دورة الجمعية. وتحتوي وحدات الذاكرة هذه على الوثائق الرسمية لما قبل الدورة باللغات الرسمية، ما يؤدي وفورات في تكاليف طبع النسخ الورقية من هذه الوثائق، ونقلها، وتخزينها، وتوزيعها. باع النهج القائم على " من استخدام الورق" الشبكي للجمعية وشبكات الترابط الخارجي بما صا الحاجة إلى المواد المطبوعة في الأ

## الجدول ٩٥ : البرنامج الرئيسي الرابع: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعممة (بالآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف	
	المبلغ	%	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ		صندوق الطوارئ
									الموظفون من الفئة الفنية
									الموظفون من فئة الخدمات العامة
١,٤	١٢,٧	٩٣٩,٦	٩٣٩,٦	٩٢٦,٩	٩٢٦,٩	٦٦٢,٩	٦٦٢,٩	٦٦٢,٩	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									العمل الإضافي
٧,٧	٦٢,٤	٨٧٠,٨	٨٧٠,٨	٨٠٨,٤	٨٠٨,٤	٥٦٥,٦	٥٦٥,٦	٥٦٥,٦	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
									الخبراء الاستشاريون
									مات والعتاد
-٢,٧	-٢٤,٦	١٢٤٢,٩	١٢٤٢,٩	١٢٧٧,٥	١٢٧٧,٥	١٠٠٠,٨	١٠٠٠,٨	١٠٠٠,٨	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
١,٣	٤٠,٥	٣٠٥٣,٣	٣٠٥٣,٣	٣٠١٢,٨	٣٠١٢,٨	٢٢٢٩,٣	٢٢٢٩,٣	٢٢٢٩,٣	المجموع

## الجدول ٩٦ : البرنامج الرئيسي الرابع: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع موظفي فئة الخدمات الموظفين العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	خ-ح-رر	خ-ح-رأ	مجموع ملاك المتصل بالحالات	١	٢	٣	٤	٥	١	٢	٣	٤	٥	١	٢	٣	٤	٥	ملاك المتصل بالحالات	المجموع الفرعي	ملاك المتصل بالحالات	المجموع الفرعي	ملاك المتصل بالحالات	المجموع الفرعي
٩	٤			٥																					
٩	٤			٥																					



## الجدول ٩٨ : البرنامج الفرعي ٤٢٠٠ : أمانة الجمعية

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			٤٢٠٠ أمانة الجمعية
	المبلغ	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة	
									لجنة الفنية
									الموظفون من فئة الخدمات العامة
١,١	٨,٧	٧٨٨,٤	٧٨٨,٤	٧٧٩,٧	٧٧٩,٧	٤٩٠,٥	٤٩٠,٥	٤٩٠,٥	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									العمل الإضافي
١,١	٢,١	١٨٧,٧	١٨٧,٧	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٧٥,٢	١٧٥,٢	١٧٥,٢	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
-	-								
-	-								
-	-								الخبراء الاستشاريون
									الأثاث والعتاد
-٤٨,٨	-٣٠,٠	٣١,٦	٣١,٦	٦١,٦	٦١,٦	٧٢,٦	٧٢,٦	٧٢,٦	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعاملين
-١,٩	-١٩,٢	١٠٠٧,٧	١٠٠٧,٧	١٠٢٦,٩	١٠٢٦,٩	٧٣٨,٣	٧٣٨,٣	٧٣٨,٣	المجموع

- أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ( )

الجمعية، والتكاليف المتصلة بالخدمات والعمل المؤدي

المعنية بالمباني الدائمة، ولجنة ( )

الميزانية والمالية باستثناء التكاليف المدرجة في إطار البرنامج الفرعي الخاص بهذه اللجنة.

## الجدول ٩٩ : البرنامج الفرعي ٤٤٠٠ : مكتب رئيس الجمعية

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاس إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			٤٤٠٠ مكتب رئيس الجمعية
	المبلغ	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة	
									الموظفون من الفئة الفنية
									الموظفون من فئة الخدمات العامة
									المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									العمل الإضافي
٢٢,٠	٢٢,٣	١٢٣,٨	١٢٣,٨	١٠١,٥	١٠١,٥	٩٣,٨	٩٣,٨	٩٣,٨	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
									الخبراء الاستشاريون
									الأثاث والعتاد
		٩٩,٧	٩٩,٧	٩٩,٧	٩٩,٧	٦٣,٢	٦٣,٢	٦٣,٢	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعاملين
١١,١	٢٢,٣	٢٢٣,٥	٢٢٣,٥	٢٠١,٢	٢٠١,٢	١٥٧,٠	١٥٧,٠	١٥٧,٠	المجموع

- أدرجت في إطار البرنامج (مكتب رئيس الجمعية) التكاليف المباشرة المتصلة بمكتب رئيس الجمعية، مثل تكاليف سفر الرئيس إلى لاهاي ونيويورك وأوروبا و  
ف الخدمات التعاقدية للنهوض بأود اللقاءات مع الدبلوماسيين والمسؤولين الرفيحي المستوى.

#### الجدول ١٠٠: البرنامج الفرعي ٤٥٠٠: لجنة الميزانية والمالية

٢٠١٦ النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)		٤٥٠٠ لجنة الميزانية والمالية
	المبلغ	%	الميزانية المتصلة بالحوالات المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات المجموع	الميزانية الأساسية	
							الموظفون من الفئة الفنية
							الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢,٧	٤,٠	١٥١,٢	١٥١,٢	١٤٧,٢	١٧٢,٤	١٧٢,٤	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
							العمل الإضافي
٨٣,٠	٤٩,٨	١٠٩,٨	١٠٩,٨	٦٠,٠	١٠٥,٨	١٠٥,٨	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
-	-						
-	-						
							الخبراء الاستشاريون
							الأثاث والعتاد
٣,٨	١٣,٠	٣٥٤,٨	٣٥٤,٨	٣٤١,٨	٢٥٧,٤	٢٥٧,٤	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعمالين
١٢,٢	٦٦,٧	٦١٥,٧	٦١٥,٧	٥٤٩,٠	٥٣٥,٦	٥٣٥,٦	المجموع

- أدرجت في إطار البرنامج الفرعي (لجنة الميزانية والمالية) التكاليف المباشرة المتصلة بلجنة الميزانية والمالية، مثل تكاليف الترجمة الشفوية المدرجة في إطار بند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات، وتكاليف الترجمة التحريرية المدرجة في إطار بند الخدمات التعاقدية، وتكاليف ، وخمسة أشهر من عمل مسؤول الإدارة في إطار المساعدة  
فة فيما يخص دورتي

للتوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية. والحال أنه أدرجت في إطار البرنامج الفرعيين  
دماتهم للمساعدة خلال الدورات وغيرها.

## هاء- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

## المقدمة

- تنتقل المحكمة إلى الجديدة في كانون الأول/ديسمبر . بيد أن العقد المبرم بين المحكمة (Federal Buildings Agency) فيما يخص المبنى في شارع Maanweg (المبنى Haagse Arc) والمبنى ذ في شارع Saturnusstraat (المبنى Haagseveste 1) ستنقضي مدته في نهاية الربع الثاني من عام على الترتيب.
- من الأول من كانون الثاني/يناير .
- وليس هناك اقتراح بشأن مستمّلات تدرج في عداد رأس المال خلال عام المباني.

## موارد الميزانية ٣٠٣٠,٠ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , ( في المئة)، يعزى إلى انقضاء مدة عقود الإيجار فيما يخص المباني المؤقتة على النحو المبين فيما يلي.

## النفقات التشغيلية العامة ٣٠٣٠,٤ ألف يورو

- يخص قسط من المبلغ المذكور أعلاه مقداره , ألف يورو استئجار مبنى Haagse Arc حتى آذار/مارس يخص مقداره , ألف يورو استئجار مبنى Haagseveste حتى انقضاء مدة في / .
- تُلّا بعض تكاليف الصيانة الوقائية للمبنيين عن الفترتين المذكورتين أعلاه. ويُقدّر أن يبلغ مقدار هذه التكاليف , .
- يخص المقدار ألف يورو تكاليف صيانة المباني الجديدة بموجب العقد الممدّد المبرم مع المقاول المتعهد لهذه المباني (شركة Courtys).

## الجدول ١٠١: البرنامج الرئيسي الخامس: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			٥١٠٠ المعاني
%	الملغ	المجموع	بالحالات	الميزانية المتصلة	المجموع	بالحالات	الميزانية المتصلة	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	
											الموظفون من الفئة الفنية
											الموظفون من فئة الخدمات العامة
											المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
											العمل الإضافي
											المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
											الخبراء الاستشاريون
											الأثاث وا
											المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعلمين
-٤٩,٥	-٢٩٦٩,٦	٣٠٣٠,٤		٣٠٣٠,٤	٦٠٠٠,٠		٦٠٠٠,٠	٥٩٠٠,٧		٥٩٠٠,٧	٥٩٠٠,٧
-٤٩,٥	-٢٩٦٩,٦	٣٠٣٠,٤		٣٠٣٠,٤	٦٠٠٠,٠		٦٠٠٠,٠	٥٩٠٠,٧		٥٩٠٠,٧	٥٩٠٠,٧
											المجموع

## واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

### المقدمة

- يدعم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم لدى المحكمة الجنائية الدولية ("الصندوق") الأنشطة التي نطاق اختصاص المحكمة وذلك بمساعدة المجني عليهم في الع إلى حياتهم الكريمة في مجتمعاتهم وإسهامهم فيها. ويؤدي الصندوق مهمتين: ( ) تسيير شؤون جبر الأضرار الذي تأمر به المحكمة بحق الشخص المدان ( ) تسخير موارد أخرى لصالح المجني عليهم وفقاً لأحكام المادة . ويقدم في إطار كلتا هاتين المهمتين الدعم إلى المجني عليهم في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة منذ الأول من تموز/يوليو .

### الغايات الاستراتيجية

- لئن كانت استراتيجية المحكمة واستراتيجية الصندوق متصلتين فإن الغايات الاستراتيجية للصندوق ترتبط تحديد بولايته المزدوجة المتمثلة في تقديم المساعدة إلى المجني عليهم وفي جبر أضرارهم ضمن إطار اختصاص المحكمة إطار تديري خا يخضع مجلس إدارة الصندوق بموجبه لمساءلة مباشرة من الدول الأطراف بشأن أنشطة الصندوق . كما إن مشاريع مساعدة المجني عليهم التي ينفذها الصندوق لا تمول من الاشتراكات المقررة بل تمول رئيسياً عن طريق التبرعات والهبات التي جهات خاصة؛ وهي تمول في حالة جبر الأضرار والغرامات والمصادرات، كما يمكن أن تأمر به المحكمة، / عن طريق استكمال ما ب" لمصندوق الاستئماني"، إذا قرر ذلك مجلس إدارة الصندوق .

- إن الغايات الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للمجني عليهم محددة في الاستراتيجية للفترة الممتدة حتى عام ، كما اعتمدها مجلس إدار في آب/أغسطس . وتُبر الاستراتيجية للصندوق الأهمية التي ينيطها مجلس إدارته بالأداء فيما يخص تنفيذ البرنامج وإدارته، والبروز للعيان والتقدير، والتطوير التنظيمي الفعال والناجح، والاستدامة المالية من أجل استكمال تطور الصندوق على النحو تتوخاه الدول الأطراف.

- وتمثل رسالة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في راب الأذى الناتج عن الجرائم التي تندرج ضمن نطاق اختصاص وذلك بالسهر على أعمال حقوق المجني عليهم من خلال توفير تعويضات جبر .

( ) ( ) ( ) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

( ) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وللإستزادة من المعلومات عن الأساس القانوني لهذا الصندوق يرجى الرجوع إلى

<http://trustfundforvictims.org/legal-basis>

كما يرد تعريفها في المواد

نظام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم (الوثيقة ICC-ASP/4/Res.3).

من نظام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.



- ويجري إعداد إطار نتائج الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ويُتوقع أن يُنجز خلال عام .  
تُعرف نتيجة هذه العملية، يتضمن النص السردي الحالي عرضاً دلاليّاً نواع النتائج الجاري إعدادها فيما يخص  
كلاً من الغايات الاستراتيجية للصندوق. ويُلاحظ أنه، إلى جانب الغايات الاستراتيجية، أعد الصندوق بياناً  
بالنتائج المتوخاة فيما يخص كلاً من المواضع النطاق دة في الخطة الاستراتيجية للفترة -

- الغايات الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للمجني عليهم وأنواع النتائج ذات الصلة المتوخى  
:

(أ) الغاية ١

تغلب المجني عليهم  
المصالحة وبناء السلام ضمن جماعاتهم  
في مه الصندوق من خلال برامج  
طريق

النتائج المتوخاة:

’ ’  
ر للمجني عليهم وجماعاتهم القيمة التعويضية المترتبة على الأذى الذي  
لحق بهم نتيجة الجرائم المدرجة ضمن إطار اختصاص المحكمة، من خلال تحقيق إعادة  
التأهيل البدني والنفسي وتقديم الدعم المادي (مهمة الصندوق المتمثلة في تقديم  
(

’ ’  
تصميم وتنفيذ ما تأمر به المحكمة من تعويضات م لجبر أضرار المجني عليهم،  
الصندوق التي تقرها المحكمة (مهمة الصندوق المتمثلة في  
جبر الأضرار).

(ب) الغاية ٢

صندوق الاستئماني للمجني عليهم، بمبات الجهات المانحة العامة والخاصة، و  
لإعمال برامجه وجبر الأ  
في الحالات التي تنظر فيها المحكمة.

النتائج المتوخاة:

’ ’  
مقدار تبرعات الدول الأطراف وأن يتسنى  
’ ’  
مقدار الهبات الخاصة الواردة بصورة أساسية من الجهات المانحة المؤسسية  
’ ’  
تخص مساهمات لضحايا العنف الجنسي والجنساني المنطلق والأذى  
وجبر الأضرار ذات الصلة.

## (ج) الغاية ٣

أن يكون الصندوق الاستثماري للمجني عليهم المنافع عن حقوق المجني عليهم في النظام القضائي العالمي والقطاع الإنساني من خلال تقديم تعويضات جبر الأذى التي تأمر بها اتخذ المبادرات في مجال المساعدة.

النتائج المتوخاة:

’ ، الاتصالات بالفعالية على نحو الصندوق على وجه التحديد المجني عليهم، بروز الصندوق للعيان بصفته (بما في ذلك بروزه فيما يتعلق بجمع الأموال) أن تتضح رسالته ومهامه ونتائج عمله.

## (د) الغاية ٤

أن يتكفل الصندوق الاستثماري للمجني عليهم، عاملاً؛ بتشارك التعاوني مع المحكمة، برشاد الإدارة الشفافية في جميع وأن يفني في طراف بتوفير الموارد الكافية به في إطار طة بها في إطار .

النتائج المتوخاة:

’ ، تكفل بالإدارة الرشيدة و الشفافية من خلال عمل مائة الصندوق المعاد تعاونه

’ ، أن تخصص موارد كافية في ميزانية البرنامج الرئيسي السادس للهبوض بوظائف الصندوق الرئيسية، بما في ذلك عمله الميداني،

- اعتمد مجلس إدارة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم في اجتماعه السنوي (الذي عقد من إلى آذار/مارس ) الافتراضات المتعلقة بميزانيته له ( ) البرنامج الرئيسي السادس من برامج الميزانية العادية للمحكمة. وقد وضعت هذه الافتراضات ضمن إطار الخطة الاستراتيجية للصندوق، بما في ذلك العوامل المسببة في الميزانية الواردة ضمنها، والتي تنص بإيجاز على ما يلي:

( ) استمرار تنفيذ البرامج التي تتعلق بمهمة الصندوق المتمثلة في المساعدة في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتنفيذ برامج جديدة تتعلق بمهمة الصندوق المتمثلة في المساعدة في عدد

( ) جبر الأضرار في قضية لوينغا وقضية كاتنغا المتعلقةين بأحداث وقعت في إقليم إيتوري بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومواصلة إسداء المشورة القانونية في هاتين القضيتين وفي قضية بمبا

(ج) مواصلة وزيادة الاستعانة بالخبرة الخارجية من خلال الاستشارات و استكمال قدرة الصندوق الداخلية على

( ) مواصلة الاستثمار لاجتذاب جهات مانحة مؤسسية إلى الصندوق في أسواق

(هـ) الصندوق المتأتية عن التبرعات بغية تكليف جهات خارجية بالأنشطة المتصلة بصورة مباشرة ببرامج الصندوق، والاستمرار بذلك على تحقيق تخفيف كبير لوطأة تكاليف البرنامج الرئيسي السادس التي تُج في الميزانية العادية للمحكمة؛

( ) مواصلة إضفاء الطابع اللامركزي على إدارة برامج الصندوق سهراً على نجاعة وفعالية العمل خلال الشركاء المحليين في تنفيذ مهام الصندوق، و

( ) كمة، في المقر وفي المكاتب الميدانية.

- وينوّه الصندوق الاستئماني للمجني عليهم إلى أن مجلس إدارته قرر أن يعهد إلى جهات خارج المتصلة بإجراء عمليات في إطار مهمته المتمثلة في وتكوين قدرات شركاء الصندوق وتصميم نظام المعلومات التدريبية ، ما سيموّل بموارد متأتية من التبرعات (مجموعه ) وبالتالي من موارد خا البرنامج الرئيسي السادس.

- إن نتائج سيرورة ReVision في عام ، سواء فيما يخص قلم المحكمة أم فيما يخص الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ستساعد إدارة الصندوق على تحديد ما تحتاج إليه أمانته في المستقبل (وبالتالي) بغية التكفل بالقدرة على التصدي للتحديات الماثلة أمامها بالنظر إلى رسالة الصندوق ومهامه. أما فيما يخص تحويل الوظائف وإعادة تصنيفها فينوّه الصندوق إلى نت في دورتها الرابعة والعشرين التي عقدت في نيسان/أبريل يمكن تدارس المسألين فيما يخص ميزانية عام . ويلاحظ الصندوق أن كان قد نُظر في تصنيفها لم تُقترح في نهاية المطاف ضمن إطار ميزانية عام المقترحة للبرنامج الرئيسي السادس. شمل التدارس الوظائف الحالية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة والوظائف الثابتة، القائمة في الميدان وفي لاهاي. ويتوقع أن يعاد النظر في استمرار لزوم عمليات التحويل وإعادة التصنيف المعنية وأن يجري تقييمها ضمن إطار سيرورة المراجعة المسماة ReVision، ما لمّا يكن قد أُجّز قبل الموعد (الداخلي) لتقدم أول مشروع للميزانية المقترحة في أيار/مايو .

- ومراعاة لما تقدم، يُقى في هذه الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي السادس على مقدار التكاليف المتعلقة بالموظفين كما كانت في عام ، ريثما يتخذ مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للمجني أمانته استناداً إلى التوصيات الناتجة عن المراجعة المسماة ReVision.

موارد الميزانية ٢٤٧٩,١ ألف يورو

( ) في المئة.

## الموارد من الموظفين

١ ٤٤١,٩ ألف يورو

صندوق من

( , ) .

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٧٨٤,٠ ألف يورو

- في : ( - ) موظف رئيسي معني بالبرامج )
- ( - ) معني بالبرامج على موظف معني
- ( - ) ، ومساعد معني بالبرامج ( - ) . وتمثل كل هذه الوظائف متطلباً
- في : ني بالبرامج ( - )
- ( - ) ( - ) منهنما اثنان يعملان في المكتب الميداني القائم في كمبالا وواحد يعمل في المكتب الميداني القائم في بونيا. وتمثل كل هذه الوظائف متطلباً مستمراً.

المساعدة المؤقتة العامة

٦٥٧,٩ ألف يورو

- ( , في المئة)، تعزى إلى أن بعض الوظائف قد استخدمت لسنة كاملة في حين أنها كانت قد أُدرجت في ميزانية عام لفترات أقصر.
- مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يسدي شاغل هذه الوظيفة إلى مجلس الصندوق وأمانته المشورة القانونية التخصصية فيما يتعلق بـ الأنشطة المدرجة ضمن نطاق مهتمتي الصندوق المتمثلتين في تقديم المساعدة وجبر الأضرار. ويشمل ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، إعداد المذكرات القانونية التي تـ تمثيل الصندوق خارجياً، وإسداء المشورة بشأن الجانب القانوني لإعمال التعويضات الممنوحة جبراً للأضرار بناءً على أوامر صادرة عن المحكمة.
- موظف معني بالبرامج يعمل في بونيا (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يحتاج الصندوق إلى الإبقاء على جهاز حد أدنى في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية القيام في الوقت المناسب وعلى نحو استجابي بمتابعة تنفيذ تدابير جبر الأضرار التي تأمر بها المحكمة، والسهر على الإشراف المناسب على الأنشطة المتصلة بمهمة الصندوق المتمثلة في المساعدة ومراقبة هذه الأنشطة مراقبة جيدة.
- موظف معني بجمع الأموال وبيروز الصندوق للعيان (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). الوعي وجمع ليؤتي تظافرها قوى لإنجاز المهام المنوط بالصندوق في إطار ولاية وغايات. وتلزم خبرة داخلية لتنويع مصاد الصندوق تنوعاً استراتيجياً، لكي تغدو في عدادها جهات مانحة إلى جانب طراف المانحة المتزايدة العدد. فشح ساسيتان متر من مهام الصندوق تستلزمان قدرة تخصصية في مجال تدبر العلاقات

- مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يراد بهذه الوظيفة في الصندوق من قدرة على النهوض بأود عبء العمل المزيد المتصل باحتياجات الصندوق في مجال تسيير شؤون برامج ومجال الاشتغالي.

- ستة مساعدين ميدانيين معينين بالبرنامج (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن شاعلي هذه الوظائف - في المكاتب الميدانية القائمة في كمبالا ( ) ( ) ( ) ونيروبي ( ) - يسهرون على المراقبة والإرشاد الميدانيين لشركاء الصندوق الذين يتولون التنفيذ، ويؤدون جودة وملاءمة الأنشطة التي تنفذ باسم الصندوق.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ١٠٣٧,٢ ألف يورو

- ( ) في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة الخبراء الاستشاريين الأثاث .

السفر ٣٣٦,٣ ألف يورو

- ( ) في المئة)، يلزم بصورة بأنشطة الصندوق البرنامجية (مهامه في مجال المساعدة وجبر الأضرار) الصندوق لمعيان وجمع الأموال، وبالمبادرات المتصلة بمجلس . ويعزى قسط كبير من هذه الزيادة إلى الأنشطة المتعلقة بمهمة الصندوق المتمثلة في جبر الأضرار.

- مجلس الصندوق ( ) وسفر أعضائه إلى (لقاءات أعضاء مجلس الإدارة المعني بالبرامج) الجهات المانحة وغيره صندوق الصندوق لمعيان وجمع ، وتكاليف تصميم وتنفيذ برامج جبر الأضرار، وتكاليف الزيارات الرامية إلى مراقبة البرامج في التنفيذ ذوي الصلة بالبرامج، لموظفي الصندوق.

الضيافة ٣,٠ آلاف يورو

- ( ) في المئة)، وهو يلزم الغير في سياق تدبر العلاقات الخارجية للصندوق.

الخدمات التعاقدية ٣٢٠,٠ ألف يورو

- ( ) في المئة)، يعزى قسط كبير منها إلى الأنشطة المتعلقة بمهمة الصندوق المتمثلة في جبر الأضرار.

- المخصّص ( , آلاف )  
وتكاليف اجتماعات مجلس إدارة الصندوق ( , ألف يورو)؛ وتكاليف نميطة برامجيات SAP  
مدبر المنح، بما في ذلك خدمات دعم الأعمال ( , ) ليف مترجمين خارجيين لترجمة الإز  
- ( , آلاف يورو)؛ وإجراء البحوث الأساسية من أجل المهمة المتمثلة في المساعدة وتنفيذ الأوامر  
بجبر الأضرار ( , ألف يورو)؛ وتكاليف إيجار السيارة ( , ألف يورو)؛ وتكاليف الطبع المحلي في  
( , ألف يورو)؛ وتكاليف طبع مواد خاصة بإبلاغ الجهات المانحة ( , ) .

التدريب ٢٩,٩ ألف يورو

- ( , في المئة). فيحتاج إلى  
يُح تدريب في مجال الإدارة للمساعد التنفيذي والموظف المعني بالبرامج والمساعد الإداري، وتدريب  
مواضيعي للمستشار القانوني والموظف المعني بجمع  
تدريب مختلف الأشكال متصل  
عمل الميداني.

الخبراء الاستشاريون ٣٠,٥٠ آلاف يورو

- ( , في المئة)، نتيجةً  
احتياج إلى خبراء استشاريين من أ  
تدابير جبر الأضرار وجمع  
- يُحتاج إلى خبراء استشاريين من أجل: إسداء المشورة التخصصية فيما يتعلق بجبر الأضرار ( ,  
( كتابة وتحرير التقارير الخاصة بالبرامج، وكتابة المقترحات ( , ) تقييم البرامج ودعم مراقبتها  
( , ) الصندوق جمع  
( , ) فعاليات جمع الأموال و  
( سفراء المساعي الحميدة للصندوق ( , آلاف ) .

اللوازم والمواد ٣,٠ آلاف يورو

- لا تغير في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف اللوازم المكتبية الأساسية وغيرها من

الأثاث والعتاد ٢٠,٠ ألف يورو

- يلزم المبلغ المطلوب لشراء و/أو استبدال معدات يُحتاج إليها في المكاتب الميدانية في أوغندا  
جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا .

## الجدول ١٠٢: البرنامج الرئيسي السادس: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

٦١٠٠ أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المتصلة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	المبلغ	%
الموظفون من الفد											
الموظفون من ففة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٦١,٩	٤٧٥,١	٧٣٧,٠	٢٣٦,٦	٥٠٣,٦	٧٤٠,٢	٢٣٩,٧	٥٤٤,٣	١٨٤,٠	٤٣,٨	٥,٩
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٧٧,٦	٨٥,٨	٢٦٣,٤	٢٢٨,٠	٢٩٥,٩	٥٢٣,٩	٢٦٤,٠	٣٩٣,٩	٦٥٧,٩	١٣٤,٠	٢٥,٦
الخبراء الاستشاريون											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٢٨,٤	١٩٦,٩	٤٢٥,٣	٢١٤,٨	٣٣٦,٨	٥٥١,٦	٣٦٣,٠	٦٧٤,٢	١٠٣٧,٢	٤٨٥,٦	٨٨,٠
المجموع	٦٦٧,٩	٧٥٧,٨	١٤٢٥,٧	٦٧٩,٤	١١٣٦,٣	١٨١٥,٧	٨٦٦,٧	١٦١٢,٤	٢٤٧٩,١	٦٦٣,٤	٣٦,٥

## الجدول ١٠٣: البرنامج الرئيسي السادس: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
ملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
الملاك المتصل بالحالات												
المجموع الفرعي												
المجموع												

## زاي- البرنامج الرئيسي السابع-١ والبرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة

### المقدمة

- يتألف البرنامج الرئيسي السابع- من برنامجين فرعيين هما البرنامج الفرعيان .
- ويتألف البرنامج الفرعي المباني (" ") . وسيواصل في إطاره خلال عام إدارة وتدبير عقد المقاول العام وجميع ما يتصل بذلك من شروعات الإنشاء.
- وعملاً بالقرار المشترك الذي اتخذته المحكمة ولجنة الرقابة في / غدا وع موحد يشمل أنشطة الإنشاء وأنشطة الانتقال بقيادة مدير المشروع. وتم توسيع نطاق مكتب مدير المشروع ليضم موظفي مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة سابقاً (الذي كان يسمى "مكتب مشروع المباني الدائمة")، الذي ألغي فحذف من ميزانية قلم المحكمة (البرنامج الرئيسي الثالث- ) (( والتراتب في رفع التقارير عنه، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بوقعه المالي على الدول الأطراف، والتهيئة لتحقيق وفورات عن طريق تحسين النجاعة من خلال ازدواج في الموارد والتكاليف.
- ويتصل البرنامج الفرعي بالدعم الحاسم الأهمية الذي تقدمه أقسام المحكمة إلى . شروعات الأموال المعنية للأقسام المنخرطة في دعم المشروع عن طريق إبرام اتفاقات بشأن مقادير الخدمات التي يقدمها موظفوها العاملون على المشروع لتعيين من يحل محلهم. وتم فيما يخص عام توسيع نطاق هذا ، وأعملت اتفاقات مماثلة للهبوض بأود هذه الزيادة في الأنشطة على أنجع ما يمكن.
- ويجري في إطار البرنامج الرئيسي السابع- لى قرض الدولة المضيفة، التي يتعين أن يتم في عام إلى الدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول شباط/فبراير .
- ميزانية الإ مجموعها ت إنفاقها، وبقائها. ويفاد في البيانات

لمحة للإ

الاجتماع السابع للجنة الرقابة الذي عُقد في / الوثيقة المتضمنة جدول أعماله ومقرراته، مرفقها الأول والثاني (المتاحان باعتبارهما المرفقين الأول والثاني بالتقرير عن الوثائق الرسمية ... الدورة الثالثة عشرة المستأنفة ... ٢٠١٥ (ICC-ASP/13/Res.6).  
 الوثيقة المتضمنة جدول أعماله ومقرراته، مرفقها الأول والثاني (ICC-ASP/12/43).



## الجدول ١٠٤ : البرنامج الرئيسي السابع - ١ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

٢٠١٦ النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)			٧١٠٠	
		الميزانية المتصلة		الميزانية المتصلة		المجموع وبما فيه			مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	
%		المبلغ	الحالات	المبلغ	الحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	
-	-									الموظفون من الفئة الفنية
-	-									الموظفون من فئة الخدمات العامة
-٣٧,٠	-١٦٥,٧	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣	٤٤٨,٠	٤٤٨,٠	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	٦٥٤,٢	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
										العمل الإضافي
		١٦٨,٠	١٦٨,٠	١٦٨,٠		٣٥٣,٠	٣٥٣,٠	٣٥٣,٠	٣٥٣,٠	المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
-	-									
-	-									
										الخبراء الاستشاريون
-	-									الأثاث والعتاد
-٥٠,٠	-٣٤٦,٥	٣٤٦,١	٣٤٦,١	٦٩٢,٦	٦٩٢,٦	٢٢٨,٠	٢٢٨,٠	٢٢٨,٠	٢٢٨,٠	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعاملين
-٣٠,٢	-٣٤٤,١	٧٩٦,٥	٧٩٦,٥	١١٤٠,٦	١١٤٠,٦	١٢٣٥,٢	١٢٣٥,٢	١٢٣٥,٢	١٢٣٥,٢	المجموع

## الجدول ١٠٥ : البرنامج الرئيسي السابع - ١ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

مجموع موظفي فئة الخدمات الموظفين العامة		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	٧١٠٠
٤	١	٣											مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
													لمنتصل بالحالات
٤	١	٣			١		١		١				المجموع الفرعي
													الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
١-		١-			-								الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
١-		١-			١-								الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
٣	١	١	٢				١		١				المجموع

١- البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

(أ) البرنامج الفرعي ٧١١٠: مكتب مدير المشروع

المقدمة

ICC-ASP/6/Res.1 في -  
بشهر المباني في  
الإدارة  
بالأجل

الجدول ١٠٦: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
<b>الهدف ٢-٧-١ من الأهداف ذات الأولوية</b>		
إجراء الانتقال إلى المباني الجديدة بصورة سلسة، دون أن يحدث أي انقطاع في الأعمال الأساسية وذلك مع السهر على توفير أفضل الظروف للموظفين ولسائر شاغلي هذه المباني	<ul style="list-style-type: none"> <li>التوفيق الإداري والمالي واختتام مشروع الإنشاء والانتقال كما يؤكد تقرير المراجع</li> <li>التكفل بتنفيذ العقد مع شركة Courtys على النحو السليم حتى نهاية فترته التي تحل بعد سنة من تاريخ إنجاز الأعمال (أيلول/سبتمبر)</li> </ul>	%
<b>الهدف ٢-٧-٢ من الأهداف ذات الأولوية</b>		
التخطيط لإجراء التسوية اللازمة للتوافق مع التغييرات في بنية المحكمة وعملاتها، مثل المراجعة المسماة ReVision التي يجريها قلم المحكمة، والاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي	<ul style="list-style-type: none"> <li>تيسير إعداد استدرج عروض المقاول الرئيسية لإدارة المرافق والمشاركة في إعدادها لضمان انتقاء المحكمة مقاولاً يتولى هذه الإدارة</li> </ul>	%

٤٩٠,٥ ألف يورو

موارد الميزانية

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , ( , في المئة).

٤٥٠,٣ ألف يورو

الموارد من الموظفين

- يتألف ملاك العاملين في ثلاث  
( , )

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٢٨٢,٣ ألف يورو

- يدير مكتب مدير مشروع المباني الدائمة مديره (من الرتبة - )، يسانده فريق صغير معني بالمشروع. ونظراً إلى استقالة مدير المشروع ومغادرته في / ، يُرتقب أن يلزم تعيين من يحل محله لفترة لا شهراً اعتباراً من ذلك التاريخ. ولذلك لا يُطلب فيما يخص عام في المئة من تكاليف

- لياً معنياً بالمباني الدائمة ( - )  
 ( - ) . يعتبر كل من هاتين الوظائف حاسمة الأهمية لل طيلة عام

- ولم يعد يُحتاج إلى المهام المضطلع بها في إطار وظيفة مسير ( - ) ، التي كانت تتمثل في توفير المزيد من الدعم لممثلي المستعملين النهائيين من بين وحدات المحكمة والتحقيق من إسهامهم في مرحلة تخطيط مشروع الانتقال وتدبر هذا الإسهام. وقد أعيدت هذه الوظيفة إلى قلم المحكمة.

المساعدة المؤقتة العامة ١٦٨,٠ ألف يورو

- مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥) لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). في عام الميزانية والمالية في طلب موارد مساعدة مؤقتة عامة من أجل البرنامج الرئيسي السابع- . يبلغ مشروع المباني الدائمة مرحلته النهائية في عام الآجال المت لجنة الميزانية والمالية، آخذة بالاعتبار الوظائف الشاغرة ضمن مكتب مدير المشروع وأشكال التأزر التي يمكن

شهوراً. وفي هذا الصدد دعت لجنة الميزانية والمالية قلم المحكمة إلى التكفل بأن تتوفر لمكتب مدير المشروع الموارد الكافية لإنجاز المشروع في الوقت المحدد.

- ولما كانت هذه الوظيفة أساسية فيما يخص المشروع في عام ، وحاسمة الأهمية للنجاح في إنجاز المشروع وإقفاله في عام ر الموارد اللازمة لها وفقاً لتوصية لجنة الميزانية والمالية.

الموارد غير المتصلة بالعاملين ٤٠,١ ألف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ، ( ) في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة

السفر ٥,٦ آلاف يورو

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , آلاف يورو ( , في المئة)، وهو يلزم المشاركة في مؤتمرات معنية بإدارة مرافق المنظمات الدولية وزيارات لمشاريع مرجعية فيما يخص إدارة المرافق.

الضيافة ٢,٥ ألف يورو

- لا تغير في المبلغ المطلوب. ويحتاج إلى المعني هذه . الإطعام .

الخدمات التعاقدية ٢٦,٠ ألف يورو

- على انخفاض مقداره , آلاف ( , في المئة). وتشمل :

( ) الترجمة التحريرية: لما كانت كمية على الترجمة بمواردها الداخلية غير احتياجات مكتب مدير المشروع في مجال الترجمة الحصول على خدمات ترجمة خارجية لترجمة ما يخص المشروع من رسائل ووثائق أخرى من الهولندية إلى الإنكليزية وبالعكس وترجمة بعض الوثائق (مثل النشرات الإخبارية ومضامين ما ينشر في شبكة التواصل العالمي (internet) ((intranet من الإنكليزية إلى الفرنسية. ويُنْتِج لتقديم هذه الخدمات المترجمون الذين يوصي بالاستعانة بهم قسم في المحكمة

( ) : لمواد العروض ا المناسب فيما يخص مشروع المباني الدائمة المنجز حديثاً. ويتعين لذلك الحصول على خدمات

التدريب ٢,٥ ألف يورو

- لا تغير في تدبّر هذه المرافق، ولا .

النفقات التشغيلية العامة ٢,٥ ألف يورو

- لا تغير في تكاليف النقل المتصلة .



## (ب) البرنامج الفرعي ٧١٢٠: الموارد من موظفي المحكمة

## المقدمة

- يتصل البرنامج الفرعي بالدعم الحاسم الأهمية المطلوب أن تقدمه أقسام المحكمة إلى المشروع. ويشهد مقدار الميزانية انخفاضاً كبيراً نظراً إلى أن المشروع سيُنجز عملياً وسيغدو المبنى الجديد قيد الاستعمال في كانون الثاني/يناير من المشروع من الناحية الإدارية والمالية بحلول نهاية عام .

٣٠٦,٠ آلاف يورو

## موارد الميزانية

- انخفاضاً مقداره , ( , في المئة).

٣٠٦,٠ آلاف يورو

## الموارد غير المتصلة بالعاملين

٣٠٦,٠ آلاف يورو

## الخدمات التعاقدية

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره , ( , في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف فعاليات متصلة بمراسم الافتتاح الرسمي الجديدة في عام ( , ألف يورو)، وتكاليف متصلة بإدارة المشروع وإعداد وثائق استدرج العروض لإبرام عقود إدارة المرافق على أساس الكلفة الإجمالية للملكية ( , ألف يورو)، والأتعاب العادية المترتبة ( , ) بدال المتعلقة بسائر التكاليف المتصلة بالمباني الجديدة وغير المشمولة لا بميزانية الإنشاء ولا ( , ألف يورو)، مثل المزيد من عمليات المراجعة التخصيصية المستقلة، والأتعاب القانونية المترتبة ترسية العقود و/أو قرارات هيئات التحكيم عند اللزوم .



## ٢- البرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المبانى الدائمة- فوائد القرض

### المقدمة

- في عام قبلت الجمعية عرض الدولة المضيفة منحها قرضاً خاصاً بمشروع المبانى الدائمة يصل مبلغه حتى مليون يورو كحد أقصى، يُردّ على مدى فترة مقدارها ، في المئة .
- وطلب الجمعية أنشأت المحكمة، في إطار ميزانيتها المقترحة لعام ، البرنامج ا - للإبلاغ عن الفائدة المتوقع أن تدفع على مبالغ القرض التي المحكمة من أجل مشروع المبانى الدائمة.
- تترتب التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع- إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة .
- وينص العقد المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة بشأن القرض على وجوب أن تدفع المحكمة في الاستحقاق (أي في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من ( / سنَد إلى السنَد .
- وبغية تقليل مبلغ الفائدة الذي تدفعه الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة، تُسحب المبالغ من القرض بصورة شهرية. ففي أجل أقصاه اليوم العاشر من كل شهر تقويمي تقوم المحكمة بإعلام الدولة كتابياً باحتياجاتها إلى التمويل بالسحب من القرض فيما يخص الشهر التقويمي التالي . ويقلّص عدد الأيام التي تستحق عنها الفائدة إلى حده الأدنى من خلال تقييم دقيق للاحتياجات إلى السيولة النقدية.
- قد تُل إلى تخفيض آخر لمبلغ الفوائد المستحقة من خلال تمديد الفترة التي يمكن فيها للدول الأطراف أن تأخذ بخيار الدفـ طيلة مرحلة الإنشاء حتى نهاية عام وأن تسدّد هذه الدفعة بحلول / .
- ويبين في الجدول أدناه مزيد من التفصيل أثر ذلك على السنوات المقبلة. ويعتزم في إطار المشروع السحب قرض الدولة المضيفة حتى تُ ووقف الاقتراض نـد إعادة المبانى المؤقتة إما في آذار/مارس أو في / . وبالتالي سيستحق على المحكمة دفع فوائد القرض للدولة المضيفة طيلة تلك الفترة.

الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة ... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/6/20) <sup>١</sup> الثالث، ICC-ASP/7/Res.1 والمرفق الثاني.

الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، القسم زاي.

الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة ... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20) <sup>٢</sup> الثالث، ICC-ASP/7/Res.1 الثالث.

الاتفاق المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ ب آذار/مارس

الاتفاق المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ ب آذار/مارس



## الجدول ١٠٩: أثر دفع الفوائد المستحقة عن القرض وتسديد مبلغه على مدى السنوات التالية\*

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ <sup>(*)</sup>	٢٠١٧ <sup>(*)</sup>	٢٠١٨ <sup>(*)</sup>
١- دفع الفوائد فقط	-	-	-	(**)	-
٢- أقساط تسديد القرض	-	-	-	(***)	٣ ٦٤٤ ٩٩٠
المبلغ المدفوع تسديدا لرأس مال القرض	-	-	-	(***)	٣ ٦٤٤ ٩٩٠
المستحقة عن القرض	-	-	-	(***)	٣ ٦٤٤ ٩٩٠
مجموع المدفوعات تسديدا للقرض	-	-	-	٣ ٦٤٤ ٩٩٠	٣ ٦٤٤ ٩٩٠
مجموع المدفوعات	١١١٩٠٤	١٠٦٠٥٩٦	٢٢٠١٨٣٣	٤٨٥٢٣٧٢	٣ ٦٤٤ ٩٩٠

(\*)

(\*\*) على أساس إلى وقف الاقتراض /

(\*\*\*)

فصاعداً ( ) إلى افتراض البدء في تسديد مبلغ القرض عند عقود استئجار المباني المؤقتة، المستهدف أن يجري في نهاية حزيران/يونيو عام

- يتعيّن على المحكمة، وفاءً بالتزاماتها القانونية تجاه الدولة المضيفة، أن تسدّد فوائد القرض إثر عمليات في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير

- وقد أرسلت في كانون الأول/ديسمبر مذكرة شفوية إلى كل من الدول الأطراف يُبيّن فيها مُقدّر مساهمتها في تحمل الفوائد المستحقة في عام ، والتي يجب على الدولة المعنية أن تسدّدها بحلول الثاني/يناير . وقد تتعيّن الاستعانة بصندوق رأس المال العامل لتسديد الفوائد المستحقة للدولة المضيفة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير إذا لم تحصل مساهمات الدول تحملاً لها في الأجل المحدّد. وينطبق ذلك التي تستحق في عا

- فترض أن يبدأ تسديد مبلغ القرض عند إنهاء عقود استئجار المباني المؤقتة، المستهدف أن يجري إما في آذار/مارس أو في حزيران/يونيو . فإذا لم يُتفقد بهذا الموعد فسيتكبّد مزيد من الفوائد على القرض في عام

## الجدول ١١٠: البرنامج ٧٢٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			٧٢٠٠	
	المبلغ	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	مشروع المباني الدائمة - فوائد القرض
%									
									الموظفون من الفئة الفنية
									الموظفون من فئة الخدمات العا
									المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									العمل الإضافي
									المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
									الخبراء الاستشاريون
									الأثاث والعتاد
									المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعاملين
	١٠٥,٩	١١٣١,٨	٢٢٠٠,٥	١٠٦٨,٧	١٠٦٨,٧	١١١,٩	١١١,٩	١١١,٩	المجموع

## حاء- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

## المقدمة

- في نه البرنامج (آلية) - ( )  
توفير ومجدية في .

في دورتها الثانية عشرة ولاية آلية الرقابة المستقلة المشتملة على التفتيش والتقييم والتحقيق وذلك في قرارها ICC-ASP/12/Res.6 . كما أقرت الجمعية في قرارها هذا إكمال ملاك الموظفين الدائمين لآلية الرقابة المستقلة بإضافة ثلاث وظائف من الفئة الفنية ووظيفة من فئة الخدمات العامة.

## موارد الميزانية ٣٤٥,٧ ألف يورو

- آلاف يورو ( ) في المئة) تعزى إلى افتراض أن أربع وظائف آلية الرقابة المستقلة ستشغل مع . أيضاً زيادة صغيرة في المخصصات لسد تكاليف الأسفار والنفقات التشغيلية العامة بسبب زيادة متوقعة في النشاط الميداني عندما يكتمل ملاك العاملين في هذا الجهاز بصورة كاملة.

## الموارد من الموظفين ٢٦١,٥ ألف يورو

- لف ملاك موظفي آلية الرقابة المستقلة من أربع وظائف ثابتة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٢٦١,٥ ألف يورو

- يتألف ملاك موظفي آلية الرقابة المستقلة من رئيسها (من الرتبة ف- )، واختصاصي رئيسي معني ( )، ومحقق معاون (م - )، ومساعد معني بالتحقيق/التقييم (من الرتبة خ ع- ر). وبتاريخ تقديم الميزانية لم تكن أي من الوظائف المعنية قد شُغلت، وذلك ريثما يعين الرئيس الدائم لآلية الرقابة . بيد أنه يُتوقع أن يتم تعيين رئيس آلية الرقابة المستقلة بحلول الربع الثالث من عام -رأ بحلول نهاية عام . وقد حُسبت الموارد من الموظفين في إطار ميزانية عام على أساس توقع أن المحقق المعاون (من الرتبة ف- ) سيكون قد عُيّن وتولى مهام عمله بحلول آذار/مارس وأن الاختصاصي الرئيسي المعني بالتقييم (من الرتبة ف- ) سيكون قد عُيّن وتولى مهام عمله بحلول نيسان/أبريل .

الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة ... ٢٠٠٩، ICC-ASP/8/Res.1

الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية عشرة ... ٢٠١٣، ICC-ASP/12/Res.6

٨٤,٢ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

- تغيير في المبلغ المطلوب. وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الأثاث والعتاد.

١٧,٧ آلاف يورو

السفر

- لاكتتمال ملاك العاملين في هذا .  
المطلوبة على افتراض أن تجرى خلال عام مهمتان ميدانيتان لإجراء تفتيش أو تقييم أو تحقيق و إضافية يقوم بها أحد الموظفين. وتلزم أيضاً مخصصات لسد تكاليف السفر لتمكين رئيس آلية الرقابة المستقلة أو موظفيها من المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة بولايتها.

٤٠,٠ ألف يورو

الخدمات التعاقدية

- تغيير في  
مات دعم لأنشطة تحقيق محددة الطابع تستلزم  
الابتدائية من عمل آلية الرقابة المستقلة في إعداد نظام لمسارات تسلسل الأعمال المصونة الأمن ونظام لتدريب المحتوى ومحفوظات إلكترونية للقضايا.

٦,٥ آلاف يورو

التدريب

- تغيير في  
من الفئة الفنية في تدريب  
إلى ترقية مهاراتهم التقنية والتكفل على نحو خاص بإحاطتهم بأفضل الممارسات الدولية في مجال اختصاصهم.

١٠,٠ آلاف يورو

النفقات التشغيلية العامة

- تغيير في  
عندما يكون قد تم إنشاؤه.

٢٠,٠ ألف يورو

الأثاث والعتاد

- تغيير في  
وهو يلزم لشراء أثاث وعتاد في أوائل عام  
في هذا الجهاز.

## الجدول ١١١ : البرنامج الرئيسي السابع-٥: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

آلية الرقابة المستقلة	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المتضمنة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥
	الميزانية الأساسية		الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية		الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية		الميزانية المتصلة	
	المجموع	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	المجموع	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	المجموع	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	
الموظفون من الفئة الفد	١			١			١			٠
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٢٧,٤			٢٥٥,٧			٢٥٥,٧			٠
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٢٧,٤			٢٥٥,٧			٢٥٥,٧			٠
المجموع الفرعي لتكاليف العاملين										
الخبراء الاستشاريون										
الأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين										
المجموع	١٢٧,٤			٣٣٩,٩			٣٣٩,٩			١,٧

## الجدول ١١٢ : البرنامج الرئيسي السابع-٥: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٦

آلية الرقابة المستقلة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٢-م	١-م	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين	
												خ-ع-رر	خ-ع-رأ
الملاك المتصل بالحالات										٣	١	٤	
المجموع الفرعي										٣	١	٤	
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعي													
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعي													
المجموع										٣	١	٤	

## طاء- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

## المقدمة

- يساعد مكتب المراجعة الداخلية المحكمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والاشتغالية بمراجعته المنتظمة للنظم والعمليات في شتى وحدات المحكمة. وتهدف المراجعات التي يجريها إلى تبيين مدى جودة تدبر التهديدات والفرص المحتملة (المخاطر)، ذلك ما إذا كان معمولاً بالسيرورات الصحيحة وما إذا كان يُتقيد بالإجراءات ملتفق عليها. كما يقدم هذا المكتب خدمات مشورية بناء على طلب إدارة المحكمة لها. إنه تقاريره إلى رئيس

## الجدول ١١٣: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٦

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرامي فيما يخص عام ٢٠١٦
الهدف ١		
الإسهام في تحقيق ما تنشده المحكمة من أهداف استراتيجية • عدد ما يُجرى من عمليات المراجعة مقابل عدد ست عمليات مراجعة كحد أدنى واشتغالية بتهيئة ما يطمئن الإدارة إلى نجاعة وفعالية التدبير وأطر المراقبة الداخلية وتدبر المخاطر من خلال أعمال		

٦٨٦,٠ ألف يورو

موارد الميزانية

- ( , ) في المئة) لسد الاحتياجات إلى التدريب، الذي يُعتبر متطلباً إلزامياً فيما يخص المراجعين المعتمدة مهارتهم.

٦٥٠,٠ ألف يورو

الموارد من الموظفين

- يتألف ملاك العاملين في مكتب المراجعة الداخلية حالياً من أربع وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف ( , ) .  
إضافية لكنه يحتاج إلى استمرار الوظيفة المشغولة حالياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة وتحويلها عند الإمكان إلى

٥٣٠,٤ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

التالي

- ( ) ، الذي يتولى عن تدبير شؤون المكتب الإدارية،  
المراجعة المستندة إلى تقييم المخاطر والإشراف على عمل المراجعين في مجال المراجعة. ويهيئ المدير ما  
يطمئن رؤساء أجهزة الثلاثة إلى فعالية ونجاعة الإدارة وتدبر المخاطر .
- ( ) ( - ) اللذان يُجريان عمليات  
ويضطلعان بمهام إضافية بناء على طلب المدير.
- المساعد المعني بالمراجعة (من الرتبة خ ع- ) الذي يساهم في إجراء المراجعات ويقدم دعماً إدارياً إلى  
مختصّ للمساعدة في إجراء المراجعات ثلثي وقت عمله).

١١٩,٦ ألف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

- المراجع المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر).  
في مكتب المراجعة الداخلية حالياً مراجع معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (من الرتبة ف- )، هو خبير في  
تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمراجعة في مجالها. إنه يساهم في وضع خطة المراجعة فيما يخص الأنشطة على  
صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويجري عمليات المراجعة في هذا المجال، ويساند زملاءه في عملهم  
صعيد مراجعة كل مسألة قد تتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. هذه التكنولوجيا مكانة متعاظمة في  
عمليات المحكمة، ويجب تناول المخاطر المرتبطة بها من خلال خطة العمل على صعيد المراجعة. وليس بين  
مة في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات  
والاتصال، الذي يُعتبر مجالاً تخصص . فتلزم وظيفة مختصة لمراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٣٦,٠ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالعاملين

- ( ) في المئة

١١,٨ ألف يورو

السفر

- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ( ) في المئة).  
المكتب من إجراء مراجعات أمنية في المكاتب الميدانية وفقاً لخطة عمله. فيجب أن تخضع المكاتب الميدانية لما لا  
يقبل عن مراجعة واحدة في السنة تستلزم زيارتها لتدارس أنشطتها .

٢٤,٢ ألف يورو

التدريب

- ( ) في المئة، تمثل  
إضافية في مجال تدريب فريق المكتب. ويُعتبر تدريب المراجعين بانتظام متطلباً إلزامياً. ويجب أن يتابع المراجعون  
ساعة في السنة لكي

مكتب المراجعة الداخلية معتمدون (بناء على توصية قدمها مراجعو الحسابات الخارجيون في عام ٢٠١٦). ويجب لتدريب المعنية متصلة على وجه التحديد بعمل المراجعين المعنيين وكفاءتهم وخبرتهم. دورة التدريب التي توفّر في إطارها ساعة من التدريب المهني المستمر مبلغاً يقارب ١٠ آلاف يورو إليه تكاليف السفر وبدل المعيشة اليومي (ما يبلغ في المتوسط ١٠٠٠ يورو).

#### الجدول ١١٤: البرنامج الرئيسي السابع-٦: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

مكتب المراجعة الداخلية ٧٦٠٠	مصرفات عام ٢٠١٤ (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بالآلاف اليوروات)		النمو في موارد عام ٢٠١٦ بالقياس إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة المجموع	المبلغ %	%
الموظفون من الفئة الفنية	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٦٨,٠	٤٦٨,٠	٥٣٠,٤	٥٣٠,٤	٦٢,٤	١٣,٣
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٦٨,٠	٤٦٨,٠	٥٣٠,٤	٥٣٠,٤	٦٢,٤	١٣,٣
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٤٣٨,٤	٤٣٨,٤	٤٦٨,٠	٤٦٨,٠	٥٣٠,٤	٥٣٠,٤	٦٢,٤	١٣,٣
العمل الإضافي	١٣١,٦	١٣١,٦	١١٣,٦	١١٣,٦	١١٩,٦	١١٩,٦	٦,٠	٥,٣
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	١٣١,٦	١٣١,٦	١١٣,٦	١١٣,٦	١١٩,٦	١١٩,٦	٦,٠	٥,٣
الخبراء الاستشاريون	٤,٩	٤,٩	٣٣,٧	٣٣,٧	٣٦,٠	٣٦,٠	٢,٣	٦,٠
الأثاث والعتاد	٣٠,٥	٣٠,٥	٣٣,٧	٣٣,٧	٣٦,٠	٣٦,٠	٢,٣	٦,٠
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالمعاملين	٣٠,٥	٣٠,٥	٣٣,٧	٣٣,٧	٣٦,٠	٣٦,٠	٢,٣	٦,٠
المجموع	٤٩٠,٩	٤٩٠,٩	٦١٥,٣	٦١٥,٣	٦٨٦,٠	٦٨٦,٠	٧٠,٧	١١,٥



## المرفقات

## المرفق الأول

مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٦، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٦، وصندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ نظرت في ميزان البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بهذه الميزانية الواردة في تقرير لجنة الميزانية والم (" ") تمه

## ألف- الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٦

- توافق على اعتمادات مجموعها يورو في أبواب الاعتمادات التالية البيان:

باب الاعتماد	بآلاف اليوروات
البرنامج الرئيسي الأول	الهيئة القضائية
البرنامج الرئيسي الثاني	,
البرنامج الرئيسي الثالث	,
البرنامج الرئيسي الرابع	أمانة جمعية الدول الأطراف
البرنامج الرئيسي الخامس	المباني
البرنامج الرئيسي السادس	أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم
البرنامج الرئيسي السابع-	مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
البرنامج الرئيسي السابع-	فوائد قرض مشروع المباني الدائمة
البرنامج الرئيسي السابع-	آلية الرقابة المستقلة
البرنامج الرئيسي السابع-	,
	١٥٣ ٢٧٢,٦

- تحيط علماً  
الخامس (المباني) وأن مساهمتها في الإسهام في تحمل تكاليف البرنامج  
يورو كما يشار إليه في القسم

- تحيط علماً أيضاً  
هذه الدفعات بكام  
قرض الدولة المضيفة البالغة  
الأطراف التي بخيار  
ر عليها اشتراكات تقابل البرنامج الرئيسي - (مشروع المباني الدائمة -  
(

- تحيط علماً كذلك بأن هذه المساهمات البرنامجية الذي يتعين  
أنصبه بتراكات مقرّ دول الأطراف ينخفض من  
إلى حصص اشتراكات وفقاً للمبادئ المبينة في القسم
- توافق أيضاً على الجدول التالي الموظفين لكل باب من أبواب الاعتمادات أعلاه:

أمانة الصندوق									
مكتب الهيئة القضائية	مكتب المدعي العام	قلم المحكمة	أمانة جمعية الدول الأطراف للمجني عليهم	الاستثماني المشروع	مكتب مدير المستقلة	آلية الرقابة الداخلية	مكتب المراجعة المجموع		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣٥	١٥٤	٢٤٩	٥	١١	٢	٣	٤٦٢	المجموع الفرعي	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٣	٦٤	٣٣١	٤	٣	١	١	٤١٨	المجموع الفرعي	
٤٨	٢١٨	٥٨٠	٩	١٤	٣	٤	٨٨٠	المجموع	

#### باء- صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٦

إن جمعية الدول الأطراف

تقرّر تحديد موارد صندوق رأس المال العامل لعام بمبلغ مقداره  
قلم المحكمة بإجراء سلف من هذا الصندوق وفقاً للأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية

#### جيم- جدول الأنصبه لتوزيع نفقات المحكمة

إن جمعية الدول الأطراف

- تقرّر فيما يخص عام أن تُحسب الاشتراكات المقرّرة التي يتعيّن على الدول الأطراف أن تدفعها على أساس جدول أنصبة متفق عليه، مستند إلى جدول أنصبة الاشتراكات الذي اعتمده الأمم المتحدة لتطبيقه على ميزانيتها العادية للفترة - ، معدّلاً وفق المبادئ القائم عليها تحديده
- تحيط علماً، فضلاً عن ذلك، بأنه ينبغي أن يطبّق على جدول أنصبة الاشتراكات المقرّرة الخاص بالمحكمة كل حد أقصى للاشتراكات التي تدفعها الدول ذات الاشتراكات الأكبر وأقل البلدان نمواً قد تقرّر الأمم المتحدة تطبيقه فيما يخص ميزانيتها العادية.

#### دال - تمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٦

إن جمعية الدول الأطراف

- تحيط علماً بأن مساهمات الدولة المضيفة في تحمل تكاليف المباني لمناظرة للبرنامج
- (مشروع المباني الدائمة - القرض) ستجعل مبلغ اعتمادات الميزانية الذي يتعين توزيعه نسبة اشتراكات مقرّرة على الدول الأطراف ينخفض إلى وتقرّر

وموارد صندوق رأس المال العامل البالغ مقدارها يورو، التي وافقت عليها الجمعية بموجب القسم ( ) والقسم بء من هذا القرار، على الترتيب، وفقاً للبند - - من النظام المالي

#### هاء - صندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف،

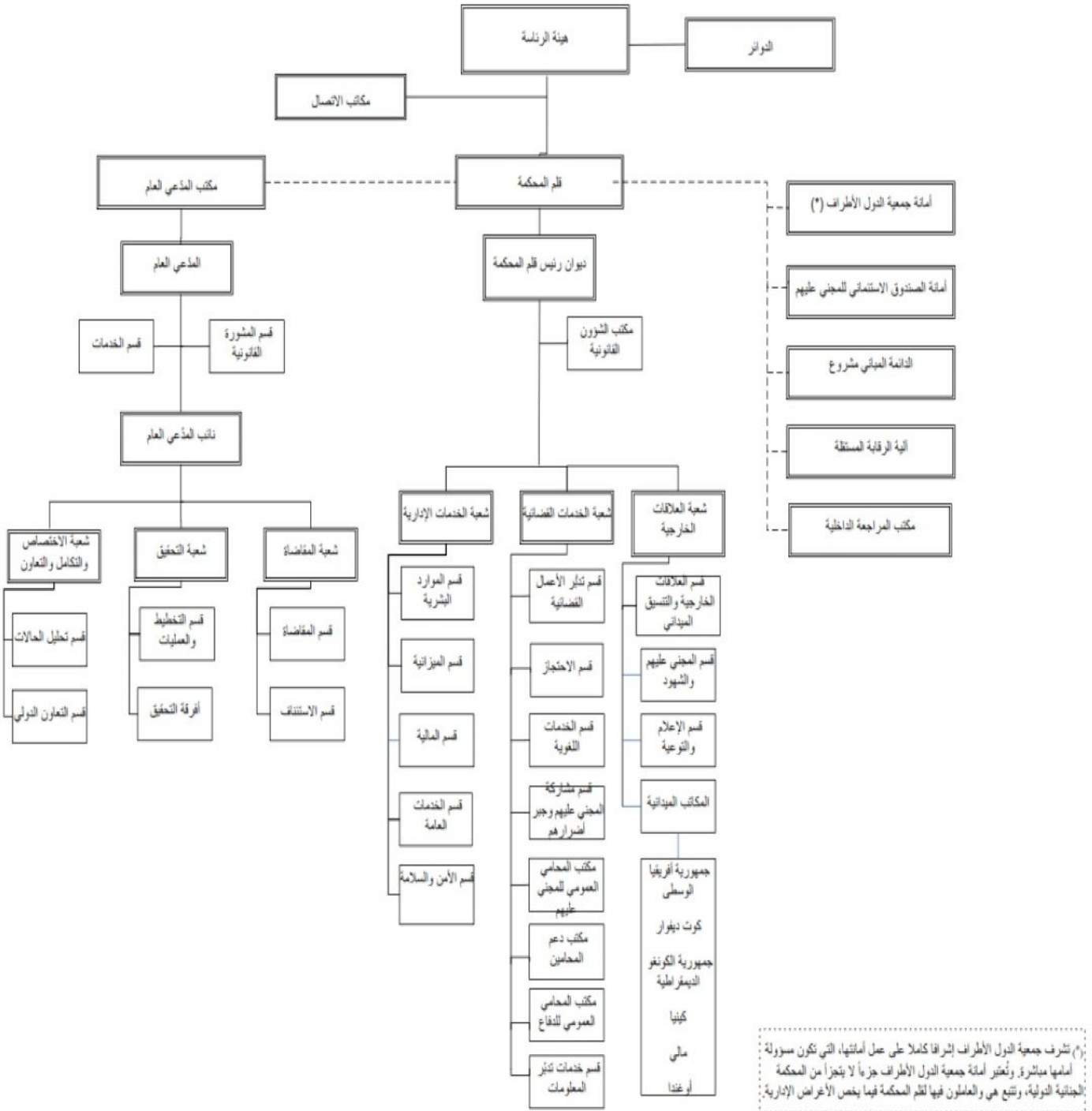
- الذي أنشئ بموجبه صندوق الطوارئ بمبلغ مقداره ICC-ASP/3/Res.4
- الذي طلبت فيه من المكتب النظر في الخيارات المتاحة لتجديد موارد صندوق الطوارئ وموارد صندوق رأس المال العامل؛
- وإذ تحيط علماً بالمشورة التي أسدتها اللجنة في التقارير عن أعمال دوراتها الحادية عشرة والثالثة عشرة
- تحيط علماً بأن مقدار موارد صندوق الطوارئ يبلغ حالياً ،
- تقرّر إبقاء موارد هذا الصندوق عند مستوى يتوافق مع حدها الأدنى البالغ ملايين يورو فيما يخص

تقرّر أنه ينبغي لها، إذا انخفض مقدار موارد الصندوق بحلول نهاية السنة إلى أقل من تبت في شأن تجديد موارده بحيث يبلغ مقدارها المبلغ الذي تستنسه، على أن لا يقل هذا المبلغ

تطلب من المكتب أن يُبقي قيد التدارس المقدار الأدنى لموارد صندوق الطوارئ البالغ ملايين يورو في ضوء المزيد من الخبرة بعمل هذا الصندوق.

## المرفق الثاني

## الهيكل التنظيمي للمحكمة



## الافتراضات والمعطيات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة

البرنامجية المقترحة
عدد جلسات المحكمة المخطط لعقدها خلال فترة
عدد عمليات التدارس الأولى
( )
( )
عدد أفرقة الدعم التابعة لقلم المحكمة المعنية بجلسات المحكمة
ض بأود تقدم الخدمات في جلسات المحكمة
عدد سائر اللغات المتصلة بالقضايا المنهوض بأود تقدم الخدمات

- أيام هي أيام العطل الرسمية - يوماً هي أيام الصيانة -  
 = +/- يوماً؛ لكل محاكمة، يوماً من أيام انعقاد الجلسات (ثلاث قاعات من قاعات المحكمة، وأربع محاكمات مخصّص لها ما مجموعه يوماً أخرى مخصّصة لسائر الجلسات (جلسات استعراض الحال، جلسة اعتماد التهم في قضية أنغوين، الجلسات في دعاوى الاستئناف، الجلسات المعنية بجبر الأضرار فيما يخص الدائرة الابتدائية الثانية)).

جمهورية أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، ليبيا، دارفور، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي، كينيا، أوغندا.  
 جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية (أ) (المليشيا المسماة "سيليكال")؛ جمهورية أفريقيا الوسطى -  
 "أنتي- "؛ ستة أشهر: أوغندا (قضية أنغوين) يليه تحقيق آخر. ستلزم خمسة أفرقة متكاملة، لأن كلاً من نصفي السنة سيشهد خمس عمليات تحقيق متزامنة.

مكراً (سيمون أغيبغو)، مالي ، جمهورية الكونغو الديمقراطية  
 - ، أوغندا (كوتي).  
 أفغانستان وكولومبيا وجورجيا وغينيا وهندوراس والعراق وتيجيريا وفلسطين وأوكرانيا.  
 الدائرة الابتدائية الأولى (قضية أنغيبغو و أهليه غوديه) -  
 كاتنغا، وقضية أنغوجولو أيضاً) (قضية بمبا) (قضية روتو و سنغ)  
 (قضية أتاغندا) (قضية بمبا وآخرين).  
 (روتو و سنغ)؛ جم -  
 (لوران أنغيبغو وشارل أهليه غوديه)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (بوسكو أتاغندا)، أوغندا (دومنيك أنغوين).

ثلاثة أفرقة؛ للنهوض بأود عدد من الجلسات المترامنة لا يقل عن ثلاث يلزم ثلاثة أفرقة كحد أدنى؛ وستكون هناك فترات متعاقبة تشهد ثلاث جلسات مترامنة، وجلستين مترامتين بسبب القيود المفروضة على تشكيل الدوائر ما يحول دون الأخذ بتشكيلات معينة لعقد جلسات مترامنة؛ وعليه يجب أن تعمل ثلاثة الأفرقة، مع العلم بأن عدد الأفرقة هذا هو الحد الأدنى الضروري الذي يمكن التقليل إليه، على أساس أنه سيتسنى للموظفين في الفترات التي تشهد انعقاد جلستين مترامتين أن يأخذوا إجازات؛ لكن قد يترتب على ذلك خطر في بعض مجالات العمل (انظر النصوص السردية ذات الصلة) في حالة غياب الموظفين غير المرتقب إبّان انعقاد ثلاث جلسا .

- الإنكليزية، - السواحلية الفصحى، - الكينروندا، - لغة الأشولي، -  
 - لغة النغالا.



## قائمة المستجدات الممكنة الحدوث التي قد تؤثر على ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة

- المستجدات الإجرائية التي تفضي إلى تأخير في الدعاوى القائمة:
- ( ) تأخير في الإيات بسبب عوائق غير متوقعة متعلقة بـ ( )
- (( )
- ( ) المسائل التي هي عرضة استئناف استئناف مام دائرة الاستئناف: سير يقاين) في القضايا
- الإيات فيما يخص جوهر القضايا المعنية.
- المستجدات الإجرائية غير المرتقبة حالياً:
- ( ) حالة مجلس للأى إلى المحكمة
- ( ) دول الأطراف حالات إلى المحكمة
- (ج) في تحقيق في حالات جديدة (بعد أن بذلك من الدائرة التمهيدية وتكون هذه الدائرة هذا الإيات ) لقاء القبض على لقاء القبض عليهم إلى المحكمة
- (هـ) تقديم شخاص إلى المحكمة القبض عليهم والمحتجزين في بلدان ( ) : أغبغبو؛ سيف الإسلام القذافي؛ عبد الله السنوسي
- ( ) ر مشاركة قاض و طرف رئيسي آخر في الإيات بسبب مرض خطير ( ) .

من المعتول اعتبار أن عدد الأشخاص المشمولين بتدابير الحماية يحتتمل أن يبقى عالياً في عام ( ) .  
والرعاية التي يقدمها قسم الخني عل شخصاً ( ) من معاليهم في .

## المرفق الخامس (أ)

## قائمة الغايات الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧)

الغاية ١: في مجال القضاء والمقاضاة	الغاية ٢: في مجال الإدارة والتدبير	الغاية ٣: في مجال التعاون والدعم
- علو درجة جودة الإجراءات السريعة في هذه الإجراءات، والمضي في الوقت نفسه في إضفاء المزيد من الدقة على المعايير القضائي والتشجيع على إعداد سيرورات	- التدبير المتسق والإدارة الـ بالقياس إلى لمهام القضائية المنوطة بالمحكمة وتدبر التغيير على نحو نشط، مع الحفاظ للمستجدات غير المتوقَّ	- تيسير عمل جمعية الدول الأطراف في ممارسة رقابتها الإدارية مع الاحترام الكامل
- إجراء عمليات تدارس أولي عالي درجة استدامة العمل بمعايير رفيعة للنزاهة والمراس المهني واحترام التنوع	- المضي في عن طريق تعزيز الإحاطة والـ والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير	- تشجيع الدول على التعاون الكامل والآتي في الأساس، بما في ذلك التقيد الصادرة عن المحكمة مثل الأوامر بالقبض
- ضمان حقوق الدفاع في محاكمة عادلة	- تهيئة واستدامة بيئة صحية مشجعة وغيرهم من المشاركين في عمل المحكمة، والسعي إلى تهيئة فرص لتطوير مساهمهم المهني ولحركهم	- شجيع الدول على أن تبرم مع المحكمة العقوبات وإعادة توطين الشهود والإفراج المؤقت وسائر أشكال إطلاق السراح
- التكفل بمشاركة المحني عليهم في الإجراءات وتمثيلهم فيها على نحو ملائم ومجد	- التكفل بتقديم الدعم الفعال والكافي للأنشطة القضائية والإدارية	- العمل مع الدول الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى الانفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها ودعمها في لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في
- السهر على جبر الأضرار بصورة مجدبة والنجاح في تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار، وبما في ذلك تطبيق مبادئ متسقة فيما يخص جبر أضرار المحني عليهم	- المضي في تقوية السيرورات المعمول بها في لتنخطيط والميزنة على نحو استراتيجي، بما في ذلك تدبُّ لمخاطر الأداء على نحو ناجح	- العمل بالتعاون مع الدول الأطراف الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وتيسير تنمية القدرات الوطنية على تحقيق
- بالمحكمة والسيرورات المعمول بها المحني عليهم والتفاهم معهم بحسب مراحل الإجراءات	- التكفل بإجراء الانتقال إلى المباني الدائمة بصورة فعالة في موعده المقرر وبنجاحته بالقياس إلى تكاليفه، ثم استعمال هذه المباني على نحو يتسنى به استغلال كل الإمكانات الجديدة التي تتيحها على نحو	
	- توفير القدر الوافي من الأمن للموظفين وغيرهم من الأشخاص والقدر الوافي من أمن ا	



## المرفق الخامس (ب)

قائمة الغايات الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى

عام ٢٠١٨)

- ( ) الارتقاء بجودة الأداء فيما يتعلق بالمهام المنوطة بالمكتب ضمن إطار ولايته
- ( ) الغاية الاستراتيجية ١: رس الأولي، وعمليات التحقيق، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة
- ( ) الغاية الاستراتيجية ٢: الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل كبة بحق الأطفال
- (ج) الغاية الاستراتيجية ٣: جودة ونجاعة التدارس الأولي وعمليات
- ( ) الغاية الاستراتيجية ٤: المضي في تكييف قدرات المكتب على التحقيق والمقاضاة وشبكتة ذات الصلة مع البيئة العلمية والتكنولوجية المعقدة و
- ( ) تهيئة الظروف اللازمة لاضطلاع المكتب بالمهام المنوطة به في إطار ولايته
- ( ) الغاية الاستراتيجية ٥: التوصل إلى جعل قَدَّ المكتب قَدًّا أساسياً يتيح له تلبية المتطلبات منه بحيث يتسنى له الاضطلاع بوظائفه بالمستوى اللازم من الجودة والفعالية والنجاح
- ( ) الغاية الاستراتيجية ٦: الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع
- (ج) الغاية الاستراتيجية ٧: تكييف استراتيجيات المكتب الخاصة بالحماية مع التحديات الأمنية
- ( ) الغاية الاستراتيجية ٨:
- ( ) الإسهام في أعمال استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة بغية المضي في الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تُعنى بها المحكمة
- ( ) الغاية الاستراتيجية ٩: العمل مع الشركاء لوضع استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة بغية الإفلات



## المرفق السادس (ج)

## قائمة الوظائف المعاد تصنيفها لعام ٢٠١٦

تسمية الوظيفة		الرتبة		
فأصبحت	كانت	الجهاز / القسم	الجديدة / المطلوبة	الحالية
موظف قانوني	مساعد معني بالبحوث	الهيئة القضائية/	-	-
موظف قانوني	مساعد معني بالبحوث	الهيئة القضائية/	-	-
موظف قانوني	مساعد معني بالبحوث	الاستئناف / الهيئة القضائية/	-	-
<b>المجموع للهيئة القضائية: ٣</b>				
رئيس وحدة استراتيجيات الحماية	رئيس وحدة استراتيجيات الحماية	/	-	-
معاون معني باستراتيجيات الحماية	محلل مساعد (في وحدة استرات	/	-	-
موظف معني باستراتيجيات الحماية ( )	محلل	/	-	-
موظف قانوني	مساعد قانوني	/	-	-
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون				
مستشار معني بتعاون الدولي	مستشار معاون معني بتعاون	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	-	-
مستشار معني	مستشار معني بتعاون	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	-	-
معني بتعاون	موظف مساعد معني بتعاون	/	-	-
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون				
موظف معني بالإعلام	موظف معني بالإعلام	/	-	-
موظف قانوني	مساعد قانوني	/	-	-
<b>المجموع لمكتب المدعي العام: ١٢</b>				
<b>مجموع الوظائف المعاد تصنيفها = ١٥</b>				

\* خبير خارجي مختص بالتصنيف استحقاق الرتب الجديدة المبينة أعلاه. وإضافةً إلى ذلك أكد هذا الخبير : إعادة تصنيف خمس وظائف لمساعدين معينين بدعم الإجراءات الابتدائية - لتصبح من الرتبة خ ع- تغيير رتبة رئيس قسم التخطيط والدعم (ف- ) ولا رتبة الموظف المعني ( - ) ولا رتبة المساعد المعني بالعمليات (خ ع- ) .

## المرفق السادس (د)

## قائمة الوظائف المحوَّلة لعام ٢٠١٦ (من وظائف مساعدة مؤقتة إلى وظائف ثابتة)

عدد الوظائف	الرتبة	من عام ٢٠١٥	إلى عام ٢٠١٦	القسم / البرنامج	تسمية الوظيفة
	-				موظف قانوني معاون
	-				موظف قانوني معاون
<b>المجموع للهيئة القضائية: ٤</b>					
	-				مترجم (إلى الإنكليزية)
	-				مترجم (إلى الفرنسية)
	-				مترجم (إلى الإنكليزية)
	-				مترجم (إلى الفرنسية)
	-				مساعد معني
	-			شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	ر معني بالتعاون الدولي
	-			شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	محلل
	-			شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	محلل
	-			شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	مستشار معاون معني بالتعاون الدولي
	-				محقق رئيسي
	-				محقق رئيسي
	-				مساعد معني
	-				
	-				قانوني رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية
	-				قانوني رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية
	-				قانوني رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية
	-				قانوني رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية
	-				محام معني بدعاوى الاستئناف
	-				محام معني بدعاوى الاستئناف
	-				قانوني معني بالإجراءات الابتدائية
	-				قانوني معني بالإجراءات الابتدائية
<b>المجموع لمكتب المدعي العام: ٢١</b>					
<b>مجموع الوظائف المحوَّلة: ٢٥</b>					

## المرفق السادس (هـ)

## رواتب القضاة ومستحققاتهم لعام ٢٠١٦ (بآلاف اليوروات)

التكاليف	هيئة الرئاسة:
'	
٢٨,٠	المجموع الفرعي لهيئة الرئاسة
التكاليف	الدوائر: ١٨ قاضياً
'	—
'	
٤ ٧٥٧,٣	المجموع الفرعي للدوائر
'	المستحقات عن الإجازات السنوية المتجمعة
'	المستحقات عن عمليات إعادة التوطين
'	مقدّر نفقات إجازات زيارة الوطن ومنح التعليم
'	بين على الإصابات بسبب الخدمة -
٥٨٣,٧	المجموع الفرعي للمتطلبات الأخرى
٥ ٣٦٩,١	مجموع رواتب القضاة ومستحققاتهم لعام ٢٠١٦



## جدول تلخيصي بحسب وجوه الإنفاق

المحكمة جمعاء	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)			السمو في موارد عام ٢٠١٦ بالتقريب إلى عام ٢٠١٥	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	المبلغ	%
التضامن	٤ ٤١٨,٦		٤ ٤١٨,٦	٥ ٤٨٦,٨		٥ ٤٨٦,٨		٥ ٣٦٩,١	-١١٧,٧	-٢,١	
الموظفون من الفئة الفد											
الموظفون من فئة الخدمات العامة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٢ ٠٠٩,٧	٣٠ ٠٤٧,٤	٦٢ ٠٥٧,١	٦٥ ٧٤٤,٢	٣١ ٧٤٠,٤	٩٧ ٤٨٤,٦	٣٦ ٩٢٦,٦	٣٩ ٤١٤,٣	١٠ ٥٩٦,٧	١٦,١	
العمل الإضافي											
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	٤ ٥٣٦,٤	١٢ ٥٨٠,٤	١٧ ١١٦,٨	١٩ ٩٦٧,٨	٢ ٩٨٧,٦	٢٢ ٩٥٥,٤	٢٣ ٢٨٢,٥	٢٣ ٢٨٢,٥	٤ ٨٧٤,٨	٢١,٢	
الخبراء الاستشاريون											
مهام الدفاع											
مهامهم											
الأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعمالين	١٦ ٥١٣,٤	١٧ ٥٨٥,٦	٣٤ ٠٩٩,٠	١٨ ٤٤٣,٩	١٨ ٠٣٥,٣	٣٦ ٤٧٩,٢	١٨ ٣٦٥,٢	٢٥ ٣٦٧,١	٧ ٢٥٣,٢	١٩,٩	
المجموع	٥٧ ٤٧٨,١	٦٠ ٢١٣,٤	١١٧ ٦٩١,٥	٨٤ ١٨٨,١	٥٠ ٧٧٥,٧	١٤٠ ٦٦٣,٦	٥٥ ٥٩٤,٦	٦٤ ٧٨١,٦	٢٢ ٦٠٧,٠	١٧,٣	

## المرفق الثامن

## ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي

وفقاً للقسم تساعاً من قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/9/Res.4 لم تخصص موارد لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي في ميزانية عام البرنامج المقترحة. فإذا حدث أن وافق الاتحاد الأفريقي على طلب المحكمة فتح مكتب اتصال في أديس أبابا فإن المحكمة ستخطر اللجنة بالحاجة إلى استخدام مبلغ من صندوق الطوارئ يصل حتى المقدار المدرج في ميزانية المحكمة المقترحة لعام المكتب المعني.

ميزانية عام ٢٠١٦ المقترحة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٥ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	مصرفات عام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)	١٣٢٠
الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي
الميزانية الأساسية بالحالات	الميزانية الأساسية بالحالات	الميزانية الأساسية بالحالات	القضاة
			الموظفون من الفئة الفنية
			الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢٣٩,٧	٢٣٩,٧		المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
			العمل الإضافي
			المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين
			الخبراء الاستشاريون
			الأثاث والعتاد
١٣٤,١	١٣٤,١		المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين
٣٧٣,٧	٣٧٣,٧		المجموع

الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20) المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/9/Res.4.



## المرفق التاسع

## الإيرادات المقدّرة للفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ (بملايين اليوروات)

الوصف	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الاشتراكات المقرّرة	'	'	'	'	'	'
المجموع	١٠٤,٠	١٠٩,٢	١١٥,٥	١١٩,٠	١٢٤,٨	١٥١,٣



## المرفق العاشر

## بيانات الإيرادات المقدّرة لعام ٢٠١٦ للصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً

البند	باليوروات
مقدّر الإيرادات لعام ٢٠١٦	
تبرعات المانحين	
المجموع الفرعي للإيرادات	٥٠.٠٠٠
مقدّر المصروفات لعام ٢٠١٦	
ليف الإدارة	
المجموع الفرعي للمصروفات	٥٠.٠٠٠
صافي الإيرادات لعام ٢٠١٦	٠



## الجزء باء

## التقريران المقدمان من لجنة الميزانية والمالية

## ١- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين (ICC-ASP/14/5)

المحتويات	الفقرات
-	.....
- افتتاح الدورة	.....
-	.....
-	.....
- النظر في الم	المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها
-	.....
-	حالة تسديد الاشتراكات
-	الدول المتأخرة في تسديد اشتراكاتها
-	.....
-	أداء البرامج في إطار ميزانية عام
-	أداء البرامج في إطار ميزانية عام :
-	.....
-	تعديلات النظام المالي والقواعد المالية
-	.....
-	.....
-	.....
-	ميثاق المرا
-	المسائل الإدارية
-	الدروس المستفادة وأوجه التآزر في هيئة الرئاسة
-	أي تأثير على الخطة الاستراتيجية الم
-	أوجه التآزر المحددة بعد مشروع المراجعة
-	السياسة بشأن الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين
-	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
-	الصندوق الاستئماني للضحايا - إدارة مخاطر أسعار الصرف
-	حبر الأضرار
-	الإفصاح المالي
-	.....
-	.....

- السن الالزامية لإنهاء الخدمة ("سن التقاعد").....
- التمثيل الجغرافي .....
- تحويل الوظائف الممولة منذ مدة طويلة من المساعدة المؤقتة العامة إلى .....
- ..... ( ) القصير
- إعادة تصنيف الوظائف.....
- .....
- .....
- .....
- ..... المباني الدائمة .....
- ..... إيجار المباني المؤقتة .....
- .....
- .....

حالة تسديد الاشتراكات / :

المرفق الثاني:

المرفق الثالث: أداء الميزانية بخصوص الإخطارات المقدمة لاستخدام صندوق الطوارئ في عام

تعديلات النظام المالي والقواعد المالية :

:

## أولاً - مقدمة

## ألف - افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم العمل

- (" ") تي شملت عشر جلسات، في مقر المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في لاهاي، في الفترة من / إلى . فيرنانديس، كلمة ترحيب بمناسبة افتتاح .
- وقد دُعيت اللجنة إلى الانعقاد في تَه وفقاً لقرار جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") الذي أُخذ في لدورتها الثالثة عشرة المعقودة في الأول/ديسمبر .

## انتخاب أعضاء المكتب

- كارولينا ماريا فيرنانديس- ( ) تَه جوهاني ليميك (استونيا) بتوافق الآراء نائب نظامها الداخلي وعملاً بالممارسة المتمثلة في التناوب السنوي في شغل منصب نائب الرئيس. وأُعرِيت غيرد سوب (ألمانيا)، لتفانيه في العمل. أُدسييت (كندا) مقررًا.
- وقدمت أمانة جمعية الدول الأطراف ("الأمانة") الخدمات السيد فخري الدجاني أميناً لها.
- رت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال التالي (CBF/24/1/Rev.1):
  - ( ) افتتاح
  - ( )
  - ( )
  - ( )
  - ( ) حالة تسديد الاشتراكات
  - ( ) ل المتأخرة في تسديد اشتراكاتها
  - (ج)
  - ( ) صندوق الطوارئ: الإخطارات والتعديلات في النظام المالي والقواعد المالية
  - (هـ) أداء البرامج في إطار ميزانية عام
  - ( ) أداء البرامج في إطار ميزانية عام :
  - ( ) توفير في المائة من الموارد المخصصة في مكتب المدعي العام للتحقيق في عام
  - (ح) الكفاءات الإضافية في قلم المحكمة (وفورات تبلغ في المائة)
  - ( )
  - ( )
  - ( )

- (ج) ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات  
( ) المسائل الإدارية  
( ) الدروس المستفادة وأوجه التأزر في هيئة الرئاسة  
( ) أي تأثير على الخطة الاستراتيجية المقبلة لمكتب المدعي العام  
(ج)  
( ) أوجه التآ  
(هـ) الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين  
( ) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام  
( ) نتائج التي حققها الصندوق الاستئماني للضحايا من ودائعه غير المقومة باليورو  
(ح) جبر الأضرار  
( ) الإفصاح المالي  
( )  
( )  
( )  
(ج) التمثيل الجغرافي  
( ) إعادة تصنيف الوظائف  
(هـ) التسلسل الإداري  
( )  
( ) مجلس مراجعة الاختيارات  
(ح) ط قصير  
( )  
( )  
( ) برنامج الموظفين المبتدئين من الفئة الفنية  
( )  
( )  
( ) المباني الدائمة  
( ) بما في ذلك التكلفة الكاملة للملكية  
( ) استخدام خبرة المحكمة في إطار اتفاقات الخدمة الداخلية  
( )

- ورحبت اللجنة بالأعضاء الجدد المنتخبين في الدورة الثالثة عشرة للجمعية وأعربت عن شكرها البالغ للزملاء السابقين لأسهامهم في أعمال اللجنة. أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم الدورة الـ :

- ( ) ( )  
( ) ( )  
( ) ير ( )  
( ) فوزي غرايبة (الأردن) ( )

- ( ) ( )  
 ( ) جوهاني لي ( )  
 ( ) ريفومانانتسوا أورلاندو روبيمانانا (مدغشقر)  
 ( ) غيرد ساوب (ألمانيا)  
 ( ) ( )  
 ( ) ( )  
 ( ) ( )

- البرامج الرئيسية للمحكمة إلى الإدلاء ببيانات أمام اللجنة: هيئة  
 . فضلاً عن ذلك، أدلى رئيس لجنة الرقابة المعنية بالمباني الدائمة  
 ("لجنة الرقابة") السيد روبيرتو بيليلي ببيان. وأعربت اللجنة عن تقديرها لهذه البيانات.

### باء- مشاركة المراقبين

- لشؤون الإدارة والميزانية التابعة للأمم المتحدة إلى  
 الإدلاء ببيان، ووافقت على وممثلي مجلس  
 للإدلاء ببيان، كما وافقت على الطلب المقدم من المراجع الخارجي للحسابات لحضور  
 الحسابات. وأعربت اللجنة عن تقديرها لهذه البيانات.

### ثانياً- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين

#### ألف- المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية

##### ١- حالة تسديد الاشتراكات

- الاشتراكات حتى / ( )  
 :  
 ( ) الاشتراكات غير المسددة عن السنوات السابقة تبلغ  
 على القرض للمباني الدائمة؛  
 ( )  
 (ج) أن الفائدة التي تولدت م ام القرض للمباني الدائمة في عام

- ولاحظت اللجنة أنه، حتى /  
 ( , في المائة) من الاشتراكات المستحقة في عام  
 نفس التاريخ، بلغت الاشتراكات غير المسددة  
 غير المسددة لتجديد موارد صندوق الطوارئ .  
 .

- وبحلول في تسديد المباني الدائمة  
الدول الأطراف في تشييد المباني الدائمة  
غير أن آخر من الدول الأطراف اختار ع طلب  
تغطية حصته في التشييد بقرض .  
تسديد دفعة واحدة تغطية مدفوعات الفائدة المستحقة على القرض من الدولة المضيفة. وبلغت  
غير المسددة على هذا القرض في عام ، حتى /  
( يورو في يورو في ع ) فأصبح مجموع الاشتراكات غير

- حتى / في المائة من  
الاشتراكات المستحقة في ، في المائة في عام . وعلى الرغم من هذا  
دولة فقط من مجموع الدول الأطراف  
دولة بتسديد اشتراكاتها بالكامل.

- ونظراً للالتزام القانوني للمحكمة بدفع الفائدة وفي المستقبل بتسديد القرض المتعلق  
بالمباني الدائمة أيضاً، من الأهمية بمكان أن تقدم الدول الأطراف إسهاماتها في الوقت المناسب.  
وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى انخفاض التدفقات النقدية المتاحة للمحكمة لأنشطتها التشغيلية  
الأساسية. وحثت اللجنة جميع الدول الأطراف على بذل قصارى جهدها لضمان توافر الأموال  
الكافية للمحكمة طوال العام، وفقاً للقاعدة ٥-٦ من النظام المالي والقواعد المالية. وعلاوة على  
ذلك طلبت اللجنة إلى الأمانة إبلاغ الدول الأطراف بالفائدة المستحقة عليها.

## ٢- الدول المتأخرة في تسديد اشتراكاتها

- "لا يكون للدولة الطرف التي  
اشتراكاتها المالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان  
المتأخر عليها مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدة عنها".  
حجة أنه، حتى / دولة طرفاً متأخرة عن تسديد اشتراكاتها  
وبالتالي لن يحق لها التصويت وفقاً للفقرة  
الأطراف المتأخرة في تسديد اشتراكاتها مرتين في عام بالحد الأدنى للمدفوعات التي

الإعفاء من فقدان حق التصويت. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تقوم مرة أخرى بإبلاغ الدول  
الأطراف المتأخرة عن تسديد اشتراكاتها بالاشتراكات المستحقة عليها مع تسليط الضوء على  
التزامها بالميزانية. وأوصت اللجنة جميع الدول الأطراف التي عليها متأخرات بتسوية حساباتها مع  
المحكمة في أقرب وقت ممكن.

## ٣- الأرصدة النقدية واستثمار الأموال السائلة



- نظرت اللجنة في تقرير المحكمة عن استثمار الأموال<sup>(١)</sup>. إلى أنه كان  
بجوزة المحكمة، حتى منتصف آذار/مارس  
في المائة من هذه الأرصدة مستثمرة في مصرف ABN-AMRO في هولندا،  
في المائة في مصرف Rabo Bank في هولندا، في المائة في مصرف Deutsch Bank في ألمانيا،  
في المائة من هذه الأرصدة أموال تشغيلية غير مستثمرة ومودعة في مصرف ABN-AMRO  
( في المائة) ومصرف Rabo Bank ( في ) في هولندا. والرقم الأولي للعائد السنوي للأموال  
السائلة في عام ، محققا معدل فاء ، في المائة تقريبا.

- وفي دورة اللجنة التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر  
التي قامت بها لسياستها الاستثمارية. وتمت هذه المراجعة بناء على توصية ا  
الداعية إلى وقف التمويل للالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين إلى حين وضع استراتيجية  
من متوسطة إلى طويلا . وفي الوقت الحالي، يجوز للمحكمة  
اقترحت المحكمة أن لها الخيار القانوني للاستثمار لم أطول.  
هذا تعديل النظام المالي والة تعليمات الإدارية ذات الصلة المتعلقة

أطول، إذا كان ذلك مناسباً.

الأولية الأولى. وناقشت اللجنة مع المحكمة الحاجة إلى إجراء مزيد من التحسينات  
والإيضاحات، وطلبت إليها التأكد من أن التغييرات المقترحة في النظام المالي والقواعد المالية  
فضلا عن التعليمات الإدارية ذات الصلة متسقة مع الإطار العام للنظام المالي والقواعد المالية.  
وأكدت اللجنة أن المناقشة الجارية تتعلق بالخيار القانوني للاستثمار الأطول أجلا؛ وسيكون  
الوقت الذي يتم فيه استخدام الخيار وكيفية استخدامه من المسائل المتعلقة بالسياسة العامة.  
وتتطلع اللجنة إلى الحصول على معلومات محدثة في دورتها الخامسة والعشرين.

#### ٤- أداء البرامج في إطار ميزانية عام ٢٠١٤

- اللجنة في التقرير أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام<sup>(١)</sup>.  
وبناء على الأرقام الأولية وغير المراجعة، بلغ المعدل الإجمالي لتنفيذ الميزانية العادية ، في المائة، أو  
إجماليًا مقداره ،  
وتم تنفيذ الإخطارات الستة المقدمة للحصول على أموال من صناديق الطوارئ (المرفق الثالث)  
، في مبلغًا إجماليًا مقداره ، الإجمالي المعدل  
للإخطارات البالغ قدره ،  
- وهكذا، بلغت النفقات الفعلية للمحكمة، بأخذ الميزانية العادية والاحطارات المقدمة للحصول  
على أموال من صناديق الطوارئ معا في الاعتبار، ، ) + ،

(١) ICC-ASP/14/8

(١)

( ) ، يمثل هذا نقصاً في الإنفاق يبلغ ، ( ) ، التي تمثل معدل تنفيذ يبلغ ، في المائة. ورحبت اللجنة بنجاح المحكمة في استيعاب كل النفقات غير المتوقعة في ميزانيتها المعتمدة لعام ، - برامج الرئيسية ، في المائة للهيئة القضائية، و ، في المائة لم ، في المائة ، في المائة لأمانة جمعية الدول الأطراف، و ، في المائة لأمانة الصندوق الاستثماري للضحايا، و ، في المائة ، في المائة لآلية الرقابة المستقلة.

- ووجد نقص رئيسي في الإنفاق من الميزانية المعتمدة لعام يبلغ قدره في تكاليف الموظفين و مليون يورو في تكاليف المحامي العام للضحايا الأنشطة التي التقديرات في القضايا المتعلقة بجم الديمقراطية، حيث كانت في المرحلة الإجرائية، وفي الحالة في السودان، لعدم الاستعداد للمحاكمة.

- وثيقتان منفصلتان في الأموال المخصصة لشعبة التحقيقات ( ) في المائة بقلم المحكمة في مع الترحيب ( ) بقلم المحكمة تحققت في ( ) غير معلنة في ( ) الإنفاق، ( ) وتطلع اللجنة إلى ( ) في المستقبل من خلال استراتيجية مكتب المدعي العام للفترة -

- وفي عام ٢٠١٤، أكملت المحكمة قضيتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن لوبانغا (الاستئناف النهائي) وكاتانغا (حكم ابتدائي غير قابل للاستئناف). وفي حين أعربت اللجنة عن تقديرها لأن كل قضية فريدة من نوعها، فإنها سترحب لحصولها في دورتها السادسة والعشرين على معلومات عن متوسط التكلفة لكل خطوة من خطوات الإجراءات القضائية في هاتين القضيتين. وستسمح هذه المعلومات بتقييم ومقارنة مسببات التكلفة في الإجراءات القضائية، مما سيؤدي إلى فهم أفضل للتكاليف، ويزيد من إمكانية تقدير تكاليف الإجراءات القضائية لحالات أخرى في المستقبل.

## ٥- أداء البرامج في إطار ميزانية عام ٢٠١٥: الربع الأول

- كان معروضاً على اللجنة تقرير عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية حتى آذار/مارس ( ) ، في المائة، أو مليون يورو، ووافقت على أن تواصل مراقبة الوضع في دورتها

(١) ICC-ASP/14/9

(٢) ICC-ASP/14/3

(٣) CBF/24/22

- حتى / إلى الحصول على صندوق الطوارئ لتغطية تكاليف غير م كوت ديفوار يبلغ مجموعها ( ) في في جمهورية
- وتبين نظرة عامة للطلبات المقدمة إلى صندوق الطوارئ أن الإنفاق الفعلي بلغ حتى آذار/مارس نحو ، في المائة من رصيد الصندوق، منها ، وشجعت اللجنة المحكمة على بذل قصارى جهدها لاستيعاب جميع النفقات غير المتوقعة في الميزانية العادية.

## ٦- المحاسبة التحليلية

- جميع أجهزة المحكمة التي ذلك الدروس من هيئة الرئاسة، ونموذج التكلفة الأساسية وأحاطت به .
- قلق أن هناك تقدما محدودا للغاية من حيث تطوير الأدوات التحليلية التي حيث الطلب على الموارد. و "البنية اله" ونهج الميزنة على أساس الرصيد الصفري، وكذلك بحاجة . وستكون هذه

- وترى اللجنة أنه ينبغي أن تواصل المحكمة عملها وأن تستكمل مشروع حساب التكاليف حسب النشاط في أقرب وقت ممكن. وسترحب اللجنة بالحصول في دورتها السادسة والعشرين على تقرير بشأن التقدم المحرز في التوصل، قدر الإمكان، إلى معرفة التكاليف المتعلقة بكل تحقيق ومحاكمة وقضية.

## ٧- تعديلات النظام المالي والقواعد المالية

- ( ) إلى اللجنة حصول على ميزانيات تكميلية من صندوق الطوارئ في عام في
- ( ) في رسالة مؤرخة في /ديسمبر للحصول على مبلغ لتغطية التكاليف في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالتحديد في قضية المدعي العام ضد مبابا، مومبابا،
- ( ) في رسالة مؤرخة في /ديسمبر للحصول على ميزانية تكميلية تبلغ غودي في الحالة في كوت ديفوار؛
- (ج) في رسالة مؤرخة في آذار/مارس للحصول على ميزانية تكميلية تبلغ تكاليف قضية المدعي العام ضد مبابا في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

- في تمه  
المالي والقواعد المالية بغية  
المقترحة  
عندما تنشأ احتياجات جديدة بعد تقديم الميزانية البرنامجية  
بـ .
- في التقرير ( )  
تضمن تعديلات محتملة للنظام المالي  
بجالة تستوجب فيها  
تطورات غير متوقعة البرنامجية المقترحة بعد الموعد النهائي لتقديمها إلى اللجنة.
- تحليلها في سياق : وقت تقديم  
الفترة المالية المتصلة بالطلب الداعية إلى تقديم ال ، وآلية الرقابة ذات الصلة في  
مختلفة (صندوق الطوارئ مقابل الميزانية العادية).
- اقترحت اللجنة توضيح المقصود من عبارة " . ووفقا للمبادئ العامة  
وعلى النحو المبين في النظام المالي والقواعد المالية الحالية، يتعلق طلب الميزانية التكميلية  
لفترة المالية الجار ("الفترة المالية الحالية") و "إذا نشأت وقت اعتماد الميزانية ظروف غير  
".
- ولا تتطلب جميع " ظروف غير " ، وفي الواقع عدد كبير منها، . ويعالج  
صندوق الطوارئ الظروف غير " التي تواجه .  
غير التي تتجاوز الأموال المتاحة لصندوق الطوارئ والتي تحتاج إلى قرار منفصل من ا  
هي التي " " على النحو المنصوص عليه حاليا في النظام المالي والقواعد المالية.
- ظروف غير  
بعد إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة وقبل المعقودة في نفس السنة، ولا يزال من  
استيعابها في الميزانية البرنامجية المقترحة. ويمكن هذه الحالات إيجابيا أو سلبيا  
البرنامجية المقترحة تمه لميزانية البرنامجية المقترحة أو خصم بعض
- ولتجنب الارتباك، أوصت اللجنة بأن يشار إلى هذا الطلب بعبارة "إضافة إلى الميزانية  
البرنامجية المقترحة" (وليس بعبارة "ميزانية تكميلية"، التي لها بالفعل تعريف محدد). وينبغي أن  
تقدم إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن معلومات مفصلة عن أسباب طلب ميزانية معدلة، فضلا  
عن هيكل الميزانية المعدلة، لكي تتمكن من إبداء موقفها وتقديم تعليقات قبل اتخاذ قرار من  
الجمعية.
- ظروف غير متوقعة موارد إضافية في ال  
ميزانية البرنامج صندوق الطوارئ هذه الموارد باعتبارها

( ) ICC-ASP/14/6

. ت الموارد المطلوبة للحدث غير الم لغ التي به في صندوق الطوارئ، عليها الجمعية في سياق استعراض الميزانية.

- ولاحظت اللجنة أيضا أن استخدام عبارة "إشعارا إضافيا بالميزانية" في القاعدة - (صندوق الطوارئ) يؤدي إلى اللبس، لأن الذي يشار إليه في الواقع هو الإخطار بطلب الحصول على أموال من صندوق الطوارئ وليس انصراف النية إلى تقديم ميزانية تكميلية.

- وأوصت اللجنة أيضا بأن تعد المحكمة تعديلا للنظام المالي والقواعد المالية مع أخذ التعليقات الواردة أعلاه في الاعتبار، وأن تعرضه عليها في دورتها السادسة والعشرين.

## باء- المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

### ١- الخطة الأولية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٦، وأنشطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤

- حاطت .  
امتثالها للتقارير التي وردت إليها.

- مشتريات لمشروع المباني الدائمة، لاحظت اللجنة أن أشار إلى الخ إلى توضيح التزام المسؤولين عن المشتريات في سياق مشروع المباني الإفصاح عن ممة تھ .

- وفيما يتعلق بالتقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات بشأن تنفيذ توصيات المراجعة، توصي اللجنة بأن تبذل المحكمة جهودا متواصلة لتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات في الفترات الزمنية المحددة.

- ونظرت اللجنة في تصريف .  
إلى الحاجة إلى وجود نظام كامل لاستمر تصريف الطبيعي بقدر الإمكان وفي أسرع وقت ممكن عمليا في حال وقوع في تصريف الأعمال في

لا يزال يشكل مخاطر كبيرة على المحكمة<sup>(١)</sup>.

- وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة المخاطر على النحو المبين في الميزانية المعتمدة . وهذا يشمل إطار لإدارة المخاطر على نطاق به اقتراح خارطة طريق للنهوض تدريجيا بإدارة المخاطر في إطار خطة للتنمية مدتها خمس<sup>(١)</sup>.

- وأحاطت اللجنة علما بخطة المحكمة وتتطلع إلى الحصول على تقرير مرحلي عن التقدم المحرز في دورتها الخامسة والعشرين.

(١) CBF/24/10 إلى

(١) الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام

إلى .

## ٢- لجنة مراجعة الحسابات

- إلى على توصياتها المقدمة في تمه  
 ICC/PRESG/2015/001  
 مخصص  
 الجمعية في لاهاي وممثل للمحكمة بصفة مراقب، في / ، على هامش

## ٣- ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات

- التدقيق في مشروع ميثاق الم  
 للحسابات إلى الحضور في قاعة الاجتماعات لإجراء مشاورات فنية.  
 - وأحاطت ا علما بأنه اللجنة المخصصة لمراجعة الحسابات ستقوم في اجتماعها الذي  
 سيعقد في / يثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات  
 التفصيل.  
 - وتُدعى اللجنة المخصصة لمراجعة الحسابات إلى تقديم تقرير عن أنشطتها في الدورة  
 الخامسة والعشرين للجنة.

## جيم- المسائل الإدارية

## ١- الدروس المستفادة، أوجه التآزر في هيئة الرئاسة

- أحاطت اللجنة علما بالتقرير الثاني للمحكمة الدروس المستفادة  
 لإجراءات القضائية. وأشارت المحكمة إلى أنها ستواصل مسارها المزدوج لتعزيز كفاءة وفعالية الإجراءات  
 : تنفيذ التغييرات في الممارسات، بحيث تكون أكثر ملاءمة للإستجابة للمسائل  
 التي تنشأ في الإجراءات، وثانيا، من خلال التغيير فقط عندما لا يمكن تحسين  
 تعديلات على الإطار القانوني من أجل تغيير مثل هذه الممارسات.  
 - وتتطلع اللجنة إلى الحصول على معلومات محدثة عن التحسينات التي تحققت في دورتها  
 السادسة والعشرين.

## ٢- أي تأثير على الخطة الاستراتيجية القادمة لمكتب المدعي العام

- إلى أن الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة  
 - في تمه /  
 لازمة لتنفيذ ولايتها ستركز على الحجم الأساسي الصحيح لمكتب المدعي العام، سواء  
 بالنظر إلى العوامل المحركة للطلب بالكامل، أو العوامل التقديرية للطلب.  
 - أن المعلومات التي ممارسة من هذا النوع ستكون نقطة انطلاق

والحكومات الوطنية على توفير القيمة مقابل المال في الوفاء بولايتها الهامة، و سعى لضمان الكفاءة والفعالية في جميع عملياتها. وتتطلع اللجنة إلى وصول فرصة لتقييم هذه القضايا عند تحليل الخطة الاستراتيجية للفترة - ، التي قيل لها أنها بشكل صحيح، وذلك باستخدام أفضل المعارف والخبرات المتاحة، وفقا لقرار

### ٣- أوجه التأزر المحددة بعد مشروع المراجعة

- التأزر من خلال تنسيق العمليات والخدمات  
النتائج الإجمالية لمشروع المراجعة إلا في تموز/يوليه  
عتمد الهيكل النهائي لقلم المحكمة.  
- أن نتائج مشروع غير كثيرا الطريقة التي به في الميزانية  
البرنامجية المقترحة بالتالي  
الهيكلية وآثارها من حيث ال قبل تقدم آرائها.  
تغييرات

### ٤- السياسة بشأن الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين

- التزامات المترتبة على استحقاقات  
التقرير طلب اللجنة في دورتها  
إلى تمويل  
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين. كررت المحكمة اقتراحها  
الالتزامات المتراكمة المترتبة

:

( )

( ) إعادة إلى الوطن، و

(ج) التأمين الصحي أي الإعانة المالية بنسبة في المائة للتأمين الصحي التي اعتمدها الجمعية في عام .

- واسقاطات الالتزامات المترتبة على  
حتى  
الاستحقاقات، بمعدلات سنوية تتراوح بين ، في المائة من المصروفات والالتزامات  
استنادا إلى الافتراضات التي يس الخبراء الاكتوار  
صندوق الاحتياطي في :

الحجم المستهدف لصندوق الاحتياطي المتعلق بالالتزامات المترتبة على  
استحقاقات الموظفين (بملايين اليورو)

التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة

٢٠٥

المجموع

- رصد الافتراضات مع مرور الـ
- وكنقطة انطلاق، قد ترغب في تلخيصه في تشرين الأول/
- المبين بإيجاز في توصياتها
- بالتزاماتها تجاه الموظفين في جميع الأوقات. .
- غير الممولة بوجود عبء مالي على عاتق المنظمة في المستقبل، مما يؤدي إلى ضغوط لا داعي لها
- على أعمالها الأساسية. الإ تصحيحية في وقت مبكر،
- شفافة في عملية الميزانية .
- من الآن فصاعدا
- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في البيانات المالية. لكن، كما يؤكد المراجع
- أي التزام قانوني بموجب المعايير المحاسبية الدولية غير
- ذلك لتمويل الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين مقدما. المعايير المحاسبية
- في حد ذاته " "
- وأقرت اللجنة بالنهج الحكيم للتحليل المتاح لا يشير إلى
- مسبق إضافي كبير، ناهيك عن تمويل بنسبة في المائة، لجميع التزامات المترتبة على
- :
- ( ) ما لاحظت المحكمة بحق كبيرة، ممولة بالكامل
- الاشتراكات لصندوق ا
- ( ) التزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين، تم بالفعل الاحتفاظ بنحو
- في المائة من الالتزامات حتى نهاية
- (ج) المشار إليها في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه، أي بدل
- وغيرها من
- في الوقت الحاضر .
- ( )

( ) بناء على الرسوم البيانية التي قدمتها ستكون النفقات السنوية الفعلية حتى عام

استحقاقات الموظفين: بين

[ , ]

[ , ]

استحقاقات القضاة: بين



- ( ) يبح أن التأمين الصحي في فترة ما ، طبقا لافتراضات بشكل ملحوظ على المدى الطويل. ولم تبدأ هذه في عام . وفي ذلك الوقت، لم يكن .
- ركين في هذ . وبالتالي، سيؤدي التأمين الصحي لما بعد انتهاء سيرتفع بعد ذلك ليصل إلى مدفوعات حسب التوقعات إلى يورو تقريبا في عام ،
- حاجة للاستعجال في اتوصل الى نتائج. ويترك التراكم البطيء للالتزامات والمصرفيات الفعلية وقتنا لإجراء تحليل أعمق للقضايا والخيارات. على سبيل المثال:
- ( ) معايير التي سيناريو الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين/التأمين الصحي لما بعد انتهاء طويل الأجل؟ كثيرا على افتراضات لتكوين الموظفين واتجاهات في التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة إلى حد كبير بارامترات مختلفة ( )
- ( ) للأمم المتحدة خبرة أطول في مشاريع التأمين الصحي في فترة ما بعد . ما هي الدروس ؟ وممارسة
- (ج) هناك مجموعة من الخ ( ) إلى ا . ما هي إيجابيات وسلبيات سيناريوهات مختلفة لفئات مختلفة المترتبة على استحقاقات الموظفين؟ ما هي فوائد وتكاليف ومخاطر إدارة صندوق كبير؟
- ( ) الإنفاق السنوي الفعلي المتوقع لتلبية هذه النفقات المختلفة في كل سنة من السنوات الخمس المقبلة؟ " في كل عام " صروفة" استحقاقات الموظفين في كل عام؟
- (هـ) تقييم الخيارات في سياق أوسع من موارد الم . وفي فترة التمويل الكامل في ظل الخطة المقترحة للمحكمة ميزانية إضافية تبلغ نحو :

[ , , ]

[ , , ]

مطلوبات الميزانية أعلى إلى حد ما، ولكن لا زال في نطاق معقول.

( ) ICC-ASP/14/17

السنة	مليون يورو

على رأس الزيادة المطلوبة لأ  
صيانة المباني الجديدة و قرض الدولة المضيفة.

- وفي الختام، توصي اللجنة بما يلي:
- ( ) ينبغي استخدام احتياطي التمويل الموجود بالفعل في الوقت الحاضر، وستعيد اللجنة النظر في هذه المسألة في المستقبل؛
- ( ) في الظروف الراهنة، ليست هناك حاجة ملحة لزيادة الحد الأقصى، ناهيك عن التمويل الكامل. ومع ذلك، يجب أن تبقى الحالة قيد الاستعراض؛
- (ج) ينبغي أن تقوم المحكمة بتقييم أكثر عمقا للقضايا وخيارات التمويل ولا سيما لنظام التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة، مع أخذ السياق الأوسع لممارسة المنظمات الأخرى والمعوقات الحالية في الميزانية في الاعتبار، وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين.

#### ٥- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- قررت الجمعية في دورتها السابعة  
في الفترة من عام إلى عام . كان مجموع المبلغ المعتمد لهذا  
يورو. وبلغ الإنفاق الفعلي الإجمالي في فترة  
والبالغ قدره نحو  
في ميزانية .
- وأحاطت  
إلى /فبراير ( )  
وتحضير  
أسوة بالممارسة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في حين  
على أساس نقدي .
- وستركز  
المقرر القيام بها في الفترة آذار/مارس إلى /سبتمبر  
المالي معايير المحاسبة .

( ) CBF/24/15.

- ورحبت اللجنة بالمضي قدما في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام طبقا للخطة المحددة، في كل من الميزانية والجدول الزمني، وبأنه الميزانية المقدمة في البداية

- ونظرا لمتابعة تنفيذ المشروع عن قرب طوال السنوات الأربع الماضية، لم تعد اللجنة في حاجة إلى تقرير منفصل. وشكرت اللجنة المحكمة على التقارير السابقة وطلبت إدراج المعلومات المتعلقة بتنفيذ الميزانية المعتمدة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ككل منذ عام ٢٠١١، وكذلك الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥، في الوثيقة المعنونة "تقرير عن أنشطة وأداء برنامج المحكمة لعام ٢٠١٥".

#### ٦- الصندوق الاستثماري للضحايا - إدارة مخاطر أسعار الصرف

- دعت اللجنة الصندوق الاستثماري للضحايا في دورته المصرفية للصندوق المودعة بعملات خلاف اليورو، إلى مواصلة جهوده لإدارة ومراقبة مخاطر الصرف.

( ) اللجنة بأن مجلس إدارة الصندوق قرر في اجتماعه المعقود في آذار/مارس مستوى مخاطر ر الصرف وتخصيص الموارد لبرامج الصندوق في الأشهر الإثني عشر . غلقت مشاريع الصندوق القائمة على الشلن الأوغندي في مخاطر ر الصرف الناتجة عن ذلك. في عام حقق الصندوق أرباحا من صرف . تقتصر مخاطر العملات الأجنبية في الوقت الحالي صرف . ورأى الصندوق أن المخاطر مقبولة في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب الانتباه لمخاطر صرف . ودعت اللجنة الصندوق الاستثماري للضحايا إلى موافقتها بمعلومات محدثة عن الوضع في سياستها المتعلقة بالسيطرة على المخاطر والنتائج التي تحققت في دورتها الخامسة والعشرين.

#### ٧- جبر الأضرار

- أحاطت - جبر الأضرار ( ) الاستئناف في قضية المدعي العام ضد لوبانغا في آذار/مارس .

- وأشارت اللجنة إلى القضايا المعقدة التي تم تحديدها في التقرير وقررت أن تدرس الـ في تقرير المحكمة، بما في ذلك الآثار المحتملة ميزانية المحكمة والإدارة، يد من التفصيل. وسترحب اللجنة بالحصول في دورتها السادسة والعشرين على معلومات محدثة من المحكمة عن أي تطورات فيما يتعلق بجبر الأضرار.

#### ٨- الإفصاح المالي

( ) .CBF/24/03P02  
( ) .CBF/24/6

- أحاطت اللجنة بدعم من مكتب الأخلاقيات في الأمم المتحدة، سياسة الإفصاح المالي في عام . والهدف من سياسة الإفصاح المالي هو "تحديد وحل وتخفيف حالات تضارب المصالح الناشئة عن ( ممتلكاتهم و )".  
" . وجب هذه السياسة،  
الصلة بالمشتريات الكشف عن أصوله .  
- حبت اللجنة بهذا التطور، وتتطلع إلى تنفيذه.

## دال- الموارد البشرية

### ١- تعليق عام

- حاطت أ راجعة، ولكن أيضا استجابة لعدد من المسائل التي يجري حاليا قدر كبير من العمل المتصل بالموارد البشرية في المحكمة. التي عقدتها اللجنة في نيسان/ وناثق أخرى في . وردت بعض الوثائق المتاحة للجنة محدودة لدراسة بعض القضايا بالتفصيل.

"... في حدود الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام الأقصى

كافة . دوام كامل في ( ) ( التي بلغت ، )  
( ) . نخفض بشكل ملحوظ ( )  
كامل إلى ( ) مكافئة ( ) نتيجة لتحويلها إلى .  
أن التكلفة الصافية المباشرة ، مليون يورو حتى الآن للفترة / ( ) في المائة في عام في شكل مآت ل ( ) .

- ولتجنب أي تصور لانعدام الشفافية أو الاتساق في أسباب التغيرات في الموارد البشرية المرتبطة بمشروع المراجعة، شجعت اللجنة قلم المحكمة على تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات، بما في ذلك المعلومات وراء الافتراضات العامة (مثل "ينبغي أن تنطوي إعادة التنظيم على مكاسب في الكفاءة") التي تقود المشروع.

- وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة موافاتها، قبل الدورة المستأنفة التي ستعقد في تموز/يوليو ٢٠١٥، بنظرة عامة عن الهيكل التنظيمي (قبل/بعد المراجعة)، بما في ذلك عدد الموظفين في كل وحدة، بمجرد انتهاء مشروع المراجعة لإجراء تقييم كامل للأساس المنطقي الكامن وراء هذه الأرقا .

- وأكدت اللجنة الحاجة إلى موافاتها في دورتها السادسة والعشرين بـ "الحجم الأساسي" لميزانية المنظمة بأكملها (بما في ذلك قلم المحكمة)، وذلك تمشيا مع النهج الذي اقترحه مكتب المدعي العام. وأكدت اللجنة أن هذا الطلب لا يتعلق بـ "هيكل" يفترض أنه لا توجد

إجراءات قضائية في المحكمة، ولكن بالأحرى بوصف لـ "الشكل المعقول" (*silhouette* *raisonnable*) الذي كانت ستعطيه المحكمة للمستوى المتوقع لأنشطتها.

## ٢- السن الإلزامية لانتهاء الخدمة ("سن التقاعد")

- أحاطت - السن الإلزامية  
 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة / /  
 الإلزامية لإذ الخدمة إلى تاريخ تنفيذ هذا القرار في وقت لاحق. و  
 زيادة السن الإلزامية إلى  
 م تأثير هذا القرار على الحقوق المكتسبة للموظفين الحاليين. الثاني/

- ولذلك توصي اللجنة بأن توافق الجمعية على زيادة السن الإلزامية لانتهاء الخدمة من ٦٢ إلى ٦٥ سنة، وبأن توافق أيضا على إجراء التغييرات اللازمة في النظام الأساسي للموظفين لتنفيذ هذا القرار.

## ٣- التمثيل الجغرافي

- إلى التمثيل الجغرافي في .  
 لعمل مع الدول الأطراف من مناطق ممثلة تمثيلا ناقصا طلبات التعيين  
 من تلك المناطق. المحكمة توسيع نطاق تطبيق مبدأ التمثيل الجغرافي لجميع

- وتوصي اللجنة بشدة بأن تتخذ المحكمة خطوات لضمان توزيع إعلانات الوظائف الشاغرة على نطاق أوسع، وضمان توزيع الاعلانات دائما بكل من لغتي العمل بالمحكمة (الإنكليزية والفرنسية).

- أن اقتراح تحويل عدد من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

- ولذلك توصي اللجنة بأن تراعي المحكمة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين عند تقديم توصياتها بشأن التحويل المقترح لوظائف المساعدة المؤقتة العامة.

## ٤- تحويل الوظائف الممولة منذ مدة طويلة من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة

- أحاطت - الذي أشارت فيه إلى  
 مهام أساسية طويلة الأجل للمحكمة. ولاحظ التقرير إلى أن هذه ال  
 لها الذي أنشئ في السنوات الأولى وجود المحكمة، أصبحت بحكم الواقع  
 شاغليها معالجة هذه المسألة،  
 في قلم المحكمة، من خلال مشروع أن برامج رئيسية أخرى  
 تقديم

- إلى أنه سيكون من الأهمية بمكان أن يكون لديها نظرة عامة عن جميع المقترحة للمحكمة، يتم في وثيقة ومنفصلة لتقديم ميزانية عام تقدم آرائها بشأن الآثار الإجمالية في الميزانية. وكما ذكر أعلاه، توصي اللجنة أيضا بأن تراعي المحكمة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين عند تقديم توصياتها بشأن التحويل المقترح لوظائف المساعدة المؤقتة العامة.

#### ٥- طرائق التعاقد للتعينات القصيرة الأجل (أو المؤقتة)

- أحاطت - نظرت في إدخال نوع جديد من التعيينات القصيرة في المحكمة القصيرة الأجل المحددة التي تقل مدتها لا يتجاوز أقصاها تصل إلى فترة الحد الأقصى (مجموع خدمة سنتين). وأشارت المحكمة إلى أن التعيينات قصيرة الأجل التعيينات محددة المدة، ومعظمها في مجال الاستحقاقات المتعلقة بالسفر،

- وطلب - الأجر المتصلة ؛ التعيين بعقود قصيرة الأجل متحيزا لصالح الموظفين المحليين (المخاطر المحتملة)

- وأحاطت اللجنة علما باقتراح المحكمة وأيدته بوجه عام ووافقت على تنفيذه مؤقتا في انتظار الموافقة النهائية من قبل الجمعية. بيد أنها تكرر أيضا أهمية مراعاة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين من المرحلة الأولى للنظر في التعيينات القصيرة الأجل.

#### ٦- إعادة تصنيف الوظائف

- أحاطت - وأشارت المحكمة إلى أن إعادة التصنيف تكون صعودا أو هبوطا تقتصر في عدد محدود في الميزانية السنوية. ومع ذلك، التغيرات في لأولى إلى وجود عدد من الوظائف التي يقوم شاغلوها بمهام منذ عدة سنوات دون تعويض مناسب.

- وأحاطت - بادئ التي ستطبقها طلبات إعادة التصنيف، بما في ذلك باعترافها إعادة التصنيف كون تديرا استثنائيا وفي حال تستخدم كأداة للترقية أو لتبرير زيادة

- إنشاء مجلس مراجعة التصنيف، و احتفاظ بسلطة والآثار على الميزانية والمالية لإعادة التصنيف، إلى حين اكتساب المزيد من الخبرة بالنهج الجديد للمحكمة .

- اللجنة إلى في هذه الطلبات في سياق اللجنة مجددا على أهمية الحاجة إلى استعمال بصورة فعالة

وهو ما يعني أيضا اقتراح إعادة تصنيف الهبوطية عند تغير . وطلبت اللجنة لمحة عامة عن جميع عمليات إعادة التصنيف المقترحة للمحكمة، التي يلزم أن تقدم في وثيقة سابقة ومنفصلة عن تقديم ميزانية عام ٢٠١٦، لتمكين اللجنة من إبداء آرائها بشأن الآثار الإجمالية لإعادة التصنيف على الميزانية.

- اللجنة أنه ينبغي إجراء هذه العملية بالتوازي مع تقييم شفاف لتأثير

## ٧- التسلسل الإداري

- نظرت اللجنة في الرد الذي قدمته طلبها بشأن العلاقة الإدارية بين الموظفين في المحكمة والأطراف الخارجية التي تتبعها هذه المكاتب.

- التي يقوم فيها شاغلوها بمهام فنية "مستقلة" محددة:

( )

( ) مدير أمانة جمعية الدول الأطراف؛

(ج)

( ) المساعد الخاص لرئيس جمعية الدول الأطراف؛

(هـ) رئيس آلية الرقابة المستقلة؛

( ) المدير التنفيذي لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا.

- اللجنة أنه في حين أن العمل الفني لهذه المكاتب، بما في ذلك إعداد وتنفيذ ميزانياتها السلطة الإدارية ينبغي أن تظل في المحكمة. وهذا يعني أن تقييم الأداء، طلب جازة، والعمل الإضافي، وتمديد العقود ينبغي أن يكون بموافقة وتصديق المسجل (أو، في حالة ، بموافقة وتصديق

لجمعية) بناء على طلب كتابي من الطرف الخارجي الذي

الإشراف الفني :

( )

( ) مدير أمانة جمعية الدول الأطراف رئيس جمعية الدول الأطراف:

، ،

، ،

اص لرئيس جمعية الدول الأطراف رئيس جمعية الدول الأطراف.

(ج) آلية الرقابة المستقلة رئيس جمعية الدول الأطراف؛

( ) المدير التنفيذي لأمانة الصندوق الاستئماني مباشرة لرئيس مجلس إدارة الصندوق

الاستئماني للضحايا.

- التسلسل الإداري أعلاه حسبما مناسبا في  
مدول الأطراف وهيئاته .
- ٨- تقييم أداء الموظفين
- أحاطت - حتى الآن ل جميع الموظفين  
التوصل إلى في المائة من المشاركة في  
" بالأداء (حيث يتم إعطاء المرؤوسين  
فرصة لتقديم ملاحظات على عمل ( من أجل الحصول على مدخلات هامة، لأغراض التدريب  
تقييم الإ .  
وضمن تنفيذها على نطاق واسع.
- ٩- التدريب والتعليم
- أوصت اللجنة بتنظيم حلقات تدريبية لمساعدة المديرين المتأثرين بعمليات إعادة التنظيم  
على الإحاطة علما بمسؤولياتهم من حيث الاتصال الداخلي.
- هـ- المساعدة القانونية
- أحاطت اللجنة علما بأول تقرير نصف سنوي لقلم المحكمة بشأن المساعدة القانونية  
(تموز/يوليو-كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، وطلبت إلى المحكمة أن تقدم نتيجة عملية إعادة  
التقييم التي قامت بها لنظام المساعدة القانونية وفقا للأحكام الواردة في الوثيقة / 12 / ICC-ASP /  
Res.8، المرفق الأول، الفقرة ٦ (ج)، في دورتها السادسة والعشرين.
- واو- المباني الدائمة
- ١- الحالة والتوقعات المالية
- قدم رئيس لجنة الرقابة ومدير المشروع معلومات محدثة للجنة بشأن حالة المشروع والتوقعات  
يواصل التقدم طبقا للجدول الزمني .  
المباني الجديدة وأن تكون /سبتمبر .  
بالجهود التي بذلتها لجنة الرقابة ومدير المشروع والمحكمة للتخفيف من المخاطر  
وتعاني كل من . قد تؤدي إلى تجاوز كبير في التكاليف.



وأُتخذت كما أنه يجري اتخاذ تدابير حازمة للتخفيف من المخاطر وتحقيق وفورات إضافية.  
بتكلفة لا يتجاوز أقصاها ( ) .

- في قلقها إزاء التأثير السلبي للتأخير في مد الاشتراكات المقررة للدول الأطراف .
- تكاليف الانتقال من فوائض الميزانية في الأعوام إلى . وفي حين
- فأنه لا يتاح فائض من
- الباقي البالغ قدره ، مليون يورو. ويرجع ذلك إلى قيام المحكمة بخضم الاشتراكات غير المسددة فائض الـ دول الأطراف ( ) . أي فائض من عام غير
- ستعرض لجنة الرقابة خيارات التمويل البديلة المتاحة في حدود الإطار المالي المعتمد للمشروع.
- وتتطلع اللجنة إلى الحصول على معلومات محدثة في دورتها الخامسة والعشرين. وهي على استعداد لتقديم المشورة بشأن أي أسئلة تكون لدى لجنة الرقابة.

## ٢- إيجار المباني المؤقتة

- باني عن رغبتها في نه إيجار المباني الحالية في نه / ديسمبر . ولم يوافق أصحاب المباني حتى الآن على الإنهاء المبكر لعقود الإيجار. هذه المسألة مع الأطراف المعنية.

## ٣- التكلفة الكاملة للملكية

- في عام ، ستكون المحكمة هي المالكة للمباني الدائمة. وسيتعين عليها أن تتعامل مع تكاليف المتصلة بالمالك (المعروفة باسم التكلفة الكاملة للملكية) التي تشمل تكاليف الصيانة (تكاليف الصيانة الوقائية والتصحيحية)، فضلا عن تكاليف الاستبدال الدوري لرأس المال على نطاق واسع.
- امل المعني ( ) تنظيم الصيانة و
- استبدال رأس المال في المباني الجديدة. النموذج التنظيمي، هناك بدي
- نموذج المتعهد الرئيسي على أساس أنه
- هذا النموذج مع الإدارة الـ
- إلى إجراء تعديلات للترتيبات الحالية. وفيما يتعلق باستراتيجية التمويل
- مدال رأس المال، عدة خيارات تتراوح بين ( )

( ) يبلغ الحد الأقصى المعتمد للميزانية الموحدة للبناء و مليون يورو. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، أذنت الجمعية للجنة الرقابة بالموافقة، كإجراء أخير، على زيادة المبلغ إلى ، إلى حد لا يتجاوز أقصاه مليون يورو. وكان ذلك لضمان الأمن المالي للمشروع. ( ) النظام المالي والقواعد المالية، القواعد - إلى - . ( ) أنشأت لجنة الرقابة الفريق العامل في عام .

(ب) إنشاء صندوق جميع التكاليف في المستقبل على أساس اشتراكات سنوية  
و(ج) حلول وسيطة.   
الفنية للحفاظ على وظائف المباني

- لجنة الرقابة الآن النظر في الخيارات المقدمة من الفريق العامل في ضوء العوامل المتصلة  
لحفاظ على قيمة المباني التي قد تبدي الدول الأطراف  
وتمويل عمليات رأس المال والصيانة  
تقدم مشروع توصية إلى اللجنة في تمه  
كفي يتسنى لها تقديم توصية  
نهائية إلى الجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر .

- وتتطلع اللجنة إلى توصيات لجنة الرقابة، بما في ذلك ترتيبات الإدارة، في دورتها الخامسة  
والعشرين التي ستعقد في أيلول/سبتمبر.

### زاي- مسائل أخرى

- بالنظر إلى أن التطورات الهامة المحتملة لتنظيم الإداري والميزانية ستجري في بداية الجزء  
الثاني من عام والخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة  
-  
رابعة وعشرين مستأنفة في لاهاي في يومي / قبل إصدار الميزانية البرنامجية المقترحة

### موعد انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجنة

- قررت اللجنة أن تعقد دورتها الخامسة والعشرين في لاهاي في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى /

## المرفق الأول

## حالة تسديد الاشتراكات لغاية ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥

الدول الأطراف	السنوات السابقة		٢٠١٥			الاشتراكات		المقررة	المحصّلات والائتمانات	المقررة	المحصّلات والائتمانات	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات المقررة	المجموع	الموقف في حساب التاريخ التسديد السابق
	الاشتراكات المقررة	المحصّلات والائتمانات	الاشتراكات غير المسددة	المحصّلات والائتمانات	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات المقررة	المحصّلات والائتمانات								
	الاشتراكات المقررة	المحصّلات والائتمانات	الاشتراكات غير المسددة	المحصّلات والائتمانات	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات المقررة	المحصّلات والائتمانات								
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أستراليا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنغلاديش	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
باربادوس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البوسنة والهرسك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البرازيل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ابو فيريدي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمهورية إفريقيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قبرص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

التاريخ التسليمي.	الموقف في حساب تاريخ التسليمي.	الموقف في حساب تاريخ التسليمي.	الموقف في حساب تاريخ التسليمي.	٢٠١٥		السنوات السابقة				الدول الأطراف	
				مجموع الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة	المحصّلات والائتمانات	الاشتراكات المقررة	الاشتراكات غير المسددة	المحصّلات والائتمانات		الاشتراكات المقررة
/ /			-	-	-	-	-	-	-	جمهورية التشيك	
/ /	غير مسددة		-	-	-	-	-	-	-	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
/ /			-	-	-	-	-	-	-	الداغ	
/ /	غير مسددة		-	-	-	-	-	-	-	جيبوتي	
/ /	غير مؤهلة للتصويت		-	-	-	-	-	-	-		
/ /	غير مؤهلة للتصويت		-	-	-	-	-	-	-		
/ /			-	-	-	-	-	-	-		
/ /	غير مسددة		-	-	-	-	-	-	-		
/ /			-	-	-	-	-	-	-		
/ /			-	-	-	-	-	-	-	غابون	
/ /			-	-	-	-	-	-	-	غامبيا	
/ /			-	-	-	-	-	-	-		
/ /	غير مسددة		-	-	-	-	-	-	-		
/ /			-	-	-	-	-	-	-	غانا	
/ /	غير مسددة		-	-	-	-	-	-	-		
/ /	غير مؤهلة للتصويت		-	-	-	-	-	-	-	غرينادا	
/ /	غير مسددة		-	-	-	-	-	-	-	غواتيمالا	
/ /	غير مؤهلة للتصويت		-	-	-	-	-	-	-	غينيا	
/ /			-	-	-	-	-	-	-	غيانا	
/ /	غير مسددة		-	-	-	-	-	-	-	لدوراس	
/ /			-	-	-	-	-	-	-		
/ /			-	-	-	-	-	-	-		
/ /			-	-	-	-	-	-	-		
/ /	غير مسددة		-	-	-	-	-	-	-		
/ /	غير مسددة		-	-	-	-	-	-	-		
/ /			-	-	-	-	-	-	-		
/ /	غير مسددة		-	-	-	-	-	-	-		
/ /	غير مسددة		-	-	-	-	-	-	-		
/ /			-	-	-	-	-	-	-	ليبيريا	
/ /			-	-	-	-	-	-	-		
/ /			-	-	-	-	-	-	-		
/ /			-	-	-	-	-	-	-	لكسمبرغ	
/ /			-	-	-	-	-	-	-	مدغشقر	

الدول الأطراف	السنوات السابقة		٢٠١٥				السنوات السابقة		الدول الأطراف
	الاشتراكات المقررة	المحصّلات والالتزامات	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات المقررة	المحصّلات والالتزامات	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات المقررة	المحصّلات والالتزامات	
	غير مؤهلة للتصويت								
									مالي
	غير مسددة								
	غير مسددة								ريشيوس
	غير مسددة								
	غير مسددة								
	غير مسددة								
	غير مؤهلة للتصويت								
									نيجيريا
									النرويج
	غير مسددة								
									باراغواي
	غير مسددة								بيرو
	غير مسددة								
	غير مسددة								البرتغال
									جمهورية كوريا
	غير مسددة								جمهورية مولدوفا
	غير مسددة								
	غير مسددة								
	غير مؤهلة للتصويت								وجزر غرينادين
	غير مسددة								
	غير مسددة								
	غير مسددة								
	غير مسددة								سيراليون
	غير مسددة								

الدول الأطراف	السنوات السابقة		٢٠١٥		مجموع الاشتراكات غير المسددة	الموقف في حساب تاريخ التسديد السابق	الموقف في حساب الاشتراكات السابقة
	الاشتراكات المقررة	المحصّلات والائتمانات	الاشتراكات المقررة	المحصّلات والائتمانات			
	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة			
	-	-	-	-	-	//	//
	-	-	-	-	-	//	//
	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
طاجيكستان	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
جمهورية مقدونيا	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
اليوغوسلافية سابقا	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
- ليشني	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
ترينيداد وتوباغو	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
	-	-	-	-	-	//	غير مسددة
أوغندا	-	-	-	-	-	//	غير مؤهلة للتصويت
	-	-	-	-	-	//	غير مؤهلة للتصويت
جمهورية تنزانيا	-	-	-	-	-	//	غير مؤهلة للتصويت
أوروغواي	-	-	-	-	-	//	غير مؤهلة للتصويت
	-	-	-	-	-	//	غير مؤهلة للتصويت
	-	-	-	-	-	//	غير مؤهلة للتصويت
	-	-	-	-	-	//	غير مؤهلة للتصويت
فروق تقرب الحساب	١٨	١٨	٤	٤	٤		
<b>المجموع</b>	٩٠٥٣٧٠٨	٥٣٨٩٩٩١٩	٧٧٥٨	٦٢٩٦١٣٨٥			

ملاحظة: يشمل الاشتراكات في الميزانية البرنامجية المقررة وتجديد موارد صندوق الطوارئ فقط ولا يشمل السلف لصندوق رأس المال العامل.

## المرفق الثاني

## جداول الموارد البشرية

التمثيل الجغرافي لموظفي المحكمة من الفئة الفنية

حتى آذار/مارس

( ) مجموع موظفي الفئة الفنية:

مجموع جنسياتهم:

التوزيع بحسب المنطقة:

المجموع	الجنسية	المنطقة
	الكاميرون	
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
	مصر	
	غامبيا	
	غانا	
	غينيا	
	مالي	
	نيجيريا	
	سيراليون	
	توغو	
	أوغندا	
	جمهورية تنزانيا المتحدة	

( )

المنطقة	الجنسية	المجموع
مجموع أفريقيا		٥٠
آسيا	الصين	
	قبر	
	إيران (جمهورية - الإسلامية)	
	جمهورية كوريا	
مجموع آسيا		١٧
	البوسنة والهرسك	
مجموع أوروبا الشرقية		٢٢
والكاربي	البرازيل	
	بيرو	
	ترينيداد وتوباغو	
مجموع أمريكا اللاتينية والكاربي		٢٥





التمثيل الجغرافي لموظفي المحكمة من الفئة الفنية  
حتى آذار/مارس

عدد الموظفين لكل رتبة، بحسب المنطقة<sup>(١)</sup>

الرتبة	المنطقة	الجنسية	المجموع
مد-١			
		المجموع لأفريقيا	١
		اللاتينية والكاريبي	
		المجموع لأمريكا اللاتينية والكاريبي	٢
			١
			١
			١
			١
		المجموع لأوروبا الغربية ودول أخرى	٦
		المجموع للرتبة مد-١	٩
ف-٥			
		مالي	
		المجموع لأفريقيا	٥
		آسيا	
		المجموع لآسيا	١
		المجموع لأوروبا الشرقية	١
		أستراليا	
		الدانمرك	
		آيرلندا	
		البرتغال	

( )

الرتبة	المنطقة	الجنسية	المجموع
			٢١
		المجموع لأوروبا الغربية ودول أخرى	٢٨
ف-٥			
ف-٤			
		غانا	
		نيجيريا	
		سيراليون	
		جمهورية تنزانيا المتحدة	
		المجموع لأفريقيا	٧
	آسيا	إيران (جمهورية - الإسلامية)	
		المجموع لآسيا	٤
		المجموع لأوروبا الشرقية	٣
		أمريكا اللاتينية والكاريبي	
		ترينيداد وتوباغو	
		المجموع لأمريكا اللاتينية والكاريبي	٥
		أستراليا	
		آيرلندا	
		البرتغال	
		المجموع لأوروبا الغربية ودول أخرى	٣٥

الرتبة	المنطقة	الجنسية	المجموع
ف-٣	المجموع للرتبة ف-٤		٥٤
		امبيرون	
		مصر	
		مالي	
		نيجيريا	
		جمهورية تنزانيا المتحدة	
		المجموع لأفريقيا	٢١
	آسيا	إيران (جمهورية - الإسلامية)	
		المجموع لآسيا	٦
		المجموع لأوروبا الشرقية	٦
	أمريكا اللاتينية والكاريبي		
		بيرو	
		المجموع لأمريكا اللاتينية والكاريبي	١٠

الرتبة	المنطقة	الجنسية	المجموع
		أستراليا	
		آيرلندا	
		البرتغال	
		المجموع لأوروبا الغربية ودول أخرى	٦٦
		المجموع للرتبة ف-٣	١٠٩
	ف-٢	الكاميرون	
		جمهورية الكونغو الديمقراطية	
		مصر	
		غامبيا	
		سيراليون	
		توغو	
		المجموع لأفريقيا	١٣
	آسيا	الصين	
		قبرص	
		جمهورية كوريا	
		المجموع لآسيا	٦

الرتبة	المنطقة	الجنسية	المجموع
			المجموع لأوروبا الشرقية ٨
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	البرازيل	
		بيرو	
			المجموع لأمريكا اللاتينية والكاريبي ٦
		أستراليا	
			المجموع لأوروبا الغربية ودول أخرى ٦٠
	المجموع للرتبة ف-٢		٩٣
	ف-١	غامبيا	
		غينيا	
		أوغندا	
			المجموع لأفريقيا ٣
		البوسنة والمهرسك	
			المجموع لأوروبا الشرقية ٤
	أمريكا اللاتينية والكاريبي		
			المجموع لأمريكا اللاتينية والكاريبي ٢

الرتبة	المنطقة	الجنسية	المجموع
--------	---------	---------	---------

آيرلندا

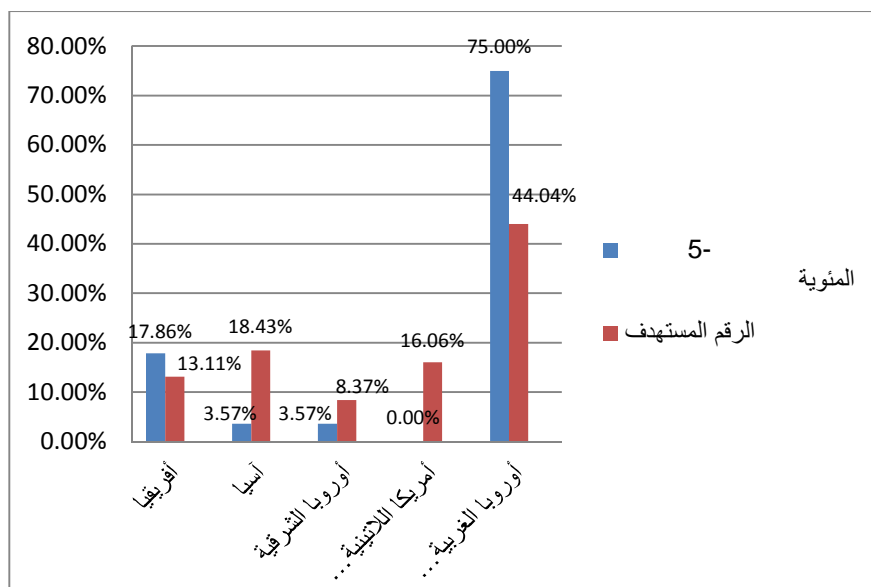
١٠	المجموع لأوروبا الغربية ودول أخرى		
١٩		المجموع للرتبة ف-١	
٣١٢		المجموع الكلي	

### توزيع الموظفين على المناطق، بالنسبة المئوية بحسب الرتبة

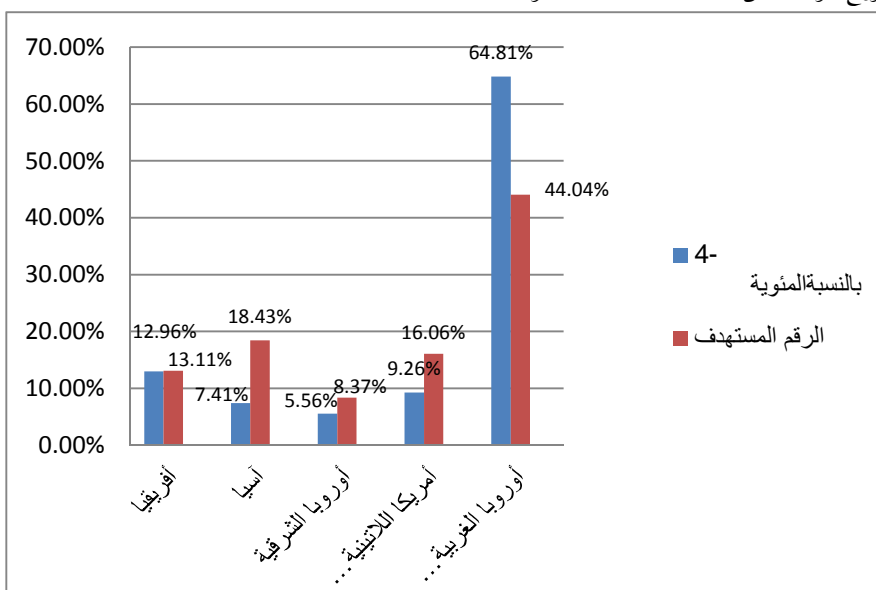
توزيع الموظفين من الرتبة مد-١ بالنسبة المئوية

( بالنظر إلى محدودية عدد الوظائف من هذه الرتبة )  
الإحصائي في شكل بياني مضملاً. فيرجى الرجوع إلى توز  
المعروض في الجدول أعلاه.

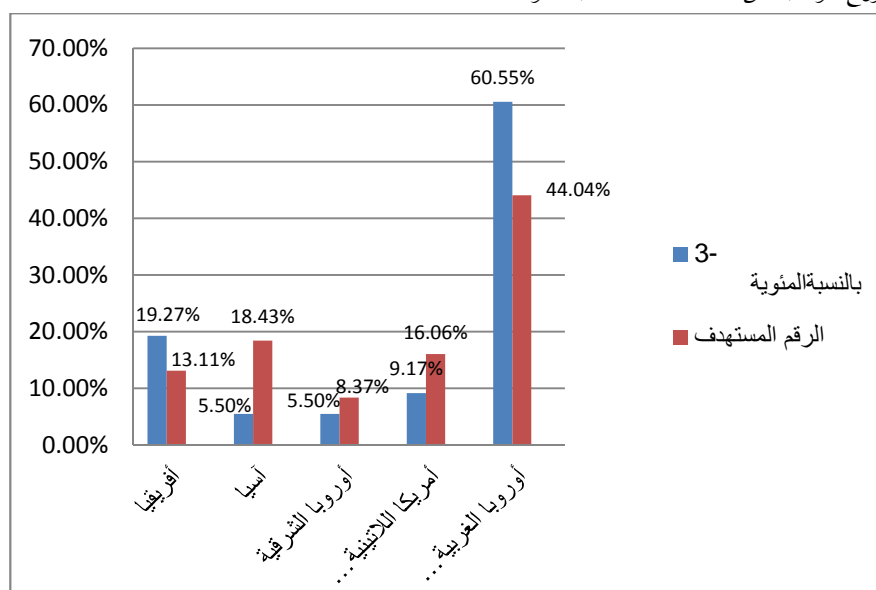
توزيع الموظفين من الفئة ف-٥، بالنسبة المئوية



توزيع الموظفين من الفئة ف-٤، بالنسبة المئوية

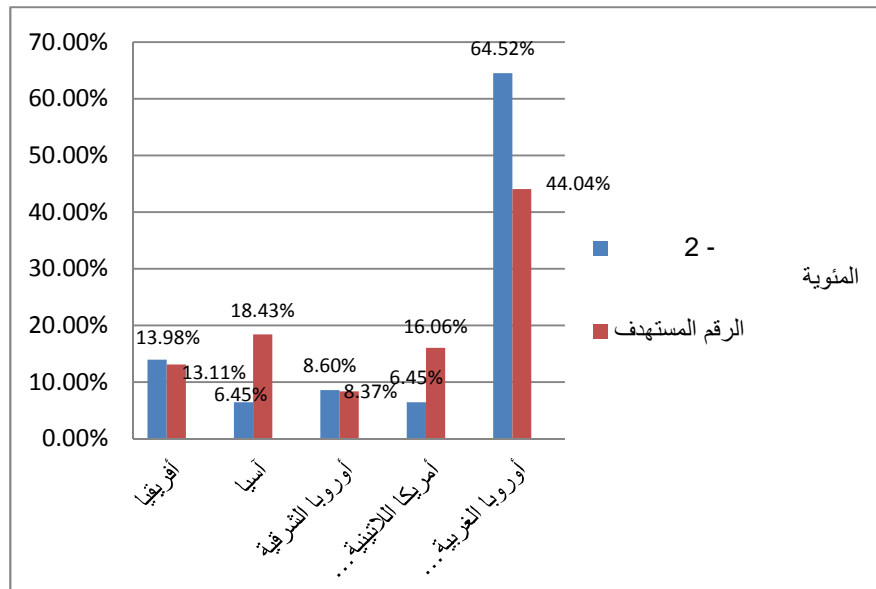


توزيع الموظفين من الفئة ف-٣، بالنسبة المئوية

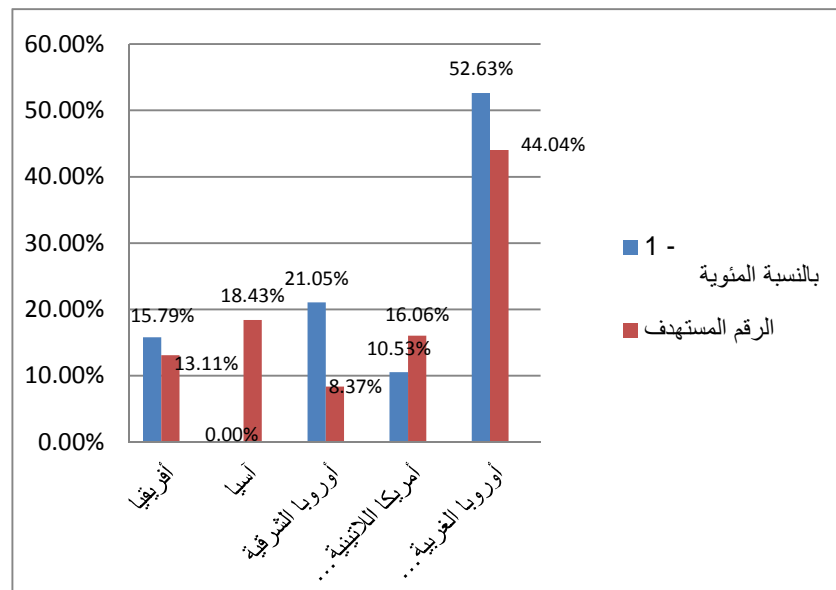




توزيع الموظفين من الفئة ف-٢ ، بالنسبة المئوية



توزيع الموظفين من الفئة ف-١ ، بالنسبة المئوية



## النطاق المستصوب بحسب البلد

المنطقة	البلد	النصيب لعام ٢٠١٥	النطاق المستحسن	المنطقة المنتصف	عدد الموظفين (*)
		%	-		
		%	-		
		%	-		
		%	-		
		%	-		
	كابو فيردي	%	-		
	جمهورية أفريقيا الوسطى	%	-		
		%	-		
		%	-		
		%	-		
		%	-		
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	%	-		
	جيبوتي	%	-		
	غابون	%	-		
	غامبيا	%	-		
	غانا	%	-		
	غينيا	%	-		
		%	-		
		%	-		
	ليبيريا	%	-		
	مدغشقر	%	-		
		%	-		
		%	-		
	مالي	%	-		
	موريشيوس	%	-		
		%	-		
		%	-		
	نيجيريا	%	-		
		%	-		
		%	-		

(\*) آدار/مارس . من الفئة الفنية، عدا الموظفين المنتخبين وموظفي اللغات. و موظفاً آخرين من الفئة الفنية من رعايا دول ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي.

المنطقة	البلد	النصيب لعام ٢٠١٥	النطاق المستحسن	المنطقة المستحسن	عدد متصرف الموظفين (*)
	سيراليون	% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
	جمهورية تنزانيا المتحدة	% ,	-		
		% ,	-		
آسيا		% ,	-		
	بنغلاديش	% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
	قبرص	% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
	جمهورية كوريا	% ,	-		
		% ,	-		
	طاجيكستان	% ,	-		
	- ليشتي	% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
	البوسنة والهرسك	% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		

المنطقة	البلد	النصيب لعام ٢٠١٥	النطاق المستحسن	المنطقة المستحسن	عدد متصرف الموظفين (*)
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
	جمهورية مولدوفا	% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
	جمهورية مقدونيا اليوغو	% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
	بربادوس	% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
	البرازيل	% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
	غرينادا	% ,	-		
	غواتيمالا	% ,	-		
	غيانا	% ,	-		
	هندوراس	% ,	-		
		% ,	-		
		% ,	-		
	باراغواي	% ,	-		
	بيرو	% ,	-		
		% ,	-		

والكاربي



حالة التوازن بين الجنسين في وظائف موظفي الفئة الفنية بالمحكمة  
مارس/آذار

عدد موظفي الفئة الفنية، بحسب نوع الجنس<sup>(١)</sup>

الهيئة القضائية

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
-			
-			
-			
-			

مكتب المدعي العام

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
-			
-			
-			
-			
-			
-			
-			

قلم المحكمة

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
-			
-			
-			
-			
-			
-			
-			

أمانة جمعية الدول الأطراف

	الإناث	الذكور
-		
-		
-		

(١)

-			
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا			
الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
-			
-			
-			
مكتب مدير مشروع المباني الدائمة			
الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
-			
مكتب المراجع الداخلي للحسابات			
الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
-			
-			
-			
المجموع الكلي للمحكمة			
المجموع	الإناث	الذكور	الكلي
٣٥٢	١٦٩	١٨٣	٣٥٢

## المحكمة الجنائية الدولية: أعداد الموظفين - الأرقام الفعلية

في آذار/مارس :

أعداد الموظفين	
شغلها في إطار المساعدة	
الزائرون من الفئة الفنية	
المتعاقدون على أساس اتفاقات الخدمة الخاصة	
/	
المجموع	١١٣٥

## المحكمة الجنائية الدولية: أعداد الموظفين - أرقام تقديرية

الاستناد إلى ، وإلى متوسطات أعداد المتدربين داخلياً والزائرين من الفئة الفنية والمتعاقدين على أساس اتفاقات الخدمة الخاصة كما حدث في عام بحلول نهاية عام :

أعداد الموظفين	
( )	
شغلها في إطار المساعدة	
( )	
الزائرون من الفئة الفنية	
المتعاقدون على أساس اتفاقات الخدمة الخاصة	
/	
المجموع	١٣٠٩

( ) لم يُؤخذ معدل شعور الوظائف في الحسبان في وضع التقدير.

( )



## الوظائف الشاغرة – الوظائف الثابتة بالمحكمة

في آذار/مارس

البرنامج الرئيسي	البرنامج الفرعي	رتبة الوظيفة	تسمية الوظيفة	الملاحظات
البرنامج الرئيسي	الهيئة القضائية	-	قانوني معاون	وظيفة شاغرة سبب الاستقالة. ينبغي شغلها في عام
البرنامج الرئيسي الثاني		-	الشخصي	وظيفة شاغرة سبب النقل الداخلي إلى حين تبسيط
البرنامج الرئيسي الثالث		-	رئيس مكتب مشروع المباني	إلى حين صدور
		-	موظف أمن شخصي	وظيفة شُغلت على أساس مؤقت إلى حين صدور
		-	مني	تان شاغرتان إلى حين صدور
		-	كبير سائقين (جمهورية)	وظيفة شُغلت على أساس مؤقت إلى حين صدور
		-	سائق (جمهورية)	وظيفة شاغرة إلى حين صدور
		-	(جمهورية)	وظيفة شُغلت على أساس مؤقت إلى حين صدور
		-	( )	تان شاغرتان إلى حين صدور
		-	مساعد لوجستي/كتابي	وظيفة شاغرة إلى حين صدور
	قسم دعم محامي الدفاع	-	شاغرة ستشغل على أساس مؤقت إلى حين صدور	
		-	أخصائي رصد لصندوق	وظيفة شُغلت على أساس مؤقت إلى حين صدور
		-	موظف قانوني معاون	وظيفة شاغرة إلى حين صدور
		-		وظيفة شُغلت على أساس مؤقت إلى حين صدور
	الإدارية المشتركة			
		-		وظيفة شُغلت على أساس مؤقت إلى حين صدور
		-		وظيفة شُغلت على أساس مؤقت إلى حين صدور
		-		وظيفة شُغلت على أساس مؤقت إلى حين صدور
	المعلومات والاتصال	-	تقني ميداني	وظيفة شاغرة إلى حين صدور
			المعلومات والاتصال	

البرنامج الرئيسي	البرنامج الفرعي	رتبة الوظيفة	تسمية الوظيفة	الملاحظات
		-	مساعد رئيسي معني البصرية	وظيفة شاغرة إلى حين صدور
		-	مساعد ميداني معني ) / عمل مختلفة)	شاغرة إلى حين صدور
		-	مساعد ميداني معني بالحسابات السرية (جمهورية )	وظيفة شاغرة إلى حين صدور
		-	ماعد معني بالعدم الميداني (مراكز عمل مختلفة)	وظائف شاغرة إلى حين صدور
		-		وظيفة شاغرة إلى حين صدور
		-		وظيفة شاغرة إلى حين صدور
		-	ميداني معني	وظيفة شاغرة إلى حين صدور
	وتعويض	-	قانوني مساعد	وظيفة شاغرة إلى حين صدور
	قسم الترجمة الشفوية	-	ترجم معاون (الإنكليزية)	وظيفة غير ممولة في عام وإلى حين صدور
	قسم الإعلام والوثائق	-	قانوني معاون	وظيفة غير ممولة في عام إلى حين صدور
		-	منسق ميداني	وظيفة غير ممولة في عام إلى حين صدور
		-	مساعد ميداني (جمهورية أفريقيا )	وظيفة غير ممولة في عام إلى حين صدور
		-	مساعد ميداني (مراكز عمل مختلفة)	وظيفتان غير ممولتان في عام إلى حين صدور
		-	مساعد ميداني (مراكز عمل مختلفة)	وظائف شاغرة إلى حين صدور
البرنامج	أمانة جمعية الدول الأطراف	-		وظيفة شاغرة إلى حين صدور
البرنامج		-	المدير الإداري لمشروع المباني الدائمة	وظيفة شاغرة
البرنامج		-	) (	وظيفة يتعين شغلها في عام
		-	محقق مع ) / ( )	وظيفة يتعين شغلها في عام وظيفة يتعين شغلها في عام
<b>المجموع الكلي ٥٨ (٢)</b>				
	في آذار/مارس			ولم تكن هناك

(١) لم تعد التي تُموَّل بالاعتمادات المخصصة لها تكاليف مثل في مجلس الموظفين شاغرة. ووظيفة نائب المسجل من الوظائف التي يتم

## ملاك الموظفين: الوظائف المعتمدة مقابل الوظائف المشغولة (باستثناء الموظفين المنتخبين)

في آذار/مارس

البرنامج الرئيسي	الوظائف المعتمدة	الوظائف المشغولة	الوظائف التي تم توظيف من يشغلها ( )	الوظائف التي لا يجري توظيف من يشغلها	الوظائف المعلّنة عنها التي لا يجري توظيف من يشغلها	النسبة المئوية للوظائف الثابتة الشاغرة	معدل شغور الوظائف الثابتة (بالنسبة المئوية)
[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	x [ / ( - ) ]	x [ / ( - ) ]
الهيئة القضائية						% ,	% ,
البرنامج الرئيسي الأول						% ,	% ,
البرنامج الرئيسي الثاني						% ,	% ,
البرنامج الرئيسي الثالث ( )						% ,	% ,
أمانة جمعية الدول الأطر						% ,	% ,
البرنامج الرئيسي الرابع						% ,	% ,
أمانة الصندوق الاستئماني						% ,	% ,
البرنامج الرئيسي السادس						% ,	% ,
مكتب مدير مشروع المباني الدائمة						% ,	% ,
البرنامج الرئيسي السابع-						% ,	% ,
آلية المراقبة المستقلة						% ,	% ,
البرنامج الرئيسي السابع-						% ,	% ,
البرنامج الرئيسي السابع-						% ,	% ,
المجموع للمحكمة	٧٨٦	٦٩١	١	٣٥	٠	%١٢,٠٩	%١١,٩٦

٩٥	الوظائف المستهدَف توظيف من يشغلها
٣٦	الوظائف التي تم توظيف من يشغلها أو الجاري توظيف من يشغلها
%٣٧,٩	النسبة المئوية للوظائف التي تم توظيف من يشغلها أو الجاري توظيف من يشغلها إلى الوظائف المستهدَف توظيف من يشغلها

( ) "الوظائف التي تم توظيف من يشغلها" هي الوظائف التي قبل المرشّح المنتقى لشغلها عرض توظيفه. وهذا يعني أن عملية التوظيف قد أُجرت

وأن الوظيفة محجوزة حتى قدوم شاغلها.

( ) توجد في البرنامج الرئيسي الثالث وظيفة ليست شاغرة بالمعنى الدقيق للكلمة لكن تُموّل بالاعتمادات المخصّصة لها تكاليف ممثل في مح

التمثيل الجغرافي لموظفي المحكمة من الفئة الفنية العاملين على أساس المساعدة المؤقتة العامة

في آذار/مارس

من الفئة الفنية:

مجموع عدد الجنسيات:

التوزيع بحسب المنطقة:

المجموع	الجنسية	المنطقة
	الكاميرون	
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
	مصر	
	غانا	
	موريشيوس	
	نيجيريا	
	أوغندا	
١٨		المجموع لأفريقيا
	الهند	آسيا
	جمهورية كوريا	
١٠		المجموع لآسيا
	البوسنة والهرسك	
	جمهورية مولدوفا	



## المرفق الثالث

## أداء الميزانية بخصوص الإخطارات المقدمة للحصول على أموال من صندوق الطوارئ في عام ٢٠١٤ ( )

## ألف- أداء الميزانية بخصوص الإخطارات المقدمة للحصول على أموال من صندوق الطوارئ

- في عام ، قدمت المحكمة الإخطارات الستة التالية إلى اللجنة بمجموع يبلغ في الأصل يورو. وفي /  
تقديرات الموارد المطلوبة في إخطارين (الإخطاران (د) و ( ) أدناه)، مما أدى إلى تعديل المجموع ليبلغ قدره يورو، بانخفاض يبلغ قدره مليون يورو. وبذلت المحكمة طوال العام جهوداً كبيرة للحصول على أموال من الموارد المتاحة بأفضل وجه من أجل خفض احتياجاتها المالية. وفيما يلي الإخطارات المذكورة:

( ) الإخطار المؤرخ / يورو من أجل تمديد ولاية قاض واحد وعقود موظفي الدعم في قضية بمبا المتصلة بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

( ) الإخطار المؤرخ / موظفي الدعم في قضية كاتانغا المتصلة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ج) الإخطار المؤرخ / يورو من أجل إعادة فتح المكتب الميداني في بانغي المتصل بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

( ) الإخطار المؤرخ / يورو والإخطار اللاحق الم

تمويل أنشطة الإدعاء في الجرائم المخلة بإقامة العدل بموجب المادة وإعادة توطين الشهود ومساعدتهم على التنقل فيما يتصل بالحالة في كينيا؛

( ) الإ / يورو والإخطار اللاحق المؤرخ

أجل تمويل أنشطة التحقيق والإدعاء في الجرائم المرتكبة ضد إقامة العدل بموجب المادة الأساسية وتوفير الخدمات اللازمة للتطورات غير المتوقعة في الحالة في جمهورية أفريقيا

( ) الإخطار المؤرخ أيلول/سبتمبر بليه غوديه المتصلة بالحالة في كوت ديفوار.

( ) " " " " " " ICC-ASP/14/18

باء- أداء الميزانية بخصوص جميع الإخطارات المقدمة للحصول على أموال من صندوق الطوارئ

- أدناه موجزاً لأداء الميزانية الإجمالية بخصوص الإخطارات الستة المقدمة إلى اللجنة. وقد بلغ معدل التنفيذ الفعلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٤ نحو ( ) في المائة، مقابل المجموع المعدل للإخطارات المقدمة البالغ قدره .

الجدول ٧: أداء الميزانية الإجمالي بخصوص الإخطارات الستة المقدمة للحصول على أموال من صندوق الطوارئ في عام ٢٠١٤ بحسب بند الإنفاق (بالآلاف اليورو)

بند الإنفاق	مجموع الإخطارات المعدلة لصندوق الطوارئ	مجموع الإنفاق الفعلي*	معدل التنفيذ الفعلي (بالنسبة المئوية)
[ ]	[ ]	[ ]	[ ]/[ ] = [ ]
المجموع الفرعي لتكاليف القضاة	٢٩٨,٩	٢٧٥,٨	٩٢,٣
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٠,٦		
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الآخرين	٧٧٥,٩	٤٣٩,٤	٥٦,٦
الأثاث والمعدات			
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٢٧١٩,٧	١٦٣٨,٤	
<b>المجموع</b>	<b>٣٨١٥,١</b>	<b>٢٣٥٣,٦</b>	<b>٦١,٧</b>

\* إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبياً وقابلة للتغيير.

- دناه بالتفصيل أداء الميزانية لكل إخطار من الإخطارات المقدمة للحصول على أموال من صندوق الطوارئ بحسب الترتيب الذي قدمت به إلى اللجنة.

- أدناه أداء الميزانية بخصوص الإخطار المقدم لتمديد ولاية قاض واحد، فضلا عن عدد محدود من موظفي الدعم لمدة ثمانية أشهر حتى نهاية العام في قضية بما المتصلة بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. الموارد المطلوبة للأشهر الأربعة الأولى من تمديد ولاية القاضي في الميزانية البرنامجية . الموارد المطلوبة في الغرض المحدد، وبلغ معدل ( ) في المائة المطلوب في الإخطار البالغ قدره .

الجدول ٨: أداء الميزانية بخصوص الإخطارات المقدمة للحصول على أموال من صندوق الطوارئ من أجل تمديد ولاية قاض واحد وعقود موظفي الدعم ذوي الصلة في قضية بما المتصلة بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٤، بحسب بند الإنفاق (بآلاف اليورو)

معدل التنفيذ الفعلي (بالنسبة المئوية)	مجموع الإنفاق الفعلي*	مجموع الإخطارات المعدلة لصندوق الطوارئ	بند الإنفاق
[ ]/[ ] = [ ]	[ ]	[ ]	
١٠٠,٠	١٢٢,٥	١٢٢,٦	المجموع الفرعي لتكاليف القضاة
٧٠,٠	١٦,٣	١٢٣,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الآخرين
٨٤,٩	٢٠٨,٨	٢٤٥,٩	المجموع

\* إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبياً وقابلة للتغيير.

- أدناه أداء الميزانية بخصوص الإخطار المقدم لتمديد ولاية قاضيين، فضلا عن عدد محدود من موظفي الدعم لمدة خمسة إلى حين الموافقة على الطلب المقدم من القاضيين لمغادرة المحكمة، في قضية كاتانغا، المتصلة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي تم مليون يورو. ويرجع الانخفاض البسيط في الانفاق إلى انخفاض تكاليف القضاة بسبب عدم الحاجة إلى المعاش التقاعدي الذي كان مطلوباً لأحد القاضيين.

الجدول ٩: أداء الميزانية بخصوص الإخطار المقدم للحصول على أموال من صندوق الطوارئ من أجل تمديد ولاية قاضيين وعقود عدد من موظفي الدعم ذوي الصلة في قضية كاتانغا المتصلة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٤، بحسب بند الإنفاق (بآلاف اليورو)

معدل التنفيذ الفعلي (بالنسبة المئوية)	مجموع الإنفاق الفعلي*	مجموع الإخطارات المعدلة لصندوق الطوارئ	بند الإنفاق
[ ]/[ ] = [ ]	[ ]	[ ]	
٨٦,٩	١٥٣,٣	١٧٦,٣	المجموع الفرعي لتكاليف القضاة



٩٠.٧	٩٧.٩	١٠٨.٠	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الآخرين
.	.	.	المجموع

\* إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبياً وقابلة للتغيير.

- أدناه أداء الميزانية بخصوص الإخطار المقدم لإعادة فتح مكتب ميداني صغير في بانغي للحالة في جم الاستجابة الأولية. ولم يستخدم المبلغ المطلوب استخداماً كاملاً وبلغ معدل ( في المائة) المطلوب في الإخطار البالغ قدره مليون يورو. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأقسام المشاركة في تجديد المكتب، لم تتم الأعمال المتعلقة بالتعديل في السنة المذكورة. ونتيجة لذلك، كان معظم النقص في الإنفاق في الميزانية المطلوبة للخدمات التعاقدية ونفقات التشغيل العامة. وعلاوة على ذلك، لم يتم شراء العربة المدرعة الموصى بشرائها في تقييم الأمن والسلامة حسبما كان مقرراً، مما أدى إلى نقص في الإنفاق في فتي المعدات والأثاث. ونظراً لعدم تشغيل المكتب حتى الآن، لم يستخدم المبلغ المطلوب لنقل أحد الموظفين الدوليين.

الجدول ١٠: أداء الميزانية بخصوص الإخطار المقدم للحصول على أموال من صندوق الطوارئ من أجل إعادة فتح المكتب الميداني في بانغي المتصل بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٤، بحسب بند الإنفاق (بالآلاف اليورو)

معدل التنفيذ الفعلي (بالنسبة المئوية)	مجموع الإنفاق الفعلي*	مجموع الإخطارات المعدلة لصندوق الطوارئ	بند الإنفاق
[ ]/[ ] = [ ]	[ ]	[ ]	

			المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
		٢٠,٦	

			الأثاث والمعدات

٣٩,٧	٩٥,٥	٢٤٠,٨	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٣٦,٥	٩٥,٥	٢٦١,٤	المجموع

\* إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبياً وقابلة للتغيير.

- أدناه أداء الميزانية بخصوص الإخطار المقدم لتمويل أنشطة الإمداء في الجرائم من نظام روما الأساسي وإعادة توطين الشهود ومساعدتهم على التنقل فيما يتصل بالحالة في كينيا. وفي نهاية العام بلغ معدل ( في المائة) المطلوب في الإخطار المعدل البالغ قدره .

- في الوقت  
الميزانية المقترحة  
ستتعمد دون تغيير، قرر مكتب المدعي العام تجميد التوظيف في  
التي تم إنشاؤها  
تغطيتها من صندوق الطوارئ، وقام عوضاً عن ذلك باستيعاب تكاليف الموظفين باستخدام  
تم تخفيض الميزانية المطلوبة أصلاً للمساعدة المؤقتة العامة.
- أثرت القرارات المذكورة أعلاه  
لموبة لإعادة توطين  
مساعدتهم على التنقل وبالتالي على السفر مما أدى إلى الـ في الإنفاق

الجدول ١١: أداء الميزانية بخصوص الإخطار المقدم للحصول على أموال من صندوق الطوارئ  
من أجل تمويل أنشطة الإِدعاء في الجرائم المخلة بإقامة العدل بموجب المادة ٧٠ من نظام روما  
الأساسي وإعادة توطين الشهود ومساعدتهم على التنقل فيما يتصل بالحالة في كينيا في عام  
٢٠١٤، بحسب بند الإنفاق (بآلاف اليورو)

بند الإنفاق	مجموع الإخطارات المعدلة لصندوق الطوارئ	مجموع الإنفاق الفعلي* [ ]	معدل التنفيذ الفعلي (بالنسبة المئوية) [ ]/[ ] = [ ]
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢٧٢,٠	٤٩,١	١٨,١
الخدمات التعاقدية	,	,	,
نفقات التشغيل العامة	,	,	,
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٥١٠,٩	١٩٦,٥	٣٨,٥
<b>المجموع</b>	<b>٧٨٢,٩</b>	<b>٢٤٥,٦</b>	<b>٣١,٤</b>

\* إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبياً وقابلة للتغيير.

- أدناه أداء الميزانية بخصوص الإخطار المقدم لتمويل أنشطة الإِدعاء في الجرائم  
من نظام روما الأساسي وتوفير الخدمات اللازمة للتطورات  
غير المتوقعة في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي نهاية العام بلغ معدل  
( في المائة ) المطلوب في الإخطار المعدل البالغ قدره .
- ولنفس عدم اليقين المالي المذكور في الفقرة أعلاه، قرر مكتب المدعي العام تجميد التوظيف في  
معظم الوظائف التي تم إنشاؤها لتلبية الاحتياجات الناشئة عن هذه الأنشطة وقام عوضاً عن ذلك  
باستيعاب معظم تكاليف الموظفين في الميزانية البرنامجية باستخدام الموارد المخصصة لها حالياً. وبالتالي، تم  
تخفيض الميزانية المطلوبة أصلاً للمساعدة المؤقتة العامة بدرجة كبيرة.



الجدول ١٣ : أداء الميزانية بخصوص الإخطار المقدم للحصول على أموال من صندوق الطوارئ من أجل قضية بليه غوديه المتصلة بالحالة في كوت ديفوار في عام ٢٠١٤ ، بحسب بند الإنفاق (بآلاف اليورو)

معدل التنفيذ الفعلي (بالنسبة المئوية)	مجموع الإنفاق الفعلي*	مجموع الإخطارات المعاملة صندوق الطوارئ	بند الإنفاق
[ ] / [ ] = [ ]	[ ]	[ ]	
'	'	'	
'	'	'	
٦٠,٩	٣٧,٨	٦٢,٠	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الآخرين
'	'	'	
'	'	'	
'	'	'	
٧٣,٣	٢١٨,٥	٢٩٨,٢	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٧١,٢	٢٥٦,٣	٣٦٠,٢	المجموع

\* إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبياً وقابلة للتغيير.

## المرفق الرابع

## تعديلات النظام المالي والقواعد المالية ( )

- دم المسجل إلى لجنة الميزانية والمالية الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة المالية التالية قبل على الأقل من الاجتماع الذي ستنظر فيه اللجنة في الميزانية البرنامجية المقترحة. وفي الوقت نفسه، يحيل المسجل أيضا الميزانية البرنامجية المقترحة إلى الدول الأطراف.
- يجوز للمسجل أن يقدم مقترحات تكميلية للميزانية فيما يتعلق بالفترة المالية ظروف غير م تقتضي ذلك. وفي هذه الحالة، تكميلية مفصلة قبل سبعة أيام على الأقل من الاجتماع الذي ستنظر فيه اللجنة في البرنامج المقترح.
- تنظر لجنة الميزانية والمالية في الميزانية البرنامجية المقترحة وتوصيها إلى جمعية الدول الأطراف. وتنظر الجمعية في الميزانية البرنامجية المقترحة .
- يجوز للمسجل أن يقدم مقترحات تكميلية للميزانية فيما يتعلق بالفترة المالية وقت اعتماد الميزانية ظروف غير م . وفي هذه الحالة، تعد تلك المقترحات بشكل التي سبقت عليها. وتنطبق أحكام هذا النظام المالي على المي المقترحة. وتتخذ قرارات جمعية الدول الأطراف بشأن الميزانية التكميلية التي يقترحها المسجل على أساس التي تقدمها .
- للمسجل أن يعقد التزامات لفترات مالية مقبلة، شريطة أن تكون تلك الالتزامات لأنشطة وافقت الجمعية الدول الأطراف ويتوقع أن تتم أو تستمر بعد انتهاء الفترة المالية الجارية.
- يُنشأ صندوق للطوارئ للتأكد من أن المحكمة تستطيع أن تتحمل: ( ) التكاليف المتعلقة بحالة غير متوقعة إثر اتخاذ المدعي العام قراراً بفتح تحقيق؛ ( ) ب حدوث تطورات في أوضاع قائمة لم يكن من الممكن توقعها، أو لم يكن ممكنا تقديرها بدقة نظر لجنة الميزانية والمالية في الميزانية البرنامجية المقترحة (ج) أو التكاليف المرتبطة باجتماع غير متوقع لجمعية الدول الأطراف.
- تحدد جمعية الدول الأطراف مستوى الصندوق والوسيلة التي يمول بها (عن طر الاشتراكات / المبالغ النقدية الفائضة في الميزانية ( ) .
- في حالة ما إذا نشأت الحاجة إلى الوفاء بنفقات غير متوقعة أو لا بقرار منه أو نزولا عند طلب المدعي العام أو رئيس أو جمعية الدول الأطراف، أن يرتبط بالتزامات لا تتجاوز المستوى الإجمالي لصندوق الطوارئ. وقبل الارتباط بمثل هذه الالتزامات، يقدم المسجل إشعارا مفصلا بالميزانية إلى لجنة الميزانية والمالية عن طريق رئيسها. وبعد مرور أسبوعين على إشعار رئيس ومراعاة أي تعليقات مالية تبديها اللجنة عن طريق رئيسها على متطلبات التمويل، يجوز للمسجل أن يرتبط بالالتزامات الم . جميع التمويلات التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة بالفترة (الفترات) المالية التي سبق أن اعتمدت بشأنها ميزانية برنامجية .

## المرفق الخامس

## قائمة الوثائق

رمز وثيقة لجنة الميزانية والمالية	العنوان	رمز الوثيقة بعد تحويلها إلى وثيقة من وثائق جمعية الدول الأطراف
CBF/24/1/Rev.1	جدول الأعمال المؤقت	
CBF/24/1/Rev.1	القائمة المشروحة للبنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت	
CBF/24/2	التقرير الفصلي الأول لقلم المحكمة عن المساعدة القانونية ( ) / - كانون الأول/ديسمبر	ICC-ASP/14/2
CBF/24/3	التقرير الثاني للمحكمة عن عملية الدروس المستفادة من تسريع الإجراءات القضائية	
CBF/24/4	المخصصة لـ - ولاية مقترحة	
CBF/24/5		
CBF/24/6		
CBF/24/7	تقرير عن التدابير التي بنفذهها مكتب المدعي العام لتحقيق وفورات تبلغ في المائة في الأموال المخصصة لشعبة التحقيقات في ميزانية عام	ICC-ASP/14/3
CBF/24/8	ير عن التقدم المحرز في النظر في الآثار المالية المترتبة على الخطة الإستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة - والآثار المالية على مكتب المدعي العام والأجهزة الأخرى للمحكمة الجنائية	ICC-ASP/14/4
CBF/24/9	تقرير عن التآزر بين الوظائف في هيئة الر	
CBF/24/10	في	
CBF/24/11	-	
CBF/24/12	ة الداخلية: الحالة في	
CBF/24/13	شباط/فبراير	
CBF/24/14	- مشروع ميثاق لمكتب	
CBF/24/15	( المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)	
CBF/24/16	تقرير المحكمة عن الميزانيتين المقترحة والتكاملية	ICC-ASP/14/6
CBF/24/17		ICC-ASP/14/7
CBF/24/17/Corr.1	- تصويب	ICC-ASP/14/7
CBF/24/18	التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام	ICC-ASP/14/8
CBF/24/19	تقرير قلم المحكمة عن تحقيق وفورات نهائية في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام	ICC-ASP/14/9
CBF/24/20		
CBF/24/21	تقرير عن التقدم المحرز في استخدام التآزر بين أجهزة المحكمة الجنائية الدولية	ICC-ASP/14/16
CBF/24/22	حتى آذار/مارس	
CBF/24/23	تقرير المحكمة عن مسائل السياسة العامة (مكافحة الغش	ICC-ASP/14/17
CBF/24/23/Add.1	الكشف المالي، وخيارات الاستثمار الطويل الأجل، وا	
CBF/24/23/Add.1	تقرير المحكمة عن مسائل السياسة العامة (مكافحة الغش	ICC-ASP/14/17
CBF/24/23/Add.1	الكشف المالي، وخيارات ا	
CBF/24/24	الهيكل التنظيمي	ICC-ASP/14/18
CBF/24/24	- نتائج المرحلة الرابعة من مشروع الهيكل التنظيمي	

## ٢- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين المستأنفة (ICC-ASP/14/5/Add.1)

المحتويات	الفقرات
-	.....
- افتتاح الدورة	.....
- النظر في الم	الدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها ..
-	.....
- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة	.....
-	.....
- المباني الدائمة والمدفوعات المسددة "دفعة واحدة".....	.....
-	تنظيم الهيئة القضائية .....
- اللجنة المخصصة لمراجعة الحسابات .....	.....

:

### أولاً - مقدمة

#### ألف - افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم العمل

- " "، التي شملت أربع جلسات، في مقر المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في لاهاي، في
- وقد قررت اللجنة، آخذة في الاعتبار التنظيم الإداري وميزانية المحكمة
- ستجري في بداية الجزء الثاني من عام / جه الخصوص
- والخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة
- القسم الأول من نظامها الداخلي، دورة رابعة وعشرين مستأنفة في لاهاي في يومي / البرنامج لمقترح
- السيد فحري الدجاني
- جمعية الدول الأطراف ("الأمانة") الخدمات له .
- وأقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال التالي (CBF/24/25):
- افتتاح
-

- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة

(أ) معلومات المحدثّة عن إعادة تنظيم الهيئة القضائية

( ) اللجنة المخصصة لمراجعة الحسابات

- : ة أسماؤهم الدورة ال

( ) ( )

( ) ( )

( ) ير ( )

( ) فوزي غرايبة (الأردن)

( ) ( )

( ) جوهاني لي ( )

( ) سوا أورلاندو روبيمانانا (مدغشقر)

( ) غيرد ساوب (ألمانيا)

( ) ( )

( ) ( )

( ) ( )

- البرامج الرئيسية لمحكمة إلى الإدلاء ببيانات أمام اللجنة: هيئة الرئاسة، وأعربت اللجنة عن تقديرها لهذه البيانات.

## ثانياً- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين المستأنفة

- أعمالها في هذه المسائل  
- استراتيجية للمدعي العام للفترة . تلقي عدد من الوثائق في وقت متأخر، في

في أيلول/سبتمبر . وتكرر اللجنة طلباتها السابقة بأن تقدم جميع الوثائق، باللغتين الرسميتين للعمل، في موعد مناسب يتيح للجنة الوقت الكافي لمراجعتها، وبأن تصدر وفقاً للقواعد المحددة.

- المسجل لإعادة تنظيم قلم المحكمة والخطة الاستراتيجية للمدعي العام للفترة - كبيرة على .  
عناصر الخطة الاستراتيجية التي تلى طلب المزيد من بالتالي من الإمكانيات للهيئة القضائية. وتتوقع اللجنة من المسجل أن يقدم، وفقاً لمبدأ "المحكمة الواحدة"، ميزانية برنامجية مقترحة موحدة لعام ٢٠١٦ تحدد التكاليف المترتبة على الأنشطة المختلفة لجميع أجهزة المحكمة، بما في ذلك عندما تؤدي التغييرات في أنشطة أحد الأجهزة إلى تغييرات في أنشطة جهاز آخر.



## ألف- إعادة تنظيم قلم المحكمة

- (١). وأشارت اللجنة إلى أنه على الرغم من ، فإن تنفيذها لم ينته . على هذا الأساس، أحاطت اللجنة

- وفيما يتعلق بالشروط التي وضعتها الجمعية، والتي ينبغي بمقتضاها أ راجعة في نطاق ' ' الميزانية البرنامجية المعتمدة ' ' الحد الأقصى لعدد ال مجموع تكاليف في لبرنامج الرئيسي الثالث في مليون يورو، وأن مجموع ع وظيفة مكافئة للعمل بدوام كامل في (مجموع) (١)، في حين أن نت ؤدي إلى ، وغيره من المتطلبات التي لم تدرج في الميزانية الإ غير مشمولة في عملية

- وظيفة شاغرة في الوظائف التي تم . ويجوز ل مجموع ( ) في أي جديدة يتم الإعلان في التعيين بها، ( ) الحصول على تسوية مجزية لإنهاء الخدمة.

- اختار جميع الموظفين المتأثرين البالغ عددهم ) هذه التكاليف ستبعده المسجل، سيبلغ مجموع ( أ) ، كافات نهاية ( ) في المائة التالي: (أ) ، من النظام الإدار (ج) ،

اللجنة أنه في حين يتناول النظام الإداري للموظفين العنصر الأول والثاني صندوق الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين ما دام الغرض من إنشاء الصندوق هو التعويضات الناجمة عن إنهاء عقود الموظفين، العنصر الثالث في التكاليف غير المتعلقة في ستستخدم هذه الوفورات ه ستستخدم هذه الوفورات في صندوق الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين.

- وفيما يتعلق بآثار مشروع على الميزانية البرنامجية المقترحة أحاطت لما بأن الهيكل الجديد يؤدي إلى وفورات تبلغ نـ الهيكل القدم في حالة الإبقاء عليه في عام .

(١) . Add.1 CBF/24/27

( )

كجزء من نتائج ذات طبيعة مؤقتة - أقصاها سنتين -  
تعتبر جزءا من الهيكل الجديد<sup>(١)</sup>.

- بالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ ستضمن زيادة في الموارد المطلوبة للبرنامج الرئيسي الثالث، نظرا لزيادة مستوى الأنشطة القضائية وأنشطة التحقيق المتوقعة، فضلا عن التكاليف المتصلة بالانتقال إلى المباني الدائمة. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة، في حالة وجود أي تكاليف نتيجة لعملية المراجعة في عام ٢٠١٦، الفصل بوضوح بين هذه التكاليف وأي بنود أخرى في الميزانية البرنامجية المقترحة.

- وفيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي في سياق مشروع المراجعة، طلبت اللجنة أن يؤخذ التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في الاعتبار عند التعيين في أي وظيفة، وأن يكون جزءا أساسيا من عملية التوظيف بأكملها. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم تقريرا عن حالة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين الناتجة عن عملية المراجعة في دورتها الخامسة والعشرين.

- ولاحظت اللجنة أيضا أنه لم تتم مراجعة قسم دعم المحامين، وقسم محامي وتعويض<sup>(١)</sup> اقتراح منفصل . في هذا الصدد، لميكل القلم في المقابلة لها في الهيكل الجديد.

- وقد وافقت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في ميزانية عام ( ) ، الوظائف المكافئة للعمل

مؤقتة بطبيعتها، مثل المساعدين الميدانيين للضحايا والمترجمين الـ احتسابهم في الوظائف المكافئة للعمل بدوام كامل المعتمدة. نتج ، أن يتكون الهيكل بأكمله .

- وأعربت اللجنة عن أهمية الحفاظ على مرونة المحكمة للاستجابة للتغيرات في الخدمات اللازمة لدعم أنشطتها سواء في المقر أو في الميدان، وبالتالي طلبت إلى قلم المحكمة أن يقدم تقريرا عن مرونة هيكله المقترح في دورتها الخامسة والعشرين.

## باء- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

- على اللجنة الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة  
إلى  
انطلاق

( ) يورو في عام

( ) ، وربما أقل في

والحكومات الوطنية، س  
الوفاء بولايتها الهامة، و  
تّم على توفير القيمة مقابل  
إلى ضمان الكفاءة والفعالية في جميع عملياتها.

- حساب الآثار المالية المترتبة على الخطة الاستراتيجية  
الرغم من أن  
نحو ، ، مليون يورو على التوالي ( )  
في السنوات الثلاث الـ ( - )  
في المائة  
بالتساوي، ( )  
هذه الزيادة في أعداد الموظفين  
وظيفة مكافئة للـ بحلول عام  
في الوقت الحالي.  
سيتم تدقيق المزيد من البيانات التفصيلية المتعلقة بالتكلفة وتقديمها كجزء من الميزانية البرنامجية  
المقترحة .

- وكانت الخطة الاستراتيجية لم  
زيادة كبيرة في الموارد المخصصة لمكتب المدعي العام و  
التي وافقت عليها  
وله بالكامل جميع الأنشطة  
صلة بنموذج  
المقترح، طلبت تحلي  
ستراتيجية للفترة -  
حادث غير متوقعة حيث تم  
من صندوق الطوارئ.

- التغييرات المقترحة في استراتيجية الادعاء، وبالتالي زيادة في الموارد  
المحددة لها في السنوات الثلاث الماضية حققت بالفعل تحسينات في نتائج الادعاء مما سمح بإنجاز  
تّم في المائة في الماضي ( ) .

- والأساس الذي تقوم عليه الخطة الاستراتيجية لم  
أسماء المكتب "نموذج الحجم الأساسي"، الذي وضع بناء على ثلاث خصائص: (أ) الح  
للأفرقة المتكاملة في ( )  
اشترك مكتب المدعي العام في الإجراءات التمهيدية والتحقيقات  
في . يستند نموذج  
مدعي العام على افتراض أن تُجج مكتب المدعي العام سي  
، ويعني أن المكتب سيكون قادراً على البدء في الأنشطة الأساسية عند  
إلى حد ما الأولويات في  
مفهوم "الحجم الأساسي" على فكرة أن الموارد الحالية غير كافية لتمكين المكتب من  
الوفاء على نحو كاف بولايته، وأنه يلزم بالتالي زيادة الحجم المتوسط .

- : استقصاءات أولية، و  
الاستقصاء  
في  
خمس محاكمات خمس محاكم  
محاكمتين في مرحلة الاستئناف.

( ) اخطارات الحصول على أموال من صندوق الطوارئ والآثار المالية

المتربة على ذلك في ميزانية عام .

( ) للأعوام - .

- وأحاطت اللجنة علما بعرض الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي للفترة -  
يؤدي أيضا إلى آثار مالية على المحكمة، بصفته مورداً له والهيئة القضائية. تأثير  
في الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة  
المالية الطويلة الأجل في عامي . وفي هذا  
الصدد، اقترحت اللجنة أن تضع المحكمة تقديرات على مستوى عال ومتعددة السنوات لميزانية  
المحكمة بأكملها مع وصف الروابط بين مسببات التكاليف وآثارها على الموارد في جميع  
الأجهزة وأن تعرضها عليها في دورتها السادسة والعشرين .

## جيم- مسائل أخرى

### ١- المباني الدائمة والمدفوعات المسددة "دفعة واحدة"

- أحاطت / الذي اعتمد في  
والذي طلب فيه إلى أن يقدم تقريراً مفصلاً عن المستوى الملائم للاحتياطي  
النقدي للمحكمة، وعن أي مخاطر يمكن أن تعزى إلى تخفيضها، وأن يقوم بمراجعة مستقلة وتفصيلية  
لحسابات مشروع المباني الدائمة مع التركيز على التجاوزات في التكاليف. ولاحظت  
تخفيضات في الاحتياطيات النقدية وتحليلات في  
من أجل تقديم آرائها. إلى تم في انتظار  
للاتصال بـ  
لنظر في طلب الجمعية.  
- إلى الطلب المقدم من الج  
في دورتها الرابعة والعشرين  
الصيغة المستخدمة لحساب اقتراح جديد  
- في التي تلقتها وخلصت إلى أن الحسابات  
لمصيغة الما في نصوص الجمعية في عام . كما لاحظت أن هذه الصيغة مختلفة  
عن المعايير المح في قرار الجمعية الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ، وكذلك الصيغة  
في اتفاق قرض آذار/مارس .  
- وأشارت اللجنة إلى أنها أعربت عن قلقها إزاء تنفيذ القرارات المتعلقة بإعادة حساب اشتراكات  
الأطراف والفائدة الما لمشروع في تم في  
عارض بين نص اتفاق قرض /  
في آذار/مارس التفسيرية المقدمة إلى الدول  
الأطراف والمبينة في نصوص الجمعية.  
- إلى  
الدولة المضيفة عند الانتهاء من المشروع. ولو حظ

يبلغ نحو ثلاثة في المائة في اشتراكات الدول الأطراف، ولوحظ أيضا إلى " " قد يؤدي إلى البلبلة والإزعاج. وأشارت إلى أن " " في الأسابيع . ولتجنب اللبس والحد من عدد المذكرات التي ستتلقاها الدول الأطراف بشأن حساب مدفوعات "الدفعة الواحدة"، توصي اللجنة بأن يحل أي نقص ممكن في الوضوح بمناقشات بين المحكمة والدولة المضيفة قبل صدور التسوية النهائية.

## ٢- المعلومات المحدثة عن إعادة تنظيم الهيئة القضائية

- اللجنة عن تقديرها للعرض الشفوي الذي دي غورميندي بشأن إعادة تنظيم الهيئة لاتساق بين " " به في ودائرة الاستئناف، وتحسين الكفاءة في الإجراءات القضائية، وتطلع إلى تلقي التقرير النهائي عن نتائج هذه العملية في /سبتمبر .

## ٣- اللجنة المخصصة لمراجعة الحسابات

- إلى على إحدى توصياتها المقدمة في " " في /فبراير  
ICC/PRESG/2015/001  
مخصص  
الجمعية في وممثل للمحكمة بصفة مراقب، في / ، على هامش

- محدثا عن عمل اللجنة المخصصة حتى الآن. الذي قامت به هذه اللجنة " " في /سبتمبر . وتتطلع اللجنة إلى الحصول على تقرير من اللجنة المخصصة في دورتها الخامسة والعشرين وإلى مناقشة العمل المقبل للجنة مراجعة الحسابات والموارد اللازمة لها في سياق ميزانية عام ٢٠١٦ .

## المرفق

### قائمة الوثائق

رمز وثيقة لجنة الميزانية والمالية	العنوان	رمز الوثيقة بعد تحويلها إلى وثيقة من وثائق جمعية الدول الأطراف
CBF/24/25	جدول الأعمال المؤقت	
CBF/24/26	مكتب المدعي العام: الخطة الاستراتيجية للفترة	ICC-ASP/14/22 -
CBF/24/27		ICC-ASP/14/19
CBF/24/27/Add.1		ICC-ASP/14/19

### ٣- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين (ICC-ASP/14/15)

#### المحتويات

##### الفقرات

-	.....	-
-	افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....	-
-	.....	-
-	النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.....	-
-	.....	-
-	.....	-
-	الاشتراكات.....	-
-	التي عليها متأخرات.....	-
-	النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام.....	-
-	( ).....	-
-	( ) العرض والتحليل الكلي.....	-
-	(ج) البرامج الرئيسية.....	-
-	’ البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية.....	-
-	’ البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعية العامة.....	-
-	’ البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة.....	-
-	.....	-
-	.....	-
-	ج- التكاليف غير المتصلة بالموظفين.....	-
-	’ البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف.....	-
-	’ البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة.....	-
-	’ البرنامج الرئيسي السادس: الصندوق الاستئماني للضحايا	-
-	’ البرنامج الرئيسي السابع - : مكتب مدير مشروع المباني	-
-	.....	-
-	’ البرنامج الرئيسي السابع- : آلية الرقابة المستقلة.....	-
-	’ البرنامج الرئيسي السابع- :	-
-	.....	-
-	.....	-
-	بيانات الأداء المالي في /.....	-
-	وق الطوارئ.....	-

- المسائل الإدارية .....
- التمثيل الجغرافي .....
- .....
- البيانات المالية للمحكمة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى الأول/ديسمبر ، والبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من كانون الثاني/يناير إلى الأول/ديسمبر ..
- ( ) .....
- ، ، .....
- ' ' البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا .....
- ' ' توصيات المراجع الخارجي للحسابات بشأن الصندوق الاستئماني للضحايا .....
- .....
- إدارة المخاطر .....
- .....
- مشروع المباني الدائمة .....
- .....
- ( ) لفريق العامل المعني بالتكاليف الكاملة للملكية .....
- ( ) .....
- (ج) آراء المحكمة .....
- ( ) .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....

:

المرفق الثاني: الاشتراكات أيلول/سبتمبر

المرفق الثالث: التخفيضات المقترحة البرنامج الرئيسي الثاني والبرنامج الرئيسي الثالث

: ميثاق لجنة المراجعة

: طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ -

المرفق السادس: الآثار المتر : مقارنة بين الميزانية المقترحة

## ملخص تنفيذي

- لم يسبق لعملية النظر في المقترحة كبيرة في الميزانية المقترحة ( ، في المائة) ف بالانتقال إلى المباني الدائمة الجديدة وتمويل الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعية العامة ( - ) " ونتائج مشروع المراجعة، والخطة سياق سياسي يتسم بالتحدي ومحاولة الحد من الزيادات المقترحة بقدر الإمكان.
- ولم تكن المعلومات المقدمة إلى اللجنة واضحة وشفافة دائماً، بما في ذلك الميزانية المقترحة تم وتلقت اللجنة أيضاً قدراً كبيراً من المعلومات الإضافية لوثيقة الميزانية نفسها. ولم تقدم دون التأكد سلفاً من فهم المحكمة لها واعتبارها قابلة للتنفيذ دون الإخلال بـ الرئيسية. وبعد التشاور مع المحكمة والنظر في المعلومات الإضافية المقدمة منها، الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ، مليون يورو، التي تمثل زيادة ( ، في المائة) الفائدة المستحقة على قرض الدولة المضيفة، أو زيادة ( ، في المائة) قرض، مقارنة بالميزانية . وعند استعراض توصيات اللجنة، من المهم أن تدرك الدول الأطراف أن عدداً من التخفيضات المقترحة للحد من الزيادة ن من المرجح بالتالي أن يعاد تقديمها في الميزانية المقترحة لعام .
- واستشرافاً للمستقبل، تود اللجنة أن تعزز علاقة العمل الإيجابية بينها وبين جمعية الدول الأطراف والمحكمة عن طريق ما يلي:
- ( ) - ولتحقيق هذه الغاية، يتضمن التقرير اقتراحات بشأن المجالات التي يكون فيها ذلك ممكناً؛
- ( ) - على سبيل المثال، من خلال إنشاء "غلاف" أو إطار لسنوات الميزانية المقبلة ( ) .
- إن الإدارة الرشيدة لإدارة للمباني في المستقبل، وحماية على الاشتراكات المقررة الحفاظ على الالتزامات المترتبة على استحقات الموظفين والصناديق المالية العاملة، والاستجابة للتكاليف غير المتوقعة في المستقبل من خلال صندوق الطوارئ.
- ملاحظ ؛ وتلاحظ اللجنة لما تقدمه من اشتراكات، الغلاف المالي الذي ست أن تبين بوضوح ما تتوقعه الدول الأطراف للحصول على أعلى جودة بأفضل الأسعار. علاقة عمل إيجابية بين المحكمة والجمعية، وت وثيقة تقدم إلى الجمعية وتترتب عليها آثار مالية أو آثار في الميزانية وأي مسألة أخرى ذات طابع مالي أو ( ) .

(<sup>1</sup>) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة عشرة، نيويورك ٢٠١٤، (ICC-ASP/13/20)

المجلد الثاني، الجزء باء-

(<sup>2</sup>) الوثائق الرسمية ... الدورة الأولى ... ٢٠٠٢ (ICC-ASP/1/3 and Corr.1) .ICC-ASP/1/Res.4



## أولاً - مقدمة

## ألف - افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- (" ") إلى ا  
 اتخذته جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في كانون الأول/ديسمبر ، في الج  
 . . . . . إلى كانون الأول/ديسمبر  
 اللجنة، في الفترة أيلول/سبتمبر إلى /  
 في الجلسة الافتتاحية للدورة.  
 - وفي أيلول/سبتمبر جوهاني ليميك ( ) إلى  
 . /  
 ( )  
 ( )  
 - الدجاني،  
 جمعية الأطراف (" ")  
 - وحضر أعضاء اللجنة التالية أسماءهم الدورة الخ  
 :  
 ( ) ( )  
 ( ) ( )  
 كارولينا ماريا فيرنانديس أوباسو (المكسيك)  
 ( ) فوزي غرايبة (الأردن)  
 ( ) ( )  
 ريفومانانتسوا أورلاندو روبيمانانا (مدغشقر)  
 ( ) ( )  
 غيرد ساوب (ألمانيا)  
 ( ) ( )  
 ( ) ( )  
 ( ) ( )  
 - وأقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال التالي (CBF/25/1/Rev.1):  
 ( ) افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم العمل  
 ( )  
 : ( )  
 ( ) حالة تسديد الاشتراكات  
 ( ) الدول المتأخرة في تسديد اشتراكاتها  
 (ج) في البرنامجية المقترحة  
 ( ) الآثار المالية المترتبة على الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعية العامة للفترة

- (هـ) بيانات الأداء المالي اعتباراً من /  
 ( ) السائلة، وتعديلات النظام المالي والقواعد المالية  
 ( ) الإخطارات المتعلقة بصندوق الطوارئ؛  
 (ح) نهج استراتيجي لتحسين عملية الميزنة.  
 ( ) المسائل الإدارية:  
 ( ) حالة التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين؛  
 ( ) الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين.  
 ( ) :  
 ( ) للفترة الثاني / إلى  
 /ديسمبر  
 ( ) للصندوق الاستئماني للفترة الثاني /  
 إلى /ديسمبر  
 (ج) التقرير التدريجي للمراجعة الد  
 ( ) التقرير المرحلي للجنة المخصصة لمراجعة الحسابات؛  
 (هـ) خطة إدارة المخاطر.  
 ( )  
 ( ) المباني الدائمة :  
 ( ) معلومات محدثة عن المباني الدائمة؛  
 ( ) برنامج الانتقال؛  
 (ج)  
 ( ) ة حساب اشتراكات الدول الأطراف؛  
 (هـ)  
 ( ) الصندوق الاستئماني للضحايا:  
 ( ) مجلس الإدارة في الفترة / إلى  
 /  
 ( ) معلومات محدثة عن حالة سياسة مكافحة المخاطر في الصندوق الاستئماني  
 ضحايا والنتائج التي تحققت في هذا الشأن.  
 ( )

## باء- مشاركة المسؤولين والمراقبين

- ( ) - الأجهزة التالية للمحكمة إلى المشاركة في  
 جلسات اللجنة لتقديم التقارير الخاصة بها: هيئة الرئاسة، ومكتب المدعية العامة،  
 على ذلك، أدلى المنسق المعني بالميزانية، السفير فيرنر درومل (النمسا)، وممثل الفريق العامل في لاهاي

( ) من النظام الداخلي للجمعية المتعلقة بالمراقبين والمشاركين الآخرين على الدورة. وبناء على  
 الرئيس ورهنا بموافقة اللجنة، يجوز للمراقبين المشاركة في دورات اللجنة.

التابع لمكتب الجمعية، والصندوق الاستئماني للضحايا، ورئيس لجنة الرقابة المعنية بالمباني الدائمة")  
 ("

- الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية للإدلاء ببيان  
 . وأعربت اللجنة عن تقديرها لهذه البيانات.

## ثانياً- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين

### ألف- المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية

١- مقدمة

- فحصت البرنامجية المقترحة أساساً في عملية  
 .  
 - إلى الجمعية وافقت في تمه  
 . انخفض هذا المبلغ نتيجة للفائدة المستحقة على قرض الدولة  
 المضيفة التي تتحملها الدول التي اختارت عدم سداد حصتها "دفعة واحدة" فقط والتي يبلغ قدرها  
 مليون يورو وبلغت بالتالي الميزانية التي اعتمدها الجمعية لعام  
 . وانخفضت الاعتمادات المعتمدة أيضاً نتيجة لإسهام الدولة المضيفة بمبلغ ملايين يورو في  
 تكاليف المباني المؤقتة، كما انخفضت نتيجة للمبالغ التي تم الاستيلاء عليها في قضية السيد بما البالغ  
 يورو. ونتيجة لذلك، بلغت الاشتراكات المقررة المطلوبة في عا من جميع  
 الدول الأطراف

- البرنامجية المقترحة لعام التي قدمتها المحكمة والتي يبلغ مجموعها  
 ( ) في المائة مقارنة  
 . ويتضمن المجموع البالغ قدره مليون يورو الفائدة المستحقة على القرض  
 المقدم للمباني الدائمة البالغ قدرها مليون يورو. وبالتالي فإن مجموع الميزانية البرنامجية المقترحة لعام

- تعارض البرنامجية المقترحة تمه خلصت  
 إلى إمكان تحقيق وفورات يبلغ مجموعها مليون يورو وإلى أن الميزانية البرنامجية لعام  
 ستبلغ بالتالي، في حالة موافقة الجمعية عليها، ( )  
 ( ) في

( ) = الميزانية المقترحة لعام

( ) الفائدة المستحقة على قرض الدولة المضيفة، أو زيادة يبلغ قدرها ( ) ، في المائة الفائدة المستحقة على قرض الدولة المضيفة ( )  
الاشتراكات المقررة لعام .  
التالي:

( ) مجموع الميزانية  
مطروحا منها: مساهمة في إيجار المباني ( )  
للاشتراكات المقررة

- ولتحسين الشفافية والقابلية للمقارنة بين كل سنة من سنوات الميزانية، توصي اللجنة بأن يتم، اعتبارا من ميزانية عام ٢٠١٧، الفصل بين القرض والفائدة المستحقة على القرض وبين الأرقام المتعلقة بالميزانية العادية. وسيتيح ذلك التقييم المقارن بين الموارد اللازمة لأنشطة المحكمة من سنة إلى أخرى.

## ٢- حالة تسديد الاشتراكات

- الاشتراكات في أيلول/سبتمبر ( الثاني) من حيث:
- ( ) الاشتراكات المقررة للميزانية المعتمدة لعام
- ( ) الفائدة المستحقة على القرض المقدم للمباني الدائمة في عام
- وأشارت اللجنة إلى ضرورة مشاركة جميع الدول الأطراف في الميزانية العادية للمحكمة وصندوق الطوارئ، وضرورة مشاركة الدول الأطراف التي اختارت حصتها في المباني الدائمة للمحكمة "دفعة واحدة" في الفائدة المستحقة على قرض الدولة المضيفة.
- الميزانية العادية: ( ) في المائة) من الاشتراكات يورو غير مسددة حتى الآن.
- الاشتراكات غير المسددة عن السنوات السابقة
- صندوق الطوارئ: بلغت الاشتراكات غير المسددة لتحديد موارد صندوق الطوارئ

( ) في المائة =

( ) و = مجموع الميزانية المعدلة لعام

( ) منها مجموع الميزانية المعدلة لعام

( ) في المائة = بدون الفائدة لقرض الدولة

( ) =

- القرض المقدم ("الدولة مضيفة") للمباني الدائمة:  
 طرف أن تختار حصتها في تكاليف بناء المباني الدائمة دفعة واحدة، أو تسديد حصتها في قرض . في نهاية المهلة المحددة للتعهد ( )  
 طرف حصتها في بناء المباني الدائمة الجديدة دفعة واحدة، وتعهدت دولة طرف واحدة بتسديد جزء من حصتها دفعة واحدة. وبلغت الفائدة غير المسددة على هذا القرض في أيلول/سبتمبر إجمالاً ( )  
 .(

- دول الأطراف لم تسدد حتى أيلول/سبتمبر حصتها في الفائدة. ولما كان على المحكمة التزام قانوني بدفع الفائدة بالكامل في اليوم الأول من شهر /فبراير من كل عام، اضطرت المحكمة إلى المخصصة ل الأطراف. وأدى ذلك إلى اللازمة لسير في هذه الم في عام لن يقتصر الأمر على في تسديد أصل الدين.

- مجموع الاشتراكات غير المسددة في أيلول/سبتمبر بما في ذلك الاشتراكات في وصندوق الطوارئ قرض في أيلول/سبتمبر ( ) . ت اللجنة على أهمية تسديد الاشتراكات بالكامل في . يؤدي عدم القيام بذلك إلى الإخلال بشكل خطير سير العمل . وقد تضطر المحكمة، في حالة عدم تسديد هذه الاشتراكات حتى نهاية العام، إلى إلى صندوق رأس المال العامل.

- وحثت اللجنة جميع الدول الأطراف على تسديد مدفوعاتها في الوقت المحدد من أجل ضمان وجود أموال كافية في المحكمة على مدار السنة، وفقاً للقاعدة ٥-٦ من النظام المالي والقواعد المالية. وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تخطر الدول الأطراف التي لم تسدد اشتراكاتها بالكامل مرة أخرى قبل انعقاد الدورة القادمة للجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بالتزاماتها المالية. وأوصت اللجنة علاوة على ذلك بأن يتناول رئيس الجمعية والمسؤولون بالمحكمة هذه المسألة مع الدول التي عليها مستحقات غير مسددة للمحكمة كلما كانت لديهم لقاءات ثنائية معها.

الدول التي عليها متأخرات -٣

( ) /ديسمبر .  
 ( ) الاشتراكات غير المسددة بما في ذلك الفائدة ( )  
 مجموع الاشتراكات غير المسددة بما في ذلك الفائدة (السنوات السابقة)  
 الاشتراكات غير المسددة مطروحا منها صندوق الطوارئ  
 مجموع الاشتراكات غير المسددة

- من نظام روما الأساسي على ما يلي: "لا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً".

- الأطراف  
أيلول/سبتمبر وأنها أصبحت بالتالي غير للتصويت وفقا للفقرة .  
الأطراف في / لأدنى  
يلزم تسديده الأساسي وبالإجراء المعمول به لعدم  
في التصويت. وأوصت اللجنة بأن تقوم جميع الدول الأطراف التي عليها متأخرات  
بتسوية حساباتها مع المحكمة في أقرب وقت ممكن. وطلبت إلى الأمانة أن تخطر الدول  
الأطراف التي عليها متأخرات مرة أخرى، قبل انعقاد الدورة القادمة للجمعية، بما سلف، مع  
تسليط الضوء على التزامها بالميزانية.

#### ٤- النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦

(أ) عملية الميزنة والحكومة والشفافية

- في النظر في المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية والإدارية بالمحكمة وتقديم  
توصيات للدول الأطراف. ولتحقيق هذه الغاية

- هذه سيعتذر على اللجنة الاسهام في  
وقد يقتصر دورها الافتراضات  
الأطراف

- المتصلة بالمباني ونتائج  
إلى  
البرنامجية المقترحة  
في اللحظة الأخيرة فقط.

- ونظرا لعرض كل برنامج بشكل مختلف،  
منفصلة لكل برنامج من برامج المحكمة لكي تفهم بوجه كامل أساس  
في الميزانية وتحدد ما هي الضرورية التي يوجد ما يبررها لدعم  
مديدة في تقدير التكاليف على زيادة هذه العملية تعقيدا ( ) .

( ) قدمه المسجل في تموز/يوليه بشأن الآثار المترتبة على مشروع المراجعة (المراجع):  
تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين) إلى قدره وفورات في  
الميزانية نتيجة لهذه العملية، وأحاطت اللجنة علما بم في تقريرها ( ICC-ASP/14/5/Add.1 ) .  
مزيد من التحليل المتعمق حيث تي الآن (فريق المراجعة، تكاليف

- وأوصت اللجنة بالتغييرات التالية لتحسين عملية الميزنة:

( ) الاستعانة بوجه أفضل وأكثر كفاءة بمجلس التنسيق لتقليل احتمال تقديم مقترحات متداخلة وتوفير عمليات أفضل لضمان اتساق رسالة وسياسة الإنفاق في جميع أنحاء المحكمة. وسيسمح ذلك أيضا بتحديد الكفاءات وأوجه التآزر الممكنة بوجه أفضل وتنفيذها نتيجة لتحديد مواضع الازدواجية<sup>( )</sup> وتبسيط الأنشطة؛

( ) أن تقدم الوثائق التي سيتم النظر فيها، من حيث المبدأ، قبل ٤٥ يوما من بداية دورة اللجنة؛

(ج) أن تحترم النسختان الإنكليزية والفرنسية هذا الحد الزمني؛

( ) أن تقدم الميزانية التكاليف المتعلقة بالسنة التالية مع تسليط الضوء أولا على تكلفة الإبقاء على الأنشطة الجارية، ثم مع توضيح التعديلات المقترح إدخالها عليها، ثم مع تحديد التكلفة الكاملة لتلك الأنشطة والنتائج المترتبة على تغييرها، مع بيان الكفاءات المحددة أو الأنشطة التي يمكن وقفها لتعويض أي تكاليف إضافية.

- التركيز نهج "المحكمة الواحدة" وسيسمح بالاستفادة من أفضل الممارسات في إدارة الميزانية بوجه أفضل.

(ب) العرض والتحليل الكلي

- بالزيادات المقبلة في الميزانية استناداً إلى

الترحيب. المقدمة لتوضيح الأسباب المؤدية إلى ذلك. بيد أن الاستراتيجية " " الاستراتيجية " " لتأثير الافتراضات للآثار المترتبة عليها في .

- وتقدّر اللجنة العمل الذي تم حتى الآن ( ) .<sup>( )</sup> الأولى التي اتخذت للتخطيط مسبقاً لعدة سنوات.

في التغييرات في المستقبل. في توفير المعلومات لأي يغير الحاجة إلى إعداد لها يبرها

الموظفين، التكاليف غير المتصلة الإدارية لمنظمة الـ ( ) . التي لم مما تعارض مع الو التي يبلغ قدرها

( ) بذل جهود في منفصلة لإنشاء قواعد بيانات في هيئة ا ( ) . ( )

ICC-ASP /14/5/Add.1 ( )

أيضا إلى أنه تتوقع الحصول على خطط

النهج

- وتتطلع اللجنة إلى الحصول على تحليل وتقييم كاملين ونهائيين للخطة الاستراتيجية لمكتب المدعية العامة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ بعد نهاية الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع إلى تلقي التكاليف الكاملة لتأثير وثائق العمل الداخلية المتعلقة بـ"الحجم الأساسي" والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ على الأجهزة الأخرى للمحكمة في دورتها السادسة والعشرين.

إلى المباني ونتائج ونتائج ونتائج  
هذه للتوصل إلى تخفيضات أكبر بكثير في غير المتصلة  
. وأوصت اللجنة لذلك بالإبقاء، في معظم الحالات، على الميزانية الإجمالية للمحكمة المتعلقة بالأثاث والمعدات، والسفر، والضيافة، والخبراء الاستشاريين، والتدريب بنفس المستوى المعتمد في ميزانية عام ٢٠١٥، ما لم يشار إلى خلاف ذلك في هذا التقرير.

- وأخيرا، تسترعي اللجنة انتباه الأطراف إلى بعض المقترحة ( ) في بعض هذه ( ) في

(ج) البرامج الرئيسية

'١' البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

- تبلغ الميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج ما قدره ( ) في المائة مقارنة

- أن هيئة ( ) بشأن البحث التآزر هيئة  
الاستراتيجي ( - ). وحثت اللجنة الأجهزة الأخرى للمحكمة على الاقتداء بهذه الممارسة في المستقبل من أجل تحقيق التآزر بين الأجهزة المختلفة للمحكمة.

- في طلب -  
تقدم الدعم القانوني للموظفين استجابة المتغيرة للدعاوى القضائية وتحسين وتوفير الإدارية . ونظرت اللجنة في طلب إنشاء هذه الوظيفة الجديدة برتبة ف-٥ من حيث مزاياها الذاتية، وأوصت بالتالي بأن توافق الجمعية على هذه الوظيفة.

(١) الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية عشرة ... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20) في الثاني



- طلب  
شهرًا في المقترحة لعام . للافتراضات  
في أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على الموارد المطلوبة لتمويل ثلاث وظائف برتبة ف-٢ لمدة عشرة أشهر. وأشارت اللجنة إلى توصيتها في دورتها الرابعة والعشرين بأن تفي الهيئة القضائية، قدر المستطاع، بمتطلبات عبء العمل عن طريق إعادة توزيع الموارد المعتمدة بين الشعب.

- طلبا  
( في وثلاث وظائف في )  
في جميعها في الثلاث . ومع أخذ التطور في الأنشطة القضائية والحاجة إلى توفير بيئة عمل أكثر أمانًا وكفاءة في الاعتبار، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة الأربع جميعها إلى وظائف ثابتة.

- وقدمت الهيئة القضائية طلبًا لإعادة تصنيف ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة - الرتبة الأخرى إلى الرتبة ف-١ (من باحث مساعد إلى موظف قانوني مساعد). ولاحظت اللجنة أن مهام ومسؤوليات الوظائف قد تغيرت، وبالتالي أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على إعادة تصنيف الوظائف الثلاث.

- السفر المقترحة للهيئة القضائية في عام ما قدره آخرين في الأحداث الهامة التي لا توفر الجهات المنظمة لها الاتصال في نيويورك إلى

- ومع مجمل عبء العمل المتوقع بالدوائر في عام ٢٠١٦ ودورة الجمعية المقرر عقدها في لاهاي، توصي اللجنة بأن توافق الجمعية على ميزانية السفر في البرنامج الرئيسي الأول على مستوى ٩٩ ٥٠٠ يورو، مما يمثل انخفاضًا في الموارد المقترحة يبلغ ٦١ ٠٠٠ يورو.

- وتمثل ميزانية الهيئة القضائية المطلوبة للتدريب في عام ( في ) . وأوصت اللجنة بالموافقة على ميزانية التدريب في البرنامج الرئيسي الأول بنفس مستوى الميزانية المعتمدة في عام ٢٠١٥ البالغ قدره ٢٢ ٠٠٠ يورو.

- وأوصت اللجنة نتيجة لذلك بتخفيضات يبلغ مجموعها ٦٠٠ ٢٤٠ يورو في البرنامج الرئيسي الأول مقارنة بالميزانية الأصلية المقترحة. وبالتالي أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية ما مجموعه ١٢,٤٦ مليون يورو للبرنامج الرئيسي الأول.

'٢' البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعية العامة

- أحاطت اللجنة علماً بأن الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب الافتراضات الواردة في التي تحدد الاستراتيجية للفترة - ومقترح العمل على مراحل للتوصل على مدى عدة سنوات إلى "الحجم الأساسي".

- على احتياجاته من الموارد للافتراضات  
: تسع عمليات تدارس أولي، وحالة جديدة واحدة، وخمس  
والتحضير للمحاكمة في قضية واحدة، وأربع محاكمات، واستئناف واحد، وإجراءات لجبر  
الأضرار في قضية واحدة.

- وأوضح مكتب المدعية العامة عند تقديم الزيادة المتوقعة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام  
لفعلية لهذه الميزانية مقارنة بميزانية عام بعد إضافة المبالغ المرحلة للإخطارات المقدمة إلى  
صندوق الطوارئ في عام ستبلغ في الواقع ( ) .

- وأحاطت اللجنة علما بأنه جاري إعداد تحليل للعوامل المسببة للتكاليف على مدى عدة سنوات  
الخطة الاستراتيجية للفترة - " .  
" النصف . وفي غياب

أنه لا يمكن البدء في النهج التدريجي المقترح لمفهوم "الحجم الأساسي" قبل معرفة الآثار  
المرتبة على المحكمة وتحديد هذه الآثار بوضوح في المقترحة لعام .

- طلبا من المساعدة المؤقتة العامة إلى  
( - ، - ، وخمس - ثلاث  
- ( - ) إلى استنتاجاتها  
) . وفي  
الصدد، نه في

إلى التي يتم الاضطلاع بها في هذه  
طبيعة . وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على تحويل وظائف المساعدة المؤقتة  
العامة الـ ٢١ جميعها إلى وظائف ثابتة.

- طلبا لإعادة تصنيف ( )  
رأ إلى - إلى الرتبة ف- ، وثلاث وظائف من الرتبة  
- إلى الرتبة ف- - إلى الرتبة ف-  
- إلى الرتبة ف- - إلى الرتبة ف- ) .

تغيرت وأنه أجري مزيد من التحليل لها بواسطة اللجنة للتصنيف  
وأحد المصنفين الخارجيين. وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على إعادة تصنيف الوظائف الـ ١٣  
المطلوبة.

- وأحاطت اللجنة علما بجميع . وكتديبر طلبت  
اللجنة إلى مكتب أن يقدم اقتراحا به  
حيث . وفي حين بلغت الميزانية ما قدره ،  
في المقترحة لعام ما قدره ، مليون يورو، مما  
( ، في المائة). وبعد في الآثار المترتبة النهج البديل، تم تخفيض

( ) غ الفرق بين ميزانية عام =

، مليون يورو) على النحو الموضح في الوثيقة \* ICC-ASP/14/21 .

النحو الوارد في المرفق الثالث، وتم  
( ، في ) مليون يورو، مما  
- وبالإضافة إلى ذلك أوصت اللجنة بأن تبقى الجمعية الموارد للسفر والخبراء الاستشاريين  
عند مستواها في عام ٢٠١٥. وبالتالي يبلغ مجموع التخفيضات التي يلزم أن تعتمد الجمعية في  
ميزانية البرنامج الرئيسي الثاني ٢٩٥ ٩٠٠ يورو.

- وأوصت اللجنة بالموافقة على الموارد المطلوبة لمكتب المدعية العامة وفقا للنهج البديل  
الوارد في المرفق الثالث وتخفيضات إضافية في بنود الميزانية المتعلقة بالسفر والخبراء  
الاستشاريين. ولذلك أوصت اللجنة بتخفيضات يبلغ مجموعها ٢ ٦٣٩ ٩٠٠ يورو في الميزانية  
المقترحة الأصلية للبرنامج الرئيسي الثاني. وأوصت بالتالي بأن تعتمد الجمعية ما مجموعه  
٤٣,٤٥ مليون يورو للبرنامج الرئيسي الثاني.

'٣' البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

- أحاطت اللجنة  
في . ومقارنة هذه الميزانية بالميزانية المعتمدة  
التي يبلغ قدرها  
يورو، تمثل هذه الميزانية زيادة يبلغ  
( في المائة). وأحاطت اللجنة علما  
بجميع الموارد المطلوبة.

- وكتدبير  
بطلب اللجنة إلى قلم المحكمة أن يقدم اقتراحا  
حيث . ويرد موجز للاقتراحات البديلة في المرفق  
الثالث.

أ- تكاليف الموظفين

- وافقت الجمعية على غلاف مشروع  
في كانون الأول/ديسمبر .  
وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة بدوام كامل ( )  
الموظفين، على النحو الموضح في الميزانية المعتمدة لعام .

- المقترحة  
وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة ( ) مجموعه .  
مليون يورو. وتعكس هذه الأرقام النتائج المقترحة لمشروع المراجعة التي  
تدعو إلى إنشاء  
في إطار المساعدة المؤقتة العامة التي عرضت على اللجنة  
في / ( ) والتي  
وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وهذا يعني عند النظر في الاحتياجات الإضافية المطلوبة  
لقلم المحكمة في عام ( ، في )، وانخفاض يبلغ قدره

ICC-ASP /14/5/Add.1 ( )

وظيفة في إطار المساعدة المؤ ( , في المائة )  
 وزيادة في التكلفة تبلغ ( , في المائة ) .

- وفي الدورة الرابعة والعشرين المستأنفة للجنة، لوحظ أنه نتيجة لعملية المراجعة، أُلغيت  
 وبلغ مجموع الموظفين المتأثرين . ويجوز لهؤلاء الموظفين إما التقدم للوظائف المعلن عنها  
 الحصول على تسوية مجزية لإنهاء الخدمة.  
 صندوق الالتزامات المترتبة على استحقاقات، الأعلى التقديري للالتزامات تجاه الصندوق يبلغ  
 ( ) .

- وأكدت اللجنة صعوبة معرفة التأثير الكامل لإضافة وإلغاء ونقل الموظفين في الهيكل التنظيمي.  
 وتفتقر الأرقام المقدمة إلى الاتساق والشفافية والقابلية للمقارنة مع السنوات السابقة لإمكان تقدير هذا  
 التأثير بالكامل. وأوصت اللجنة قلم المحكمة بتحسين عرضه لهذه المعلومات في الميزانيات  
 المقبلة، من أجل تقديم بيان واضح للتطورات في المستقبل.

- الإضافية المقترح: وظيفة بالمباني الدائمة ( )  
 موظف لشؤون الأمن، وموظف معاون للتيسير، وموظف لخدمة المرافق، وموظف فني لصيانة المباني،  
 وظائف لزيادة الأنشطة القضائية في المحكمة، ( )

- الزيادة غير المسبوقه في عدد الموظف موظفا إلى في الما  
 أيضا إلى زيادة في التكاليف الأخرى غير المتصلة حيث  
 يحتاج كل موظف إلى محطة عمل ومعدات كافية. والمسألة المتعلقة بمدى اتساق  
 الإضافية في عدد

مسألة ستناقشها اللجنة في دورتها التي ستعقد في نيسان/أبريل القادم. وأوصت اللجنة بأن ينظر  
 المسجل، في هذه الأثناء، في أي تخفيض ممكن في العدد المطلوب من الموظفين، والتأزر في  
 قلم المحكمة والمحكمة، وانجاز ترشيد العمل. وما دامت الوظائف الثابتة غير دائمة بطبيعتها،  
 أوصت اللجنة المسجل بإلغاء أي وظيفة غير ضرورية حيثما يمكن أن يتم ذلك دون الإخلال  
 بالأنشطة الأساسية للمحكمة.

- في . بية المقترحة  
 في المائة  
 ، ملايين يورو. والثاني عبارة عن تخفيض شامل  
 خلال تدريب في إطار مشروع .  
 المقدم في . بعد التشاور الوثيق والنظر في العواقب،  
 الاقتراح المبين في المرفق الثالث.

( )

- الاقتراحات المقدمة من قلم المحكمة إلى تخفيض الزيادة في تكاليف الموظف من فئة الإ - عمل قلم المحكمة. وتشمل هذه :
- (أ) استيعاب الموارد المطلوبة للوظائف الثلاث الباقية في إطار المساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بمشروع المراجعة في الميزانية (٨٠٠ ١٨٣ يورو)؛
- ( ) أن يقدم محامو الدفاع، باعتبارهم هيئة مستقلة، التمويل اللازم لإنشاء "رابطة محامي الدفاع" المقترحة، وعدم تخصيص أموال لإنشاء هذه الرابطة من الاشتراكات المقررة. وبالتالي أوصت اللجنة الجمعية بعدم الموافقة على تمويل الوظيفة برتبة ف-٣ على الإطلاق (٥٩,٨٠٠ يورو).
- ولفهم التأثير الكامل لعمليات قلم المحكمة، طلبت اللجنة توضيح ما يلي في دورتها السادسة والعشرين التي ستعقد في نيسان/بريل:
- ( ) النهج التدريجي المقترح لتنفيذ هيكل قلم المحكمة الذي سيؤدي إلى تخفيض الزيادة بمقدار ٣,٤ ملايين يورو؛
- ( ) توضيح القيمة المضافة لقسم العلاقات الخارجية والتعاون الميداني الجديد المنشأ مؤخرًا والذي يضم ٢٣ موظفًا. ويبدو أن هذا تكرار للعمل الذي يتم في أماكن أخرى من المحكمة. وسترحب اللجنة بمعلومات عن الحاجة إلى هذا القسم وعن مجالات التآزر مع أجهزة أخرى بالمحكمة.
- ب- المكاتب الميدانية
- في طلب مجموعه في
- الذي يشمل موظف ميداني ( - ) ميداني لشؤون الأمن ( - ) الميداني في أوغندا،  
ميداني ( - ) ميداني (تعويض الضحايا والتوعية) ( - )  
الميداني في جمهورية أفريقيا ميداني (مشاركة وتعويض الضحايا) ( - )  
ميداني (مشاركة وتعويض الضحايا) (خ-ع) الميداني في ديفوار، وموظف ميداني  
( - ) بالمكتب الميداني في مالي، باعتبار أن هذه وظائف  
المراجعة أوصى بها لتوفير قدرة في النشاط ونشاط الإدعاء.
- أن بعض هذه قد أنشئ على الأرجح في إطار التي جرت في  
مما إلى كبير في  
في إطار المساعدة المؤقتة العامة مكافئة للعمل بدوام في المكاتب المنشأة حديثًا إلى  
( - )  
( - ) من فئة خ-ع ( - )  
الميداني في لاهاي. والأسلوب الذي يتبعه قلم المحكمة للمزيد  
من الزيادة في - بالإضافة إلى  
إطار المساعدة المؤقتة العامة، بعد  
محددة لعبء غير

- في " قلم المحكمة بشأن نتائج (CBF/24/27) في . حيث في في . وبالإضافة إلى طلب في

- وأوصت اللجنة بعدم الموافقة على إنشاء سبع وظائف جديدة. بيد أن اللجنة مستعدة لتأييد تعيين معاون ميداني لشؤون الأمن (ف-٢) بمكتب مالي في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة تسعة أشهر في عام ٢٠١٦، بالنظر إلى الوقت اللازم للتعيين، وعدم وجود موظف لشؤون الأمن في مكتب مالي حالياً.

- وبدلاً من التوصية بتخفيضات محددة، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على أن تضاف إلى التخفيضات المقترحة في ميزانية قلم المحكمة البالغ قدرها ٣,٤ ملايين يورو التخفيضات التي ستحققها عملية التعيين التدريجي البالغ قدرها ٤٣٠.٠٠٠ يورو على النحو الوارد في المرفق الثالث من أجل توفير المرونة المطلوبة إذا دعت الحاجة إلى تحديد الأولويات.

#### ج- التكاليف غير المتصلة بالموظفين

- المقترح للخبراء الاستشاريين ، في اقتراح في الميزانية المقترحة لعام . إلى كبير افتتار إلى الخبرات اللازمة بين الموظفين لسير العمل في المحكمة. النتائج فير الخبرات

. ولذلك، أوصت اللجنة بالموافقة على الموارد اللازمة للخبراء الاستشاريين على مستوى ٢٠٩ ٥٠٠ يورو، المقابل للنفقات الفعلية في عام ٢٠١٤.

( في ) مما استعراض ميزانية تخفيضات محتملة يبلغ قدرها ، التي تتكبدتها المحكمة في إعادة توطين الشهود . ويحقق

- على الرغم من انتقال المحكمة إلى المباني الجديدة ، وعدم انصراف النية إلى فتح زادت الميزانية المقترحة للأثاث . ونظرت اللجنة في هذا الاقتراح، وأوصت بأن توافق الجمعية على زيادة أقل للموارد المطلوبة لهذا الغرض، تعادل ١٥ في المائة من الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥، ويبلغ قدرها ٨٦٧.٠٠٠ يورو. وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بوضع سياسة واضحة وشفافة لاستبدال رؤوس الأموال الثابتة، في المكاتب الميدانية وفي المقر فيما يتعلق بالمباني الدائمة الجديدة، وطلبت الحصول على معلومات فيما يتعلق بذلك في دورتها الثامنة والعشرين.

- وتبلغ ميزانية الخدمات التعاقدية المقتر ( ) في المائة). وفحصت اللجنة بدقة استخدام قاعتي المحاكمات القائمتين حاليا ورأت أن من المستبعد أن تدعو الحاجة إلى استخدام قاعات المحاكمات الثلاث جميعها في وقت . وأوصت اللجنة نتيجة لذلك بتخفيضات إضافية يبلغ مجموعها ٦٨ ٩٠٠ يورو في الاقتراح المعدل المقدم من قلم المحكمة، ويكون مجموع التخفيضات التي أدخلت في إطار هذا البند ٥٠٠ ٠٠٠ يورو.

- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على الموارد المطلوبة لقلم المحكمة وفقا للنهج البديل الوارد في المرفق الثالث. وأوصت اللجنة نتيجة لذلك بتخفيضات يبلغ مجموعها ٢٠٠ ٢٧٩ ٩ يورو في الميزانية المقترحة الأصلية للبرنامج الرئيسي الثالث. وأوصت اللجنة بالتالي بأن تعتمد الجمعية ما مجموعه ٦٦, ٧٢ مليون يورو للبرنامج الرئيسي الثالث.

#### '٤' البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

- اللجنة حجم العمل المتوقع في أمانة جمعية الدول الأطراف الأطراف والموارد المالية المطلوبة لتلبية تلك المتطلبات في الاعتبار، بما في ذلك الم

- وأخذت اللجنة في

النظر في الولاية المعهود بها إلى .

- وأحاطت اللجنة علما بمعدلات تنفيذ الميزانيات المعتمدة للبرنامج الرئيسي الرابع في السنوات الأخيرة، التي سمحت بالأمانة تنفيذ ولايتها، بما في استيعاب ولايات إضافية غير مدرجة في الميزانية، في الميزانية جزئيا في ، مثل تقديم الخدمات لاجتماعات اللجنة الاستشارية للترشيحات في عام تنظيم الدورة الثالثة عشرة المستأنفة للجمعية في / في .

- إلى الوظائف المدرجة في المساعدة المؤقتة العامة. أن عقود المساعدة المؤقتة العامة استخدمت لتلبية احتياجات الخدمات الفنية والتقنية لبعض الوظائف الثابتة، بما في ذلك عض الموظفين فترات طويلة في . وأعربت اللجنة مرة أخرى عن أملها في ملء الشواغر في الوظائف الثابتة والمساعدة المؤقتة العامة في أقرب وقت ممكن.

- وأوصت اللجنة بالتالي بالموافقة على ميزانية البرنامج الرئيسي الرابع لعام ٢٠١٦ بمستواها في عام ٢٠١٥، وأوصت اللجنة نتيجة لذلك بتخفيضات يبلغ مجموعها ٤٠ ٥٠٠ يورو على الميزانية المقترحة الأصلية للبرنامج الرئيسي الرابع. وأوصت اللجنة بالتالي بأن تعتمد الجمعية ما مجموعه ٠١, ٣ مليون يورو للبرنامج الرئيسي الرابع.

#### '٥' البرنامج الرئيسي الخامس: المياهي المؤقتة

- أنه على الرغم المحكمة إلى مقرها الدائم في كانون ا /ديسمبر  
دفع إيجار يورو لمبنى الآرك حتى آذار/مارس  
يورو لمبنى هاغس فيست حتى / وهما التاريخين المحددين  
الإيجار الخاص به . إلى أنه إلى دفع الصيانة الوقائية  
لهذين المبنىين،

- وعلى الرغم من النظر في الإ غير واضح  
:

( ) المحكمة عن دفع "الصيانة الوقائية" لمبنى الآرك؛

( ) نطاق العمل لتبرير المبلغ المطلوب

(ج) لماذا لم يدرج مبلغ في

- إلى أن

لمدة قبل انتهاء المناقشات وتحديد المسؤولية ونطاق العمل اللازم لتغطية التكلفة. ويمكن إدراج  
هذا المبلغ إما في التكاليف النهائية للمشروع وإما في طلب اللجوء إلى صندوق الطوارئ. وأوصت اللجنة  
نتيجة لذلك الجمعية بعدم اعتماد موارد للصيانة الوقائية لحين معرفة النطاق الكامل للعمل اللازم  
لتغطية التكلفة. وأوصت اللجنة بالتالي بأن توافق الجمعية على تخفيضات يبلغ قدرها ٢٠٠ ٠٠٠  
يورو في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦.

- وأوصت اللجنة نتيجة لذلك بتخفيضات يبلغ مجموعها ٢٠٠ ٠٠٠ يورو على الميزانية  
المقترحة الأصلية للبرنامج الرئيسي الخامس. وأوصت اللجنة بالتالي بأن توافق الجمعية على ما  
مجموعه ٢,٨٣ مليون يورو للبرنامج الرئيسي الخامس.

'٦' البرنامج الرئيسي السادس: الصندوق الاستئماني للضحايا

- لاحظت اللجنة أن مجلس إدارة الصندوق الاستئماني في  
في الفترة إلى آذار/مارس افتراضات في آخر  
الصندوق استنادا إلى . وعرض التصويب  
على اللجنة للنظر في من دورتها المعقودة في أيلول/سبتمبر.

- مجلس الصندوق قرر بمصادر  
للصندوق من التبرعات  
(بحد أقصى يبلغ ) . به النهج، الصندوق على مواصلة هذه  
في

- بأن مجلس الإدارة وافق في آب/أغسطس  
في الصندوق اعتبارا  
وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة (مكافئة لأربع وظائف بدوام كامل) عن طريق تحويل  
تصنيف العامة في السنة الماضية، وظائف في  
إطار المساعدة المؤقتة العامة (مكافئة لثمانى وظائف بدوام كامل) في . ولاحظت اللجنة أنه



لا توجد على ما يبدو مبررات كافية لهذه التغييرات، وكررت توصياتها<sup>(١)</sup> بشأن إعادة تصنيف الوظائف. وطلبت اللجنة إلى أمانة الصندوق أن تحيط علما على وجه خاص بذلك قبل تقديم احتياجاتها من الموارد من الموظفين.

- ولاحظت اللجنة إلغاء وظيفة موظف البرامج الرئيسي برتبة ف-٥، وأوصت بأن توافق الجمعية على وظيفة المستشار القانوني برتبة ف-٤ من أجل تقديم المشورة القانونية لمجلس الإدارة وأمانة الصندوق فيما يتعلق بتطوير ولاية الصندوق في المساعدة والجبر وتنفيذها.

- ونظرت اللجنة كذلك في الطلب المقدم لإنشاء ثلاث وظائف لمديري البرامج بالمكاتب الميدانية في كمالا وبونيا وأبيدجان برتبة ف-٤. وأشارت اللجنة أيضا إلى عدم تنفيذ إجراءات إعادة التصنيف. وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على إنشاء ثلاث وظائف لمديري البرامج برتبة ف-٣.

- وأشارت اللجنة إلى الطلب المقدم لإنشاء وظيفة موظف معني بجمع التبرعات والتوعية جديدة برتبة ف-٣. وأشارت اللجنة، في الوقت نفسه، إلى أنه سبقت الموافقة على هذه الوظيفة في ميزانية عام ٢٠١٥ ولكنها لم يتم شغلها في عام ٢٠١٥. وأوصت اللجنة بأن تواصل الجمعية الموافقة على الوظيفة المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة تسعة أشهر، وأوصت بتقييم الوظيفة في ضوء النتائج المحققة في إدكاء الوعي واستقطاب موارد إضافية.

- وأشارت اللجنة إلى الطلب المقدم لإنشاء وظيفة مدير مالي جديدة برتبة ف-٣ لتعزيز الرقابة المالية، وإعداد التقارير، والمراقبة والامتثال داخل الصندوق وفيما يتعلق بالشركاء المنفذين. وأقرت اللجنة بالعمل الذي يقوم به الصندوق ولكن أيضا بالحاجة إلى إيجاد وسيلة لإدماج مفهوم الاستدامة الذاتية في المستقبل. وكررت اللجنة تعليقها السابق بأن جمع التبرعات ليس وظيفة أساسية للمحكمة. وأوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية في خيارات من شأنها ضمان أن تكون أنشطة الصندوق مكثفة ذاتيا في المستقبل، وذلك للحد من السحب من الاشتراكات المقررة للدول الأطراف. وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على الوظيفة المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة تسعة أشهر.

- وأشارت اللجنة إلى الطلب المقدم لإنشاء وظيفتين لموظفين معاونين برتبة ف-٢ في بونيا. ولاحظت اللجنة أنه لا توجد مبررات كافية لإعادة تصنيف وتحويل هاتين الوظيفتين وأن الطلب يشير للبس لأنه يطلب في نفس الوقت إعادة تصنيف وتحويل هاتين الوظيفتين وأوصت بالتالي بأن

(١) الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20) لُحج الثاني - :  
 "كررت اللجنة طلبها للمحكمة بأن تقدم معلومات للجنة في دورتها الرابعة والعشرين عن نتائج استعراض سياسة إعادة التصنيف ضمن تقريرها عن إدارة الموارد البشرية. وشددت اللجنة على أن السياسة الجديدة ينبغي أن تعرض عل  
 قبل صدور تعليمات إدارية بشأن إعادة التصنيف، وذلك من أجل ضمان امتثالها لمبادئ التوظيف التي وضعتها الجمعية.  
 وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بمواصلة مراجعة التقرير المتعلق بإعادة تصنيف الوظائف وتقديمه إليها في دورتها  
 والعشرين، مع إيلاء لشاغل وظيفة يعاد تصنيفها الاعتبار الواجب لسلطة الجمعية ومبادئ التوظيف، بما في ذلك مبدأ عدم  
 ."

توافق الجمعية على هاتين الوظيفتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة على مستوى خ ع- رأ لمدة ١٢ شهرا لكل منهما على النحو المتبع في ميزانية عام ٢٠١٥.

- وفيما يتعلق بالطلب المقدم لإنشاء وظيفة جديدة لموظف برامج برتبة ف-٢، ليقدم الدعم لمديري البرامج في إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا في لاهاي، رأت اللجنة أنه لا توجد مبررات كافية لهذه الوظيفة في العام الحالي، وأوصت بعدم موافقة الجمعية عليها قبل اكتساب مزيد من الخبرة بشأن هذا الهيكل الجديد.

- ونظرت اللجنة أيضا في الطلب المقدم للموافقة على أربع وظائف لمساعدى البرامج الميدانيين في كمبالا وبانغي ونيروبي وأبيدجان في إطار المساعدة المؤقتة العامة على مستوى خ ع- رأ وأوصت بأن توافق الجمعية على هذه الوظائف لمدة ١٢ شهرا لكل منهما.

- وأوصت اللجنة بتخفيضات يبلغ مجموعها ٣٠٠ ٥٣٥ يورو في الميزانية المقترحة الأصلية للبرنامج الرئيسي السادس. وأوصت بالتالي بأن تعتمد الجمعية ما مجموعه ١,٨٩ مليون يورو للبرنامج الرئيسي السادس.

'٧' البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

- في الموارد المطلوبة للبرنامج المقترحة لعا يتضمن تخفيضات في تكاليف

(. ونظرت اللجنة في طلب وظيفة جديدة برتبة ف-٥ في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة ١٢ شهرا، وأوصت الجمعية بعدم الموافقة على هذه الوظيفة. وفي هذا الصدد، كررت اللجنة توصيتها السابقة التي دعت فيها قلم المحكمة، من أجل تحقيق التآزر بين قلم المحكمة ومكتب مدير مشروع المباني الدائمة، إلى مواصلة ضمان وجود موارد كافية بمكتب مدير مشروع المباني الدائمة لاستكمال الأعمال المتبقية للمشروع.

- في إطار ( يورو)، التي

الحسابات لأغراض لإعداد وتقديم لإدارة . ولم تقدم للجنة مبررات كافية لمستوى الموارد المطلوبة للخدمات التعاقدية أو العقد المتعلق بإدارة المرافق. ولذلك أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على تخفيضات يبلغ قدرها ١٠٠ ٠٠٠ يورو في الخدمات التعاقدية لعام ٢٠١٦.

- وأوصت اللجنة بالتالي بتخفيضات يبلغ مجموعها ٨٠٠ ٣٤٣ يورو في البرنامج الرئيسي السابع-١ من الميزانية المقترحة الأصلية للمحكمة. وأوصت اللجنة نتيجة لذلك بأن تعتمد الجمعية ما مجموعه ٠,٤٥ مليون يورو للبرنامج الرئيسي السابع-١.

'٨' البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

- أحاطت اللجنة علما بأنه تم تعيين رئيس آلية

/

- أحاطت اللجنة علما بأنه سيتم تعيين موظف الخدمات العامة الأخير  
الرغم الاشارة في بيان الميزانية إلى البدء في عملية أخصائي  
- ومحقق معاون برتبة ف- لاحظت اللجنة أنه لم تطلب أموال كافية  
لتغطية هاتين الوظيفتين الإضافيتين في عام ٢٠١٦. وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على  
ميزانية تكاليف الموظفين بصيغتها المقترحة ولكن بأن يتخذ رئيس آلية الرقابة المستقلة المعين  
حديثا خطوات لتعيين في هاتين الوظيفتين وطلب الأموال اللازمة لذلك في عام ٢٠١٧.

- ولما كانت الآلية في الأيام الأولى من عملها، أوصت اللجنة أيضا بأن توافق الجمعية على  
الموارد اللازمة للتكاليف غير المتصلة بالموظفين على مستوى ٢٠٠ يورو، شاملة ٢٠٠٠٠  
يورو للخدمات التعاقدية، و١٠٠٠٠ يورو للمعدات.

- وأوصت اللجنة بالتالي بتخفيضات يبلغ مجموعها ٣٠٠٠٠ يورو في البرنامج الرئيسي  
السابع-٥ من الميزانية المقترحة الأصلية للمحكمة. وأوصت اللجنة نتيجة لذلك بأن تعتمد  
الجمعية ما مجموعه ٣١,٠ مليون يورو للبرنامج الرئيسي السابع-٥.

٩' البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

- أحاطت اللجنة علما بـ المقترحة  
الزيادة إلى المـ بالإضافة إلى  
- المعايير

- وللاستفادة على نحو أمثل من تكاليف

:

( ) الإلكتروني؛

( ) خبراء للحضور في لتقديم

(ج) نصح يجمع الإلكتروني.

- وأوصت اللجنة الجمعية بالتالي بالإبقاء على ميزانية التدريب على المستوى المعتمد لعام  
٢٠١٥ البالغ قدره ٢١٥٠٠ يورو.

- وأوصت اللجنة بالتالي بأن توافق الجمعية على تخفيضات يبلغ مجموعها ٢٧٠٠ يورو  
في البرنامج الرئيسي السابع-٦ من الميزانية المقترحة الأصلية للمحكمة. وأوصت اللجنة نتيجة  
لذلك بأن تعتمد الجمعية ما مجموعه ٦٨,٠ مليون يورو للبرنامج الرئيسي السابع-٦.

-٥ استثمار الأموال السائلة

- أحاطت اللجنة - كان مجوزتها في أيلول/سبتمبر ( ) . أحاطت اللجنة علما أيضا بـ في المائة من هذه الأرصدة استثمارها من خلال مصرف ABN AMRO في المائة من خلال مصرف Rabo Bank في هو في المائة من خلال مصرف Deutsch Bank في في المائة منها في مصرف ABN AMRO في مصرف Rabo Bank في هولندا. و ، في المائة تقريبا.

- وفي دورتي عقودين في / / هذه المراجعة التي قامت بها لسياستها الاستثمارية. و هذه المراجعة بناء على توصية التي دعت إلى وقف تمويل للالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين إلى حين وضع استراتيجية من متوسطة إلى طويلة الأجل للاستثمار. وفي الوقت الحالي، يجوز التي لا تكون في حاجة إليها لتلبية الاحتياجات المباشرة أطول . تعديل النظام المالي والقواعد المالية فضلا عن التعليمات الإدارية .

- المتصلة باختيار المعايير الأطول أجلا، ولاحظت أن المحكمة كان لديها في نه للاستراتيجية ( ) . وفي السياق، تم تقدير الفترة المناسبة في الفترة مثلا، فترة ثلاث

- في الخيار فترة لفترة أطول زمني لذلك. إلى لم نه أو التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة، أو المباني التي استراتيجيات ذات أثر طويل الأجل، رأيت اللجنة أن من السابق لأوانه تمديد فترة الاستثمار دون أي حد زمني. ومع ذلك، ينبغي أن تبقى الحالة قيد الاستعراض، في انتظار إجراء تقييم أكثر تعمقا لتلك المسائل من قبل المحكمة.

- وفي الختام، أوصت اللجنة الجمعية بتعديل القاعدة ٩-١ من النظام المالي والقواعد المالية لتمكين المسجل من استثمار الأموال التي لا تكون المحكمة في حاجة إليها في فترة الاستثمار، على أن لا تزيد هذه الفترة عن ١٢ شهرا ("الاستثمارات القصيرة الأجل") أو عن ٣٦

( ) يشتمل هذا المبلغ الصندق

ط

يشتمل هذا المبلغ الصندق

والصندوق في

( ) CBF/25/5



صفريّة، وهذا أمر غير طبيعي. وأوصت اللجنة بأن يتخذ قلم المحكمة الخطوات اللازمة لتوضيح سبب جود بنود في قائمة الجرد بقيمة اقتناء صفريّة. وتتطلع اللجنة إلى الحصول على تقرير بشأن هذه المسألة في دورتها السابعة والعشرين.

## ٧- صندوق الطوارئ

- في كانون الثاني/يناير بلغ الرصيد الافتتاحي لصندوق الطوارئ ، .
- وفي الأشهر الأولى ثلاثة إخطارات للحصول على مبلغ ، ملايين يورو من صندوق الطوارئ. وبلغ معدل الفعلي لهذه ا في المائة في / في مليون يورو، في نهاية إخطارات يبلغ مجموعها .
- ومن الجدير بالذكر أيضا أن المحكمة قدمت في / ، فيما يتعلق بقضية دومينيك أونغوين في الحالة في أوغندا.
- وفي أيلول/سبتمبر ، بلغ إجمالي الإخطارات الأربعة، على النحو الموضح في المرفق ( في المائة). وعلاوة أخرى على الأقل لتغطية النفقات المتصلة بالمساعدة في قضايا مختلفة واستئجار .
- وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح إليها في كل دورة تمّ جدولاً مفصلاً للأموال حسب فئات الإنفاق، تمّ تواصل إرسال تقارير إلى اللجنة في غضون ( ) .
- وشددت اللجنة مرة أخرى على أنه يجب النظر في استخدام صندوق الطوارئ فقط عندما لا يكون من الممكن التنبؤ بالحدث الذي أدى إلى تقديم الطلب عند وضع الميزانية أو لا يمكن تقدير تكلفته بدقة. وقد تشمل هذه الأحداث فتح ملف حالة جديدة أو وقوع تطورات غير متوقعة في حالة جارية. وحثت اللجنة المحكمة على التحلي بالانضباط الصارم جدا بالميزانية عند صياغة الطلبات. وعلاوة على ذلك، شجعت اللجنة المحكمة على بذل كل جهد ممكن لاستيعاب جميع النفقات غير المتوقعة في الميزانية العادية.
- وأوصت اللجنة، إذا قل رصيد الصندوق عن ٧ ملايين يورو، بأن تقرر الجمعية تجديد موارده بالمبلغ الذي تراه مناسباً، ولكن بما لا يقل عن ٧ ملايين يورو.

## باء- المسائل الإدارية

التمثيل الجغرافي العادل والمساواة بين الجنسين

(١) الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20) لـ الثاني .

- طلبت اللجنة إلى في الجغرافي لمج الإقليمية. أن ما تم عمله يعتبر قليلا حتى الآن، تم تبين نتائج .  
ولاحظت اللجنة أيضا أن عددا قليلا من الدول ممثل تمثيلا بدرجة كبيرة في ممثلة ناقصا.
- الموظفين المنتمين إلى مناطق ممثلة يشغلون بشكل غير متناسب أعلى الوظائف من الفئة الفنية.
- وأوصت اللجنة لذلك بأن تقدم إليها المحكمة في دورتها السادسة والعشرين خطة بشأن تصحيح مسألة التمثيل الجغرافي على مدى السنوات القادمة.
- إحصاءات بشأن التوازن من الفئة الفنية.
- ، وبالعكس تشغل المرأة ثلثي الوظائف الأدنى من ذلك. إلى - غير
- وأوصت اللجنة بأن تتخذ المحكمة خطوات لسد الفجوة بين الجنسين عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد النساء المؤهلات لشغل المناصب العليا والاتصال بهن وتوظيفهن.

### جيم- المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

- ١- البيانات المالية للمحكمة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
- لجنة بالعرض الذي قدمه المراجع الخارجي للحسابات وأعربت عن تقديرها لنوعية العمل
- وأبلغ المراجع الخارجي للحسابات اللجنة، في معرض تقديم تقريره بشأن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا  
لصندوق الاستئماني للضحايا في كانون الأول/ديسمبر رأي غير متحفظ بشأن هذه البيانات.

(أ) ملاحظات لجنة الميزانية والمالية:

'١' البيانات المالية للمحكمة:

- 
- ( ) "... - - من النظام المالي والقواعد المالية المتعلقة بإدارة الفوائض النقدية للإشارة إلى أفضل الممارسات في المنظمات الدولية. ولن يلزم إعادة الفوائض النقدية بعد

ذلك تلقائياً إلى الدول الأطراف وإنما سيلزم قيدها في حساب احتياطي وتسجيلها بوصفها مبالغ

"

( ) " والإدارة

المالي

بإنشاء حسابين احتياطين للمبالغ المرحّلة يكونان تحت

[ ]

بالمباني "

- الأولى، أ الراميتين إلى عدم إعادة الفوائض النقدية بعد ذلك تلقائياً إلى الدول الأطراف، في الوقت الحالي، لما لوحظ الأطراف تعاني من .

- التي حسابات احتياطية في .

- ولذلك أوصت اللجنة بعدم موافقة الجمعية على التوصيتين المقدمتين من المراجع الخارجي للحسابات المتعلقة بتعديل القاعدتين ٤-٧ و ٥-٤ من النظام المالي والقواعد المالية وإنشاء حسابين احتياطين لمواجهة عدم القدرة على التنبؤ بتكاليف المساعدة القانونية والطبيعة الطويلة الأجل لتكاليف استبدال الأصول الثابتة المرتبطة بالمباني الدائمة.

'٢' البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا:

- للصندوق الاستثماري :  
( ) كلتاها بهدف توضيح نطاق الصندوق الاستثماري .

( ) في سياق التوصية المقدمة في عام "إعادة النظر في عملية تحديد أهداف الأداء المتعلقة بالصندوق، وضرورة أن تكون جميع الأهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق" تعتبر لاغية لعدم قابليتها للتنفيذ.

- وفيما يتعلق بالتوصية الأولى التي تهدف إلى توضيح نطاق السلطة المخولة من المسجل لأمانة الصندوق الاستثماري للضحايا، اقترحت اللجنة استكمال التوصية، على وجه الخصوص بتوضيح من هو المسؤول وهو مسؤول عن ماذا بشأن ما يلي:

( ) إطلاق الشركات؛

( ) اختيار الشركاء في التنفيذ؛

(ج) المسؤولية الرئيسية عن أداء العقود.



- وفيما يتعلق بتوصية " إعادة النظر في عملية تحديد أهداف الأداء المتعلقة بالصندوق، وضرورة أن تكون جميع الأهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق"، التي وصفت بأنها "لاغية"، رأت اللجنة أنها لا تزال مناسبة وقابلة للتنفيذ.

٣٠ توصيات المراجع الخارجي للحسابات بشأن الصندوق الاستئماني للضحايا

- أحاطت اللجنة علماً بتقرير المراجع الخارجي للحسابات بشأن مراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا لعام ٢٠١٤ فيما يتعلق بتفويض السلطة الإدارية والأدوار الإدارية والمسؤوليات. وأحاطت اللجنة علماً بالعمل الذي قام به مجلس إدارة الصندوق، بالتشاور مع المسجل، لوضع ترتيب أكثر شمولاً لتفويض السلطة الإدارية من المسجل إلى أمانة الصندوق، وطلبت الحصول على بيانات محدثة عن التطورات في هذا المسألة في دورتها السادسة والعشرين.

## ٢- لجنة المراجعة

- اللجنة المختصة المعنية بمراجعة الحسابات ( )

:

( )

( ) وضع ميثاق

( ) اقتراح تعويضات

(ج)

( ) ميثاق

(هـ) أعضاء لجنة المراجعة وتقديم أسماء

- واستعرضت اللجنة ميثاق لجنة المراجعة ولاحظت أنه يشمل جميع العناصر المطلوبة بموجب المبادئ التوجيهية لمعهد مراجعي الحسابات. ولذلك، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على ميثاق لجنة المراجعة.

- إلى أن اللجنة المختصة المعنية بمراجعة الحسابات للجنة المراجعة في

- وأوصت اللجنة بالتالي بأن توافق الجمعية على تعيين المرشحين التالية أسماءهم:

(أ) السيد سمير أبو لغد (الأردن)؛

( ) السيد ديفيد بانيانكا (بورووندي)، العضو في لجنة الميزانية والمالية؛

(ج) السيد خورخي دوهاالت (المكسيك)؛

( ) السيدة لور إستيفيني (فرنسا)؛

( ) CBF/25/7.

( ) المرفق الرابع له

(هـ) السيدة إيلينا سوبكوفاف (سلوفاكيا)، العضوة في لجنة الميزانية والمالية.

- ونظرت اللجنة في الطلب المقدم من اللجنة المخصصة المعنية بمراجعة الحسابات للجنة الخدمات الإدارية للجنة المراجعة. وسيتاح نتيجة لذلك تجنب التداخل وبالإضافة إلى طلبت اللجنة المخصصة المعنية بمراجعة الحسابات تعيين موظف من فئة خ ع- للجنة في تقديم الخدمات لاجتماعات لجنة المراجعة.
- ولتوفير الموارد اللازمة للجنة المراجعة، أوصت اللجنة بأن يقدم الأمين التنفيذي للجنة الخدمات الإدارية للجنة المراجعة، وأوصت بتزويد الأمين التنفيذي بوظيفة ثابتة وبدوام كامل لمساعد إداري رئيسي من فئة خ ع- رأ لخدمة كل من لجنة المراجعة واللجنة. ولن تعتمد موارد إضافية لهذه الوظيفة في عام ٢٠١٦، وينبغي استيعابها من الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦.
- ولاحظت اللجنة أن فترة الولاية الحالية للمراجع الخارجي للحسابات ستنتهي في نهايته العام المقبل بعد مراجعة البيانات المالية للمحكمة والصندوق الاستثماري للضحايا الصادرة لعام ٢٠١٥ وإصدار تقرير المراجعة السنوي الشامل بشأن التقارير المالية والإدارية لمشروع المباني الدائمة. ولضمان وجود مراجع خارجي للحسابات بصفة مستمرة في المحكمة، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على تمديد فترة الولاية الحالية للمراجع الخارجي للحسابات سنة واحدة، دون الإخلال بحق مراجع الحسابات الخارجي الحالي في طلب تمديد ولايته لفترة أربع سنوات كاملة أخرى. وأوصت اللجنة بأن تنظر لجنة المراجعة في مسألة تعيين المراجع الخارجي للحسابات في عام ٢٠١٦.

### ٣- إدارة المخاطر

- المخاطر ( ) .  
حتى الآن، التي اتخذت مؤخرًا لإدارة المخاطر وتقديم النهج المقترح إطار المخاطر نطاق .
- المخاطر نطاق في عمل للإدارة العليا في وشارك في هذه الحلقات رئيس لهذه الحلقات، التي تم فيها تبادل الآراء والخبرات بين الأجهزة المختلفة للمحكمة، قامت المحكمة الرسمي نضج للمخاطر، ووضع نهج مشترك /الاستجابة للمخاطر، وعمليات تقييم المخاطر نطاق بالتصدي للمخاطر .
- إطار المخاطر نطاق ثلاث :

( ) CBF/25/3 المقدم تلبية لطلب اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين (ICC-ASP/14/5).

- ( ) الرسمي المخاطر طريق  
المناسبة للمخاطر، وتصنيف المخاطر تحت محاور رئيسية مثلا هي المخاطر الاستراتيجية،  
والمخاطر المالية، ومخاطر الامتثال، والمخاطر التنفيذية؛
- ( ) لأولى من خلال عملية محددة لجهاز معين، ثم عن طريق  
لإدارة المخاطر نطاق
- (ج) تنفيذ ومراقبة الأنشطة الإصلاحية، وتقديم تقارير، عند الاقتضاء، للهيئات الإدارية.  
- بالإطار "تقترح" معني بشؤون المخاطر من  
الرتبة الفنية"، وهي الوظيفة المكرسة التي أوصى به  
المختلفة، وإنما تبحث عن وسيلة لدمج عملية  
المخاطر في
- واللجنة كانت تود، رغم تقديرها للمعلومات في والنهج وحتى  
الآن، الحصول على تحليل لإدارة المخاطر وتوفير آليات  
المخاطر. التي تشمل الإشراف المخاطر وإطار  
بما في ذلك المخاطر المتصلة بإدارة تكنولوجيا المعلومات، تتوقع اللجنة الحصول على تقرير بشأن  
العوامل الرئيسية المتعلقة بالمخاطر، من الحصول  
ومعلومات محدثة عن إدارة المخاطر في في سياق البرنامجية المقترحة
- وأحاطت اللجنة علما بالتقرير وتتطلع إلى الحصول على مزيد من المعلومات المحدثة،  
علاوة على أي توصيات من لجنة المراجعة، حسب الاقتضاء.

## دال- المساعدة القانونية

- المعتمدة لهذه المساعدة في السنة الماضية و يبلغ قدرها في المائة من هذه الميزانية، أو  
يورو. وطلب محامو الدفاع أيضا زيادة ميزانيتهم بنسبة في
- إلى القضايا التي لم تدرج في  
والتي أصبحت الآن جزءا من المقترحة لعام هذه  
" " ( ) . وعلى الرغم مما ارتآه في الأصل من أنه ليس من المناسب  
في هذه ( )  
التي تحكم لا تفرق بشكل واضح بين جرائم المادة

( ) .

( ) مثل جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. الم ( ) .

- في  
على ثلث المبلغ الذي سيخصص لميزانية

- وبعد المناقشة مع اللجنة، أفاد المسجل بأنه يمكن تحقيق تخفيضات في الزيادات المقترحة يبلغ قدرها ٩٠٠ ٤٥٠ يورو بالنسبة للدفاع و٣٠٠ ٢١٥ يورو بالنسبة للضحايا (بمجموع يبلغ ٢٠٠ ٦٦٦ يورو وفقا لما جاء في المرفق الثالث) في ضوء التغييرات المتوقعة في بعض الإجراءات الجارية. وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على هذه الاقتراحات.

- (البرنامج) طلب في  
لتغطية وظيفتين جديديتين إحداها لتقديم  
الخارجيين، والأخرى لوظيفة المساعد المالي التي أوصى بها المراجع الداخلي للحسابات.

- ورأت اللجنة أن الطلب المقدم لوظيفة المساعد المالي برتبة ف-١ ليس مدعوما بمبررات كافية وأوصت الجمعية بعدم الموافقة عليها (٤٠٠ ٩٧ يورو). ولاحظت اللجنة أيضا أن وظيفة منسق خدمات تكنولوجيا المعلومات للمحامين الخارجيين المقترحة ستؤدي، من حيث المبدأ، إلى تعزيز كفاءة الأفرقة القانونية للدفاع. وأوصت اللجنة الجمعية بتخفيض المبلغ المطلوب لهذه الوظيفة بمقدار يعادل المبلغ المطلوب لوظيفة منسق خدمات تكنولوجيا المعلومات الجديدة المقترحة برتبة ف-١ (٤٠٠ ٩٧ يورو). وقام قلم المحكمة بتخفيض المبلغين فعلا على النحو المبين في المرفق الثالث.

- وأوصت اللجنة أيضا بأن يظل المبلغ المخصص للسفر في قسم دعم الدفاع عند مستواه المعتمد في عام ٢٠١٤ مع تخفيض إضافي يبلغ ٢٠٠ ٣٧ يورو على النحو الموضح في المرفق الثالث (تم تخفيض ٠٠٠ ٢٠ يورو فعلا كجزء من التخفيضات المتعلقة بقسم دعم الدفاع البالغ قدرها ٠٠٠ ٣٠٦ يورو).

- اللجنة إلى الأوصاف السابقة لسياسة  
" هـ " المتعلقة بالميزانية المخصصة  
" ( ) " الاتجاه نحو  
الكبيرة في في في في  
في الطلبات المقدمة من الضحايا للمشاركة في الإجراءات. وأحاطت  
في وتتطلع اللجنة الى النظر في  
نتائج هذه المراجعة.

- وطلب مكتب المحامي العام للدفاع (البرنامج الفرعي ٣٧٤٠) موظفا قانونيا جديدا (برتبة ف-٣) في ضوء عبء العمل الناتج عن زيادة عدد القضايا وأوصت اللجنة بالتالي بأن توافق الجمعية على هذا الطلب.

## هـ- مشروع المباني الدائمة

- محدثة عن  
إلى . وطلبت لجنة الرقا  
. وقدم المدير السابق للمشروع، ومدير المشروع الحالي، والمحكمة توضيحات

## ١- التكاليف الكاملة للملكية

- الصلة الصيانة التصحيحية للمباني، الأصول الثابتة في  
تهد المباني بتكلفة مالية كبيرة.

(أ) رأي الفريق العامل المعني بالتكاليف الكاملة للملكية

- المقدمة في نيسان/أبريل  
الأصول الثابتة نحو  
الخمسين القادمة، أو أقل من ذلك إلى حد ما في حالة  
استبدال الأصول الثابتة في عام ، مع طفرات حادة في بعض  
اللاحقة، بتكلفة تتراوح  
مليون يورو في الثلاثينات و مليون يورو في الخمسين  
يوصي الفريق العامل بأن تنشئ المحكمة صندوقا ، يبلغ رصيده في نهاية المطاف  
أساس اشتراكات

- المباني  
" " الإدارة  
تختار نموذج

تناول التكاليف الشاملة للملكية والإشراف عليها بطريقة فعالة في إطار الهيكل الإداري )  
من المستبعد أن تضيق هيئة  
الأطراف، قيمة كبيرة، لعدم اتصال خبرات المندوبين الميدانية عادة بإدارة

(ب) مشروع قرار لجنة الرقابة

- تعترف لجنة الرقابة بضرورة الحفاظ على القيمة الرأسمالية للمباني وخصائصها التشغيلية.  
لجنة الرقابة بالموافقة على نموذج لفترة تهم

- كبيرا مجددا الآن  
في المخاطر لصندوق كبير،

التي الكافي، تقترح إطارا يجمع مجموعة مصادر . وبترك .  
يتعلق الاقتراح بإنشاء صندوق رأس الأجل للمباني، وصندوق  
آخر الصندوق الإصلاحات . وسيأتي  
اشتراكات جديدة للدول الأطراف في تكاليف المشروع، والفائض المباني، والفوائض  
الاشتراكات السنوية من الميزانيات العادية، والتمويل بواسطة احتياطي قروض

- بالإدارة، تقترح لجنة الرقابة إنشاء جديدة للمباني، تتألف أطراف،  
مصالح شر هذه اللجنة الإشراف والرقابة الاستراتيجيين وتترك  
الإدارة . وستعقد لجنة المباني عادة اجتماعاتها على في

(ج) آراء المحكمة

- لفريق العامل المعني بالتكاليف الكاملة للملكية  
استراتيجية الصيانة إزاء ما قد يؤدي إليه نهج  
الرقابة من مخاطر لبرنامج مستدام للصيا .  
المحكمة أيضا من أن تكون للآلية التي تقترحها لجنة الرقابة لاشترك الدول الأطراف في  
المباني إلى في .

(د) ملاحظات اللجنة

المقترح

في

- نموذج المقاول الرئيسي

ريق العامل المعني  
. وينبغي أن يكون الأداء المستهدف وحوافز المكاسب في الكفاءة جزءا

لا يتجزأ من العقد.

- وستكون المباني المناسب  
التمويل في الوقت .  
تؤدي إلى كميات محدودة المقترحة  
ض مصادر .  
وقد يترك هذا كبيرة في التي ترتفع فيها التكاليف بدرجة كبيرة، ويفرض  
السنوية، ويؤدي إلى تعقيد . ومن المنظور التقني،

أوصت اللجنة باتخاذ إجراءات لتوليد قدر من الاحتياطي في الوقت المناسب عند اقتراب الفترات  
التي ترتفع فيها التكاليف بدرجة كبيرة. وهذه ليست مسألة عاجلة ولكن سيلزم معالجتها في  
المستقبل القريب. وفي نفس الوقت، تتفق اللجنة مع لجنة الرقابة على ضرورة القيام بمزيد من  
الاستعراض لتكاليف الاستبدال المحتملة. وقد ترغب لجنة المراجعة في وضع سيناريوهات توضح

الملاح الكمية والزمنية لهذه التكاليف مشفوعة بالأهداف التمويلية المحتملة. وسيعزز ذلك الشفافية ويساعد على اتخاذ القرارات المستتيرة بسهولة.

- بالإدارة، تشهد التجربة  
الاستراتيجي  
بإنجازات . وتضع اللجنة في اعتبارها  
خبر في  
استرعى الانتباه إلى مخاطر في الإدارة ( ) .  
وفي نفس الوقت، ينبغي أن يكون للجنة المباني المقبلة الحق في الحصول على المعلومات اللازمة لدورها الاستراتيجي في الوقت المناسب. ودعت اللجنة لجنة الرقابة والمحكمة إلى النظر في سبل لضمان اتباع نهج داعم للطرفين.

- وطلبت اللجنة إلى لجنة الرقابة أيضا أن توضح تأثير إدارتها المقترحة على الميزانية في عام ٢٠١٦ والأعوام التالية. وعلى سبيل المثال: ما هي التكلفة المتوقعة لمكتب مدير المشروع؟ وما هو الوقت المناسب لإنشاء المكتب، بالنظر إلى أن تكاليف الاستبدال الفعلية ستنشأ في فترات لاحقة فقط؟ وكيف يمكن استغلال التأزر بين مكتب مدير المشروع ووحدة إدارة مرافق المحكمة المتوخاة؟ وهل هناك طرق لإدارة لجنة المباني الجديدة بكفاءة من حيث التكلفة والوقت، مثل مواءمة وتيرة الاجتماعات للاحتياجات الحقيقية؛ والخبرة المناسبة لأعضاء اللجنة، التي من شأنها أن تسهل التعاون بسلاسة مع المحكمة؛ والاستعانة بمشورة الخبراء الخارجيين حسب الاقتضاء، على أساس طوعي عند الإمكان؟

## ٢- تجاوز التكاليف

- بالنظر إلى احتمال تجاوز تكاليف المشروع، قامت الجمعية في حزيران/يونيه :  
( ) ملايين يورو إلى الحد الأقصى  
مليون يورو فقط مطلوبة في الوقت الحالي حسب التقديرات. وستمول الزيادة من صندوق الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين وصندوق رأس . وفي  
طلبت الجمعية إلى للحسابات أن ينظر في مخاطر بانخفاض رصيد الصندوقين، وطلبت إلى  
( ) طلبت إلى مراجع  
التكاليف، وطلبت إلى اللجنة  
- في هذه  
يورو. ويترك هذا فجوة

( ) ICC-ASP/14/12 تقرير مراجعة الحسابات بشأن التقارير المالية لمشروع المباني الدائمة وإدارة المشروع للجنة المالية

( ) للاطلاع على التف  
الوثائق الرسمية ... الدورة الثالثة عشرة المستأنفة ... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20/Add.1)  
جزء الثاني (ICC-ASP/13/Res.6) إلى . ومن الجدير بالذكر أن الجمعية وافقت من قبل في كانون الأول/ديسمبر الماضي على زيادة الحد الأقصى من مليون يورو إلى مليون يورو دون تحديد مصادر التمويل.

بالكامل من الصناديق .  
المترتبة على استحقاقات الموظفين ( ) ، وسينخفض رصيد صندوق رأس  
يورو حاليا إلى ، المخاطر الواضحة التي ستنتجم عن هذا  
الانخفاض، لاسيما في صندوق رأس العامل، بالنسبة لاستمرار أعمالها في هذه .

#### ملاحظات اللجنة

- لم تكن النتائج التي  
استباق هذه النتائج، تود تلاحظ صندوق رأس وصندوق  
المترتبة على استحقاقات الموظفين لأغراض محددة، وأن الهدف من انشاء صندوق رأس  
مواجهة مشاكل السيولة الناجمة عن التأخير في سداد الاشتراكات ( ) .  
- وقد أنشئ صندوق رأس في وبلغ رصيده ،  
تقريبا، ثم خفض هذا المعدل بعد ذلك إلى أسبوعين  
. وأصبحت مع ذلك الاشتراكات غير مؤخرًا كبيرة على النحو الموضح  
أعلاه في ( ) .

- صندوق رأس في حماية  
ومن هذا المنظور التقني، أوصت اللجنة بالحرص على الإبقاء على صندوق رأس المال العامل على  
مستوى يتناسب مع الأمان المالي للمحكمة. وينبغي النظر في بدائل محتملة لمواجهة الزيادة في  
التكاليف، بما في ذلك اللجوء إلى قرض الدولة المضيفة. وفيما يتعلق بصندوق الالتزامات المترتبة  
على استحقاقات الموظفين، ينبغي أن تؤخذ الاحتمالات الأخرى للحاجة إلى اللجوء إلى الصندوق  
نتيجة لتسويات إنهاء الخدمة بموجب مشروع المراجعة في الاعتبار: انظر الفقرة ٥٦ أعلاه.

- المباني التي مفصلة  
التي تقدر ، ملايين يورو في . وستتكرر هذه الآن  
فصاعدا وستكون عاملا للتكلفة. وطلبت إلى الحصول على تحديثات في سياق  
المقبلة، تستند إلى في مفصل لتلك .

#### ٣- المتابعة

- تتطلع اللجنة إلى الحصول على معلومات محدثة في دورتها السادسة والعشرين.

#### ١- مسائل أخرى

##### موعد انعقاد الدورات المقبلة للجنة

- / والفترة من إلى / سبتمبر / التوالي، في الفترة إلى

( ) ينضب صندوق الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين أيضا نتيجة لاستخدامه غير المتوقع من جانب

لمترتبة على استحقاقات الموظفين.

( ) - من النظام المالي والقواعد الم .

( ) - ، وانظر أيضا المرفق الثاني لهذا التقرير.



## المرفق الأول

## قائمة الوثائق

رمز الوثيقة في جمعية الدول الأطراف	العنوان	رمز الوثيقة في لجنة الميزانية والمالية
	جدول الأعمال الم	CBF/25/1/Rev.1
	القائمة المشروحة للبنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت	CBF/25/1/Add.1/Rev.1
ICC-ASP/14/25	التقرير نصف السنوي لقلم المحكمة عن المساعدة القانونية (كانون الثاني/يناير - / )	CBF/25/2
	التقرير المتعلق بعملية إدارة المخاطر بالمحكمة	CBF/25/3
	تقرير المحكمة عن تحديد مجالات الاستخدام الأمثل المشترك	CBF/25/4
	تقرير المحكمة عن معايير اختيار خيار الاستثمار الطويل الأجل وضمانات هذا الاختيار	CBF/25/5
	تحديث سياسة إدارة المخاطر المتعلقة بالصندوق الاستثماري للضحايا ونتائج هذا التحديث	CBF/25/6
	تقرير اللجنة المخصصة لمراجعة الحسابات	CBF/25/7
	التقرير المتعلق بمرونة الهيكل الجديد المقترح لقلم المحكمة	CBF/25/8
ICC-ASP/14/28	التقرير المؤقت الثاني عن أنشطة لجنة المراقبة	CBF/25/9
	الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام	ICC-ASP/14/10
	- تصويب الميزانية البرنامجية المقترحة	ICC-ASP/14/10/Corr.1
	- تصويب الميزانية البرنامجية المقترحة	ICC-ASP/14/10/Corr.2
	- الميزانية البرنامجية المقترحة	ICC-ASP/14/10/Add.1
	/ تقرير عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية حتى	ICC-ASP/14/11
	البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للعام المنتهي في كانون الأول/ديسمبر	ICC-ASP/14/12
	لية للصندوق الاستثماري للضحايا للعام المنتهي في كانون الأول/ديسمبر	ICC-ASP/14/13
	تقرير إلى جمعية الدول الأطراف عن مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستثماري للضحايا في الفترة من / إلى /	ICC-ASP/14/14
		ICC-ASP/14/21*

## المرفق الثاني

## حالة تسديد الاشتراكات لغاية ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (باليورو)

الدول الأطراف	الاشتراكات	المحصلات	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات	المحصلات	الاشتراكات غير المسددة	الموقف في الاشتراكات
			-	-		-	//
			-	-		-	// غير مسددة
			-	-		-	//
			-	-		-	//
			-	-		-	// غير مسددة
أستراليا			-	-		-	//
			-	-		-	//
بنغلاديش			-	-		-	//
باربادوس			-	-		-	//
			-	-		-	//
			-	-		-	//
			-	-		-	// غير للتصويت
			-	-		-	//
البوسنة والهرسك			-	-		-	//
			-	-		-	//
البرازيل			-	-		-	//
			-	-		-	// غير مسددة
			-	-		-	// غير مسددة
كابو فيردي			-	-		-	//
			-	-		-	//
جمهورية إفريقيا			-	-		-	// غير مسددة
			-	-		-	// غير مسددة
			-	-		-	// غير مسددة
			-	-		-	// غير للتصويت
			-	-		-	// غير للتصويت
			-	-		-	// غير مسددة
			-	-		-	//
			-	-		-	// غير مسددة
قبرص			-	-		-	//
			-	-		-	//
جمهورية الكونغو الديمقراطية			-	-		-	// غير مسددة
			-	-		-	//
الدانمرك			-	-		-	// غير م
جيبوتي			-	-		-	// غير للتصويت
			-	-		-	//

الموقف في الاشتراكات	مجموع الاشتراكات غير المسددة	اشتراكات غير مسددة لصندوق الطوارئ	الاشتراكات غير	المحصلات	الاشتراكات	الاشتراكات غير المسددة	المحصلات	الاشتراكات	الدول الأطراف
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	غير مسددة	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			غابون
//	-	-	-	-		-			غامبيا
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			غانا
//	غير مسددة	-	-			-			
//	غير مؤهلة للتصويت	-	-	-		-			غرينادا
//	غير مسددة	-	-			-			غواتيمالا
//	غير تصويت	-	-	-		-			غينيا
//	-	-	-			-			غيانا
//	غير مسددة	-	-			-			هندوراس
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	غير مسددة	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	غير مسددة	-	-			-			
//	غير مسددة	-	-			-			ليبيريا
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			لكسمبرغ
//	-	-	-			-			مدغشقر
//	غير للتصويت	-	-	-		-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			مالي
//	-	-	-			-			
//	غير مسددة	-	-			-			
//	-	-	-			-			موريشيوس
//	غير مسددة	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	-	-	-			-			
//	غير للتصويت	-	-	-		-			
//	-	-	-			-			نيجيريا
//	-	-	-			-			الروبيج

الدول الأطراف	الاشتراكات	الحاصلات	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات	الحاصلات	الاشتراكات غير	الاشتراكات غير	مجموعة	الموقف في
	الاشتراكات		غير المسددة	الاشتراكات غير		الاشتراكات غير	الاشتراكات غير	الاشتراكات	الاشتراكات
	الاشتراكات		الاشتراكات غير	الاشتراكات غير		الاشتراكات غير	الاشتراكات غير	الاشتراكات	الاشتراكات
			-			-		غير مسددة	//
باراغواي			-			-		غير مسددة	//
بيرو			-			-		غير مسددة	//
			-			-			//
			-			-			//
البرتغال			-			-			//
جمهورية كوريا			-			-			//
جمهورية			-			-			//
			-			-		غير مسددة	//
			-			-		غير مسددة	//
			-			-		غير مسددة	//
وحتى غرينادين			-			-		غير للتصويت	//
			-			-			//
			-			-			//
			-			-		غير مسددة	//
			-			-			//
سيراليون			-			-		غير مسددة	//
			-			-			//
			-			-		غير مسددة	//
			-			-			//
			-			-			//
			-			-		غير مسددة	//
			-			-			//
			-			-			//
طاجيكستان			-			-		غير مسددة	//
جمهورية مقدونيا			-			-		غير مسددة	//
اليوغوسلافية			-			-			//
- ليشتي			-			-			//
ترينيداد وتوباغو			-			-			//
			-			-		غير مسددة	//
أوغندا			-			-			//
			-			-			//
جمهورية تنزانيا			-			-		غير للتصويت	//
			-			-		غير مسددة	//
أوروغواي			-			-		غير للتصويت	//
			-			-			//
			-			-			//
فروق تقرب الحساب	11	11		4	4				
المجموع	10,030,341,966	10,040,382,001	8,101,640	120,097,639	90,072,014	30,017,100	6,161	38,174,961	

## المرفق الثالث

## التخفيضات المقترحة من البرنامج الرئيسي الثاني والبرنامج الرئيسي الثالث

المبلغ (باليورو)	البند
	البرنامج الرئيسي الثاني:
١ ٧٩٤ ٤٠٠ -	١- تأجيل التعيين في وظائف المساعدة المؤقتة العامة
-	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون- مستشار معاون معني بالتعاون
-	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون- محلل معاون للحالات
-	-
-	محلل
-	محلل
-	موظف معني
-	محقق
-	محقق
-	محقق
-	موظف معني بالعمليات الميدانية
-	موظف معني بالتخطيط والمراقبة
-	محلل معلومات
-	محلل مساعد
-	منسق معني بالعمليات ميدانية
-	مساعد معني بتجهيز البيانات (تحليل الوقائع)
-	منسق معني بإدارة المعلومات
-	-
-	موظف اتصال معاون معني بالموارد البشرية
-	محام معني بالإجراءات الابتدائية
-	محام معني بالإجراءات الابتدائية
-	محام معني بالإجراءات الابتدائية
-	-
-	محام معني بالإجراءات الابتدائية
-	محام معني بالإجراءات الابتدائية
-	محام معني بالإجراءات الابتدائية
-	محام معني بالإجراءات الابتدائية
-	محام معاون معني بالإجراءات
-	محام معاون معني بالإجراءات الابتدائية
-	منسق الإجراءات القضائية
-	محام معاون معني بالإجراءات الابتدائية
-	محام معاون معني بالإجراءات الابتدائية
-	محام معاون معني بالإجراءات الابتدائية
-	محام معاون معني بالإجراءات الابتدائية
-	مساعد دعم الإجراءات الابتدائية

المبلغ (بالبيورو)	البند
-	- مساعد قانوني
-	-
-	-
-	-
-	- موظف معني بالمعلومات والأدلة
-	-
٢١١ ٦٠٠ -	٢- آثار التحويل
٣٣٨ ٠٠٠ -	٣- الطلبات العامة
	( )
	( )
	(ج) الخدمات التعاقدية
	( )
	(و) الأثاث والم
٢ ٣٤٤ ٠٠٠ -	المجموع الفرعي للبرنامج الرئيسي الثاني
	البرنامج الرئيسي الثالث:
١ ٤٦١ ٦٠٠ -	٤- المساعدة المؤقتة العامة
-	موظف إداري معاون معني بإدارة
-	-
-	موظف قانوني
-	المكتب القانوني
-	موظف قانوني معني ببطاقات الهوية الدولية
-	مكتب شعبة الخدمات الإدارية
-	-
-	موظف قانوني معني بسياسات الموارد البشرية
-	-
-	-
-	موظف معني بكتابة المحاضر باللغة الفرنسية
-	موظف معني بالتدقيق
-	سق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمحاميين
-	موظف مالي مساعد
-	موظف معاون معني بالرعاية (مالي)
-	مساعد رئيسي معني بالمحفوظات والسجلات (مالي)
-	-

المبلغ (بالبيورو)	البند
	٥- الطلبات العامة
١٢٠٠٠ -	(أ) العمل الإضافي
٣٠٦٠٠٠ -	(ب) السفر

مكتب رئيس شعبة الخدمات الإدارية

القسم المالي

قسم مشاركة وتعويض الضحايا

قسم الإعلام والتوعية

٤٣١٠٠٠ -	(ج) الخدمات التعاقدية
١٢٣٤٠٠ -	(د) التدريب
٨٩٨٠٠ -	(هـ) الخبراء الاستشاريون
٦٦٦٢٠٠ -	(و) المساعدة القانونية
١٣٠٠٠٠٠ -	(ز) النفقات التشغيلية العامة
١٣٨١٠٠ -	(ح) اللوازم والمواد

١١٤٠٠٠ -	(ط) الأثاث والمعدات
----------	---------------------

٣٤٠٠٠٠٠ -	٦- الجدولة
٨٠٤٢١٠٠ -	المجموع الفرعي للبرنامج الرئيسي الثالث
١٠٣٨٦١٠٠ -	المجموع الكلي:

## المرفق الرابع

### ميثاق لجنة المراجعة

#### ألف - مقدمة

- دور هام في مراجعة الأعمال الإدارية، وإدارة المخاطر،  
في ا (" "). هذه الآ على توفير الثقة في نزاهة هذه  
من خلال تقديم المشورة المستقلة وخدمات الدعم  
الأطراف ("الجمعية").

#### باء - الغرض

- الغرض من لجنة المراجعة هو توفير رقابة منهجية ومنتظمة للأعمال الإدارية، وإدارة المخاطر،  
في ا . الجمعية من خلال تقديم المشورة والتوجيه لها  
:

( ) الهيكل الإداري؛

( ) إدارة المخاطر؛

(ج)

( ) إطار الرقابة الداخلية؛

(هـ) الإشراف على المراجعة الداخلية و

( )

- ، تستعرض لجنة المراجعة كل بند من البنود  
الإدارية .  
اقتراحات .

#### جيم - الولاية

- تستند ولاية لجنة المراجعة إلى القرار الصادر من  
( ) .

( ) الوثائق الرسمية ... الدورة الثالثة عشرة ... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20) المجلد الأول، الجزء الثاني، الفقرة .



- ولاية لجنة المراجعة في مساعدة المحكمة تلبية متطلبات الدول الأطراف  
لشفافية والمساءلة من خلال توفير الرقابة على الممارسات الإدارية في مجالات الإدارة الرئيسية، بما في  
:

( )

( ) الهيكل الإداري؛

(ج) إدارة المخاطر؛

( ) إطار الرقابة الداخلية؛

(هـ)

( ) مصادر الضمانات الخارجية، بما في ذلك:

،

يشيرها المراجع الخارجي للحسابات أو أي مصادر خارجية أخرى للضمانات؛

، ' تقاسم توصيات إلى الجهاز المختص بترشيح المراجع الخارجي للحسابات

( ) عمل الإدار

(ح)

- غير حصرية، ويمكن إضافة بنود

في

دعت الحاجة إلى ذلك.

## دال- السلطة

في نطاق

- مسؤولياتها، الحق في الوصول بدون قيود إلى المسؤولين الإداريين بالمحكمة، وكذلك إلى جميع  
المعلومات ذات الصلة التي تراها ضرورية . وللجنة المراجعة الحق أيضا في الوصول بدون قيود  
إلى السجلات وال

- للجنة المراجعة الحق في الحصول على جميع التوضيحات التي تراها ضرورية للقيام بعملها من  
الإداريين بالمحكمة.

- يجوز للجنة المراجعة الاستعانة بمحام مستقل و/أو مستشارين آخرين حسبما تراه ضروريا

## هاء- تشكيل لجنة المراجعة

- تتألف لجنة المراجعة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء خارجيين غير تابعين ل  
في لجنة الميزانية والمالية. .

- ينبغي أن تكون لدى أعضاء اللجنة مجتمعين دراية كافية بم  
وتكنولوجيا المعلومات، والقانون، والمخاطر والرقابة. ونظرا للتطور المستمر في مسؤوليات لجنة المراجعة  
نتيجة للتطورات التنظيمية والاقتصادية والتطورات في  
كلي للمهارات في اللجنة من أجل تمكينهم من الاستجابة للاحتياجات  
الناشئة.

- معايير التوازن  
الجغرافي والمساواة بين الجنسين. وتقوم لجنة مخصصة

## واو- رئيس ونائب رئيس لجنة المراجعة

- في كل عام، تنتخب اللجنة في أول اجتماع لها
- أمين لجنة المراجعة العملية الانتخابية ويدعو إلى الترشح لمنصب الرئيس أو نائب الرئيس.
- يُنتخب الرئيس ونائب الرئيس لمدة سنة واحدة. ويجوز إعادة انتخابهما مرتين.
- في غياب الرئيس، يقوم نائب الرئيس
- إذا لم يعد الرئيس أو نائبه قادرا على أداء ، أو لم يعد عضوا في لجنة المراجعة،
- أعلاه، يحل نائب الرئيس محله إلى حين انتخاب
- الذي يتولى مهام الرئيس
- ، في ممارسته لمهامه، تحت سلطة لجنة المراجعة.
- يقوم الرئيس، بالإضافة إلى ممارسة السلطات الم  
مواد أخرى في هذا النظام، بإعلان  
افتتاح واختتام كل اجتماع للجنة، وإدارة المناقشات، وكفالة مراعاة مواد هذا النظام، وإعطاء الحق في  
، وطرح المسائل للتصويت، وإعلان القرارات. وي الرئيس في النقاط النظامية وتكون له، مع  
على سير الأعمال في اللجنة وحفظ النظام في .
- يقترح على اللجنة، أثناء مناقشة أي بند، تحديد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين، وتحديد عدد الم  
التي يجوز لكل عضو أن يتكلم فيها بشأن أية مسألة، وإقفال قائمة المتكلمين أو إقفال باب المناقشة.  
وللرئيس أيضا أن يقترح تعليق أو رفع الجلسة أو تعليق أو تأجيل مناقشة قيد البحث.
- يمثل الرئيس لجنة المراجعة في اجتماعات لجنة الميزانية والمالية أو اجتماعات

## زاي- مدة العضوية

- العضوية في لجنة المراجعة ثلاث سنوات، ولا يجوز لأعضاء اللجنة المستقلين الخدمة مدة تزيد

- لضمان الاستمرارية في لجنة المراجعة، ينبغي تعيين الأعضاء تباعاً مع إضافة سنة واحدة إلى فترة لتكون فترة ولايتهما أربع سنوات بدلا من ثلاث.

## حاء- النصاب القانوني واتخاذ القرارات

- يتحقق النصاب القانوني للجنة المراجعة بحضور أغلبية الأعضاء.
- تتخذ القرارات في لجنة المراجعة بتوافق الآراء. وإذا استنفدت كل الجهود دون التوصل إلى قرار بتوافق الآراء، تتخذ القرارات بأغلبية أصوات المصوتين.
- لكل عضو في اللجنة، بمن فيهم الرئيس، صوت واحد.
- إذا تساوت الأصوات بعد التصويت، يعتبر المقترح أو الاقتراح مرفوضاً.

## طاء- المبادئ التشغيلية للجنة المراجعة

- ١- القيم
  - وفقاً لمدونة قواعد القيم والأخلاقيات في المحكمة والمعايير الدولية.
- ٢- التواصل
  -
- ٣- خطة العمل
  - ضاء اللجنة الآخرين وبمساعدة أمين اللجنة خطة ترتيب لجنة بشكل مناسب وتنفيذها بصورة فعالة.
- ٤- جدول أعمال الاجتماعات
  -
- ٥- المعلومات المطلوبة
  - لمعلومات المطلوبة. وتشمل المعلومات طبيعة هذه المعلومات ومداهما وتوقيتها. وينبغي تقديم المعلومات إلى لجنة المراجعة قبل ستة أسابيع على الأقل من كل اجتماع.
- ٦- الأعمال التحضيرية والحضور
  - يلتزم أعضاء لجنة المراجعة بالتحضير لاجتماعات اللجنة والمشاركة فيها.
- ٧- تعارض الأنشطة

- لا يجوز أن تكون لأعضاء لجنة المراجعة مصلحة مالية في أي نشاط يتصل بالأعمال التي توصيات بشأنها. ولا يجوز لأعضاء اللجنة مهام أخرى في المحكمة.

#### ٨- تعارض المصالح

- معارض في المصالح أو معارض في المصالح. وإذا أثير التساؤل عن مدى وجوب تنحي عضو أو أكثر عن التصويت، تقوم لجنة المراجعة بالتصويت لتحديد ما إذا كان ينبغي أن يتنحي العضو عن ذلك.

#### ٩- السرية

- لا يجوز لأعضاء لجنة المراجعة الإفشاء ، بما في ذلك بعد انتهاء عضويتهم. ون عليها بحكم في

#### ١٠- التوجيه والتدريب

- يتلقى أعضاء لجنة المراجعة توجيهات رسمية بشأن الغرض من اللجنة وولايتها، وبشأن أهداف

#### ١١- أساليب العمل

##### ١- الاجتماعات

- تجتمع لجنة المراجعة ثلاث مرات على الأقل في السنة، أو أكثر من ذلك، حسبما تراه ضروريا.  
- وفعالا بقدر الإمكان. ولذلك، ينبغي أن تعقد اللجنة  
تة عن طريق الفيديو، عند الإمكان.

- تجتمع لجنة المراجعة عادة في مقر المحكمة، ويجوز عقد دورات اللجنة في مكان آخر إذا قررت /

##### ٢- انعقاد الدورات

- تدعى لجنة المراجعة إلى الانعقاد بناء على طلب أغلبية أعضاء اللجنة، أو رئيس اللجنة، أو لجنة

تة .

- تعقد أي دورة من دورات اللجنة التي تدعو لجنة الميزانية والمالية إلى انعقادها في أقرب وقت ممكن

- يبلغ الرئيس أعضاء لجنة المراجعة بموعد كل دورة ومدتها في أقرب وقت ممكن.

### ٣- جدول الأعمال

-

:

( ) جميع البنود التي تقترحها لجنة المراجعة؛

( ) جميع البنود التي تقترحها لجنة الميزانية والم .

- يبلغ أعضاء اللجنة والمحكمة بجدول الأعمال المؤقت لكل دورة من دورات لجنة المراجعة مسبقا يوما من افتتاح الدورة. ويوجه انتباه أعضاء اللجنة

وأعضاء لجنة الميزانية والمالية إلى أي تغيير لاحق أو إضافة في جدول ا

.

- لجنة المراجعة في بداية كل دورة بإقرار جدول أعمال الدورة على أساس جدول الأعمال . ويجوز للجنة، عند الاقتضاء، تعديل جدول الأعمال.

### ٤- الوصول إلى المسؤولين

- للجنة المراجعة الحق في الوصول بدون قيود إلى المسؤ

.

### كاف- تعويضات أعضاء اللجنة

- يعمل أعضاء لجنة المراجعة على أساس طوعي، وتحمل المحكمة تكاليف السفر والإقامة وغير ذلك من التكاليف ذات الصلة. وتعني تكاليف السفر تكاليف السفر جوا في درجة رجال الأعمال. ويبلغ بدل الإقامة في المائة من بدل الإقامة العادي.

### لام- المسؤوليات

-

الترتيبات الإدارية للمحكمة فيما يتعلق بالجوانب التالية:

### ١- القيم والأخلاقيات

- للحصول على تأكيدات معقولة بشأن ممارسات القيم والأخلاقيات بالمحكمة، تقوم لجنة المراجعة :

( ) استعراض وتقييم السياسات والإجراءات والممارسات التي تضعها الأجهزة المختصة لرصد امتثال جميع المسؤولين والموظفين بالمحكمة لمدونات قواعد السلوك والسياسات المتعلقة بالأخلاقيات في

( ) مراقبة الآليات التي تضعها الإدارة لتوفير معايير أخلاقية عالية لجميع المسؤولين والموظفين بالمحكمة والحفاظ عليها؛

(ج) استعراض الأنظمة والممارسات التي تضعها الإدارة لرصد الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والمعايير المتعلقة بقواعد السلوك والأخلاقيات وتحديد أي انتهاكات قانونية أو أخلاقية لها والتعامل ، وتقديم المشورة بشأنها.

## ٢- الترتيبات الإدارية

- للحصول على تأكيدات معقولة لمرتبات الإدارية با استعرض لجنة المراجعة الترتيبات التي المحكمة لضمان عملها وفقا للغرض المراد م .

- إدارة المخاطر. للحصول على تأكيدات معقولة بشأن الترتيبات المتعلقة بإدارة المخاطر بالمحكمة، :

( ) مراقبة القضايا المتعلقة بالتعرض للمخاطر الجوهرية والحد منها، بما في ذلك مخاطر وغيرها من المسائل دارة العليا أو التي تتطلبها هذه الإدارة؛

( ) استعراض الترتيبات القائمة والمستمرة التي تضعها الإدارة لضمان عملها وفقا للغرض المراد منها

(ج) استعراض توصيف المخاطر المؤسسية للمحكمة سنويا؛

( ) الحصول من المراجع الداخلي للحسابات على تقرير سنوي بشأن تنفيذ عملية الإدارة المتكاملة المناسبة لإدارة المخاطر والحفاظ عليها.

## ٣- إطار المراقبة الإدارية

- للحصول على تأكيدات معقولة بشأن إطار المراقبة الإدارية بالمحكمة، تقوم لجنة المراجعة بما يلي:

( ) استعراض ترتيبات الرقابة الداخلية الشاملة والمتعلقة بالوحدات الإدارية بالمحكمة وتقديم المشورة

( ) الحصول على تقارير بشأن جميع المسائل ذات الأهمية الناشئة عن العمل الذي تقوم به للإدارة العليا.

ميم- الإشراف على المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للحسابات وغيرها من الجهات المعنية بتقديم الضمانات

## ١- المراجعة الداخلية للحسابات

- للحصول على تأكيدات معقولة بشأن المراجعة الداخلية للحسابات، تقوم لجنة المراجعة بما يلي:

( ) مراجعة واعتماد ميثاق المراجع

الميثاق لضمان اتساقه مع التغييرات في الترتيبات المالية وإدارة المخاطر واتفاقه مع التطورات في الممارسات المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات؛

- ( ) لى المخاطر المقترحة للمراجعة الداخلية السنوية للحسابات وتقدم توصيات بشأن مشاريع المراجعة الداخلية للحسابات؛
- (ج) تقدم المشورة للجمعية من خلال لجنة الميزانية والمالية بشأن مؤهلات مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وتعيينه، والإبقاء عليه، وإنهاء خدمته
- ( ) تقدم مدخلات للإدارة بشأن تقييم الأداء السنوي لمدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات
- (هـ) توصية الإدارة بتقديم تعويض
- ( ) استعراض ميزانية برنامج المراجعة الداخلية للحسابات، وخبرات ومستويات الموظفين التابعين للبرنامج؛
- ( ) تقدم المشورة للجمعية بشأن أوجه الزيادة والنقص في الميزانية المطلوبة لبرنامج المراجعة الداخلية للحسابات وأي خبرات إضافية لازمة. وتقييم ما إذا كان من الواجب أن تكون الخبرات الإضافية في شكل موظفين دائمين أو
- (ح) استعراض تقارير المراجعة الداخلية للحسابات وغيرها من البلاغات المقدمة للإدارة؛
- ( ) استعراض ومتابعة خطط العمل التي تضعها الإدارة لتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات؛
- ( ) يذ أي ارتباطات أو مهام للمراجعة الداخلية للحسابات دون تقديم تقرير إلى لجنة المراجعة عنها. وإذا تم مثل هذا النشاط، الاستفسار عن المسائل ذات الأهمية، إن وجدت، الناشئة عنها؛
- ( ) استعراض وتقديم مدخلات للخطة الاستراتيجية للمراجعة الداخلية للحسابات، وأهدافها،
- ( )
- ( ) اتساق أنشطة المراجعة مع معايير معهد المراجعين الداخليين المهنية الدولية لممارسة المراجعة
- ( ) ية لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات كل خمس
- ( ) استعراض النتائج المتعلقة بمراجعة ضمانات الجودة الخارجية المستقلة ومراقبة تنفيذ خطط العمل

## ٢- المراجعة الخارجية للحسابات

- للحصول على تأكيدات معقولة بشأن العمل الذي تقوم الجهات الخارجية المعنية بتقديم الضمانات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المراجع الخارجي للحسابات)، تجتمع لجنة المراقبة مع هذه الجهات أثناء التخطيط للمراجعة، وتقديم البيانات المالية التي تمت مراجعتها، ومناقشة الرسالة الموجهة إلى الإدارة بشأن التوصل .

- مسائل أخرى يثيرها المراجع الخارجي للحسابات أو أي جهة خارجية أخرى معنية بتقديم الضمانات.

- تقدم لجنة المراجعة توصيات إلى الجهاز المختص بشأن ترشيح المراجع الخ

### ٣- متابعة خطط العمل الإدارية

- للحصول على تأكيدات معقولة الإدارة والتوصيات الصادرة عن المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للحسابات، تستعرض لجنة المر في تنفيذ خطط العمل التي

### ٤- البيانات المالية وتقارير المساءلة العامة

- لجنة المراجعة مسؤولة عن الإشراف على المراجعة المستقلة للبيانات المالية للمحكمة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عن الإشراف نتائج المراجعة في مجالات مثل الرقابة الداخلية، والامتثال القانوني والنظامي، والأخلاقيات.

### ٥- المسؤوليات الأخرى

- تقوم لجنة المراجعة، بالإضافة إلى ذلك، بما يلي:

( ) تنفيذ الأنشطة الأخرى المرتبطة بهذا الميثاق بناء على طلب الجمعية

( )

### ٦- الإبلاغ عن أداء لجنة المراجعة

- :

( ) تقديم تقرير سنوي يلخص أنشطتها وتوصياتها إلى اللجنة الميزانية والمالية؛

( ) :

’ ملخصا للعمل الذي قامت به لجنة المراجعة في الع ته بصورة

’ ملخصا للتقدم المحرز في الإجراءات التصحيحية في

’ تقييما شاملا لإطار المخاطر والرقابة الامتثال بالمحكمة، بما في ذلك مفصلة عن أي مخاطر تغييرات تشريعية جوهرية ناشئة تؤثر على المحكمة؛

’ بيانات تفصيلية عن الاجتماعات، بما في ذلك عدد الاجتماعات الم خلال الفترة المعنية، وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو.

- يجوز للجنة المراجعة أن تقدم في أي وقت أي مسألة أخرى ترى أنها على قدر كاف من الأهمية. تقريراً إلى الجمعية



## نون- اللغات

- لغات العمل في اللجنة هي لغات العمل الرسمية .
- جميع التوصيات و باللغات الرسمية لل ما لم يقرر رئيس

## سين- المراجعة

- يثاق قيد الاستعراض.

## المرفق الخامس

## طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ حتى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥

المبلغ المطلوب	الموضوع	الرقم التاريخ
	تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تجنبها في المدعية العامة ضد جان- بيير مبابا غامبا، وأيمي كيلولا موسامبا، وجان-جاك مانغندا كابونغو، وفيديل بابالا وانسو، ونارسييس أريبدو في جمهورية في عام	الأول/ديسمبر
	تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تجنبها في قض المدعية العامة ضد شارل بليه غوديه في حالة كوت ديفوار في عام	الأول/ديسمبر
	تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تجنبها في قضية المدعية العامة ضد جان- بيير مبابا كومبو في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، و إلى مواصلة تمديد ولاية أحد القضاة في الدائرة الابتدائية الثالثة بعد انتهاء ولايته الموسعة الحالية في آذار/مارس فضلا عن عدد محدود من موظفي الدعم القضائيين. وقد نشأت هذه الحاجة من التطورات غير المتوقعة التي وقعت في هذه القضية، بما في ذلك من الحاجة إلى استدعاء شهود إضافيين تقلد الأدلة في نيسان/أبريل ، وإلى التعقيدات الاجرائية الناتجة عن التطورات في القضية المنفصلة ولكن الوثيقة الصلة بهذه (المدعية العامة ضد جان- بيير مبابا وآخرين).	آذار/مارس
	تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تجنبها في هذه القضية بعد استسلام ونقل السيد أونغوين إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة في كانون الثاني/يناير	/
٦ ٢٦٣ ٨٠٠ يورو		مجموع الإخطارات

## المرفق السادس

الآثار المترتبة على الميزانية نتيجة تنفيذ توصيات لجنة الميزانية والمالية  
مقارنة بين الميزانية المقترحة وتوصيات لجنة الميزانية والمالية (بالآلاف اليورو)

## إجمالي البرامج الرئيسية للمحكمة

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			إجمالي البرامج الرئيسية للمحكمة		
	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع			
	٥ ٣٦٩,١	٥ ٣٦٩,١	٥ ٣٦٩,١	٥ ٣٦٩,١	٥ ٣٦٩,١	٥ ٣٦٩,١	القضاة		
	-	-	-	-	-	-			
	-	-	-	-	-	-			
	-	-	-	-	-	-			
-١ ٧٠٨,١	٩٤,٧	٨٠٢,٨	٧٤ ٦٣٢,٨	٣٩ ٥٠٩,١	٣٥ ١٢٣,٧	٧٦ ٣٤٠,٩	٣٩ ٤١٤,٤	٣٦ ٩٢٦,٥	المجموع الفرعي للموظفين
	-	-	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	-	-	العمل الإضافي
-٦ ٦٦٤,٤	-٤ ٧٢٢,٥	٩٤١,٩	٢١ ١٦٥,٨	١٨ ٥٥٩,٨	٢ ٦٠٥,٩	٢٧ ٨٣٠,٢	٢٣ ٢٨٢,٣	٤ ٥٤٧,٨	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
	-	-	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	-	-	الخبراء الاستشاريون
	-	-	-	-	-	-	-	-	مهام الدفاع
	-	-	-	-	-	-	-	-	وغيره
	-	-	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	-	-	الأثاث
-٤ ٩٣٩,٤	-٣ ٢٠٤,٩	٧٣٤,٥	٣٨ ٧٩٢,٩	٣٢ ١٦٢,٠	١٦ ٦٣٠,٩	٤٣ ٧٣٢,٥	٣٥ ٣٦٦,٩	١٨ ٣٦٥,٥	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-١٣ ٣١٢,٠	-٧ ٨٣٢,٧	-٥ ٤٧٩,٣	١٣٩ ٩٦٠,٦	٨٠ ٢٣١,٠	٥٩ ٧٢٩,٦	١٥٣ ٢٧٢,٧	٨٨ ٠٦٣,٧	٦٥ ٢٠٨,٩	المجموع

## الجدول ٢: البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

البرنامج الرئيسي الأول الهيئة القضائية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بمحالات	المجموع	أساسية	متصلة بمحالات	المجموع	أساسية	متصلة بمحالات	المجموع
	٥ ٣٦٩,١		٥ ٣٦٩,١	٥ ٣٦٩,١		٥ ٣٦٩,١			
القضاة									
المجموع الفرعي للموظفين	٤ ٢١٥,٢	٨٠٤,٠	٥ ٠١٩,٢	٤ ٢١٥,٢	١ ١٧٤,١	٥ ٣٨٩,٤		٣٧٠,١	
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١ ١٩٠,٧	١١٩,٦	٢ ٠١٠,٣	١١٩,٦	١ ٣٥٥,٠	١ ٤٧٤,٦		-٥٣٥,٧	
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٣٠٥,٩		٣٠٥,٩	٢٣٠,٩		٢٣٠,٩		-٧٥,٠	
المجموع	١٠ ٠٠٩,٩	٢ ٦٩٤,٧	١٢ ٧٠٤,٦	٩ ٩٣٤,٩	٢ ٥٢٩,١	١٢ ٤٦٤,٠		-٢٤٠,٦	

## الجدول ٣: البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة

هيئة الرئاسة ١١٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بمحالات	المجموع	أساسية	متصلة بمحالات	المجموع	أساسية	متصلة بمحالات	المجموع
	٢٨,٠		٢٨,٠	٢٨,٠		٢٨,٠			
القضاة									
المجموع الفرعي للموظفين	٩٩٨,٦		٩٩٨,٦	٩٩٨,٦		٩٩٨,٦			
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١١٩,٦		١١٩,٦	١١٩,٦		١١٩,٦			
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	١٧٨,٧		١٧٨,٧	١٢١,٧		١٢١,٧		-٥٧,٠	
المجموع	١ ٣٢٤,٩		١ ٣٢٤,٩	١ ٢٦٧,٩		١ ٢٦٧,٩		-٥٧,٠	

## الجدول ٤: البرنامج ١٢٠٠: الدوائر

الدوائر ١٢٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع
	٥ ٣٤١,١	٥ ٣٤١,١	٥ ٣٤١,١	٥ ٣٤١,١	٥ ٣٤١,١	٥ ٣٤١,١	٥ ٣٤١,١	٥ ٣٤١,١	٥ ٣٤١,١
المجموع الفرعي للموظفين	٢ ٩٣٩,٠	٢ ٩٣٩,٠	٢ ٩٣٩,٠	٢ ٩٣٩,٠	٢ ٩٣٩,٠	٢ ٩٣٩,٠	٢ ٩٣٩,٠	٢ ٩٣٩,٠	٢ ٩٣٩,٠
العمل الإضافي المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١ ٨٩٠,٧	١ ٨٩٠,٧	١ ٨٩٠,٧	١ ٨٩٠,٧	١ ٨٩٠,٧	١ ٨٩٠,٧	١ ٨٩٠,٧	١ ٨٩٠,٧	١ ٨٩٠,٧
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات المجموع الفرعي لغير الموظفين المجموع	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠
	٨ ٣١١,١	٨ ٣١١,١	٨ ٣١١,١	٨ ٣١١,١	٨ ٣١١,١	٨ ٣١١,١	٨ ٣١١,١	٨ ٣١١,١	٨ ٣١١,١

## الجدول ٥: البرنامج الفرعي ١٣١٠: مكاتب الاتصال

مكاتب الاتصال ١٣١٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع
	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦
المجموع الفرعي للموظفين	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦	٢٧٧,٦
العمل الإضافي المجموع الفرعي للموظفين الآخرين									
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات المجموع الفرعي لغير الموظفين المجموع	٩٦,٣	٩٦,٣	٩٦,٣	٩٦,٣	٩٦,٣	٩٦,٣	٩٦,٣	٩٦,٣	٩٦,٣
	٣٧٣,٩	٣٧٣,٩	٣٧٣,٩	٣٧٣,٩	٣٧٣,٩	٣٧٣,٩	٣٧٣,٩	٣٧٣,٩	٣٧٣,٩

## الجدول ٦: البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعية العامة

البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعية العامة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦			الفرق		
	قبل توصيات اللجنة			بعد توصيات اللجنة			ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة	الاجموع	أساسية	متصلة	الاجموع	أساسية	متصلة	الاجموع
الاجموع الفرعي للموظفين	٥ ٤١٩,٣	١٦ ١٦٥,٢	٢١ ٥٨٤,٥	٥ ٣٩٦,٦	١٨ ٦٢١,٥	٢٤ ٠١٨,١	-٢٢,٧	٢ ٤٥٦,٣	٢ ٤٣٣,٦
العمل الإضافي									
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين									
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٥٥٢,٥	٤ ٣٢٤,٥	٤ ٨٨٢,٥	٤٨١,٦	٣ ٧٦٦,٦	٤ ٢٤٨,٢	-٧٦,٥	-٥٥٧,٩	-٦٣٣,٩
المجموع	٧ ٨٦٣,٣	٣٨ ٢٢٨,٦	٤٦ ٠٩١,٩	٦ ٧٠٦,٤	٣٦ ٧٤٥,٦	٤٣ ٤٥٢,٥	-١ ١٥٦,٩	-١ ٤٨٣,٥	-٢ ٦٣٩,٩

## الجدول ٧: البرنامج ٢١١٠: ديوان المدعية العامة

ديوان المدعية العامة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦			الفرق		
	قبل توصيات اللجنة			بعد توصيات اللجنة			ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة	الاجموع	أساسية	متصلة	الاجموع	أساسية	متصلة	الاجموع
الاجموع الفرعي للموظفين	١ ٥٥٨,٢		١ ٥٥٨,٢	١ ٥٣٥,٣		١ ٥٣٥,٣	-٢٢,٩		-٢٢,٩
العمل الإضافي									
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٣٨٦,٧	١٦٨,٥	٥٥٤,٧	٢٣٥,٨	١٢٥,٢	٣٥٦,٥	-١٥٥,٩	-٤٧,٨	-١٩٨,٧
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٢٢٧,٩	٤٩١,٩	٧١٩,٨	١٩١,٩	٤٥٧,٥	٦٤٨,٩	-٣٦,٥	-٣٤,٩	-٧٥,٩
المجموع	٢ ١٧٢,٨	٦٥٩,٩	٢ ٨٣٢,٧	١ ٩٦٣,٥	٥٧٧,٢	٢ ٥٤٥,٢	-٢٠٩,٨	-٨٢,٧	-٢٩٢,٥

## الجدول ٨: البرنامج الفرعي ٢١٢٠: قسم الخدمات

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			قسم الخدمات ٢١٢٠:	
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع		
-	-	-	-	-	-	-		
٣٦,٠	٣٦,٠		٣ ٥٠٩,٤	٢ ٠٦٨,٧	١ ٤٤٠,٧	٣ ٤٧٣,٤	٢ ٠٣٢,٧	١ ٤٤٠,٧
-	-	-	-	-	-	-		
العمل الإضافي								
-١ ٠٥٣,٥	-٨٥٨,٧	-١٩٤,٨	٢ ٣٧٢,٣	٢ ١٥٥,٣	٢١٧,٠	٣ ٤٢٥,٨	٣ ٠١٤,٠	٤١١,٨
-	-	-	-	-	-	-		
-	-	-	-	-	-	-		
الخبراء الاستشاريون								
-	-	-	-	-	-	-		
الأثاث والمعدات								
-٨٧,٠	-٤٧,٠	-٤٠,٠	١ ١٣٤,٦	١ ٠١٩,٥	١١٥,١	١ ٢٢١,٦	١ ٠٦٦,٥	١٥٥,١
-١ ١٠٤,٥	-٨٦٩,٧	-٢٣٤,٨	٧ ٠١٦,٣	٥ ٢٤٣,٥	١ ٧٧٢,٨	٨ ١٢٠,٨	٦ ١١٣,٢	٢ ٠٠٧,٦

## الجدول ٩: البرنامج الفرعي ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص والتعاون

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			شعبة الاختصاص والتعاون ٢٢٠٠:	
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع		
-	-	-	-	-	-	-		
٥٤٩,٧	٥٤٩,٦	٠,١	٢ ٤٣٥,٢	١ ٥٠٣,٧	٩٣١,٥	١ ٨٨٥,٥	٩٥٤,١	٩٣١,٤
-	-	-	-	-	-	-		
عمل إضافي								
-٤٥٦,٢	-٤٤,٤	-٤١١,٨	١ ١٧٥,٥	١ ١٧٥,٥	-	١ ٦٣١,٧	١ ٢١٩,٩	٤١١,٨
-	-	-	-	-	-	-		
الخبراء الاستشاريون								
-	-	-	-	-	-	-		
الأثاث والمعدات								
-٢٩,٥	-٢٩,٥	-	٤٦٠,٤	٣٠٦,٦	١٥٣,٨	٤٨٩,٩	٣٣٦,١	١٥٣,٨
٦٤,٠	٤٧٥,٧	-٤١١,٧	٤ ٠٧١,١	٢ ٩٨٥,٨	١ ٠٨٥,٣	٤ ٠٠٧,١	٢ ٥١٠,١	١ ٤٩٧,٠

## الجدول ١٠: البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيق

شعبة التحقيق ٢٣٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين	٥١٠,٨	٩ ٤٠٤,٠	٩ ٩١٤,٨	٥١٠,٨	٩ ٦٤٨,٦	٩ ١٥٩,٤		٢٤٤,٦	٢٤٤,٦
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٨٠,٩	٦ ٧٦٩,٤	٦ ٩٥٠,٣	١٨٠,٩	٦ ١٠٢,١	٦ ١٠٢,١	-١٨٠,٩	-٦٦٧,٣	-٨٤٨,٢
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين									
المجموع	٦٩١,٧	١٨ ٣٣٥,٧	١٩ ٠٢٧,٤	٥١٠,٨	١٧ ٤٦٦,٥	١٧ ٩٧٧,٣	-١٨٠,٩	-٨٦٩,٢	-١ ٠٥٠,١

## الجدول ١١: البرنامج ٢٤٠٠: شعبة المقاضاة

شعبة المقاضاة ٢٤٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين	٩٧٨,٣	٣ ٩٤٩,٥	٤ ٩٢٧,٨	٩٧٨,٣	٥ ٤٠٠,٥	٦ ٣٧٨,٨		١ ٤٥١,٠	١ ٤٥١,٠
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٤٩٥,٢	٦ ٣٩٢,٥	٦ ٨٨٧,٧	٣٧٥,٤	٤ ٨٠٤,٤	٥ ١٧٩,٨	-١١٩,٨	-١ ٥٨٨,١	-١ ٧٠٧,٩
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٢٠,٧	٢٦٧,٧	٢٨٨,٤	٢٠,٧	٢٦٧,٧	٢٨٨,٤			
المجموع	١ ٤٩٤,٢	١٠ ٦٠٩,٧	١٢ ١٠٣,٩	١ ٣٧٤,٤	١٠ ٤٧٢,٦	١١ ٨٤٧,٠	-١١٩,٨	-١٣٧,١	-٢٥٦,٩

## الجدول ١٢: البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

البرنامج الرئيسي الثالث قلم المحكمة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين	٢٤ ٦٩٣,٢	٢١ ٢٧١,٨	٤٥ ٩٦٥,٠	٢٣ ١٩٩,٠	٩٣٦,٠١٨	٤٢ ١٣٥,٠	-١ ٤٩٤,٢	-٢ ٣٣٥,٨	-٣ ٨٣٠,٠
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١ ٣٨٣,٤	٣ ٧١٨,٧	٥ ١٠٢,١	٥٢٨,٨	٢ ٨٥٦,١	٣ ٣٨٤,٩	-١٥٤,٦	-١٦٢,٦	-١ ٧١٧,٢
الخبراء الاستشاريون									
مهام الدفاع									
مهام الضحايا									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	١٠ ٢٣٩,٨	٢٠ ٦٣٣,٢	٣٠ ٨٧٣,٠	٩ ٠٥٧,٣	١٨ ٠٨٣,٧	٢٧ ١٤١,٠	-١ ١٨٢,٥	-٢ ٥٤٩,٥	-٣ ٧٣٢,٠
المجموع	٣٦ ٣١٦,٤	٤٥ ٦٢٣,٧	٨١ ٩٤٠,٢	٣٢ ٧٨٥,٢	٣٩ ٨٧٥,٨	٧٢ ٦٦١,٠	-٣ ٥٣١,٣	-٥ ٧٤٧,٩	-٩ ٢٧٩,٢

## الجدول ١٣: البرنامج ٣١٠٠: مكتب المسجل

مكتب المسجل ٣١٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين	١ ٦١٨,٨		١ ٦١٨,٨	١ ٣٤٣,٥		١ ٣٤٣,٥	-٢٧٥,٣		-٢٧٥,٣
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٤٠٨,٩	٤٠٨,٩	٨١٧,٨	٤٠٨,٩	٤٠٨,٩	٨١٧,٨			
الخبراء الاستشاريون									
مهام ا									
مهام الضحايا									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٣٧,٩	٣١,٣	٦٩,٢	٢٦,٧	٢٩,٤	٥٦,١	-١١,٢	-١,٩	-١٣,١
المجموع	٢ ٠٦٥,٧	٣١,٣	٢ ٠٩٧,٠	١ ٣٧٠,٣	٢٩,٤	١ ٣٩٩,٧	-٦٩٥,٤	-١,٩	-٦٩٧,٣



## الجدول ١٤ : البرنامج الفرعي ٣١١٠ : ديوان المسجل

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			٣١١٠ ديوان المسجل	
	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات		
- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,		
-١١٥,٤	-١١٥,٤	٦٥٩,١	٦٥٩,١	٧٧٤,٤	٧٧٤,٤		الاجموع الفرعي للموظفين	
- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,		
-٢٨٩,٣	-٢٨٩,٣			٢٨٩,٣	٢٨٩,٣		العمل الإضافي الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	
							الخبراء الاستشاريون	
							الأثاث والمعدات	
		٣٨,٦	٢٥,٥	١٣,١	٣٨,٦	٢٥,٥	١٣,١	الاجموع الفرعي لغير الموظفين
-٤٠٤,٧	-٤٠٤,٧	٦٩٧,٧	٢٥,٥	٦٧٢,٢	١١٠٢,٣	٢٥,٥	١٠٧٦,٨	المجموع

## الجدول ١٥ : البرنامج الفرعي ٣١٣٠ : مكتب الشؤون القانونية

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			٣١٣٠ مكتب الشؤون القانونية	
	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات		
- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,		
-١٥٩,٩	-١٥٩,٩	٦٨٤,٥	٦٨٤,٥	٨٤٤,٤	٨٤٤,٤		الاجموع الفرعي للموظفين	
- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,		
-١١٩,٦	-١١٩,٦			١١٩,٦	١١٩,٦		العمل الإضافي الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	
- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,		
- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,	- ,		
							الخبراء الاستشاريون	
							الأثاث والمعدات	
-١٣,١	-١,٩	-١١,٢	١٧,٥	٣,٩	١٣,٦	٥,٨	٢٤,٨	الاجموع الفرعي لغير الموظفين
-٢٩٢,٦	-١,٩	-٢٩٠,٧	٧٠٢,٠	٣,٩	٦٩٨,١	٥,٨	٩٨٨,٨	المجموع

## الجدول ١٦: البرنامج الفرعي ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية

شعبة الخدمات الإدارية ٣٢٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بمحالات	الاجموع	أساسية	متصلة بمحالات	الاجموع	أساسية	متصلة بمحالات	الاجموع
الاجموع الفرعي للموظفين	١٢ ٢٧٩,٣	٦٣٥,١	١٢ ٩٠٤,٤	١١ ٨٨٩,٤	٥٥٥,٣	١٢ ٤٤٤,٧	-٣٨٩,٩	-٦٩,٨	-٤٥٩,٧
العمل الإضافي									
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٤٤٨,٦	٧٧٧,١	١ ٢٣٥,٧	٢٢٩,٦	٤٤٣,٩	٦٧٣,٥	-٢١٩,٠	-٢٣٣,٢	-٥٥٢,٢
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٥ ٢٠٩,٣	١ ١٨٥,٩	٦ ٣٩٥,٢	٤ ٤٩٤,٦	٦٨٤,٨	٥ ١٧٩,٤	-٧١٤,٧	-٥٠١,١	-١ ٢١٥,٨
المجموع	١٧ ٩٣٧,١	٢ ٥٨٨,١	٢٠ ٥٢٥,٢	١٦ ٦١٣,٥	١ ٦٨٤,٠	١٨ ٢٩٧,٥	-١ ٣٢٣,٦	-٩٠٤,١	-٢ ٢٢٧,٧

## الجدول ١٧: البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية

مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية ٣٢١٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بمحالات	الاجموع	أساسية	متصلة بمحالات	الاجموع	أساسية	متصلة بمحالات	الاجموع
الاجموع الفرعي للموظفين	١ ١٠٥,٤		١ ١٠٥,٤	١ ٠٧٦,٢		١ ٠٧٦,٢	-٢٩,٢		-٢٩,٢
العمل الإضافي									
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١١٩,٦		١١٩,٦				-١١٩,٦		-١١٩,٦
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٣٤٤,٣	٤,٢	٣٤٨,٥	٣١١,٥	١,٨	٣١٣,٣	-٣٢,٨	-٢,٤	-٣٥,٢
المجموع	١ ٥٦٩,٣	٤,٢	١ ٥٧٣,٥	١ ٣٨٧,٦	١,٨	١ ٣٨٩,٤	-١٨١,٦	-٢,٤	-١٨٤,٠

## الجدول ١٨ : البرنامج الفرعي ٣٢٢٠ : قسم الموارد البشرية

٣٢٢٠ قسم الموارد البشرية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة		الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة		الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	
	أساسية	متصلة بجالات	أساسية	متصلة بجالات	أساسية	متصلة بجالات
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين	٢ ١١١,٦		١ ٩٠٣,٤		-٢٠٨,٢	
العمل الإضافي	٩٧,٤				-٩٧,٤	
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين						
الخبراء الاستشاريون						
الأثاث والمعدات	٤٩٣,٣		١٢٧,٣		-٣٦٦,٠	
المجموع الفرعي لغير الموظفين						
المجموع	٢ ٧٠٢,٤		٢ ٠٣٠,٧		-٦٧١,٦	

## الجدول ١٩ : البرنامج الفرعي ٣٢٣٠ : قسم الميزانية

٣٢٣٠ قسم الميزانية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة		الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة		الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	
	أساسية	متصلة بجالات	أساسية	متصلة بجالات	أساسية	متصلة بجالات
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين	٥٦٣,٩		٥٦٣,٩			
العمل الإضافي	١,٥		١,٥			
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين						
الخبراء الاستشاريون						
الأثاث والمعدات	١٧,٠		٨,٠		-٩,٠	
المجموع الفرعي لغير الموظفين						
المجموع	٥٨٢,٤		٥٧٣,٤		-٩,٠	

## الجدول ٢٠: البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: قسم المالية

قسم المالية ٣٢٤٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع
الاجموع الفرعي للموظفين	١ ٢٩٩,٥		١ ٢٩٩,٥	١ ٢٩٩,٥		١ ٢٩٩,٥			
العمل الإضافي									
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٧,٠		٧,٠	٥,٠		٥,٠	-٢,٠		-٢,٠
الخبراء الاستشاريون									
الث والمعدات									
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	١٥٣,٥		١٥٣,٥	١٤٧,٥		١٤٧,٥	-٦,٠		-٦,٠
المجموع	١ ٤٥٩,٩		١ ٤٥٩,٩	١ ٤٥١,٩		١ ٤٥١,٩	-٨,٠		-٨,٠

## الجدول ٢١: البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: قسم الخدمات العامة

قسم الخدمات العامة ٣٢٥٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع
الاجموع الفرعي للموظفين	٣ ٣٦٠,٣		٣ ٣٦٠,٣	٣ ٢٤٠,٩		٣ ٢٤٠,٩	-١١٩,٤		-١١٩,٤
العمل الإضافي									
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٩١,١		١٥٦,١	٩١,١		١٥٦,١			
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٣ ٨٦٣,٨		٤ ٥٩٠,٧	٣ ٥٨٣,٦		٤ ١٠٧,٢	-٢٨٠,٢		-٢٨٠,٢
المجموع	٧ ٣١٥,٣		٨ ١٠٧,٢	٦ ٩١٥,٦		٧ ٣٩١,١	-٣٩٩,٦		-٣٩٩,٦

## الجدول ٢٢: البرنامج الفرعي ٣٢٩٠: قسم الأمن والسلامة

٣٢٩٠ قسم الأمن والسلامة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين	٣ ٨٢٨,٧	٦٣٥,١	٤ ٤٦٣,٨	٣ ٨٠٥,٦	٥٥٥,٣	٤ ٣٦٠,٩	-٣٣,٠	-٦٩,٨	-١٠٢,٨
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٣٢,٠	٧١٢,١	٨٤٤,١	١٣٢,٠	٣٧٨,٩	٥١٠,٩	-٣٣٣,٢	-٣٣٣,٢	-٣٣٣,٢
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٣٣٧,٤	٤٥٤,٨	٧٩٢,٢	٣١٦,٧	٢٧٢,٥	٥٨٩,٢	-٢٠,٧	-١٨٢,٣	-٢٠٣,٠
المجموع	٤ ٣٠٨,٠	١ ٧٩٢,٠	٦ ١٠٠,٠	٤ ٢٥٤,٣	١ ٢٠٦,٧	٥ ٤٦١,٠	-٥٣,٧	-٥٨٥,٣	-٦٣٩,٠

## الجدول ٢٣: البرنامج الفرعي ٣٣٠٠: شعبة الخدمات القضائية

٣٣٠٠ شعبة الخدمات القضائية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين	٨ ٢٣٩,٢	٨ ٧٩٨,٧	١٧ ٠٣٧,٩	٧ ٦٤٨,١	٨ ٣٣٦,٣	١٥ ٩٨٤,٤	-٥٩١,١	-٤٦٢,٤	-١ ٠٥٣,٥
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٥٢٦,٠	١ ٧٩١,٠	٢ ٣١٧,٠	٢٩٩,٣	١ ٣٧٦,٧	١ ٦٧٦,٠	-٢٢٦,٧	-٤١٤,٣	-٦٤١,٠
الخبراء الاستشاريون									
محامو الدفاع									
محامو الضحايا									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٤ ٥٧٦,٧	١٠ ٨٩١,٥	١٥ ٤٦٨,٢	٤ ٢٢٣,٠	٩ ٥٢٣,٤	١٣ ٧٤٦,٤	-٣٥٣,٧	-١ ٣٦٨,١	-١ ٧٢١,٨
المجموع	١٣ ٣٤١,٨	٢١ ٤٨١,٢	٣٤ ٨٢٣,٠	١٢ ١٧٠,٣	١٩ ٢٣٦,٤	٣١ ٤٠٦,٧	-١ ١٧١,٥	-٢ ٢٤٤,٨	-٣ ٤١٦,٣

## الجدول ٢٤ : البرنامج الفرعي ٣٣١٠ : مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			٣٣١٠	مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية	
	الاجموع	متصلة بجالات	أساسية	الاجموع	متصلة بجالات	أساسية			
			٤٣٥,٠	١٩٥,٣	٢٣٩,٧	٤٣٥,٠	١٩٥,٣	٢٣٩,٧	الاجموع الفرعي للموظفين
									العمل الإضافي
									الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين
- ,	- ,	- ,							
- ,	- ,	- ,							الخبراء الاستشاريون
-١٢,٦	-٢,٥	-١٠,١	٢٤,٨	٨,٣	١٦,٥	٣٧,٤	١٠,٨	٢٦,٦	الأثاث والمعدات
-١٢,٦	-٢,٥	-١٠,١	٤٥٩,٨	٢٠٣,٦	٢٥٦,٢	٤٧٢,٤	٢٠٦,١	٢٦٦,٣	الاجموع الفرعي لغير الموظفين
									المجموع

## الجدول ٢٥ : البرنامج الفرعي ٣٣٢٠ : قسم إدارة المحاكم

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			٣٣٢٠	قسم إدارة المحاكم	
	الاجموع	متصلة بجالات	أساسية	الاجموع	متصلة بجالات	أساسية			
			٢ ٥١٠,٠	١ ٦٧٧,٨	٨٣٢,٢	٢ ٦٠٢,٩	١ ٦٩١,٠	٩١١,٩	الاجموع الفرعي للموظفين
									العمل الإضافي
									الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-٢٤١,٨	-٩٧,٤	-١٤٤,٤	٣١٤,٣	٣١٤,٣	٥٥٦,١	٤١١,٧	١٤٤,٤		
									الخبراء الاستشاريون
									الأثاث والمعدات
-١٢٤,٩	-١١٤,٩	-١٠٠,٠	٣٥١,٨	٢٦٧,٠	٨٤,٨	٤٧٦,٧	٣٨١,٩	٩٤,٨	الاجموع الفرعي لغير الموظفين
-٤٥٩,٦	-٢٢٥,٥	-٢٣٤,١	٣ ١٧٦,١	٢ ٢٥٩,١	٩١٧,٠	٣ ٦٣٥,٧	٢ ٤٨٤,٦	١ ١٥١,١	المجموع

## الجدول ٢٦: البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: قسم الاحتجاز

قسم الاحتجاز	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بحالات	الاجموع	أساسية	متصلة بحالات	الاجموع	أساسية	متصلة بحالات	الاجموع
الاجموع الفرعي للموظفين	٢٨٢,٦	١٥٢,٦	٤٣٥,٢	٢٨٢,٦	١٥٢,٦	٤٣٥,٢			
العمل الإضافي									
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين									
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعد									
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	١ ٦٥٧,٣	١٢٨,٠	١ ٧٨٥,٣	١ ٦٥٣,٠	١٠٣,٠	١ ٧٥٦,٠	-٤,٣	-٢٥,٠	-٢٩,٣
المجموع	١ ٩٤٠,٠	٢٨٠,٦	٢ ٢٢٠,٦	١ ٩٣٥,٦	٢٥٥,٦	٢ ١٩١,٢	-٤,٣	-٢٥,٠	-٢٩,٣

## الجدول ٢٧: البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: قسم الخدمات اللغوية

قسم الخدمات اللغوية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بحالات	الاجموع	أساسية	متصلة بحالات	الاجموع	أساسية	متصلة بحالات	الاجموع
الاجموع الفرعي للموظفين	٢ ١٦٢,٢	٢ ٩٥٩,٣	٥ ١٢١,٥	٢ ٠٧٥,٥	٢ ٨٢٨,٦	٤ ٩٠٤,١	-٨٦,٧	-١٣٠,٧	-٢١٧,٤
العمل الإضافي									
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٢٦٤,٣	٩٦٧,٥	١ ٢٣١,٨	٢٦٤,٣	٨٩٥,٢	١ ١٥٩,٥			
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٤٨,٩	٢٧٠,٤	٣١٩,٣	٢٩,١	١٨٥,٦	٢١٤,٧	-١٩,٩	-٨٤,٨	-١٠٤,٧
المجموع	٢ ٤٧٥,٤	٤ ١٩٧,٢	٦ ٦٧٢,٦	٢ ٣٦٨,٩	٣ ٩٠٩,٤	٦ ٢٧٨,٣	-١٠٦,٦	-٢٨٧,٨	-٣٩٤,٤

## الجدول ٢٨ : البرنامج الفرعي ٣٣٦٠ : قسم مشاركة وتعويض الضحايا

٣٣٦٠ قسم مشاركة وتعويض الضحايا	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين	٥٤٣,٠	٨٠٥,٩	١ ٣٤٨,٩	٤٥٩,٣	٧٧٦,٧	١ ٢٣٦,٠	-٨٣,٦	-٢٩,٢	-١١٢,٨
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين									
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	١١,٥	٢٣٨,٠	٢٤٩,٥	١٠,٠	١٨٣,١	١٩٣,١	-١,٥	-٥٤,٩	-٥٦,٤
المجموع	٥٥٤,٥	١ ٠٤٣,٩	١ ٥٩٨,٤	٤٦٩,٣	٩٥٩,٨	١ ٤٢٩,١	-٨٥,١	-٨٤,١	-١٦٩,٢

## الجدول ٢٩ : البرنامج الفرعي ٣١٩٠ : قسم دعم المحامين

٣١٩٠ قسم دعم المحامين	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين	٦٥١,٥	٢٨٢,٦	٩٣٤,١	٥٦٤,٤	٢١٠,٠	٧٧٤,٤	-٨٧,١	-٧٢,٦	-١٥٩,٧
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين									
الخبراء الاستشاريون									
مخامو الدفاع									
مخامو الضحايا									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٢١,٧	٧ ١٢٧,٨	٧ ١٤٩,٥	٢٠,٣	٦ ٤٠٥,٨	٦ ٤٢٦,١	-١,٤	-٧٢٢,٠	-٧٢٣,٤
المجموع	٦٧٣,٢	٧ ٦٠٥,٢	٨ ٢٧٨,٤	٥٨٤,٦	٦ ٦١٥,٨	٧ ٢٠٠,٤	-٨٨,٦	-٩٨٩,٤	-١ ٠٧٨,٠



## الجدول ٣٠: البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: مكتب المحامي العام للدفاع

مكتب المحامي العام للدفاع ٣٧٤٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع
الاجموع الفرعي للموظفين	٢١٦,٢	٣٠٥,٣	٥٢١,٥	٢١٦,٢	٣٠٥,٣	٥٢١,٥	-	-	-
العمل الإضافي									
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦	١١٩,٦	-٤٩,٨	-٤٩,٨	-٤٩,٨
الخبراء الاستشاريون							-	-	-
الأثاث والمعدات							-٢,٠	-٢,٠	-٢,٠
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٢٤,٣	١,٢	٢٥,٥	٢٤,٣	١,٢	٢٥,٥	٢٣,٥	٢٣,٣	٢٣,٥
المجموع	٤٤٩,٢	٢١٧,٤	٦٦٦,٦	٤٤٩,٢	٢١٧,٤	٦٦٦,٦	٦١٤,٨	٣٩٧,٤	٥١٤,٨

## الجدول ٣١: البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العام للضحايا

مكتب المحامي العام للضحايا ٣٧٥٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع
الاجموع الفرعي للموظفين	٢١٦,٢	١٠٢١,٢	١٢٣٧,٤	٢١٦,٢	٩٧٧,٣	١١٩٣,٥	-٤٣,٩	-٤٣,٩	-٤٣,٩
العمل الإضافي									
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٩٧,٤	٩٧,٤	٩٧,٤	٩٧,٤	٩٧,٤	٩٧,٤	-	-	-
الخبراء الاستشاريون							-	-	-
الأثاث والمعدات							-١,٠	-١,٠	-١,٠
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٤,٤	٤٤٩,٩	٤٥٤,٣	٤,٤	٢٨٧,٩	٢٩٢,٣	٢٩١,٤	٢٨٧,٩	٢٩١,٤
المجموع	٢٢٠,٦	١٥٦٨,٥	١٧٨٩,١	٢٢٠,٦	١٣٦٢,٦	١٥٨٢,٣	١٥٨٢,٣	١٣٦٢,٦	٢٠٦,٩

## الجدول ٣٢: البرنامج الفرعي ٣٣٩٠: قسم خدمات إدارة المعلومات

قسم خدمات إدارة المعلومات ٣٣٩٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاجموع الفرعي للموظفين	٣٠١٥,٩	١٣٨٥,٥	٤٤٠١,٤	٢٧٦١,٩	١٢١٢,٧	٣٩٧٤,٦	-٣٥٤,٠	-١٧٢,٨	-٤٢٦,٨
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١١٧,٣	-	١١٧,٣	٣٥,٠	-	٣٥,٠	-٨٢,٣	-	-٨٢,٣
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٢٧١٠,٢	٢٢٦٠,٤	٤٩٧٠,٦	٢٤٠٤,٦	٢٠٦٠,٤	٤٤٦٥,٠	-٣٠٥,٦	-٢٠٠,٠	-٥٠٥,٦
المجموع	٥٨٤٣,٤	٣٦٤٥,٩	٩٤٨٩,٣	٥٢٠١,٥	٣٢٧٣,١	٨٤٧٤,٦	-٦٤١,٨	-٣٧٢,٨	-١٠١٤,٦

## الجدول ٣٣: البرنامج ٣٨٠٠: شعبة العلاقات الخارجية

شعبة العلاقات الخارجية الجدول ٣٨٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاجموع الفرعي للموظفين	٢٥٥٦,٠	١١٨٤٨,٠	١٤٤٠٤,٠	٢٣١٨,٠	١٠٠٤٤,٤	١٢٣٦٢,٤	-٢٣٨,٠	-١٨٠٣,٦	-٢٠٤١,٦
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١١٥٠,٦	١١٥٠,٦	٢٣٠١,٢	١٠٣٥,٥	١٠٣٥,٥	٢٠٧٠,٥	-٢٦٥,٣	-١١٥,١	-٣٨٠,٤
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٤١٦,٠	٨٥٢٤,٥	٩٠٤٠,٥	٣١٣,١	٧٨٤٦,١	٨١٥٩,٢	-١٠٢,٩	-٦٧٨,٤	-٧٨١,٣
المجموع	٢٩٧١,٩	٢١٥٢٣,١	٢٤٤٩٥,٠	٢٦٣١,١	١٨٩٢٦,٠	٢١٥٥٧,١	-٣٤٠,٨	-٥٩٧,١	-٢٩٣٧,٩

## الجدول ٣٤: البرنامج الفرعي ٣٨١٠: مكتب مدير شعبة العلاقات الخارجية

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			٣٨١٠ مكتب مدير شعبة العلاقات الخارجية
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	
الاجموع	-	-	-	-	-	-	
	-٤٣,٧	-٤٣,٧	٣٠٣,٧	٣٠٣,٧	٣٤٧,٤	٣٤٧,٤	الاجموع الفرعي للموظفين

العمل الإضافي

الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين

الخبراء الاستشاريون

الأثاث والمعدات

الاجموع الفرعي لغير الموظفين

			١١٧,٦	٩٧,٣	٢٠٠,٣	١١٧,٦	٩٧,٣	٢٠٠,٣	
الاجموع	-٤٣,٧	-٤٣,٧	٤٢١,٣	٩٧,٣	٣٢٤,٠	٤٦٤,٩	٩٧,٣	٣٦٧,٦	

## الجدول ٣٥: البرنامج ٣٨٢٠: قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			٣٨٢٠ قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	
الاجموع	-	-	-	-	-	-	
	-٢٣٩,٨	-٢٣٩,٨	١ ٩٠٨,٠	١ ٩٠٨,٠	٢ ١٤٧,٨	٢ ١٤٧,٨	الاجموع الفرعي للموظفين

العمل الإضافي

الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين

الخبر

الأثاث والمعدات

الاجموع الفرعي لغير الموظفين

	-٢٠,٠	-٢٠,٠	٩٠,٠	٣٨,٠	٥٢,٠	١١٠,٠	٣٨,٠	٧٢,٠	
الاجموع	-٢٥٩,٨	-٢٣٩,٨	١ ٩٩٨,٠	١ ٩٤٦,٠	٥٢,٠	٢ ٢٥٧,٨	٢ ١٨٥,٨	٧٢,٠	

## الجدول ٣٦ : البرنامج ٣٨٣٠ : قسم الضحايا والشهود

٣٨٣٠ قسم الضحايا والشهود	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين	٨٠١,٧	٣ ٩٧٨,٥	٤ ٧٨٠,٢	٧٥٣,١	٣ ٥١٠,٢	٤ ٢٦٣,٣	-٤٨٨,٦	-٤٦٨,٣	-٥١٦,٩
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٩٥٢,١	٩٥٢,١	٩٥٢,١	٧٥٤,٠	٧٥٤,٠	٧٥٤,٠	-١٩٨,١	-١٩٨,١	-١٩٨,١
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات	٣٢,٩	٥ ٨٢٢,٦	٥ ٨٥٥,٥	٣٠,٨	٥ ٢٢٨,٣	٥ ٢٥٩,١	-٢,١	-٥٩٤,٣	-٥٩٦,٤
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٨٣٤,٦	١٠ ٧٥٣,٢	١١ ٥٨٧,٨	٧٨٣,٩	٩ ٤٩٢,٥	١٠ ٢٧٦,٤	-٥٠,٧	-١ ٢٦٠,٧	-١ ٣١١,٤
المجموع									

## الجدول ٣٧ : البرنامج ٣٨٤٠ : قسم الإعلام والتوعية

٣٨٤٠ قسم الإعلام والتوعية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع	أساسية	متصلة بمخالات	المجموع
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين	١ ٤٠٦,٩	٧٤٠,٦	٢ ١٤٧,٥	١ ٢٦١,٢	٦٤٢,٦	١ ٩٠٣,٨	-١٤٥,٧	-٩٨,٠	-٢٤٣,٧
العمل الإضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين									
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات	٢٩٠,٨	١٢٩,٩	٤٢٠,٧	٢١٠,٠	١٠٠,٦	٣١٠,٦	-٨٠,٨	-٢٩,٣	-١١٠,١
المجموع الفرعي لغير الموظفين	١ ٦٩٧,٧	٨٧٠,٥	٢ ٥٦٨,٢	١ ٤٧١,٢	٧٤٣,٢	٢ ٢١٤,٤	-٢٢٦,٥	-١٢٧,٣	-٣٥٣,٨
المجموع									

## الجدول ٣٨: البرنامج ٣٨٥٠: المكاتب الميدانية

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			٣٨٥٠ المكاتب الميدانية
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	
-	-	-	-	-	-	-	
-٩٩٧,٥	-٩٩٧,٥	-	٣ ٩٨٣,٦	٣ ٩٨٣,٦	-	٤ ٩٨١,١	الاجموع الفرعي للموظفين
-	-	-	-	-	-	-	
٨٣,٠	٨٣,٠	-	٢٨١,٥	٢٨١,٥	-	١٩٨,٥	العمل الإضافي الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	الخبراء الاستشاريون
-٥٤,٨	-٥٤,٨	-	٢ ٣٨١,٩	٢ ٣٨١,٩	-	٢ ٤٣٦,٧	الأثاث والمعدات الاجموع الفرعي لغير الموظفين
-٩٦٩,٣	-٩٦٩,٣	-	٦ ٦٤٧,٠	٦ ٦٤٧,٠	-	٧ ٦١٦,٣	المجموع

## الجدول ٣٩: البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	٩٣٩,٦	٩٣٩,٦	-	٩٣٩,٦	الاجموع الفرعي للموظفين
-	-	-	-	-	-	-	
-٤٠,٥	-٤٠,٥	-	٨٣٠,٣	٨٣٠,٣	-	٨٧٠,٨	العمل الإضافي الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	الخبراء الاستشاريون
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	الأثاث والمعدات الاجموع الفرعي لغير الموظفين
-٤٠,٥	-٤٠,٥	-	٣ ٠١٢,٨	٣ ٠١٢,٨	-	٣ ٠٥٣,٣	المجموع





## الجدول ٤٤ : البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

البرنامج الرئيسي الخامس المباني	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين									
عمل إضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين									
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٣ ٠٣٠,٤		٢ ٨٣٠,٤	٣ ٠٣٠,٤		٢ ٨٣٠,٤	-٢٠٠,٠		-٢٠٠,٠
المجموع	٣ ٠٣٠,٤		٢ ٨٣٠,٤	٣ ٠٣٠,٤		٢ ٨٣٠,٤	-٢٠٠,٠		-٢٠٠,٠

## الجدول ٤٥ : البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستثماري للضحايا

البرنامج الرئيسي السادس أمانة الصندوق الاستثماري للضحايا	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		
	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع	أساسية	متصلة بجالات	المجموع
المجموع الفرعي للموظفين	٥٨٥,٠	٩٩٨,٢	١ ٥٨٣,٢	٣٦٩,٧	٦٠٢,٢	٩٧١,٩	-٢١٥,٣	-٣٩٦,٠	-٦١١,٣
عمل إضافي									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١ ٠٩,٣	١ ٠٩,٣	١ ٠٩,٣	١ ٧٩,٤	١ ٦٦,٥	٣٤٥,٩	١ ٧٩,٤	٥٧,٢	٢٣٦,٦
الخبراء الاستشاريون									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٣٢١,٩	٤٠٩,٢	٧٣١,١	٢٥٨,٩	٣١١,٦	٥٧٠,٥	-٢٣٠,٠	-٩٧,٦	-١٦٠,٦
المجموع	٩٠٦,٩	١ ٥١٦,٧	٢ ٤٢٣,٦	٨٠٨,٠	١ ٠٨٠,٣	١ ٨٨٨,٣	-٩٨,٩	-٤٣٦,٤	-٥٣٥,٣



## الجدول ٤٦ : البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

البرنامج الرئيسي السابع-١ مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	
	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	
الاجموع الفرعي للموظفين	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣	٢١١,٨	٢١١,٨	٧٠,٦	
	-	-	-	-	-	-	
العمل الإضافي	١٦٨,٠	١٦٨,٠	١٦٨,٠	-	-	-	
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٦٨,٠	١٦٨,٠	١٦٨,٠	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	
الأثاث والمعدات	٣٤٦,١	٣٤٦,١	٣٤٦,١	٢٤٠,٨	٢٤٠,٨	١٠٥,٤	
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٣٤٦,١	٣٤٦,١	٣٤٦,١	٢٤٠,٨	٢٤٠,٨	١٠٥,٤	
المجموع	٧٩٦,٥	٧٩٦,٥	٧٩٦,٥	٤٥٢,٦	٤٥٢,٦	٣٤٣,٩	

## الجدول ٤٧ : البرنامج الفرعي ٧١٠٠: مكتب مدير المشروع

٧١١٠ مكتب مدير المشروع	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها
	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	أساسية	متصلة بجالات	الاجموع	
	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	
الاجموع الفرعي للموظفين	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣	٢٨٢,٣	٢١١,٨	٢١١,٨	٧٠,٦	
	-	-	-	-	-	-	
العمل الإضافي	١٦٨,٠	١٦٨,٠	١٦٨,٠	-	-	-	
الاجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٦٨,٠	١٦٨,٠	١٦٨,٠	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	
الأثاث والمعدات	٤٠,١	٤٠,١	٤٠,١	٣٤,٨	٣٤,٨	٥,٣	
الاجموع الفرعي لغير الموظفين	٤٠,١	٤٠,١	٤٠,١	٣٤,٨	٣٤,٨	٥,٣	
المجموع	٤٩٠,٥	٤٩٠,٥	٤٩٠,٥	٢٤٦,٦	٢٤٦,٦	٢٤٣,٩	



## الجدول ٥٠ : البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			البرنامج الرئيسي السابع-٥ آلية الرقابة المستقلة
متصلة بمخالات	أساسية	الاجموع	متصلة بمخالات	أساسية	الاجموع	متصلة بمخالات	أساسية	
		٢٦١,٥		٢٦١,٥	٢٦١,٥		٢٦١,٥	الاجموع الفرعي للموظفين
العمل الإضافي								
الاجموع الفرعي للموظفين الأخرين								
								الخبراء الاستشاريون
								الأثاث والمعدات
								الاجموع الفرعي لغير الموظفين
-٣٠,٠	-٣٠,٠	٥٤,٢		٥٤,٢	١٤٤,٢		١٤٤,٢	المجموع
-٣٠,٠	-٣٠,٠	٣١٥,٧		٣١٥,٧	٣٤٥,٧		٣٤٥,٧	

## الجدول ٥١ : البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

الفرق ما قبل التوصيات وما بعدها		الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ قبل توصيات اللجنة			٧٦٠٠ مكتب المراجعة الداخلية
متصلة بمخالات	أساسية	الاجموع	متصلة بمخالات	أساسية	الاجموع	متصلة بمخالات	أساسية	
								الاجموع الفرعي للموظفين
								العمل الإضافي
								الاجموع الفرعي للموظفين الأخرين
								الخبراء الاستشاريون
								الأثاث والمعدات
								الاجموع الفرعي لغير الموظفين
-٣٠,٠	-٣٠,٠	٣٣,٣		٣٣,٣	٣٦,٠		٣٦,٠	المجموع
-٣٠,٠	-٣٠,٠	٦٨٣,٣		٦٨٣,٣	٦٨٦,٠		٦٨٦,٠	

## الجزء جيم الوثائق ذات الصلة

### ١- البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (ICC-ASP/14/12)

#### المحتويات

خطاب الإحالة

—	—	—	السنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر
—	—	—	تقرير مراجعة الحسابات بشأن التقارير المالية لمشروع المباني الدائمة وإدارة المشروع
—	—	—	بيان بالموقف المالي في كانون الأول/ديسمبر .
—	—	—	البيان الثاني - بيان بالأداء المالي عن السنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر
—	—	—	البيان الثالث - بيان بالتغيرات في صافي الأصول/الممتلكات عن السنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر
—	—	—	بيان التدفق النقدي عن السنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر
—	—	—	بيان يتعلق بمقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية بالنسبة للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ..
—	—	—	ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية
—	—	—	النقدية والنقدية المكافئة
—	—	—	الحسابات مستحقة القبض من المعاملات غير التجارية
—	—	—	حسابات أخرى مستحقة القبض
—	—	—	الممتلكات والمنشآت والمعدات
—	—	—	الأصول غير الملموسة
—	—	—	مات المترتبة على استحقاقات الموظفين
—	—	—	القرض المقدم من الدولة المضيفة
—	—	—	الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة
—	—	—	المخصصات
—	—	—	صافي الأصول/الممتلكات
—	—	—	الإيرادات
—	—	—	مصروفات متعلقة بمستحقات الموظفين
—	—	—	مصروفات السفر والضيافة
—	—	—	المصرو
—	—	—	مصروفات تتعلق بأنعاب المحامين
—	—	—	
—	—	—	

- 
- مصروفات مالية
- 
- تقارير على أساس قطاعي
- 
- الخصوم الاحتمالية
- إفشاء معلومات تتعلق بأطراف ذوي علاقة بالمحكمة
- 
- 
- أحداث لاحقة لتاريخ إعداد التقرير

- : تسديد الاشتراكات حتى كانون الأول/ديسمبر
- : حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في كانون الأول/ديسمبر
- : حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في كانون الأول/ديسمبر
- : حالة تسديد الاشتراكات في كانون الأول/ديسمبر
- : حالة الفائض النقدي في كانون الأول/ديسمبر
- : حالة التبرعات في كانون الأول/ديسمبر
- : حالة الصناديق الاستثمارية في كانون الأول/ديسمبر
- : المدفوعات التي سددتها الدول الأطراف دفعة واحدة لفائدة مشروع المباني المؤقتة

## خطاب الإحالة

/

- من النظام المالي، يقوم المسجل بتقديم بيانات مراجع الحسابات عن الفترة المالية. وأشرف بأن أقدم البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية عن الفترة المالية الممتد الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر .

(التوقيع) إيفان أليبي  
مدير شعبة الخدمات الإدارية  
(توقيع) هيرمان فون هيبيل

M. Hervé-Adrien Metzger  
Director  
Cour des Comptes  
13 rue Cambon,  
75100 Paris Cedex 01  
France

## بيان المراقبة المالية الداخلية

### نطاق المسؤوليات

- (ب) من القواعد المالية، فإن المسجل بصفته الموظف الإداري الرئيسي للمحكمة "مسؤول ويسأل عن كفاءة إدارة هذه القواعد على نحو مترابط من جانب جميع الأجهزة بالمحكمة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ الترتيبات المؤسسية الملائمة مع مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالمهام التنظيمية والإدارية التي تندرج ضمن سلطة هذا المكتب بموجب الفقرة ٢ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي". من النظام المالي، والقاعدة -

سابات. وامثالاً لهذا البند وهذه القاعدة، قمت بتحديد ومتابعة السجلات المالية ووضع الإجراءات المحاسبية للمحكمة، وتعيين الموظفين المسؤولين عن أداء المهام المحاسبية.

وطبقاً للبند - من النظام المالي للمحكمة، "ينفذ هذا النظام المالي بما يتفق مع مسؤوليات المدعي العام والمسجل على النحو المحدد في الفقرة (٢) من المادة ٤٢ والفقرة (١) من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي. ويتعاون المدعي العام والمسجل، مع الأخذ في الاعتبار استقلالية المدعي العام في ممارسة مهامه بموجب النظام الأساسي".

- من النظام المالي، تناط بي، بصفتي مسجل المحكمة، المسؤولية عن ممارسة "رقابة مالية داخلية تسمح بالقيام أولاً بأول بفحص فعال و/أو استعراض المعاملات المالية لضمان ما يلي:

- ' قانونية عمليات قبض جميع أموال المحكمة ومواردها المالية الأخرى، وحفظها والتصرف فيها؛
- ' اتفاق الالتزامات والنفقات مع الاعتمادات أو الأحكام المالية الأخرى، التي تقرها جمعية الدول الأطراف، أو مع الأغراض والقواعد المتعلقة بالصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة؛
- ' استخدام موارد المحكمة استخداماً اقتصادياً."

وحيث تم اتخاذ الترتيب

- (ب)، أنا على قناعة من وجود نظم مناسبة للمراقبة المالية الداخلية طوال الفترة المالية

### استعراض فعالية نظام المراقبة المالية الداخلية

تعتمد المراجعة التي أقوم بها لفعالية نظام المراقبة المالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية على المديرين التنفيذيين (موظفي التصديق) بالمحكمة. ولتعزيز المراقبة المالية الداخلية في المحكمة، تم توفير التدريب المتكامل لموظفي التصديق، وهو تدريب إلزامي لجميع موظفي التصديق.

لمراجعة التي أقوم بها لفعالية نظام المراقبة المالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية على معلومات مستقاة من العمل الذي قام به المراجعون الداخليون للحسابات حتى الآن، وعمل مديرين التنفيذيين بقلم المحكمة المسؤولين عن الحفاظ على إطار المراقبة الداخلية، والتعليقات التي قدمها المراجعون الخارجيون للحسابات حتى الآن في رسائلهم، وغير ذلك من التقارير الإدارية.

كما أنني على قناعة أنني تلقيت الضمانات وغير ذلك من التقارير الإدارية التي تؤكد قيام إطار

هيومان

/

## رأي المراجع الخارجي للحسابات

قمنا بمراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية عن فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في كانون الأول/ديسمبر . وتشمل هذه البيانات المالية بياناً يتعلق بالأداء المالي، وبياناً بالتغييرات في صافي الأصول، وبياناً يتعلق بالتدفقات النقدية وبياناً يتعلق بمقارنة الميزانية بالمبالغ الفعلية والملاحظات بما في ذلك ملخص يتعلق بالمبادئ المحاسبية وغير ذلك من المعلومات. كما أضيفت في مرفق البيانات المالية مجموعة تتألف من ثمانية جداول تعرض بعض المعلومات الإضافية في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم

من النظام المالي، فإن مسجل المحكمة الجنائية الدولية مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها. ويتم إعداد هذه البيانات وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية تحديد إجراءات المراقبة الداخلية وتنفيذها ورصدها لضمان الإعداد والعرض المتوازن للبيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية سواء بسبب الخطأ أو الاحتيال. وتشمل هذه المسؤولية أيضاً تقديم تقديرات محاسبية متوازنة مكيفة للظروف.

وتكمن مسؤوليتنا في إبداء رأي بشأن هذه البيانات المالية بالاستناد إلى المراجعة التي نقوم بها. فقد أجرينا هذه المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقتضي منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية المراجعة وأدائها للتوصل إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من

التخاذ للحصول  
في  
في تقديره  
في سياق تقدير هذه المخاطر،  
لإعداد وعرض  
رأي في المرا  
المالية وما إذا كانت هذه التقديرات

. ويرتكز تصميم إجراءات المراجعة على التقدير المهني لمراجع  
إلى أخطاء جوهرية سواء  
في الضوابط الداخلية القائمة  
تقييم ملاءمة الطريقة المحاسبية المطبقة وعرض البيانات

التي حصلنا  
واستناداً إلى مراجعتنا فإن البيانات  
الدولية في تاريخ كانون الأول/ديسمبر ، فضلاً عن الأداء المالي والتغييرات في صافي الأصول  
والتدفقات النقدية ومقارنة الميزانية بالمبالغ الفعلية خلال الأشهر الإثني عشر المنتهية في  
/ديسمبر بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

لتوفير أساس معقول  
عن الوضع المالي للمحكمة الجنائية

## تقرير مراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية

البيانات المالية - السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

### المحتويات

الهدف من المراجعة ونطاقها ونهجها

- التوصيات العالقة ذات الصلة بعام
- التوصيات العالقة ذات الصلة بعام
- استعراض الحالة المالية
- عملية الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
- المحاسبة الخاصة بمشروع المباني الدائمة
- مالية تتعلق بمشروع المسح "إعادة النظر"
- الفوائض النقدية التي تسلم للدول الأطراف
- تخصيص الأموال لفائدة المساعدة القانونية ولكاليف استبدال الأدوات الإنتاجية

: متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات

### الهدف من المراجعة ونطاقها ونهجها

- قمنا بمراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات نظامها المالي، بما في ذلك الاختصاصات التي تحكم مراجعة
- وغرض أي مراجعة للبيانات المالية، عموماً، هو التوصل إلى تأكيدات معقولة بشأن ما إذا البيانات المالية تخلو من أي خطأ مادي سواء كان مرجعه الاحتيال أو الخطأ، مما يسمح للمراجع بالتعبير عن رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية قد أُعدت، من حيث جميع الجوانب المادية، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالنسبة لعام .
- والاختصاصات الإضافية الناضجة لمراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية الواردة في المرفق (ج) من النظام المالي والقواعد المالية تورد مسائل أخرى يرى مراجع الحسابات أنه ينبغي استعراض نظر جمعية الدول الأطراف إليها، من قبيل تبديد أموال المحكمة أو أصولها الأخرى أو إنفاقها في غير ما قصدته جمعية الدول الأطراف.
- وتتضمن البيانات المالية التي تعد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولي المالي وبياناً بالأداء المالي وبياناً بالتغيرات الطارئة على صافي الأصول/الممتلكات، وبياناً بالتدفقات النقدية وبياناً بمقارنة الميزانية بالمبالغ الفعلية ومعلومات وملاحظات أخرى تتعلق بالسنة المالية المنتهية في ذلك
- وهناك مجموعة من الجداول التي تعرض بعض المعلومات الإضافية في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة خارجاً عن نطاق مراجعة الحسابات هذه، أضفتها المنظمة في مرفق للبيانات المالية.

:



- ( ) ة تركز على مسائل المراقبة الداخلية وإعداد الميزانية والإدارة، من إلى  
الأول/ديسمبر
- ( ) نه إلى /
- وتم إيراد الاستنتاجات والتوصيات المستقاة من المراجعة في الملخص أدناه وتم التفصيل فيها في التقرير. وقد لوحظ أن عدداً كبيراً من التوصيات التي تمخضت عنها المراجعة السابقة التي قام بها مكتب المملكة المتحدة الوطني للمراجعة في عام قد تم الآن تنفيذها. ويرد بيان بهذه التوصيات في مرفق
- المسجل ومدير شعبة الخدمات الإدارية ورئيس قسم الميزانية ورؤساء الأقسام بشأن النقاط الفنية التي أثبتت أثناء المراجعة، وذلك في / بشأن التوصيات الواردة في مشروع التقرير بتاريخ
- في /
- ونحن نصدر رأياً غير متحفظ بشأن البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للعام المنتهي في كانون الأول/ديسمبر .

## التوصيات

- ( ) التوصية رقم ١ - لتحسين الاستقرار المالي الشامل للمحكمة الجنائية الدولية، يوصي المراجع  
- - من النظام المالي والقواعد المالية المتعلقة بالإدارة المالية  
للفوائض النقدية حتى يتحقق اصطفاها مع أفضل الممارسات لدى المنظمات الدولية. فلا ينبغي  
من الآن فصاعداً "أن تسلم" بصورة منهجية الفوائض النقدية للدول الأطراف وينبغي بدلا من  
ذلك قيدها لفائدة حساب احتياطي وتسجل كجزء من الأرباح المستبقاة.
- ( ) التوصية رقم ٢ - رة على التنبؤ لدى المحكمة الجنائية الدولية، والإدارة المالية لتكاليف  
المساعدة القانونية واستبدال الأصول الإنتاجية وتنمية الاستقرار المالي الشامل يوصي المراجع  
الخارجي بإيجاد احتياطين اثنين كجزء من الأرباح المستبقاة يخضعان لسلطة جمعية الدول الأطراف  
استبدال الأصول الإنتاجية بالنسبة للمباني الدائمة.

## متابعة التوصيات السابقة

- ١ التوصيات العالقة ذات الصلة لعام ٢٠١٣
- على إثر استعراض حالة تنفيذ التوصيات العالقة التي قدمت في عا  
، لوحظ أن من أصل ما مجموعه  
ست توصيات عالقة ثلاث منها نفذت بالكامل وثلاث أخرى نفذت في جانب منها.

الرقم الموضوع	التوصيات العالقة	نفذت بالكامل نفذت جزئياً لم تنفذ بعد
توفير ما يلزم لتحصيل الديون المشكوك في تحصيلها والأموال	سعيًا وراء توضيح عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمعاملة الأموال المتلقاة باعتبارها جزءاً من الأصول المحتجزة، يوصي المراجع الخارجي المحكمة بأن تضع مبادئ توجيهية رسمية تفصل فيها عملية تناول الأموال المتلقاة خلال مختلف مراحل العملية القضائية مع بيان الأدوار والمسؤوليات القائمة في إطار نظام المحكمة. وستشكل المبادئ التوجيهية الأساس للتعاطي المناسب مع المحاسبة والميزنة.	X
جديدة بما يتمشى مع الممارسة المهنية ومساعدة جمعية الدول الأطراف في أداؤها لمسؤولياتها الرقابية المتعلقة بعملية تقديم التقارير المالية ونظام المراقبة الداخلية وعمليتي المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. ويجب لذلك أن تُنشأ هذه اللجنة باعتبارها هيئة فرعية تابعة لجمعية الدول الأطراف.	ولضمان أن يكون مكتب المراجعة الداخلية للحسابات آخذاً بأفضل الممارسات المهنية يوصي المراجع الخارجي بجعل المكتب المذكور قابلاً للمساءلة من طرف رؤساء أجهزة المسائل الإدارية ولجنة مراجعة الحسابات فيما يخص تعيين، وتقييم أداء مديري مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. ويجب على اللجنة أن تقر ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات وخطة المراجعة الثانوية للمكتب واستعراض جعة الداخلية للحسابات. ولتكون ميزانية المحكمة معبرة عن هذه الاستقلالية ينبغي إخراج الميزانية الخاصة بمكتب المراجعة الداخلية للحسابات من البرنامج الرئيسي الثالث (قلم المحكمة) وجعلها برنامجاً رئيسياً منفصلاً يتم تنفيذه في ظل المسؤولية الخالصة لمدير مكتب الم	X
في الافتراضات	بتعزيز قدرة الاستعراض التحليلي لوحدة الميزانية على الاضطلاع بمنهجية لإعداد الميزانية تنطوي على إعداد اقتراف مضادة للطعن في كافة الطلبات المتعلقة بالميزانية المتأتمية من كل وحدة.	X
والقصير الأجل	لضمان تقديم الميزانية بطريقة تسمح للدول الأطراف بالموافقة على المناصب المؤقتة التي تم تجديدها وهي لذلك ذات طابع أطول أجلاً مع احترام المرونة اللازمة التي تقتضيها طبيعة العمليات التي تقوم بها المحكمة يوصي المراجع الخارجي للحسابات بتعديل الطريقة التي تتم بها ميزنة المساعدة المؤقتة العامة من خلال إنشاء بندين منفصلين في الميزانية واحد يتصل بالمناصب المؤقتة ذات ال (المساعدة الطويلة الأجل) ويتصل الآخر بالمساعدة المؤقتة القصيرة الأجل. ويتم تقدير بند ميزانية المساعدة الطويلة الأجل بإدراج المناصب اللازمة الوارد بيانها المفصل في سرد الميزانيات التي تتم الموافقة عليها. أما المساعدة المؤقتة القصيرة التي هي ذات طابع مرن جدا فتقديدها يقوم على أساس مبلغ إجمالي، بحسب كنسبة مئوية من التكاليف ذات الصلة بالموظفين مع مقارنتها بالمصاريف الفعلية السابقة على أساس سنوي.	X
وأخيراً وحيث يرى أن الخبراء الاستشاريين لا يضطعون بأنشطة شبيهة بأنشطة الموظف التابع للملاك يوصي المراجع الخارجي بحذف بند الميزانية الخاص بالخبراء	علاوة على ذلك، يوصي المراجع الخارجي بأن تقوم المحكمة بوضع ملخص في ية على المساعدة الطويلة الأجل التي يرد وصفها في السرد المتعلق بالميزانية المتفق عليها على غرار ما يجري بالنسبة للموظفين في إطار الوظائف الثابتة. ومن ثم بوسع الدول الأطراف أن توافق على ملاك موظفين	X

الرقم الموضوع	التوصيات العالقة	نفذت بالكامل نفذت جزئياً لم تنفذ بعد
	الاستشاريين من فئة "الموظفون الآخرون" وإدراج ذلك في فئة "غير الموظفين".	
X	يوصي المراجع الخارجي برسم سياسة تتضمن جملة من القواعد المتعلقة بكافة العقود القصيرة الأجل. وينبغي أن تغطي هذه القواعد التعيينات القصيرة الأجل والأفراد الذين تبرم معهم عقود خدمات خاصة والذين يؤدون واجبات إطار عقود ذات طابع قصير الأجل التي يؤديها الفرد الواحد من الملاك. وينبغي أن تتيح هذه القواعد الاتفاق الأدنى من جانب قسم الموارد البشرية للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المحتملة المتمثلة في محاباة ذوي القرى وإيثار هذا على ذلك في عملية التوظيف.	
X	صيانة جميع عناصر المعدات بما في ذلك العناصر التي تجلب النظر والتبليغ عنها على الوجه الصحيح في البيانات المالية وذلك من خلال تعزيز أوجه الرقابة المتعلقة بتعقب الأصول والامتثال للأوامر الإدارية التي تحدد إطار الملكية وإدارة الأصول. وفي الحالة التي تكون فيها بنود مفقودة يتعين الانتظار مدة معقولة من الزمن يتم على إثرها شطبها إن لم يعثر عليها.	
	مجموع التوصيات العالقة: ٦	٣ ٣ -

- اعتبرت التوصية رقم ٦ أنها نفذت تنفيذاً جزئياً على أساس أن الدوائر للمحكمة تقوم في الظرف الراهن بوضع هذه المبادئ التوجيهية. وسوف تعتمد الدوائر الإدارية أولاً إلى حصر شتى الحالات التي يمكن فيها للمحكمة أن تتلقى أموالاً كجزء من الأصول المحتجزة ضمن الإطار القانوني للمحكمة. ومن المنتظر أن ينجز هذا العمل خلال . السابقة من المزمع تطوير العملية الفعلية للتعاطي مع الأموال المتلقاة خلال شتى مراحل العملية القضائية مع تحديد الأدوار والمسؤوليات المناطة في إطار نظام المحكمة.

- واعتبرت التوصية في حكم المنفذة تنفيذاً كاملاً بالنظر إلى <sup>٦</sup> ICC/PRES/D/G/2015/001 وأنشئت لجنة مخصصة منوطة بها ولاية محددة تشمل إنشاء لجنة دائمة لمراجعة الحسابات ينبغي أن تشرع في الاضطلاع بمسئولياتها في كانون الثاني/يناير بعد الموافقة على اختصاصاتها من قبل جمعية الدول الأطراف.

- واعتبرت التوصية في حكم المنفذة تنفيذاً كاملاً على أساس أن قسم الميزانية والمالية تم تقسيمه إلى قسمين جديدين مختلفين هما: قسم الميزانية وقسم المالية. وبدأ نفاذ هذا التقسيم في ش / حين التحق رئيس قسم الميزانية بالمحكمة. ومن شأن إنشاء قسم مركز للميزانية منفصل عن قسم المالية أن يحسن من قدرة المسجل على إعداد مقترحات مضادة للاعتراض على الطلبات المتعلقة بالميزانية.

- واعتبرت التوصية رقم ٦ في حكم المنفذة تنفيذاً جزئياً. وتنفيذ هذه التوصية جار النظر فيه في ضوء التطورات الأخيرة منها على وجه الخصوص الهياكل الجديدة والحدود القصوى المتعلقة بمكتب المدعي العام وقلم المحكمة، والتخفيض المتوقع في استخدام المساعدة المؤقتة العامة وما تقرر من وضع إطار نات القصيرة الأجل.

- واعتبرت التوصية رقم ٦ في حكم المنفذة تنفيذاً جزئياً باعتبار أن الاقتراح المتعلق بالأخذ بالتعيينات القصيرة الأجل قد تم إعداده ووضعت الخطة الرامية لرسم السياسة العامة. بالإضافة إلى ذلك،

تقوم المحكمة في الظرف الراهن باستعراض استخدام ا  
عامة في هذا الشأن.

- وتعتبر التوصية رقم في حكم المنفذة تنفيذًا كاملاً على أساس أن المحكمة قد أنجزت الكثير من التحسينات التي شهدتها أوساط الرقابة بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من حدوث نقائص في الجرد

## ٢- التوصيات العالقة ذات الصلة لعام ٢٠١٢

- في أعقاب استعراض لحالة تنفيذ التوصيات العالقة التي تم تقديمها في عام لוחظ أن من أصل ما مجموعه أربع توصيات وتوصية واحدة نفذت جزئياً وتوصية رابعة لم تنفذ حتى الآن.

الرقم الموضوع	التوصيات العالقة	نفذت بالكامل	نفذت جزئياً	لم تنفذ بعد
			X	
الصلة بالوظيفة	تلبية الوظيفة المحاسبية في الوقت المناسب للمطالب المعقولة الصادرة عن المراجع الخارجي للحسابات. وهذا يقتضي أيضاً معاملة متطلبات التنفيذ المقبل للمعايير			
تعزير وتوضيح دور	يوصي المراجع الخارجي للحسابات بتعزيز وتوضيح دور المدعي العام ودور المسجّل والقيام، عند الاقتضاء، بتعديل النظام المالي والقواعد المالية على النحو التالي:		X	
	( ) الوقوف موقف التوجه الخدمي الاتجاه نحو الخدمة والإعداد إداري مفصل (هو غائب حالياً) يحدّد مجموعة كاملة من القواعد التي تنقيد بها كل أجهزة المحكمة. ويجب أن تهدف هذه القواعد إلى الحد من حالات الازدواج والتصدي للحالات التي يكون فيها الامتثال للقواعد مرهقاً بالاختلاف في التفسير، خاصة فيما بين المس . وقد تغطي هذه الاختلافات الأمن والتجهيزات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترجمة وإجراءات التوظيف والممارسات العملية الميدانية واستئجار المكاتب في الميدان والقواعد المحددة الخاصة بالوثائق			
	( ) مسجّل ومسؤولياته فيما يخص الشرعية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية وقواعد الدليل الإداري الخاصة بكافة المصاريف المتكبدة في إطار المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك المصاريف التي يتكبدها مكتب المدعي العام. تجهيز المدفوعات وتصفية الوثائق الملزمة المتنوعة، يتوجب على قسم المالية وعلى المسجّل الاضطلاع بتفتيش شرعية وامتثال كافة بنود المصروفات وعمليات تصفية وثائق الالتزام المتنوعة.			
	(ج) الإشارة في النظام المالي والقواعد المالية إلى قائمة من الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تدعم قرارات المسجّل القاضية برفض بند من بنود الانفاق (أمثلة تقدّم للتوضيح: عدم الامتثال للقواعد، عدم الدقة في الاعتماد الصادر عن موظفي الاعتماد، القيد الخطأ في الميزانية...).			
	( ) وينبغي أن يكون المسجّل في موضع يسمح له برفض هذه النفقات حيث ي أنها نفقات لا تنقيد بالنظام المالي والقواعد المالية التي وضعتها المحكمة والقواعد الإدارية المفصلة في الدليل. وينبغي أن يكون المدعي العام			

الرقم الموضوع	التوصيات العالقة	نفذت بالكامل نفذت جزئياً لم تنفذ بعد
	<p>بدوره قادراً على إبطال قرار صادر عن المسجل إذا ما اختلف معه في تفسير القواعد. وفي هذه الحالة وعندما يبطل المدعي العام قراراً اتخذ المسجل برفض بند من بنود الإنفاق فإن المسؤولية الشاملة تنتقل لتلقى</p> <p>( ) وينبغي أن يُسجل كل "استثناء" ويُعرض في تقرير سنوي يقدم إلى الدول الأطراف ويقوم المراجع الخارجي للحسابات باستعراض هـ إبدائه رأياً حول التفسيرات التي قدمتها الأطراف المعنية.</p>	
	<p>بمحقوق</p> <p>الدخول لنظام "ساب" المحاسبي، وذلك بأن يتم بوجه خاص منح حقوق الدخول ووفقاً للتمييز الملائم بين الواجبات. ويجب على المحكمة أن تعدل طريقة تصميم تطبيق نظام "ساب" المحاسبي للمواءمة بين نظام وضع</p>	X
	<p>الالتزامات في</p> <p>بتحسين رصدها الالتزامات غير المصفاة من أجل تقليص مستوى إلغاء التزامات الفترة السابقة. وينبغي دعم كل التزام غير مصفى بوثنية التزام صحيحة ينبغي مراجعة صحتها على أساس منتظم على يد موظفي التصديق وخلال التقرير المالي الذي يقدمه قسم المالية والميزانية. راجع الخارجي للحسابات بزيادة رصد الالتزامات غير المصفاة لدى الأقسام التي تعرف مستويات مرتفعة من الإلغاءات من قبيل قسم دعم المحامي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والموارد البشرية والاحتجاز.</p>	X
	<p>مجموع عدد التوصيات العالقة: ٤</p>	١ ١ ٢

- لى هي في حكم المنفذة بالنظر إلى ما تم من إعادة تنظيم لقسم الميزانية والمالية بتقسيمه إلى قسمين منفصلين وإلى أن رئيس قسم الميزانية قد عين الآن.
- ويرى أن التوصية الثانية هي في حكم التوصية التي لم تنفذ. وقد وضع المقرر مشروع "إعادة النظر" ينطوي على خطط لترشيد وتوضيح العلاقة بين المسجل وبين الأجهزة الأخرى التابعة للمحكمة الجنائية الدولية من حيث الأدوار والمسؤوليات المنوطة. ولم يتخذ هذا التوضيح الطابع الرسمي كما لم تدخل التعديلات الضرورية على النظام المالي والقواعد المالية التي تفصل مضمون عملية التعزيز والتوضيح هذه. ولذلك يكرر المراجع الخارجي للحسابات مجدداً توصيته هذه.
- ويرى أن التوصية الثالثة هي في حكم التوصية التي نفذت جزئياً حيث تم تحديد حقوق الوصول وفقاً لمهام الموظفين وبما يتفق مع الفصل المناسب بين الواجبات. وأن نظام وضع كلمات السر والتتبع فق مع السياسة الأمنية التي تتوخاها المحكمة. غير أنه طبقاً للتوصيات الواردة في مشروع "إعادة النظر" تغيرت بعض الأدوار والمسؤوليات وستتطلب المزيد من التحديد. وتم تعليق هذا الأمر مؤقتاً ريثما تتم
- الرابعة هي في حكم المنفذة تنفيذاً كاملاً حيث إن المحكمة قامت بتحسين إجراءات الرصد المتعلقة بالالتزامات غير المصفاة وواصلت في عام تعزيز استعراض الالتزامات غير

### استعراض الحالة المالية

- يوفر القسم الوارد أدناه استعراضاً موجزاً للحالة المالية وبخاصة عملية الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والمعالجة المحاسبية للصندوق

الاستثماني للضحايا والمسائل المحاسبية ذات الصلة بمشروع المباني الدائمة ومشروع "إعادة النظر" الذي

## ١- عملية الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- المجموعة الأولى من البيانات المالية التي تم إعدادها بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والمعلومات المقارنة المتعلقة ببيان الأداء المالي وبيان التدفد النقدي لم تعرض على النحو الذي يتفق مع الأحكام الانتقالية الواردة في الفقرة من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم ذات الصلة بعرض البيانات المالية.

- وقد جرى إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق بينما جرى إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وبفضل هذا النظام تستبان آثار المعاملات عند إجرائها (وليس عند تلقي المبالغ النقدية أو تسديدها) وتدون في البيان المالي المتعلق بالفترة ذات الصلة. والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تختلف عن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة من حيث إنها تسعى لربط التدفقات الاقتصادية الفعلية الداخلة إلى الكيان والخارجة منها.

- والمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة تقتضي من المحكمة الاحتفاظ بسجل كامل وموثق لكافة أصولها وخصومها وإيراداتها ونفقاتها في بياناتها المالية مما يفضي إلى إحاطة معززة في مجال المال

- وفيما يلي ملخص للتغييرات الرئيسية التي طرأت على أصول المحكمة وخصومها وإيراداتها ونفقاتها نتيجة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:

( ) قيد الأصول الثابتة في البيان المتعلق بالوضع المالي وتستهلك طوال مدى استغلالها ويتمثل أثر ذلك في زيادة الأصول بمقدار

( ) وتم توفير ما يلزم بالنسبة للأصول والخصوم غير المتكررة ذات الصلة بالقضاة والموظفين. ونتيجة لهذا التغيير، عمدت المحكمة إلى تقييد أصل غير متكرر مقداره  $\alpha$  يتصل بتسديد الحقوق ذات الصلة بخطة المعاشات التقاعدية للقضاة. كما قيدت المحكمة استحقاقاً طويلاً الأجل ذا صلة بالمزايا التي يتمتع بها العاملون وهي تشمل التأمين الصحي لفترة ما بعد الخدمة، والإجازة السنوية ومستحقات انتهاء الخدمة (منح الإعادة إلى الوطن بمبلغ يصل إلى

(ج) هناك إيرادات متأة من "التسديد دفعة واحدة" في مشروع المباني الدائمة مقيد بصفة تنسحب على فترة التشييد بالاستناد إلى النسبة المئوية التي تتحقق من الإنجاز. ونتيجة ذلك تتمثل في إيرادات مؤجل (معروض على صعيد الالتزامات) مقداره الثاني/يناير ،

- وفيما يخص الكشف، يتعلق الفارق الأساسي باشتراط تقديم موازنة تسمى بيان الوضع المالي وبيان الإيرادات والمصروفات يسمى بيان الأداء المالي. وهذان البيانان يقترنان بياناً للتدفق النقدي وبيان يفصل التغييرات الطارئة على صافي الأصول (الثروة الصافية للمنظمة التي تملكها ملكية فعلية مشتركة الدول الأطراف).

- وفيما يتعلق بالحاسبة، يتمثل أهم تغيير يخص المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة في الانتقال الحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة أي تسجيل الإيرادات والمصروفات في الفترة التي تتعلق بها بغض النظر عما إذا كان هناك التزام قانوني أو لم يكن أو عما إذا تم تلقي مدفوعات أو لم تلتق.

- ويتضمن الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاقات تقييد الأصول الطويلة الأجل (الأصول الثابتة) والالتزامات (التأمين الصحي لفترة ما بعد الخدمة) وذلك في بيان بالموقف المالي واختلافها بحسب ما إذا كانت إيرادات أو مصروفات في بيان الأداء المالي.
- ويتم الآن إعداد ميزانية المحكمة على أسس مختلفة. فالبيانات المالية يتم إعدادها على أساس الاستحقاق الكامل بينما ميزانية المحكمة التي يكشف عنها في بيان مقارنة الم (الخامس) تعد على أساس نقدي معدل للمحاسبة. وعلى نحو ما يقتضيه المعيار من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعرض المبالغ الفعلية على أساس مقارن بالميزانية مع التوفيق بينها وبين المبالغ الفعلية التي تعرض في البيانات المالية والمفصلة في الملاحظة رقم ١،
- ويقتضي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الكف عن كشف أنشطة أمانة الصندوق الاستثماري للضحايا في صلب البيانات المالية ولو أن هذه الأنشطة مدرجة في الميزانية. واعتبارا لكون الصندوق الاستثماري للضحايا يعد بيانات مالية منفصلة، فإن التدفقات الاقتصادية ذات الصلة به لم تعد تظهر في البيانات المالية الخاصة بالمحكمة ويتم التبليغ بها تحت "اختلافات تخص كيانات" في الحيز المكتبي والأثاث والتجهيزات والأمن وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والمتعلقة بالموارد وخدمات إدارية أخرى. وتكاليف هذه الخدمات تسجل في حسابات المحكمة حيث إنها لا حساب الصندوق الاستثماري للضحايا وتعتبر بوصفها "مساهمات عينية". وسعيا وراء تعزيز التبليغ المالي الذي يقوم به الصندوق في كنف المنطق المالي، فإن تلك المساهمات - التي لا يمكن التشكيك في أنها موارد يتلقاها الصندوق - يمكن أن يعاد تقييدها مستقبلا بقيمتها الفعلية (أو التقديرية) ويجري التبليغ بها تبعا لذلك في البيانات المالية الخاصة بالصندوق الاستثماري للضحايا.

## ٢- المحاسبة الخاصة بمشروع المباني الدائمة

- إن مشروع المباني الدائمة مسجل في البيانات المالية باعتباره عقد تشييد طويل الأجل يزعم الانتهاء منه في أيلول/سبتمبر .  
*Courty's Building Consortium* يتولى توجيه الفواتير إلى المحكمة استنادا إلى ما يجري إنجازه من العمل.
- *Brink Groep* تتولى تقييم التقدم المحرز على عين المكان وتثبت فيما يتم إنجازه من الأعمال قبل أن تعتمد على إدراج الفاتورة في الحسابات. وعندئذ يقيد بم تكلفة التشييد بما يتمشى مع التقدم الذي يجري على صعيد المشروع.
- وحتى كانون الأول/ديسمبر سجل "أصل قيد التشييد" يخص مشروع المباني الدائمة مقداره كيلويورو. وبالمقارنة مع التكلفة التقديرية الإجمالية البالغة كيلويورو في تُقدر أن مشروع المباني الدائمة قد أنجز بما نسبته %.
- وتكلفة مشروع المباني الدائمة تمول من مصدرين اثنين هما:  
( ) مبالغ تسدد دفعة واحدة: وحتى كانون الأول/ديسمبر
- ( ) قرض ميسر مقدم من الدول المضيفة برأسمال أقصى محتمل يصل إلى مليون يورو. وحتى كانون الأول/ديسمبر القرض.

- وطبقاً للاتفاق المتعلق بالقرض، تقوم الدولة المضيفة بتخفيض القرض الواجب الاسترداد مع خصم يساوي % من القيمة القصوى لرأس المال مطروحاً منها مجموع المبالغ المسحوبة. ويحسم هذا الخصم من المبالغ التي تسدد دفعة واحدة والتي طلبت تسديدها المحكمة.
- وكان هناك خطأ حسابي في مقدار الخصم نتج عنه سوء تقدير للمدفوعات التي ط تسديدها دفعة واحدة. ونتيجة لهذا الخطأ فإن مقدار ما طلب تسديده من المبالغ دفعة واحدة، حتى كانون الأول/ديسمبر ، وتم تلقيه وصل إلى
- وكان هناك نقص ممتثل في مليون يورو. وحتى تاريخ / مجموع المبالغ المسددة دفعة واحدة والتي تم تلقيها إلى مليون يورو في حين كان المفروض أن يطلب تسديد ما مقداره مليون يورو وهذا أدى إلى حصول نقص مقداره مليون يورو. والكشوف الواردة في البيان المالي ذي الصلة بالمبالغ التي تسدد دفعة واحدة ليست بحاجة إلى التعديل بحكم أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تفيد بأن أثر هذا الخطأ الحسابي لا ينبغي أن يسجل إلا إذا كان هناك التزام قائم حتى كانون الأول/ديسمبر وحيث إن المبالغ المسددة مرة واحدة تتم على أساس تطوع من جانب الدول الأطراف وعلى هذا ليس هناك أي التزام حتى ذلك التاريخ.

### ٣- معلومات مالية تتعلق بمشروع المسجل "إعادة النظر"

- في أعقاب موافقة جمعية الدول الأطراف (الجمعية)، عمد المسجل إلى وضع مشروع "إعادة النظر" لتعزيز كفاءة وفعالية تنظيم قلم المحكمة. وينفذ هذا المشروع على مراحل خمس هي:

( ) : تصميم المشروع

( ) : القاعدة التي يقوم عليها قلم المحكمة والتصميم التنظيمي

(ج) : تدابير التغيير الفورية

( ) : استعراض أداء الوظائف

( ) :

- في تموز/يوليه أفضت إلى حالة شهدت إلغاء خمس وظائف لكبار المسؤولين. وتم تسجيل مخصص مبلغه كيلويورو في البيانات المالية لعام في آذار/مارس ولم تحدد أية وظائف يزعم إلغاؤها عندئذ. في أواخر حزيران /
- الملاغة في إطار المرحلة ، ليس لمشروع "إعادة النظر" أي أثر في بيان الوضع المالي لعام في

- واتخذ المسجل قراراً بإلغاء منصب واحد. والأسباب الداعية لهذا الإلغاء في سياق المشروع تقتصر على ما يلي:

' ، في الحالة التي لم تعد فيها الوظائف المؤداة في نطاق المنصب المعني لازمة؛

' ، التغييرات الهيكلية التي تنتج عن التغييرات الجوهرية التي تطرأ على الوظائف والواجبات والمسؤوليات المرتبطة بمنصب معين، أو إعادة وزع الوظائف وإدراجها في نطاق منصب آخر يغدو معه المنصب الحالي غير ذي لزوم؛

' ، تغيير البرنامج أو المتطلبات التشغيلية.

- والعاملون الذين "أعيد النظر" في وظائفهم يحق لهم أن يتقدموا على سبيل الأولوية لوظائف أخرى تنشئها المحكمة كجزء من إعادة التنظيم.



- وعلى الرغم من أن الوضع النهائي لمشروع "إعادة النظر" لم يعرف بعد، فإن التقديرات الحالية التي وضعتها المحكمة والمتعلقة بعدد العاملين بقلم المحكمة والأثر المالي المترتب بحق المحكمة يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول ١: الحالة التقديرية لمشروع "إعادة النظر" في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (باليورو)

الحالة	طلب التعيين على			تغيير		الحالة السابقة
	مجموع العاملين	سبيل الأولوية في	مجموع المناصب التي أعيد النظر فيها	خفض عدد	جوهري لطبيعة العمل	على مشروع إعادة النظر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الملغى
التقديرية لما بعد مشروع إعادة النظر	عاملين وظفوا خارجياً	الذين أنهيت مهامهم	جديدة	المنظر فيها	بوظيفة (٣٠٪)	-
	-	-	-	-	-	-
						لإنهاء المهام
						في الميزانية المترتبة
						المنتهية مهامهم في / تمير
						صافي الأثر المالي

المصدر: المحكمة الجنائية الدولية بالاستناد إلى أرقام تقديرية متوفرة لغاية /

- ويبين الجدول الوارد أعلاه أنه في تاريخ / ومن أصل ما عدده عاملين بقلم المحكمة، يحتمل أن يعاد النظر في منصب ويقدر أن يتقدموا بطلب الحصول على مناصب جديدة ويحافظوا على عمالتهم داخل المحكمة. وهناك آخرون يتوقع توظيفهم خارجياً مما يجعل العدد التقديري للعاملين في مرحلة ما بعد "إعادة النظر" يصل إلى

- يقدر حالياً الأثر المالي الصافي المترتب على مشروع "إعادة النظر" بما بين كيلويورو. وهذه التقديرات محسوبة بعد طرح الوفورات التقديرية على صعيد الميزانية المتأتية من أيلول/سبتمبر ،

- وتجب ملاحظة أن هذه التقديرات لا تشمل التكاليف الإضافية المترتبة على توظيف عاملين جدد خارجيين، وهي تكاليف يمكن أن تكون ذات بال بالنظر إلى الأبعاد التي اتخذتها عملية التوظيف إضافة إلى متوسط التوظيف المتكرر على صعيد قلم المحكمة كما لا تشمل هذه التقديرات الأثر المالي المحتمل أن يترتب على أية التزامات ناشئة عن العملية.

## الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

### ١- الفوائض النقدية التي تسلم للدول الأطراف

- تسدد المحكمة الجنائية الدولية بصورة منتظمة للدول الأطراف ما كان فائضا في الميزانية بعد أن تؤخذ في الحسبان كافة المبالغ التي لم تتلق أو لم تسدد نقدا. هذا الفائض المعدل في الميزانية يسمى فائضا .
- تسدد المحكمة الفوائض النقدية للدول الأطراف أو تخصصها من اشتراكاتها المقررة المقبلة حالما تستوفى شروط محددة معينة على نحو ما هو مفصل في البندين - - من النظام المالي والقواعد .  
- ينص على "أن يقسم أي فائض نقدي في الميزانية في ختام أي فترة مالية فيما بين الدول الأطراف ... ويسلم لكل من الدول الأطراف المبلغ النقدي الذي يخصها من عملية القسمة آففة إذا كان اشتراك الدولة الطرف عن تلك الفترة المالية قد سدد بالكامل". وتنص المادة - بالإضافة إلى ذلك على أنه "تجري تسويات للأنصبة المقررة على الدول الأطراف فيما يتعلق بما يلي:  
( ) - "
- المالي للمحكمة ومدى استقرارها ينبغي التصدي للمسائل التالي ذكرها:  
( ) فائض الميزانية أو العجز فيها: ما هي المبالغ التي التزمت المحكمة بإنفاقها وما مدى ما دفعته منها بالمقارنة بالميزانية التي وافقت عليها الدول الأطراف؟  
( ) صافي الثروة: هل نمت الثروة الصافية للمحكمة (تسمى صافي الأصول) أم هل تناقصت مقارنة بالسنة الماضية؟  
(ج) السيولة: هل تملك المحكمة ما يكفي من السيولة بالمصرف للوفاء بالتزاماتها عند حلول أجلها؟  
- والقيام بصورة منهجية بتسديد الفوائض النقدية لفائدة الدول الأطراف يحد من الثروة الصافية لد ضغطا قويا على قدرة التصرف في السيولة التي تملكها وهذا الأمر يساهم في إضعاف الاستقرار المالي الشامل للمحكمة.
- وتقتضي الإدارة الحذرة والكفؤة للموارد المالية استبقاء المحكمة تلك الأموال باعتبارها احتياطيها عاما و/أو قيدها لحساب كل دولة طرف في حسابها الاحتياطي الخاص بها وذلك بدلا من التسديد المنهجي لهذه الفوائض لفائدة الدول الأطراف. وهذا الاحتياطي يبقى ملكا للدول الأطراف ويمكن توزيعه في تاريخ لاحق حين ترى جمعية الدول الأطراف لزوم ذلك. ولكل دولة طرف الحق في استرداد المال ولكن ليس من المفروض أن يتم هذا على أساس منهجي بل على أساس كل حالة على حدة بحسب احتياجات المنظمة والقيود التي تواجهها الدول الأطراف.
- هذا النهج، الذي تتبعه على نطاق واسع المنظمات الدولية كاليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من شأنه أن يسمح للدول الأطراف، على سبيل المثال، بتخصيص القوائض النقدية لاحتياجات محددة تنشأ لتغطية الميزانيات المتعددة الأطراف أو النفقات الطويلة الأجل.
- ونواحي القلق التي أثارها المحكمة مؤخرا بخصوص السيولة تبرهن على أن تفاوت النقد في الأرصدة المصرفية الذي يتسبب فيه التوزيع المنهجي للفوائض النقدية على الدول الأطراف يؤثر تأثيرا سلبيا على الاستقرار المالي الشامل للمحكمة.

التوصية رقم 1

- لتحسين الاستقرار المالي الشامل للمحكمة الجنائية الدولية يوصي المراجع الخارجي بتعديل البندين - - من النظام المالي والقواعد المالية المتعلقة بالإدارة المالية للفوائض النقدية حتى تساهم هذه

الفوائض أفضل الممارسات لدى المنظمات الدولية. فينبغي الكف عن "تسليم" الفوائض النقدية بصورة منهجية للدول الأطراف بل ينبغي تقييدها في حساب احتياطي يسجل باعتباره جزءا من الأرباح

## ٢- تخصيص الأموال لفائدة المساعدة القانونية وتكاليف استبدال الأدوات الإنتاجية

- ما أنواع النفقات ما يصعب إلى حد كبير ميزته وذلك بالنظر على سبيل المثال إلى تعذر إمكانية التنبؤ بتلك المصروفات أو لما تتسم به من طابع طويل الأجل. وهذا ينطبق على تكاليف المساعدة القانونية التي تقدمها المحكمة الجنائية الدولية وتكاليف استبدال الأدوات الإنتاجية بالنسبة للمباني الدائمة الجديدة.

- للمحكمة إلى السيطرة عليها. وعلى الرغم من أن هذه الممارسة تناقشت مؤخرا تنزع المحكمة إلى الم تقدير مستوى التزاماتها سنة تلو السنة بغية تأمين تنفيذ البرنامج أو إلغاء أي التزامات لم تود السنة التالية، مما يتولد عنه وفورات مهمة على صعيد الالتزامات غير المصفاة. وهذه النقطة أثرت كجزء من ( ) .

- ويسمح هذا النهج للمحكمة بإقامة منطقة عازلة أو احتياطي ضمني ضمن لها ألا تجد نفسها في وضع يتعذر فيه عليها الوفاء بتكاليف المساعدة القانونية نظرا لعدم مرونة قواعد تنفيذ الميزانية. بيد أن هذا النهج يفصل عملية اتخاذ القرارات عن عملية الميزنة مما يجد من مستوى شفافية الميزانية واستعراضها. وما هو مقترح من تكريس مبلغ مالي معين، يمол من الميزانية العادية، وعلى أن تركز الموارد لحالات محددة، من شأنه أن يخفف من الضيق في إدارة تكاليف المساعدة القانونية على مدى فترات مالية متعددة والمفروض أن ييسر التبصير

- ثانيا وأخيرا، وبالنظر إلى أن المحكمة تملك الآن المباني الدائمة، ينبغي التصدي لمسألة استبدال أدوات الإنتاج في الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل. وبالنظر إلى أنه من المؤكد أن البنود الإنتاجية سيتعين استبدالها في تاريخ زمني معين يستوجب النهج الحذر اعتماد آلية في الظرف الراهن من أجل المبادعة الزمنية في هذه التكاليف.

- ومع اقتراب موعد إنجاز المباني الجديدة للمحكمة، قامت المحكمة بدراسة كيفية تمويل الصيانة (الإصلاحية والوقائية) وبرنامج المصروفات الرأسمالية للحفاظ على المباني الدائمة في حالة سليمة. وهذه التكاليف، خاصة منها المصاريف الرأسمالية، قابلة للتنبؤ بها بسهولة ولكن بصورة غير منتظمة على مدى عمر المبنى المملوك وتنزع هذه التكاليف إلى بلوغ أوجها أثناء فترات معينة. وسعيا وراء التمويل السلس لهذه المصروفات مدى عمر المبنى، قام الفريق العامل المعني بالكلفة الجمالية للملكية بالنظر في شتى الخيارات وأوصى بأكثرها كفاءة إلى لجنة الرقابة ولجنة الميزانية والمالية. واقترح تخصيص اعتماد تقوم بموجبه الدول الأطراف بالمساهمة فيه سنويا بمبلغ ثابت من خلال تخصيص تبرعات تركز للصيانة وتكاليف الإنتاجية. وتحسب التكاليف المتكبدة عندئذ على هذا الاعتماد.

- ثم إن المخاطر الناشئة عن الحالات غير المتوقعة التي تعنى بها المحكمة الجنائية الدولية وعدم تسديد الاشتراكات المقررة يتم التقليل من أثرها حاليا من خلال صندوق رأس المال المتداول وصندوق الطوارئ. وصندوق رأس المال المتداول غرضه توفير الموارد المالية للمحكمة ريثما تقوم الدول الأطراف بتسديد اشتراكاتها المقررة خاصة في بداية السنة. وتنبغي ملاحظة أن المستوى المطلوب لاحتياطي صندوق رأس المال المتداول يتوقف إلى حد كبير على نموذج صرف الأموال بالمقابل لقبضها الذي تتوخاه المحكمة. ويتوجب تحليل هذا النموذج وإعادة النظر فيه على أساس منتظم حتى تتجنب المحكمة الافتقار إلى السيولة أو فائضا نقديا غير مريح مودع في المصرف. ولصندوق الطوارئ غرض محدد بوضوح واستخدامه

يتوقف على أحداث هي خارجة عن سيطرة المحكمة ويمكن لذلك تـ

- والمخاطر الناجمة عن عدم إمكانية التنبؤ بتكاليف المساعدة القانونية والطابع الطويل الأجل لتكاليف استبدال الأصول الإنتاجية ليست حالياً محل نظر وقد تتسبب في إضعاف شفافية الميزنة والاستقرار المالي للمحكمة.

- وأفضل ممارسة تتبعها المنظمات الدولية، التي تقوم بإعداد بياناتها المالية بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تتمثل في اجتناب المخاطر وذلك عن طريق إنشاء احتياطي يخضع لسلطة الدول الأطراف كجزء من الأرباح المستقبلية التي توضع جانباً لغرض محدد. ويمكن لجمعية الدول الأطراف أن تستعرض مستوى هذه الاحتياطيات على أساس سنوي ويمكن إذا لزم الأمر أن تخصص لهذه الاحتياطيات الفوائض النقدية التي تقيد لفائدة حسابات الدول الأطراف وذلك سعياً وراء الاحتفاظ بأرصدة احتياطية عند مستوى ملائم.

التوصية رقم ٢

ليتسنى تحسين إمكانية التنبؤ بميزانية المحكمة الجنائية الدولية، كما الإدارة المالية لتكاليف المساعدة القانونية وبنود استبدال الأصول الإنتاجية والزيادة في الاستقرار المالي الشامل، يوصي مراجعو الحسابات بإنشاء اعتمادين احتيابيين باعتبارهما جزءاً من الأرباح المستقبلية يخضعان لسلطة جمعية الدول الأطراف وذلك ليتيسر تغطية تكاليف المساعدة القانونية التي يتعذر التنبؤ بها والطابع الطويل الأجل لتكاليف استبدال الأصول الإنتاجية للمباني الدائمة.

### تسويات وتعديلات مراجعة الحسابات

- تعكس الصيغة النهائية للبيانات المالية التسويات التالية التي أجريت

:

- ( ) نقل فائض من الصندوق الاستئماني للضحايا لعام كيلويورو من صافي الأصول إلى الإيرادات.
- ( ) نقل الأرصدة التي أعيدت إلى الجهات المانحة (التبرعات) التي مبلغها كيلويورو من صافي الإيرادات إلى تكاليف التشغيل الأخرى.
- (ج) تصويب الأرصدة الافتتاحية لعام بما يشمل اعتماداً مقداره مليون يورو مقابل الإنهاء المبكر للإيجار الراهن.
- ( ) تم تحسين الكشف في العديد من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية على النحو التالي:  
 ، : شرح وتقدير مستحقات موظفي الصندوق الاستئماني للضحايا.  
 ، - : ذات الصلة بإنهاء الاعتماد الخاص بالمستحقات ( )  
 ، فيما يخص مشروع "إعادة النظر".  
 ، - : الشرح المتصل بالفائض في الصندوق الاستئماني للضحايا لعام  
 ، قدره نقول إلى مشروع المباني الدائمة.  
 ، - : ذات الصلة بالإيرادات المتأتية من استرداد مصروفات (مليوناً يورو).

### شكر وتقدير

يتوجه المراجع الخارجي للحسابات بآيات الشكر إلى موظفي المحكمة الجنائية الدولية وبالذات الموظفين  
 هـ ما قدموه من مساندة لأفرق مراجعة الحسابات أثناء عملية المراجعة.

نهاية الملاحظات المتعلقة بمراجعة الحسابات.

## متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات

- بعد مراجعة دقيقة لحال تنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات لوحظ أن آخر توصية عالقة قد تم الآن تنفيذها.

رقم الموضوع	التوصية العالقة	تُنفذت	تُنفذت جزئياً	لم تُنفذ بعد	لم تعد قابلة للتنفيذ
	المباني الدائمة – وإدارة المخاطر				
	نوصي بطلب نصائح من مختصين في شؤون التمويل X لتوفير معلومات لاستراتيجية إدارة الأصول				
	مجموع عدد التوصيات العالقة: ١	١	-	-	-

- قام الفريق العامل المعني بالتكلفة الجمالية للملكية بتقديم تقريره النهائي إلى لجنة المراقبة في آذار/مارس / . وأقرت التوصيات الواردة في التقرير النهائي وفي التقريرين المرحليين من قبل الخبيرين الاستشاريين الاثنين في مجال تمويل إدارة الأصول.

# تقرير مراجعة الحسابات بشأن التقارير المالية لمشروع المباني الدائمة وإدارة المشروع

السنة المالية ٢٠١٤

## المحتويات

الهدف من المراجعة ونطاقها

- تطور مجموع تكاليف مشروع البناء
- 
- نفقات التشغيل والصيانة واستبدال الأصول الإنتاجية
- الملاحظات والتوصيات المتعلقة بإدارة مشروع المباني الدائمة
- 
- 

## الهدف من المراجعة ونطاقها

- لمشروع المباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية وإدارة المشروع للسنة المالية . وكان الهدف من هذا الاستعراض هو التحقق من ملاءمة التقارير المالية وصحتها واكتمالها فيما يتعلق بمشروع المباني الدائمة وإجراء مراجعة لإدارة المشروع. وركزت مراجعة الإدارة على الأساس القانوني والخطة المالية والحوكمة وتنفيذ المشروع ونطاق المخاطر والنزاعات والامتثال لقرارات الدول الأطراف.

- وجرت المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا للمراجعة بما في ذلك المعيار من النظام المالي

كانون الثاني/يناير ،

- وتمت مناقشة جميع الملاحظات والتوصيات مع الموظفين المعنيين بالمحكمة. وعُقد الاجتماع لك بحضور السيد نيل برادلي، مدير المشروع، والسيد /  
خوان اسكوديرو، نائب المدير والسيدة إيوا غولابيك المراقبة المالية للمشروع. ويحيط هذا التقرير إحاطة  
تھ

## معلومات أساسية

- في عام ، وافقت جمعية الدول الأطراف على البناء بميزانية أقصاها  
وقررت انتقال المحكمة إلى مبانيها الجديدة عام . وفي عام  
الموعد المحدد لانتهاء من البناء إلى عام وموعد الانتقال إلى المباني الجديدة إلى عام . وفي  
وهو مبلغ يقل بما مقداره

- ملايين يورو مقدم من جمعية الدول الأطراف في عام بالإضافة إلى ميزانية الانتقال  
الأثاث والتجهيزات الأخرى اللازمة للمستخدمين غير المدرجة في عملية البناء، والانتقال والدعم) بمبلغ  
مليون يورو، يجعل مجموع تكاليف المشروع الموحد تصل إلى
- ومقرر الآن تسليم المباني للمحكمة في أيلول/سبتمبر والمفروض أن تنتقل المحكمة إلى  
يدة أثناء الأسبوعين الأولين من شهر كانون الأول/ديسمبر ،
- ومشروع البناء ممول من قبل الدول الأطراف وكان لكل منها الخيار في طريقة من طريقتين للدفع  
هما: ( )
- ( ) إما المساهمة بمبلغ إجمالي (التسديد دفعة واحدة) بحلول تاريخ /
- ( ) هامة، وفق نفس نسبة مساهمتها في ميزانية المحكمة العادية، في تسديد القرض المقدم إلى  
المحكمة من الدولة الهولندية لأجل البدء في الأشغال.

## قائمة التوصيات

### التوصية رقم ١

يوصي مراجع الحسابات فريق إدارة المشروع بأن تدعم المعلومات المقدمة إلى لجنة المراقبة بعرض  
ز يتضمن الشواهد الداعمة للميزانية التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف إلى جانب الالتزامات

### التوصية رقم ٢

: ' ' تسوية الحساب المتعلق بالمدفوعات مرة واحدة دون تأخير  
ويدعو بالمثل الدول التي اختارت رسمياً هذا الخيار أن تقدم الاعتمادات؛ ' ' /  
بالتحديد في الأجل الذي حدد في البداية ليوم / بالاتفاق مع الدولة المضيفة  
ليتسنى تنفيذ هذا الإجراء التصحيحي دون تغريم الدول المساهمة.

### التوصية رقم ٣

كحة الجنائية الدولية بأن تشرع في خلق احتياطي يساعدها على تجديد  
رأس مالها العقاري خلال السنة التي تلي تسلم المباني الدائمة.

### التوصية رقم ٤

ما يلزم من الموارد لإدارة عملية المتابعة  
الإدارية لمشروع البناء والبرنامج الانتقالي لضمان إتمام المشروع بنجاح بما يخدم المصالح الفضلى للدول  
الأطراف وللمحكمة الجنائية الدولية.

### التوصية رقم ٥

يوصي المراجع الخارجي بانتقال لجنة المراقبة الحالية إلى جهاز يمثل في المستقبل الدول الأطراف  
في إطار مفصل الخصائص وذلك تلافياً لأي غموض من  
حيث الحوكمة بكتنف هيئات الإدارة والإدارة التنفيذية للمحكمة الجنائية الدولية.

### التوصية رقم ٦

( ) راجع الفصل خامساً - " "

أيلول/سبتمبر  
تعلقة بمشروع البناء وإدارتها إلى الخدمات العامة التابعة لقلم المحكمة (وحدة إدارة المرافق) وتيسير وصول قسم الأمن والسلامة إلى قاعدة البيانات هذه وذلك ليتحقق التعاون.

### متابعة التوصيات السابقة

- بقيت هناك إحدى عشرة توصية واجبة التطبيق بحلول كانون الثاني/يناير :  
جرى تنفيذها وتوصيتان نُفذتا جزئياً وثلاث توصيات هي في حكم التي لم تعد قابلة للتطبيق وتم التخلي

التوصيات	نفذت جزئياً	نفذت بالكامل	تم التخلي عنها
-		X	
-	X		
-	X		
-		X	
-	X		
-		X	
-		X	
-	X		



X	اط متصلة ، وعلى وجه الخصوص المخاطر المعروفة المتصلة بالبركة المطالبة بالامتثال لمعايير الجودة البيئية العالية في المستقبل.	-
X	- ثلاثية على أساس الرصيد الصفري للفترة ، وستؤدي هذه العملية إلى (أ) تيسير التقدير الاستراتيجي للميزانية بالنظر إلى إدراج المقرر في أصول المحكمة، و(ب) السماح للمحكمة بتحديد احتياجاتها المالية بدقة أكبر لا سيما فيما يتعلق بطريقة العمل الجديدة للمحكمة مقارنة	-
X	باعتبار مشروع المباني الدائمة قيد البناء نهائيًا بغض النظر عن مديلات التي التزم المقاول أصلاً بالقيام بها. وينبغي غلق استطلاع طلبات التكليف التي تأتي من مستخدمي المحكمة، إلا إذا انعدم الأثر على الموارد	-
X	يوصي المراجع الخارجي للحسابات المحكمة وجمعية الدول الأطراف : ( ) وممثل عن لجنة الميزانية والمالية، وممثل عن وجود م والمسجل في هذه اللجنة. ( ) تقديم كل القرارات المتعلقة بالانتقال إلى المباني الجديدة وكل المقترحات المتعلقة بالتنظيم الاستراتيجي للمباني الدائمة وطريقة العمل الجديدة للمحكمة إلى هذه اللجنة. (ج) وأن يُعهد بوظيفة الأمانة المتعلقة بهذه اللجنة لمدير المشروع.	-
X	: ( ) تفويض مدير المشروع سلطة تكبّد نفقات تتعلق بالحصص المحددة لميزانية مشروع المباني الدائمة لتمويلها من الميزانية التشغيلية للمحكمة. و هذه السلطة بوجه خاص على الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة")، وتكاليف الانتقال وتجهيزات الإعلام الآلي ( ) وضع إجراء إداري يبين القواعد الداخلية بتفصيل دقيق. ويجب أن تسمح هذه القواعد بالتمييز الواضح بين نطاق سلطة مدير المشروع ونطاق دور المسجل في التحقق من صحة بنود الإنفاق، لا سيما فيما يتعلق بالإنفاق الذي تموله ميزانية المسجل. (ج) وحيثما لا تكون القاعدة واضحة بما يكفي، يمكن للمسجل رفض الإنفاق على أساس أن تكبّد الإنفاق أو سداده ليس مرخصاً به. ويمكن لمدير المشروع أن يطلب تكبّد الإنفاق أو سداده بالنظر إلى ( ) تم تفصيل كل واحد من هذه الاستثناءات في تقرير يُرفع إلى لجنة	-
٣	٢	٦
مجموع عدد التوصيات: ١١		

- التوصية رقم ٢٠١٤-١، تمت الموافقة على هذه التوصية من قبل لجنة الميزانية والمالية في دورتها  
بقرار من جمعية الدول الأطراف. ولذلك تعتبر في عداد المنفذ جزئياً.

٧٣- التوصية رقم ٢٠١٤-٢، تعتبر هذه التوصية في حكم المنفذة. وحسب إفادة مكتب مدير  
المشروع صدر عن لجنة المراقبة ومدير المشروع قرار يتعلق بالترتيبات الجديدة لإدارة احتياطي الطوارئ في

/ ، وبموجب هذه الترتيبات يقوم مدير المشروع بالتبليغ عن كافة المصروفات التي يزعم رصدها في هذا الاحتياطي وتأذن لجنة المراقبة بعملية الصرف ذات الصلة بالفئات المحددة سابقاً (الأشغال الفنية، الاستثمارات وما إلى ذلك) والمصروفات التي تتجاوز يورو. ويجوز ترفض هذه النفقات على ضوء الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية. ولا يؤذن بأي تعديل جوهري على برنامج البناء.

- وطلبت لجنة المراقبة إلى جمعية الدول الأطراف الموافقة على احتياطي إضافي مقداره يورو في كانون الأول/ديسمبر ميزانية البناء تم التخفيض فيها بمبلغ مليون يورو في نهاية عام مليون يورو إلى مليون يورو في عام دون أي مخصص طوارئ.

- التوصية رقم ٢١٤-٣. اعتبرت هذه التوصية في حكم المنفذة. ووفقاً لمكتب مدير المشروع، وفي أعقاب المقترحات المقدمة من الفريق العامل حول مجموعة تكلفة الملكية وهي المقترحات التي قدمتها لجنة المراقبة في آذار/مارس وتوصية لجنة الميزانية والمالية في كانون الأول/ديسمبر أذنت جمعية دول الأطراف للمحكمة بالتمديد في فترة الضمان التي يحق لها الحصول عليها من General Contractor Courtys في أعقاب تسليم المباني الدائمة (أيلول/سبتمبر - أيلول/سبتمبر) والتمديد في نطاقها بحيث تشمل الصيانة الوقائية والصيانة الإصلاحية إلى مدة تنتهي في الأول/ديسمبر. وهذان التمديدان يمكنان المحكمة من إعداد استراتيجيتها الطويلة الأجل المتعلقة بالتشغيل/الصيانة (القرار ICC-ASP/13/Res.2). وما يقابل ذلك من تكاليف لم تدرج في

مليون يورو في السنة وسيلزم إدراجها في ميزانية عام ،

- التوصية رقم ٢٠١٤-٤. تعتبر هذه التوصية في حكم المنفذة. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ووفقاً لمكتب مدير المشروع، تولى هذا الأخير تعديل طريقة تقسيم المعلومات التي تم توفيرها للجنة الرقابة بشأن المسائل الاستراتيجية والمالية على أساس الإجراء الجديد الذي اعتمد في حزيران/يونيه لإدارة المخصص الاحتياطي وفي وقت لاحق لإدارة الاحتياطي الإضافي. ويقوم مدير المشروع بتقديم تقارير شهرية عن الأنشطة تتعلق بتقدم الأعمال إلى لجنة المراقبة وتشتمل هذه التقارير على معلومات حول الميزانية واستخدام صندوق الطوارئ والحالة المالية وتحليل للمصاريف بحسب كل فئة منها والمصاريف المتكبدة بالمقابل للمصاريف المخطط لها وما إلى ذلك. وتضاف معلومات جديدة حالما يصبح مدير المراقبة. ما يوفر مدير المشروع معلومات مفصلة حول مشروع الانتقال إلى لجنة المراقبة كل شهر. وحين يقتضي الأمر تقديم المزيد من التوضيحات، يقوم فريق المشروع بإعداد المزيد من الملاحظات المفصلة التي تتعلق بنقاط محددة.

- وفيما يخص النقطة الثانية - تحترم لجنة المراقبة نطاق المسؤولية المنوطة بمدير المشروع فيما يخص المسائل الفنية والإدارية. ولجنة المراقبة لم تتدخل أبداً في اختصاصات مدير المشروع فيما يتعلق بالمسائل الفنية كما أنها لم تبطل أي قرار في اتخذه المدير المذكور.

- ذلك، يجب تقديم تقارير خطية إلى أعضاء لجنة المراقبة في الوقت المناسب (في أجل يسبق بأسبوع واحد على الأقل الاجتماع المقرر عقده) حتى يتمكن هؤلاء الأعضاء من دراسة التقارير ويطلبوا المزيد من التوضيحات حتى لا تُكشَف المعلومات الحساسة إلا أثناء الاجتماع.

- التوصية رقم ٢٠١٤-٥. تعتبر هذه التوصية في حكم المنفذة. ووفقاً لمكتب مدير المشروع، عقد فريق المشروع ومديره المساعد، بالتعاون مع الخدمات العامة، اجتماعات منفصلة مع كل قسم من الأقسام التابعة لأجهزة المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك المكاتب المستقلة مثل أمانة جمعية الدول الأطراف.

وخلال هذه الاجتماعات، أُبلغ رؤساء الأقسام بما يتعلق بجميع جوانب مشروع الانتقال التي تهمهم. وأتاحت هذه الممارسة، بصورة خاصة، الفرصة لعرض الرسم الهندسي لكل قسم في المباني الجديدة لتوضيح الكيفية التي سيتم بها الانتقال، والتحويل الرقمي وكذلك المعلومات العامة المتعلقة بالمبنى الجديد. وأعدت مطوية الغرض منها توفير معلومات مفصلة للموظفين العاملين في المحكمة الجنائية الدولية حول المباني الجديدة ومشروع الانتقال. بالإضافة إلى ذلك يجري إنتاج برنامج عمل منفصل وتنفيذه من قبل مع الأقسام التي تشارك مشاركة حثيثة في مشاريع البناء والانتقال. وأخيراً قُدمت المعلومات إلى قسم الموارد البشرية وهو منخرط كلياً في جميع جوانب مشروع الانتقال ولا سيما فيما يتعلق بالبحث عن العمليات الابتكارية في مكان العمل بالنسبة للمباني الجديدة ومشروع التحو

- وبالرغم من انخراط قسم الموارد البشرية في مختلف جوانب مشروع الانتقال يبدو أن هذا القسم قد حدّ من مشاركته في المشروع حيث إنه كان يركز على أنشطة أخرى منها على سبيل المثال مشروع

- التوصية رقم ٢٠١٤-٦. اعتُبرت هذه التوصية في حكم المنفذة. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، ووفقاً لمكتب مدير المشروع، تم الإبقاء على الولاية الأصلية التي تنص على نقل الملكية أثناء النصف الثاني وذلك من زاوية التكاليف والأطر الزمنية والبرمجة. وفيما يخص النقطة الثانية ومرة أخرى وفقاً دولية فإنه في أعقاب البحث التفصيلي لاحتياجات المحكمة الراهنة والمتوقعة لم يقدر أن من الضرورة تحديد ولاية إضافية للتوسيع في البرنامج الأصلي.

- والزيادة المقررة في الموظفين التابعين لمكتب المدعي العام قاد فريق المشروع إلى استعراض خطة شغل الحيز المكاني للمباني بتكلفة إضافية تتراوح ما بين مليون يورو ولكنها لم تقتض إدخال تغيير مهم لا على البرمجة ولا على الولاية الجديدة المزمع تحديدها.

- التوصية رقم ٢٠١٤-٧. اعتُبرت هذه التوصية في حكم المنفذة جزئياً. ويفيد مكتب مدير روع أعد دراسة شاملة ومفصلة للتكاليف التقديرية المتعلقة بصيانة وتشغيل المباني الجديدة. وسوف تستخدم هذه الدراسة في إعداد مشروع ميزانية عام

المشروع تحليلاً منفصلاً للمخاطر المحتملة الملازمة للبركة المرآة والجدار الأخضر الجزئي والمقاييس البيئية

- والتحليلات الواردة في الدراسة تجيب بصورة جزئية فقط على المسائل المثارة وهي لا تضع في الاعتبار الكافي البيئة البحرية المتسعة بارتفاع مستويات الملوحة والرمال التي تحملها الرياح.

- التوصية رقم ٢٠١٣-٢. الذي يخص مشروع المباني الدائمة ولكن وضع مشروع ميزانية ثلاثية على أساس الرصيد الصفري لفترة السنوات - لم يعالج. أما النقطة الثانية فهي غير ذات موضوع الآن.

- التوصية رقم ٢٠١٣-٣. هذه التوصية غير ذات موضوع الآن حيث لم يعد ممكناً إدخال أي تعديلات برنامج .

- التوصية رقم ٢٠١٣-٤. هذه التوصية غير ذات موضوع الآن حيث إنه سيتم تسليم المباني أيلول/سبتمبر .

## التقارير المالية المتعلقة بالمشروع

### ١- تطور مجموع تكاليف مشروع البناء

- قامت جمعية الدول الأطراف، في كانون الأول/ديسمبر في ميزانية البناء بمقدار ملايين يورو. وكانت الميزانية قد خُفِضت في ما مداه من مليون يورو إلى عام . وبناء على مبادرة من لجنة المراقبة استعمل المبلغ المتمثل في سبيل التمويل الجزئي لبرنامج الانتقال. وأخذاً بعين الاعتبار الميزانية المخصصة للانتقال (فالأنثا وغيره من التجهيزات لا يشكل جزءاً من عملية البناء، والانتقال والدعم) التي قُيِّمت بمبلغ تمت الزيادة لذلك بالمبلغ المعتمد في الميزانية بحيث بلغ ما مجموعه .

- وفي أعقاب الإعلان عن العطاء وتقييم المخاطر الملازمة للمشروع تم إدراج احتياطي طوارئ في ميزانية مشروع البناء تمثل في البداية في مبلغ % من قيمة العقد الموقع مع Geneval Contractor Courtys.

- / ، كان احتياطي الطوارئ ( مليون يورو). وازداد استخدام الاحتياطي بصورة كبيرة، بمقدار مليون يورو، في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ، وكان قد ازداد زيادة ملحوظة في السابق في شهر شباط/فبراير وآذار/مارس. وفي شهر أيار/ما ، ورد في تقرير مدير المشروع المقدم إلى لجنة المراقبة أن احتياطي الطوارئ كان "سلبياً" متمثلاً في مليون يورو و"الاحتياطي السليبي" هذا كان قد قُدم في شهر نيسان/أبريل حين كان عند مستوى مليون يورو. وعرض احتياطي طوارئ سالب في ت المالية لا يجعل الوثيقة سهلة الفهم حيث إن ذلك يعني، في الحقيقة والواقع، أن المشروع يشهد تخطيطاً ملحوظاً للميزانية المعتمدة.

- وليتسنى مراعاة الجوانب المتعلقة برصد مشروع البناء الذي هو على وشك الإنجاز من الضروري تطعيم معلومات لجنة المراقبة بعرض موجز للميزانية التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف مشفوعة ( ) .

- وما تقدم حُدد بالنظر خاصة إلى التفاوت القائم بين اقتراحات التعويض المقدمة من قبل Courtys في إطار العقد NEC3 والاتفاق المتعلق بهذه المقترحات المقدمة من مؤسسة Brink التي لذلك الغرض من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وسيتم تقسيم الاعتمادات إلى فئتين بحسب ما إذا كان Brink من قبل Courtys لها أساس جيد.

- والاعتمادات الإجمالية التي يرى فريق إدارة المشروع أنها معقولة الأساس والتي تتجاوز الميزانية التي أذنت بها جمعية الدول الأطراف يجب أن تخضع لإذن ميزانوي إضافي ضماناً لإكمال مشروع البناء بنجاح. وسيعوّض عنها جزئياً أو كلياً القسط من الفائض المخصص للمحكمة الجنائية الدولية بمقتضى NEC3 ملايين يورو في أيار/مايو .

( ) تعكس الاعتمادات الأعباء المتوقعة (وليس المحتملة فقط) التي يتعين عزوها للسنة المالية التي ظهرت فيها هذه المصروفات.

## التوصية رقم 1

يوصي المراجع الخارجي فريق إدارة المشروع بتعزيز المعلومات المقدمة إلى لجنة المراقبة بعرض موجز يتضمن الشواهد الداعمة للميزانية التي وافقت عليها جمعية الدول الأطراف مقرونة بالالتزامات والمدفوعات والاعتمادات التي ستخصص.

## ٢- تمويل مشروع البناء

- يمول مشروع البناء بقرض مقدم من الدولة المضيفة لا يتجاوز مقداره % سنوياً، وتسدد المحكمة أصل الدين والفائدة من حصص الدول الأطراف. وإذا لم يستخدم مبلغ 1 ورو بأكمله مع نهاية المشروع، تخصم الدولة % من المبلغ الواجب السداد من القرض الذي لم يتم استخدامه.
- ومُنحت الدول الأطراف أجلاً ينتهي في كانون الأول/ديسمبر

في موعد لا يتجاوز / . ولتصور حساب الفوائد التي يقترن بها خيار التسديد دفعة واحدة، مُنح تخفيض وقت التسديد للدولة التي تختار هذا الخيار. ويتم تسوية المدفوعات التي تسدد دفعة لمشروع ومن ثم مبلغ التخفيض الذي ستمنحه الدولة المضيفة.

- وبموجب شروط وأحكام القرض المقدم من الدولة المضيفة، تُستحق الفائدة سنوياً اعتباراً من تاريخ الاستخدام الأول للقرض ويبدأ سداد القرض بأقساط سنوية منتظمة بعد الانتهاء من سداد الإيجارات الحالية أو المستقبلية للمباني المؤقتة. وهذا لا يستبعد مبدأ إمكان السداد المبكر.

- وتم السحب من الدين لأول مرة في عام . ووفرت الأموال المسحوبة من القرض التدفقات النقدية اللازمة لدفع مستحقات الموردين إلى حين استلام المدفوعات التي ستسدد دفعة واحدة من الدول الأطراف التي آثرت هذا الخيار.

- وسيلغ المقدار الواجب الدفع من القرض والفوائد المستحقة في الفترة ما بين . والدول المدينة بهذا هي الدول الأطراف التي لم تختَر تسديد المبلغ بالكامل دفعة واحدة أو التي لم تسدد كامل المبلغ بحلول / . لفئة النهائية على مجموع تكلفة بناء المشروع، والترتيبات التي اختيرت لتسديد الإعانة التي منحتها الدولة المضيفة للمحكمة وعدد الدول الأطراف التي اختارت التسديد دفعة واحدة والتي دفعت مساهمتها بحلول / (أو ربما في وقت).

- وفي نهاية شهر أيار/مايو دولة طرفاً اختارت التسديد دفعة واحدة وتمثلت مساهمتها المقدمة في مليون يورو أخذاً بعين الاعتبار الإعانات المقدمة من الدولة المضيفة، ي عشرة دولة طرفاً .

دفعت مبالغ تجاوزت المبالغ المستحقة منها ووصل هذا الزائد إلى ما مجموعه إحدى وعشرون دولة طرفاً لم تف بالتزاماتها حتى الآن. والمساهمات المنتظر تسديدها من هذه الدول الأطراف وصلت إلى ما مجموعه .

- ويلاحظ المراجع الخارجي أنه بدلاً من أن تطبق بصرامة الشروط المضبوطة المنصوص عليها في اتفاق القرض الذي أبرم مع الدولة المضيفة لحساب مقدار الخفض الذي سيمُنح للدول التي آثرت التسديد دفعة واحدة، استخدمت صيغة حسابية مختلفة أفضت إلى تحديد مبلغ التخفيض الأصلي المرتبط بالتسديد دفعة واحدة وقد تمت المبالغة في التقدير بما نسبته فقط % . ووفقاً لشعبة الخدمات الإدارية المشتركة فإن الفارق الناجم عن استخدام هذه الصيغة يتمثل في .

- وعلى اعتبار أن حساب كل دولة آثرت التسديد دفعة واحدة ستتم تسويته حالما يُعرف المبل المضبوط الذي سيُسحب من القرض، فلن يتيسر تصحيح الخطأ في حساب المساهمات المقدمة من كل دولة معنية إلى جانب السحب الإضافي للأموال في الطرف الراهن. ولكن بالنظر إلى أن هذا النقص سيفضي إلى مبلغ مناظر إضافي يسحب من القرض، فإن العواقب المترتبة على حل كهذا ستكون دفعة واحدة دون تأخير وأن تصدر كذلك طلبات التمويل دون تأخير الموجهة إلى الدول التي اختارت رسمياً خيار التسديد دفعة واحدة ومن ثم كان ما دفعته ناقصاً.

التوصية رقم ٢

: ' ' إدخال تسوية على حساب المدفوعات التي تسدد دفعة واحدة دون تأخير وكذلك توجيه طلبات التمويل إلى الدول التي اختارت رسمياً هذا الخيار؛ ' ' التمديد في الأجل الذي حددته لجنة المراقبة في البداية ليوم / بالاتفاق م المضيفة بما يسمح بتفعيل هذا الإجراء التصحيحي دون إححاف بالدول المساهمة.

### ٣- نفقات التشغيل والصيانة واستبدال الأصول الإنتاجية

- إن الشروط المتعلقة باتفاق المباني الدائمة والملحقة بالرسالة المؤرخة كانون الثاني/يناير الدولة المضيفة إلى رئيس جمعية الدول الأطراف ذكرت أن تكاليف الصيانة والتجديد المتعلقة بالمباني (بما في ذلك المنشآت الداخلية) وقطعة الأرض ستتحملها المحكمة الجنائية الدولية. وينطبق الأمر نفسه على التكاليف التشغيلية (التأمين والتنظيف والأمن وما إلى ذلك). ي توفير ما يلزم من الاعتمادات المناسبة الكافية لتغطية هذه التكاليف في الميزانية العامة للمحكمة

- وقام فريق عامل برئاسة مدير المشروع بإجراء دراسات تتناول تكاليف التشغيل والصيانة واستبدال الأصول الإنتاجية اللازمة لإدارة شؤون المبنى والحفاظ على قيمته. وعرضت هذه الدراسات على لجنة المراقبة. وهي تحدد الميزات النسبية للنهوض بصورة مباشرة بهذه المسؤوليات مقارنة بتكليف جهات خبيرة بهذه الإدارة كاملة. وهناك إمكانيتان اثنتان لإدارة شؤون المبنى تغطي التشغيل والصيانة وتحديد الأدوات الإنتاجية: الإدارة الداخلية أو تكليف خبراء خارجيين بمهمة الإدارة الكاملة.

- وبالنظر إلى التغيير في حجم وطبيعة المباني التي تلزم إدارتها، إذا تم اختيار الخيار الأول، سيلزم توسيع نطاق الفريق المعني بتشغيل وإدارة المباني الحالي، وإنشاء صندوق من أجل تمويل الاستثمارات واستبدال الأصول الإنتاجية حسب الاقتضاء وعندما يكون ذلك لازماً.

- وسيقتضي النهج الثاني تكليف شركة متخصصة بإدارة المباني بالكامل، وستكون هذه الشركة مسؤولة عن التشغيل والصيانة واستبدال الأصول الرأسمالية. ولتنفيذ هذا الحل سيتعين أن تعرف المحكمة بدقة ما هي احتياجاتها مما يقتضي تحديد فترة للاستقرار أو التكيف. وتحقيقاً لهذه الغاية هناك خطط لتوسيع نطاق الضمان التعاقدية لشركة البناء سنة وأربعة أشهر زيادة على الضمان بسنة واحدة المتعارف عليه وتوسيع نطاق الضمان المذكور بحيث يشمل الصيانة الوقائية والصيانة ا التوقيع على تعديل يدخل على العقد المبرم مع General Contractor التي تولت تشييد المباني وتأخذ على عاتقها الضمان المصاحب.

- والفريق العامل يوصي باختيار هذا الحل الأخير حيث إنه أكثر كفاءة وأقل كلفة ومخاطرة لتنظيم أمور الصيانة من الحل السابق ويقترح الفريق العامل إنشاء صندوق احتياطي خاص لتمويل تجديد رأس المال. وتقوم لجنة المراقبة بفحص هذه المقترحات آخذة بعين الاعتبار ضرورة حماية قيمة المباني وطابعها الوظيفي والموارد المالية التي يمكن للدول الأطراف أن تكون على استعداد للموافقة عليها بغية تنظيم

الاستثمار وإجراءات الصيانة الطويلة الأجل. وسيقوم الفريق العامل بتقديم توصية حول هذا الموضوع إلى جمعية الدول الأطراف في دورتها الرابعة عشرة.

- وبالنظر إلى أن قرارات جمعية الدول الأطراف ذات الصلة باستراتيجية البناء للمحكمة الجنائية مد إلا في تشرين الثاني/نوفمبر وبالنظر كذلك إلى أن تسليم المباني مقرر لأوائل أيلول/سبتمبر لم تبادر مع ذلك المحكمة حتى الآن بتنفيذ المرحلة الانتقالية للفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ،
- وبحلول أواخر أيار/مايو ، أي قبيل تسليم المباني المقرر بثلاثة أشهر، لم توضع حتى الآن مواصفات الصيانة الإضافية (من أيلول/سبتمبر إلى آب/أغسطس ) ( الصيانة الموسعة (من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ) لم تنطلق بسبب ذلك المفاوضات مع مؤسسة Courty's هذه الخدمات. وفي أواسط تموز/يوليه

#### Courty's

- وتكاليف التشغيل والصيانة وتحديد الأصول الرأسمالية للمباني التي جرى تسليمها في سبتمبر ليست مدرجة في ميزانية وعلى أية حال سيلزم أن تُرصد لها اعتمادات في ميزانية عام
- والتأخير في معالجة هذه القضية الحيوية المتمثلة في إدارة المباني المقبلة تضع المحكمة، على افتراض أن مهمة المتعاقد الأساسي مُدّدت، في وضع غير مريح من زاوية التفاوض حول التمديد التعاقدية وقدرتها على التخطيط للموارد التي ستحتاج إليها في ميزانيتها لعام
- الحل المتمثل في الإدارة من الداخل الذي يتطلب وجود فريق موسع يأخذ على عاتقه المهمة لم يعد الآن
- وفي انتظار أن تقوم المحكمة بتحديد الاستراتيجية التي ستتبعها بخصوص إدارة المباني فهي لم تتخذ أي قرار فيما يتعلق بالترتيبات التمويلية لتحديد الأصول الرأسمالية للمباني الدائمة. وبغض النظر عن الخيار الذي سيختار، فإن من باب الممارسة الإدارية السلمية بالنسبة للمحكمة أن تقوم، فور انتقال ملكية المباني الدائمة إليها، بالتخطيط في ميزانيتها لتخصيص اعتمادات لاستبدال رأس المال الثابت الذي يبدأ استهلاكه حالما تسلم المباني. وسيتم على وجه التحديد رصد هذا الجانب في عملية مراجعة

#### التوصية رقم ٣

يوصي المراجع الخارجي المحكمة الجنائية الدولية بأن تشرع في إنشاء احتياطات لغرض تجديد رأس المال العقاري خلال السنة المالية التي تلي تسليم المباني الدائمة.

#### الملاحظات والتوصيات المتعلقة بإدارة مشروع المباني الدائمة

##### ١- حوكمة وإدارة المشروع

- ترد الترتيبات التي وضعتها جمعية الدول الأطراف لإدارة المشروع في عدة قرارات. (١) الجمعية إدارة المشروع أساساً إلى لجنة المراقبة، وهي هيئة فرعية تابعة لجمعية الدول الأطراف المراقبة الاستراتيجية وإلى مدير المشروع المسؤول عن الإدارة اليومية للمشروع.

(١) ICC-ASP/6/6Res.1

- ثم إن استقالة مدير المشروع في نهاية أيار/مايو ورحيله بشهرين قبل تسليم المباني يوكدّ تهديدات لجهة جودة الرصد التشغيلي والمالي لمشروع البناء ولكنه لا يعرض لأي خطر إكماله في نطاق الإطار الزمني من حيث إن الأعمال الهيكلية الرئيسية قد أُنجزت بالفعل بينما الأعمال المتصلة بنسيج المبنى وباللمسات الأخيرة عليه شارفت على النهاية.

- Brink Groep، المديرية المساعدة للمشروع بالرصد التشغيلي للأعمال فضلاً عن وضع التنبؤات اللازمة المتعلقة بالميزانية. وتقوم هذه المؤسسة بانتظام، تحت سلطة مدير المشروع، بتقديم تقارير إلى لجنة المراقبة. والشروط والأحكام التي وُضعت بالنظر إلى التفاوت الملحوظ بين مقترحات التعويض المقدمة من مؤسسة Courtys و NEC3 افقة المحكمة على هذه المقترحات أدى بلجنة المراقبة إلى أن تشرع في عقد صفقة ختامية مع مؤسسة Courtys نزاعات تتعلق بترتيبات إنهاء العقد NEC3.

- بيد أن المعلومات التي اعتمدت عليها المحكمة ومؤسسة Courtys لإيجاز الصفقة الختامية ليست قة من حيث مراعاة المصاريف المرتبطة بمعدات الاتصال. وحالما تمت استبانة هذا التفاوت استغنت المحكمة عن الصفقة. بيد أن التخلي عن إجراء صفقة الاحتتام لم تترتب عليه أية تكاليف إضافية NEC3 يوفر الحماية الحقيقية لمصالح العميل.

- ختتام مشروع البناء وبرنامج الانتقال، فإن الموارد البشرية المخصصة لإدارة المشروع يلزم أن تكون في مستوى ما تتطلبه المهام الإدارية اللازمة لتأكيد القرض المتعلق بالعمارة وتصفية المساهمات المسدّدة دفعة واحدة المستحقة للدول الأعضاء والفواتير التي يقدمها الموردون الشركات المنخرطة في البناء وفي برنامج الانتقال، واختتام مشروع البناء والنص على إنهاء العقد. وتحديد الموارد البشرية يجب أن تراعى فيه الفترة الزمنية اللازمة لنقل أرشيف مشروع البناء إلى الأفرق الدائمة التابعة

#### التوصية رقم ٤

المراجع الخارجي بضرورة النص على الموارد اللازمة في ميزانية لإدارة المتابعة الإدارية لمشروع البناء وبرنامج الانتقال لضمان الإتمام الناجح للمشروع بما يخدم المصالح الفضلى للدول الأطراف

- والإدارة الاستراتيجية لمشروع البناء من قبل لجنة المراقبة كان عاملاً حاسماً في نجاح المشروع. فالاجتماعات الشهرية التي كانت تعقدها هذه اللجنة سمحت بالرصد الدقيق للجوانب التشغيلية والميزانية والمالية للأعمال المنجزة. واحتمال "تجاوز الكلفة المالية" للمشروع والذي ينحصر في قيمة تقدر في الطرف ) NEC3 والمناقشات التي

(Courtys) - في المائة من التكلفة المستهدفة -

اعتباره تكلفة أمكن احتواؤها بالنسبة لمشروع بهذا الحجم. وهذا شاهد على الإ

- وخلال دورة حياة البنى التحتية، سيتعين على المحكمة الجنائية الدولية أن تتصدى لقضايا جديدة وحتى استراتيجية خاصة فيما يتعلق بالرسوم الهندسية (التصاميم والمبادئ وخطط المعدات الخاصة بالمباني، ة والأمن وما إلى ذلك) والصيانة الوقائية أو التصحيحية وتمويل رأس المال واستبدال الأصول الإنتاجية. والمسألة التي تُطرح تتعلق بما إذا كانت لجنة المراقبة ينبغي أن تصبح هيئة دائمة أو لا.

- وأخذاً بعين الاعتبار ضرورة ومشروعية إشراك الدول الأطراف في أهم جوانب الإدارة المقبلة للمباني يرى المراجع الخارجي للحسابات - الذي خبر هذه المشاكل على صعيد منظمات دولية أخرى -



أنه يجدر استرعاء الانتباه إلى مخاطر التدخل في الإدارة الممكن أن تتأتى من مثل هذه اللجنة إذا ما استمرت في شكلها الحالي إلى ما لا نهاية له.

- الازدواج في مثل هذه الهيئات يمكن، على غرار لجنة مراجعة الحسابات المقبلة، إناطة المسؤولية بلجنة الميزانية والمالية في مجال تنظيم "هيئات فرعية بالمقر" داخل هيكليتها للوفاء بالحاجة المشار إليها آنفاً. وبغض النظر عن اختيار هذا الحل أو الحل المتمثل في إنشاء لجنة مستقلة لرصد قضايا البنى التحتية، فإن إنشاء وتسيير مثل هذه الهيئة سيتطلب على أية حال الموافقة على مواصفات مفصلة تضمن إمكانية النجاح للجنة كهذه في المستوى الاستراتيجي الملائم. وطبقاً لمعايير الحوكمة السليمة المقبولة عموماً، يجب أن تكون هذه اللجنة على نفس مستوى هيئات الإدارة دون أي تدخل في تسيير الشؤون الإدارية المسؤولة عنها الإدارة التنفيذية التابعة للمحكمة.

- وحالما يتم تسليم المبنى إلى المحكمة، في أيلول/سبتمبر  
تعقد من اجتماعات لتسوية المسائل الإدارية العالقة خلال فترة انتقالية قصيرة وحالما تستقر الأمور يكون عندئذ بوسعها أن تجتمع مرة (أو مرتين على الأكثر) في السنة لكفالة المراقبة العامة لمسائل البنى التحتية.  
التوصية رقم ٥

يوصي المراجع الخارجي بتنظيم انتقال لجنة المراقبة الحالية إلى جهاز يمثل الدول الأطراف تناط به  
ؤولية الإشراف على المسائل الرئيسية، وذلك في إطار المواصفات المفصلة تالياً لأي جانب من  
جوانب الغموض في الحوكمة يلف هيئات الإدارة والإدارة التنفيذية للمحكمة الجنائية الدولية.

## ٢- الأرشيف الحي لمشروع البناء

- Brink " - " ( )  
البناء وبرنامج الانتقال. وأثناء السنة المالية أضيفت الوثائق المطلوبة إلى قاعدة البيانات بما في ذلك  
أهم العقود والرسوم المرتبطة بمشروع البناء. بيد أن المراجع الخارجي لاحظ أن حالات تأخير حصلت في  
تحديث البيانات في الآونة الأخيرة. ولم يُفصل إلا في جزء يسير من المسائل المتخلفة وهناك عدد من  
مفقودة خاصة ما يتعلق منها ببرنامج الانتقال.

- ونتيجة لذلك، هناك فجوات كبيرة في إمكانية تعقب عدد من القرارات. فالقرارات التي اتخذتها  
شقي الأفرق العاملة وسلطات اتخاذ القرارات مع الاستثناء الملحوظ المتمثل في قرارات لجنة المراقبة، ليست  
موثقة بوضوح في محاضر الجلسات الممكن أن يطلع عليها شتي الأشخاص ممن لهم حق النفاذ إلى قاعدة

- وبالرغم من حقيقة عدم اكتمالها، تنطوي قاعدة بيانات ال  
بالموضوع مفيدة ليس فحسب بالنسبة لإدارة مشروع البناء وبرنامج الانتقال ولكن مفيدة أيضاً، وعلى  
وجه الخصوص، بالنسبة للإدارة المقبلة للمباني الدائمة (رسوم تتعلق بالمباني الدائمة والشبكات، على وجه  
الخصوص) وذلك من زاوية أمان وأمن المباني الدائمة في حد ذاتها وإدارة المبنى.

- وعملية نقل قاعدة بيانات الوثائق إلى قلم المحكمة يجب أن تنظم في الوقت ذاته الذي يتم فيه  
تسليم المرافق مما يعني أن الأقسام المعنية التابعة لقلم المحكمة ينبغي أن تتمكن من ملكية محتوياتها إلى  
جانب إدارتها مستخدمة في ذلك البرنامج التعاوني -

## التوصية رقم ٦

أيلول/ سبتمبر  
لبيانات هذه إلى  
جهة الخدمات العامة التابعة لقلم المحكمة (وحدة إدارة المرافق) وتيسير الوصول إلى قاعدة البيانات أمام

## شكر وتقدير

- يود المراجع الخارجي للحسابات أن يشكر جميع من تعامل معهم من العاملين في المحكمة الدولية. ويود أن يشكر مدير مشروع المباني الدائمة وموظفيه خاصة لما كرسوه من وقت لمساعدته على النحو الكفء في عمله ويشكر كذلك مسجّل المحكمة وموظفيه لتعاونهم وجوده ما قدموه له من

ختام الملاحظات المتعلقة بمراجعة الحسابات.

## البيان الأول

## المحكمة الجنائية الدولية

بيان بالموقف المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤  
(بآلاف اليورو)

رقم الملاحظة	٢٠١٤	٢٠١٤	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
<b>الأصول</b>			
<b>أصول متداولة</b>			
٣			
٤			
٥			
٦			
	٧٤٥٠٢	٧١٥٣٣	
<b>مجموع الاصول المتداولة</b>			
<b>أصول غير متداولة</b>			
٧			
٨			
١٠			
	١٧٨٣٦٩	٩١٧٦١	
<b>مجموع الأصول غير المتداولة</b>			
<b>مجموع الأصول</b>			
<b>التزامات</b>			
<b>التزامات متداولة</b>			
٩			
١٠			
١٢			
	٤٦٠٥٧	٦١٧٩٧	
<b>مجموع الالتزامات المتداولة</b>			
<b>التزامات غير متداولة</b>			
٩			
١٠			

رقم الملاحظة	٢٠١٤	٢٠١٤	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
١١			
١٣			
	٥٦٠٢١	١٢٤٥٢٦	
	١١٧٨١٨	١٧٠٥٨٣	
١٤			
١٤			
١٤			
	٤٥٤٧٦	١٢٢٨٨	
	١٦٣٢٩٤	٢٥٢٨٧١	

الملاحظات المصاحبة تشكل جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية هذه.

## البيان الثاني

### المحكمة الجنائية الدولية

بيان بالأداء المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤  
(بآلاف اليورو)

رقم الملاحظة	٢٠١٤	
		الإيرادات
١٥		الاشتراكات المقررة
١٥		التبرعات
١٥		إيرادات الفائدة المصرفية
١٥		
	١٥٩٢٢٠	مجموع الإيرادات
		النفقات
١٦		
١٧		
١٨		
١٩		
٢٠		
٢١		
٢٢		
٢٣		مصرفات متكبدة
	١٢٢٤٠٨	مجموع المصروفات
	٣٦٨١٢	زيادة/ناقص عن الفترة

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## البيان الثالث

## المحكمة الجنائية الدولية

بيان بالتغييرات في صافي الأصول/الممتلكات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٤

(بالآلاف اليورو)

مجموع صافي الأصول/ الممتلكات	صندوق مشروع مجموع المباني الدائمة الصناديق	صندوق رأس الصندوق المال العامل الاحتياطي	الصندوق العام	صندوق رأس الصندوق المال العامل الاحتياطي	صندوق رأس الصندوق المال العامل الاحتياطي
١٧٦٧٣	١٣٣٠	(٥٨٧٩)	٧٥٠٠	٧٤٠٦	٧٣١٦
صافي الأصول/الممتلكات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣					
الرصيد الافتتاحي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على					
صافي الأصول/الممتلكات					
	-	-	-	-	-
قيد الممتلكات والمنشآت والمعدات					
	-	-	-	-	-
قيد الأصول غير الملموسة					
( )	-	-	-	-	( )
شطب التزامات غير مصفاة					
( )	( )	( )	-	-	( )
قيد مصروفات مستحقة					
	-	-	-	-	-
تعديل المصروفات المسبقة الدفع					
( )	-	-	-	-	( )
تعديل الاعتماد الخاص بالإلغاء المبكر لتأخير المقر					
( )	( )	( )	-	-	( )
تسويات الإيرادات					
( )	-	( )	-	-	-
تسويات القرض المقدم من الدولة المضيفة					
( )	-	-	-	-	( )
استبعاد أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا من البيانات المالية					
	-	-	-	-	-
تسوية الأرصدة بين الصناديق					
٢٧٨٠٣	(٣٥٥)	٣١٩٠٨	-	-	(٣٧٥٠)
بمجموع التغييرات المقيدة لصافي الأصول/الممتلكات					
٤٥٤٧٦	٩٧٥	٢٦٠٢٩	٧٥٠٠	٧٤٠٦	٣٥٦٦
الرصيد الافتتاحي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١					
كانون الثاني/يناير ٢٠١٤					
الحركة في صافي الأصول/الممتلكات في عام ٢٠١٤					
	-	-	-	-	-
ض/(العجز)					
	-	-	-	-	( )
تحويل إلى صندوق مشروع المباني الدائمة					
٣٦٨١٢	٤١	٣٩٣٢٧	-	-	(٢٥٥٦)
بمجموع الحركات أثناء العام					
٨٢٢٨٨	١٠١٦	٦٥٣٥٦	٧٥٠٠	٧٤٠٦	١٠١٠
مجموع صافي الأصول/الممتلكات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر					
٢٠١٤					

الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## البيان الرابع

المحكمة الجنائية الدولية  
بيان التدفق النقدي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤  
(بآلاف اليورو)

رقم الملاحظة ٢٠١٤	
( )	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فائض/عجز عن الفترة (البيان الثاني) اختلافات في القطع الأجنبي لم تتحقق
( )	مصرفات الفائدة زيادة/نقص في حسابات مستحقة القبض من معاملات القطع الأجنبي زيادة/نقص في حسابات أخرى مستحقة القبض ( ) /نقص في مدفوعات مسبقة وأصول متداولة أخرى زيادة/نقص في حق الاسترداد زيادة/نقص في حسابات مستحقة الدفع زيادة/نقص في التزامات استحقاقات الموظفين زيادة/نقص في إيرادات مؤجلة ومصرفات مستحقة زيادة/نقص في
( )	
١٠ ٣٧٢	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية من الاستثمار
( )	شراء ممتلكات ومنشآت ومعدات
( )	شراء أصول غير ملموسة
(٧٧ ٢٠٨)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة ا
	التدفقات النقدية من الأنشطة المالية
( )	إيصالات من قرض الدولة المضيفة
٦٤ ٥٨٨	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المالية
( )	صافي الزيادة/نقص في النقدية والمكافآت النقدية
3	النقدية والمكافآت النقدية في بداية الفترة المالية
٥٦ ٦٩٣	النقدية والمكافآت النقدية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر (البيان الأول)

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## البيان الخامس

## المحكمة الجنائية الدولية

بيان يتعلق بمقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر

٢٠١٤

(بآلاف اليورو)

الميزانج الرئيسي	الاعتمادات التي نمت الموافقة عليها	نطبق صندوق الطوارئ	الميزانية النهائية	المصرفات المحملة على الصندوق العام	المصرفات المحملة على صندوق الطوارئ المصرفات	فائض/عجز الصندوق العام	فائض/عجز صندوق الطوارئ (العجز)	بمجموع الفائض/ صندوق الطوارئ (العجز)
	الثاني	الثالث = الثاني	السادس = الرابع	الثامن = الثاني				
الهيئة القضائية								
أمانة جمعية الدول الأطراف	-			-				
المباني الدائمة	-			-				
أمانة الصندوق الاستثماري للضحايا	-			-				
مكتب مشروع المباني	-			-				
آلية الرقابة المستقلة	-			-				
المجموع	١٢١٦٥٦	٣٨١٥	١٢٥٤٧١	١١٧٤١٦	٢٣٥٤	١١٩٧٧٠	٤٢٤٠	١٤٦١
								٥٧٠١

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## ملاحظات ملحقة بالبيانات المالية

## ١ - المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها

## - الكيان المبلغ

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في  
/ دولة مشاركة في "

المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية" النظام الأساسي. والمحكمة مؤسسة قضائية دائمة مستقلة لها السلطة  
لممارسة اختصاصاتها على مرتكبي أشد الجرائم خطورة التي تثير القلق الدولي (الإبادة الجماعية، الجرائم  
ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان بعد تعريفها رسمياً). وتتكون المحكمة من أربعة أجهزة هي:  
هيئة الرئاسة والدوائر (المؤلفة من شعبة الاستئناف، والشعبة الابتدائية، والشعبة التمهيدية)، ومكتب  
دعوى العام، وقلم المحكمة. وتسترشد أجهزة المحكمة عند القيام بمهامها بالإطار المبين في نظام روما  
الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وغيرهما من الصكوك ذات الصلة.

من نظام روما الأساسي في لاهاي بهولندا. وأنشأت المحكمة أ خمسة  
وجود ميداني واحد لتمكينها من أداء عملياتها الميدانية. وتعمل هذه المكاتب في أوغندا،  
وجمهورية الكونغو الديمقراطية ( )، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومنذ كانون الأول/ديسمبر ، في  
يداني في ك

## - الميزانية البرنامجية

لأغراض الفترة المالية ، تم تقسيم الاعتمادات إلى ثمانية برامج رئيسية: الهيئة القضائية (هيئة الرئاسة  
والدوائر)، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، وأمانة جمعية الدول الأطراف (" " ) والمباني المؤقتة،  
مانة الصندوق الاستئماني للضحايا، ومكتب مشروع المباني الدائمة، وآلية الرقابة المستقلة. وفيما يلي  
تشكيل كل برنامج من البرامج الرئيسية للمحكمة ودوره والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها:

## (أ) هيئة الرئاسة

- ' ، تتكون هيئة الرئاسة من رئيس المحكمة والنائبين الأول والثاني
- ' ، الإدارة السليمة للمحكمة باستخدام أساليب الإشراف الإداري والتنسيق
- ' ، ودعم سير الإجراءات بطريقة منصفة وشفافة وفعالة وأداء جميع الوظائف  
القضائية الخاصة التي تكلف بها هيئة الرئاسة؛
- ' ، نطاق الفهم والدعم على الصعيد الع  
بتمثيل المحكمة في المحافل الدولية.

## (ب) الدوائر

- ' ، تتكون الدوائر من شعبة الاستئناف والشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية: وتتكون  
شعبة الاستئناف من رئيس المحكمة وأربعة قضاة آخرين؛ وتتكون الشعبة الابتدائية

نھ

’ ، سير الإجراءات بطريقة منصفة وفعالة وشفافة حقوق جميع الأطراف.

(ج) مكتب المدعي العام

’ ، يعمل بصفة مستقلة بوصفه جهازاً منفصلاً من أجهزة المحكمة، مسؤول عن التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمحكمة ع  
’ ، الجهود الوطنية والتعاون الدولي لمنع الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية

’ ، بشأن مبادئ وأغراض نظام روما الأساسي.

(د) قلم المحكمة

’ ، خدمات الدعم القضائية والإدارية التي تتسم بالكفاءة إلى هيئة الرئاسة والدوائر ومكتب المدعي العام والدفاع والضحايا والشهود؛

’ ، الآليات اللازمة لمساعدة الضحايا والشهود والدفاع وحماية حقوقهم.

(هـ) أمانة جمعية الدول الأطراف

أنشأت جمعية الدول الأطراف بـ ICC-ASP/2/Res.3 ي اتخذته في أيلول/سبتمبر أمانة جمعية الدول الأطراف (الأمانة) على أن تبدأ عملياً في كانون الثاني/يناير . وتختص الأمانة بتزويد الجمعية ومكتبها ولجنة وثائق التفويض ولجنة الميزانية والمالية والفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، وكذلك، بناء على قرار صريح من الجمعية، أي هيئة فرعية تنشئها الجمعية، بخدمات موضوعية ومساعدة إدارية وتقنية مستقلة.

’ ، لتنظيم مؤتمرات الجمعية واجتماعات هيئاتها الفرعية بما فيها المكتب ولجنة الميزانية

’ ، بما في ذلك المكتب والهيئات الفرعية، في جميع الموضوعات المتصلة بأعمالها، مع التشديد بصفة خاصة على فعالية الجداول الزمنية وإجراء الاجتماعات والمشاورات وفقاً للإجراءات الصحيحة؛

’ ، وتمكين الجمعية وهيئاتها الفرعية من تنفيذ ولايتها بفعالية وذلك بتزويدها بنوعية يالية من خدمات ودعم الأمانة، بما في ذلك خدمات الأمانة التقنية.

(و) المباني المؤقتة

موافاة الجهات المعنية بلمحة عامة عن الموارد اللازمة للمحكمة لتوفير المباني المؤقتة.

(ز) أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

تتولى أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا وتقديم الدعم الإداري لمجلس إدارة الصندوق واجتماعات المجلس وهي تخضع للسلطة الكاملة للمجلس. وقد أنشأت الجمعية الصندوق الاستئماني للضحايا بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6. ASP/4/Res.3 اعتمدت الجمعية لائحة الصندوق الاستئماني للضحايا التي تنص على أن الصندوق الاستئماني يشكل كياناً مبلّغاً منفصلاً. ويقع التبليغ بالإيرادات من الاشتراكات المقررة



ومصاريف أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا في بيان الأداء المالي للصندوق الاستئماني للضحايا. وللاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن الصندوق الاستئماني للضحايا يُرجى الرجوع إلى البيانات المالية للصندوق لعام .

(ح) مكتب مشروع المباني الدائمة

في المرفقين الرابع والخامس من القرار ICC-ASP/6/Res.1، قررت جمعية الدول الأطراف إنشاء مكتب مدير مشروع المباني الدائمة في الميزانية البرنامجية السنوية المقتر التكاليف المتصلة بالموظفين والتكاليف التشغيلية الأخرى المتعلقة بمشروع المباني الدائمة. ويعمل مكتب مدير المشروع تحت السلطة الكاملة لجمعية الدول الأطراف ويقدم تقاريره مباشرة إليها .

‘ آية الرقابة المستقلة

أنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها ICC-ASP/8/Res.1 آلية الرقابة المستقلة بوصفها برنامجاً رئيسياً من برامج . شارك آلية الرقابة المستقلة في الموقع الذي يشغله مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بمقر المحكمة في لاهاي (دون أن تكون جزءاً من هذا المكتب تابعة له). وتختص آلية الرقابة المستقلة، على النحو المتوخى في الفقرة نظام روما الأساسي، بالتفتيش والتقييم والتحقيق في شؤون المحكمة.

- الإعفاء من الضرائب

طبقاً ‘ لاتفاق المقر المبرم بين مملكة هولندا والمحكمة الجنائية الدولية وبوجه أخص المادة الاتفاق و ‘ الاتفاق المتعلق بامتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية وبالأخص المادة الاتفاق تعفى المحكمة من كافة الضرائب المباشرة بعد الرسوم التي تستوجبها خدمات المنافع العامة. ثل فيما يتعلق بما تستورده أو تصدره من البنود المسخرة لاستخدامها الرسمي.

## ٢- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية

أساس الإعداد

- تعد البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف في دورتها الأولى في أيلول/سبتمبر والتعديلات التي أدخلت عليهما. وقد أعدت البيانات المالية للمحكمة على أساس الاستحقاق امثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشكل هذه الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من البيانات الما .

- وهذه هي أول مجموعة من البيانات المالية التي يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واعتماد هذه المعايير تطلب إدخال تغييرات على السياسات المحاسبية التي توختها المحكمة في السابق. ويشمل أمر كهذا اعتماد سياسات محاسبية جديدة تمخضت عن تغييرات أدخلت على الأصول والالتزامات المقيدة في بيان الوضع المالي. وطبقاً لذلك أعيد تبيان بيان الوضع المالي الأخير المؤرخ كانون الأول/ديسمبر وترد التغييرات الناجمة عن ذلك في البيان المتعلق بالتغييرات في صافي / ( لث) وفي الملاحظة رقم . وبيان الوضع المالي المنقح المؤرخ

الأول/ديسمبر يشار إليه في هذه البيانات المالية باعتباره الرصيد الافتتاحي المكرر. والأثر الصافي للتغييرات نتيجة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في بيان الوضع المالي قوامه زيادة في صافي / يورو في كانون الثاني/يناير ،

- الفترة المالية: الفترة المالية هي سنة تقويمية واحدة.
- أساس التكاليف التاريخية: تعد الحسابات على أساس التكاليف التاريخية للمحاسبة.

#### التغييرات في السياسات المحاسبية والاعتمادات الانتقالية

- إن التغييرات في السياسة المحاسبية الناجمة عن الانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مجال تقييد الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات على أساس الاستحقاق الكامل وارد شرحها في الملاحظة رقم 1،

- وطبقاً لما هو مسموح به عند اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأول مرة، فإن الحكم الانتقالي المخوّل بمقتضى المعيار الأول من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعنوانه عرض البيانات المالية قد طُبّق ومفاده أن المعلومات المقارنة عن السنة الماضية ليست واردة في بيان الأداء المالي والتدفقات

#### عملة الحسابات ومعاملة التقلبات في سعر الصرف

- تُعرض حسابات المنظمة باليورو الذي هو عملتها الوظيفية.
- والأرصدة من العملات الأجنبية تحوّل إلى العملة الوظيفية باستخدام سعر الصرف التشغيلي في الأمم المتحدة الساري في تاريخ التحويل. وتسجل المكاسب والخسائر المحققة نتيجة تسوية هذه التحويلات وعن الترجمة التي تتم في نهاية السنة لأسعار صرف الأصول النقدية والالتزامات المعبر عنها بالعملات الأجنبية يجري تقييدها في بيان الأداء المالي.

- والأصول غير النقدية والبنود التي تقاس بالاستناد إلى التكلفة التاريخية للعملات الأجنبية تتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التحويل ولا يعاد ترجمتها في تاريخ التبليغ.

#### استخدام التقديرات والأحكام

- إن إعداد البيانات المالية طبقاً لمقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تقتضي من الإدارة إصدار أحكام وتقديرات وفرضيات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية والمقايير المبلغ عنها من الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات. والتقديرات وما يقترن بها من افتراضات تقوم على أساس ما شئى يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف السائدة والمعلومات المتاحة في تاريخ إعداد البيانات الختامية التي تشكل نتائجها الأساس لإصدار الأحكام حول قيم الأصول والخصوم التي لا يسهل استنباطها من مصادر أخرى. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

- ات وما تنطوي عليه من الافتراضات تكون محل استعراض على أساس متواصل. ويتم قيد التنقيحات المدخلة على التقديرات الحسابية للفترة التي ينقح فيها التقدير وفي أي فترة مقبلة تأثرت.

- والأحكام التي تصدرها الإدارة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي لها أثر ملحوظ على البيانات المالية والتقديرات التي تنطوي على مخاطر التسوية المادية في السنة التالية على نحو ما :

( ) الاعتمادات التي تقوم المحكمة بتقييدها نتيجة لقضايا رفعت ضد المحكمة الجنائية حيث من

بشكل موثوق به. والاعتماد المخصص يستند إلى المشورة القانونية المهنية والاعتبارات التي تتبناها الإدارة وأساسها أن من غير المحتمل حدوث المزيد من الخسائر المهمة؛

( ) وتواصل المحكمة استخدام بعض المعدات والأصول غير المادية التي ومعدلات الاستهلاك وهبوط القيمة حددت أصلاً بما يتفق مع أفضل تغييرات في العمر

الإنتاجي لهذه المعدات والأصول غير الملموسة. وتعتقد الإدارة أن هذا الأمر مناسب حيث إن المعتقد التوقف عما قريب عن استخدام هذه الأصول؛

(ج) اعتماد يخص الديون المشكوك في تحصيلها ومقيد فيما يخص المبالغ المستحقة الدفع من أشخاص متهمين معينين كانت المحكمة قد قدمت إليهم سلفات استناداً إلى قرار قضائي صادر لتغطية تكاليف التمثيل القانوني. واستعادة هذه السلفة معتبرة في حكم غير المؤكد؛

( ) والقيمة العادلة للقرض المقدم من الدو مقبلة باستخدام سعر الفائدة الفعلي. وستقوم الدولة المضيفة بتخفيض مبلغ القرض الواجب في المائة من الفارق بين القرض المستهلك ومقدار الكامل للقرض لن يستخدم برمته بالاستناد إلى الفارق بين القيمة الجمالية للمشروع ومبلغ القرض وأخذاً في الاعتبار كذلك المبلغ الجملي التقديري للمدفوعات المسددة دفعة واحدة. والتكاليف الموحدة للانتقال والبناء مقدرة أن تبقى في حدود الميزانية التي تمت الموافقة عليها

#### النقدية والنقدية المكافئة

- يُحتفظ بالنقدية والنقدية المكافئة بقيمة اسمية وهي تشمل النقد المتاح والأموال الموجودة في الحسابات الجارية والحسابات المصرفية التي عليها فائدة والإيداعات لأجل التي لا يتجاوز موعد استحقاقها

#### الصكوك المالية

- تقوم المحكمة بتصنيف ما لها من صكوك مالية باعتبارها أصولاً مستحقة القبض والتزامات مالية أخرى. وتتألف الأصول المالية بالأساس من إيداعات مصرفية قصيرة الأجل وحسابات مستحقة الدفع وتتألف الالتزامات المالية من قرض طويل الأجل لبناء المباني ( - )

- وجميع الصكوك المالية يرد بداية قيدها في بيان الوضع المالي بقيمتها العادلة زائداً تكاليف المعاملة. وفي وقت لاحق تقاس بكلفة الاستهلاك باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. ومقدار التكلفة التاريخي للمبالغ المستحقة الدفع التي تخضع لشروط الائتمان العادية يقارب القيمة العادلة للمعاملة.

#### المخاطر المالية

- قامت المحكمة بإرساء سياسات حذرة لإدارة المخاطر وإجراءات تتفق مع النظام المالي والقواعد المالية. وتعتمد المحكمة إلى توظيف استثمارات قصيرة الأجل للأموال التي لا تحتاجها بالذات الفورية. وتتولى شركة Allianz Nederland Levensverzekering N.V. للقضاة وإدارته واستثمار أمواله. والمحكمة معرضة للمخاطر المالية بحكم اضطلاعها بمعاملات عادية، مثل مخاطر الأسواق (أسعار العملات الأجنبية وسعر الفائدة) والمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة.

- مخاطر العملة: هذه المخاطر مأتاها أن القيمة العادلة أو المقبلة للتدفقات النقدية لصك من الصكوك المالية ستتقلب بسبب التغييرات التي تطرأ على أسعار صرف القطع الأجنبي. والمحكمة معرضة لمخاطر العملات من خلال التعامل في العملات الأجنبية ذي الصلة بالعمليات الميدانية التي تقوم بها في الأغلب.

- مخاطر سعر الصرف: تتمثل هذه المخاطر في أن القيمة العادلة أو المقبلة النقدية لصك مالي بعينه تشهد تقلبات بحكم تغيرات أسعار الفائدة في الأسواق. ولا تقوم المحكمة بإيداع أموالها إلا في حسابات بفائدة محددة الأجل، وعلى هذا ليس هناك خطر التعرض الجدي لتقلبات أسعار الصرف.

والقرض الذي قدمته الدولة المضيفة ينطوي على سعر فائدة ثابت ولا يعرض المحكمة لمخاطر تغير أسعار الصرف.

- المخاطر الائتمانية: هو الخطر المتمثل فيما يتسبب فيه طرف في صك مالي من خسارة مالية للطرف الآخر بسبب عدم أداء الالتزامات. والمحكمة معرضة للمخاطر الائتمانية من خلال المبالغ المستحقة الدفع المقدمة من الدول الأطراف والسلفات على الاعتمادات بالاستناد إلى القرارات القضائية الصادرة لتغطية التمثيل القانوني للمتهمين الذين لا يعتبرون معوزين ولهم أموال مودعة في المصارف. وتتوخى المحكمة سياسات تحد من خطر هذا التعرض الذي مصدره أية مؤسسة مالية كانت.

- مخاطر السيولة: تنشأ مخاطر السيولة هذه من التمويل العام الذي تقوم به المحكمة لأنشطتها. وتحتفظ المحكمة بأصول سائلة قصيرة الأجل لكفالة استمرارية عملياتها وتحتفظ بصندوق رأسمال عامل أنشئ ليكفل وجود رأس المال للمحكمة لمواجهة مشاكل السيولة القصيرة الأجل رهناً بتلقيها الاشتراكات.

#### المبالغ المستحقة القبض

- تسجل المبالغ المستحقة القبض والسلفات بداية بقيمتها الاسمية. واحتمالات عدم قابلية استرداد مبالغ واردة بالنسبة للمبالغ المستحقة القبض والسلفات عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الأصول هبطت قيمتها وتسجل الخسائر الناجمة عن هبوط القيمة في بيان الأداء المالي.

#### المدفوعات المسبقة وغيرها من الأصول المتداولة

- الفوائد المستحقة على الحسابات المصرفية والإيداعات. وتشمل المدفوعات المسبقة المنح التعليمية والمدفوعات لقاء صيانة البرمجيات التي تقيد على أساس أنها مصروفات في الفترة اللاحقة المشمولة بتقرير. وبيان الوضع المالي يُظهر الدفع المسبق على أنه ذلك الجزء من السلف على المنحة التعليمية المفترض أنها تتصل بباقي السنة الدراسية في التاريخ اللاحق للبيان المالي. وتقيد المصاريف بانتظام على مدار السنة الدراسية وتحمل على حساب الميزانية. ويستبقى كامل مبلغ السلفة في الحسابات المستحقة القبض لموظفي ومسؤولي المحكمة لغاية الإتيان بالدليل اللازم للاستحقاق.

#### الممتلكات والمنشآت والمعدات

- تمثل الممتلكات والمنشآت والمعدات أصولاً ملموسة تسخر لتوفير الخدمات أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية.

- وبنود الممتلكات والمنشآت والمعدات تقاس بمقدار تكلفتها مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم والخسائر الناجمة عن هبوط القيمة.

- وتُحدد تكلفة الأصل ذاتي المنشأ باستخدام المبادئ نفسها التي تستخدم في حالة الأصل الممتلك. ولا يُدرج في تكلفة الأصول أي مبلغ غير عادي من التلف اللاحق بالمواد والعمالة أو غيرهما من ذاتي المنشأ. ولا تُسجل تكاليف الاقتراض باعتبارها عنصراً من عناصر تكاليف الممتلكات والمنشآت والمعدات.

- والتكاليف المرصدة باعتبارها جزءاً من الأصل المتمثل في المباني الدائمة قيد الإنشاء تشمل رسوم إدارة المشروع ورسوم الهندسة المعمارية والرسوم القانونية والخبراء ورسوم تصاريح العمالة المباشرة والتكاليف المادية.

- واستناداً إلى العقد المؤرخ آذار/مارس المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة، وهو العقد القاضي بتأجير قطعة أرض مقرون بحقوق إقامة مبان ومنشآت وعقار معد ل

مقابل. وعقد الإيجار هذا يمكن إنشاؤه باتفاق متبادل في نهاية ولاية المحكمة أو بقرار صادر عن الجمعية. وتُسجل قطعة الأرض باعتبارها أصلاً من أصول المحكمة.

- والتكاليف المتصلة باستبدال جزء من بند الممتلكات والمنشآت والمعدات تسجل الدفترية للبند إذا كان هناك احتمال أن المنافع الاقتصادية المقبلة المحسدة في ذلك الجزء ستذهب إلى المحكمة ويمكن قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. وتكاليف الخدمات اليومية المسداة للممتلكات والمنشآت

- الاستهلاك في صورة فائض/عجز على أساس خط مستقيم على مدى الحياة الإنتاجية التقديرية لكل جزء من الممتلكات أو المنشآت أو المعدات. ولا تخضع قطعة الأرض لهبوط القيمة.

- وفيما يلي تقدير لمدة الحياة الإنتاجية:

السيارات	٤ إلى ٦ سنوات
معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٣,٥ إلى ٥ سنوات
الأثاث واللوازم	٧-١٠ سنوات
أصول أخرى	٥ إلى ٢٠ سنة

- يعاد تقييم طرائق الاستهلاك ومدد حياة الإنتاجية عند تاريخ تقديم التقرير.

#### الإيجارات

- تصنف عقود الإيجار التي تُبرم في المكاتب الميدانية أو في المقر باعتبارها إيجارات مدفوعات الإيجار في بيان الأداء المالي باعتبارها مصاريف بالاستناد إلى خط الأساس المستقيم على مدى فترة الإيجار.

#### الأصول غير الملموسة

- تتألف الأصول غير الملموسة أساساً من البرامج الحاسوبية والرخص. ويرد بيانها بحساب الكلفة تشغيل برامج معينة وتُطرح منها الخسائر المتصلة بالاستهلاك وفقد القيمة. وتستهلك هذه الأصول باستخدام طريقة القسط الثابت استناداً إلى الحياة الإنتاجية المتوقعة التي قوامها خمس سنوات أو على مدى فترة صلاحية الرخصة.

#### فقد قيمة الأصول غير المولدة للتقديرية

- لأصول التي تمتلكها المحكمة عادة ما تكون أصولاً لا تمتلك لتوليد عوائد تجارية ولذلك فهي أصول غير مولدة للتقديرية.

- يمثل فقد القيمة خسارة على صعيد الفوائد الاقتصادية المرتقبة أو الخدمة المحتملة التي يحتوي من الفوائد الاقتصادية اللاحقة أو الخدمة

- ويعتبر الأصل فاقداً للقيمة إذا كانت القيمة الدفترية للأصل تفوق قيمة الخدمة القابلة للاسترداد. وقيمة الخدمة القابلة للاسترداد هي القيمة الأعلى للأصول مطروحاً منها

- والقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع تمثل سعر العطاء في السوق أو سعر البيع في اتفاق بيع على أساس العطاءات ضمن معاملة على أساس غير تجاري.

- باستخدام نهج تكلفة استبدال الأصل بعد استهلاكه وطريقة حساب تكلفة الاستعادة أو نهج وحدات

- والخسارة بسبب فقد القيمة تقيّد في صافي الفائض/العجز. وحالما يُسجل فقد للقيمة يتم تسوية جانب الاستهلاك في الأصل في الفترات المقبلة من أجل تخصيص القيمة الدفترية المنقحة للأصل مطروحاً منها القيمة المتبقية (إن كانت هناك قيمة) على أساس منهجي طوال فترة الأصل المتبقية من حياته الإنتاجية.

- وستقوم المحكمة في كل فترة مشمولة بالتقرير بتقييم ما إذا كان هناك ما يدل على أن الخسارة الناجمة عن فقد القيمة التي سُجّلت في فترة سابقة لم تعد قائمة أو تناقصت. فإن كان هذا هو الحال، تتم الزيادة في القيمة الدفترية للأصل إلى الحد الذي يمثل مبلغ الخدمة القابلة للاسترداد ولكن على نحو لا يتجاوز المبلغ الذي عنده يُرحل الأصل فيما لم يُسجل فقد القيمة بالدرجة الأولى. وتلك الـ عكس الخسارة بسبب فقد القيمة التي يتم تسجيلها في صافي الفائض/العجز.

حق الاسترداد

- تقيّد المحكمة حق ما يمكن استرداده بموجب بوليصة التأمين لدى Allianz NV

للقضاة. والقيمة العادلة للحق فيما يسترد تقدر بأنها القيمة الرهنة للالتزام ذي الصلة.

الحسابات المستحقة الدفع

- تقيّد الحسابات المستحقة الدفع بداية بقيمتها الاسمية، التي تقدر على النحو الأفضل المبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ الإبلاغ. واستناداً إلى مبدأ المحاسبة القائمة على أساس الاستحقاق فإن جميع الفواتير المؤرخة قبل يوم كانون الأول/ديسمبر وأدخلت في الدفتر في النظام المحاسبي لعام

الإيرادات المؤجلة والمصاريف المتراكمة

- تشمل الإيرادات المؤجلة المساهمات المعلن عن تقديمها خلال الفترات المالية المقبلة وغير ذلك من الإيرادات المتلقاة لكنها لم تُكتسب بعد.

- وتقيّد المصاريف المتراكمة فيما يخص السلع والخدمات المسداة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير والتي لم تتلق الفواتير المتعلقة بها.

عمليات الكشف عن الأطراف صاحبة علاقة

- ستقوم المحكمة بالكشف عن الأطراف صاحبة علاقة تكون لها قدرة على ممارسة السيطرة أو التأثير الكبير على المحكمة من خلال اتخاذ قرارات مالية أو تشغيلية أو أنها ستقوم بالكشف عما إذا كان طرف صاحب علاقة والمحكمة يخضعان لسيطرة مشتركة. والمعاملات التي تندرج في نطاق علاقة عادية لمورد أو عميل/متلق بأحكام وشروط ليست أفضل ولا أسوأ من الشروط التي تتم في كنف الاستقلالية وفي نفس الظروف بين المحكمة والأطراف التابعين لها لا تعتبر أنها معاملات طرف له علاقة ولذلك لن يتم الكشف عنها. والمحكمة والصندوق الاستثماري للضحايا طرفان ذوي علاقة حيث إنهما يخضعان للسيطرة المشتركة للجمعية.

- والموظفون الإداريون الرئيسيون التابعون للمحكمة هم الرئيس ومدير ديوانه والمسجّل والنائب شطة التي تقوم

بها المحكمة والتحكم فيها والتأثير في توجيهها الاستراتيجي. والأتعاب والمزايا التي يحظى بها الموظفون

الإداريون الرئيسيون تعتبر معاملة طرف ذي علاقة. بالإضافة إلى ذلك ستقوم المحكمة بالكشف عن أي معاملات محددة تتم مع الموظفين الإداريين الرئيسيين وأف .

#### الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين

- إن المصاريف ذات الصلة باستحقاقات الموظفين وما يقابلها من التزامات تُسجل باعتبارها خدمات تُسدى إلى الموظفين. وتصنف استحقاقات الموظفين على أساس أنها استحقاقات قصيرة الأجل واستحقاقات فترة ما بعد الخدمة واستحقاقات أخرى طويلة الأجل أو الاستحقاقات المتصلة بانتهاء

- *الاستحقاقات القصيرة الأجل* فهي واجبة التسوية في حدود الأشهر الاثني عشر التي تلي الخدمة المقدمة وتشمل المرتبات وشتى البدلات والإجازة المرضية المدفوعة الأجر والإجازة السنوية. اقات الموظفين القصيرة الأجل تُقيد باعتبارها مصاريف واستحقاقات لقاء خدمات مقدمة. والاستحقاقات التي تُكتسب والتي لم تُسد بعد تُسجل على أساس أنها مصاريف في الفترة التي ترتبط بها ويتم التبليغ عنها في بيان الوضع المالي باعتبارها استحقاقات أو اعتمادات.

- *يُد الإجازة السنوية* باعتبارها مصروفاً من حيث إن الموظفين يُسدون خدمات تزيد أهليتهم للغياب القابل للتعويض مستقبلاً. وبما أن جزءاً من الإجازة السنوية يصبح واجب التسوية في فترة تجاوزت الاثني عشر شهراً تجري تقييمات دورية لتحديد ما إذا كانت القيمة القصيرة الأجل للنقد فيما يخص هذا الاستحقاق هي قيمة مادية وما إذا كان ينبغي تسجيلها باعتبارها استحقاقاً آخر طويل الأجل.

- واستحقاقات فترة ما بعد الخدمة تشمل استحقاقات المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة.

- *الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة*: وفقاً لمقرر جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/1/Decision 3 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة /

الأول/ديسمبر أصبحت المحكمة الدولية منظمة عضواً في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية انون الثاني/يناير . ويوفر الصندوق لموظفي المحكمة

استحقاقات المعاش التقاعدي والوفاء والعجز وغير ذلك من الاستحقاقات الآيلة إلى موظفي المحكمة. والصندوق عبارة عن خطة تتعدد الجهات القائمة بتمويله. وبما أنه لا وجود لأساس متسق وموثوق به للالتزام بمخصص، فإن أصول وكلفة مخطط الصندوق بالنسبة لآحاد المنظمات المشاركة في هذه الخطة والمساهمات المسددة للصندوق تُحسب كما لو كانت مخططاً محدد المساهمات. والالتزامات المتعلقة بالمساهمات التي تُسد لمخططات المعاش تقيد باعتبارها مصروفاً في بيان الأداء المالي حال تكبد ذلك المص .

- *صندوق المعاشات التقاعدية للقضاة*. هذا النظام نظام مزايا محدد يوفر لأعضائه المزايا التالي ذكرها: معاشاً تقاعدياً محدداً للقضاة الذين يتمون ولاية قوامها تسع سنوات (أو ما يتناسب مع ذلك إذا لم يتم فترة ولاية السنوات التسع) ومعاشاً يبلغ % من المعاش التقاعدي للزوج الباقي على قيد الحياة، سنة أو أقل. وخلال دورتها الحادية عشرة المعقودة في

الفترة من إلى /

Allianz.NL لـ

من طرف الجمعية أثناء دورتها الخامسة (انظر ICC-ASP/5/23، الصفحة .)

Allianz لإدارة نظام المعاشات التقاعدية للقضاة وبدأ سريان العقد بين المحكمة وشركة Allianz في الأول/ديسمبر ،

- *التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة*. تقوم مجموعة Vanbreda الدولية بإدارة مخطط التأمين الصحي الجماعي التابع للمحكمة. ومخطط التأمين الصحي الجماعي هذا متاح أيضاً للموظفين بعد تقاعدهم. وتوفر المحكمة إعانة بخصوص القسط الذي يدفعه المتقاع في المائة. والتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة مخطط محدد الاستحقاقات.

- وتستخدم، بالنسبة للمخططات المحددة الاستحقاقات، طريقة وحدة الاعتماد المسقط لقياس الالتزامات والتكاليف. وتُستند استحقاقات لقاء فترات الخدمة بموجب صيغة الاستحقاق التي يخطط. والقيمة الراهنة للالتزام محدد مرتب على استحقاق هي القيمة الراهنة للمدفوعات المقبلة المتوقعة المطلوبة لتسوية التزام ناجم عن خدمة أداها موظف في الفترة الراهنة وفي الفترات السابقة. والقيمة الحالية للالتزامات المحددة المترتبة على استحقاق تُحسب باستخدام افتراضات اكتوارية مقارنة مجردة من الانحياز.

- وتُسجل الأرباح والخسائر الاكتوارية باستخدام منهجية الرواق. والجزء من الأرباح والخسائر الاكتوارية الواجب تسجيلها بالنسبة لكل مخطط محدد الاستحقاقات تتمثل في الفائض الواقع خارج "رواق" أ في المائة لآخر تاريخ إبلاغ، مقسوماً على المتوسط المتوقع للحياة العملية المتبقية للموظفين المشاركين في ذلك المخطط. والجزء المحدد من الخسائر والأرباح الاكتوارية المتراكمة الصافية الواجب تسجيلها هي تلك التي تتجاوز في المائة من القيمة الحالية للالتزام المترتب على الاستحقاق المحدد.

- *مستحقات أخرى طويلة الأجل لفائدة الموظفين* وهي تشمل المستحقات المترتبة على انتهاء الخدمة (بما في ذلك منحة الإعادة إلى الوطن وبدل النقل إلى مكان عمل آخر والسفر والشحن والتأمين على الأمتعة الشخصية) وإجازة زيارة الوطن وزيارة الأثر. وثمة استحقاقات أخرى طويلة الأجل تقدر باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة المسقطه وتقيّد الأرباح والخسائر الاكتوارية بالكامل في الفترة التي تحدث فيها ضمن بيان الأداء المالي.

- *تعلقة بفترة ما بعد الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل* يقوم بحسابها اكتواريون مستقلون.

- *استحقاقات إنهاء الخدمة* وهي استحقاقات تُسدد نتيجة لقرار تتخذه المحكمة لإنهاء خدمة موظف من الموظفين قبل تاريخ تقاعده العادي. واستحقاقات إنهاء الخدمة تقيّد بوصفها التزاماً ومصروفاً عندما يتأكد أن عقد عمل موظف من الموظفين سيتم إنهاؤه بسبب عملية إعادة الهيكلة.

#### *القرض المقدم من الدولة المضيفة*

- *يقيّد بدايةً القرض الوارد وصفه في الملاحظة ( )* الأولى تتمثل في قيمة حالية صافية لتدفقات نقدية مقبلة باستخدام سعر الفائدة السائد. و يقيّد القرض، لاحقاً، بحسب تكلفته بعد الاستهلاك باستخدام سعر الفائدة السائد.

#### *المخصصات والخصوم الاحتمالية*

- يتم قيد المخصصات حين يكون على المحكمة التزام قانوني رهنأً أو التزام ضمني نتيجة لأحداث ويكون محتماً حدوث تدفق خارجي للموارد تتطلبه تسوية التزام، ويمكن أن يقدر مبلغه بصورة موثوقة. ومبلغ المخصص يتمثل في أفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية التزام رهن في تاريخ إعداد التقرير. ويخفف هذا التقرير حين يكون تأثير القيمة النقدية بمرور الزمن تأثيراً م . يتم الإفراج عن المخصصات لمواجهة مصروفات كهذه إلا فيما يخص المخصصات التي جرى قيدها وقت إسنادها. فإن لم يعد التدفق الخارجي للاستحقاقات من أجل الوفاء بالتزامات معينة مرجحاً يعاد المخصص.

- *الخصم الاحتمالي* هو التزام ممكن ينشأ عن أحداث ماضية ويتم تأكيد وجوده بحدوث أو عدم حدوث واقعة غير مؤكدة لا تملك المحكمة التحكم فيها بصورة كلية والالتزام الرهن ربما لا يسفر عن تدفق



خارجي موارد/خدمات اقتصادية أو يتعذر قياس مبلغ الالتزام بما يكفي من الموثوقية. والخصوم الاحتمالية إن وجدت يعلن عنها في الملاحظات الم

الإيرادات المتأتية من معاملات غير تبادلية

- الاشتراكات المقررة: تقيّد الإيرادات حين توافق الجمعية على الاشتراكات المقررة للدول الأطراف في الميزانية البرنامجية المعتمدة وذلك في بداية السنة الواجب أن تسدد فيها تلك الاشتراكات.

- من النظام المالي، تعتمد اشتراكات الدول الأطراف وفقاً لجدول أنصبة تعتمده الأمم المتحدة، مع تعديله وفقاً للمبادئ التي يستند إليها الجدول بحيث تؤخذ في الحسبان الاختلافات في تقيّد مدفوعات الدولة الطرف في صندوق رأس المال

المتداول أولاً ثم في حساب الاشتراكات المستحقة للصندوق العام، بحسب ترتيب الاشتراكات المقررة على الدولة الطرف. وتحوّل الاشتراكات المدفوعة بعملة أخرى إلى اليورو بسعر الصرف السائد في تاريخ التسديد. والدول الأطراف الجديدة في نظام روما الأساسي تقدر اشتراكاتها بالنسبة للسنة التي أصبحت فيها دولاً أطرافاً فيما يخص مساهماتها في صندوق رأس المال المتداول والميزانية العادية طبقاً للبند - من النظام المالي.

- التبرعات: إن الإيرادات التي مصدرها التبرعات المنطوية على قيود مفروضة على استخدامها تسجل في أعقاب التوقيع على اتفاق ملزم بين المحكمة والجهة المانحة للتبرع. والإيرادات المتأتية من التبرعات التي تقتزن بشروط تخص استخدامها تشمل الالتزام بإعادة الأموال إلى الكيان المتبرع إن لم تستوف الشروط المذكورة ويتم تسجيلها باعتبار أنها تبرعات مستوفاة للشروط. وإلى حين يتحقق الوفاء بتلك الشروط يسجل الالتزام على أساس أنه خصم من الخصوم. والتبرعات وغيرها من الإيرادات التي

- الاشتراكات التي تسدد دفعة واحدة لمشروع المباني الدائمة تقيّد باعتبارها إيرادات على تكاليف البناء التي تُتكد. وتخضع الاشتراكات التي تسدد دفعة واحدة للتسوية حالما تحدد التكلفة النهائية للمشروع وتمثل متحصلات مآتها سلفات.

- الاشتراكات المقررة لتجديد موارد صندوق الطوارئ

جمعية الدول في الفترة التي تمت الموافقة عليها لإعادة تجديد الموارد فإن تم تجديد موارد الصندوق من خلال استخدام فوائض نقدية فإن هذا التجديد للموارد لا يقيّد باعتباره إيرادات بل مناقلة بين الصناديق في صافي

- التبرعات بالسلع العينية

إيرادات على الفور إذا لم تقتزن بشروط. فإن اقتزت بشروط، تسجل باعتبارها استحقاقاً لغاية الوفاء بالشروط وأداء الالتزام. وتقيّد الإيرادات بقيمتها العادلة مقدرة في التاريخ الذي تم فيه احتياز الأصول المتبرع بها.

- الخدمات العينية: يقيّد الإيراد الناتج عن خدمات عينية مقدمة. ويتم الكشف عن أهم الخدمات العينية في البيانات المالية مع بيان قيمتها العادلة حين يكون من الممكن عملياً تحديد هذه

الإيرادات المتأتية من معاملات غير تجارية

- الإيرادات المالية إيرادات الفائدة والمربح الصافية التي مصدرها أسعار الصرف. وتقيّد إيرادات الفائدة في بيان الأداء المالي عند استحقاقها أخذاً بعين الاعتبار العائد الفعلي المتأتي من ذلك الأصل. وفي نهاية الفترة المالية، يقيّد الرصيد الصافي لحساب الأرباح والخسائر المتأتية من العملات الأجنبية باعتباره إيراداتاً إذا كان إيجابياً.

- الخسائر والأرباح لدى التصرف في الأصول المتمثلة في الممتلكات والمنشآت والمعدات وهي تحدد بمقارنة العوائد المبلغ الدفترى وتُدرج في بيان الأداء المالي.

#### المصرفوات

- المصرفوات المالية مصرفوات الفائدة وصافي الخسارة التي مصدرها القطع الأجنبي ويتم تقييد مصرفوات الفائدة عند بذها في سبيل الصكوك المالية التي تأتي بفوائد مقدّرة بالكلفة بعد استهلاكها باستخدام سعر الصرف السائد. وفي نهاية الفترة المالية يسجل باعتباره مصرفواً رصيد الصافي لحساب الخسارة والربح المتأئين من القطع الأجنبي !

- المصرفوات الناجمة عن شراء سلع وخدمات وهي تقيّد في اللحظة التي يقوم فيها المورد بأداء التزاماته التعاقدية أي عندما تتلقى المحكمة وتقبل هذه السلعة والخدمات.

#### المحاسبة على أساس الصناديق وإعداد التقارير القطاعية

- يعني القطاع نشاطاً متميزاً أو مجموعة من الأنشطة التي يجدر بصددتها إعداد تقارير منفصلة تتضمن معلومات مالية. والإعلام القطاعي يقوم على أساس أهم أنشطة ومصادر تمويل المحكمة. ويتم توفير معلومات مالية منفصلة عن قطاعات ثلاثة هي الصندوق العام والصندوق الاستئماني وصندوق بائي الدائمة.

- المحاسبة على أساس الصناديق: يُحتفظ بحسابات المحكمة استناداً إلى المحاسبة على أساس الصناديق. ويمكن لجمعية الدول الأطراف أن تنشئ صناديق منفصلة لأغراض عامة أو خاصة، كما يمكن للمسجل أن ينشئ صناديق استثمارية وحسابات خاصة تمويل كلياً بواسطة التبرعات.

- القطاع العام للأنشطة الأولية التي تضطلع بها المحكمة بمقتضى نظام روما الأساسي :

( ) الصندوق العام الذي أنشئ لأغراض المحاسبة فيما يتعلق بمصرفوات المحكمة. ( ) صندوق رأس المال العامل وهو الصندوق الذي أنشئ لكفالة رأس المال لتمكينها من تسوية ما تواجهه من مشاكل السيولة القصيرة الأجل رهناً بتلقي الاشتراكات المقررة. ومبلغ صندوق رأس المال العامل تحدده الجمعية بالنسبة لكل فترة مالية ويتم تقييمه وفقاً لجدول الأنصبة المقررة المستخدم في تحديد مخصصات المحكمة وذلك وفقاً للبند - المالي.

(ج) صندوق الطوارئ الذي أنشأته الجمعية لضمان قدرة المحكمة على الوفاء بالتكاليف المرتبطة بحالة غير متوقعة في أعقاب قرار يصدر عن المدعي العام بفتح تحقيق؛ والنفقات التي لا مهرب منها والناشئة عن تطورات تشهددها الأوضاع الراهنة والتي يتعذر التنبؤ بها أو لم يتيسر تقديرها بدقة وقت اعتماد الميزانية؛ أو التكاليف التي تقترن بعقد الجمعية اجتماعات غير متوقعة.

- قطاع الصناديق الاستثمارية لمختلف الأنشطة التي تمويل بفضل التبرعات بما في ذلك نقل مكان إقامة الشهود واستحداث مصفوفة أدوات قانونية وعقد الحلقات الدراسية. ويتولى المسجل إنشاء وغلق الصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة، ويقدم تقريراً في هذا الشأن إلى هيئة الرئاسة وإلى الجمعية من خلال لجنة الميزانية والمالية. وهي تمويل كلياً بواسطة التبرعات وفقاً للأحكام المحددة والاتفاقات التي تُبرم مع الجهات المانحة. وقطاع الصناديق الاستثمارية لا تشمل أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا ولا أمانة هذا الصندوق التي يتم التبليغ عنها في بيانات مالية منفصلة.

- قطاع مشروع المباني الدائمة المتعلقة بأنشطة ذات صلة ببناء المباني الدائمة للمحكمة، ة الانتقال التي لا تمويل عن طريق الميزانية البرنامجية العادية.

ومشروع المباني الدائمة أنشأته جمعية الدول الأطراف بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.2 أن "المحكمة هي مؤسسة قضائية دائمة وهي لذلك تحتاج إلى مبان دائمة وظيفية لتمكينها من أداء مهامها وتكون مرآة تعكس الأهمية التي تكتسبها المحكمة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب" مما يؤكد مجدداً أهمية المباني الدائمة بالنسبة لمستقبل المحكمة.

وفي إطار المرفق الثاني بالقرار ICC-ASP/6/Res.1 أنشأت الجمعية لجنة مراقبة تابعة للدول الأطراف باعتبارها هيئة فرعية تابعة لجمعية الدول الأطراف عملاً بالفقرة الأساسية. والغرض من لجنة المراقبة هذه هو توفير هيئة دائمة للعمل نيابة عن الجمعية في تشييد المباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية وتختص لجنة المراقبة بالمراقبة الاستراتيجية للمشروع بينما يختص مدير المشروع بالأعمال الإدارية الروتينية. ولجنة المراقبة هيئة مغلقة تتكون من دول أطراف من بينها عضو واحد على الأقل من كل مجموعة إقليمية.

وفي قرارها ICC-ASP/6/Res.1 أشارت الجمعية بالإضافة إلى ذلك إلى أن التكاليف الإجمالية للبناء . وفي قرارها ICC-

ASP/10/Res.6 ( - )

الأساس مدرجة في الميزانية الشاملة المتمثلة في

وفي قرارها ICC-ASP/11/Res.3 بت الجمعية بحقيقة أن المشروع يبقى في حدود الميزانية المعتمدة المتمثلة في ( زاي ف ) قد تم استيعابها كلياً في إطار الميزانية الشاملة.

وأشارت الجمعية، في قرارها ICC-ASP/12/Res.2 إلى أن التقديرات الراهنة لتكاليف البناء الكلية ( ) ( مليون يورو) بما يمثل مجموعاً قدره أن توفر لمدير المشروع مبلغاً مالياً موحداً لإدارة هذه التكاليف طيلة المدة الزمنية التي يستغرقها المشروع ويل الحظوظ التي اقترحتها لجنة المراقبة بصيغتها التي أقرتها لجنة الميزانية والمالية.

ICC-ASP/13/Res.3 وافقت الجمعية على أن تقوم لجنة المراقبة، بالإضافة إلى الولاية ICC-ASP/6/Res.1، بممارسة السلطة التي أسندتها إليها الجمعية من أجل اتخاذ القرارات وذلك كإجراء أخير ضروري ومناسب، لغرض أي زيادة تحدث في مشروع الميزانية وتصل إلى مليون يورو في عام وهكذا يرتفع مجموع الميزانية من مليون يورو إلى ما قدره وأقصاه مليون يورو لتأمين الأمن المالي للمشروع.

لمباني الدائمة من خلال ما يلي:

( ) لا يتجاوز مقداره

عاماً بمعدل فائدة قدره ، في المائة، وفقاً لما ورد في المرفق الثاني من القرار ICC-ASP/7/Res.1. الاستخدام الأول للقرض. ويبدأ سداد

القرض بأقساط سنوية منتظمة بعد الانتهاء من سداد الإيجارات الحالية أو المستقبلية للمباني المؤقتة. وإذا لم يُستخدم مبلغ مليون يورو بأكمله مع نهاية المشروع، تخصم الدولة المضيفة في المائة من القرض الذي يتعين سداده

( ) الاشتراكات المقررة طبقاً للمبادئ الواردة في المرفق الثالث من ICC-ASP/7/Res.1

لنصيب المقرر دفعة واحدة. وفي القرار ICC-ASP/12/Res.2

الجمعية الدول الأطراف التي تختار تسديد نصيبها المقرر في المشروع إلى إخطار المسجل ومكتب مدير المشروع بذلك في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ودعتها أيضاً إلى التشاور مع مدير المشروع لوضع جدول زمني للتسديد، مع مراعاة أنه يمكن

تسديد في / موعداً غاي  
سنوية، على أن يتم استلام المبلغ بالكامل في

(ج) التبرعات التي تقدمها الحكومات، أو المنظمات الدولية، أو الأفراد، أو الأخرى وفقاً للمرفق السادس من القرار ICC-ASP/6/Res.1 بشأن إنشاء صندوق استئماني لتشبيد المباني الدائمة  
( ) الموارد البديلة التي قد تقرر جمعية الدول الأطراف اعتمادها لهذا الغرض.  
صافي الأصول/الممتلكات

- تتكون صافي الأصول/الممتلكات من صندوق الطوارئ وصندوق رأس المال العامل اللذين أنشأتهما جمعية الدول الأطراف وهي المشرفة عليهما والفوائض أو العجزات في الصندوق العام وفي صندوق مشروع المباني الدائمة والصناديق الاستثمارية.

- الفوائد النقدية المستحقة للدول الأطراف عن أي فترة مالية تمثل أموالاً متأتية مما يلي:  
( ) الأرصدة الحرة للمخصصات؛

( ) وفورات تحققت لالتزامات الفترة السابقة أو من إلغاء هذه الالتزامات؛

(ج) مساهمات ناتجة عن الاشتراكات المقررة لدول أطراف جديدة؛

( ) التفتيحات التي تدخل على جدول الأنصبة المقررة النافذة خلال السنة المالية؛

( ) إيرادات متنوعة على نحو ما هو محدد في البند - من النظام المالي.

وما لم تحدد الجمعية خلاف ذلك، فإن الفوائض التي تتحقق في نهاية الفترة المالية، وبعد خصم أي أنصبة مقررة بالنسبة لتلك الفترة المالية والتي لم تسدد، تقسم على الدول الأطراف بالاستناد إلى جدول الأنصبة المقررة الساري في الفترة المالية التي يتعلق بها الفائض. وحتى كانون الثاني/يناير التالي للسنة التي تُختتم فيها مراجعة حسابات الفترة المالية، يُسلم لتلك الدولة إذا كان نصيبها المقرر بالنسبة لتلك الفترة المالية قد سُدد بالكامل. وفي هذه الحالات، يُستخدم المبلغ للتعويض كلياً أو جزئياً عن الاشتراكات الواجب تسديدها لصندوق رأس المال العامل والأنصبة المقررة المستحقة عن السنة المالية التالية للفترة المالية التي يتعلق بها الفائض. ووفقاً للقرار ICC-ASP/12/Res.2 فإن أي فائض نقدي يتعلق بالسنة المالية أساس أنه تسديد دفعة واحدة لتمويل تكاليف الانتقال.

- يجوز للجمعية أن تنشئ حسابات احتياطية أو حسابات خاصة لتمويل كلياً أو جزئياً بواسطة الأنصبة المقررة.

#### مقارنة الميزانية

- يرد في البيان الخامس مقارنة للمبالغ الفعلية بالمبالغ في الميزانية البرنامجية السنوية والنهائية. وهذه المقارنة تُجرى على نفس الأساس النقدي المعدل للحسابات كما اعتمدت في إطار الميزانية البرنامجية السنوية.

- وترد في الحاشية عملية توفيق للمبالغ الفعلية على أساس نقدي معدل بالمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية بالنظر إلى أن أساس الاستحقاق الكامل مختلف الميزانية القائمة على أساس

## ٣- النقدية والنقدية المكافئة

٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	بآلاف اليورو
		نقدية بالمصرف
		إيداعات إلى أجل، أجل استحقاقها يقل عن
		-
		المجموع
		- هناك قيود مفروضة على النقدية والنقدية المكافئة فيما يخص توافرها للاستخدام رهناً بالصندوق الذي تؤول إليه هذه النقدية (انظر الحاشية بخصوص المعلومات القطاعية). وتشمل النقدية والنقدية المكافئة مبالغ مالية تكافئ ( ) : يورو) محتفظ بها بعمليات غير
		- والحسابات المصرفية بفائدة والإيداعات قصيرة الأجل تؤدي فائدة بمتوسط سنوية قدره في

## ٤- الحسابات مستحقة القبض من المعاملات غير التجارية

٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	بآلاف اليورو
		الاشتراكات المقررة المستحقة القبض
		التبرعات مستحقة القبض
		تبرعات أخرى مستحقة القبض
		المجموع الإجمالي للحسابات المستحقة القبض
		مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ( ) ( )
		مجموع الحسابات المستحقة القبض، صافي
		- الاشتراكات المقررة المستحقة القبض: يشمل الرصيد غير المدفوع من الاشتراكات المقررة والمتمثل في يورو مستحقة القبض عن الفترات المالية السابقة ( ) والاشتراكات الواردة من الدول الأطراف التي تتجاوز الاشتراكات المستوجبة ومقدارها يورو مبلغ عنها باعتبارها اشتراكات تم ( - أدناه).
		٤- التبرعات مستحقة القبض: يمثل مبلغ مقداره الجهات المانحة بصدد مشاريع أنجزت و رو من المبالغ المستحقة من الدولة المضيفة هي تبرع لتغطية مصاريف الإيجار.
		- تبرعات أخرى مستحقة وهي تتصل بالرصيد المتبقي الواجب الدفع لفائدة صندوق رأس المال يورو في كانون الأول/ديسمبر ( ) كانون الأول/ديسمبر يورو تتصل بالرصيد المتبقي الواجب السداد لصندوق الطوارئ في ( ) .
		- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها. قيّدت المحكمة مخصصاً يتعلق بالديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ في المائة من الاشتراكات المتبقي تسديدها على الدول الأطراف والتي هي اشترا متأخرة بأكثر من سنتين استناداً إلى التجارب الماضية. والمادة

أن لا يكون للدول الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدة عنها وللجمعية، مع ذلك، أن تسمح لهذه الدولة الطرف بالتصويت في الجمعية وفي المكتب إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للدولة الطرف بها.

### تغييرات في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

بآلاف اليورو	المجموع
مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها في كانون الثاني/يناير	
الزيادة في المخصص	

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

- يوضح الجدول التالي الحسابات المستحقة القبض بحسب العمر:

بآلاف اليورو	أقل من سنة واحدة	١-٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
الاشتراكات المقررة مستحقة القبض				
التبرعات مستحقة القبض	-	-	-	
التبرعات الأخرى مستحقة القبض	-	-	-	
مجموع الحسابات مستحقة القبض، إجمالي				

### ٥- حسابات أخرى مستحقة القبض

بآلاف اليورو	٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
مبالغ مستحقة القبض من الحكومات		
مبالغ أخرى مستحقة القبض		
حسابات أخرى مستحقة القبض، إجمالي		
مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها	( )	( )
حسابات أخرى مستحقة القبض، صافية		

- تمثل المبالغ المستحقة القبض من الحكومات مبالغ مستحقة القبض عن ضرائب الطاقة القابلة للاسترداد وضرائب القيمة المضافة.

- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها: في إطار الحسابات الأخرى المستحقة القبض إلى قرار قضائي مؤرخ / ) ICC-01/05-01/08-568 يورو هي تكاليف قضائية لتغطية التمثيل القانوني للمتهمين في عام ممن وقع تجميد أصولهم. من هذا المبلغ تعذر استرداد مقدار وحمل على تكاليف المساعدة القانونية لأن إمكانية الاسترداد غير مؤكدة.

كما خصصت المحكمة يورو من المبالغ المستحقة القبض ذات الصلة بضريبة القيمة المضافة من حكومة أوغندا وهو مبلغ اعتبر استرداده غير مؤكد.

### تغييرات في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

مقبوضات أخرى	مبالغ مستحقة القبض من حكومات	مبالغ مستحقة القبض الاجموع	بآلاف اليورو
( )	( )	( )	مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها في كانون الثاني/يناير
-	( )	( )	الإفراج عن مبالغ بعد تحصيلها
-	-	-	الزيادة في مخصصات
مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤			

- يوضح الجدول التالي حسابات أخرى مستحقة القبض بحسب العمر:

بآلاف اليورو	أقل من سنة واحدة	٣-١ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الاجموع
مبالغ مستحقة القبض من الحكومات	-	-	-	-
مبالغ أخرى مستحقة القبض	-	-	-	-
حسابات أخرى مستحقة القبض، إجمالي	-	-	-	-

## ٦- الأصول مسبقة الدفع وأصول متداولة أخرى

بآلاف اليورو	٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
مصاريف مسبقة الدفع		
فوائد متراكمة		
المجموع		

- تشمل السلفات المقدمة إلى المصاريف مسبقاً السفر و مطالبات بمصاريف السفر و يورو سلفات تخص العمليات الميدانية. يورو في شكل منح التعليم بالنسبة يورو سلفات سفر لم يقدم بشأنها المسافرون
- والسلفات المقدمة إلى البائعين تمثل في معظمها مبالغ مسددة لبائعين لقاء مصاريف ذات صلة بالسفر من قبل التذاكر والشحنات التي لم يقدم بصدها المسافرون الطلبات المتعلقة بالسفر.
- وتتصل المصاريف المسبقة الدفع إلى البائعين لقاء صيانة برامج طوال فترات تالية لتاريخ كانون الأول/ديسمبر ،

## ٧- الممتلكات والمنشآت والمعدات

المجموع	أصول أخرى	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	الأثاث والتجهيزات	السيارات	أصل قيد البناء	قطعة الأرض	بآلاف اليورو
<b>التكلفة</b>							
							في كانون الثاني/يناير ( )
	( )	( )	-	-	-	-	-
	( )	( )	-	( )	-	-	التصرف في الأصول/شطبها
<b>في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤</b>							
<b>الاستهلاك المتراكم</b>							
							في كانون الثاني/يناير ( )
	( )	( )	-	( )	-	-	-
	( )	( )	-	( )	-	-	التصرف في الأصول/شطبها
<b>في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ -</b>							
<b>القيمة الدفترية</b>							
							في كانون الثاني/يناير ( )
<b>في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤</b>							

- استناداً إلى العقد المؤرخ آذار/مارس والمبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة والقاضي بتأجير قطعة أرض ومنح حقوق تتعلق بمبان ومنشآت أجزت للمحكمة أراض مهينة للبناء عليها مجاناً. ويمكن إنهاء العقد باتفاق متبادل في نهاية الولاية المنوطة بالمحكمة أو بقرار تتخذه جمعية الدول الأطراف. ويقدر خبير مستقل في التقييم قيمة الأرض بالاستناد إلى طبيعتها باعتبارها قطعة غير مدرة للربح.

## ٨- الأصول غير الملموسة

المجموع	برامج قيد التطوير	البرامج المشتراة من الخارج	بآلاف اليورو
<b>التكلفة</b>			
			في كانون الثاني/يناير ( )
	-	( )	-
	( )	( )	-
<b>في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤</b>			
<b>الاستهلاك المتراكم</b>			
			في كانون الثاني/يناير ( )
	-	-	-
	-	-	-
<b>في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤</b>			
<b>صافي القيمة الدفترية</b>			
			في كانون الثاني/يناير ( )
	-	-	-
<b>في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤</b>			



## ٩- الحسابات المستحقة الدفع

٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (معاد)	بآلاف اليورو
		راهناً
	-	مبالغ مستحقة الدفع للمأخزين
		المجموع راهناً
		الحسابات غير المتداولة
		الالتزام تجاه أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا
		مجموع الحسابات غير المتداولة

	CourtyS	-
		مشروع المباني المؤقتة وقد تمت تسوية هذا المبلغ بعد نهاية العام.
		- ستحقة الدفع للجهات المانحة تمثل الأرصدة الآيلة للجهات المانحة وهي ذات صلة بالتبرعات التي لم تُصرف بسبب مشروعات أُغلقت ريثما تسترد الأموال أو يعاد برمجتها.
		- ويمثل الالتزام تجاه أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا فائضاً مدرجاً في البرنامج الرئيسي السادس وموحداً على صعيد الميزانية البرنامجية للمحكمة ولكنه جزء من صافي أصول/ممتلكات الصندوق الاستئماني للضحايا وهو بانتظار تقييده لحساب الدول الأطراف (انظر الملاحظة - (( )).

## ١٠- الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين

٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (معاد)	بآلاف اليورو
		المتداولة
		الإجازات السنوية المتراكمة
		فوائد أخرى طويلة الأجل
		فوائد فترة ما بعد التوظيف
		المجموع الفرعي للمستحقات المتداولة
٨ ٨٨٢	٨ ٠٤٧	
		غير المتداولة
		استحقاقات أخرى طويلة الأجل
		استحقاقات فترة ما بعد التوظيف
		المجموع الفرعي للاستحقاقات غير المتداولة
٣٦ ٧٨٨	٣٣ ١١٦	
		المجموع

## الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين الراهنة

- غيرها من الاستحقاقات، والإجازات السنوية المتراكمة والجزء المتداول من الاستحقاقات الطويلة الأجل واستحقاقات فترة ما بعد

- الإجازات السنوية المتراكمة: كانون الأول/ديسمبر  
يورو يمثل الإجازات السنوية المتراكمة المستحقة  
ذات الصلة بالإجازات السنوية التي لم تؤخذ وهي التكلفة المتكبدة في عام  
مقداره يورو في بيان الأداء المالي. باعتبارها مصروفاً

### الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين غير المتداولة

- فيما يلي الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في تحديد قيمة الاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى وغيرها من استحقاقات فترة ما بعد التوظيف:

#### الافتراضات المالية

معدل الخصم

مخطط المعاشات التقاعدية للموظفين

التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة

منحة الإعادة إلى الوطن

تحقيقات الموظفين الأخرى الناشئة عن ترك الخدمة

منحة إعادة التوظيف واستحقاقات أخرى ناشئة عن ترك الخدمة بالنسبة للقضاة

الإجازة السنوية في الوطن والزيارة الأسرية

منح الوفاة ونقل المتوفى

التضخم في الأجور

معدل الزيادة في الأجر الفردية

اتجاه معدل التكاليف الطبية

العائد المتوقع من الحق في الاسترداد

#### الافتراضات الديمغرافية

في المائة إلى في المائة رهناً بالفئة العملية، المسا

في المائة

بالاستناد إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للأمم المتحدة

جدول تحسّن الأجيال (لغير الناشطين)

+

Based on UNJSPF

التصويبات المتعلقة بالسن

الفارق العمري ذكر/إناث

معدلات الإعاقة

في التأمين الصحي لفترة ما

- تحدّد معدل الخصم على أساس السندات عالية الجودة. واستخدم معدل الخصم الموافق لمدة كل مخطط.

التوفيق ما بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الاختتامي للقيمة الحالية للالتزام المترتب على الاستحقاق المحدد

الموظفون		القضاة		بآلاف اليورو
التزامات	التأمين الصحي	التزامات	مخطط	
أخرى طويلة المديّة	لفترة ما بعد الأجل	أخرى طويلة الأجل	المعاشات التقاعدية	
( )	( )	( )	( )	( )
الالتزام المترتب على استحقاق محدد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (معاد)				
في ذلك مساهمات الموظفين				
(أرباح)/خسائر اكتوارية				
التزامات الاستحقاقات المحددة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤				

التوفيق بين الالتزام المترتبة على استحقاقات محددة والاستحقاقات المسجلة في بيان الوضع المالي

الموظفون		القضاة		بآلاف اليورو
التزامات	التأمين الصحي	التزامات	مخطط	
أخرى طويلة المديّة	لفترة ما بعد الأجل	أخرى طويلة الأجل	المعاشات التقاعدية	
( )	( )	( )	( )	( )
التزامات استحقاقات محددة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤				
الأرباح و(الخسائر) الاكتوارية الصافية غير المقيدة				
صافي الالتزامات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤				

التوفيق بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لحق الاسترداد

مخطط المعاشات التقاعدية للقضاة		بآلاف اليورو
حق الاسترداد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤		
العائد المتوقع من حق الاسترداد		
أرباح/(خسائر) اكتوارية		

مساهمات رب العمل

( )

تكاليف الإدارة

( )

حق الاسترداد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

- إن معدل العائد المتوقع من حق الاسترداد مكافئ لمعدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية للالتزام الاستحقاق المحدد.

## مجموع المصاريف المقيدة في بيان الأداء المالي

الموظفون	القضاة	بآلاف اليورو
التأمين	نظام	
مبالغ أخرى صحي	المعاشات	
مبالغ أخرى	التقاعدية	
طويلة الأجل لفترة ما بعد	الخدمة	
طويلة الأجل		
المجموع		
المصاريف المتعلقة بمستحقات الموظفين عن		
السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر		
٢٠١٤		
تكاليف خدمة بما في ذلك مساهمات		
		عائد متوقع على حق الاسترداد
( )	-	-
		أرباح/(خسائر) أكتوارية
		-
		-
المجموع		

- تأثير الزيادة بنقطة مئوية واحدة وأثر التخفيض بنقطة مئوية واحدة في معدلات اتجاه التكاليف الطبية المفترضة:

( ) المجموع الكلي لتكلفة الخدمة المتداولة وعناصر كلفة الفائدة لصافي التكاليف الطبية الدورية لفترة ما بعد التوظيف؛

( ) التزام الاستحقاق المتراكم لفترة ما بعد الخدمة المتعلق بالتكاليف ا .

بآلاف اليورو	تكاليف الخدمة	تكاليف الفائدة
		التخفيض بنقطة مئوية واحدة ( % )
		معدل اتجاه التكاليف الطبية المفترضة ( % )
		الزيادة بنقطة مئوية واحدة ( % )

بلغ التزام الاستحقاقات المتراكمة لفترة ما بعد الخدمة بالنسبة للتكاليف الطبية ما مقداره يورو. والالتزام الاستحقاقات المتراكمة لفترة ما بعد الخدمة يحدد باعتباره التزام الاستحقاقات المحدد دون أخذ في الاعتبار لأية افتراضات تتعلق بالزيادة في المرتبات.

والزيادة بنقطة مئوية واحدة في معدل اتجاه التكاليف الطبية المفترض يسفر عن التزام استحقاقات متراكمة لفترة ما بعد الخدمة بالنسبة للتكاليف الطبية بمبلغ .

والتخفيض بنقطة مئوية واحدة لمعدل اتجاه التكاليف الطبية المفترضة يسفر عن التزام استحقاقات متراكمة لفترة ما بعد الخدمة بالنسبة للتكاليف الطبية بمبلغ .

### الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

- إن الالتزامات المالية الواقعة على عاتق المحكمة فيما يخص الصندوق المذكور تتألف من المساهمة المأذون بها بالمعدل الذي حددته الجمعية العامة والمتمثل في المائة من الأجر الخاضع لاقتطاع المعاش بـ<sup>١</sup> في المائة بالنسبة للمشاركين إلى جانب أي سهم من من نظام الصندوق. وهذه المدفوعات التعويضية تكون مستوجبة الدفع إذا ما ومتى ما تدرعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأحكام المادة ، في أعقاب استبانة أن هناك ما يستلزم مدفوعات تعويضية تقوم على أساس تقييم التعويض الاكتواري للصندوق اعتباراً من تاريخ التقييم. وحتى التاريخ الذي أُعد فيه هذا التقرير لم تتدرج الجمعية العامة للأمم

- والتقييم الاكتواري الذي جرى في الأول/ديسمبر في المائة ( في المائة في تقييم عام ) من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي مما يعني أن معدل المساهمة النظري اللازم لتحقيق التوازن في تاريخ /ديسمبر تمثل في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، بالمقارنة لمعدل المساهمة الفعلية المتمثل في المائة. وستجري عملية التقييم الاكتواري المقبلة في الأول/ديسمبر ،

- في كانون الأول/ديسمبر ، تمثلت نسبة الأصول الاكتوارية الممولة إلى الالتزام الاكتوارية، على افتراض عدم وجود تسويات مقبلة للمعاشات، في المائة ( في المائة في المائة في ) . أخذ في الاعتبار النظام الحالي لتسويات المعاش التقاعدي.

- وفي أعقاب تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، انتهى المستشار الاكتواري إلى أن ليس هناك، في تاريخ كانون الأول/ديسمبر الصندوق حيث إن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لكافة الالتزامات المتراكمة في إطار الصندوق. بالإضافة إلى ذلك تجاوزت القيمة السوقية للأصول هي الأخرى القيمة الاكتوارية لكافة الالتزامات المتراكمة حتى التاريخ الذي جرى فيه التقييم.

- وتعرض الخطة المنظمات المشاركة للمخاطر الاكتوارية المرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في منظمات الأخرى، مما ينتج عنه انعدام أي أساس متسق وموثوق به لتخصيص الالتزام وتخطيط الأصول على نحو يشمل المنظمات المشاركة في المخطط. ثم إن المحكمة فضلاً عن المنظمات المشاركة الأخرى ليست في وضع يسمح لها بتحديد قسطها فيما يتعلق بالوضع المالي وأداء الخطة بما يكفي لأغراض المحاسبة وعوامل هذا المخطط كما لو كان مخطط مساهمة محددة.

- ، بلغ مجموع المساهمات المدفوعة لصندوق المعاشات التقاعدية المشترك يورو. وليس من المتوقع أن يحدث تغير كبير في المساهمات

### الإصابات التي تحدث أثناء الخدمة

- أبرمت المحكمة اتفاقاً مع شركة تأمين توفر التغطية للإصابات التي تحدث أثناء الخدمة والتي يتعرض لها موظفو المحكمة والقضاة والخبراء الاستشاريون والمساعدون المؤقتون. والقسط التأميني، المحسوب

باعتباره نسبة مئوية من الأجر الداخل في حساب المعاش بالنسبة للموظفين ونسبة مئوية مماثلة فيما يخص القضاة والخبراء الاستشاريين والمساعدين المؤقتين، تتحملهما ميزانية المحكمة وينعكس ذلك في الحسابات التي تتم في إطار المصروفات. ومجموع القسط التأميني الذي سُدد أثناء عام لغرض هذا التأمين تمثل في

### أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

- يحظى العاملون في أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا بفوائد واستحقاقات وفقاً للنظام الأساسي للموظفين وتتفق مع المنافع والمستحقات التي يحظى بها موظفو المحكمة. وهذه المنافع تُوفّر أساس مشترك يجمعهم بموظفي المحكمة ولا يُرى أن من الحكمة أداء تقييم اكتواري منفصل خاص بالأمانة المذكورة. والاستحقاقات الطويلة الأجل وكذلك استحقاقات فترة ما بعد الخدمة الآيلة إلى الأمانة والتي هي مدرجة في الالتزامات المتعلقة بالمحكمة تقدر بمبلغ
- وقيمة الإجازات السنوية التي يتمتع بها موظفو الأمانة في كانون الأول/ديسمبر والتي تُوفّر هي الأخرى على أساس مجمع مدرجة في الالتزامات المتعلقة بالمحكمة وهي تصل إلى

### ١١- القرض المقدم من الدولة المضيفة

بآلاف اليورو	
٢٠١٤ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (معاد)	
القرض المقدم من الدولة المضيفة غير المتداول	
المجموع	
-	يقيّد القرض على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة السائد وقدره %.
-	وسعر الفائدة السائد يختلف عن سعر الفائدة الاسمي المتمثل في % بسبب الإعانة التي توفرها الدول المضيفة على نحو ما هو موصوف في الملاحظة - ( ) -
-	وسيبدأ تسديد قرض الدولة المضيفة في تاريخ انقضاء الاتفاق الحالي أو المقبل الذي أبرمته المحكمة فيما يتعلق بالمباني المؤقتة. والدول الأطراف التي لم تسدد مساهمتها دفعة و نصيب مقرر سنوي لغرض تسديد القرض. ويوضح الجدول التالي ما تبقى سداً من القرض:
بآلاف اليورو	أقل من سنة
٣-١ سنوات	أكثر من ٣ سنوات
المجموع	
قرض الدولة المضيفة	

### ١٢- الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة

٢٠١٤	٢٠١٤	بآلاف اليورو
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (معاد)		
		الاشتراكات المقررة المسبقة
		المساهمات المؤجلة في مشروع المباني الدائمة
	-	التبرعات المؤجلة
		المصرفات المستحقة
		الفوائد المستحقة على قرض الدول المضيفة
		<b>المجموع</b>

- الاشتراكات المقررة المتأقاة مسبقاً: يورو من الدول الأطراف سيسري على الفترة المالية المقبلة.

- المساهمات المؤجلة في مشروع المباني الدائمة صندوق تشييد المباني الدائمة ويتم تقييدها على اعتبار أنها إيرادات تنسحب على فترة البناء استناداً إلى النسبة المئوية مما يتم إنجازه من المشروع. يرجى الاطلاع على الملاحظة - ( ) -

### ١٣ - المخصصات

٢٠١٤	٢٠١٤	بآلاف اليورو
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (معاد)		
		مخصصات القضايا المطروحة على المحكمة الإدارية
		المخصصات المتعلقة بالالتزامات الضريبية للولايات المتحدة
	-	المخصصات المتعلقة بمستحقات انتهاء الخدمة
		المخصصات المتعلقة بالإهاء المبكر لإيجار المقر
		<b>المجموع</b>

### تغييرات في المخصصات

المخصصات المتعلقة		مخصصات القضايا المطروحة على المحكمة الإدارية		مخصصات القضايا المتعلقة بالالتزامات الضريبية للولايات المتحدة		مخصصات القضايا المتعلقة بمستحقات إنهاء الخدمة		مخصصات القضايا المتعلقة بالإهاء المبكر للإيجار		بآلاف اليورو
										المخصصات في كانون الثاني/يناير
										( )
										الزيادة في المخصصات
										التخفيض المترتب على التسديد
										( )
										( )

الانخفاض المترتب على حالات النقض	( )	( )	( )	( )
المخصصات في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤				

- مخصصات القضايا المطروحة على المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية: في نهاية عام  
بلغ عدد القضايا المطروحة على المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية من موظفين سابقين بالمحكمة أو  
قضايا. وخصص لسبع من أصل عشر قضايا مبلغ مجموعه  
زالت هناك ثلاث قضايا لم تفض في كانون الأول/ديسمبر

- المخصصات المتعلقة بالالتزامات الضريبية للولايات المتحدة: بناء على الممارسة والمبادئ  
الأساسية للخدمة المدنية الدولية والأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية يعنى جميع  
وظفين بالمحكمة من الضرائب على المرتبات والمكافآت والبدلات التي تدفعها المحكمة. ويتمثل  
الاستحقاق الضريبي المحسوب في  
التابعين للولايات المتحدة الواردة أسماؤهم في كشف مرتبات للمحكمة خلال هذه الفترة.

- مخصصات الاستحقاقات المترتبة على انتهاء الخدمة: يخضع قلم المحكمة لاستعراض موسع  
وإعادة تنظيم بموجب مشروع إعادة النظر أسفر هذا الاستعراض حتى الآن عن انتهاء خدمة عدد من  
الموظفين لدى المحكمة بموجب رزمات انتهاء الخدمة. وتمثل المخصصات البالغة  
ليف التقديرية المتوقع تكبدها بصدد الموظفين الذين يتقرر حذف المناصب التي يسغلونها. فهناك توقع  
معقول بتخصيص رزمة لانتهاء الخدمة ستحظى بالقبول. وسيتم الانتهاء من مشروع إعادة النظر في عام

- المخصصات المتعلقة بالإهاء المبكر لإيجار المقر: كمة إلى المباني الدائمة الجديدة  
التي أُعدت له وذلك بحلول كانون الأول/ديسمبر . والعناصر المتعلقة باتفاقات الإيجار فيما يخص  
المباني المؤقتة لا يمكن إتهاؤها قبل آذار/مارس / والمخصصات  
يورو تعكس الإيجار الذي سيكون مستوجب الدفع عن الفترة التي لم تعد المحكمة  
تشغل فيها هذه المباني.

## ١٤ - صافي الأصول/الممتلكات

٢٠١٤	٢٠١٤	بآلاف اليورو
(معاد)	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	
٧٥٠٠	٧٥٠٠	صندوق الطوارئ
٧٤٠٦	٧٤٠٦	صندوق رأس المال العامل
		أرصدة مالية أخرى
		أموال فائض متراكم في إطار مشروع المباني الدائمة
		فائض الصناديق الاستثمارية المتراكمة
		فائض تراكمات الصندوق العام
٣٠٥٧٠	٦٧٣٨٢	المجموع الفرعي لأرصدة الصناديق الأخرى



## المجموع

- صندوق الطوارئ: هناك مبلغ قدره  
رصد لإنشاء صندوق الطوارئ وفقاً للقرار ICC-ASP/ICC/Res.4(b). وجرى في  
وقت لاحق خفض مستوى صندوق الطوارئ. وفي عام  
تم تجديد موارد الصندوق وفقاً لقرار  
حيث إنه كان متوقعاً في ذلك الوقت أن هذا  
بمبلغ قدره ICC-ASP/11/Res.1  
المبلغ سيلزم الصندوق ليصل إلى مستوى العتبة المتمثل في
- صندوق رأس المال العامل: أنشأت جمعية الدول الأطراف، بقرارها ICC-ASP/11/Res.1  
صندوق رأس المال العامل للفترة المالية الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر  
يورو أي بنفس المستوى مقارنة بالفترة المالية السابقة.
- الصندوق العام: تم نقل فائض نقدي متعلق بالسنة المالية قدره يورو إلى  
مشروع المباني الدائمة في عام  
بالإضافة إلى ذلك نقل كذلك مبلغ قدره يورو يمثل فائضاً ذا صلة بأمانة الصندوق  
الاستثماري للضحايا.

٢٠١٤	بآلاف اليورو
	الفائض المتراكم في بداية العام
( )	نقله إلى صندوق مشروع المباني الدائمة
	فائض السنة
	الرصيد في نهاية السنة

## ١٥- الإيرادات

٢٠١٤	الملاحظة	بآلاف اليورو
		الاشتراكات المقررة
	١-١٥	للميزانية البرنامجية
		مشروع المباني الدائمة
( )		التغيير في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
١٥٢ ٤٩٩		المجموع الفرعي للاشتراكات المقررة
		التبرعات
	٢-١٥	لفائدة الميزانية البرنامجية
		لفائدة الصناديق الاستثمارية
٣ ٩٨٥		المجموع الفرعي للتبرعات
		الإيرادات المالية
	٣-١٥	
٢٦٨		المجموع الفرعي للإيرادات المالية
		إيرادات أخرى
٤-١٤		إيرادات مصدرها استرداد مصاريف والإفراج عن مخصصات

٢٠١٤	الملاحظة	بآلاف اليورو
٢٤٦٨		المجموع الفرعي لإيرادات أخرى
		المجموع

- الاشتراكات المقررة: وافقت جمعية الدول الأطراف، في قرارها ICC-ASP/12/Res.1 مخصصات المحكمة بالنسبة للفترة المالية الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر بمبلغ إجمالي قدره يورو تتصل بالتبرعات لفائدة أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا. وحتى كانون الأول/ديسمبر بلغ عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي .

- التبرعات لفائدة الميزانية البرنامجية: تمثل إيرادات التبرعات لفائدة الميزانية البرنامجية تبرعاً مصدره الدولة المضيفة تتعلق بتكاليف ذات صلة بالمباني المؤقتة.

- إيرادات الفائدة: يورو فائدة أتت بها الحسابات المصرفية للمحكمة المتعلقة بالصندوق العام وصندوق رأس المال العامل والصندوق الاحتياطي. وما تبقى من إيرادات الفائدة فمأتاه أموال لمشروع المباني الدائمة وكذلك الصناديق الاستثمارية.

- الإيرادات المستمدة من المبالغ المستعادة المتعلقة بالمصروفات ومن الإفراج عن المخصصات: مثلما تقدم وصفه في الملاحظة - وفقاً للقرارات القضائية الصادرة، تقوم المحكمة بتقديم سلفات على التكاليف القانونية لمتهم لم تجمد الأصول التي يمتلكها. وخلال عام يورو وتم تقييدها باعتبارها إيرادات متنوعة. وبلغت الأموال المستردة من مصاريف متكبدة

#### المساهمات العينية

- في عام ، وظفت المحكمة عدداً من الأشخاص العاملين بلا مقابل لمدة قصيرة الأجل

### ١٦- مصروفات متعلقة بمستحقات الموظفين

٢٠١٤	بآلاف اليورو
------	--------------

مساعدة مؤقتة وخبراء استشاريون

#### المجموع

- لم يقع تسديد أي مدفوعات من قبل المحكمة دون التزام منها أثناء الفترة المالية.

### ١٧- مصروفات السفر والضيافة

٢٠١٤	بآلاف اليورو
------	--------------

٢٠١٤	بآلاف اليورو
------	--------------

	المجموع
--	---------

## ١٨- المصروفات المتعلقة بالخدمات التعاقدية

٢٠١٤	بآلاف اليورو
------	--------------

	الإعلام
	الترجمات الخارجية

	المجموع
--	---------

## ١٩- مصروفات تتعلق بأتعاب المحامين

٢٠١٤	بآلاف اليورو
------	--------------

	محامي الضحايا
	المجموع

## ٢٠- النفقات التشغيلية

٢٠١٤	بآلاف اليورو
------	--------------

	الإيجارات والمنافع العامة والصيانة
	الاتصالات وصيانة البرامج

	المجموع
--	---------

## ٢١- النفقات المتعلقة باللوازم والمواد

٢٠١٤	بآلاف اليورو
------	--------------

	كتب ومجلات واشتراكات
--	----------------------

	مشتريات أصول منخفضة القيمة
--	----------------------------

	المجموع
--	---------

- تمثل مشتريات الأصول منخفضة القيمة الأثاث والتجهيزات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال و يورو ليست مرصولة.

## ٢٢- هبوط القيمة والاستهلاك وفقد القيمة

٢٠١٤	بآلاف اليورو
	فقد قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات
	فقد قيمة الأصول غير الملموسة
	<b>المجموع</b>

- لخسارة الناجمة عن فقد القيمة بالنسبة لبعض معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالقطاع العام وهي معدات تصبح غير مستخدمة عندما تنتقل المحكمة إلى المباني الدائمة. كما يقيد فقد قيمة البرامج في القطاع العام وهي برامج لم تعد مستخدمة حيث سيستغنى عنها. وتقدر الق غير المادية باستخدام تجميع تكاليف استبدال الأصول المستهلكة.

## ٢٣- مصروفات مالية

٢٠١٤	بآلاف اليورو
	رسوم مصرفية
	خسارات مرتبطة بصافي أسعار صرف العملات
	الفائدة الموظفة على قرض الدولة المضيفة
	<b>المجموع</b>

- تبلغ الفوائد الموظفة على قرض الد سعر الفائدة الساري. والفوائد الاسمية المتراكمة عن عام يورو وهذا المبلغ مقيد على أساس

## ٢٤- بيان مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية

- يجري إعداد ميزانية المحكمة وحساباتها على أسس مختلفة. البيان المتعلق بالوضع المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول/الممتلكات وبيان التدفقات النقدية يجري إعدادها على أساس الاستحقاق الكامل فيما يعد بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس نقدي معدل

من المعايير

والميزانية لا تعدان على أساس مماثل فإن المبالغ الفعلية التي تُعرض على أساس مماثل للميزانية يتم التوفيق بينها وبين المبالغ الفعلية التي تُعرض في البيانات المالية مع التبيان المنفصل لأي أساس أو توقيت واختلافات في الكيان. وليس هناك اختلافات في النسق ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض البيانات

- والفوارق في الأسس تحدث عندما يتم إعداد الميزانية المتفق عليها على أساس غير أساس المحاسبة كما هو مبين في الفقرة - أعلاه.
- وتحدث الاختلافات في التوقيت حين تكون فترة الميزانية مختلفة بالنسبة للمحكمة لأغراض
- وتحدث الاختلافات المتعلقة بالكيان حين تشمل الميزانية أمانة الصندوق الاستثماري للضحايا (z) التي هي ليست جزءاً من الكيان المبلغ ( )
- أخرى لا تشمل الميزانية البرنامجية السنوية الأموال الخاصة بمشروع المباني الدائمة (الملاحظة - ) وقطاعات الصناديق الاستثمارية (الملاحظة - ) في حين أنها مشمولة بالبيانات المالية.
- والاختلافات في العرض راجعة إلى الاختلافات في النسق ومخططات التصنيف المعتمدة لإعداد
- ويرد فيما يلي التوفيق بين المبالغ الفعلية على أساس مماثل في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) عن الفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر :

بآلاف اليورو	التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
المبالغ الفعلية المستندة إلى أساس مماثل (البيان الخامس)	-	-	-	-
اختلافات الأساس	( )	( )	-	( )
اختلافات العرض	( )	( )	( )	( )
	( )	( )		( )
المبلغ الفعلي في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	( )	( )		( )

- تقدّم الالتزامات المفتوحة التي تشمل أوامر الشراء المفتوح وصافي التشغيلية والاستثمارية والمالية باعتبارها اختلافات في الأساس. أما الإيرادات وغيرها من المبالغ المالية المتصلة بالمصروفات التي لا تشكل جزءاً من بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية فهي ترد باعتبارها اختلافات في العرض. وبموجب اختلافات الكيان، فإن أنشطة أمانة الصندوق الاستثماري للضحايا لا يقع التبليغ بها في البيانات المالية بل هي مشمولة بعملية الميزنة. بينما مشروع المباني الدائمة والصناديق الاستثمارية تدرج في البيانات المالية ولكنها ليست جزءاً من المبالغ الفعلية على أساس مما .
- ويرد في التقرير المتعلق بأنشطة وبرنامج أداء المحكمة الجنائية الدولية لعام شرح للفروق

## ٢٥- إعداد التقارير على أساس قطاعي

بيان يتعلق بالوضع المالي بحسب القطاع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

بآلاف اليورو	الصندوق العام	الصناديق الاستثمارية	المباني الدائمة	قطاعات مشتركة	المجموع
الأصول					
الأصول المتداولة					

المجموع	مشاركتة	صناديق			بآلاف اليورو
		مشروع المباني	الصناديق الاستثمارية	الصندوق العام	
	-				النقدية والنقدية المتكافئة
	-				الحسابات المستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)
	( )		-		ى مستحقة القبض
	-				
٧٤ ٥٠٢	(٥٤٦)	٢٧ ٧٧١	١ ٤٤٠	٤٥ ٨٣٧	مجموع الأصول المتداولة
					<b>أصول غير متداولة</b>
					الممتلكات والمنشآت والمعدات
					الأصول غير الملموسة
					حقوق الاسترداد
١٧٨ ٣٦٩	-	١٥١ ٦٢٧	-	٢٦ ٧٤٢	مجموع الأصول غير المتداولة
	( )				<b>مجموع الأصول</b>
					<b>الالتزامات</b>
					<b>الالتزامات المتداولة</b>
	( )				
					ترتبة على استحقاقات الموظفين
					الإيراد المؤجل والمصرفات المستحقة
٤٦ ٠٥٧	(٥٤٦)	٢٩ ٤٣٥	٤٢٤	١٦ ٧٤٤	مجموع الالتزامات غير المتداولة
					<b>التزامات غير متداولة</b>
					التزامات مترتبة على اسد
					قرض الدولة المضيفة
					المخصصات
١٢٤ ٥٢٦	-	٨٤ ٦٠٧	-	٣٩ ٩١٩	مجموع الالتزامات غير المتداولة
	( )				<b>مجموع الالتزامات</b>
					<b>صافي الأصول/الممتلكات</b>
					الصندوق الاحتياطي
					صندوق رأس المال العامل
٨٢ ٢٨٨	-	٦٥ ٣٥٦	١ ٠١٦	١٥ ٩١٦	مجموع صافي الأصول/الممتلكات
٢٥٢ ٨٧١	( )	١٧٩ ٣٩٨	١ ٤٤٠	٧٢ ١٦	مجموع الالتزامات وصافي الالتزامات/الممتلكات

- تشمل الأرصدة المشتركة بين الصناديق مبالغ مستحقة القبض بمقدار للصندوق العام من الصناديق الاستثمارية في حين أن صناديق مشروع المباني الدائمة من الصندوق العام. يورو تمثل مبالغ مستحقة القبض في

- ومجموع التكلفة التي تُكبدت أثناء الفترة في سبيل احتياز أصول قطاعية يُتوقع أن تُستخدم طيلة أكثر من فترة واحدة تصل إلى مشروع المباني الدائمة.

### بيان الأداء المالي بحسب القطاع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

بآلاف اليورو	الصندوق الصناديق		المجموع
	عام	الاستعمانية	
	صندوق مشروع المباني الدائمة	صندوق مشروع المباني الدائمة المشتركة	
<b>الإيرادات</b>			
الاشتراكات المقررة	-	-	-
التبرعات	-	-	-
الإيرادات المالية	-	-	-
	( )	-	( )
<b>مجموع الإيرادات</b>			
<b>المصروفات</b>			
المصروفات المترتبة على استحقاقات الموظفين	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
	( )	-	( )
	-	-	-
	-	-	-
المصروفات المالية	-	-	-
<b>مجموع المصروفات</b>			
	( )	-	( )
<b>فائض/(عجز) عن الفترة</b>			
	-	-	-

## ٢٦- الالتزامات

### عقود إيجار تشغيلية

- تشمل عقود الإيجار التشغيلية مدفوعات إيجار بمبلغ مصروفات تأجير تشغيلي أثناء السنة. ويشمل المبلغ مدفوعات إيجار دنيا. ولم تجر أو تتلق أي مدفوعات إيجار من الباطن أو إيجار طارئ. ومعظم اتفاقات الإيجار، فيما عدا الاتفاقات المتعلقة ببنية المقر، تُبرم لمدة سنة تقويمية وهي قابلة للإلغاء. ومجموع مدفوعات الإيجار الدنيا المقبلة في إطار إيجارات تشغيلية غير قابلة للإلغاء هو كالتالي:

بآلاف اليورو	في غضون سنة	١-٥ سنوات	المجموع
كانون الأول/ديسمبر			

### الالتزامات

- في كانون الأول/ديسمبر ، كانت للمحكمة التزامات تعاقدية لاحتياز ممتلكات ومعدات تم التعاقد عليها ولكنها لم تسلم يبلغ مقدارها مليون يورو وتتعلم بتكاليف البناء للمباني

### ٢٧- الخصوم الاحتمالية

- في نهاية عام لمنظمة العمل الدولية قيمتها الإجمالية للموارد الاقتصادية نتيجة لهذه الشكاوى. وليس من المتوقع أن يحدث تدفق خارجي إلى المحكمة الإدارية التابعة

### ٢٨- إفشاء معلومات تتعلق بأطراف ذوي علاقة بالمحكمة

- الموظفون الإداريون الرئيسيون الذين تم ويشمل المجموع الكلي للمرتبات التي تُدفع للإداريين الرئيسيين صافي المرتبات وتساويات المقر والاستحقاقات والمخصصات وغير ذلك من المنح وإعانات الإيجار ومساهمة صاحب العمل في مخطط المعاش التقاعدي والمساهمات المقدمة في مجال التأمين الصحي.

- والمبالغ التي تسدد خلال السنة والأرصدة المستحقة القبض في نهاية السنة هي كالاتي:

بآلاف اليورو	عدد الأشخاص	الأجور الكلية	المقبوضات
الإداريون الرئيسيون			

- ويحق للإداريين الرئيسيين كذلك الحصول على مزايا فترة انتهاء الخدمة وغيرها من المزايا الطويلة الأجل. والالتزامات المستحقة في نهاية السنة كان مقدارها هو الآتي:

بآلاف اليورو	الإجازات السنوية المتراكمة	استحقاقات أخرى	استحقاقات فترة ما	المجموع
	طويلة الأجل	بعد الخدمة		

استحقاقات غير متداولة

### المجموع

- في قرارها ICC-ASP/1/Res.6، أنشأت الجمعية الصندوق الاستئماني للضحايا لفائدة ضحايا الجرائم المشمولة بولاية المحكمة وأسر أولئك الضحايا.

- وفي مرفق ذلك القرار، أنشأت الجمعية مجلس إدارة يكون مسؤولاً عن إدارة شؤون الصندوق الاستئماني وقررت أن يكون مسجّل المحكمة هو المسؤول عن توفير هذه المساعدة بحسب ما يقتضيه العمل السليم للمجلس في أدائه لمهامه وينبغي أن يشارك بصفة استشارية في الجلسات التي يعقدها



- وفي عام أقرت الجمعية مخصصاً قدره يورو لفائدة أمانة الصندوق الاستثماري للضحايا التي تقوم بإدارة الصندوق الاستثماري وتوفير الدعم الإداري للمجلس ولجلساته. وبلغت نفقات أمانة الصندوق الاستثماري للضحايا خلال الفترة المالية لم يصرف من المخصصات خلال الفترة الراهنة والفترات السابقة مقداره خصماً من خصوم الصندوق الاستثماري للضحايا ويعتبر رصيماً دائماً لفائدة الدول الأطراف. وتوفر المحكمة خدمات شتى للصندوق الاستثماري للضحايا بما في ذلك الحيز المكتبي والمعدات والخ الإدارية مجاناً.

## ٢٩- تسويات الأرصدة الافتتاحية

- مثلما سبق بيانه في الملاحظة ، تعتبر هذه البيانات المالية أولى البيانات التي تعدها المحكمة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقامت المحكمة في الماضي بإعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير والسياسات المحاسبية الوارد بيئها في الملاحظة طُبقت في إعداد البيانات المالية عن السنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر وفي إعداد بيان افتتاحي يتعلق بالوضع المالي وفقاً للمعايير حتى كانون الأول/ديسمبر ( ) .

- وقامت المحكمة، خلال إعدادها البيان الافتتاحي للوضع المالي بتسوية المبالغ التي أُعلن عنها سابقاً في البيانات المالية التي أُعدت وفقاً للأسس السابقة التي قامت عليها المحاسبة. وترد في الجداول الملاحظات المصاحبة لها توضيحات تتعلق بالانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتأثيرها على الوضع المالي للمحكمة.

الرصيد الافتتاحي	مراجعة لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	التسويات المدخلة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	بآلاف اليورو
			<b>الأصول</b>
			<b>الأصول المتداولة</b>
			النقدية ومكافآت النقدية
	( )		الحسابات المستحقة القبض (عمليات غير تبادلية)
	( )		حسابات أخرى مستحقة القبض
٧١ ٥٣٣	(١٨٩)		مجموع الأصول المتداولة
			<b>الأصول غير المتداولة</b>
			الممتلكات والمنشآت والمعدات
			الأصول غير الملموسة
			حق الاسترداد
٩١ ٧٦١	٩١ ٧٦١		مجموع الأصول غير المتداولة
			<b>مجموع الأصول</b>
			<b>الالتزامات</b>
			<b>الالتزامات المتداولة</b>
		( )	

	( )	-	التزامات غير مصفاة
			التزامات مترتبة على استحقاقات الموظفين
			إيرادات مؤجلة ومصروفات مستحقة
٦١ ٧٩٧	٣٤ ٨٩٩	٢٦ ٨٩٨	مجموع الالتزامات غير المتداولة
			التزامات غير متداولة
		-	التزامات مترتبة على استحقاقات الموظفين
	( )		قرض الدولة المضيفة
			المخصصات
٥٦ ٠٢١	٢٨ ٨٧٠	٢٧ ١٥١	مجموع الالتزامات غير المتداولة
			مجموع الالتزامات
			صافي الأصول/الممتلكات
			صندوق الطوارئ
			صندوق رأس المال العامل
٤٥ ٤٧٦	٢٧ ٨٠٣	١٧ ٦٧٣	مجموع صافي الأصول/الممتلكات
			مجموع الالتزامات وصافي الأصول/الممتلكات

- إن الزيادة الصافية في أرصدة الصناديق راجعة إلى تسويات مجموعها مليون يورو في كانون الثاني/يناير . ويرد فيما يلي تفصيل لهذه التسويات:

وصف	الملاحظة	الأصول	الالتزامات	الأثر الصافي في صافي الأصول/الممتلكات كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
القيد الأولي للممتلكات والمنشآت والمعدات	أ	-	-	
القيد الأولي للأصول غير الملموسة	أ	-	-	
قيد الالتزامات الناشئة عن استحقاقات الموظفين	ب	( )	( )	
قيد الالتزامات غير المصفاة	ج	-	( )	
قيد المصروفات المستحقة	ج	-	( )	

الأثر الصافي في صافي الأصول/ الممتلكات اكانون الثاني/يناير ٢٠١٤	الالتزامات	الأصول	الملاحظة	بآلاف اليورو
	-		د	تعديل المصروفات المسبقة الدفع
( )		-	هـ	قيد المخصصات المتعلقة بالإتهام المبكر لإيجار المقر
( )		( )	و	
( )		-	ز	تسويات القرض المقدم من الدول المضيف
( )		-	ح	حذف أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا من
	( )	( )	ط	تسويات أرصدة الصناديق المشتركة
<b>المجموع</b>				

( ) تغيرت معالجة الممتلكات والمنشآت والمعدات وكذلك الأصول غير الملموسة من سياق المصروفات الفورية للأصول المشتراة إلى رسميتها. وجميع الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة التي تزيد على عتبات معينة تقيّد في بيان الوضع المالي مع إهلاكها على مدى عمرها الإنتاجي. والأثر الناجم عن ذلك يتمثل في زيادة الأصول بما قدره قيمة الدفترية للممتلكات والمنشآت والمعدات وبما قيمته للقيمة الدفترية للأصول غير المادية.

( ) من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قامت المحكمة بتقييد ممتين اثنتين هما: استحقاقات فترة ما بعد الخدمة واستحقاقات أخرى طويلة الأجل. وكانت المحكمة تقوم، في إطار السياسات المحاسبية السابقة، بتقييد منحة الإعادة إلى الوطن وبدل إعادة التوطين على أساس الاستحقاق بيد أن منهجية التقييم تختلف عن متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولم يحدث أي تغيير في معالجة استحقاقات الخدمة القصيرة الأجل.

ونتيجة لهذا التغيير في السياسة المحاسبية قيدت المحكمة أصلاً من الأصول مقداره يورو الذي يمثل حقاً من حقوق الاسترداد ناجماً عن بوليصة التأمين ذات الصلة بمخطط المعاشات التقاعدية للقضاة فضلاً عن زيادة في الالتزام المتعلق بمسحقات يورو مما أدى إلى التخفيض في صافي الأصول/الممتلكات بما قدره .

(ج) وتُسجّل المصروفات على أساس الاستحقاق الكامل حين تقدّم السلع والخدمات بالتزامه التعاقدية بدلاً من أساس الاستحقاق المعدل الذي بمقتضاه كانت تقيّد بعض المصروفات عادة توقيع طلبية الشراء في السنوات السابقة.

ويتمثل الأثر المترتب في الامتناع عن تقييد التزامات غير مصفاة مقدارها يورو من المصاريف المتراكمة ذات العلاقة بالسلع والخدمات التي قُدمت كانون الثاني/يناير .

( ) والمصروفات المسبقة الدفع لصياغة البرامج التي كانت فيما مضى تقيد في الفترة التي يتم فيها الدفع أصبحت الآن تقيد على أساس الاستحقاق للفترة التي ترتبط بها وهذا أدى إلى الزيادة في

( ) من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قامت المحكمة بقيد الاستحقاق الناشئ عن القرار الذي اتخذته بإهاء اتفاق تأجير مقرها المؤقت في وقت أبكر من تاريخ انقضاء العقود. والمبالغ ذات العلاقة بالإيجار المستحقة عن الفترة التي لم تنقض من اتفاقات الإيجار تتمثل في يورو. وفي ظل السياسات المحاسبية السابقة كان المفروض قيد المصروفات عند تكبدها في عام

( ) وتسجل الإيرادات المتأتية من التبرعات ابتداء من عام على أساس الاستحقاق حين ك اتفاق ملزم بين المحكمة والجهة المانحة بالمقابل للأساس النقدي الذي كان يعتمد في ظل المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة في السنوات السابقة. أما الإيرادات المتأتية من التبرعات والتي يكون استخدامها مرتبطاً بشروط معينة، بما في ذلك التعهد بإعادة الأموال إلى الكيان المتبرع إذا لم يتم استيفاء تلك الشروط فيتم قيدها حين تلي الشروط. ويتمثل الأثر في زيادة الخصم وتأجيل قيد الإيرادات بمبلغ قدره يورو فيما يخص الشروط التي لم تستوف في كانون الثاني/يناير

ويقع قيد الإيرادات المتأتية من التبرعات دفعة واحدة لفائدة مشروع المباني الدائمة على مدى فترة البناء بالاستناد إلى النسبة المئوية التي يتم إنجازها من المشروع وذلك بالمقابل للقيد المستند إلى أساس نقدي في السنوات الماضية. ويتمثل أثر هذا في ازدياد الخصم وتأجيل قيد الإيرادات بمبلغ قدره

والمحكمة لم تقم في الماضي بقيد أي مخصص لغرض الاشتراكات المقررة المشكوك في تحصيلها. ويتم الآن قيد المخصص بمقدار في المائة من الاشتراكات المستحقة على الدول الأطراف المتأخرة في تسديدها مدة تزيد عن العامين استناداً إلى التجارب الماضية ومن ثم تخفض الأصول قدره

ويتمثل الأثر المزدوج لهذه التسويات في التخفيض بما قدره يورو في صافي

( ) الواجبة الدفع في فيما يخص قرض الدولة المضيفة بما قدره لخصم. وتم التخفيض في قيمة القرض بما قدره يورو حيث يجري تقييم القرض على أساس التكلفة المستهلكة بالاستناد إلى سعر الصرف السائد. ويتمثل الأثر المزدوج لهذه التسويات في انخفاض مبلغه يورو في صافي الأصول/الممتلكات.

(ح) ثم إن أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا ملحقمة، للأغراض الإدارية، بالمحكمة ولكنها تقدم تقاريرها إلى مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا. وبمقتضى قرار صادر عن جمعية الدول الأطراف، أنشئ هذا الصندوق ككيان منفصل يقوم بتقديم التقارير. وسعيًا وراء الإيفاء بأهداف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مجال محاسبة هذا الكيان عن الموارد التي تسند إليه، ينبغي أن تتضمن البيانات المالية التي يتم إعدادها من قبل الصندوق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام جميع المصادر المتعلقة بالموارد المالية وكيفية تخصيصها واستخدامها، بما في رد ذات الصلة بالأمانة. والأثر المتوخى من ذلك هو عدم قيد الفائض المتصل بأمانة الصندوق الذي يمثل الفارق بين الاشتراكات المقررة والمصروفات وقيد مبلغ الالتزام المتعلق بالصندوق والبالغ

( ) والمبالغ القابلة للقبض وتلك القابلة للدفع المتعلقة بالصناديق المشتركة التي كان يتم فيما مضى التبليغ عنها باعتبارها أصولاً وخصوصاً منفصلة البالغ مقدارها .  
وبالإضافة إلى ذلك هناك التزام بمقدار يورو متعلق بتكاليف دعم البرامج مستحق على الصناديق الاستثنائية لفائدة الصندوق العام لم يقع قيده. والأثر المزدوج لهذه التسويات تمثل في زيادة في صافي الأصول/الممتلكات قدره .

### ٣٠- شطب خسائر النقد والمقبوضات والممتلكات

- بالإضافة إلى البنود التي شُطبت عام كما هو مذكور في الملاحظة أعلاه، تم شطب مبلغ إجمالي بقدر بالغ المستحقة التي يقدر أنها غير قابلة للتحصيل.

### ٣١- أحداث لاحقة لتاريخ إعداد التقرير

- في التاريخ الذي تم فيه التوقيع على هذه الحسابات، لم يستجد ما من شأنه التأثير فيها من الأحداث المادية المواتية أو غير المواتية في الفترة الفاصلة ما بين تاريخ تقليم التقرير وتاريخ الإذن بإصدار .

## المرفق

## الجدول ١

## المحكمة الجنائية الدولية

## حالة تسديد الاشتراكات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (باليورو)

الدول الأطراف	الباقي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		إتومات من ٢٠١٤		الباقي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		متصلة متعلقة بعام ٢٠١٥
	التحصيلات	المبلغ الباقي	التحصيلات	الاشتراكات المقررة	التحصيلات	المبلغ الباقي	
			٢٠١٤				
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
أستراليا	-	-	-	-	-	-	-
بنغلاديش	-	-	-	-	-	-	-
بربادوس	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
اليوسنة والهرسك	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
البرازيل	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
الرأس الأخضر	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
قبرص	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	-	-	-	-	-
الدانمرك	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-

الدول الأطراف	الباقي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		إتتمانات من ٢٠١٤		التحصيالات السنوات السابقة	المبلغ الباقي	الاشتراكات المقررة ٢٠١٤	التحصيالات	المبلغ الباقي	مجموع المبالغ الباقية ٢٠١٥	متعلقة بعام ٢٠١٥	متحصيالات
	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤								
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غابون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غامبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غانا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غرينادا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غواتيمالا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غيانا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ندوراس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
آيرلندا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لكسمبورغ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مالي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نيجيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التروبيج	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

متحصلات متعلقة بعام ٢٠١٥	المبلغ الباقي بمجموع المبالغ الباقية	إتمانات من ٢٠١٤		المبلغ الباقي	التحصلات السنوات السابقة	الباقى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الدول الأطراف
		التحصلات	الاشتراكات المقررة				
-	-	-	-	-	-	-	باراغواي
-	-	-	-	-	-	-	بيرو
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	البرتغال
-	-	-	-	-	-	-	جمهورية كوريا
-	-	-	-	-	-	-	جمهورية مولدوفا
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	سيراليون
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	طاجيكستان
-	-	-	-	-	-	-	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
-	-	-	-	-	-	-	تيمور ليشتي
-	-	-	-	-	-	-	ترينيداد وتوباغو
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	أوغندا
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	جمهورية تنزانيا المتحدة
-	-	-	-	-	-	-	أوروغواي
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	( )



## الجدول ٢

## المحكمة الجنائية الدولية

حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (باليورو)

٢٠١٣	٢٠١٤	حالة صندوق رأس المال العامل
		الرصيد في بداية الفترة المالية
		المتحصلات (التسديدات)
( )		المتحصلات من الدول الأطراف
-	-	
		الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
		مخصوصاً منه: مستحق من الدول الأطراف (الجدول ٤)
		الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
		حالة صندوق الطوارئ
		الرصيد في بداية الفترة المالية
		المتحصلات (التسديدات)
		المتحصلات من الدول الأطراف
-	-	
		الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
		المستحق من الدول الأطراف (الجدول ٤)

## الجدول ٣

## المحكمة الجنائية الدولية

حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (باليورو)

الدول الأطراف	جدول الأنصبة ٢٠١٤	صندوق رأس المال العامل	المدفوعات التراكمية	الباقى
	,			-
	,			-
	,			-
	,			-
	,			-
أستراليا	,			-
بنغلاديش	,			-
بربادوس	,			-
	,			-
	,			-
	,			-
	,			-
البوسنة والهرسك	,			-
	,			-

الدول الأطراف	جدول الأفضية ٢٠١٤ صندوق رأس المال العامل	المدفوعات التراكمية	الباقى
البرازيل	,		-
	,		-
	,		-
فيريدي	,		-
	,		-
	,		-
جمهورية أفريقيا الوسطى	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
قبرص	,		-
	,		-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	,		-
الدانمرك	,		-
جيبوتي	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
غابون	,		-
غامبيا	,		-
	,		-
	,		-
غانا	,		-
	,		-
غرينادا	,		-
غواتيمالا	,		-
غينيا	,		-
غيانا	,		-
هندوراس	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
	,		-
	,		-

الدول الأطراف	جدول الأنصبة ٢٠١٤ صندوق رأس المال العامل	المدفوعات التراكمية	الباقى
ليبيريا	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
لكسمبورغ مدغشقر	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
مالي	,	-	-
	,	-	-
موريشيوس	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
نيجيريا النرويج	,	-	-
	,	-	-
باراغواي بيرو	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
البرتغال جمهورية كوريا جمهورية مولدوفا	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
سانت فنسنت وجرينادين	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
سيراليون	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-
	,	-	-

الدول الأطراف	جدول الأفضية ٢٠١٤ صندوق رأس المال العامل	المدفوعات التراكمية	الباقى
	,		-
	,		-
	,		-
طاجيكستان	,		-
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية ا	,		-
تيمور ليشتي	,		-
ترينيداد وتوباغو	,		-
	,		-
أوغندا	,		-
	,		-
جمهورية تنزانيا المتحدة	,		-
أوروغواي	,		-
	,		-
	,		-
	,	١٢	-
تقريب العدد	١٢		
المجموع (١٢٢ دولة طرفاً)			

#### الجدول ٤

#### المحكمة الجنائية الدولية

#### حالة تسديد الاشتراكات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (باليورو)

الدول الأطراف	الأفضية المقررة عام ٢٠١٤ ديسمبر ٢٠١٣	الباقى حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣	تجديد موارد صندوق الطوارئ	المتحصلات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	الباقى حتى ٣١
	,				-
	,				-
	,				-
	,				-
	,				-
أستراليا	,				-
	,				-
بنغلاديش	,				-
بربادوس	,				-
	,				-
	,				-
	,				-
البوسنة والهرسك	,				-
	,				-
البرازيل	,				-
	,				-
	,				-
	,				-
كابو فيردي	,				-
	,				-



الدول الأطراف	الأرصبة المقررة عام ٢٠١٤ ديسمبر ٢٠١٣	تجديد موارد صندوق الطوارئ	المتحصلات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	الباقى حتى ٣١
لكسمبورغ	-	-	-	-
مدغشقر	-	-	-	-
مالي	-	-	-	-
موريشيوس	-	-	-	-
نيجيريا	-	-	-	-
النرويج	-	-	-	-
باراغواي	-	-	-	-
بيرو	-	-	-	-
البرتغال	-	-	-	-
جمهورية كوريا	-	-	-	-
جمهورية مولدوفا	-	-	-	-
سانت فنسنت وجرينادين	-	-	-	-
سير	-	-	-	-
طاجيكستان	-	-	-	-

الدول الأطراف	الأنصبة المقررة عام ٢٠١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣	تجديد موارد صندوق الطوارئ	المتحصلات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	الباقى حتى ٣١
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية		-	-	-
تيمور ليشتي		-	-	-
ترينيداد وتوباغو		-	-	-
أوغندا		-	-	-
جمهورية تنزانيا المتحدة		-	-	-
أوروغواي		-	-	-
		-	-	-
		-	-	-
		-	-	-
		-	-	-
تقريب العدد		-	-	-
المجموع (١٢٢ دولة طرفاً)		-	-	-

## الجدول ٥

### المحكمة الجنائية الدولية

#### حالة الفائض النقدي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (باليورو)

السنة الجارية	٢٠١٤	٢٠١٣
الائتمانات		
متحصلات الاشتراكات المقررة		
متحصلات التبرعات		
الأعباء		
نفقات مصروفة		
التزامات غير مصفاة		
مخصصات المتعلقة بالالتزامات الضريبية للولايات المتحدة		
المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها		
المخصصات المتعلقة بقضايا منظمة العمل الدولية		
المجموع التراكمي للإجازات السنوية		
مخصصات أخرى للالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	-	-
العجز النقدي في السنوات السابقة <sup>(١)</sup>	( )	-
الفائض/(العجز) النقدي المؤقت <sup>(٢)</sup>	( )	( )
الفائض/(العجز) النقدي المؤقت للسنة الماضية		
الفائض/(العجز) المؤقت	( )	( )
مضافاً إليه متحصلات الاشتراكات المقررة للفترة الماضية وإيرادات أخرى		

		الوفورات من التزامات الفترات الماضية أو إلغاؤها
	( ) -	التصرف في الفائض في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام
	( )	الفائض/(العجز) النقدي للسنة السابقة
		المواءمة بين الفائض/(العجز) المؤقت وفائض/(عجز) الميزانية
	( )	الفائض/(العجز) النقدي المؤقت
		الاشتراكات المقررة المستحقة القبض
	( )	متحصلات التبرعات
	( )	متحصلات إيرادات متنوعة
		الزيادة في الميزانية الراجعة إلى إشعار صندوق الطوارئ
		فائض/(عجز) الميزانية (البيان الخامس)
( )		لا ينطوي النظام المالي والقواعد المالية على توجيه فيما يتعلق بكيفية التعاطي مع العجزات النقدية. ويتم ترحيل العجز مع التعويض عنه بالاعتماد على الفائض النقدية المقبلة.
( )		.(ICC-ASP/13/Res.1)

## الجدول ٦

### المحكمة الجنائية الدولية

#### حالة التبرعات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (باليورو)

المشروع	الجهة المتبرعة	التبرعات الواردة	المبالغ المعادة للمتبرعين
الصندوق الاستئماني العام		-	-
المجموع الفرعي		٤٩٠٣٠	-
برنامج تعزيز القدرات القضائية	MacArthur	-	-
المجموع الفرعي		-	-
الخبرة القانونية وتعزيز التعاون		( ) -	-
المجموع الفرعي		١٣٨ ٥٧٨	-
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون	النرويج	-	-
		( ) -	-
		-	-
		-	-
		-	-
	الدايمرك	طقة بالفرنسية	-
المجموع الفرعي		١٦١ ٨٥٥	٨ ٢٢٠
الصندوق الخاص بإعادة التوطين	أستراليا	-	-
المجموع الفرعي		١٣٦ ٤٠٠	-
الحلقات الدراسية الإقليمية		-	-
المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية		-	-



٨ ٣٩١	٣٦ ٠٠٠	المجموع الفرعي
-	-	
-	-	
-	-	
-	٣٢ ٢١١	المجموع الفرعي
-	-	
-	١٠ ٠٠٠	المجموع الفرعي
-	-	أقل البلدان نم
-	٥ ٠٠٠	المجموع الفرعي
-	-	مجموع التبرعات

وصف عام لشتى الصناديق الاستثمارية المدرجة في الجدولين ٦ و٧ والغرض منها:

استُخدمت العقود التي أبرمت مع المفوضية الأوروبية وغيرها من الجهات المتبرعة في سياق بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون من أجل تنظيم حلقات دراسية عالية المستوى لتعزيز التعاون في بوينس آيرس (الأرجنتين)، وأكرا (غانا) وكوتونو (بنن) للنهوض بالعلاقات التعاونية القائمة بين المحكمة الجنائية الدولية والدول المشاركة في مجالات رئيسية ذات أولوية بما فيها زيادة الدعم المقدم من الدول في ميدان حماية

المدني، عقدت المحكمة الجنائية الدولية أيضاً في تشرين الأول/أكتوبر الإقليمية الأولى المتعلقة بالحامين والمهنة القانونية في داكار (السنغال) والتأمت مائدة مستديرة تتعلق بالمراكز التنسيقية في بلدان الحالات بمقر المحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ، وسمحت هذه الحلقة بإجراء تبادل مباشر للآراء والخبرات بين الموظفين المعنيين التابعين للمحكمة والجهات المتعاونة التي تم التخاطب معها في بلدان الحالات. وسمحت الحلقة الدراسية التقنية الثالثة المشتركة بين المحكمة والاتحاد الأفريقي، والتي التأمت في أديس أبابا (إثيوبيا) بإتاحة فرصة مهمة لمواصلة الزخم المكتسب من الحلقتين الدراسيتين المشتركتين السابقتين المعقودتين في

مشروع الأدوات القانونية في ظل مسؤولية مكتب المدعي العام سبيل الوصول الفوري والحر إلى مصدراً قانونياً مختلفاً من مصادر القانون الجنائي الدولي عن طريق

آب/أغسطس

الأدوات القانونية جزءاً من الصندوق الاستثماري لبناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون.

وأنشئ الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً ICC-ASP/2/Res.6 وAnshy الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً ASP/4/Res.4. هذا الصندوق أمانة جمعية الدول الأطراف وهو يقوم بتغطية تكاليف السفر ذات الصلة بمشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية في دورات جمعية الدول الأطراف.

وأنشئ الصندوق الخاص لإعادة التوطين لغرض مساعدة الدول الراغبة في إبرام اتفاق إعادة التوطين المحكمة ولكن ليست لها القدرة على ذلك. ويتلقى هذا الصندوق الخاص تبرعات من الدول الأطراف.

وأنشئ صندوق الزيارة الأسرية للمحتجزين المعوزين في نطاق قلم المحكمة من طرف الجمعية بقرارها ICC-ASP/8/Res.4. والغرض من هذا الصندوق هو تمويل الزيارات الأسرية للمحتجزين التبرعات.

## الجدول ٧

## المحكمة الجنائية الدولية

حالة الصناديق الاستمائية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (باليورو)

الصندوق الاستمائي	الأرصدة المرحلة	التبرعات	النفقات الغوائد المصرفية	المبالغ المعادة للمتبرعين	الرصيد المرحّل
الصندوق الاستمائي العام			( )	-	
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون ( )	-				
الصندوق الخاص بإعادة التوطين					
راسية الإقليمية					
أقل البلدان نمواً					
المجموع					

## الجدول ٨

## المحكمة الجنائية الدولية

المدفوعات التي سددتها الدول الأطراف دفعة واحدة لفائدة مشروع المباني المؤقتة (باليورو)

الدول الأطراف	٢٠١٤	السنوات السابقة	المجموع
	-		
	-		
	-		
أستراليا			
بربادوس			
البوسنة والهرسك			
جمهورية الكونغو الديمقراطية			
الدانمرك			

الدول الأطراف	٢٠١٤	السنوات السابقة	المجموع
غابون	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
لكسمبورغ	-	-	-
موريشيوس	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
البرتغال	-	-	-
جمهورية كوريا	-	-	-
جمهورية مولدوفا	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
	-	-	-
موريشيوس	-	-	-
ترينيداد وتوباغو	-	-	-
مجموع المدفوعات المسددة دفعة واحدة المتلقاة	-	-	-

## ٢- البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (ICC-ASP/14/13)

المحتويات

خطاب الإحالة

إلى

رأي المراجع المستقل للحسابات

/ - السنة المنتهية في / لصندوق الاستئماني للضحايا -

ديسمبر

- مالي في كانون الأول/ديسمبر
- البيان الثاني - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر
- البيان الثالث - بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر
- نقدية للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر
- بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر

- الصندوق الاستئماني للضحايا وأهدافه

- الهامة

- النقدية وما في حكمها

- المبالغ المستحقة القبض من المحكمة

- الإيرادات المؤجلة والمصرفات المسددة

- صافي الأصول/حقوق الملكية

- الإيرادات

- المصرفات

- الإبلاغ القطاعي

- الإفصاحات بشأن الأطراف ذات الصلة

- الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

## خطاب الإحالة

/

- من النظام المالي، يقدم المسجل حسابات الفترة المالية إلى مراجع .  
وأشرف بأن أقدّم البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا عن الفترة المالية الممتدة من  
انون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر .

(توقيع) هيرمان فون هيبيل

M. Hervé-Adrien Metzger  
Director  
Cour des Comptes  
13 rue Cambon,  
75100 Paris Cedex 01  
France

## رسالة إلى المسجل

/

(ب) من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا، يجب أن يقدم مجلس الإدارة  
البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا لـ يستعرضها مراجع .  
وأكون ممتناً خطاب إحالة البيانات المالية للصندوق إلى مراجع الحسابات

وافر الاحترام،

(توقيع) موتو نوغوشي،  
رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا

## اعتماد البيانات المالية

/

(توقيع) موتو نوغوشي،  
رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا

## رأي المراجع المستقل للحسابات

للسندوق الاستثماني للضحايا لفترة الإثني عشر شهراً المنتهية في كانون الأول/ديسمبر . وتشمل هذه البيانات المالية بيان الوضع المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، وبيان مقارنة مبالغ الميزا ملخصاً للمبادئ المحاسبية ومعلومات أخرى.

للسندوق الاستثماني للضحايا، فإن مجلس إدارة الصندوق مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها. ويجري إعداد هذه البيانات طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية تحديد إجراءات المراقبة الداخلية وتنفيذها ورصدها لضمان إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً متوازناً على نحو يخلو من أي أخطاء يُعتد بها تنتج عن الاحتيال أو الغلط. وتشمل هذه المسؤولية أيضاً تقديم تقديرات محاسبية متوا

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن هذه البيانات المالية بالاستناد إلى المراجعة التي نقوم بها. وقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية المراجعة وأدائها على نحو يمكننا من التوصل إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من الأخطاء الملموسة.

في . ويخضع تصميم الإ . المهني  
مراجع الحسابات الخارجي، كما يخضع لتقييم  
هذه المخاطر، مراجع تصميم  
تصميم

وليس من أجل إبداء أي رأي في المراقبة الداخلية.  
الطريقة المحاسبية المطبقة وعرض البيانات المالية مناسبين وما إذا كانت التقديرات  
التي جمعناها  
لإبداء رأينا.

واستناداً إلى مراجعتنا، فإن البيانات المالية تقدم نظرة سليمة عن الوضع المالي للصندوق الاستثماني للضحايا في كانون الأول/ديسمبر ، وكذلك عن الأداء المالي، والتغيرات في صافي أصول، والتدفقات النقدية، ومقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية لفترة الإثني عشر شهراً المنتهية في كانون الأول/ديسمبر طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## تقرير المراجعة الخارجية لحسابات الصندوق الاستئماني للضحايا البيانات المالية - السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

### المحتويات

الهدف من المراجعة ونطاقها ونهجها

الانتقال إلى استعراض عام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- التفويض الإضافي
- الأدوار والمسؤوليات الإدارية
- 

مرفق: متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات

### الهدف من المراجعة ونطاقها ونهجها

- للصندوق الاستئماني للضحايا وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك الاختصاصات الإضافية التي تحكم مراجعة الحسابات.
- الهدف العام لأي مراجعة للبيانات المالية هو التوصل إلى تأكيدات معقولة عما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من أي خطأ ملموس سواء كان مرجعه الاحتمال أو الغلط، مما يمكن مراجع الحسابات من إبداء الرأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أُعدت، من حيث جميع الجوانب للإطار المالي المنطبق.
- والاختصاصات الإضافية التي تحكم مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية وجميع الصناديق الاستئمانية، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للضحايا المبينة في المرفق (ج) من النظام المالي خرى التي يرى مراجع الحسابات ضرورة إحاطة جمعية الدول الأطراف علماً بها، مثل تبديد أموال الصندوق الاستئماني للضحايا غير سليم في غير ما قصدته جمعية الدول الأطراف.
- وشملت مهمة مراجعة الحسابات مرحلتين هما:
  - (١) لمى مسائل المراقبة الداخلية ومسائل الانتقال إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أُجريت خلال الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر

(ب) مراجعة نهائية تركز على البيانات المالية ومتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية  
م وأوجه المراقبة التنظيمية والإدارية، وهي مراجعة أُجريت خلال الفترة من إلى /

- وعُقد في / مع المدير التنفيذي للصندوق الاستثماني  
ومع كبير موظفي البرامج.
- وقد أُخذت في الحسبان عند إعداد هذا التقرير التعليقات المكتوبة المرسلّة من الصندوق  
الاستثماني للضحايا بتاريخ /
- وأصدرنا رأياً غير متحفظ بشأن البيانات المالية للصندوق الاستثماني للضحايا للسنة المنتهية في  
كانون الأول/ديسمبر .

## التوصيات

### التوصية رقم ١

من أجل توضيح نطاق تفويض السلطة من جانب المسجّل إلى أمانة الصندوق الاستثماني  
للتعويضات، يوصي مراجع الحسابات الخارجي بما يلي:

( ) قيام أمانة الصندوق الاستثماني للضحايا، بالتشاور مع المسجّل، بـ ' استعراض مدى  
تفويض السلطة هذا من أجل توضيح الأدوار والمسؤوليات بخصوص جميع الاحتمالات  
نّه ' ضمان منح موظفي أمانة  
الصندوق الاستثماني السلطة المناسبة لكي يمكن لهم أن يديروا عملياتهم وأنشطتهم كما هي  
مبينة في نظام الصندوق الاستثماني.

( ) إنشاء آلية تحكيم مناسبة تشمل، عند الضرورة، مجلس إدارة الصندوق الاستثماني للضحايا  
ومكتب جمعية الدول الأطراف أو جهازاً فرعياً مناسباً آخر من أجهزة الجمعية، لضمان إيجاد  
عملية سلسلة لاتخاذ القرارات ولتجنب التأخيرات والتوترات التي لا داعي لها.

### التوصية رقم ٢

يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإثراء أوجه الغموض الإدارية الحالية القائمة داخل أمانة  
الصندوق الاستثماني للضحايا والتي تؤدي إلى انعدام الوضوح بشأن المساءلة والمسؤوليات، وذلك عن  
طريق توضيح أدوار ومسؤوليات موظفي الصندوق بخصوص عمليات جمع التبرعات والعلاقات مع  
المانحين وإدارة عقود المشاريع من أجل تجنب حالات التداخل وزيادة فعالية وتنسيق قرارات الصندوق  
وأنشطته. ويمكن القيام بذلك عن طريق مراجعة الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالعمل وتوصيف  
الوظائف؛ واعتماد خريطة تحديد المسؤوليات التي اقترحتها الصندوق والتي تحدد الأدوار والمسؤوليات

## متابعة توصيات السنوات السابقة

- السابقة، لوحظ أن جميع التوصيات قد نُفذت.  
ولوحظ كذلك أنه من بين التوصيات القائمة الناتجة عن عمليات مراجعة الحسابات التي قام بها مكتب  
المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات، ومجموعها ثلاث تو



أن توصية أخرى تُعتبر قد نُفذت جزئياً كما يُرى أن توصية ثالثة قد انقضت أجلها ولذلك لم تعد واجبة التنفيذ. وهذه الأمور مبينة في مرفق هذا التقرير.

### الانتقال إلى استعراض عام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- التالي استعراضاً عاماً مختصراً للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- أول مجموعة من البيانات المالية أُعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولم يكن من المطلوب تقديم المعلومات المقارنة فيما المالي وبيان التدفقات النقدية ولم تُقدّم هذه المعلومات وفقاً للأحكام الانتقالية الواردة في الفقرة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلقة بعرض البيانات المالية.
- وقد أُعدت هذه البيانات المالية على أساس إكتواري في حين أن البيانات المالية السابقة كانت تُعد وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. ويُعترف بآثار المعاملات عند حدوثها (وليس عند استلام النقود أو عند الدفع) وتسجّل في البيان المالي للفترة التي تتصل بها هذه المعاملات. وتختلف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة في أنها تحاول تحديد وضع التدفقات الاقتصادية الفعلية الداخلة إلى الكيان والخارجة منه.
- وينبغي أن تستند هذه البيانات المالية إلى تقديم سجل كامل وموثق لأصول الكيان وخصومه قياته في بياناته المالية، بما يؤدي إلى تحسين التوجيه المالي وتوجيه الموارد.
- ومن الناحية المحاسبية، فإن التغيير الرئيسي بالمقارنة مع المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة يتعلق بعملية الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة، أي تسجيل الإيراد في الفترة التي تتعلق بها، بغض النظر عما إذا كان يوجد التزام قانوني أو عما إذا كان قد تم تلقي أو تقديم مدفوعات.
- كما أن الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة ينطوي على أن تُدرج في بيان الوضع المالي الأصول الطويلة الأجل (الأصول الثابتة) والخصوم (مثل التأمين الصحي) لما بعد انتهاء الخدمة) وتضمن بيان الأداء المالي ما يحدث بها من تغيير كإيراد أو كمصروف.
- وبالنظر إلى الاختلاف بين هاتين المجموعتين من المعايير المحاسبية، فسيوجد من الآن فصاعداً اختلاف بين بيان التدفقات النقدية وفائض أو عجز الميزانية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهذا الاختلاف مشروح ومُسوَّى بشكل كامل في الملاحظات المتعلقة بالبيانات المالية.
- وبالنظر إلى أن الصندوق الاستئماني للضحايا يعمل انطلاقاً من مكاتب المحكمة الجنائية الدولية بدون تكلفة وإلى أن موظفيه يشاركون في نظام المعاشات التقاعدية والنظام الصحي بالمحكمة، فلا توجد تغييرات يُعتد بها في الأرصدة الواردة في البيانات المالية في أعقاب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- ومن حيث الإفصاح، تتعلق الاختلافات الرئيسية باقتضاء عرض كشف مية الوضع المالي وبيان إيرادات يسمى بيان الأداء المالي. ويصاحب هذين البيانيين بيان للتدفقات النقدية وبيان يورد تفاصيل التغييرات في صافي الأصول (صافي ثروة المنظمة التي تمتلكها فعلاً الدول الأطراف بصورة مشتركة).

### الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

## ١- تفويض السلطة الإدارية من جانب المسجل

- لا يوجد وضوح فيما يتعلق بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها في حالة حدوث اختلاف في الرأي بين الصندوق الاستئماني للضحايا وقلم المحكمة بشأن بعض المسائل الناشئة عن تنفيذ المشاريع. وعلى سبيل المثال، فإن كبيرة موظفي البرامج، بصفتها مديرة برامج الصندوق، قد أنهت العقد المبرم مع ' (KAF) في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب مخالفات مالية في المشروع أثبتتها مراجع حسابات خارجي في أحد التقارير. وطلبت ' التحكيم عن طريق المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي. وبدلاً من ذلك، اتفق على إجراءات مصالحة عملاً بقواعد 'الأونسيترال' (لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي) وهو ما ينطوي على وساطة يقوم بها طرف خارجي مستقل، على النحو المتوخى في العقد. وقد أسفر ذلك في كانون الثاني/يناير إبرام اتفاق مصالحة رسمياً ' والمحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا نص على توسيع نطاق أنشطة المشروع الممولة من جزء من الأموال غير المستخدمة في إطار المشروع السابق.

- ورغم استقلالية الصندوق الاستئماني للضحايا التي يكفلها نظام روما الأساسي، لا يمتلك الصندوق الأهلية القانونية لإبرام اتفاقات بصورة مستقلة عن المحكمة الجنائية الدولية. وتفويض السلطة من جانب المسجل يخول المدير التنفيذي للصندوق سلطة التوقيع على العقود التي لا تزيد قيمتها عن يورو، أما العقود التي تزيد قيمتها عن ذلك فتتطلب توقيع المسجل.

- يوجد تفويض للسلطة ممنوح لأمانة الصندوق القائمة يمكنها من إدارة حالات تعليق العقود المبرمة مع الشركاء المنفذين أو من إنهاءها أو تمديدتها. وقد نتج عن هذا الوضع حدوث تأخيرات في الإجراءات وعدم الاستجابة لاحتياجات الميدان من ناحية كما أدى هذا الوضع، من الناحية الأخرى، إلى حدوث توترات بين أمانة الصندوق وقلم المحكمة.

- ومن شأن إيجاد آلية تحكيم بين الصندوق الاستئماني للضحايا وقلم المحكمة، تضم مجلس إدارة الصندوق وأحد الأجهزة الفرعية المناسبة التابعة لجمعية الدول الأطراف، أن يكفل تحسين الاستجابة ان وتجنب حدوث توترات لا داعي لها بين أمانة الصندوق وقلم المحكمة.

### التوصية رقم ١

من أجل توضيح مدى تفويض السلطة من المسجل لصالح أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، يوصي مراجع الحسابات الخارجي بما يلي:

( ) قيام أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، بالتشاور مع ' : استعراض مدى تفويض السلطة من أجل توضيح الأدوار والمسؤوليات بخصوص جميع الاحتمالات، مثل إبرام ' ضمان منح موظفي أمانة الصندوق السلطة المناسبة لكي يمكن لهم أن يديروا عملياتهم وأنشطتهم، على النحو الموضح في نظام الصندوق الاستئماني للضحايا.

( ) إنشاء آلية تحكيم مناسبة، تضم بحسب الضرورة مجلس إدارة الصندوق ومكتب جمعية الدول الأطراف أو أحد الأجهزة الفرعية المناسبة التابعة للجمعية، بغية ضمان إيجاد عملية مرنة لاتخاذ القرارات وتجنب التأخيرات والتوترات التي لا داعي لها.

'الأونسيترال' =

## ٢- الأدوار والمسؤوليات الإدارية

- يعاني الصندوق الاستئماني للضحايا من وجود أوجه غموض إدارية ناشئة عن الافتقار إلى الوضوح في الأدوار والمسؤوليات مما نتج عنه وجود خلط يتصل بالمسؤوليات والمسائلة. ورغم أن الأدوار في توصيفات الوظائف، فإن أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا قد تطورت كما أن الأدوار قد تجاوزت بكثير ما هو منصوص عليه في توصيفات الوظائف، ولذلك فإن المسؤوليات ذات الصلة غير واضحة ولاسيما فيما يتعلق بمنصبي المدير التنفيذي وكبير موظفي البرامج.

- لوضوح هذا إلى حدوث توترات بين المدير التنفيذي وكبير موظفي البرامج أثر على عملية صنع القرار وعلى بيئة العمل داخل الصندوق على أساس يومي وأسفر عن اللجوء إلى وسيط خارجي لكي تجرّي بطريقة سرية مناقشة عدد من المسائل التي ظلت توقع الاضطراب في علاقة

- وقد أدرجت أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا مشروع خريطة لتحديد المسؤوليات باعتبارها تدبيراً للتخفيف من المخاطر المحتملة في برنامج إدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق، وهو برنامج يشكل جزءاً من الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة - كما اعتمدها مجلس إدارة الصندوق في عام . ونتيجة لقرار مجلس إدارة الصندوق المتخذ في كانون الأول/ديسمبر بأن يطلب تطبيق عملية مشروع "الرؤية الجديدة" على الصندوق، بما في ذلك إجراء تقييم هيكل أمانة الصندوق، أخذ قرار بتأجيل إعداد خريطة تحديد المسؤوليات إلى ما بعد ظهور النتائج النهائي لعملية مشروع "الرؤية الجديدة"، بما في ذلك اتخاذ قرار من مجلس إدارة الصندوق بشأن هيكل أمانة الصندوق.

- وتمكّن خريطة تحديد المسؤوليات من توضيح أدوار ومسؤوليات موظفي الصندوق الاستئماني ق مثلاً بجمع التبرعات والعلاقات مع المانحين وإدارة عقود المشاريع من أجل تجنب حالات التداخل وزيادة فعالية قرارات الصندوق وأنشطته.

### التوصية رقم ٢

يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإتهاء أوجه الغموض الإدارية القائمة داخل أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا والتي تؤدي إلى عدم الوضوح بشأن المسؤوليات والمسائلة، وذلك بتوضيح أدوار ومسؤوليات موظفي الصندوق الاستئماني للضحايا فيما يتعلق بجمع التبرعات وبالعلاقات مع المانحين وإدارة عقود المشاريع من أجل تجنب حالات التداخل وزيادة فعالية وتنسيق قرارات الصندوق وأنشطته. ام بذلك عن طريق إعادة النظر في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالعمل وتوصيفات الوظائف؛ واعتماد خريطة تحديد المسؤوليات التي اقترحها الصندوق.

## ٣- التعديلات المدخلة على البيانات المالية أثناء عملية مراجعة الحسابات

- ية وقبلها مراجع الحسابات الخارجي أثناء عملية :  
:

( ) إدراج ملاحظة على البيانات الختامية تصف العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والصندوق الاستئماني للضحايا والإسهامات العينية المقدّمة من المحكمة إلى الصندوق.

( ) الإفصاح عن المبلغ التقديري للخصوم الطويلة الأجل المتعلقة بالموظفين وشرح السبب في عدم تسجيل هذه المبالغ إلا في البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية.

### شكر وتقدير

- يود مراجع الحسابات الخارجي أن يعرب عن شكره للصندوق الاستئماني للضحايا وللموظفي لهم مع مراجع الحسابات وعلى الدعم العام الذي قدموه إليه أثناء عملية المراجعة.

### مرفق

### متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات

الرقم	التوصيات	نفذت بالكامل	نفذت جزئياً	بعد	لم تنفذ بالكامل	انقضت أجلها
	ينبغي أن تتعامل إدارة الصندوق مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وملائمة وفعالية هيكل تسيير الصندوق وإدارته للمخاطر ومراقبته.		X			
X	يجب بحث عملية وضع الأهداف للصندوق. ويجب أن تكون جميع قابلة للقياس ومحددة.					
	الصندوق الاستئماني للضحايا في الموارد اللازمة الإدارية والمالية للصندوق نظراً إلى أن حجم التبرعات عبر الإنترنت والتعويضات ستصبح أكثر أهمية على مدى الفترات المالية.		X			
	مجموع عدد التوصيات: ٣	١	١	-	١	

- بعد إجراء استعراض دقيق لحالة تنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لوحظ أنه من بين التوصيات القائمة ومجموعها ثلاث توصيات، جرى تنفيذ توصية واحدة، ويرى أن توصية أخرى تعتبر قد نُفذت جزئياً كما يُلم تعد واجبة التنفيذ.

- ( ) قد نُفذت بالكامل بالنظر إلى أنه يوجد الآن إطار لإدارة المخاطر وإلى أن أنشطة الصندوق الاستئماني قد أُخضعت لمراجعة داخلية للحسابات.

- ( ) قد انقضت أجلها بالنظر إلى أن الصندوق الاستئماني للضحايا قد استحدث خطة استراتيجية جديدة للفترة - تشمل أهدافاً استراتيجية.

- ( ) قد نُفذت جزئياً بالنظر إلى أنه يجري حالياً مراجعة الإدارية والمالية للصندوق

## البيان الأول

الصندوق الاستئماني للضحايا  
بيان الوضع المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (بآلاف اليوروهات)

رقم الملاحظة		٢٠١٤	٢٠١٤	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، معاد صياغته
الأصول				
الأصول الجارية				
نقدية وما في حكمها				
-				
مجموع الأصول الجارية				
١٢ ٣٣٤				
٨ ٤٢٣				
الأصول غير الجارية				
مبالغ مستحقة القبض من المحكمة				
مجموع الأصول غير الجارية				
٤٠٣				
٣٩٢				
مجموع الأصول				
١٢ ٧٣٧				
٨ ٨١٥				
الخصوم				
الخصوم الجارية				
-				
-				
إيرادات مؤجلة ومصروفات مستحقة				
مجموع الخصوم الجارية				
٩٩				
-				
مجموع الخصوم				
٩٩				
صافي الأصول/حقوق الملكية				
٩				
١٢ ٦٣٨				
٨ ٨١٥				
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية				
١٢ ٧٣٧				
٨ ٨١٥				

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## البيان الثاني

الصندوق الاستئماني للضحايا  
بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (بآلاف اليوروهات)

رقم الملاحظة		٢٠١٤
الإيرادات		
الاشترا		
التبرعات		
الإيرادات المالية		
مجموع الإيرادات		
٦ ٧٢٣		
المصروفات		
المصروفات الإدارية العادية		
المصروفات البرنامجية		
مجموع المصروفات		
١١		
٢ ٧٥٧		
الفائز/العجز للفترة المعنية		
٣ ٩٦٦		

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً من هذه البيانات المالية.

## البيان الثالث

الصندوق الاستثماري للضحايا  
بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة المنتهية في ٣١ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (بآلاف اليوروهات)

الصندوق العام	صناديق أخرى	احتياطي جبر الأضرار (التعويضات)	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية
صافي الأصول/حقوق الملكية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	٤ ٧٧٨	٢ ٦٠٠	٧ ٣٧٨
تعديلات الأرصدة الافتتاحية لصافي الأصول/حقوق الملكية تبعاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام			
- الاعتراف بالسلف المقدّمة إلى الشركاء المنفّذين	-	-	-
- الاعتراف بالمبالغ المستحقة القبض من المحكمة لصالح الأمانة	-	-	-
- إلغاء الاعتراف بالالتزامات غير المصفّاة	-	-	-
مجموع التغييرات المعترف بها في صافي الأصول/ حقوق الملكية	١ ٠٤٥	-	١ ٤٣٧
الأرصدة الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	٥ ٨٢٣	٢ ٦٠٠	٨ ٨١٥
حركة صافي الأصول/حقوق الملكية في عام ٢٠١٤			
الفائض/(العجز)	-	-	-
الائتمانات المقدّمة إلى الدول الأطراف/المانحين	-	-	( )
النقل إلى الاحتياطي	( )	-	-
مجموع الحركة خلال السنة	٢ ٨١٢	١ ٠٠٠	٣ ٨١٢
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	٨ ٦٣٥	٣ ٦٠٠	١٢ ٦٣٨

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## البيان الرابع

الصندوق الاستئماني للضحايا  
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (بآلاف  
اليوروهات)

٢٠١٤	
	<b>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</b>
	الفائض/(العجز) للفترة المعنية (البيان الثاني)
( )	فروق لم تتحقق في أسعار صرف العملات
( )	زيادة/(انخفاض) في الودائع لأجل
( )	زيادة/(انخفاض) في المبالغ المستحقة القبض من المحكمة
( )	زيادة/(انخفاض) في المبالغ المدفوعة مقدماً والأصول الجارية الأخرى
	زيادة/(انخفاض) في الحسابات المستحقة الدفع
	زيادة/(انخفاض) في الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة
( )	: المصرفية
(١٥٩١)	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
	<b>التدفقات النقدية من الاستثمار</b>
	مضافاً إليها: الفائدة المصرفية المحصّلة
٦٢	صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
	<b>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</b>
( )	الالتزامات المقدّمة إلى الدول الأطراف
(١٤٣)	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
( )	صافي الزيادة/(الانخفاض) في النقدية وما في حكمها
	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة المالية، معاد صياغتها
٦٤٠٧	النقدية وما في حكمها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر (البيان الأول)

ملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## البيان الخامس

الصندوق الاستئماني للضحايا  
بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر  
٢٠١٤ (بآلاف اليوروهات)

وجه الإنفاق*	الاعتماد الموافق عليه	مجموع الإنفاق	مجموع الفائض
تكاليف الموظفين	٧٣٠	٧٣٧	(٧)
الخبراء الاستشاريون			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٣٩١	٣٤١	٥٠
			-
			-
مصرفات التشغيل العام		-	
		-	
الأثاث والأجهزة/المعدات		-	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتعلقة بالموظفين	٤٦٥	٣٤١	١١٧
<b>المجموع</b>	<b>١ ٥٨٦</b>	<b>١ ٤٢٦</b>	<b>١٦٠</b>

\* يُوافق على ميزانية الأمانة باعتبارها البرنامج الرئيسي السادس في ميزانية المحكمة.  
تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.



## الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا

### ١- الصندوق الاستئماني للضحايا وأهدافه

#### - الكيان المقدم للتقرير

أنشأت جمعية الدول الأطراف الصندوق الاستئماني للضحايا ("الصندوق الاستئماني") / (ICC-ASP/1/Res.6)، لصالح ضحايا الجرائم التي تدخل اختصاص المحكمة ("")، ولصالح أسر هؤلاء الضحايا. والهدف الرئيسي للصندوق هو دعم الضحايا وأسراهم ومساعدتهم على التغلب على الضرر المتكبد وعلى أن يعيشوا حياة كريمة والإسهام في تحقيق المصالحة وبناء السلام داخل مجتمعاتهم.

كما أنشأت جمعية الدول الأطراف، في مرفق هذا القرار، مجلس إدارة مسؤولاً عن الصندوق الاستئماني.

وتقوم أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا ("الأمانة") بإدارة الصندوق وتقديم الدعم الإداري إلى مجلس الإدارة وهي تعمل تحت السلطة الكاملة لمجلس الإدارة. وللأغراض الإدارية، فإن - إلى جانب موظفيها -

ومن ثم جزءاً من موظفي المحكمة، ويتمتعون بنفس الحقوق والواجبات والمزايا والحصانات

/ (ICC-ASP/4/Res.3)، اعتمدت جمعية الدول الأطراف نظام الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي ينص على أن الصندوق الاستئماني كيان مستقل يعدّ تقارير مستقلة. ويخضع الصندوق الاستئماني وأمانته لسيطرة مجلس الإدارة ويُعتبران كياناً اقتصادياً منفصلاً لأغراض تقديم التقارير المالية. ويُشار إلى الصندوق الاستئماني والأمانة معاً على أنهما الصندوق الاستئماني.

### ٢- ملخص السياسات الهامة المتعلقة بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية

#### أساس إعداد البيانات

- يجري البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية جمعية الدول الأطراف في مرفق / (ICC-ASP/1/Res.6). وقد أعدت البيانات المالية للصندوق الاستئماني بالاستناد إلى المحاسبة على أساس بما يشكل امتثالاً للمعايير . هذه الملاحظات لا يتجزأ من البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا.

- وهذه هي أول مجموعة من البيانات المالية يجري إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تطلب اعتماد هذه المعايير إدخال تغييرات على السياسات المحاسبية التي كان الصندوق الاستئماني يطبقها سابقاً. وهذا يشمل اعتماد السياسات المحاسبية الجديدة الناتجة عن التغييرات المدخلة على الأصول والخصوم المعترف بها في بيان الوضع المالي. وتبعاً لذلك، أُعيدت صياغة آخر بيان عن الوضع المالي تمت مراجعته كانون الأول/ديسمبر ، وجرى إيراد التغييرات الناتجة عن ذلك في بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية (البيان الثالث) والملاحظة . وبيان الوضع المالي المنقح المؤرخ كانون الأول/ديسمبر يُشار إليه في هذه البيانات الم

باعتباره الرصيد الافتتاحي المعاد صياغته. والأثر الصافي للتغيرات الناتجة عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في بيان الوضع المالي قد تمثل في زيادة مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية بمبلغ ألف يورو في كانون الثاني/يناير ،

- الفترة المالية: الفترة المالية هي سنة تقويمية واحدة.
- أساس المحاسبة هو التكلفة المحسوبة تاريخياً: تُعد البيانات المالية على أساس التكلفة المحسوبة تاريخياً.

#### التغييرات في السياسات المحاسبية والأحكام الانتقالية

- تُشرح في الملاحظة تغييرات المدخلة على السياسات المحاسبية، والناتجة عن الانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى الأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من حيث الاعتراف بالإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم بالاستناد إلى المحاسبة القائمة على أساس
- جرى على النحو المسموح به، عند الأخذ لأول مرة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تطبيق الحكم الانتقالي المسموح به المنصوص عليه في المعيار من هذه المعايير، أي عرض البيانات المالية، والذي لا تُقدّم وفقاً له في بيان الأداء المالي و

#### عملة الحسابات ومعاملة حركة أسعار صرف العملات

- العملة الوظيفية للصندوق الاستثماري وعملة عرض بياناته هي اليورو.
- وتُترجم المعاملات المتعلقة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصر المعمول بها في الأمم المتحدة التي تقارب أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات المعنية. ويُعترف في بيان الأداء المالي بمكاسب وخسائر صرف النقد الأجنبي الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن القيام في نهاية السنة بتحويل أسعار صرف الأصول والخصوم النقدية المقوّ
- أما الأصول والبنود غير النقدية التي تُقاس على أساس التكلفة المحسوبة تاريخياً بالنقد الأجنبي فتحوّل باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ولا يعاد تحويلها في تاريخ الإبلاغ.

#### استخدام التقديرات والنظرة التقديرية

- المالية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تطرح الإدارة نظرتها التقديرية وتقديراتها وافترضاها التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والأرقام المبلّغ عنها المتعلقة بالأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات. وترتكز هذه التقديرات والافتراضات المرتبطة بها على الخبرة السابقة وعلى عوامل أخرى شتى يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف المعنية وعلى المعلومات المتاحة في تاريخ إعداد البيانات المالية وعلى النتائج التي تشكل أساس النظرة التقديرية بشأن نقل القيم والأصول والخصوم من مصادر أخرى عندما تكون هذه القيم والأصول والخصوم غير ظاهرة بسهولة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.
- ويجري على أساس مستمر استعراض التقديرات هي والافتراضات الأساسية. ويُعترف بتتحيحات التقديرات المحاسبية في الفترة التي يُنقح فيها التقدير وأي فترات مستقبلية متأثرة.

- فيما يلي بيان النظرات التقديرية التي أخذت بها الإدارة عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي لها أثر كبير على البيانات المالية والتقديرات التي يُحتمل في شأنها بدرجة كبيرة أن تخضع لتعديل ملموس في السنة القادمة:

( ) يعترف الصندوق الاستثماري بالإيرادات المتأتمية من التبرعات لدى استلامها أو لدى التوقيع على اتفاق ملزم في هذا الصدد، حسب الحالة. وبينما تشمل الاتفاقات بصورة عامة فرض قيود على استخدام الأموال المعنية فإنها لا تشمل أي شروط أداء قابلة للقياس تتطلب تأجيل الإيرادات إلى

( ) يقدم الصندوق الاستثماري سلفاً من الأموال إلى الشركاء المنفذين على أساس أحكام تعاقدية. وتعتقد الإدارة أن السلف القائمة المقدمة إلى الشركاء المنفذين قابلة للاستعادة بالكامل. والاعتماد المخصص للديون المشكوك في تحصيلها غير معترف به فيما يتعلق

#### النقدية وما في حكمها

- يُحتفظ بالنقدية وما في حكم النقدية بالقيمة الإسمية وهي تشمل النقد الحاضر، والأموال المحتفظ بها في حسابات جارية، والحسابات المصرفية المدرة لفائدة مصرفية، والودائع لأجل التي يقل أجل

#### الأدوات المالية

- يصنّف الصندوق الاستثماري أدواته المالية باعتبارها قروضاً وحسابات مستحقة القبض وخصوصاً مالية أخرى. والأصول المالية تتألف بصورة رئيسية من ودائع مصرفية قصيرة الأجل وحسابات مستحقة القبض. بينما تتألف الخصوم المالية من حسابات مستحقة

- وجميع الأدوات المالية يُعترف بها في بادئ الأمر في بيان الوضع المالي بقيمتها السوقية العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات. وبعد ذلك، تقاس قيمة هذه الأدوات بالتكلفة المهلكة عن طريق استخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي. أما مبلغ الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع المتضمن للتكلفة التاريخية والخاضع لشروط الائتمان التجاري العادي فيقارب القيمة العادلة للمعاملة.

#### المخاطر المالية

- وضع الصندوق الاستثماري سياسات وإجراءات تتسم بالحذر بشأن إدارة المخاطر وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. ويقوم الصندوق باستثمارات قصيرة الأجل لمبالغ لا تلزم للاحتياجات العاجلة. ويتعرض الصندوق الاستثماري، أثناء سير أعماله المعتادة، لمخاطر مالية مثل المخاطر السوقية (أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة) ومخاطر ائتمانية ومخاطر سيولة.

- مخاطر العملات: تتمثل في احتمال حدوث تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. والصندوق الاستثماري معرض لمخاطر العملات عن طريق المعاملات في العملات الأجنبية المتعلقة بالمشاريع التي ولها الصندوق.

- مخاطر أسعار الفائدة:

معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار الفائدة. ولا يودع الصندوق الاستثماري أمواله إلا في حسابات قصيرة الأجل ذات فائدة مصرفية محددة ولذلك فإنه ليس معرضاً لمخاطر كبيرة تتعلق بأسعار الفائدة.

- مخاطر الائتمان: هو الخطر المتمثل في احتمال أن يتسبب أحد طرفي أداة مالية في حدوث خسارة مالية للطرف الآخر بفعل الإخفاق في الوفاء بالتزام ما. فالصندوق الاستثماري معرض لمخاطر ائتمانية عن طريق السلف التي يقدمها إلى الشركاء المنفذين لمشاريع والودائع الموضوعة في المصارف. وتوجد لدى الصندوق الائتماني سياسات تحد من التعرض للمخاطر التي يمكن أن تحدث من أي

- مخاطر السيولة: ينشأ هذا الخطر عن التمويل العام لأنشطة الصندوق الاستثماري. فعمليات الأمانة ممولة من الاشتراكات المقررة المدفوعة عن طريق المحكمة. وتقدم المنح إلى الشركاء المنفذين على أساس التبرعات الواردة.

المبالغ المستحقة القبض

- المبالغ المستحقة القبض والسلف تُدرج في بادئ الأمر بالقيمة الإسمية. والمخصصات المرصودة للمبالغ المقترحة غير القابلة للتحصيل يُعترف بها من باب المبالغ المستحقة القبض والسلف عند وجود دليل موضوعي على أن الأصل قد اضمحلت قيمته، إذ تُدرج خسائر الاضمحلال في بيان الأداء المالي.

- المبالغ المستحقة القبض من المحكمة: تُدرج هذه المبالغ فيما يتعلق بمبلغ الاشتراكات المقررة المرصودة لتمويل أنشطة الأمانة مطروحاً منها المصروفات المتكبدة من هذه الاشتراكات المقررة.

وكانت جمعية الدول الأطراف قد قررت، في قرارها / (7 ICC-ASP/3/Res.) وفي انتظار مزيد من التقييم من جانب الجمعية، أن يجري تمويل الأمانة من الميزانية العادية. ويقدم مجلس الإدارة ميزانية مقترحة من أجل الأمانة تُعرض في شكل برنامج رئيسي مستقل (البرنامج السادس الرئيسي) في ميزانية المحكمة وتُعتمد من الجمعية. وتحدد المحكمة الاشتراكات المقررة للدول الأطراف في ميزانية الأمانة. ومن حيث الجوهر، تقوم المحكمة بتحصيل الاشتراكات باعتبارها وكيلاً عن الصندوق الاستثماري ولا تؤدي هذه الاشتراكات إلى حدوث زيادة في صافي أصول المحكمة أو إيراداتها ولكنها تُدرج بوصفها مبالغ مستحقة القبض وإيرادات للصندوق الاستثماري. وتُخفّض المبالغ المستحقة القبض نظراً إلى تكبد الأمانة لمصروفات. أما الخصوم المس ( )

مباشرة في المحكمة. وتُسوّى بصورة نهائية المبالغ المستحقة الدفع عندما تقوم المحكمة، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، برد أي فائض نقدي يتعلق بالبرنامج الرئيسي السادس إلى الدول الأطراف.

الأصول الجارية الأخرى

- تتضمن الأصول الجارية الأخرى الفائدة المصرفية المتحققة على الحسابات والودائع المصرفية.

الحسابات الواجبة الدفع

- تُدرج في بادئ الأمر الحسابات الواجبة الدفع بالقيمة الإسمية التي تمثل أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

### الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة

- تشمل الإيرادات المؤجلة الاشتراكات المتعهد بدفعها عن فترات مالية قادمة والإيرادات الأخرى الواردة ولكنها لم تُحصّل بعد.
- وتُدرج المصروفات المستحقة بخصوص السلع والخدمات المقدّمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير والتي لم ترد فواتير بشأنها.

### الإفصاحات بشأن الأطراف ذات الصلة

- يُفصح الصندوق الاستثماري عن الأطراف ذات الصلة التي لديها القدرة على ممارسة الرقابة على الصندوق أو التي لديها تأثير كبير عليه عن طريق اتخاذ قرارات مالية أو تشغيلية، أو يُفصح أحد الأطراف ذات الصلة والصندوق الاستثماري يخضعان لرقابة مشتركة. أما المعاملات التي تدخل

/

تلك القائمة على أساس تجاري بحت في الظروف نفسها بين الصندوق الاستثماري وأطرافه ذات الصلة فلن تعامل على أنّها على معاملات خاصة بأطراف ذات صلة ولذلك لن يجري الإفصاح عنها. والصندوق الاستثماري والمحكمة طرفان ذوا صلة بالنظر إلى أنّهما يخضعان للرقابة المشتركة من جانب جمعية الدول الأطراف.

- وموظفو الإدارة الرئيسيون للصندوق الاستثماري هم مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وهما لهما كليهما سلطة ومسؤولية القيام بالتخطيط لأنشطة الصندوق الاستثماري وتوجيهها والسيطرة عليها والتأثير في التوجهات الاستراتيجية للصندوق. وتُعامل أتعاب واستحقاقات موظفي الإدارة الرئيسيين كـ أطراف ذات صلة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق الاستثماري بالإفصاح عن أي معاملات محددة مع موظفي الإدارة الرئيسيين وأفراد أسرهم.

### المخصصات والخصوم العرضية

- يُعترف بهذه المخصصات عندما يكون لدى الصندوق الاستثماري التزام قانوني أو التزام ضمني حالي نتيجة لأحداث وقعت في الماضي، ويكون من الأكثر احتمالاً أن يلزم تدفق الموارد إلى خارج الصندوق لتسوية هذا الالتزام ويمكن تقدير المبلغ المعني تقديراً يُعوّل عليه. ويكون مبلغ هذه المخصصات هو أفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الإبلاغ. ويُخصم هذا التقدير في الحالات التي يكون فيها أثر القيمة الزمنية للنقود ملموساً. ولا يُفرج عن المخصصات إلا لهذه المصروفات التي يُعترف في شأنها بالمخصصات في البداية. ويُعكس وضع هذه المخصصات إذا كان تدفق الاستحقاقات الاقتصادية إلى خارج الصندوق من أجل تسوية الالتزامات لم يعد محتملاً.

- *الخصوم العرضية* فهي التزام محتمل ينشأ عن أحداث وقعت في الماضي ولا يتأكد وجود هذا الالتزام إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد أو أكثر من الأحداث غير المتيقن منها التي لا تخضع تماماً لسيطرة المحكمة، أو التزام حالي من المحتمل ألا ينتج عنه تدفق الموارد الاقتصادية/احتمالات الخدمات إلى خارج الصندوق أو الذي لا يمكن قياس مبلغه بدقة كافية. ويجري الإفصاح عن الخصوم العرضية، لو وُجد أي منها، في الملاحظات الملحقّة بالبيانات المالية.

### الالتزامات

- *الالتزامات* : ها تقديم أموال في المستقبل إلى المنظمات التي تقوم بتنفيذ مشاريع بالاستناد إلى عقد مبرم مع الصندوق الاستئماني. ويعترف بهذه الالتزامات خارج نطاق الميزانية ويجري الإفصاح عنها في البيانات المالية إلى حين تقديم هذه الأموال فعلاً أو إلى حين تقديم الشريك المنفذ تقارير مالية تبرهن على أن الأنشطة التي يحق للمنظمة المعنية أن تتلقى أموالاً بشأنها .

#### *إيرادات المعاملات غير التبادلية*

- *التبرعات*: الإيرادات المتأتية من التبرعات التي تشمل قيوداً على استخدامها يعترف بها لدى التوقيع على اتفاق ملزم بين الصندوق الاستئماني والجهة المانحة المقدمة للتبرع. أما الإيرادات المتأتية من التبرعات التي تتضمن شروطاً بخصوص استخدامها، بما في ذلك الالتزام بإعادة الأموال إلى الكيان المقدم لها عند عدم تلبية هذه الشروط، فيُعتبر بها عند استيفاء الشروط المعنية. وإلى أن يجري استيفاء هذه الشروط، يُعتبر بالالتزام بوصفه من الخصوم. وأما التبرعات والإيرادات الأخرى التي لا تُقدّم مشفوعة باتفاقات ملزمة فيُعتبر بها على أنها إيرادات عند تسلمها.

- *يُعتبر بالتبرعات العينية* بقيمتها السوقية العادلة ويعترف فوراً بالإيرادات المقابلة إذا لم تكن توجد شروط ملحقة بها. أما إذا كانت توجد شروط ملحقة فتُدْرَج على أنها من الخصوم إلى حين استيفاء الشروط المعنية والوفاء بالالتزام المعني. ويعترف بالإيرادات بقيمتها السوقية العادلة التي تُحدد اعتباراً من التاريخ الذي تحاز فيه الأصول المتبرع بها.

- *الخدمات العينية*: لا تُدرج الإيرادات الناتجة عن خدمات عينية. ويجري الإفصاح في البيانات المالية عن الخدمات العينية الرئيسية، بما في ذلك قيمتها السوقية العادلة عندما يكون تحديد قيمتها أمراً

#### *إيرادات المعاملات التبادلية*

- *الإيرادات المالية*: دات تشمل إيرادات الفائدة المصرفية وصافي مكاسب صرف العملات الأجنبية. وتُدْرَج في بيان الأداء المالي إيرادات الفائدة المصرفية عند تحققها وتؤخذ في الحسبان عندئذ الحصيلة الفعلية من الأصول. وفي نهاية الفترة المالية، فإن الرصيد الصافي لحساب مكاسب وخسائر ت الأجنبية، إذا كان إيجابياً، يُدرج باعتباره إيراداً.

#### *المصرفوات*

- *المصرفوات المالية*: تشمل هذه المصرفوات الرسوم المصرفية وصافي خسائر صرف العملات الأجنبية. وفي نهاية الفترة المالية، فإن الرصيد الصافي لحساب مكاسب وخسائر صرف العملات ، يدرج باعتباره من المصرفوات.

- *المصرفوات الناشئة عن شراء السلع والخدمات* فإنه يُعتبر بها في اللحظة التي يكون فيها المورد قد أدى التزاماته التعاقدية، أي عندما يكون الصندوق الاستئماني قد استلم البضائع والخدمات

- *المصرفوات الناشئة عن المعاملات مع الشركاء المنقذين* فإنه يُعتبر بها عند تقديم البضائع والخدمات من جانب الشركاء المنقذين على النحو الذي يؤكد استلام تقارير المصرفوات المعتمدة أو

التقارير المالية أو تقارير تنفيذ المشروع، حسب الحالة. وعند تقديم الأموال كسلفة على أساس عقود لا تشمل شروط أداء قابلة للقياس، فإنه يعترف بالإففاق عند دفع الأموال.

#### المحاسبة على أساس الصناديق والإبلاغ القطاعي

- القطاع هو نشاط يمكن تمييزه أو مجموعة أنشطة يمكن تمييزها يكون من الملائم في شأنها الإبلاغ عن المعلومات المالية على نحو منفصل. وتستند المعلومات القطاعية إلى الأنشطة ومصادر التمويل الرئيسية للصندوق الاستثمائي. فلكي يحقق الصندوق أهدافه، فإنه يضطلع بولائتين فريدتين هما: أنه ينفذ الأحكام القضائية المتعلقة بجبر الأضرار الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد شخص مدان، وأنه يقدم المساعدة إلى الضحايا وأسراهم عن طريق برامج إعادة التأهيل البدني والنفسي وتقديم الدعم

- ويجري الإبلاغ عن معلومات مالية منفصلة بخصوص قطاعين اثنين هما: برامج جبر الأضرار وبرامج المساعدة.

- المحاسبة على أساس الصناديق: يُمسك بحسابات الصندوق بالاستناد إلى نظام المحاسبة أساس الصناديق بغية السماح بالفصل بين الصناديق تيسيراً لاستلام المساهمات المخصصة والأموال والممتلكات الأخرى المحصّلة عن طريق الغرامات أو المصادرة والتي تحوّلها المحكمة، في الحالات التي تحدّد فيها المحكمة استخدامات معينة، أو الموارد المحصّلة عن طريق الأحكام القضائية المتعلقة بجبر الأضرار.

#### صافي الأصول/حقوق الملكية

- يشمل صافي الأصول/حقوق الملكية الفائض أو العجز في الصندوق. ويمكن إنشاء احتياطي على أساس قرار من مجلس الإدارة.

#### المقارنة المتعلقة بالميزانية

- تُعرض في البيان الخامس مقارنة بين المبالغ الفعلية والمبالغ الواردة في الميزانية البرنامجية السنوية الأصلية والنهائية. وقد أُجريت هذه المقارنة على نفس الأساس النقدي المعدّل للمحاسبة الذي اعتمد فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية السنوية.

- وتُدرج في الملاحظة على أساس نقدي معدّل والمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، نظراً إلى وجود اختلاف بين المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة والميزانية القائمة على أساس نقدي معدّل.

### ٣- النقدية وما في حكمها

بآلاف اليوروهات	
٢٠١٣	٢٠١٤
	النقدية المودعة في المصرف -
	النقدية المودعة في المصرف -
٨٠٧٩	٦٤٠٧
	المجموع

- تشمل النقدية وما في حكمها على قيود على مدى إتاحتها للاستخدام تبعاً للقطاع الذي ( للاطلاع على معلومات قطاعية). وتشمل النقدية وما في ( : ألف يورو) محتفظاً بها بعملات غير اليورو.
- وقد أسفرت الحسابات المصرفية المدرة لفائدة مصرفية والودائع لأجل عن تحقيق فائدة مصرفية بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ، في المائة.

#### ٤- الودائع لأجل

بآلاف اليوروهات	
٢٠١٣	٢٠١٤
-	-
-	٥٤٧٣
المجموع	

- وأجل الاستحقاق التعاقدية المتبقي للودائع بأجل هو أقل من أربعة أشهر.

#### ٥- المبالغ المدفوعة مقدماً والأصول الجارية الأخرى

بآلاف اليوروهات	
٢٠١٣	٢٠١٤
السلف المقدمة إلى الشركاء المنقذين	
الفائدة المصر	
٣٤٤	٤٥٤
المجموع	

#### ٦- المبالغ المستحقة القبض من المحكمة

بآلاف اليوروهات	
٢٠١٣	٢٠١٤
الفائض لدى الأمانة لعام	
الفائض لدى الأمانة لعام	
الفائض لدى الأمانة لعام	
-	-
٣٩٢	٤٠٣
المجموع	

- للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المبالغ المستحقة القبض من المحكمة، يرجى الرجوع إلى ،-
- وأجل الاستحقاق التعاقدية المتبقي للمبالغ المستحقة القبض من المحكمة هو ما بين سنتين وثلاث سنوات.





## ١٠ - الإيرادات

٢٠١٤	بآلاف اليوروهات
١٥٨٦	الاشتراكات المقررة
	التبرعات المخصصة
	التبرعات غير المخصصة
٥٠٢٧	المجموع الفرعي للتبرعات
	الإيرادات المالية
	إيرادات الفائدة المصرفية
	صافي مكاسب صرف
١١٠	المجموع الفرعي للإيرادات المالية
٦٧٢٣	المجموع

## التبرعات العينية

- تستضاف أمانة الصندوق الاستئماني في مقر المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وتقدم المحكمة شتى الخدمات إلى الصندوق الاستئماني مجاناً، بما في ذلك الحيز المكتبي، والأثاث والأجهزة/المعدات، والأمن، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد المالية والبشرية، والخدمات الإدارية الأخرى.

## ١١ - المصروفات

٢٠١٤	رقم الملاحظة	بآلاف اليوروهات
	-	مصروفات استحقاقات الموظفين
١٥٠		السفر والضيافة
٢٧٥٧		المجموع

- تُقدّم إلى موظفي أمانة الصندوق الاستئماني استحقاقات ومزايا وفقاً للنظام الأساسي للموظفين وبما يتسق مع استحقاقات ومزايا موظفي المحكمة الجنائية الدولية. وهذه الاستحقاقات تشمل استحقاقات طويلة الأجل مثل زيارة الوطن، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة مثل منح الإعادة إلى الوطن والتأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة. وتُقدّم هذه الاستحقاقات على أساس مجمع يضم موظفي المحكمة؛ وتسجّل في حسابات المحكمة الجنائية الدولية التزامات قُدرت بمبلغ ألف يورو في كانون الأول/ديسمبر .

- وقيمة الإجازة السنوية المستحقة لموظفي أمانة الصندوق الاستئماني، التي تُقدّم أيضاً على أساس مجمع وتسجّل في حسابات المحكمة الجنائية الدولية، قد بلغت ألف يورو في الأول/ديسمبر .

- ويشترك الموظفون في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن طريق المحكمة الجنائية الدولية. ويعرض هذا النظام المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية ترتبط بوضع الموظفين الحاليين والسابقين للمنظمات الأخرى، ما ينتج عنه عدم وجود أساس متسق ويمكن التعويل عليه لتوزيع المنظمات المشاركة في النظام. وليست المحكمة، فضلاً عن المنظمات المشاركة الأخرى، في وضع يمكنها من أن تحدد بدرجة تيقن كافية نصيبها من الوضع المالي الأساسي والأداء المالي لهذا النظام للأغراض المحاسبية، ومن ثم فإنها تسهم في هذا ات محددة.
- ولم يدفع الصندوق الاستئماني خلال هذه الفترة أي مبلغ مخصص على سبيل الهبة.

## ١٢- بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

- يجري إعداد ميزانية وحسابات الصندوق الاستئماني على أسس مختلفة. فبيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية تُعد جميعها بالاستناد إلى المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة، في حين أن بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) يُعد بالاستناد إلى المحاسبة القائمة على أساس نقدي معدّل.
- من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ففي الحالات التي لا تُعد فيها البيانات المالية والميزانية على أساس مقارن، فإن المبالغ الفعلية المعروضة على أساس مقارن مع الميزانية يتعين مواءمتها مع المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية على أن يُحدّد على نحو منفصل أي أساس أو توقيت أو كيان مختلف. وتوجد أيضاً اختلافات في الأشكال ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض البيانات المالية والميزانية.
- وتحدث اختلافات من حيث الأساس عندما يكون أساس إعداد الميزانية المعتمدة مختلفاً عن الأساس المحاسبي، على النحو المذكور في الفقرة - أعلاه.
- وتحدث اختلافات من حيث التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن الفترة المبلّغ عنها المبينة في البيانات المالية. ولا توجد اختلافات من حيث التوقيت فيما يخص الصندوق الاستئماني لأغراض مقارنة
- وتحدث الاختلافات المتعلقة بالكيانات عندما لا تحتوي الميزانية على البرامج أو الكيانات التي الأموال المخصصة لجبر الأضرار وللمساعدة والتي يُبلّغ عنها بالتفصيل في البيانات المالية ولكنها لا تُدرج في عملية الميزانية.
- وتُعزى الاختلافات من حيث العرض إلى اختلافات في الشكل ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.
- ويُعرض أدناه التوفيق بين المبالغ الفعلية المعدة على أساس مقارن في بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر .

المجموع	التمويل	الاستثمار	التشغيل	بآلاف اليوروهات
				المبلغ الفعلي المعد على أساس مقارن (البيان الخامس)
( )	-	-	( )	الاختلافات المتعلقة بالأساس
( )	( )	-	-	الاختلافات المتعلقة بالعرض
( )	-		( )	
(١ ٦٧٢)	(١٤٣)	٦٢	(١ ٥٩١)	المبلغ الفعلي الوارد في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)

- وتُعرض كاختلافات متعلقة بالأساس الالتزامات المفتوحة بما في ذلك أوامر الشراء مقابل المصروفات المستحقة وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل. والائتمانات المقدّمة إلى الدول الأطراف، والتي لا تشكل جزءاً من اختلافات متعلقة بالعرض. وتحت بند الاختلافات المتعلقة بالكيانات، تُدرج الأنشطة الممولة من التبرعات المبلغ عنها في البيانات المالية وذلك نظراً إلى هذه الأنشطة غير مدرجة في عملية الميزانية.
- ويُدرج في التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام شرح

### ١٣ - الإبلاغ القطاعي

بيان الوضع المالي بحسب القطاع تبعاً للحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

المجموع	غير مخصص	برنامج المساعدة	برنامج الأضرار	الأصول
				الأصول الجارية
	-	-	-	النقدية وما في حكمها
	-	-	-	
١٢ ٣٣٤	-	١ ٧٣٤	٣ ٦٠٠	مجموع الأصول الجارية
				الأصول غير الجارية
		-	-	المبالغ المستحقة القبض من المحكمة
٤٠٣	٤٠٣	-	-	مجموع الأصول غير الجارية
١٢ ٧٣٧	٤٠٣	١ ٧٣٤	٣ ٦٠٠	مجموع الأصول
				الخصوم
				الخصوم الجارية
	-	-	-	

المجموع	غير مخصص	برنامج المساعدة	برنامج جبر الأضرار	
	-		-	الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة
٩٩	-	٩٩	-	بمجموع الخصوم الجارية
٩٩	-	٩٩	-	مجموع الخصوم
١٢ ٦٣٨	٤٠٣	٨ ٦٣٥	٣ ٦٠٠	صافي الأصول/حقوق الملكية
١٢ ٧٣٧	٤٠٣	٨ ٧٣٤	٣ ٦٠٠	مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

### بيان الأداء المالي بحسب القطاع تبعاً للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

المجموع	غير مخصص	برنامج المساعدة	برنامج جبر الأضرار	
				الإيرادات
		-	-	الاشتراكات المقررة
	-		-	التبرعات
	-		-	الإيرادات المالية
٦ ٧٢٣	١ ٥٨٦	٥ ١٣٧	-	مجموع الإيرادات
				المصروفات
		-	-	المصروفات الإدارية
				مصروفات المشاريع ا
	-		-	على نوع الجنس (العنف الجنساني)
	-		-	مصروفات مشاريع أخرى تتعلق بالمساعدة
٢ ٧٥٧	١ ٤٣٣	١ ٣٢٤	-	مجموع المصروفات
٣ ٩٦٦	١٥٣	٣ ٨١٣	-	الفائض/(العجز) للفترة

- لم توجد خلال الفترة المالية أنشطة تتعلق ببرنامج جبر الأضرار.

### ١٤- الالتزامات

- في كانون الأول/ديسمبر ، كانت توجد لدى الصندوق الاستئماني التزامات تعاقدية آلف يورو بناء على عقود مبرمة مع الشركاء المنقذين.

### ١٥- الإفصاحات بشأن الأطراف ذات الصلة

- تشتمل المصروفات المعترف بها على أتعاب موظفي الإدارة الرئيسيين، بما في ذلك المرتبات الصافية، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات، ومنحة الانتداب ومنح أخرى، وإعانة الإيجار، ومساهمات

جهة العمل في نظام المعاشات التقاعدية، واشتراكات التأمين الصحي الحالي. وهي تشمل أيضاً  
المصرفات المتعلقة باستحقاق

- وموظفو الإدارة الرئيسيون للصندوق الاستئماني هم أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.  
ويعمل مجلس الإدارة بدون مقابل.

- وفيما يلي عرض للوضع في نهاية العام من حيث المصرفات المعترف بها أثناء السنة ولأرصدة  
التي لم تُسدّد من المبالغ المستحقة القبض.

بآلاف اليوروهات	عدد الأفراد	الأتعاب الإجمالية	المبالغ المستحقة القبض
موظفو الإدارة الرئيسيون			

- والمحكمة والصندوق الاستئماني طرفان ذوا صلة بالنظر إلى أنهما يخضعان للرقابة المشتركة من  
جانب جمعية الدول الأطراف.

- وكما سُرح في الملاحظة - ، فإن المبالغ المستحقة القبض من المحكمة في نهاية العام قد بلغت  
آلاف يورو. وفي عام ، وافقت الجمعية على اعتماد قدره ألف يورو للأمانة التي  
تدير الصندوق الاستئماني وتقدم الدعم الإداري إلى مجلس الإد  
على أساس نقدي معدّل للأمانة أثناء الفترة المالية المعنية، كما أفصح عنها في البيان الخامس،  
ألف يورو. وسيُرد إلى الدول الأطراف المبلغ غير المنفق من الاعتمادات المرصودة للفترة  
الحالية والفترة السابقة.

- وكما هو مشروح في الملاحظة - ، تقدم المحكمة إلى الصندوق الاستئماني خدمات شتى  
مجانياً.

## ١٦ - تعديلات الأرصدة الافتتاحية

- كما ذُكر في الملاحظة ، فإن هذه البيانات هي أول بيانات مالية عن الصندوق أعدت وفقاً  
للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان الصندوق الاستئماني يعد من قبل بياناته المالية وفقاً  
للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

- والسياسات المحاسبية المبينة في الملاحظة قد طبقت عند إعداد البيانات المالية عن السنة  
المنتهية في كانون الأول/ديسمبر - طبقاً للمعايير المحاسبية  
- عن الوضع المالي في كانون الثاني/يناير (تاريخ الانتقال إلى هذه  
المعايير).

- وعند قيام الصندوق الاستئماني بإعداد بيانه الافتتاحي عن الوضع المالي، عدّل الصندوق المبالغ  
المذكورة سابقاً في البيانات المالية المعدّة وفقاً للأساس المحاسبي السابق الذي كان يتبعه. ويُعرض في  
الجدولين التاليين شرح لكيف أثر الانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية  
الدولية للقطاع العام على الوضع المالي للصندوق.

الرصيد الافتتاحي، معاد ٢٠١٤/١/١، صياغته	التعديلات	٢٠١٣/١٢/٣١ مراجعة	بآلاف اليوروهات
<b>الأصول</b>			
<b>الأصول الجارية</b>			
	-		النقدية وما في حكمها
	-		حسابات أخرى مستحقة القبض
		-	
٨ ٤٢٣	٣٢٩	٨ ٠٩٤	مجموع الأصول الجارية
<b>الأصول غير الجارية</b>			
		-	مبالغ مستحقة القبض من المحكمة
٣٩٢	٣٩٢	-	مجموع الأصول غير الجارية
٨ ٨١٥	٧٢١	٨ ٠٩٤	مجموع الأصول
<b>الخصوم</b>			
	( )		الالتزامات غير المصفاة
-	(٧١٦)	٧١٦	مجموع الخصوم
٨ ٨١٥	١ ٤٣٧	٧ ٣٧٨	صافي الأصول/حقوق الملكية
٨ ٨١٥	٧٢١	٨ ٠٩٤	مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

- وكان مجموع الزيادة الصافية في أرصدة الصندوق بسبب التعديلات هو ألف يورو في كانون الثاني/يناير . وتُعرض فيما يلي تفاصيل هذه التعديلات:

الأثر الصافي على صافي الأصول/حقوق الملكية، ٢٠١٤/١/١	الخصوم	رقم الملاحظة الأصول	بآلاف اليوروهات
<b>الوصف</b>			
	-	( )	الاعتراف بالمبالغ المستحقة القبض من المحكمة
	-	( )	الاعتراف بالسلف المقدمة إلى الشركاء المنقذين
	( )	(ج)	إلغاء الاعتراف بالالتزامات غير المصفاة
١ ٤٣٧	(٧١٦)	٧٢١	المجموع

( ) بالمحكمة، للأغراض الإدارية، ولكنها مسؤولة أمام مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا. وبموجب قرار جمعية الدول الأطراف، أنشئ الصندوق الاستئماني ليكون كياناً مستقلاً يقدم تقارير مستقلة. ومن أجل الوفاء بأهداف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع

بھ

للسندوق الاستئماني المعدّة وفقاً لهذه المعايير جميع الموارد وعمليات تخصيص واستخدام الموارد المالية، بما في ذلك الموارد المتعلقة بأمانة الصندوق. والأثر المترتب على ذلك هو الاعتراف فائض يتعلق بالأمانة، وهو ما يمثل الفارق بين الاشتراكات المقررة والمصرفيات، وكذلك الاعتراف بالمبالغ المستحقة القبض من المحكمة وقدرها .

( ) بموجب السياسة المحاسبية السابقة للصندوق الاستئماني، كانت الأموال المدفوعة للشركاء المنقّذين يُعترف بها باعتبارها مصرفيات بالمبلغ الكامل لهذه المدفوعات وقت الدفع. ونظراً إلى أن العقود المبرمة مع الشركاء المنقّذين تفرض شروطاً على الأموال المدفوعة، بما في ذلك الالتزام بإعادة الأموال إلى الصندوق الاستئماني في حالة عدم الوفاء بهذه الشروط، يُعترف بالمصرفيات عند الوفاء بالشروط وذلك بتقديم تقارير الأداء واعتماد هذه التقارير. وإلى أن يجري استيفاء الشروط المعنية، يُعترف بالأموال المدفوعة بوصفها مبالغ مدفوعة مقدّماً إلى الشركاء المنقّذين. والأثر المترتب على ذلك هو زيادة المبالغ المدفوعة مقدّماً والأصول الجارية ألف يورو وزيادة صافي الأصول بالمبلغ نفسه.

(ج) ألغى الصندوق الاستئماني الاعتراف بالالتزامات غير المصنّاة التي تمثّل مبالغ مفتوحة تتعلق بالعقود المبرمة مع الشركاء المنقّذين بشأن خدمات ستقدم في المستقبل. ولم يعد يُعترف بهذه من الخصوم ولكنها تُسجل خارج نطاق الميزانية ويُفصح عنها بوصفها التزامات في الملاحظة .

والأثر المترتب على ذلك هو إلغاء الاعتراف بالتزامات تبلغ ألف يورو وزيادة صافي

## ١٧ - الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

- لم تكن توجد في تاريخ التوقيع على هذه الحسابات أحداث ملموسة، مواتية أو غير مواتية، وقعت في الفترة ما بين تاريخ الإبلاغ والتاريخ الذي أُجيز فيه إصدار البيانات المالية وكان لها تأثير على هذه البيانات.